

الحلى

لابن حزم

محقق
أحمد محمد شاكر

المجلد الثاني

مكتبة دار التراث
١٩٩٢

المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الاصولى ، قوى المعارضة
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجة ، صاحب التصانيف
المتعة فى المتقول والمقول ، والسنة ، والفقه ، والاصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، فخر الاندلس
أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء الثالث

تحقيق

أحمد محمد شاكر

مكتبة
دار الشراة
٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال عليّ : هلا قالوا : إن ابن عمر لم يكن ليخالف أباه لولا فضل علم كان عنده أثبت^(١) من فعل أبيه ؟

وروينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح : أن عائشة وأم سلمة أمي المؤمنين كانتا تركعان^(٢) ركعتين بعد العصر .

وروينا عن حماد بن سلمة وهشام بن عروة ، قال حماد : عن عطاء ابن السائب عن سعيد بن جبير قال : كانت عائشة أم المؤمنين تصلي ركعتين بعد العصر وهي قائمة ، وكانت ميمونة^(٣) أم المؤمنين تصلي أربعاً وهي قاعدة ، فسئلت عن ذلك ، فقالت عن عائشة : إنها شابة وأنا عجوز فأصلي أربعاً بدل ركعتيها^(٤) .

قال علي هذا يبطل رواية من روى عن أم سلمة : « أنقضها نحن ؟ قال : لا » .

وقال هشام عن أبيه : كان الزبير وعبد الله بن الزبير يصليان بعد العصر ركعتين .

روينا عن عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة : كنا نصلي مع ابن الزبير « العصر في المسجد الحرام »^(٥) فكان يصلي بعد العصر

(١) في المصرية « بأثبت » وما هنا أصح (٢) في اليمينية « كانت الركعات » وهو

سجف (٣) في اليمينية بمحذف اسم « ميمونة » وهو خطأ (٤) في اليمينية « فأصلي

أربعاً تمام ركعتيها » (٥) هذه زيادة من المصرية *

ركعتين ، وكنا نصليهما معه ، نقوم صفا خلفه ،

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن السائب بن يزيد قال .
سبح المنكدر بعد العصر فضر به عمر .

قال علي : المنكدر والسائب صاحبان لرسول الله صلى الله عليه وسلم .
وعن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن ابيه : أن أبا أيوب
الأنصاري كان يصلي قبل خلافة عمر ركعتين بعد العصر ، فلما استخلف
عمر تركهما ، فلما توفي عمر تركهما ، فقليل له : ما هذا ؟ فقال : ان عمر كان
يضرب الناس عليهما .

قال علي : في هذا الحديث بيان واضح أن أبا بكر الصديق وعثمان
رضي الله عنهما كانا يجيزان الركوع بعد العصر .

وروينا عن عبد الرحمن بن مهدي . ثنا شعبة وسفيان جميعا قالا : ثنا
أبو إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة : أن علي بن أبي طالب كان في سفر
فصلى العصر ، ثم دخل فسطاطه فصلى ركعتين .

وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي إسحاق السبيعي قال : سألت
أبا جحيفة عن الركعتين بعد العصر فقال : إن لم ينفعك ^(١) لم يضرك .

وعن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة : ثنا يزيد بن خير ^(٢) عن عبد الله
ابن يزيد عن جبير بن نفير قال : كتب عمر إلى عمير بن سعد ^(٣) ينهاه عن

(١) في اليمنية « يشفماك » وهو خطأ (٢) خير بالخاء المعجمة مصغر ويزيد هذا ثقة

(٣) عمير مصغر وسعد باسكان العين ، وفي المصرية « عمير بن سعيد » ولكننا
رجحنا أنه « عمير بن سعد » لأن عمير بن سعيد متأخر عن ادراك عمر . وأما عمير

ابن سعد الأنصاري الأوسي فإنه صحابي وشهد فتوح الشام واستعمله عمر على
محض . وكان معجبا به وكان من عجبه به يسميه نسيج وحده كما روى ابن سيرين

ويقال : ان عمر قال لأصحابه : تمنوا ، فتمنى كل رجل أمنية ، فقال عمر : لكي
أتمنى أن يكون لي رجال مثل عمير أستعين بهم على أمور المسلمين . اهـ

الركعتين بعد العصر، فقال أبو الدرداء: أما أنا فلا أتركهما، فمن شاء أن ينحضج فلينحضج^(١).

وعن حماد بن زيد: ثنا أنس بن سيرين قال: خرجت مع أنس بن مالك إلى أرضه يذق^(٢) سيرين، وهي خمسة فراسخ،^(٣) فحضرت صلاة العصر، فأما قاعداً على بساط في السفينة، صلى بنا ركعتين، ثم سلم، ثم صلى بنا ركعتين.

وعن يزيد بن هرون عن عمار بن أبي معاوية الذهني عن أبي شعبة التميمي قال: رأيت الحسن بن علي بن أبي طالب يطوف بعد العصر ويصلي. وعن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لم ينه عن الصلاة إلا عند غروب الشمس.

وعن عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود في حديث: سيأتي عليكم زمان كثير خطبائه؛ قليل علمائه، يطيلون^(٤) الخطبة ويؤخرون الصلاة؛ حتى يقال: هذا شرق الموتى؛

(١) بالحاء المهملة والضاد المعجمة وآخره جيم. وحنضج النار — من باب قتل أوقدها، والحنضج — بكسر الحاء واسكان الضاد — كل ما لاق بالارض، والحنضج الرجل التهب غضباً واتقد من الغيظ فلزق بالارض، وأيضاً الحنضج ضرب بنفسه الأرض غيظاً، فاذا فعلت به أنت ذلك قلت: حنضجته، وفي حديث أبي الدرداء: فمن شاء أن ينحضج فلينحضج. أي ينقد من الغيظ وينشق. اهـ من اللسان وغيره. وكل هذه المعاني متقاربة مأخوذة من المعنيين الأولين. ونسخ المحلى هنا مصحفة ففي المصرية بالحاء بدل الحاء وفي اليمنية «ينخضع»^(٢) كذا رسمها ناسخ هذه النسخة، ورسمها آخر «يبد» وفي اليمنية «سدف» بدون اعجام وقد أعجزني أن أعرف هذا الموضع أو صحة اسمه فيراجع ان شاء الله^(٣) في اليمنية «وهي رأس خمسة فراسخ»^(٤) في اليمنية «ينخطبون» وهو خطأ*

قلت : وما شرق ^(١) الموتى ؟ قال : إذا اصفرت الشمس جدا ؛ فمن أدرك ذلك منكم فليصل الصلاة لوقتها ؛ فإن احتبس فليصل معهم ؛ وليجعل صلاته وحده الفريضة ؛ وصلاته معهم تطوعا ^(٢) .

قال علي : فهؤلاء أكابر الصحابة رضى الله عنهم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، والزبير ، وعائشة ، وأم سلمة ، وميمونة ، أمهات المؤمنين ، وابن الزبير ، ومن بحضرته من الصحابة ، وتميم الدارى ، والمنكدر ، وزيد بن خالد الجهنى ، وابن عباس ، وابن عمر ، وأبو أيوب الأنصارى ، وأبو جحيفة ، وأبو الدرداء ، وأنس ^(٣) ، والحسن بن علي ، وبلال ، وطارق بن شهاب ، وابن مسعود ، وروى أيضا عن النعمان بن بشير وغيرهم ، فمن بقى ؟

وما نعلم لهم متعلقاً بأحد من الصحابة رضى الله عنهم إلا رواية عن أبي سعيد الخدرى ، جعلها خاصة لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . وإذا قال صاحب : هي خاصة ، وقال آخرون منهم : هي عامة ، فالسير ^(٤) على العموم حتى يأتى نص صحيح بأنها خصوص ، ولا سبيل الى وجوده ، وأخرى عن معاوية ليس فيها نهى عنهما ، بل فيها : ان الناس كانوا يصلونها فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وأخرى مرسل لا تصح عن ابن

(١) بالشين المعجمة والقاف وفى اليمينية « سرف » بالمهملة فى الاولى و « شرف » بالمعجمة فى الثانية مع الفاء فيهما وهو تصحيف . وشرق الموتى هو أن يشرق الانسان بريقه عند الموت ؛ يقال : شرقت الشمس شرقا — من باب فرح — اذا ضعف ضوءها . وسئل محمد بن الحنفية عنه فقال : « ألم تر الى الشمس اذا ارتفعت عن الحيطان فصارت بين القبور كأنها لجة : فذلك شرق الموتى » اهـ من اللسان (٢) روى بعضه مسلم باسناد آخر (ج ١ : ص ١٥٠) (٣) حذف اسم « أنس » من اليمينية وهو خطأ فقد سبق حديثه قبل أسطر (٤) فى اليمينية « فالسين » وهو خطأ

مسعود؛ ليس فيها أيضاً إلا: وأنا أكره ما كره عمر؛ وقد صح عن عمرو بن
ابن مسعود لإباحة ذلك؛ وعن أبي بكر المنع من الصلاة جملة من حين
صفرة الشمس. والحنفيون والمالكيون مخالفون له في ذلك، كما نذكر بعد
هذا إن شاء الله تعالى.

وأما التابعون فكثير؛ منهم: هشام بن عروة؛ وأنس بن سيرين؛ كما
ذكرنا آنفاً.

وعن عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس قال: كان أبي لا يدعهما
يعني الركعتين بعد العصر.

وعن حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن يزيد بن طلق: أن عبد الرحمن
ابن اليلمانى^(١) كان يصلي بعد العصر ركعتين.

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني إبراهيم بن ميسرة أن طاوساً
صلى بحضرته ركعتين بعد العصر، ثم قال له: أتصلي بعد العصر؟ قلت نعم،
قال: أكرمت والله.

وعن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن أشعث بن أبي الشعثاء^(٢) هو
أشعث بن سلم قال: سافرت مع أبي وعمرو بن ميمون والأسود ومسروق
وأبي وائل فكانوا يصلون بعد الظهر ركعتين، وبعد العصر ركعتين.

وعن محمد بن جعفر غندر: ثنا شعبة عن أبي اسحاق السبيعي قال: رأيت
شريحاً القاضى يصلي بعد العصر ركعتين.

وعن محمد بن المثنى عن معاذ بن معاذ العنبري ثنا أبي عن قتادة قال:
كان سعيد بن المسيب يصلي بعد العصر ركعتين.

(١) بفتح الباء الموحدة واللام وبينهما ياء مثناة ساكنة، وفي المصرية «السلمانى»
وهو خطأ وتضعيف (٢) في المصرية «عن أشعث عن أبي الشعثاء» وهو خطأ*

وعن محمد بن المثنى: ثنا أبو عاصم النبيل^(١) عن عمر بن سعيد^(٢) قال: رأيت القاسم بن محمد بن أبي بكر يطوف بعد العصر ويصلي ركعتين. وكذلك أيضا عن الحسن.

فهؤلاء هشام بن عروة، وأنس بن سيرين، وطاوس وعبد الرحمن ابن اليهماني^(٣) وأبراهيم بن ميسرة، وأبو الشعثاء، وأشعث ابنه، وعمرو ابن ميمون، ومسروق، والأسود، وأبو وائل، وشريح القاضي، وسعيد ابن المسيب، والقاسم بن محمد، وغيرهم، كعبد الله بن أبي الهذيل، وأبي بردة بن أبي موسى، وعبد الرحمن^(٤) بن الأسود والأحنف بن قيس وبهما يقول أبو خيثمة، وأبو أيوب الهاشمي^(٥)؛ وبه نأخذ إن شاء الله تعالى.

٢٨٦ — مسألة ولا يجوز تعمد تأخير مانسي^(٦) أونيم عنه من الفرض ولا تعمد التطوع عند اصفرار الشمس حتى يتم غروبها؛ وعند استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال؛ ولا بعد السلام من صلاة الصبح حتى تصفو الشمس وتبيض، ويقضى في هذه الاوقات كل مالم يذكر الا فيها؛ من صلاة منسية أونيم عنها؛ من فرض^(٧) أو تطوع، وصلاة الجنازة والاستسقاء والكسوف والركعتان عند دخول المسجد؛ ومن توطأ للصلاة في أحد هذه الاوقات فله أن يتطوع حينئذ مالم^(٨) يتعمد المترك

(١) أبو عاصم هو الضحاك بن مخلد (٢) هو عمر بن سعيد بن أبي حسين النوفلي المكي، وفي اليمينية «عمرو بن شعيب» وهو خطأ (٣) في المصرية «السلماي» وهو خطأ (٤) في اليمينية بتكرار اسم «عبد الرحمن» مرتين وهو خطأ (٥) أبو أيوب الهاشمي هو سليمان بن داود بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس روى عن محمد بن ادريس الشافعي وسفيان بن عيينة، وروى عنه البخاري والامام احمد وغيرهم، وقد سبق أن حكى المؤلف قوله في بعض الخلافات (٦) في اليمينية «تأخير قضاء مانسي» وزيادة كلمة «قضاء» لا لزوم لها (٧) كلمة «من فرض» سقطت من أصل المصرية وزادها ناسخها وبه عليها، وهو الصواب الذي في اليمينية (٨) في المصرية «حينئذ عندما» الخ وزيادة «عند» لا موضع لها

كل ذلك وهو ذاكر له حتى تدخل^(١) الأوقات المذكورة . فمن فعل هذا فلا تجزئه صلاته تلك أصلاً .

وهذا نص نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم عن تحرى الصلاة في هذه الأوقات .

وأما بعد الفجر ما لم يصل الصبح فالتطوع حينئذ جائز حسن ما أحب المرء . وكذلك اثر غروب الشمس قبل صلاة المغرب .

وينحو هذا يقول داود في كل ما ذكرنا؛ حاشا التطوع بعد العصر، فانه عنده جائز الى بعد غروب الشمس؛ ورأى النهي عن ذلك منسوخاً .

وقال أبو حنيفة : ثلاثة أوقات لا يصلى فيها فرض فائت أو غير فائت ، ولا نقل^(٢) بوجه من الوجوه ؛ وهى : عند أول طلوع قرص الشمس^(٣)

الا أن تبيض وتصفو ؛ أو عند استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال ، حاشا يوم الجمعة خاصة ؛ فانها^(٤) يصلى فيها من جاء الى الجامع^(٥) وقت استواء

الشمس ؛ وعند أخذ أول الشمس في الغروب حتى يتم غروبها ؛ حاشا عصر يومه خاصة فانه يصلى عند الغروب وقبله وبعده ، وتكره الصلاة على الجنائز^(٦) في هذه الأوقات ؛ فان صلى عليها فيهن أجزأ ذلك .

وثلاثة أوقات يصلى فيهن الفروض كلها ؛ وعلى الجنائز ؛ ويسجد سجود التلاوة ولا يصلى فيها التطوع ؛ ولا الركعتان إثر الطواف ؛ ولا

الصلاة المندورة ؛ وهى إثر طلوع الفجر الثانى حتى يصلى الصبح ؛ إلا رفعتي الفجر فقط ؛ وبعد صلاة العصر حتى تأخذ الشمس في الغروب ؛

الا أنه كره الصلاة على الجنائز اذا اصفرت الشمس^(٧) ، وكذلك سجود

(١) في المصرية «يدخل» وهو خطأ (٢) في اليمنية «ولا يقبل» وهو خطأ (٣) في

اليمنية «طلوع الشمس» (٤) في اليمنية «فانه» (٥) في اليمنية «من جاء الجامع»

(٦) في اليمنية «الجنائز» (٧) في اليمنية «حتى تأخذ الشمس في الغروب وبعد صلاة

الجنائز اذا اصفرت الشمس» وهو خطأ *

التلاوة؛ وبعد تمام غروبها حتى يصلي المغرب؛ ومن جاء عنده يوم الجمعة والامام يخطب وقت رابع لهذه الثلاثة التي ذكرنا آخراً^(١).

قال أبو حنيفة: فمن دخل في صلاة الصبح فطلعت له الشمس وقد صلى أقلها أو أكثرها بطلت صلاته تلك، ولو أنه قعد مقدار التشهد وتشهد ثم طلع أول قرص الشمس إثر ذلك كله^(٢) وقبل أن يسلم فقد بطلت صلاته؛ ولو قهقهه حينئذ لا ينقض وضوؤه؛ ولو أنه أحدث عمداً أو نسياناً أو تكلم عمداً أو نسياناً بعد أن قعد مقدار التشهد وقبل أن يسلم: فصلاته تامة كاملة؛ ولو قهقهه حينئذ لم ينقض وضوؤه.

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا قعد مقدار التشهد قبل طلوع أول الشمس فصلاته تامة، فلو دخل في صلاة العصر فصلى أولها ولو تكبيرة أو أكثرها فغربت له الشمس كلها أو بعضها فليتماد في صلاته، ولا يضرها ذلك شيئاً عند أبي حنيفة وأصحابه.

قالوا: فإن صلى في منزله ركعتي الفجر ثم جاء إلى المسجد فليجلس ولا يركع.

قال أبو حنيفة: فإن جاء إلى المسجد بعد تمام غروب الشمس فليقف حتى تقام الصلاة، ولا يجلس ولا يركع، قال أبو يوسف: يجلس^(٣) ولا يركع.

وقال مالك: يصلي الفروض كلها المنسية وغيرها في جميع هذه الأوقات، ولا يتطوع بعد صلاة الصبح^(٤) حتى تبيض الشمس وتصفو، ولا^(٥) بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، ولا بعد غروبها حتى تصلي المغرب،

(١) في اليمينية «اجزاء» وهو خطأ (٢) في اليمينية «اثر كله» وهو خطأ (٣) في اليمينية «ولا يجلس» وهو خطأ (٤) في اليمينية بحذف «بعد صلاة الصبح» وهو خطأ (٥) في اليمينية «أولا» وهو خطأ*

ومن دخل المسجد حينئذ^(١) قعد ولا يركع، ولا يتطوع بعد طلوع الفجر إلا بركتي الفجر، حاشا من غلبته عينه فنام عن حزبه، فانه لا بأس بأن يصليه بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح ومن ركع ركعتي الفجر في منزله ثم أتى المسجد فان شاء ركع ركعتين، وان شاء جلس ولم يركع، وقد روى عنه: ان كان^(٢) مصباحا فليجلس ولا يركع. والتطوع عنده جائز على كل حال عند استواء الشمس، ولم يكره ذلك، وأجاز الصلاة على الجنابة بعد صلاة الصبح ما لم يسفر جدا، وبعد العصر ما لم تصفر الشمس، وعنه في سجود التلاوة قولان: أحدهما: لا يسجد لها بعد صلاة الصبح حتى تصفو^(٣) الشمس، ولا بعد صلاة العصر ما لم تغرب الشمس، والآخر: أنه لا بأس بالسجود لها ما لم يسفر وما لم تصفر الشمس، وقال: من قراها في الوقت المنهى فيه عن السجود فليسقط الآية التي فيها السجدة، ويصل^(٤) التي قبلها بالتي بعدها.

وقال الشافعي: يقضى الفائتات من الفروض ويصلى كل تطوع مأمور به في هذه الأوقات، وإنما الممنوع هو ابتداء التطوع فيها فقط إلا يوم الجمعة وبمكة، فانه يتطوع في جميع هذه الأوقات وغيرها *
قال علي: أما تقاسيم أبي حنيفة فدعاو فاسدة متناقضة، لا دليل على شيء منها، لا من قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا من إجماع، ولا من قول صاحب، ولا من قياس ولا رأى سديد.

وأقوال مالك لا دليل على تقسيمها، لاسيما قوله بإسقاط الآية في التلاوة بين الآيتين، فهو إفساد^(٥) نظم القرآن، وقول ما سبقه إليه أحد، وكذلك إسقاطه وقت استواء الشمس من جملة الأوقات المنهى عن الصلاة فيها،

(١) في اليمينية بحذف «حينئذ» (٢) في اليمينية «انه كان» وهو خطأ (٣) في اليمينية «تصفر» وهو تصحيف (٤) في اليمينية «ويصلى» وهو خطأ غريب (٥) في اليمينية «فساد» وهو خطأ *

فهو خلاف الثابت ^(١) في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا ^(٢) معارض له*
وأما تفريق الشافعي بين مكة وغيرها وبين يوم الجمعة وغيره: فلا أثرين
ساقطين رويناها، في أحدهما النهي عن الصلاة في هذه الاوقات إلا بمكة ^(٣)
وفي الآخر: «يوم الجمعة صلاة كله» ^(٤) وليس انما يشتغل به، ولا أنه رده أحد من
أئمة أهل الحديث، فوجب الاضراب عن هذه الاقوال جملة، والاقبال
على السنن الواردة في هذا الباب، والنظر في استعمالها كلها، وفي تغليب ^(٥)
أحد الحكمين على الآخر، على ما جاء في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم،
وعن التابعين رحمهم الله.

قال علي: حدثنا حمام ثنا عباس بن إصبع ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن
ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عفان بن مسلم ثنا همام بن يحيى ثنا
قتادة حدثنا ^(٦) أبو العالية عن ابن عباس قال: شهد عندي، جال مرضيون،
وأرضاهم عندي عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا صلاة بعد
صلاتين: بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس،

(١) في المنيية «خلاف الثابت» (٢) في المنيية «فلا» وهو خطأ (٣) الحديث رواه
البيهقي (ج ٢: ص ٤٦١) من طريق الشافعي عن عبد الله بن المؤمل عن حميد مولى عفراء عن
قيس بن سعد عن مجاهد عن أبي ذر، ثم رواه أيضاً من طريق إبراهيم بن طهمان عن حميد،
وعبد الله بن المؤمل ضعيف من قبل حفظه ومتابعة ابن طهمان تقويه وضعف البيهقي الحديث
بحميد الأعرج لأنه ليس بالقوي، واستدرك عليه ابن الترمذي بأن حميدا قيل فيه انه منكر
الحديث ورمى بوضع الحديث، وهذا خطأ فاحش، فان الذي رمى بهذا هو حميد الأعرج
الكوفي القاص وأما الذي في الاسناد فهو حميد بن قيس الأعرج المكي أبو صفوان مولى
عفراء وهو ثقة روى له الشيخان، وانما علة الحديث انه مرسل، لأن مجاهدا لا يثبت له سماع
من أبي ذر كما قال البيهقي، ثم رواه من وجه آخر عن مجاهد: «بلغنا أن أبا ذر» الخ وهو يدل
على إرساله (٤) هذا اللفظ لم أجده من قواعدها وكلمة لا حسن رواها البيهقي (ج ٢: ص ٤٦٥)
وروى أيضاً حديث آخر في استثناء يوم الجمعة (ج ٢: ص ٤٦٤ و ٤٦٥) وكلها ضعيفة، حاشا
الأول منها وليس فيه دلالة على ما أراد (٥) في المنيية «أو في تغليب» (٦) في المنيية «حدثني» *

ورويناه هكذا من طرق، اكتفينا بهذا لصحته^(١)، وكلها صحاح .
 حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
 أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا عبد الله
 ابن وهب عن موسى بن علي بن رباح^(٢) عن أبيه قال : سمعت عقبة بن عامر
 الجهني يقول : « ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا^(٣) أن
 نصلي فيهن^(٤) » أو أن نقبر فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ،
 وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيف الشمس^(٥)
 للغروب حتى تغرب^(٦) ، وروينا أيضا في هذه الأوقات عن الصنابحي^(٧) وغيره .
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا
 أبو داود السجستاني ثنا الربيع بن نافع هو أبو توبة - ثنا محمد بن المهاجر عن
 العباس بن سالم عن أبي سلام^(٨) عن أبي أمامة الباهلي عن عمرو بن عبسة^(٩)
 السلمي أنه قال : « قلت يا رسول الله ، أي الليل أسمع^(١٠) ؟ » قال : جوف الليل
 الآخر ، فصل ما شئت ، فإن الصلاة مشهودة مكثوبة ، حتى تصلي الصبح ،
 ثم أقصر حتى تطلع الشمس فترفع قيس ربح^(١١) أو ربحين ، فإنها تطلع بين
 قرني شيطان ويصلي لها الكفا ، ثم صل ما شئت ، فإن الصلاة مشهودة

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (٢) « على » بضم
 العين بالتصغير ، و« رباح » بفتح الراء (٣) في الأصلين « ينهى » وصححه من مسلم
 (ج ١ : ص ٢٢٨) (٤) في الأصل « فيها » والتصحيح من مسلم (٥) كلمة « الشمس » زدناها من
 صحيح مسلم ، وتضيف أصلها تتضيف فحذفت التاء الأولى ، ومعناها تميل للغروب ومنه
 سمى الضيف ضيفا من ضاف عنه يضيف (٦) رواه الجماعة إلا البخاري ، ورواه أيضا البيهقي
 (ج ٢ : ص ٤٥٤) (٧) سيأتي بعد الحديث التالي ان شاء الله (٨) قوله « عن أبي سلام »
 حذف من اليمينية وهو خطأ (٩) عبسة بالعين المهملة والباء الموحدة والسين المهملة وكاها
 مفتوح ، وفي المصرية « عبسة » وفي اليمينية « عمر بن عبسة » وكلاهما خطأ (١٠) يعني :
 أي أوقات الليل أرجى للدعوة وأولى للاستجابة ، قل الخطابي (١١) قيس ربح :
 بكسر القاف أي قدر ربح في رأي العين ، وفي اليمينية « ربح » بدون نقط وهو خطأ لا معنى له *

مكتوبة، حتى يعدل الريح ظله، وأقصر^(١) فإن جهنم تسجر وتفتح أبوابها فإذا زأغت فصل ماشئت، فإن الصلاة مشهودة مكتوبة، حتى تصلي العصر ثم أقصر حتى تغرب الشمس، فإنها تغرب بين قرني شيطان ويصلي لها الكفار^(٢) وذكر الحديث.

وروينا من طرق عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الشمس تطلع ومعا قرن الشيطان، فإذا ارتفعت فارقها، فإذا استوت قارنها فإذا زالت فارقها، فإذا دنت للغروب قارنها، فإذا غربت فارقها، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في هذه الأوقات، قال علي: والعجب من مخالفة المالكين لهذا الخبر، وهو من رواية شيخهم.

قال علي: فذهب إلى هذه الآثار قوم، فلم يروا الصلاة أصلاً في هذه الأوقات.

كما روينا من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن عاصم بن سليمان الأحمول عن بكر بن عبد الله المزني قال: كان أبو بكر في بستان له فنام عن العصر، فلم يستيقظ حتى اصفرت الشمس، فلم يصل حتى غربت الشمس، ثم قام فصلى.

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر وسفيان الثوري كلاهما عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين: أن أبا بكر أتاها في بستان لهم فنام عن العصر فقام^(٣) فتوضأ، ثم لم يصل حتى غابت الشمس.

(١) في أبي داود (ج ١: ص ٤٩٣) «ثم أقصر» (٢) إلى هنا ما رواه أبو داود، ثم قال «وقص حديثاً طويلاً» وهو بطوله في صحيح مسلم (ج ١: ص ٢٢٨ و ٢٢٩) وسنن البيهقي (ج ٢: ص ٤٥٤ و ٤٥٥) من طريق شداد بن عبد الله ويحيى بن أبي كثير عن أبي أمامة عن عمرو بن عبسة (٣) كلمة «فقام» حذف من البنية *

وفيه ، إلى سفيان الثوري عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن رجل من ولد كعب بن عجرة : أنه نام عن الفجر حتى طلعت الشمس ، قال : فقامت أصلي فدعاني كعب بن عجرة فأجلسني حتى ارتفعت الشمس وابيضت ، ثم قال : قم فصل .

وروي عن محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر العقدي كلاهما عن سفيان الثوري عن زيد بن جبير عن أبي البختري قال : كان عمر بن الخطاب ، يضرب على الصلاة بنصف النهار . أبو البختري ^(١) هذا هو صاحب ابن مسعود وعلي .

وذهب آخرون إلى قضاء الصلوات الفائتات في هذه الأوقات ، وإلى التماضي في صلاة الصبح إذا طلعت الشمس وهو فيها ، أو إذا غربت له وهو فيها ، وإلى تأدية كل صلاة تطوع جاء بها أمر .

واحتجوا بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا حميد بن مسعدة عن يزيد بن زريع حدثني حجاج الأحول ^(٢) عن قتادة عن أنس بن مالك قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يرقد عن الصلاة أو يغفل عنها ؟ فقال : كفارتها أن يصليها إذا ذكرها » .

(١) أبو البختري — بفتح الباء واسكان الخاء المعجمة وفتح التاء — اسمه سعيد بن فيروز وهو تابعي روى عن بعض الصحابة ، ولم يسمع من كثير منهم بل روى عنهم مراسلاً كذلك قال ابن سعد في الطبقات (ج ٦ : ص ٢٠٤) وقال ابن حجر في التهذيب « أرسل عن عمر وعلي وحذيفة وسلمان وابن مسعود » وقال ابن معين « لم يسمع من علي شيئا » وكذلك قال ابن المديني وأبو زرعة وشعبة وانظر مراسيل ابن أبي حاتم (ص ٢٧ و ٢٨) ولعل المؤلف رأى بعض الروايات له عن علي وابن مسعود فظنه من أصحابهما ، وهو ظن خطأ (٢) في اليمين « يزيد بن زريع بن حجاج الأحول » وهو خلط ، وفي المصرية « حدثني حجاج حدثنا الأحول » وهو خطأ بل حجاج هو ابن حجاج الباهلي البصري الأحول ، وصححه من سنن النسائي (ج ١ : ص ١٠٠) *

وبه إلى أحمد بن شعيب: أنا قتيبة بن سعيد ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط في اليقظة، فاذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها»^(١).

وهذا عموم^(٢) لكل صلاة فرض أو نافلة، وقد ذكرنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصلاة الكسوف وبالركعتين عند دخول المسجد وبالصلاة على الجنائز وسائر ما أمر به من التطوع عليه السلام.

وأخذ بهذا جماعة من السلف كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن المسور بن مخرمة دخل على ابن عباس فحدثه، فنام ابن عباس وانسل المسور، فلم يستيقظ حتى أصبح، فقال لخلامه: أتراني أستطيع أن أصلي قبل أن تخرج الشمس أربعاً — يعني العشاء — وثلاثاً — يعني الوتر — ور كعتين — يعني ركعتي الفجر — وواحدة — يعني ركعة من الصبح —؟ قال: نعم، فصلاهن.

وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء بن أبي رباح عن عطاء ابن يحنس^(٣) أنه سمع أبا هريرة يقول: إن خشيت من الصبح فواتاً فبادر^(٤) بالركعة الأولى الشمس، فإن سبقت بها الشمس فلا تعجل بالآخرة أن تكملها.

وبه إلى عبد الرزاق: أنا معمر عن الزهري عن أنس بن مالك قال: صليت

(١) رواه النسائي (ج ١: ص ١٠٠ و ١٠١) وقد رواه هكذا مختصراً وهو جزء من حديث أبي

قتادة الطويل في سيرهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونومهم عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس. وسيأتي بأسانيد مختلفة (٢) في المنيّة «وعوم» وهو خطأ

(٣) كذا في الأصلين، ولم أجده ذكرًا لعطاء بن يحنس هذا، ويوجد في الصحابة اثنين اسم

كل منهما «يحنس» فهل هو ابن أحدهما. لا أدري. ثم عطاء بن أبي رباح من أصحاب أبي هريرة

فهل يبعد أن يكون الصواب حذف «عن عطاء بن يحنس» أظنه الأقرب للصواب، ولم أجده

هذا الأثر في غير هذا الكتاب (٤) في المصرية «فبادرت» وما هنا أحسن وأصح.

خلف ابى بكر الفجر فاستفتح البقرة فقراها فى ركعتين؛ فقال عمر حين فرغ^(١)
 يغفر الله لك! لقد كادت الشمس أن تطلع قبل أن تسلم، قال: لو طلعت
 لألفتا غير غافلين^(٢).

وبه الى معمر عن عاصم بن سليمان^(٣) عن ابى عثمان النهدي^(٤) قال: صلى
 بنا عمر صلاة الغداة فما انصرف حتى عرف كل ذى بال أن الشمس قد طلعت
 فقليل له: ما فرغت حتى كادت الشمس أن تطلع؟ فقال: لو طلعت لألفتا
 غير غافلين^(٥).

قال على: فهذا نص جلى بأصح إسناد يكون أن أبا بكر وعمر رضى الله
 عنهما وكل من معهما^(٦) من الصحابة رضى الله عنهم لا يرون طلوع الشمس
 يقطع صلاة من طاعت عليه وهو يصلى الصبح.

والعجب من الخنفين الذين يرون انكار عمر على عثمان بحضرة
 الصحابة ترك غسل الجمعة حجة فى سقوط وجوب الغسل لها — وهذا
 ضد ما يدل عليه انكار عمر —: ثم لا يرون تجوز أبى بكر وعمر صلاة
 الصبح وان طلعت الشمس حجة فى ذلك! بل خالفوا جميع ما جاء عن
 الصحابة فى ذلك^(٧) من مبيح ومانع! وخالفوا أبا بكر فى تأخير صلاة العصر
 حتى غابت الشمس، وقد ذكرنا من قال من الصحابة بالتطوع بعد العصر،
 ومن أمر بالاعادة مع الجماعة، والى صفرة الشمس فى المسألة التى قبل هذه،
 فأغنى عن اعادته.

(١) هنا فى المصرية زيادة «قال» وحذفها أحسن (٢) رواه البيهقى (ج ١: ص ٣٧٩)
 من طريق هشام عن قتادة عن أنس. وفيه ان أبا بكر قرأ آل عمران (٣) فى اليمينية «عن
 عاصم» بحذف اسم أبيه (٤) فى اليمينية «الهذلى» وهو خطأ (٥) رواه أيضا البيهقى
 (ج ١: ص ٣٧٩) من طريق أبى معاوية عن عاصم الأحول — هو ابن سليمان — بإسناده
 ومعناه وفيه «فما سلم حتى ظن الرجال ذوا والعقول أن الشمس قد طلعت» (٦) فى المصرية
 «معهم» وما هنا أصح (٧) قوله «فى ذلك» حذف من اليمينية *

وروينا عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم^(١) عن إبراهيم النخعي في الصلاة التي تنسى، قال: يصليها حين يذكرها وإن كان في وقت تكره فيه الصلاة. ومثله أيضا عن عطاء وطاوس وغيرهم.

وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان: ثنا شعبة عن موسى بن عقبة قال: سمعت سالم بن عبد الله بن عمر يقول: إن أباه كان يطوف بعد العصر وبعد الغداة ثم يصلي الركعتين قبل طلوع الشمس، قال موسى: وكان نافع يكره ذلك، فحدثته عن سالم فقال لي نافع^(٢): سالم أقدم مني وأعلم.

قال علي: هذا يدل على رجوع نافع إلى القول بهذا، وعلى أنه قول موسى ابن عقبة.

قال علي: فغلب هؤلاء أحاديث الأوامر على أحاديث النهي، وقالوا: إن معنى النهي بمن الصلاة في هذه الأوقات أي إلا أن تكون صلاة أمرتم بها، فصلوها فيها وفي غيرها. وقال الآخرون^(٣): معنى الأمر بهذه الصلوات أي إلا أن تكون وقتا نهى فيه عن الصلاة فلا تصلوها فيه.

قال علي: فلما كان كلّي العمليين^(٤) ممكنا، لم يكن واحد منهما أولى من الآخر إلا برهان، فنظرنا في ذلك فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى: قرأت على مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وبسر^(٥) بن سعيد وعبد الرحمن الأعرج حدثوه عن أبي هريرة أن رسول الله

(١) مقسم — بكسر الميم واسكان القاف وفتح السين المهملة (٢) في اليمينية «فقال يا نافع» وهو خطأ ظاهر (٣) في اليمينية «وقال آخرون» (٤) كذا في اليمينية «كلّي العمليين» واعراب كلا وكاتا اعراب المثني لغة بعض العرب، وقد اعتاد المؤلف الجري عليها هنا وفي الأحكام كما في (ج ٧ ص ٣٢) منه وفي مواضع آخر (٥) بسر — بضم الباء واسكان السين المهملة. وفي المصرية بالمعجمة، وهو تصحيف. وفي الموطأ (ص ٢ و ٣) ومسلم (ج ١ ص ١٦٩)

«وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج» *

صلى الله عليه وسلم قال: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر» فكان هذا مبيناً غاية البيان أن قضاء الصلوات في هذه الأوقات فرض، وإن الأمر مستثنى من النهى بلا شك.

فإن قيل: فلم قلتم: إن من أدرك أقل من ركعة من العصر ومن الصبح قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فإنه يصليهما؟ قلنا: لما نذكره — إن شاء الله عز وجل في أوقات الصلوات — من قوله عليه السلام: «وقت صلاة الصبح ما لم يطلع قرن الشمس، ووقت صلاة العصر ما لم تغرب الشمس» فكان هذا اللفظ منه عليه السلام ممكناً أن يريد به وقت الخروج من هاتين الصلاتين، وممكناً أن يريد به وقت الدخول فيها، فنظرنا في ذلك فكان هذا الخبر مبيناً أن بعد طلوع الشمس وبعد غروبها وقت لبعض صلاة الصبح وبعض صلاة العصر يقيين، فصح أنه عليه السلام إنما أراد وقت الدخول فيهما، وكان هذا الخبر هو الزائد على الحديث الذي فيه «من أدرك ركعة»، والزائدة واجب قبولها، فوضح أن الأمر مغلب^(١) على النهى.

فوجدنا^(٢) الآخرين قد احتجوا بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي^(٣) ثنا محمد بن اسمعيل الصائغ ثنا عبد الله بن يزيد^(٤) المقرئ حدثنا الأسود بن شيبان ثنا خالد بن سمير^(٥) قال قدم علينا عبد الله بن رباح من المدينة وكانت الأنصار تفقهه، فحدثنا قال: حدثنا أبو قتادة الأنصاري فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في اليمين «تغلب» (٢) كذا في الأصاين، والأحسن «ووجدنا» (٣) في اليمين «محمد بن الأعرابي» وهو خطأ لأنه «أبو سعيد أحمد بن محمد بن زيد» (٤) في اليمين «عبد الله بن زيد» وهو خطأ (٥) في اليمين «نمير» بالنون وهو خطأ وصوابه «سمير» بضم السين المهملة كما ضبطه الذهبي في المشتبّه والزبيدي في شرح القاموس ونقله شارح أبي داود عن الزبيري وأنه الصحيح المعتمد. وضبطه في الخلاصة بالمعجمة وهو خطأ

جيش الأمراء^(١)، فلم يوقفنا إلا الشمس طالعة فقمنا وهلين^(٢) لصلاتنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: رويداً رويداً، حتى تعالت الشمس، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من كان منكم يركع ركعتي الفجر فإيركعهما، فقام من كان يركعهما ومن لم يكن يركعهما، ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينادى بالصلاة فيؤذن بها، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بنا، فلما انصرف قال: إنا بحمد الله لم نكن في شيء من أمر الدنيا شغلنا عن صلاتنا» وذكر الحديث^(٣).

(١) قال ابن حجر في ترجمة خالد بن سمير «ذكر له ابن جرير الطبري وابن عبد البر والبيهقي حديثاً خطأ في لفظة منه وهو قوله في الحديث: كُنَّا فِي جَيْشِ الْأُمَرَاءِ، يَبْنِي مَوْتَةً، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَحْضُرْهَا» وهذه اللفظة أيضاً رواها أبو داود في هذا الحديث (ج ١ ص ١٦٨ و ١٦٩) وأما العباري فأنما فيه قصة غزوة مؤتة من طريق خالد هذا وليس فيه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حضرها (انظر الطبري ج ٣ ص ١٠٩) وكذلك رواها أحمد بن حنبل في مسنده (ج ٥ ص ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١) وليس فيه حضوره. فما أظن خالداً وهم في هذا الحديث، وإنما يرجح أنه روى القصتين قصة مؤتة وقصة النوم عن الصلاة في حكاية واحدة فلما اختصرهما الرواة اختلطتا فظهر كأن قصة النوم وقعت في غزوة مؤتة وليس كذلك بل إنما وقعت في غزوة خيبر على الصحيح في الرجوع منها. ويؤيد هذا لفظ أبي داود «قل: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيش الأمراء بهذه القصة قل فلم توقفنا إلا الشمس طالعة» (٢) أي فزعين (٣) باقى الحديث كفى أبي داود: «ولكن أرواحنا كانت بيد الله فأرسلها أنى شاء، فمن أدرك منكم صلاة الغداة من غد صالِحاً فليقض مهامتها» وكذلك في سنن البيهقي (ج ٢ ص ٢١٦ و ٢١٧) وفي نسخة من البيهقي بدل قوله «من غد صالِحاً» لفظ: «من غد صالِحاً». وهذه الجملة الأخيرة في الحديث فيمألة. فقد صح من حديث عمران بن الحصين أنهم قالوا بعد الصلاة: «يا رسول الله ألا نقضيهم الوقت من الغد؟ فقال: لا ينهاكم ربكم عن الربا وقبله منكم» كما سند كره في الحديث الذي بعده هذا. وقد روى القصة أربعة عشر صاحباً، ورواها كثيرون عن أبي قتادة فلم يذكروا فيها الأمر بصلاتها من الغد، وهذا دليل على خطأ المتفرد بهذه الجملة. ثم وجدت في سنن النسائي (ج ١ ص ١٠١) من طريق ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما ناموا عن الصلاة حتى طلعت الشمس قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: فليصلها أحدكم من الغد لوقتها» وكذلك في صحيح مسلم «فمن فعل ذلك فليصلها حين ينتبه لها فإذا كان الغد فليصلها

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو أسامة عن هشام بن حسان عن الحسن بن عمران بن الحصين قال: «أسرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم عرس بنا من آخر الليل، فاستيقظنا وقد طلعت الشمس، فجعل الرجل منا يثور إلى طهوره دهشاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ارتحلوا، قال: فارتحلنا، حتى إذا ارتفعت الشمس نزلنا، فقضينا من حوائجنا، ثم توضأنا، ثم أمر بلالاً فأذن فصلى ركعتين، ثم أقام بلال فصلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم» وذكر الحديث (١).

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا هشيم أخبرنا حصين ثنا عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة أييه قال: «سرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم» (٢) ونحن في سفر ذات

عند وقتها» (ج ١: ص ١٨٩ و ١٩٠) وكذلك في سنن أبي داود «ومن الغد للوقت» وهو ظاهر في الأمر بالحرص على أدائها في اليوم الثاني لوقتها، فلمل خالد بن سمير لما سمع هذا فهم أن معناه يعيد الصلاة ثاني يوم مع صلاة الوقت فروى الحديث بالمعنى الذي فهم فأخطأ فيه. وهو قريب جداً (١) الحديث سيرويه المؤلف قرياً من طريق أبي داود مختصراً. وقد رواه البيهقي (ج ٢: ص ٢١٧) من طريق يحيى بن إبراهيم عن هشام، والدارقطني (ص ١٤٨) من طريقين عن روح بن عبادة عن هشام، ومن طريق ثالثة عن الأعمش عن إسماعيل عن الحسن. ورواه ابن حزم في الأحكام (ج ٧: ص ١٠٨) من طريق ابن المديني عن عبد الأعلى عن هشام وعندهم كما هم في آخره «فقلنا يا رسول الله ألا تقضيها لوقتها من الغد؟ فقال: لا، إنما كرم الله عن الربا ويقبله منكم» هذا لفظ الأحكام. وقد ضعف المؤلف هذا الحديث هناك باختلاف في سماع الحسن بن عمران وقد رجح البزار أنه سمع منه، وكذلك رجح الحاكم في المستدرک (ج ١: ص ٢٧٤) حيث روى الحديث مختصراً وقل «صحيح على ما قدمنا ذكره من صحة سماع الحسن بن عمران» ووافق الذهبي في مختصره. ويؤيده أن ابن حزم نفسه سيحتاج بعد صحف قليلة برواية يونس عن الحسن بن عمران ويرجحها على غيرها. فهل لنا أن نقول له كما يقول لخصومه أنه لا ينتظر إلا إلى نصر المسئلة الحاضرة فقط، وإن ناقض كلامه في ذات البحث في مسئلة أخرى اللهم غفرا (٢) في البيهقي «سرنا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم» *

ليلة ، فقلنا : يا رسول الله ، لو عرست بنا ؟ قال : إني أخاف أن تناموا عن الصلاة ، فمن يوقظنا بالصلاة ؟ قال بلال : أنا يا رسول الله ، فعرس القوم ، واستند^(١) بلال إلى راحلته ، فغلبته عيناه ، واستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بدا حاجب الشمس ، فقال : يا بلال ، أين ما قلت ؟ فقال : يا رسول الله ، والذي بعثك بالحق ، ما ألقيت على نومة مثلاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله قبض أرواحكم حين شاء ، ثم أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فانتشروا الحاجاتهم^(٢) ، وتوضؤوا ، وارتفعت الشمس ، فصلى بهم الفجر^(٣) .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا علي بن حجر أنا اسمعيل — هو ابن جعفر — ثنا العلاء بن عبد الرحمن : أنه دخل على أنس بن مالك في داره بالبصرة حين انصرف من الظهر ، قال : وداره بجانب المسجد ، فلما دخلنا عليه قال : صليتم^(١) العصر ؟ قلنا : لا ، إنما انصرفنا الساعة من الظهر ، قال : فصلوا العصر ، فقمنا فصلينا فلما انصرفنا قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « تلك صلاة المنافقين^(٥) » ، جلس يرقب العصر حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقر أربعاً ، لا يذكرك الله فيها إلا قليلاً .

ورويناه من طريق مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « تلك صلاة المنافقين^(٦) » يجلس أحدهم^(٧)

(١) في البيهقي « فاستند » (٢) في البيهقي « لحاجتهم » (٣) رواه البخاري في الواقيت (ج ١ : ص ٨٧) وفي التوحيد (ج ٣ : ص ٣٣٩) بإسنادين عن حصين مختصراً . ورواه البيهقي أيضاً مختصراً (ج ١ : ص ٤٠٣ و ج ٢ : ص ٢١٦) ورواه غيرهما (٤) في النسائي (ج ١ : ص ٨٩) « أصليتهم » بآيات همزة الاستفهام (٥) في النسائي « تلك صلاة المنافق » وهو أجود (٦) في الموطأ (ص ٧٦) وكرر « تلك صلاة المنافقين » ثلاث مرات (٧) في الأصلين « أحدهم » وصحناه من الموطأ

حتى اذا اصفرت الشمس فكانت بين قرني الشيطان ^(١) او على قرني الشيطان قام فنقر أربعاً ، لا يذكر الله فيها إلا قليلاً ^(٢) .

وبما ذكرناه ^(٣) قبل في مسألة الركعتين بعد العصر من قول ابن مسعود : يطيلون الخطبة ويؤخرون الصلاة حتى يقال هذا شرق الموتى ، فقل لابن مسعود : وما شرق الموتى ؟ قال : اذا اصفرت الشمس جدا ، فمن أدرك ذلك منكم فليصل الصلاة لوقتها ، فان احتبس فليصل معهم ، وليجعل صلاته وحده الفريضة ، وصلاته معهم تطوعاً .

والحديث الذي ذكرناه من طريق أبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كيف أنت اذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يمتنون الصلاة عن وقتها ؟ ! قالت فما تأمرني ؟ قال : صل الصلاة لوقتها ، فان أدركتها معهم فصل ، فانها لك نافلة » .

وقالوا : صح نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة جملة في الاوقات المذكورة ، ونهى عليه السلام عن الصيام جملة ^(٤) في يوم الفطار ويوم الاضحى وأيام التشريق ، وصح أمره بقضاء الصلوات من نام عنها أو نسيها ، وبالنذر ، وبما ذكرتم من النوافل ، وبقضاء الصوم للحائض والمريض والمسافر ،

(١) في المصرية « شيطان » وهو خطأ (٢) هكذا ورد في هذا الحديث وفي أحاديث أخرى أن الشمس تطلع وتغرب بين قرني الشيطان ، فظن بعض الشارحين انها على ظاهرها ، واعترض كثير من الناس على هذه الأحاديث ممن أشربت أنفسهم الجرأة على تكذيب كل حديث لا يوافق آراءهم بل أهواءهم بل أذواقهم ، وهم خليون إلا من الأهواء . وبديه أن الشمس في كل لحظة تشرق على قوم وتغرب عن آخرين . فالمراد من الحديث ومن الأحاديث الأخرى التمثيل أي ان الشيطان يقارن عبدة الشمس فيسول لهم أن يسجدوا لها عند الشروق وعند الاستواء وعند الغروب ، فكأنهم اذ يسجدون لها يسجدون لوجه الشيطان الذي يزين لهم ذلك في قلوبهم . والحديث رواه أيضا مسلم وابوداود وانترمذى والنسائي (٣) في التيمية « وما ذكرناه » وما هنا أصح (٤) في التيمية « جملة واحدة » وهذه الزيادة لا معنى لها .

والنذر والكفارات — : فلم تختلفوا معنا في أن لا يصام شيء^(١) من ذلك في الأيام المنهى^(٢) عن صيامها ، وغلبتم النهي على الأمر ، فوجب أن يكون كذلك في نفيه عن الصلاة في الأوقات المذكورة ، مع أمره عليه السلام بما أمر به من الصلوات وقضائها ، وإلا فلم فرقم بين النهيين والأمرين؟ فغلبتم في الصوم النهي على الأمر ، وغلبتم في الصلاة الأمر على النهي ؟! وهذا تحكم لا يجوز .

وقالوا: يمكن أن يكون قوله عليه السلام فيمن أدرك ركعة من صلاة الصبح ومن العصر قبل طلوع الشمس^(٣) وقبل غروبها فقد أدرك الصبح : قبل النهي عن الصلاة في الأوقات المذكورة .

قال علي : هذا كل ما اعترضوا به ، ما لهم اعتراض غيره أصلا ، ولسنا نعني أصحاب أبي حنيفة ، فانهم لا متعلق لهم بشيء مما ذكرنا ، إذ ليس منها خبر إلا وقد خالفوه ، وتحكموا فيه بالآراء الفاسدة ، وانما نغني من ذهب مذهب المتقدمين في تغليب النهي جملة فقط .

قال علي : وكذلك أيضا لا متعلق للمالكين بشيء مما ذكرنا من الآثار ، لأنه ليس منها شيء إلا وقد خالفوه ، وتحكموا فيه ، وحملوا بعضه على الفرض وبعضه على التطوع بلا برهان ، وانما نغني من ذهب مذهب المتقدمين في تغليب الأمر جملة : والكلام تمامه بين هاتين الطائفتين فقط .

قال علي : كل هذا لا حجة لهم فيه .

أما حديثا^(٤) أبي قتادة وعمران بن الحصين فانهما قد جاءا ببيان زائد ، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن عبد الله بن

(١) في اليمينية «بشيء» وهو خطأ (٢) في اليمينية «النهي» وهو خطأ (٣) كلمة «الشمس» محذوفة هنا في اليمينية وهو خطأ (٤) في الاصلين «حديث» بالافراد ، وهو خطأ *

رباح عن أبي قتادة - فذكر الحديث وفيه - «مال»^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم وملت معه، فقال: انظر، فقلت: هذا راكب^(٢)، هذان راكبان^(٣)، هؤلاء ثلاثة حتى صرنا سبعة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إحتفظوا علينا صلاتنا يعني صلاة الفجر، فضرب على آذانهم، فما أيقظهم إلا حر الشمس؛ فقاموا فساروا هنيهة ثم نزلوا فتوضؤوا^(٤)؛ وأذن بلال فصلوا ركعتي الفجر، ثم صلوا الفجر وركبوا، فقال بعضهم لبعض: لقد فرطنا في صلاتنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إنه لا تفريط في النوم، إنما التفريط في اليقظة، فمن نام عن صلاة أو نسيها فليصلها^(٥) إذا ذكرها، وذكري باقي الخبر^(٦).*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا وهب بن بقية عن خالد عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عمران بن الحصين: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في مسير له، فناموا عن صلاة الفجر، فاستيقظوا بحر الشمس، فارتفعوا قليلا حتى استقلت الشمس، ثم أمر مؤذنا فأذن فصلى ركعتين قبل الفجر، ثم أقام ثم صلى الفجر^(٧)». فهذا يونس عن الحسن وثابت البناني عن عبد الله بن رباح^(٨) وهما أحفظ

(١) في الأصلين «قال» وهو خطأ ظاهر (٢) في اليمين «هذركب» وهو خطأ (٣) في المصرية «هذارا كبان» وهو خطأ (٤) في اليمين «فتبادروا» وهو خطأ (٥) في اليمين «فليصلها» وهو خطأ (٦) رواه أبو داود (ج ١: ص ١٦٧ و ١٦٨) عن موسى بن اسماعيل عن حماد بن مختصر الكاهن، وفي آخره «فليصلها حين يذكرها ومن الند للوقت» ورواه أحمد (ج ٥: ص ٢٩٨) عن يزيد بن هرون عن حماد بن سلمة عن ثابت مطولا. ورواه مسلم مطولا أيضا (ج ١: ص ١٨٩ و ١٩٠) من طريق سليمان بن الغيرة عن ثابت، وكذلك البيهقي (ج ٢: ص ٢١٦). (٧) في اليمين بحذف كلمة «الفجر» وهو خطأ، والحديث في أبي داود (ج ١: ص ١٦٩ و ١٧٠) ورواه أيضا الدارقطني (ص ١٤٧) من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن يونس. وكذلك رواه البيهقي (ج ١: ص ٤٠٤) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن يونس. وقد سبق قرينا بإسناد آخر وتكلمنا عليه (٨) رباح بفتح الراء والباء الموحدة، وفي اليمين «رياح» بالياء المثناة وهو تصحيف.*

من خالد بن سمير ومن هشام بن حسان يذكران أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستيقظ إلا ببحر الشمس، وبضرورة الحس والمشاهدة يدرى كل أحد أن حر الشمس لا يوقظ النائم إلا بعد صفوها وايضا ضهاها وارتفاعها، وأما قبل ذلك فلا. وليس في حديث عبد الله بن أبي قتادة أنه عليه السلام أمرهم بالانتظار أصلا، وإنما أمرهم بالانتظار للحاجة ثم الوضوء ثم الصلاة فقط *

وإذ ذلك كذلك فقد وجب أن ننظر ما الذي من أجله أخر رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة في ذلك اليوم؟ وحتى لو لم يذكر حر الشمس في شيء من هذا الخبر لما كان فيه حجة لمن زعم أنه عليه السلام إنما أخر الصلاة من أجل أن الشمس لم تكن صفت ولا ابيضت: لأنه ليس في شيء من الأخبار أصلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إنما أخرت الصلاة من أجل أن الشمس لم تبيض ولا ارتفعت بعد، ولا أنه عليه السلام قال: امهلوا حتى ترتفع الشمس وتبيض، وإنما ذلك ظن من بعض الرواة وقد قال الله تعالى: (ان الظن لا يغني من الحق شيئا) *

على أنه لم يقل قط أبو قتادة ولا عمران رضي الله عنهما: أن تأخيره عليه السلام الصلاة إنما كان لأن الشمس لم تكن ابيضت ولا ارتفعت، وإنما ذكروا صفة فعله عليه السلام فقط، فحصل من قطع بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أخر الصلاة يومئذ من أجل أن الشمس لم تكن ابيضت ولا ارتفعت: على قفو ما ليس له به علم، وعلى الحكم بالظن، وكلاهما محرم بنص القرآن: وعلى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم: وهذا عظيم جدا *

فوجب أن نطلب السبب الذي من أجله أخر عليه السلام الصلاة في

ذلك اليوم: ففعلنا، فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج: حدثني محمد بن حاتم ثنا يحيى بن سعيد هو القطان ثنا يزيد بن كيسان ثنا أبو حازم هو سليمان^(١) الأشجعي - عن أبي هريرة قال: «عرسنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ليأخذ كل رجل منكم برأس راحلته، فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان، ففعلنا، ثم دعا بالماء فتوضأ ثم سجد سجدتين، ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة^(٢)» *

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود السجستاني ثنا موسى بن اسماعيل ثنا أبان هو ابن يزيد العطار^(٣) ثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة - في هذا الخبر - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تحولوا عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة، فأمر بلالا فأذن وأقام وصلى^(٤)» *

قال علي: فارتفع الاشكال جملة والحمد لله، وصح يقيناً أنه عليه السلام إنما أخرج الصلاة ليزولوا عن المكان الذي أصابتهم فيه الغفلة، وحضرهم فيه الشيطان فقط، لا لأن الشمس لم تكن ارتفعت. *

(١) في المصرية «سليمان» وهو خطأ (٢) صحيح مسلم (ج ١: ص ١٨٩) (٣) بالعين وآخر مرء، وفي اليمنية «القطان» وهو خطأ (٤) رواه أبو داود (ج ١: ص ١٦٦ و ١٦٧) وقال عقبه «رواه مالك وسفيان بن عيينة والأوزاعي وعبد الرزاق عن معمر وابن اسحق لم يذكر أحد منهم الأذان في حديث الزهري هذا ولم يسنده منهم أحد إلا الأوزاعي وأبان العطار عن معمر». ولا بأس عليهما من ذلك، فانها زيادة ثقة وهي مقبولة. وقد تأيدت رواية هشام و يونس عن الحسن عن عمران وروايات حديث أبي قتادة وفيها كلها أنه أمر بالأذان *

وقد قال ^(١) بعضهم أنها حينئذ بين قرني الشيطان فالعلة موجودة *
قال علي: وهذا تخديش في الرخام ^(٢)، ولم يقل عليه السلام: إن تأخير الصلاة
من أجل كون الشمس بين قرني الشيطان، وإنما قال: «منزل حضر نافية الشيطان»،
وحضور الشيطان في منزل قوم هو — بلا شك من كل ذي فهم — غير كون
الشمس بين قرني الشيطان: فظهر كذب هذا القائل يقينا. وبالله تعالى التوفيق *
ووجه رابع هو: أنه حتى لو صح لهم أن تردده عليه السلام كان من
أجل أن الشمس لم تكن ابيضت بعد — وهذا لا يصح أبداً — لكان قوله في
ذلك الحديث نفسه بعد صلاته بهم: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا
ذكرها» وفي بعض الفاظ الرواة «فليصلها حين يذكرها» — ناسخاً لفعله في
تأخير الصلاة لأنه بعده *

فان قيل ^(٣): فهلا جعلتموه ناسخاً لتحولهم عن المكان؟ قلنا: لا يجوز
ذلك، لأن قوله عليه السلام: «إذا ذكرها» و«حين يذكرها»، قصد منه إلى
زمان تأديتها، وليس فيه حكم لمكان ^(٤) تأديتها، فلا يكون لما ليس فيه خلاف
بحكمه أصلاً، وهذا غاية الحقيقة والبيان. والله الحمد *
وأما حديث انس «تلك صلاة المنافقين» — فلا حجة لهم فيه أصلاً،
لوجوه *

أحدها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذم في ذلك الحديث تأخير
الصلاة فقط وحده، وإنما ذم التأخير مع كونه ينقرها أربعا لا يذكر الله
فيها إلا قليلاً؛ وهذا بلا شك مذموم، أخر الصلاة أو لم يؤخرها. وهذا مثل

(١) في المصرية «وقال» (٢) هكذا في المصرية بالخاء المعجمة، فإن كان صواباً
فعناه أن المعارض بهذا كمن يحاول خدش الرخام الصلب بأظفاره، فلن يؤثر عمله في الرخام
الصاب بأظفاره، فلن يؤثر عمله في الرخام ولكنه يؤذي نفسه. وفي اليمنية بالخاء المهملة. والله
أعلم بالصواب (٣) في اليمنية «فانقلوا» (٤) في اليمنية «لزمان» وهو خطأ *

قوله تعالى : (واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً) *

وأيضاً فإنه قد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بأن من أدرك من الصبح ركعة ومن العصر ركعة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فقد أدرك الصلاتين ، فمن الباطل المحال أن يكون المدرك للصلاة عاصياً بها ومصلياً صلاة المنافقين ، ولا يختلف اثنان في أن من أدرك الصلاة في وقتها فقد أدى ما أمر ، وليس عاصياً ، وان كان قد ترك الأفضل *

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حدثناه عبدالله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبدالوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا مروان بن معاوية الفزاري أنا اسمعيل بن أبي خالد ثنا قيس بن أبي حازم سمعت جرير بن عبد الله يقول « كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ، لاتضامون في رؤيته ، فان استطعتم أن لاتغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ، يعنى العصر والفجر ^(١) » *

وبه الى مسلم : حدثنا أبو كريب واسحاق بن ابراهيم وأبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن اسمعيل بن أبي خالد ومسعر بن كدام أنهما سمعا ابا بكر بن عمارة بن رؤيبة ^(٢) عن أبيه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ، يعنى الفجر والعصر ». هكذا في الحديث نصاً *

قال على : فاذ هذا كذلك فظاهر الخبر ^(٣) أنه عليه السلام عني من آخر صلاة لا يحل تأخيرها الى ذلك الوقت ، وهذا في غير العصر بلا شك ، لكن

(١) هو في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٥) (٢) بضم الراء مصغر. وفي اليمينية «دوية» بالبدال

وهو خطأ والحديث في مسلم (ج ١ : ص ١٧٥) (٣) في اليمينية «فظاهر الحديث» *

في الظهر المتعين تحريم تأخيرها الى ذلك الوقت^(١)، كما أخبر عليه السلام أن التفريط في اليقظة، أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى*
فان قالوا^(٢) في خبر أنس: «جلس يرقب^(٣) وقت العصر» قلنا: نعم، وإذا أخر الظهر الى وقت العصر راقباً للعصر فقد عصى الله تعالى، فبطل تعلقهم بهذا أيضا. والحمد لله رب العالمين *

وأما حديث ابن مسعود فحجة لنا عليهم ظاهرة، لأنه لم يعن بيقين إلا صلاة الجمعة تؤخر الى ذلك الوقت، بقوله «يطيلون الخطبة ويؤخرون الصلاة» وأيضا فإنه رضى الله عنه أجاز التطوع معهم اذا اصفرت الشمس، في ذلك الخبر نفسه، فصح أن ابن مسعود موافق لنا في هذا *

وأما حديث أبي ذر فكذلك أيضا، وهو خبر موافق لنا، والله الحمد، لأن نصه^(٤) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يؤخرون الصلاة عن وقتها» وقد صح أن ما لم تغرب الشمس فهو وقت للدخول في صلاة العصر، وما لم تطلع الشمس فهو وقت للدخول في صلاة الصبح. فبطل تعلقهم بجميع الآثار. والله الحمد *

وأما قولهم: لعل قوله صلى الله عليه وسلم: «من أدرك من صلاة الصبح ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الصبح»، كان قبل النهي عن الصلاة في الأوقات المذكورة -: خطأ، لأن لعل لاحكم لها، وانما هي ظن. وأيضا فالبرهان قد صح أن^(٥) قوله عليه السلام: «من أدرك ركعة، متأخر عن أخبار النهي أن أباهريرة هو روى «من أدرك ركعة، وهو متأخر الصبح»

(١) قوله «لكن في الظهر» الى هنا سقط من النسخة وهو خطأ (٢) في المصرية «وان قالوا» (٣) في النسخة بمحذف كلمة «يرقب» وهو خطأ (٤) في النسخة «لأن نفسه» وهو خطأ لا معنى له. (٥) في النسخة «وأيضا فان البرهان قد صح بأن» الخ *

وروى أخبار النهى عمر بن الخطاب وعمر بن عبسة^(١)، وإسلامهما قديم .
وبالجملة فلا يقدح^(٢) في أحد الخبرين تأخره^(٣) ولا تقدمه ، إذا أمكن استعمالهما
وضم أحدهما إلى الآخر ، فالواجب الأخذ بجميعها كما قدمنا . وبالله تعالى
التوفيق *

وأما قولهم : إننا قد أجمعنا^(٤) على تغليب خبر النهى عن صوم يومى^(٥)
الفطر والنحر وأيام التشريق على أحاديث الأمر بقضاء رمضان والنذر
والكفارات ، فكذلك يجب أن تغلب^(٦) أخبار النهى عن الصلاة في
الأوقات المذكورة على أحاديث الأمر بقضاء الصلاة المنسية والمنوم عنها^(٧)
والنذر وسائر ما أمر به من التطوع - : فهذا قياس ، والقياس كله باطل *
ولعل هذا يلزم من قال بالقياس من المالكيين والشافعيين ، إلا أنهم أيضا
يعارضون الحنفيين في هذا القياس ، بأن يقولوا لهم : أتم أول من نقض
هذا القياس ، ولم يطرده ، فأجزتم^(٨) صلاة عصر اليوم في الوقت المنهى عن
الصلاة فيه ، ولم تقيسوا عليه الصبح ، ولا قستموها على الصبح ، ثم زدتم
إبطالا لهذا القياس ، فجعلتم بعض الوقت المنهى عن الصلاة فيه جملة يقضى
فيه الفرض^(٩) ويسجد فيه للتلاوة ويصلى فيه على الجنازة ولا يصلى فيه
صلاة مندورة ، وجعلتم بعضه لا يصلى فيه شيء من ذلك كله ، فلم تقيسوا
صلاة في بعض الوقت على صلاة في سائر ، وكان هذا أصح في القياس ،

(١) عبسة - بفتح العين المهملة والباء الموحدة والسين المهملة ، وفي الأصلين «عبسة بز يادة
نون وهو خطأ وتحريف (٢) في المصرية «ولا يقدح» وفي اليمنية «فلا يلاح» بدون نقط ولا
معنى لليمنية ، والمصرية أصح إلا أن الواو لا موضع لها في سياق الكلام ، فجمعنا بينهما وأبنا
الصواب أن يكون «فلا يقدح» (٣) في المصرية «تأخير» وما هنا أصح . (٤) في اليمنية
«وأما قولهم إذا قد أجمعنا» وما هنا أصح (٥) في المصرية «يوم» وهو خطأ (٦) في المصرية
«تغلب» (٧) في اليمنية «والنوم عنها» وهو خطأ (٨) في المصرية «فأخرتم» وهو تصحيف .
(٩) في اليمنية «تقضى فيه الفروض» *

وأولى من قياس حكم صلاة على صوم *

وأما قولهم لنا: لم فرقتم بين الأمرين والنهيين؟ فجوابنا وبالله تعالى التوفيق: اننا فعلنا ذلك لأن النصوص جاءت مثبتة^(١) لتغليب أحاديث الأمر بالصلوات جملة على أحاديث النهي عن الصلاة في تلك الاوقات، وبعضها متأخر ناسخ للتقدم، ولم يأت نص أصلاً بتغليب الأمر بالصوم على أحاديث النهي، بل صح الاجماع المتيقن على وجوب تغليب النهي عن صيام يوم الفطر^(٢) والنحر^(٣) على أحاديث إيجاب القضاء والنذور والكفارات، وكان قوله عليه السلام في أيام التشريق إنها^(٤) «أيام أكل وشرب» موجباً للأكل والشرب فيها، فلم يجوز أن تصام بغير نص جلي فيها بخلاف ما جاء في الصلاة. وبالله تعالى التوفيق. فسقط كل ما شغبوا به والله الحمد *

وأما جواز ابتداء التطوع بعد العصر ما لم تصفر الشمس، وجواز التطوع بعد الفجر ما لم تصل صلاة الفجر على كل حال: فلما حدثناه عبدالله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي ثنا عبد الرحمن ابن مهدي ثنا شعبة وسفيان الثوري كلاهما عن منصور بن المعتمر عن هلال ابن يساف^(٥) عن وهب بن الاعدع عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة» *

وهب بن الاعدع تابع ثقة مشهور. وسائر الرواة أشهر من أن يسأل عنهم. وهذه زيادة عدل لا يجوز تركها *

(١) من أول قوله «فجوابنا» الى هنا سقط من المنيية وهو خطأ (٢) في المنيية «تغليب النهي على صيام الفطر» وهو خطأ (٣) في المصرية «وعلى» وزيادة الواو خطأ. (٤) في المنيية يحذف «انها» (٥) يساف - بكسر اليااء المثناة وتخفيف السين المهملة. ويقال «اساف» بالهمزة بدل اليااء وهكذا هو في المصرية، وفي المنيية «يسار» بالراء في آخره وهو خطأ *

وأما من طلوع الفجر الى صلاة الصبح فلحديث عمرو بن عبسة^(١) الذى ذكرنا فى صدر هذه المسألة ، الذى فيه : «فصل^(٢) ما شئت فان الصلاة مشهودة مكتوبة حتى تصلى الصبح ، ثم أقصر حتى تطلع الشمس» *
وبما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو الطاهر أحمد بن عمر بن السرح أنا ابن وهب عن يونس هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أخبراه^(٣) عن عبد الرحمن بن عبد القارى^(٤) قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من نام عن حزبه أو عن شيء منه فقرأه ما بين^(٥) صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل» *
قال علي : والرواية فى أن «لا صلاة بعد طلوع الفجر الا وكعتى الفجر» ساقطة مطروحة^(٦) مكذوبة كلها ، لم يروها أحد إلا من طريق عبد الرحمن ابن زياد بن أنعم^(٧) ؛ وهو هالك ، أو من طريق أبي بكر بن محمد ، وهو مجهول

(١) فى المصرية «عبسة» وهو خطأ (٢) فى اليمينية «فصل» باثبات الياء وهو لحن (٣) فى اليمينية «وأخبراه» وهو خطأ (٤) «عبد» بالتثنية ، و«القارى» بتشديد الباء نسبة الى أحد أجداده وهو القارة ابن الدبش (٥) فى مسلم (ج ١ : ص ٢٠٧) «فيما بين» (٦) فى لسان الميزان نقلا عن المحلى «مطروحة» وما هنا أحسن . (٧) أنعم - بفتح الهمزة واسكان النون وضم العين المهملة . وعبد الرحمن هذا هو الافريقى القاضى بافر بقية مات سنة ١٥٦ وقد جاوز المائة ، وليس بها لك كما زعم ابن حزم ، وهو ثقة عدل أنكر وأعليه أحاديث ، وهذا ما لا يخلو منه أكثر الرواة . قال أبو داود : «قلت لأحمد بن صالح : يحتاج بحديث الافريقى ؟ قال : نعم ، قلت : صحيح الكتاب ؟ قال : نعم» وقال الترمذى : «رأيت محمد بن اسماعيل يقوى أمره و يقول : هو مقارب الحديث» . وقال أحمد بن صالح أيضا : «من تكلم فى ابن أنعم فليس بمقبول ، ابن أنعم من الثقات» . وقال أبو العرب القيروانى : «كان ابن أنعم من أجلة التابعين ، عدلا فى قضائه صلبا ، أنكر وأعليه أحاديث» . ووثقه سحنون أيضا . وقال أبو بكر بن أبى داود : «انما تكلم الناس فى الافريقى وضعفوه لانه روى عن مسلم بن يسار فقييل له : أين رأيت ؟ فقال :

لا يدري من هو، وليس هو ابن حزم، أو من طريق أبي هريرة العبدى، وهو ساقط، أو من طريق يسار مولى ابن عمر، وهو مجهول ومذلس، عن كعب بن مرة عن لا يدري من هو^(١).

بافر يقية، فقالوا، ما دخل مسلم بن يسار أفر يقية قط، يعنون البصرى، ولم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان الطائى وكان الأفر يقى رجلا صالحا، وهذه الأقوال نقانها من التهذيب، الآن كلمة أبي بكر بن أبي داود الأخيرة ففيه اسقط من الطبع في التهذيب صححناه من نيل الاوطار (ج ٢ ص ٤١)

(١) قوله «عن كعب بن مرة» هكذا هو في الاصلين «عن» وكذلك نقله ابن حجر في لسان الميزان عن المؤلف. وهو خطأ في أصل الكتاب صوابه «وعن كعب بن مرة» بزيادة الواو أى انها اسنادان في أحدهما يسار مولى ابن عمر، وفي الآخر كعب، والدليل على هذا أن يسارا أنما روى الحديث عن مولاة عبد الله بن عمر. كما ستري.

أما الحديث المذكور فإن ابن حزم شط جدا في الحكم بكذبه. قال ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة المؤلف (ج ٤ : ص ٢٠١) : «ذكر نبذة من أغلاطه في وصف الرواة: قال في الكلام على حديث - لا صلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر - الرواية في هذا الباب ساقطة مطروحة مكذوبة، فذكر منهم طريق يسار مولى ابن عمر عن كعب بن مرة قال: ويسار مجهول ومذلس وكعب لا يدري من هو. قال القطب: يسار قال أبو زرعة ثقة». وأيضا فقد ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الشوكاني في نيل الاوطار (ج ٣ : ص ١١١) من الطبعة المنيرية «وقد أفرط ابن حزم فقال» الخوذ كركلام المؤلف.

وحديث يسار هذا رواه أبو داود (ج ١ : ص ٤٩٤) والدارقطني من طريقه (ص ١٦١) والبيهقي (ج ٢ : ص ٤٦٥) من طريق وهيب عن قدامة بن موسى عن أيوب بن الحسين عن أبي غلقة مولى ابن عباس عن يسار مولى ابن عمر عن ابن عمر، ورواه البيهقي أيضا (ج ٢ : ص ٤٦٥) من طريق سليمان بن بلال عن قدامة عن أيوب بهذا. ورواه الترمذى (ج ١ : ص ٨٥) ومحمد بن نصر المروزي في قيام الليل (ص ٧٩) والبيهقي أيضا (ج ٢ : ص ٤٦٥) من طريق الدراوردي عن قدامة بهذا الاسناد إلا أنه سمي شيخ قدامة «محمد بن الحصين» والفاظهم متقاربة.*

وأطولها لفظ البيهقي من طريق سليمان بن بلال. قال يسار: «كنت أصلي بعد الفجر فصليت صلاة كثيرة، فحصبني عبد الله بن عمر، وقال: يا يسار كم صليت؟ قال قلت: لا أدري، فقال عبد الله:

وقد قال بهذا جماعة من السلف، كما روينا من طريق وكيع عن أفلح ابن حميد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر قال: كنا نأتي عائشة أم المؤمنين قبل

لا أدريت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج علينا ونحن نصلي هذه الصلاة فتغيظ علينا
تغيظاً شديداً ، ثم قال : ليلغ شأهكم غائبكم ، لا صلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر » وكذلك
هذه القصة في رواية المروزي والدارقطني ، وفي رواية ابى داود أن ابن عمر رأى يساراً يصلي فاخبره
بالحديث . فلا أدري بعد هذا كيف يضعفه المؤلف بأن يساراً مدلس !! ، وما وصفه بهذا أحد ، ولو
كلن مدلساً فالقصة صريحة في أنه سمعه من ابن عمر فزال خوف التدليس .

واسناد الحديث كلهم ثقات، وإنما اختلفوا في محمد بن الحصين فقال الدارقطني مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات، واختلافهم في اسمه هل هو محمد أو أيوب قليل الاثر، فقد رجح أبو حاتم أنه «محمد» وكذلك ابن حجر وقال: «أما أبوه فهو حصين وكنيته أبو أيوب فلعل من سماه أيوب وقع له غير مسمى فسماه بكنية أبيه» وهو قريب جدا. فالضعف في هذه الاسانيد محتمل، وقد جبر بر روايته من طرق أخرى.

فان الحديث اذا روى من طريقين فيهما ضعف قليل وكان الضعف من قبل سوء الحفظ أو الخطأ في الرواية أيدت إحدى الروايتين الأخرى . أما اذا كان الضعف من قبل عدم الوثوق بالراوي لتهمة في العدالة فلا ولا كرامة بل لا نزاع في ذلك الاضعفا .

وأما طريق عبد الرحمن بن أنعم الأفریقی فقد روى المروزي في قيام الليل (ص ٧٩) من طريق عيسى بن يونس والدارقطني (ص ١٦١) والبيهقي (ج ٢: ص ٦٥؛ و ٤٦٦) من طريق سفيان الثوري والبيهقي أيضا (ج ٢: ص ٦٥) من طريق ابن وهب كما هم عن الأفریقی عن عبد الله بن يزيد أبي عبد الرحمن الحجلي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول : « لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر » وهذا اسناد صحيح على ما رجحناه في الأفریقی أنه ثقة وقد تأيد بحديث ابن عمر .

وأما طريق أبي بكر بن محمد فقد ذكرها ابن حجر في التلخيص (ص ٧١) نقلا عن الطبراني من حديث عبد الرزاق عن أبي بكر بن محمد عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر، ثم قال: «و ينظر في سنده» ونقله الألباني في نصب الراية (ج ١ ص ١٣٤) عن الطبراني بإسناده، ولفظه كاللفظ حديث الأفرقي . وأبو بكر هذا الذي في الاستناد ظن ابن حجر في مختصر نصب الراية أنه ابن أبي سبرة وأنا أرجح هذا لأنه معروف بالرواية عن موسى بن عقبة ومن شيوخ عبد الرزاق، وهو «أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة» وقد ينسب إلى جده وهو ضعيف جدا.

وأما طريقا أبي هرون العبدى وكعب بن مرة فلم أجدهما بعد طول التبع فالله أعلم بهما.

صلاة الفجر، فأتيناها يومها فإذا هي تصلي، فقلنا: ماهذه الصلاة؟ فقالت: إني نمت عن حزبي فلم أكن لادعه *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري والمعتز بن سليمان التيمي كلاهما عن ليث عن مجاهد قال: مر ابن مسعود برجلين يتكلمان بعد طلوع الفجر، فقال: يا هذان إما أن تصليا وإما أن تسكتا *

وعن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح^(١): أن طائوسا قال لمجاهد: أتعقل؟ إذا طلع الفجر فصل ما شئت *

وعن عبد الرزاق عن المعتز بن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن البصري قال: صل بعد الفجر ما شئت *

ومن طريق شعبة عن هشام بن عروة عن أبيه^(٢) أنه كان لا يرى بأسا بأن يصلي بعد الفجر أكثر من ركعتين *

وروينا ذلك أيضا عن عطاء بن أبي رباح وغيره *

قال علي: والعجب كله من تعلق هؤلاء القوم بحديث عقبة بن عامر الجهني، وفيه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن تقبر فيهن موتى المسلمين وهي: حين تطلع^(٣) الشمس بازغة^(٤) حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيف للغروب حتى تغرب، ولم يأت قط خبر يعارض^(٥) هذا النهي أصلا، ثم لا يبالون باطراحه، فيجيزون أن تقبر الموتى في هذه الأوقات، دون أن يكرهوا ذلك، ثم يحرمون قضاء التطوع، وبعضهم قضاء الفرض، وقد جاءت النصوص معارضة لهذا النهي^(٦) !! *

قال علي: ولا يحل دفن الموتى في هذه الساعات البتة. وأما الصلاة عليهم فحائزة بها، للامر بذلك عموما *

(١) في اليمين «عن أبي نجيح» وهو خطأ (٢) كلمة «عن أبيه» سقطت من المصرية وزدناها من اليمين (٣) في اليمين «حتى تطلع» وهو خطأ (٤) في اليمين بحذف «بازغة» (٥) في اليمين «معارض» (٦) حديث عقبة بن عامر رواه الجماعة إلا البخاري

ولما حدثنا جهم بن احمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسمعيل الترمذي ثنا سفيان هو ابن عيينة قال سمعت عبيد الله بن عمر كم مرة يقول: سمعت نافعاً يقول: سمعت ابن عمر يقول: لست أنهى أحداً صلى أى ساعة شاء من ليل أو نهار، ولكنى أفعل كما رأيت أصحابي يفعلون، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها»^(١) *

قال علي: فانما نهى عليه السلام عن تحيى الصلاة والقصد اليها في هذين الوقتين وفي وقت الاستواء فقط. وصح بهذا أن التطوع المأمور به والمندوب اليه يصلى في هذه الأوقات هو عمل الصحابة رضى الله عنهم، لان ابن عمر أخبر أنه^(٢) إنما يفعل كما رأى أصحابه يفعلون، وهو كما ذكرنا عنه آنفاً - يصلى إثر الطواف بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس، وبعد العصر قبل غروب الشمس^(٣) *

وأما من رأى من أصحابنا النهى عن الصلاة بعد صلاة العصر^(٤) منسوخاً بصلاته^(٥) عليه السلام الركعتين - فكان يصح هذا لولا حديث وهب بن الاعدع الذى ذكرنا، من إباحته عليه السلام الصلاة بعد العصر مادامت الشمس مرتفعة. فبطل النسخ في ذلك، وصح أن النهى ليس إلا عن القصد بالصلاة اذا اصفرت الشمس وضافت للغروب^(٦) فقط. وبالله

(١) فى الموطأ (ص ٧٦) «مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: لا يتحرى أحدكم فيصلى عند طلوع الشمس ولا عند غروبها» ورواه الشيخان من طريق مالك. وفى البخارى من طريق حماد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر قال: «اصلى كما رأيت أصحابي يصلون، لا نهى أحداً يصلى بليل ولا نهار ما شاء، غير أن لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها» انظر العيني (ج ٥: ص ٨٣) والفتح (ج ٢: ص ٤١ و ٤٢) والاسناد الذى روى به المؤلف اسناد صحيح (٢) كلمة «انه» زدناها من البيهقي (٣) قوله «وبعد العصر» الخ سقط من البيهقي (٤) فى البيهقي «بعد العصر» (٥) فى البيهقي «لصلاته» (٦) ضافت الشمس: مالت للغروب

تعالى التوفيق *

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ثنا سفيان بن عيينة قال سمعت من أبي الزبير قال: سمعت عبد الله ابن باباه^(١) يحدث عن جبير بن مطعم أنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم» يا بني عبد مناف، لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية^(٢) ساعة شاء من ليل أو نهار *.

قال علي: واسلام جبير متأخر جدا، إنه أسلم يوم الفتح. وهذا بلا شك بعد نهيهِ عليه السلام عن الصلاة في الاوقات المذكورة فوجب استثناء كل ذلك من النهي. وبالله تعالى التوفيق *

٢٨٧ — مسألة ولا يجوز أن تخص ليلة الجمعة بصلاة زائدة على سائر الليالي * لما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب ثنا حسين^(٣) الجعفي عن زائدة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا تختصوا^(٤) ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي». وذكر باقي الحديث *

٢٨٨ — مسألة. وخير الاعمال ما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عمله ومادووم عليه وان قل، وذلك أحب الينامن الزيادة عليه * برهان ذلك قول الله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وما كان عليه السلام ليدع الا فضل *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن

(١) باباه — بموحدتين بينهما الف، ويقال: بابيه بتحتانية بدل الالف الثانية، ويقال: بابي بحذف الهاء (٢) في الاصل «اي» وصححه من النسائي (ج ١: ص ٩٨) والحديث رواه الجماعة إلا الشيخان ورواه ايضا ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني كما في الشوكاني (ج ٣: ص ١١٥) ورواه ايضا البيهقي (ج ٢: ص ٤٦١) (٣) في المصرية «حسن» وهو خطأ (٤) في الاصلين «لا تختصوا» وصححه من مسلم (ج ١: ص ٣١٤ و ٣١٥) قال النووي وقد جاء هكذا بزيادة التاء *

محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن المثنى ثنا عبد الوهاب - هو الثقفى - ثنا عبيد الله - هو ابن عمر - عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يا أيها الناس، عليكم من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تملوا، وإن أحب الأعمال إلى الله ما دووم عليه وإن قل»^(١) *

٢٨٩ - مسألة وصلاة التطوع في الجماعة أفضل منها منفردا، وكل تطوع، فهو في البيوت أفضل منه في المساجد إلا ما صلى منه جماعة في المسجد فهو أفضل^(٢) *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر^(٣) بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وسوقه»^(٤) خمس وعشرين^(٥) درجة» وذكر باقي الحديث^(٦) *

وهذا عموم لكل صلاة فرض أو تطوع *
وقد روينا من طريق مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس: «أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته فاكل منه، ثم قال: قوموا فلا صلى^(٧) لكم، فقام رسول الله ﷺ، ووصفت^(٨)

(١) في مسلم (ج ١: ص ٢١٧) (٢) هنا بحاشية اليمين ما نصه «قال ابن حزم ما كان عليه السلام ليدع الأفضل، وهذا في هذه الوجهة، ثم قال هنا: الجماعة أفضل للتطوع وقد علم كل عالم أن عامة تنفل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان منفردا، فعلى ما اصل ابن حزم كيف كان يدع الا فضل!! فعلنا بهذا ان صلاة الجماعة تفضل بخمسة وعشرين درجة اذا كانت فريضة لا تطوعا» وهو نقد وجيه، وهو الحق (٣) في اليمين «ثامعاوية» وهو خطأ *

(٤) في أبي داود (ج ١: ص ٢١٩) «وصلاته في سوق» (٥) في اليمين «خمس وعشرين» وهو خطأ (٦) نسبه المنذرى أيضا إلى البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه (٧) هكذا هو في البخارى (ج ١: ص ٦٠) من طريق مالك بإثبات الياء وكذلك في مسلم من طريق أخرى (ج ١: ص ١٨٣) وانظر توجيهه في شرح العيني على البخارى (ج ٤: ص ١٠٩ و ١١٢). وفي اليمين «فلا صلى» بخذف الياء وما هنا أصح (٧) في اليمين «وصفت» بفاء واحدة وهو خطأ. والحديث رواه أيضا أبو داود

أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا؛ فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين وانصرف،
وقد صلى عليه السلام بالناس في المسجد تطوعاً إذا هم على المنبر وفي بيت
عتبان بن مالك*.

وقد صلى ابن الزبير بالناس في المسجد الحرام ركعتين بعد العصر جماعة^(١).
وكذلك أنس أيضاً*.

وبه إلى أبي داود: ثنا أحمد بن صالح ثنا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن
إبراهيم بن أبي النضر عن أبيه عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال: «صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجد»^(٢) إلا المكتوبة*.
وروي عن عبد الرحمن بن مهدي: ثنا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر
والنعمان بن قيس، قال منصور: عن مجاهد قال لي أبو معمر: إذا صليت المكتوبة
فاجع إلى بيتك. وقال النعمان بن قيس ما رأيت عبدة^(٣) السلا، متطوعاً في
مسجد الحى قط*.

وروي عن ابن المثنى: ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد ثنا سفيان الثوري عن

والترمذي والنسائي كما في شرح العيني^(١) في البيهية «في جماعة»^(٢) في البيهية «في مسجدى»
وهذا الحديث لم أجده في أبي داود بهذا الاسناد واللفظ، ولكنه فيه (ج ١: ص ٥٤٢) من طريق
عبد الله بن سعيد عن أبي النضر، وفي النسائي (ج ١: ص ٢٣٧) من طريق موسى بن عقبة عن أبي
النضر، وفي مسلم (ج ١: ص ٢١٦) من الطريقين. ولفظ مسلم وأبي داود «فإن خير صلاة المرء
في بيته إلا المكتوبة» ولفظ النسائي مثلها إلا أنه قال «أفضل» بدل «خير». والرواية التي
هنا نسبها الشوكاني أيضاً إلى إحدى روايتي أبي داود بلفظ «صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته
في مسجدى هذا إلا المكتوبة» ثم نقل عن العراقي تصحيح اسناده (ج ٣: ص ٩٥) ورواه
الروزي في قيام رمضان (ص ٩٥) «حدثنا محمد بن يحيى ثنا علي بن منصور عن سليمان بن بلال عن
إبراهيم بن أبي النضر عن أبيه عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أفضل من صلاتكم في مسجدى هذا إلا المكتوبة» ثم وجدته في أبي داود (ج ١: ص ٤٠٣)
كما رواه المؤلف إلا أن فيه «في مسجدى هذا»^(٣) عبدة: بفتح العين المهملة وكسر الباء الموحدة

منصور عن هلال بن يساف^(١) عن ضمرة بن حبيب عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: تطوع الرجل في بيته يز يد على تطوعه عند الناس كفضل الجماعة على صلاة الرجل وحده^(٢) *

وبه الى ابن المثنى: ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا اسرا ئيل عن عمران بن مسلم^(٣) قال كان سويد بن غفلة لا يتطوع في المسجد *

وروي عن وكيع قال قال سفيان الثوري قال نسير بن ذعلوق^(٤) ما رايت الربيع بن خثيم^(٥) متطوعا في مسجد الحى قط *

وعن وكيع عن الاعمش عن ابراهيم النخعي قال سئل حذيفة بن اليمان عن

(١) في اليمية «هلال بن سباق» وهو خطأ (٢) هكذا هو موقوف هنا. وذكره المنذرى في الترغيب (ج ١: ص ١٥٩) ولفظه «وعن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اراه رفعه قال: فضل صلاة الرجل في بيته على صلاته حيث يراه الناس كفضل الفريضة على التطوع. رواه البيهقي واسناده جيد ان شاء الله تعالى». وذكره ابن حجر في الاصابة (ج ٣: ص ٢٥٥) بلفظ قريب من هذا مرفوعا من حديث صحابي اسمه صهيب بن النعمان «ونسبه الى الطبراني والمعمري في اليوم والليلة. وكذلك نسبه الشوكاني (ج ٣: ص ٩٤) الى الطبراني في الكبير عن هذا الصحابي ، ورواه ابن الاثير في اسد الغابة من طريق الطبراني عن المعمرى عن ايوب الوزان عن محمد بن مصعب القرقيساني عن قيس بن الربيع عن منصور عن هلال بن يساف عن صهيب بن النعمان مرفوعا (ج ٣: ص ٣٣) فقد رجع الحديث الى منصور عن هلال ، فرواية سفيان الثوري عن منصور - التي ذكرها المؤلف - ارجح جدا من رواية قيس لأن قيسا ضعيف من قبل حفظه ، قال يعقوب بن ابى شيبة هو عند جميع اصحابنا صدوق وكتابه صالح وهو ردىء الحفظ جدا مضطرب به كثيرا لخطأ ضعيف في روايته» ، والراوى عن قيس هو محمد بن مصعب وهو اضعف منه ، قال يحيى بن معين : «ليس بشيء» لم يكن من اصحاب الحديث كان منفلا واما الثوري فانه امام حافظ كبير و بعد فاني ارجح ان الصحابي الذي سماه محمد بن مصعب وشيخه قيس «صهيب بن النعمان» لا وجود له ، وانما هو خطأ لها الذي بين في هذا الحديث او هو وجوده ، ولم يذكره الذين ترجموا الصحابة الا بهذا الحديث والاسناد وقد ظهر الوهم فيه . والله اعلم (٣) هو الجعفي الكوفي الاعمى (٤) نسير - بضم النون وفتح السين المهملة - وذعلوق - بضم الذال المعجمة واسكان العين المهملة وضم اللام و آخره قاف (٥) بضم الخاء المعجمة وفتح الثاء المثناة وفي اليمية «خثم» وهو تصحيف *

التطوع في المسجد بعد الفريضة؟ فقال: إني لا كرهه بينهم جميعا اذا اختلفوا*
وغن حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن العباس بن سعد^(١) قال: أدركت
الناس زمان عثمان بن عفان وهم يصلون الركعتين بعد المغرب في بيوتهم*
والتطوع بعد الجمعة وبعد سائر الصلوات سواء فيما ذكرنا. وكل ذلك جائز
في المسجد أيضا*

وقال أبو حنيفة وأصحابه: كل ذلك في المسجد أفضل*
وقال مالك كل ذلك في المسجد أفضل إلا بعد الجمعة فانه كره التطوع في المسجد
بعد الجمعة. واحتج بعض أصحابه بأن هذا خوف الذريعة في أن يقضيها أهل البدع
الذين لا يعتدون بالصلاة مع الأئمة*
قال علي: وهذا غاية في الفساد من القول لأن المبتدع يفعل مثل ذلك أيضا في
مساجد الجماعات بسائر الصلوات ولا فرق. وأيضا: فهم قادرون على أن ينصرفوا
إلى بيوتهم فيقضونها هناك*

روينا من طريق أبي داود: ثنا إبراهيم بن الحسن ثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج
أخبرني عطاء: أنه رأى ابن عمر يصلي بعد الجمعة، فينماز^(٢) عن مصلاه الذي صلى فيه
الجمعة قليلا غير كثير، فيركع ركعتين ثم يمشي أنفس^(٣) من ذلك فيصلّي أربع
ركعات^(٤)، رأيت يصنع ذلك مرارا*

وعن محمد بن المثنى: ثنا المعتمر بن سليمان التيمي قال سمعت عطاء بن السائب
يحدث عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: كان ابن مسعود يعلمنا أن نصلي بعد الجمعة

(١) في المصرية «عن ابن العباس بن سعد» واظنه خطأ وأنه هو العباس بن سهل بن سعد،
لأنه أدرك زمن عثمان وروى عنه محمد بن اسحاق (٢) بالنون والميم والزاي: انفعال من اليز
وهو الفصل، ومعنى ينماز عن مصلاه: يتحول عن مقامه الذي صلى فيه (٣) أي افسح وابتعد
قليلا (٤) في أبي داود (ج ١: ص ٤٤٠) فيركع أربع ركعات*

اربعا فكننا صلى بعدها أربعا، حتى جاء علي بن أبي طالب فامرنا أن نصلي بعدها ستا، فنحن نصلي بعدها ستا *

وقد حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الترمذي ثنا الحميدي ثنا سفيان بن عيينة ثنا عمرو بن دينار قبل أن نلقى الزهري عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بعد الجمعة ركعتين» ^(١) *

٢٩٠ - مسألة وأفضل الوتر من آخر الليل، وتجزئ ركعة واحدة، ^(٢) والوتر وتهجد الليل ينقسم على ^(٣) ثلاثة عشر وجهاً، أيها فعل أجزاءه، وأحبها إلينا وأفضلها: أن نصلي ثنتي عشرة ركعة، نسلم من كل ركعتين ثم نصلي ركعة واحدة ونسلم *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا القعني ثنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة «أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل ثلاث عشرة ^(٤) ركعة، ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين ^(٥)» والوجه الثاني: أن يصلي ثمان ركعات، يسلم من كل ركعتين منها، ثم يصلي خمس ركعات متصلات لا يجلس إلا في آخرهن *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحاق ابن إبراهيم ثنا عبدة بن سليمان ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت:

(١) رواه الترمذي عن ابن أبي عمر عن سفيان، ومسلم (ج ١: ص ٢٤٠) عن ابن أبي شيبة وزهير وابن نمير جميعاً عن سفيان. ورواه أبو داود (ج ١: ص ٤٤٠) من طريق معمر عن الزهري والبخاري (ج ١: ص ١٣٢) من طريق نافع عن ابن عمر. ونسبه المنذرى أيضاً للنسائي وابن ماجه. وفي أبي داود في آخره زيادة «في بيته» (٢) في البيهية «وتجزئ واحدة» (٣) في البيهية بحذف «على» (٤) في البيهية «ثلاثة عشرة» وهو خطأ (٥) رواه أبو داود (ج ١: ص ٥١٢)

« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ،
يوتر منهن بخمس ركعات ، لا يجلس في شيء من الخمس إلا في آخرهن ، ثم
يجلس ويسلم » *

والثالث : أن يصلي عشر ركعات ، يسلم من آخر كل ركعتين ، ثم يوتر
بواحدة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى
ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني حرملة بن يحيى
ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير
عن عائشة أم المؤمنين ^(١) قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
فيما بين أن يفرغ ^(٢) من صلاة العشاء - وهي التي يدعو الناس ^(٣) العتمة -
إلى الفجر إحدى عشرة ^(٤) ركعة ، يسلم من كل ركعتين ^(٥) ، ثم يوتر ^(٦)
بواحدة » *

والرابع : أن يصلي ثمان ركعات ، يسلم من كل ركعتين ، ثم يوتر بواحدة *
لما روينا من طريق مسلم : حدثنا محمد بن عباد ثنا سفيان بن عيينة ثنا
الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « أن رجلا سأل رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن صلاة الليل ؟ فقال : متى متى فاذا ، خشيت الصبح فأوتر
بركعة » ^(٧) *

والخامس : أن يصلي ثمان ركعات ، لا يجلس في شيء منهن جلوس تشهد
إلا في آخرها ، فاذا جلس في آخرهن وتشهد ، قام دون أن يسلم ، فأتى بركعة

(١) في صحيح مسلم « عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم » (ج ١ : ص ٢٠٤) (٢) في المصرية
« يصلي من أن يفرغ » وفي البيهقي « يصلي بين أن يفرغ » وصححه من مسلم (٣) في الاصلين
« يدعوها الناس » وصححه من مسلم (٤) في المصرية « إحدى عشرة » (٥) في الاصلين « يسلم
بين كل ركعتين » وصححه من مسلم (٦) في مسلم « ويوتر » (٧) في مسلم (ج ١ : ص ٢٠٨) *

واحدة ، ثم يجلس ويتشهد ويسلم*

لما روينا عن مسلم : حدثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن أبي عدي عن سعيد ابن أبي عروبة ^(١) عن قتادة عن زرارة بن أوفى ^(٢) أن سعد بن هشام بن عامر أتى ابن عباس فسأله عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال له ابن عباس : ألا أدلك على أعلم أهل الأرض بوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : من ؟ قال : عائشة فذكر سعد : أنه دخل على عائشة أم المؤمنين فسألها عن وتر رسول الله ﷺ ؟ وأنها قالت له : إنه ^(٣) كان « يصلي تسع ركعات ، لا يجلس فيها إلا في الثامنة ، ثم ينهض ولا يسلم ، ثم يقوم فيصلّي التاسعة ، ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ، ثم يسلم تسليماً يسمعنا ، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد . فلما أسن رسول الله ﷺ واخذه اللحم ^(٤) أو تر بسبع ، وصنع في الركعتين مثل صنيعه الأول ^(٥) »*
حدثنا عبد الله بن ربيع ^(٦) ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عثمان بن عبد الله ثنا عبيد الله بن محمد ثنا حماد عن أبي حرة ^(٧) عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة : « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يوتر بتسع ركعات ، يقعد في الثامنة ؛ ثم يقوم فيركع ركعة »*

والسادس : أن يصلي ست ركعات ، يسلم في آخر كل ركعتين ^(٨) منها ؛ ويوتر

(١) في اليمينية « شعيب بن أبي عروة » وهو خطأ (٢) في اليمينية « زرارة بن أبي أوفى » وهو خطأ (٣) في اليمينية بحذف « انه » (٤) في الاصلين « واخذ اللحم » وصححه من مسلم (٥) في الاصلين « مثل صنيعه في الاولى » وهو خطأ صححه من مسلم . والحديث في صحيح مسلم مطول وقد اختصره المؤلف جداً ، وانظره هناك (ج ١ : ص ٢٠٦ و ٢٠٧) في المصرية « حدثنا عبد الله بن ربيع » وهو خطأ ، وقد سبق هذا الاسناد الى النسائي مراراً (٧) ابو حرة — بضم الحاء المهملة وتشديد الراء — اسمه واصل بن عبد الرحمن البصري . وفي اليمينية « ابن حرة » وهو خطأ (٨) في المصرية « ان يصلي ست ركعات ويسلم في آخر كل ركعة منها » وهو خطأ *

بسابعة. لقوله عليه السلام «صلاة الليل مثنى مثنى ، فاذا خشيت الصبح فاوتر
بواحدة» *

والسابع: أن يصلي سبع ركعات ؛ لا يجلس ولا يتشهد إلا في آخر السادسة
منهن ، ثم يقوم دون تسليم فيأتي بالسابعة ؛ ثم يجلس ويتشهد ويسلم *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني زكرياء
ابن يحيى ^(١) ثنا اسحاق أنا معاذ بن هشام الدستوائي ^(٢) ثنا أبي عن قتادة عن زرارة
ابن أوفى عن سعد بن هشام بن عامر عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ^(٣)
ﷺ لما كبر وضعف أوتر بسبع ركعات ، لا يقعد إلا في السادسة ، ثم ينهض
ولا يسلم فيصلي السابعة ، ثم يسلم تسليمه » وذكر الحديث * ^(٤)
والثامن: أن يصلي سبع ركعات ، لا يجلس جلوس تشهد إلا في آخرهن ،
فاذا كان في آخرهن جلس وتشهد وسلم *

لما روينا بالسند المذكور الى احمد بن شعيب: أنا اسماعيل بن مسعود
الجحدري ^(٥) أنا خالد بن الحارث ثنا سعيد بن أبي عروبة ^(٦) ثنا قتادة عن
زرارة بن أوفى ^(٧) عن سعد بن هشام بن عامر أن عائشة أم المؤمنين قالت: « لما

(١) في الاصلين « ذكر يابن اسحق » وهو خطأ صححناه من النسائي (ج ٢: ص ٢٥٠) ومن كتب
الرجال فإنه ليس في رجال الكتب الستة من اسمه « ذكر يابن اسحق » إلا المكي ، وهذا قديم من
شيوخ عبد الرزاق وابن المبارك . واما ذكر يابن يحيى الذي هنا هو المروفي بخياط السنة ، روى
عن اسحق بن ابراهيم بن راهويه ، وروى عنه النسائي وهو من اقرانه وتوفي ذكر يابن سنة ٢٨٩
(٢) في اليمينية « أنا معاذ بن هشام بن عامر عن عائشة أم المؤمنين » وهو خطأ في اسم معاذ ، جعل جده
عمر وليس كذلك ، وخطأ في حذف باقي الاسناد الى عائشة (٣) في اليمينية « ان النبي » (٤) الحديث
في النسائي مطول واختصره المؤلف (٥) بنتع الجيم واسكان الحاء المهملة (٦) في النسائي
في هذا الحديث (ج ١ ص ٢٥٠) « حدثنا خالد ثنا شعبة عن قتادة » وخالد روى عن شعبة
وسعيد بن أبي عروبة وكلاهما يروى عن قتادة ، وكلاهما روى هذا الحديث عن قتادة . افلا حكم
بترجيح ما هنا على ما في النسائي ولا بترجيح ما هناك على ما هنا . والله اعلم (٧) في اليمينية
« زرارة بن ابي اوفى » وهو خطأ *

اسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ اللحم^(١) صلى سبع ركعات لا يقعد إلا في آخرهن، ثم يصلى ركعتين بعد أن يسلم*.

والتاسع: أن يصلى أربع ركعات؛ يتشهد ويسلم من كل ركعتين؛ ثم يوتر بواحدة. لقوله عليه السلام: «صلاة الليل مثنى مثنى؛ فإذا خشيت الصبح فاوتر بواحدة»*.

والعاشر: أن يصلى خمس ركعات متصلات؛ لا يجلس ولا يتشهد إلا في آخرهن*.

لما روينا بالسند المذكور إلى أحمد بن شعيب: أنا اسحاق بن منصور أنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس، لا يجلس^(٢) إلا في آخرهن»* قال علي: وقد قال بهذا بعض السلف كما، وينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء: أنه رأى عروة بن الزبير أوتر بخمس أو سبع^(٣) ما جلس لمثنى*.

ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة قال: كذلك يوتر أهل البيت بخمس، لا يجلس إلا في آخرهن*.

وعن عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي عن ليث عن عطاء عن ابن عباس أنه قال: الوتر صلاة المغرب، إلا أنه لا يقعد إلا في الثالثة^(٤)*.

قال علي: قول ابن عباس هذا لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلا نقول به إذ لا حجة إلا في رسول الله ﷺ، قوله أو عمله أو إقراره فقط*.

(١) هكذا هو هنا موافقا لما في النسائي «وأخذ اللحم» بحذف الضمير وهو صحيح جائز المعنى

(٢) في النسائي (ج ١: ص ٢٥٠) «ولا يجلس» (٣) في اليمينية «أو بسبع» (٤) في اليمينية

«عن ابن عباس أنه قال: إلا أنه لا يفعل إلا في الثالثة» وهذا كلام مختلف ليس له معنى وما هنا هو الصواب*.

والوجه الحادي عشر: أن يصلي ثلاث ركعات، يجلس في آخر الثانية منهن،
ويتشهد ويسلم، ثم يأتي بركة واحدة، يتشهد في آخرها ويسلم. لقوله عليه السلام
«صلاة الليل مثنى مثنى، فاذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة». وهذا قول مالك*
وقد روى بعض الناس في هذا أثر من طريق الأوزاعي عن المطلب بن
عبد الله: أنه سأل ابن عمر عن الوتر؟ فأمره أن يفصل بين الركعتين والركعة بتسليم،
فقال له الرجل إني أخاف أن تكون البتيراء؟ فقال له ابن عمر: أترى يدست رسول الله
صلى الله عليه وسلم؟ هذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) *

والثاني عشر: أن يصلي ثلاث ركعات، يجلس في الثانية؛ ثم يقوم دون تسليم
ويأتي بالثالثة، ثم يجلس ويتشهد ويسلم، كصلاة المغرب. وهو اختيار
أبي حنيفة*

لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا إسماعيل
ابن مسعود ثنا بشر بن المفضل ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرار بن أوفى^(٢)
عن سعد بن هشام بن عامر: أن عائشة أم المؤمنين حدثته أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر^(٣)، *

والثالث عشر: أن يركع ركعة واحدة فقط. وهو قول الشافعي وأبي
سليمان وغيرهما*

لما حدثناه حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا بكر
ابن حماد ثنا مسدد ثنا يحيى هو ابن سعيد القطان. ثنا شعبة ثنا قتادة عن أبي مجلز

(١) رواه الطحاوي في معاني الآثار (ج ١: ص ١٦٥) عن سليمان بن شعيب عن بشر بن بكر
عن الأوزاعي قال: «حدثني المطلب بن عبد الله الخزومي أن رجلاً سأل ابن عمر» فذكر الأثر بمعناه
وكذلك ذكره المروزي (ص ١١٩) عن المطلب قال «أتى عبد الله بن عمر رجل فقال» الخ وفي سماع
المطلب من ابن عمر خلاف. والاسناد صحيح فان صحت الرواية التي هنا أنه هو الذي سأل ابن عمر
كان الأثر صحيحاً. وهو الراجح عندي. (٢) في اليمينية «ابن أبي أوفى» وهو خطأ (٣) في اليمينية
«لا يسلم إلا في ركعتي الوتر». وهو خطأ فاحش، والحديث في النسائي (ج ١: ص ٢٤٨) *

قال : سألت ابن عباس وابن عمر عن الوتر ؟ فكل واحد منهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «ركعة من آخر الليل» ^(١) *
وروي نافع عن سعد بن أبي وقاص وابن عباس ومعاوية وغيرهم الوتر بواحدة فقط ، لا يزداد عليها شيء . وكذلك أيضا عن عثمان أمير المؤمنين وحذيفة وابن مسعود وابن عمر *

قال علي : هذا كل ما صح عندنا ؛ ولو صح عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم زيادة على هذا قلنا به . والله تعالى التوفيق *

ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البتيراء ^(٢) ولا في الحديث - على سقوطه - بيان ماهى البتيراء ^(٣) ؟ . وقد روي نافع عن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : الثلاث بتيراء ، يعنى فى الوتر . فعادت البتيراء على المحتج بالخبر الكاذب فيها ^(٤) *

فان قيل : قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «صلاة المغرب ^(٥) وتر النهار ، فاوتروا صلاة الليل» *

قيل لهم : ليس فى هذا الخبر أن يكون وتر الليل ثلاثا كوتر النهار . وهذا كذب ممن ينسبه الى ارادة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فان قطعتم بذلك كذبتم وكنتم أيضا قد خالفتم ما قلتم ، لأنه يلزمكم أن تجهروا فى الأولين وتسروا فى الثالثة كالمغرب ؛ وأن تقتنوا ^(٦) فى المغرب كما تقتنون فى الوتر ، أو أن لا تقتنوا ^(٧)

(١) رواه مسلم (ج ١ ص ٢٠٨ و ٢٠٩) والروزي (ص ١١٨) والطحاوى (ج ١ ص ١٦٣) كما هم من طريق همام بن يحيى عن قتادة به واما رواية شعبة عن قتادة فرواها مسلم والطحاوى ولكن فيهما من حديث ابن عمر فقط ولم يذكر فيه ابن عباس (٢) فى اليمينية «السنن» بدون نقط وهو خطأ لا معنى له (٣) يطول الكلام على حديث البتيراء - وهو ضعيف - فانظره فى نصب الراية (ج ١ ص ٢٧٧ و ٢٧٨) ولسان الميزان (ج ٤ ص ١٥٢) (٤) فى اليمينية «وفيه» وزيادة الواو خطأ (٥) فى اليمينية «فان قيل فانه قد صح انه عليه السلام قال : ان صلاة المغرب» الخ (٦) فى اليمينية «وان تقتنوا» بخذف الهمزة وما هنا احسن

في الوتر كما لا تقتنون في المغرب. والقياس كله باطل. وبالله تعالى التوفيق*
٢٩١ — مسألة والوتر آخر الليل افضل. ومن أوتر في أوله فحسن.

والصلاة بعد الوتر جائزة. ولا يعيد وتر^(١) آخر. ولا يشفع بركة*
حدثنا عبد الله بن ربيع^(٢) ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا
ابن أبي خلف^(٣) ثنا أبو زرعة ياء السيلحني ثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن
عبد الله بن أبي رباح عن أبي قتادة: «أن النبي ﷺ قال لا يكر: متى وتر؟
قال أول الليل^(٤) وقال لعمر: متى وتر؟ قال: آخر الليل^(٥). فقال عليه السلام
لا يكر: أخذ هذا بالخير^(٦). وقال لعمر: اخذ هذا بالقوة»*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا هشام بن
عمار عن يحيى - هو ابن حمزة قاضي دمشق - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي
سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثني عائشة أم المؤمنين: «أن النبي ﷺ
كان يصلي بعد العشاء الآخرة ثمان ركعات ثم يوتر؛ ثم يصلي ركعتين؛
يقرأ فيهما وهو جالس فإذا أراد أن يركع قام فركع؛ ثم ركع^(٧) بعد ذلك
ركعتي الفجر»*

قال علي: وأما قوله عليه السلام «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتر^(٨)»
و«بادروا الصبح بالوتر^(٩)» فندب؛ لما قد بينا من أن الوتر ليس^(١٠) فرضاً، ومن

(١) في اليمينية «ولا بعد وترأ» وهو خطأ (٢) في المصرية «حدثنا محمد بن عبد الله بن ربيع»
وهو خطأ، فان شيخ ابن حزم هو عبد الله بن ربيع، كما مضى مراراً وتكراراً أيضاً في الاحكام
(٣) في المصرية «ابن أبي يخلف» وهو خطأ واسمه محمد بن أحمد بن أبي خلف (٤) في أبي داود
(ج ١: ص ٥٣٩) «أوتر من أول الليل» (٥) في أبي داود «أوتر آخر الليل» (٦) هكذا في بعض
نسخ أبي داود، وفي بعضها «بالحزم» والحديث سكت عنه أبو داود والنذري واسناده صحيح
(٧) في اليمينية «ثم يركع» (٨) رواه أبو داود (ج ١: ص ٥٤٠) وكذلك رواه البخاري ومسلم
(٩) رواه أبو داود (ج ١: ص ٥٣٩) والترمذي (ج ١: ص ٩٣) وقال «حسن صحيح»
(١٠) في اليمينية «من أن الوتر غير ركعتي الفجر» وسقط منها ما بين قوله «الوتر» وقوله «غير»

فعله عليه السلام إذ صلى ركعتين بعد الوتر غير ركعتي الفجر ولقوله عليه السلام لا تهريرة: أن لا ينام إلا على وتر، فلا يجوز ترك بعض كلامه لبعض، وليس هذا مكان نسخ لكنه إباحة كله. وبالله تعالى تأيد*

حدثنا عبد الله بن بيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن (١) بكر ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا ملازم بن عمرو وثنا عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق (٢) قال: زارنا طلق بن علي في رمضان، وأمسى عندنا فأنظر (٣) ثم قام بنا تلك الليلة وأوتر (٤) بنا، ثم انحدر إلى مسجده فصلى بأصحابه، حتى إذا بقي الوتر قدم رجلا، فقال أوتر بأصحابك فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول «لا وتران في ليلة» (٥) وقد روى عن عثمان رضي الله عنه وغيره شفع الوتر بركعة، إذا أراد أن يصلي بعد ما يوتر. ولا حجة إلا في رسول الله ﷺ *

٢٩٢ - مسألة ويقرأ في الوتر (٦) بما تيسر من القرآن مع أم القرآن، وإن قرأ في الثلاث ركعات مع أم القرآن بسبع اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد فحسن، وإن اقتصر على أم القرآن فحسن، (٧) وإن قرأ في ركعة الوتر مع أم القرآن بمائة آية من النساء فحسن قال تعالى (فأقروا ما تيسر من القرآن)

ركعتي الفجر «وهو سقط يختل به المعنى ويضطرب وما هنا هو الصواب (١) في اليمينية ثنا عبد الله ابن ربيع ثنا عبد الملك ثنا بكر وهو خطأ وخط (٢) في اليمينية عن قيس بن طلق بن علي في رمضان وهو خطأ وسقط (٣) وفي أبي داود (ج ١: ص ٥٤٠) «في يوم من رمضان وأمسى عندنا وأفطر» (٤) في اليمينية «أوتر» بحذف حرف العطف وهو خطأ. (٥) هذا على لغة بني الحارث كقراءة من قرأ (إن هذان لساجران) قاله السيوطي والحديث رواه أيضا النسائي (ج ١: ص ٢٤٧) عن هناد بن السري عن ملازم بن عمرو كما هنا. وروى الترمذي المرفوع منه فقط (ج ١: ص ٩٤) عن هناد عن ملازم، وقال: «حديث حسن غريب». وروى الطيالسي المرفوع أيضا (ص ٤١٧ رقم ١٠٩٥) عن أيوب بن عتبة عن قيس بن طلق ورواه الروزي (ص ١٢٨) عن محمد بن يحيى عن الطيالسي (٦) في اليمينية «ولا يقرأ في الوتر» الخوز يادة «لا» خطأ غريب (٧) قوله وإن اقتصر الخ محذوف من اليمينية *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا احمد بن سلمة عن عاصم الا حول عن أبي مجلز «أن أبا موسى الأشعري^(١) كان بين مكة والمدينة، فصلى العشاء ركعتين، ثم قام فصلى ركعة أوترها، وقرأ فيها بمائة آية من النساء، وقال: ما ألوت^(٢) أن وضعت قدمي حيث وضع رسول الله ﷺ، وأن أقرأ ما قرأ رسول الله ﷺ^(٣)»
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا الحسين بن عيسى^(٤) ثنا أبو أسامة ثنا زكرياء بن أبي زائدة عن أبي اسحاق السبيعي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس^(٥) قال: «كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث، يقرأ فيهن^(٦) في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون، وفي الثالثة بقل هو الله أحد^(٧)» *

٢٩٣ — مسألة^(٨) ويوتر المرء قائما وقاعدا لغير عذر إن شاء، وعلى دابته *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمداني ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري^(٩) ثنا البخاري ثنا اسماعيل بن أبي اويس ثنا مالك عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن سعيد بن يسار قال^(١٠): كنت أسير مع

(١) كلمة «الأشعري» محذوفة من اليمينه (٢) أي ما قصرت ولا أبطأت. ووقعت هذه الكلمة في قيام الليل للمروزي «ما الموت» وتكاف مصححه تكافا غريبا في تأويلها فأتى بعالم يفهم (٣) الحديث رواه أبو داود والطحاوي (ص ٦٩ رقم ٥١٢) عن ثابت أبي زيد عن عاصم الا حول ورواه احمد بن حنبل في مسنده (ج ١ ص ٤١٩) عن عبد الصمد عن ثابت عن عاصم. وهذه أسانيد صحيحة. ورواه النسائي (ج ١ ص ٢٥١) عن ابراهيم بن يعقوب عن أبي النعمان عن حماد بن سلمة عن عاصم. ورواه المروزي في قيام الليل (ص ١٢٧) وحذف المقرئ في اسناده إذا اختصر الكتاب (٤) في المصرية «الحسن» وهو خطأ (٥) حذف «ابن عباس» من اليمينه وهو خطأ (٦) كلمة فيهن ليس في النسائي (٧) الحديث في النسائي (ج ١ ص ٢٤٩) ورواه ايضا ابن ماجه والترمذي وابن أبي شيبة (٨) في اليمينه بدل «مسألة» «قال علي» وما هنا أحسن (٩) في اليمينه ثنا ابراهيم بن احمد الفربري وهو خطأ (١٠) في البخاري (ج ١ ص ١٤٠ و ١٤١) أنه قال *

ابن عمر ^(١) بطريق مكة نخشيت الصبح فتزلت ^(٢) فأوترت، ثم لحقته، فقال ابن عمر: أين كنت؟ فقلت: خشيت الصبح فتزلت فأوترت، فقال ابن عمر: أليس لك في رسول الله ^(٣) أسوة حسنة؟ اقلت: بلى والله قال: «فإن رسول الله ﷺ كان يوتر على راحلته ^(٤)» *

وعن ج. ير بن حازم سألت نافعاً مولى ابن عمر: أكان ابن عمر يوتر على راحلته؟ قال: نعم، وهل للوتر فضل على سائر التطوع!! *

وعن سفيان الثوري عن ثوير بن أبي فاختة ^(٥) عن أبيه: أن علي بن أبي طالب كان يوتر على راحلته *

وعن ابن جريج قلت لعطاء: أيوتر الرجل وهو جالس؟ قال: نعم *

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي: الوتر لا يقضى، ولا ينبغي تركه، وهو تطوع، وهو أشرف التطوع *

وعن حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب: الوتر والأضحى تطوع *

قال علي: لا خلاف في أن التطوع يصلية المرء جالسا إن شاء. كما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن المطلب بن أبي وداعة السهمي ^(٦) عن حفصة أم المؤمنين قالت: «مارأيت رسول الله ﷺ صلى في سبخته ^(٧) قاعدا قط ^(٨) حتى كان قبل موته بعام، فكان يصلي في سبخته قاعدا، ^(٩) وبالله تعالى التوفيق *

(١) في البخاري مع عبد الله بن عمر (٢) في البخاري «قال سعيد: فلما خشيت الصبح نزلت» (٣) في المصرية زيادة «صلى الله عليه وسلم» (٤) في البخاري «على البعير» وليس في شيء من نسخه ما هنا فلعلها رواية للمؤلف (٥) ثوير بالتصغير وأبوه أبو فاختة اسمه «سعيد ابن علاقة الهاشمي». وفي اليمنية «ثوير عن أبي فاختة» وهو خطأ، وثوير هذا ضعيف (٦) في اليمنية «السلمي» وهو خطأ (٧) في اليمنية «سبحة» وهو خطأ (٨) كلمة «قط» زيادة من الموطأ (ص ٤٨) (٩) نسبة الزرقاني (ج ١: ص ٢٥٢ و ٢٥٣) إلى مسلم والترمذي من طريق مالك *

٢٩٤ — مسألة، ويستحب أن يختم القرآن كله مرة في كل شهر، فإن ختمه في أقل فحسن^(١). ويكره أن يختم في أقل من خمسة أيام، فإن فعل ففي ثلاثة أيام^(٢)، لا يجوز أن يختم القرآن في أقل من ذلك. ولا يجوز لاحد أن يقرأ أكثر من ثلث القرآن في يوم وليلة *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني القاسم بن زكرياء ثنا عبيد الله بن موسى عن شيان عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهرة^(٣) عن أبي سلية بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله ابن عمرو بن العاص قال قال رسول الله ﷺ: «اقرأ القرآن في شهر^(٤)، قلت إني أجد قوة، قال: فأقرأ في عشرين ليلة، قلت إني أجد قوة، قال فأقرأه في سبع، لا تزد^(٥) على ذلك» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن المثني ثنا عبد الصمد هو ابن عبد الوارث ثنا همام بن يحيى ثنا قتادة عن يزيد بن عبد الله هو ابن الشخير - عن عبد الله بن عمرو بن العاصي: «أنه قال لرسول الله ﷺ^(٦): في كم أقرأ القرآن؟ قال: في شهر، ثم ذكر الحديث، وفيه أنه عليه السلام قال له: «أقرأه في سبع، قال: إني أقوى من^(٧) ذلك، قال عليه السلام: لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث^(٨)» *

فان قيل: قد كان عثمان يختم القرآن في ليلة. قلنا: قد ذكره ذلك ابن مسعود. وقال تعالى: (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله

(١) كلمة فحسن سقطت من اليمينية وهو خطأ (٢) في اليمينية «فان فعل ففي ثلاثة أيام» وما هنا أصح (٣) في اليمينية «مولى بني زهير» وهو خطأ (٤) في مسلم (ج ١: ص ٣١٩ و ٣٢٠) «في كل شهر» (٥) في مسلم «ولا تزد» (٦) في أبي داود «أنه قال يا رسول الله» (ج ١: ص ٥٢٧) (٧) كلمة ذلك سقطت من اليمينية وهو خطأ (٨) في أبي داود لا يفقه من قرأه في أقل من ثلاث والحديث سكت

واليوم الآخر) وسنة رسول الله ﷺ كما ذكرنا *

وروينا عن عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة وسفيان كلاهما عن علي ابن بذيمة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: من قرأ القرآن في أقل من ثلاث فهو راجز^(١) *

وعن عبد الرحمن بن مهدي ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمى ثنا حصين بن عبد الرحمن عن هلال بن يساف: أن سعيد بن جبير كان يقرأ القرآن في ركعة، وكان ابن مسعود يكره ذلك *

فان ذكروا حديثا رويناه من طريق هشام الدستوائي عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله^(٢) بن عمرو بن العاصي: «أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم: كيف أقرأ القرآن؟ قال: اقرأه في يوم وليلة لا تزيد^(٣) على ذلك» فان رواية عطاء لهذا الخبر مضطربة معلولة^(٤)، وعطاء قد اختلط بآخرة *

روينا هذا الخبر^(٥) نفسه من طريق حماد بن سلية عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو: «أن رسول الله ﷺ قال له: اقرأ القرآن في شهر، قال: فناقضني وناقضته^(٦)» قال عطاء: فاختلفنا عن أبي، فقال بعضنا: سبعة أيام، وقال بعضنا خمسة^(٧) *

قال علي: فعطاء يعترف باختلافهم على أبيه، وأنه لم يحقق ما قال أبوه.

عنه ابوداود والمنذرى (١) من الرجز أى كأنه يقرأ الشعر، فلا يتفقه في معاني القرآن، وفي المصرية «زاجر» بتقديم الزاى وهو تصحيف. وهذا الأثر منقطع، فقد سبق أن قلنا ان أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود شيئا. (٢) في اليمينية «عن أبيه عبد الله بن عمرو» وهو خطأ واضح (٣) هكذا في الاصلين وهو صحيح عربة (٤) في اليمينية «معلولة» وهو خطأ (٥) في اليمينية «ذلك الخبر» (٦) من المناقصة بالصاد المهملة، وفي المصرية «فناقضني وناقضته» بالمعجمة فيهما وهو تصحيف وفي اليمينية بالمهملة في الاولى والمعجمة في الثانية والاولى صواب والثانية خطأ (٧) رواه ابوداود (ج ١: ص ٥٢٦) من طريق حماد عن عطاء *

فان ذكروا أن داود عليه السلام كان يختم القرآن في ساعة . قلنا: قرآن داود هو الزبور لا هذا القرآن، وشريعته غير شريعتنا . وداود عليه السلام لم يبعث إلا الى قومه خاصة، لا الينا، ومحمد عليه السلام هو الذي بعث الينا، صح ذلك عن رسول الله ﷺ . وقال تعالى: (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) * وأما قيام الليل فقد صح أن رسول الله ﷺ لم يقم ليلة قط ^(١) حتى الصباح *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال قال رسول الله ﷺ: «وأحب الصلاة الى الله تعالى ^(٢) صلاة داود: كان يرقد شطر الليل، ثم يقوم، ثم يرقد آخره، ثم يقوم ^(٣)» ثلث الليل بعد شطره ^(٤)»

قال علي: فاذ هذا أحب الصلاة الى الله تعالى فما زاد على هذا فهو دون هذا بلا شك؛ فاذا كان دون هذا فهو عمل ضائع لا أجر فيه، فهو تكلف، وقد نهينا عن التكلف . وقد منع من قيام الليل كله سلمان ومعاذ وغيرهما *

٢٩٥ — مسألة . والجهر والاسرار في قراءة التطوع ليلا ونهاراً مباح للرجال والنساء . إذ لم يأت منع من شيء من ذلك ، ولا إيجاب لشيء من ذلك في قرآن ولا سنة ، *

(١) في اليمنية «لم يقم قط ليلة» (٢) قوله «وأحب الصلاة الى الله تعالى» حذف من اليمنية وهو خطأ (٣) في اليمنية «ثم يقوم» وهو خطأ (٤) اختلط على المؤلف حديثان باسنادين في مسلم فحديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار لفظه (ج ١: ٣٣٠) «وأحب الصلاة الى الله صلاة داود عليه السلام: كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سُدسه» ولفظ حديث ابن جرير يجمع بين عمرو بن دينار «وأحب الصلاة الى الله صلاة داود عليه السلام: كان يرقد شطر الليل ثم يقوم ثم يرقد آخره يقوم ثلث الليل بعد شطره» فدخل عليه حديث جاء باسناد الاول فجعله للفظ

فان قيل : تخفض ^(١) النساء قلنا ولم ؟ ولم يختلف مسلمان في أن ^(٢) سماع الناس كلام نساء رسول الله ﷺ مباح للرجال ^(٣) ولا جاء نص في كراهة ذلك من سائر النساء . ^(٤) وبالله تعالى التوفيق *

٢٩٦ — مسألة والجمع بين السور في ركعة واحدة في الفرض والتطوع أيضاً حسن وكذلك قراءة بعض السور في الركعة في الفرض والتطوع أيضاً حسن ^(٥) للامام والفد *

برهان ذلك قول الله تعالى : (فاقرؤا ما تيسر من القرآن) ، وقد ذكرنا عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما قراءتهما البقرة في صلاة الفجر في الركعتين وآل عمران كذلك بحضرة الصحابة رضي الله عنهم *

٢٩٧ — مسألة وجائز للمرء أن يتطوع مضطجاً بغير عذر الى القبلة وراكباً حيث توجهت به دابته الى القبلة وغيرها ؛ الحضر ^(٦) والسفر سواء ^(٧) في كل ذلك *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ^(٨) ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا اسحاق بن منصور ثنا روح بن عبادة انا حسين ^(٩) هو المعلم عن عبد الله بن بريدة عن عمران بن الحصين : أنه سأل نبي الله ﷺ عن صلاة الرجل

الحديث الثاني (١) في اليمنية «بخفض» وما هنا أحسن (٢) في اليمنية «قلنا : ولم يختلف في أن» الخ ؛ بحذف لم وحذف «مسلمان» وهو خطأ (٣) «للرجال» حذف من اليمنية (٤) هنا بحاشية اليمنية مانصه «قال الذهبي رحمه الله : نساؤه عليه السلام أمهاتنا بخلاف غيرهن» وهو تعقب غير جيد ، فانهن رضي الله عنهن أمهاتنا ولكن في التعظيم والاكرام وحرمة زواجهن ؛ فلا يباح لأحد أن يرى منهن ما يرى من أمه وأخته ؛ وكما قال ابن حزم لا نجد دليلاً على أن صوت المرأة عورة كما يزعم الفقهاء رحمهم الله (٥) قوله «وكذلك» الى هنا سقط من اليمنية وهو خطأ (٦) في المصرية في الحضر الخ وزيادة في غير جيدة هنا (٧) في اليمنية «بخفض» سواء وهو خطأ (٨) في اليمنية ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن احمد «وهو خطأ» (٩) في المصرية «الحسين» وما هنا هو الموافق للبخاري

قاعداً^(١)؟ فقال عليه السلام: إن صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد*.

قال علي: لا يخرج من هذه الإباحة إلا مصلى الفرض القادر على القيام أو على القعود فقط*.

وروينا من طريق مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سبرة ابن عبد الرحمن عن عائشة: «أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالساً؛ فيقرأ وهو جالس، فاذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين آية أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم، ثم ركع ثم سجد؛ ثم فعل في الركعة الثانية مثل ذلك»^(٢).*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا معاذ بن معاذ العنبري عن حميد الطويل عن عبد الله بن شقيق العقيلي قال: سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل؟ فقالت كان يصلي ليلاً طويلاً قائماً، وليلاً طويلاً قاعداً فاذا قرأ قائماً^(٣) ركع قائماً؛ وإذا قرأ قاعداً ركع قاعداً*.

قال علي: كل هذا سنة ومباح؛ وكل ذلك قد فعله رسول الله ﷺ*.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري حدثنا البخاري ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين ثنا شيبان^(٤) هو ابن فروخ - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أن جابر بن عبد الله حدثه: «أن رسول الله ﷺ^(٥) كان يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلة*».

(١) كلمة «قاعداً» زيادة من البخاري (ج ١: ص ١٥٦) (٢) لفظ الموطأ (ص ٤٨) «فاذا بقي من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأ وهو قائم ثم ركع وسجد ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك» (٣) في مسلم (ج ١: ص ٢٠٣) «وكان اذا قرأ قائماً» (٤) بفتح الشين المعجمة واسكان الياء. وفي المصرية «سنان» وفي اليمنية «شيرا» وكلاهما خطأ (٥) في البخاري (ج ١: ص ١٥٤) «أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم*».

وبه الى البخارى: ثنا معاذ بن فضالة حدثنا هشام الدستوائى عن يحيى - هو ابن ابي كثير - عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثني جابر قال: «كان النبي ﷺ يصلى^(١) على راحلته نحو المشرق، فاذا أراد أن يصلى المكتوبة نزل فاستقبل القبلة».*

قال على: فهذا عموم المراكب أى شىء ركب، وفي كل حال من سفر أو حضر. وهذا العموم زائد على كل خبر ورد في هذا الباب، ولا يجوز تركه. وهو قول ابي يوسف وغيره.*

ولم يأت في الراجل نص أن يتطوع ماشيا، والقياس باطل فلا يجوز ذلك لغير المراكب.*

وقد روينا عن وكيع عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال: كانوا يصلون على راحلهم ودوابهم حيثما توجهت بهم. وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين رضى الله عنهم عموما في السفر والحضر. وبالله تعالى التوفيق.*

٢٩٨ - مسألة ويكون سجود المراكب وركوعه اذا صلى ايماء.*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخارى ثنا موسى بن اسماعيل ثنا عبد العزيز بن مسلم ثنا عبد الله بن دينار قال: «كان عبد الله بن عمر يصلى^(٢) في السفر على راحلته أينما توجهت به، يومى ايماء، وذكرا بن عمر عن رسول الله ﷺ أنه كان يفعله»^(٣).

٢٩٩ - مسألة وأما صلاة الفرض فلا يحل لأحد أن يصلها إلا واقفا؛

(١) في البخارى (ج ١: ص ١٥٤) «عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال: حدثني جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى» الخ (٢) في اليمنية «عبد العزيز بن مسلم ثنا عبد الله بن عمر بن الخطاب قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله»» (٣) في البخارى (ج ١: ص ١٥٤) «على راحلته أينما توجهت يومى وذكرا عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله».*

إلا لعذر: من مرض، أو خوف من عدو ظالم؛ أو من حيوان؛ أو نحو ذلك؛ أو ضعف عن القيام كمن كان في سفينة؛ أو من صلى مؤتماً بامام مريض أو معذور فصلى قاعداً فإن هؤلاء يصلون قعوداً، فإن لم يقدر الامام على القعود ولا القيام صلى مضطجعا، وصلوا كلهم خلفه مضطجعين ولا بد، وإن كان في كلى^(١) الوجهين مذكراً - يسمع الناس تكبير الامام - صلى إن شاء قائماً إلى جنب الامام، وإن شاء صلى كما يصلي إمامه *

فاما الخائف والمريض فلقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ولقوله تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) ولقوله تعالى: (وقوموا لله قانتين) فأوجب الله تعالى القيام إلا عمن أسقطه عنه بالنص؛ وهذا في الخائف والمريض اجماع، مع أنه عليه السلام قد صلى الفريضة قاعداً لمرض كان به ولو أنه برجله^(٢) *

وأما^(٣) من صلى خلف امام يصلى قاعداً لعذر، فإن الناس اختلفوا فيه. فقال مالك ومن قلده: لا يجوز أن يؤم المريض قاعداً الاصحاء، إلا رواية رواها عن الوليد بن مسلم موافقة لقول أبي حنيفة والشافعي *

وقال أبو حنيفة والشافعي يؤم المريض قاعداً الاصحاء، إلا أنهم يصلون وراءه قياماً ولا بد. قال أبو حنيفة: ولا يؤم المصلي مضطجعا لعذر الاصحاء أصلاً *

وقال أبو سليمان واصحابنا: يؤم المريض قاعداً الاصحاء، ولا يصلون وراءه الا قعوداً كلهم ولا بد *

قال علي: وبهذا نأخذ إلا فيمن يصلى إلى جنب الامام يذكر الناس ويعلمهم

(١) في المصرية «كلا» وكل صحيح لما ذكرنا سابقاً (٢) الوث، والوثاة والوثاة: وصم يصيب اللحم ولا يبلغ العظم فيرم. وفي الأصلين «لوثي» بالياء وهو خطأ قال الجوهري: «والمامة» تقول وثي (٣) جعل في اليمينه هذا بده مسئلة ولا وجه له *

تكبير الامام؛ فانه مخير بين أن يصلي قاعداً وبين أن يصلي قائماً *

قال علي: فنظرنا هل جاء في هذا عن رسول الله ﷺ بيان؟

فوجدنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن ابن شهاب عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «انما جعل الامام ليؤتم به» وذكر كلامه عليه السلام، وفيه ^(١)؛ وإذا صلى جالساً فصلوا اجلسوا أجمعون ^(٢) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا المغيرة الحزامي ^(٣) عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «انما جعل ^(٤) الامام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه، فاذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلى جالساً فصلوا اجلسوا أجمعون ^(٥) *

وبه إلى مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو الريح الزهراني وأبو كريب هو محمد بن العلاء ومحمد بن عبد الله بن نمير، قال أبو بكر ^(٦) واللفظ له: ثنا عبدة بن سليمان، وقال أبو الريح: ثنا حماد بن زيد، وقال أبو كريب: ثنا عبد الله بن نمير، وقال محمد بن عبد الله: ثنا أبي، ثم اتفقوا كلهم: عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «اشتكى رسول الله ﷺ، فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه، فصلى رسول الله ﷺ جالساً فصلوا بصلاته قياماً، فأشار إليهم ^(٧): أن اجلسوا، فجلسوا، فلما انصرف قال:

(١) في اليمينية «ومنه» (٢) الحديث في البخاري (ج ١: ص ١٠٠) والموطأ (ص ٤٧) ومسلم (ج ١: ص ١٢١) (٣) بكسر الحاء المهملة وفتح الزاي نسبة إلى «حزام» جد جده (٤) كلمة «جعل» محذوفة في الأصلين خطأ، وزدناها من صحيح مسلم (ج ١: ص ١٢٢) (٥) رواه أيضاً ابوداود بأسناد آخر ولفظ أطول من هذا (ج ١: ص ٢٣٤ و٢٣٥) (٦) في اليمينية «قال علي» وهو خطأ. وإنما هو «أبو بكر» يعني ابن أبي شيبة (٧) في الأصلين «فأشار إليهم» وهو خطأ في الرواية وفي الاستعمال، صححناه من مسلم (ج ١: ص ١٢١) *

انما جعل الامام ليؤتم به ، فاذا ركع فاركعوا ، واذا رفع فارفعوا ، واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا .

وروينا أيضاً من طريق الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر : « اشتكى رسول الله ﷺ ، فصلينا وراءه وهو قاعد ، وأبو بكر يسمع الناس تكبيره ، فالتفت إلينا فرآنا قياماً ، فأشار إلينا فقعدينا ، فصلينا بصلاته قعوداً فلما سلم قال : إن كدتم أنفا تفعلون فعل فارس والروم ، يقومون على ملوكهم وهم قعود ، فلا تفعلوا وائتموا بأئمتكم ^(١) ، إن صلى قائماً فصلوا قياماً ، وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً ^(٢) » .

ورواه أيضاً قيس بن أبي حازم وهام بن منبه وأبو علقمة وأبو يونس كلهم عن أبي هريرة

ورويناه أيضاً من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه . وعن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس وعائشة . ومن طريق الاسود عنها . فصار نقل تواتر فوجب للعلم . فلم يحجز ^(٣) لاحد خلاف ذلك .

ف نظرنا فيما اعترض به المالكيون في منعهم من صلاة الجالس لمرض أو عذر للاصحاء ، فلم نجد لهم شيئاً أصلاً ، إلا أن قائلهم قال : هذا خصوص للنبي ﷺ ، واحتجوا في ذلك بما رويناه من طريق جابر الجعفي عن الشعبي ، ومن طريق عبد الملك بن حبيب عن ابن جابر عن الشعبي أن رسول الله ﷺ قال : لا يؤمن أحدكم بعدي جالسا .

قال علي : وهذا لا شيء . أما قولهم : ان هذا خصوص لرسول الله ﷺ فباطل ، لأن نص الحديث يكذب هذا القول ، لأنه عليه السلام قال فيه : « انما جعل الامام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه ، فاذا صلى جالسا فصلوا جلوساً » .

(١) كذا في الأصلين وفي صحيح مسلم بالجمع وهو صواب (٢) رواه مسلم (ج ١ : ص ١٢١) عن قتيبة ومحمد بن ربيع عن الليث (٣) في اليمينية « ولم يحجز » .

فصح أنه عليه السلام عم بذلك كل إمام بعده بلا إشكال. وقوله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) تكذيب^(١) لكل من ادعى الخصوص في شيء من سننه وأفعاله عليه السلام، إلا أن يأتي على دعواه بنص صحيح أو أجماع متيقن.

وأما حديث الشعبي فباطل، لانه رواية جابر الجعفي الكذاب المشهور بالقول^(٢) برجة على رضى الله عنه، ومجالد وهو ضعيف، وهو مرسل مع ذلك^(٣).*

ومن العجب^(٤) أن المالكيين يوهنون روايات أهل الكوفة التي لا نظير^(٥) لها، ولا يجدون في روايات أهل المدينة أصح منها أصلاً، فما نعلم^(٦) لاهل المدينة أصح من رواية سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود وعلقمة ومسروق عن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين وابن مسعود: ثم لا يبالون هنا بتغليب أقتن^(٧) رواية لاهل^(٨) الكوفة وأخبثها على أصح رواية لاهل المدينة، كالزهرى عن أنس، وهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وعبيد الله بن عبد الله عن عائشة، وأبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، وسالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، كلهم عن النبي ﷺ، وما بعد هذا عجب ١١، وأعجب^(٩) من ذلك أنهم يقولون: إن أفعاله عليه السلام كما أمره، ثم لم يبالوا هنا بخلاف آخر فعل فعله عليه السلام فإن آخر صلاة صلاها عليه السلام بالناس

(١) في اليمنية «فكذب» وهو لا معنى له (٢) في اليمنية «جابر الجعفي اللذان المشهود بالقول» الخ وهو خلط من الناسخ (٣) حديث الشعبي رواه الدارقطني (ص ١٥٣) ثم قال: «لم يروه غير جابر الجعفي عن الشعبي، وهو متروك، والحديث لا تقوم به حجة» (٤) في اليمنية «ومن العجائب» (٥) من الغرائب أن ناسخ اليمنية أهمل الغطاء في «نظير» ووضع تحتها نقطة دلالة على تأكيد أنها طاء مهملة، ولم أر — فيما رأيت — مثل هذا التصحيف المؤكد (٦) في اليمنية «فما نعلم» (٧) في اليمنية «تغليب أقتن» بدون نقط (٨) في المصرية «أهل» (٩) كلمة «واعجب» ساقطة من اليمنية *

قاعدا، كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى *

فان قالوا ان صلاة القاعد ناقصة الفضل عن صلاة القائم، فكيف يؤم الصحيح؟ *

قلنا: انما يكون ناقص الفضل اذا لم يقدر على القيام أو قدر عليه ففسح له في القعود، وأما اذا افترض عليه القعود فلا نقصان لفضل صلاته حينئذ. ثم ما في هذا مما يمنع أن يؤم الا نقص فضلا من هو أتم فضلا في صلاته منه؟ وقد علمنا أن لا صلاة^(١) لأحد أفضل من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد اتم بأبي بكر وبعبد الرحمن بن عوف وهما أنقص صلاة منه بلا شك. وقد يؤم عندكم المسافر - وصلاته ركعتان! - هذا^(٢) المقيم - وفرضه أربع، فلم أجزتم ذلك ومنعتم هذا؟ لولا التحكم بلا برهان فسقط هذا القول. والله تعالى الحمد *

ثم رجعنا الى قول الشافعي وأبي حنيفة، فوجدناهم يدعون أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلاة جلوسا خلف الامام الجالس لعذر أو مرض منسوخ، فسألناهم: بماذا؟

فذكروا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا احمد بن عبد الله بن يونس ثنا زائدة ثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن عتبة قال: دخلت على عائشة أم المؤمنين فسألتها^(٣) عن مرض رسول الله ﷺ؟ فذكرت الخبر؛ وفيه: عهد ﷺ الى أبي بكر بالصلاة؛ وأن أبا بكر^(٤) صلى بالناس تلك الأيام، ثم إن رسول الله ﷺ وجد من نفسه خفة فخرج بين رجله، أحدهما العباس،

(١) في المصرية «لا صلاة» بحذف «أن» (٢) كلمة «هذا» سقطت من المصرية

(٣) في اليمنية «فسألناها» وفي صحيح مسلم «فقلت لها الاتحدثنى عن مرض رسول الله

صلى الله عليه وسلم»؟ والحديث فيه مطول (ج ١: ص ١٢٢ و ١٢٣) (٤) في اليمنية «عمره صلى الله

تعالى عليه وسلم وأن أبا بكر» الخ وهو خطأ *

لصلاة الظهر، وأبو بكر يصلي بالناس، فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر، فأوما إليه النبي صلى الله عليه وسلم: أن لا يتأخر، وقال لها: أجلساني إلى جنبه، فأجلسناه إلى جنب أبي بكر، وكان أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة رسول الله ﷺ والناس يصلون^(١) بصلاة أبي بكر، والنبي ﷺ قاعد^(٢)، فذكر عبيد الله بن عبد الله أنه عرض هذا الحديث على ابن عباس فلم ينكر منه شيئا *

وبه إلى مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة قالت: «لما ثقل رسول الله ﷺ قال: مروا أبا بكر فليصل بالناس» فذكرت الحديث - وفيه: «فلما دخل أبو بكر^(٣) في الصلاة وجد النبي ﷺ من نفسه خفة، فقام يهادى^(٤) بين رجلين، ورجلاه تخطان في الأرض، فلما دخل المسجد سمع أبو بكر حسه فذهب^(٥) يتأخر فأوما إليه رسول الله ﷺ: أقم^(٦) مكانك فجاء رسول الله ﷺ حتى جلس عن يسار أبي بكر، قالت عائشة: فكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس جالسا، وأبو بكر قائما، يقتدى أبو بكر بصلاة النبي ﷺ ويقتدى الناس بصلاة أبي بكر» *

وبه إلى مسلم: حدثنا منجاب بن الحارث التميمي أنا ابن مسهر - هو على - عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، فذكرت هذا الحديث وفيه: «كان رسول الله ﷺ يصلي بالناس، وأبو بكر يسمعهم التكبير»^(٧) قال على: فنظرنا في هذا الخبر، فلم نجد فيه لائضا^(٨) ولا دليلا على ما ادعوه من نسخ الأمر بأن يصلي الأصحاء قعودا خلف الإمام المصلي قاعدا لعذر،

(١) كلمة «يصلون» زيادة من مسلم (٢) في اليمينية سقط من لفظ الحديث ما أضع المعنى (٣) لفظ «أبو بكر» ليس في صحيح مسلم (٤) في الأصلين «يتهادى» وصحناه من مسلم (ج ١: ص ١٢٣ و ١٢٤) (٥) في الأصلين «ذهب» وصحناه من مسلم (٦) في الأصلين «قم» (٧) في مسلم (ج ١: ص ١٢٤) (٨) في اليمينية «فلم نجد فيه نصا» *

إذ ليس فيه بيان ولا إشارة بأن^(١) الناس صلوا خلفه عليه السلام قياماً حاشا ،
أبا بكر المسمع الناس^(٢) تكبيره فقط . فلم تجز مخالفة يقين أمره عليه السلام
بالنقل المتواتر بأن يصلي الناس جلوساً — : لظن كاذب لا يصح أبداً ، بل
لا يحل البتة أن يظن بالصحابة رضي الله عنهم مخالفة أمره عليه السلام ، *

فكيف وفي نص لفظ الحديث دليل بين على أنهم لم يصلوا إلا قعوداً !
وذلك لأن فيه : أن الناس كانوا يقتدون بصلاة أبي بكر ، وبالضرورة ندرى
أنهم لو كانوا قياماً وأبو بكر قائم لما اقتدى بصلاته إلا الصف الأول فقط ،
وأما سائر الصفوف فلا ، لأنهم كانوا لا يرونه ، لأن الصف الأول
يحجبهم عنه ، والصفوف خلفه عليه السلام كانت مرصوفة ، لا متباعدة
ولا متقطعة . فاذن نص الخبر ولفظه : أنهم كانوا يقتدون بصلاة أبي بكر ،
فهذا خبر عن جميعهم ، فصح أنهم كانوا في حال يرونه كلهم ، فيصح لهم
الاقتداء بصلاته ، ولا يكون ذلك البتة إلا في حال قعودهم ، ولا يجوز تخصيص
لفظ الخبر ولا حمله على المجاز إلا بنص جلي^(٣) *

ثم لو كان في الحديث نصاً^(٤) : أنهم صلوا قياماً — وهذا لا يوجد أبداً —
لما كان فيه^(٥) دليل على النسخ البتة ، بل كان^(٦) يكون حينئذ إباحة فقط ،
وبيان أن ذلك الأمر المتقدم ندب ولا مزيد كما قلنا في المذكور إنه جائز له أن

(١) في اليمينية «فان» وهو خطأ (٢) في اليمينية «المسمع للناس» (٣) في هذا الكلام
مفاعلة وتكاف غير بيان . ثم ماذا يقول ابن حزم في كل الصلوات التي أم رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم فيها الناس وكان قائماً وكانوا قياماً يزعم أنه لم يكن يقتدى به إلا الصف الأول فقط
(٤) في اليمينية «ثم لو كان الحديث نصاً» (٥) في اليمينية «لما كان في ذلك» (٦) في المصرية
«بل لو كان» وزيادة «لو» خطأ *

يصلى قاعدا أو قائما ، وفي الصف إن شاء أو الى جنب الامام ^(١) *
فبطل ما تعلقوا به جملة ، وظهر تناقض أبي حنيفة في إجازته أن يصلى

(١) ذهب كثير من علماء الحديث الى ان صلاة المأموم قاعدا منسوخة ، منهم البخارى في صحيحه (ج ١ : ص ١٠٠) قال بعد حديث انس : « قال ابو عبد الله قال الحميدى : قوله : اذا صلى جالسا فصلوا جلوسا هو في مرضه القديم ، ثم صلى بعد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم جالسا والناس خلفه قياما لم يأمرهم بالقعود ، وانما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم » وادعى ابن حبان الاجماع على صلاة المأموم جالسا اتباعا لامامه ، فقال فيما نقله الزيلعى في نصب الراية (ج ١ : ص ٢٤٨) « وفي هذا الخبر بيان واضح ان الامام اذا صلى قاعدا كان على المأمومين ان يصلوا قعودا ، وافتى به من الصحابة جابر بن عبد الله وابو هريرة واسيد بن حضير وتيس بن قهده ، ولم يرو عن غيرهم من الصحابة خلاف هذا باسناد متصل ولا منقطع ، فكان اجماعا ، والاجماع عندنا اجماع الصحابة ، وقد ائتمنا به من التابعين جابر بن زيد ، ولم يرو عن غيره من التابعين خلافة ، باسناد صحيح ولاواه ، فكان اجماعا من التابعين ايضا ، واول من ابطال ذلك في الأمة المغيرة بن مقسم ، واخذ عنه حماد بن ابى سليمان ثم اخذه عن حماد ابو حنيفة ثم عنه اصحابه ، واعلى حديث احتجاجه حديث رواه جابر الجعفى عن الشعبي قال عليه السلام : لا يؤمن احد بعدى جالسا . وهذا الوصح اسناده لكان مرسل ، والمرسل عندنا وما لم يروسيان ، لأننا لو قبلنا ارسال تابعى وان كان ثقة للزمنا قبول مثله عن اتباع التابعين ، واذا قبلنا لزمنا قبوله من اتباع اتباع التابعين ، و يؤدى ذلك الى ان يقبل من كل احد اذا قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وفي هذا نقض الشريعة . والعجب ان ابا حنيفة يجرح جابر الجعفى ويكذبه ثم لا اضطره الأمر جعل يحتج بحديثه » ثم كلام ابن حبان ودعوى النسخ يرد هاسياق احاديث الأمر بالقعود والفاظها ، فان تأكيد الأمر بالقعود بأعلى الفاظ التأكيد مع الانكار عليهم بأنهم كادوا يفعلون فعل فارس والروم — : يبعد معهما النسخ إلا ان ورد نص صريح يدل على اعفائهم من الأمر السابق وان علة التشبه بفعل الأعاجم زالت ، وهيهات ان يوجد هذا النص ، بل كل ما زعموه للنسخ هو حديث عائشة ولا يدل على شيء مما ارادوا . ثم ان فى الأحاديث التصريح بايجاب صلاة المأموم قاعدا مع النص على ان هذا بناء على ان الامام انما جعل ليؤتم به ، ولا يزال الامام اماما والمأموم ملزما بالائتمام به فى كل افعال صلاته ، وامرنا بعدم الاختلاف عليه لأنه جنة المصلين ، ولا اختلاف اكثر من عدم متابعتة فى اركان الصلاة . ويؤيد هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل اتباع الامام فى الجلوس — اذا صلى جالسا — من طاعة الأئمة الواجبة ابدا — إذ هى من طاعة الله . فقد روى الطيالسى (ص ٣٣٦ رقم ٢٥٠٧٧)

المريض ^(١) قاعدا بالاصحاء قياماً — ومنعه أن يصلي المريض مضطجعا
الاصحاء، ولا فرق في ذلك أصلاً *

وقد اعترض بعض الناس في هذا الخبر بأنه قد روى: أن أبا بكر هو كان
لامام، وذكروا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب
أنا علي بن حجر ثنا اسماعيل ثنا حميد عن أنس قال: «آخر صلاة صلاها رسول الله
ﷺ مع القوم: صلى في ثوب واحد متوشحاً خلف أبي بكر، *

و به الى احمد بن شعيب: أنا محمد بن المثنى حدثني بكر بن عيسى قال سمعت شعبة
يذكر عن نعيم بن أبي هند عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة: «أن أبا بكر صلى
بالناس ورسول الله ﷺ في الصف» *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن
عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ^(٢) ثنا بدل بن المحبر ^(٣) ثنا شعبة عن موسى بن
أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عائشة: «أن أبا بكر صلى
بالناس ورسول الله ﷺ خلفه» *

قال علي: ولا متعلق لهم بهذا، لانهما صلاتان متغايرتان بلا شك، أحدهما:
التي رواها الاسود عن عائشة، وعبيد الله عنها وعن ابن عباس، صفتها: أنه
عليه السلام إمام الناس، والناس خلفه، وأبو بكر رضي الله عنه عن يمينه

والطحاوي من طريقه (ج ١: ص ٢٣٥) عن شعبة عن يعلى بن عطاء قال: «سمعت أبا علقمة
يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اطاعني فقد اطاع الله، ومن عصاني فقد
عصى الله، ومن اطاع الأمير فقد اطاعني، ومن عصى الأمير فقد عصاني، فإن صلى قاعداً فصلوا
قعوداً» الحديث وهذا اسناد صحيح على شرط مسلم وقد اخرج الشيخان اوله. وهذا قوي
في رد دعوى النسخ، والحمد لله على توفيقه (١) كلمة «المريض» سقطت من اليمانية
(٢) في اليمانية «ثنا أحمد بن عون الله ثنا محمد بن بشار» وحذف من بينهما. وهو
خطأ ظاهر (٣) يدل بالباء والبدال المهملة المفتوحين. والمحبر بضم الميم وفتح الحاء المهملة
وفتح الباء الموحدة المشددة. واسناد هذا الحديث صحيح *

عليه السلام، في موقف المأموم، يسمع الناس تكبير النبي ﷺ. والصلاة الثانية: التي رواها مسروق وعبيد الله عن عائشة، وحيد عن أنس صفتها: أنه عليه السلام كان خلف أبي بكر في الصف مع الناس. فارتفع الاشكال جملة،^(١) * وليست صلاة واحدة في الدهر فيحمل ذلك على التعارض، بل في كل يوم خمس صلوات، ومرضه عليه السلام كان مدة اثني عشر يوماً مرت فيها ستون صلاة أو نحو ذلك. *

وقد اعترض قوم في هذا الخبر برواية ساقطة واهية، انفرد بها اسرايل - وهو ضعيف - عن أنى اسحاق عن أرقم بن شرحبيل - وليس بمشهور الحال فيها: «أن رسول الله ﷺ استتم من حيث انتهى أبو بكر من القراءة» قال: وانتم لا تقولون بهذا *

قال على: والجواب^(٢) وبالله تعالى التوفيق: أن هذه الرواية المطرحة لا يعارض بها ما رواه مثل ابراهيم عن الاسود عن عائشة، وعبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس^(٣) *

وأيضاً: فلو صح هذا الفعل لقلنا به ولحملناه على أنه عليه السلام قرأ أم القرآن التي لا بد منها والتي لا صلاة لمن لم يقرأ بها، وإن لم يذكُر أنه قرأها،^(٤) كما لا بد من الطهارة وإن لم تذكُر في الحديث، ومن القبلة ومن التكبير وإن لم

(١) قال ابن حبان في صحيحه - فيما نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (ج ١ : ص ٢٤٧ و ٢٤٨) : « أقول وبالله التوفيق : أن هذه الاخبار كلها صحيحة ليس فيها تعارض فان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي مات فيه صلاتين في المسجد في احدها كان اماما وفي الأخرى كان مأموماً . والدليل على ذلك ان في خبر عبيد الله بن عبد الله عن عائشة انه عليه السلام خرج بين رجلين : العباس وعلي وفي خبر مسروق عنها انه عليه السلام خرج بين بريرة وثوية » وهذا واضح ودقيق (٢) في اليمينية « فالجواب » (٣) في المصرية « وعبيد الله بن عبد الله بن عباس » وهو خطأ (٤) قوله « وان لم يذكُر » الخ محذوف من اليمينية *

يذكر في الحديث ، ثم بدأ عليه السلام بالقراءة في السورة من حيث وقف أبو بكر ، وهذا حسن جداً مباح جيد*
وأيضاً : فإن عائشة رضي الله عنها ذكرت أنها كانت عملاً الظهر ، وهي سر ، فبطل ما رواه إسرائيل (١) *

وأيضاً : فلو بطل هذا الخبر من صلاته عليه السلام في مرضه الذي مات فيه من خلص أمره عليه السلام المصلين خلفه في مرضه (٢) - إذ سقط من فرس فوثقت (٣) رجلاه الطاهرة بالقعود ، وبالصلاة خلف الامام الجالس جلوساً ، الذي رويناه من طريق أنس وأبي هريرة وجابر وعائشة وابن عمر

(١) حديث إسرائيل رواه الدارقطني (من ١٥٣) من طريق يحيى بن آدم عن قيس بن الربيع عن عبد الله بن أبي السفر عن عبد الله بن الأرقم بن شرحبيل - كذا في الدارقطني وهو خطأ صوابه : الأرقم بن شرحبيل - عن ابن عباس عن العباس بن عبد المطلب . وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم « قرأ من المكان الذي انتهى أبو بكر من السورة » وفي اسناده قيس بن الربيع وهو ضعيف . ورواه الزار من هذا الطريق وقال « لانعلم هذا الكلام يروى الا من هذا الوجه بهذا الاسناد » نقله عنه ازيلعي (ج ١ : ص ٢٤٩) وتعقبه بان ابن ماجه رواه باسناد آخر . وهو في ابن ماجه (ج ١ : ص ١٩٣) عن علي بن محمد عن وكيع عن إسرائيل عن أبي اسحق عن الأرقم بن شرحبيل عن ابن عباس مطولاً وفي آخره « وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر . قال وكيع : وكذا السنة » . ونقل شارحه عن البخاري انه قال « لاندكر لابي اسحق سماعاً من أرقم بن شرحبيل » وقد ضعف المؤلف هذا الاسناد بإسرائيل بن يونس بن أبي اسحق . وأخطأ في ذلك جداً فان إسرائيل ثقة روى له الشيخان . وهو أوثق من روى عنه أبي اسحق . قال ابن مهدي « إسرائيل في أبي اسحق أثبت من شعبة والثوري » . ولذلك قال ابن حجر في التهذيب . « وأطلق ابن حزم ضعف إسرائيل ورد به حديثاً من حديثه فما صنع شيئاً » . وأما أرقم فهو ثقة معروف من أشراف الناس وحديثه صحيح . وتعليل البخاري ليس مما يتبع عليه لانه يشترط شرطاً معروفاً خالفه فيه عامة العلماء بالحديث . (٢) في اليمينية « في موضعه » بدل « في مرضه » وهو نسخف (٣) في الاصلين « فوثقت » وهو خطأ

باقيا لا معارض له، ولا معترض فيه لاحد^(١). والله تعالى الحمد *

قال علي: وبمثل قولنا يقول جمهور السلف رضى الله عنهم. كما رويناه من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة أنه قال: الامام أمين، فان صلى قائما فصلوا قياماً، وإن صلى قاعدا فصلوا قعوداً * ومن طريق حماد بن سلمة ثنا يحيى بن سعيد الأنصارى عن أبي الزبير قال: ان جابر بن عبد الله كان به وجع ففصل^(٢) بأصحابه قاعدا وأصحابه قعوداً^(٣) * وعن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه: أن أسيد بن الحضير اشتكى فكان يؤم قومه جالسا *

قال ابن عيينة: وأخبرني اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم أخبرني قيس بن قهد^(٤) الأنصارى: «أن إماما لهم اشتكى على عهد رسول الله ﷺ فكان يؤمنا جالسا ونحن جلوس»^(٥) *

قال علي: فهؤلاء أبو هريرة وجابر وأسيد وكل من معهم من الصحابة، وعلى عهد رسول الله ﷺ في غير مسجده، لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضى الله عنهم أصلا، كلهم يرى إمامة الجالس للاصحاء، ولم يرو عن أحد منهم خلاف لابي هريرة وغيره في أن يصلى الاصحاء وراءه جلوساً *

(١) في اليمينية بخذف « فيه لاحد » (٢) في اليمينية « كان وجعاً يصلى » (٣) قال ابن حجر في الفتح (ج ٢: ص ١٢٠) « روى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن جابر انه اشتكى فحضرت الصلاة ففصل بهم جالسا وصلوا معه جلوساً. وعن أبي هريرة أنه أفتى بذلك. واسناده صحيح أيضاً » (٤) قهد بالقاف. وفي اليمينية بدون نقط. وفي المصرية بالفاء وهو خطأ (٥) أثر ابن قهد رواه عبد الرزاق كما ذكر ابن حجر في الفتح والشوكاني في نيل الاوطار (ج ٣: ص ٢١١) ونقل عن العراق انه قال «اسناده صحيح» وقال ابن حجر أيضا (ج ٢: ص ١١٩) «وقد أم قاعداً جماعة من الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم منهم أسيد بن حضير وجابر وقيس بن قهد وأنس بن مالك والاسانيد عنهم بذلك صحيحة. أخرجهما عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم»

ورويانا عن عطاء: أنه^(١) أمر الاصحاء بالصلاة خلف القاعد *
وعن عبدالرزاق: ما رأيت الناس إلا على أن الامام اذا صلى قاعدا صلى من
خلفه قعوداً؛ قال، وهي السنة عن غير واحد^(٢) *

ورويانا عن عباس بن عبد العظيم العنبري قال: سمعت عفان بن مسلم قال
أتينا حماد بن زيد يوماً وقد صلوا الصبح، فقال إنا أحيينا اليوم سنة من سنن
رسول الله ﷺ، قلنا: ماهي يا أبا اسماعيل؟ قال: كان إمامنا مريضاً، فصلى بنا
جالساً، فصلينا خلفه جلوساً *

وبامامة الجالس للاصحاء يقول أبو حنيفة وأبو يوسف والأوزاعي والشافعي
وأبو ثور وأحمد بن حنبل^(٣) وإسحاق بن راهويه وداود^(٤) وجمهور أصحاب
الحديث. وما نعلم أحداً من التابعين منع من جواز صلاة المريض قاعداً
بالاصحاء، إلا شيئاً^(٥) روى عن المغيرة بن مقسم^(٦) أنه قال: أكره ذلك. وليس هذا
منعاً من جوازها^(٧) *

قال علي: وقال زفر بن الهذيل: يصلي المريض الذي لا يقدر على القيام
ولا على القعود بالاصحاء مضطجعا، إلا أنه رأى أن يصلوا وراءه قياماً.
قال علي: وهذا خطأ، بل لا يصلون وراءه إلا مضطجعين مومنين، لقول
رسول الله ﷺ: «انما جعل الامام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه». وهذا عموم
مانع للاختلاف على الامام جملة، وليس في قوله عليه السلام: «اذا كبر فكبروا»
واذا رفع فارفعوا، واذا ركع فاركعوا، واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا

(١) في اليمينية بحذف «أنه» (٢) في اليمينية «عن واحد» بحذف «غير»
وهو خطأ (٣) في اليمينية «وأحمد» بحذف «ابن حنبل» (٤) لم يذكر «داود»
في اليمينية (٥) في اليمينية «الاشياء» (٦) مقسم — بكسر الميم واسكان القاف وفتح
السين المهملة. والمغيرة ليس من التابعين — كما يفهم من كلام ابن حزم — ولكنه من
أتباعهم مات بعد سنة ١٣٢ (٧) سبق أن نقلنا من كلام ابن حبان ان المنيرة أول من
منع من الجلوس خلف الامام الجالس.

ربنا ولك الحمد، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً -: بمانع من أن يأتوا به في غير هذه الوجوه فوجب الاتِّتمام به في كل حال، إلا حالاً خصها نص أو إجماع فقط *.

وأما المريض خلف الصحيح، فإن الصحيح يصلي قائماً، والمريض يأتى به ^(١) جالساً أو مضطجعا، لأن رسول الله ﷺ في آخر صلاة صلاها مع الناس في ^(٢) جماعة صلى قاعداً خلف أبي بكر، وأبو بكر قائم، وذلك بعد أمره عليه السلام بأن لا يختلف على الإمام. ولقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ولقوله عليه السلام: « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ». وبالله تعالى التوفيق *.

٣٠٠ — مسألة. ولا يحل لأحد أن يصلى الفرض راكباً ولا ماشياً إلا في حال الخوف فقط، وسواء خاف طالباً له بحق أو بغير حق، أو خاف ناراً أو سيلاً أو حيواناً عادياً أو مطراً أو فوت رفقة أو تأخراً عن بلوغ محله أو غير ذلك *.

لقول الله تعالى: (فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا فإذا أطمأنتم فأقيموا الصلاة). فلن يفسح تعالى في الصلاة راكباً أو راجلاً ماشياً إلا لمن خاف، ولم ينخص عز وجل خوفاً من خوف، فلا يجوز، تخصيصه أصلاً.

والعجب أن المالكين منعوا من الصلاة كذلك إلا من خاف طالباً، ^(٣) وهم يقولون في قطاع الطريق المفسدين في الأرض: أن مباحلهم أكل الميتة والمحرمات في حال تماديهم على قطع الطريق وقتل المسلمين فيها !! فخصوا ^(٤) ما عم الله تعالى بلادليل، وأتوا إلى قول الله تعالى: (فمن اضطر في مخمصة غير

(١) في اليمينية « والمريض يصلى يأتى به » وزيادة « يصلى » لاداعي لها
(٢) في اليمينية بحذف « في » (٣) في اليمينية « الامن خاف ظالمًا » (٤) في اليمينية « وقتل المسلمين فما يخصوا » وهو خطأ ليس له معنى

متجانف لاثم) والى قوله تعالى: (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه). فقالوا: نعم، ومن اضطر متجانفا لاثم و باغيا وعاديا. وهذا عظيم جدا * وأما أبو حنيفة فانه أجاز القصر للمسافر في معصية، فيلزمه أن يكون هذا مثله، إذ هو من أصحاب القياس وأما نحن فما اتبعنا الا النص فقط ^(١) وبالله تعالى التوفيق.

٣٠١ — مسألة. وما عمله المرء في صلاته مما أيجح له من الدفاع عنه وغير ذلك فهو جائز، ولا تبطل صلاته بذلك وكذلك المحاربة للظالم، واطفاء النار العادية وانقاذ المسلم، وفتح الباب، قل ذلك العمل أم كثر * ^(٢) وكل ما تعمد المرء عمله في صلاته مما لم ييجح له عمله فيها بطلت صلاته بذلك قل ذلك العمل أم كثر ^(٣). وكل ما فعله المرء ناسيا في صلاته مما لم ^(٤) ييجح له فعله فصلاته تامة، وليس عليه الاسجود السهو فقط، قل ذلك العمل أم كثر * ^(٥) وقال أبو حنيفة: لا يجوز لاحد أن يصلي وهو يقاتل، لكن يدعون الصلاة وان خرج وقتها، وان ذهبت صلاتان أو أكثر، فاذا ذهب ^(٦) القتال قضوها * ورأى أن الكلام ناسيا يبطل الصلاة، كما يبطلها العمد، ^(٧) ورأى السلام من الصلاة ^(٨) عمدا يبطلها قبل وقت وجوبه، فان كان بالنسيان ^(٩) لم تبطل به الصلاة. قال: ^(١٠) فلو أراد مریدا أن يمر بين يدي المصلي فقال المصلي سبحان الله أو أشار بيده ليرده كرهت ذلك، ولا تبطل صلاته بذلك. فلو قال له قائل كلاما فقال له المصلي: سبحان الله بطلت صلاته. فلو عطس المصلي

(١) في اليمينية «وأما نحن فانما اتبعنا النصوص فقط» (٢) في المصرية «أو كثر» (٣) في المصرية «قل العمل أو كثر» (٤) في اليمينية «مالم» وهو خطأ (٥) في المصرية «أو كثر» (٦) في اليمينية «فان ذهب» (٧) في المصرية «كما يبطلها بالعمد» وزيادة الباء خطأ (٨) قوله «من الصلاة» محذوف في اليمينية (٩) في اليمينية «بنسيان» (١٠) في اليمينية «قالوا» وما هنا أحسن *

فقال : الحمد لله ، وحرك بذلك لسانه بطلت صلاته . ومن دعا لآنسان أو عليه فسماه بطلت صلاته *

ورأى الحدث بالغلبة - من الغائط والبول - لا تبطل به الصلاة^(١) ولكن تبطل به الطهارة فقط *

ورأى من أخرج من بين أسنانه طعاما بلسانه فابتلعه عامدا : أن صلاته تامة ، وحد بعض أصحابه ذلك بمقدار الحمصة . *

قال : وإن بدأ الصلاة راكبا ثم أمن فزال نبي ، فإن بدأها نازلا ثم خاف فركب بطلت صلاته *

ورأى قتل القملة والبرغوث في الصلاة لا تبطل به الصلاة *

ورأى النفخ في الصلاة يبطل الصلاة *

ورأى سائر الأعمال التي تبطل الصلاة بالعمد تبطلها بالنسيان *

ورأى مالك الكلام والسلام والعمل : كل ذلك يبطل الصلاة بالعمد ، بعض ذلك يحذف فيه بطلان الصلاة بالكثير من ذلك دون القليل ، وبعضه بالقليل والكثير *

ورأى أيضا الكلام والعمل والسلام بالنسيان لا يبطل شيء منه الصلاة ، فإن كثرت بالنسيان بطلت به الصلاة . واختلف عنه في النفخ^(٢) ، هل تبطل به الصلاة أم لا ؟ *

ورأى أن المصلي إذا بلع في صلاته مما بين أسنانه الحبة ونحوها عمدا فصلاته تامة فإن كان أكثر من ذلك بطلت صلاته *

ولم ير التسبيح للعارض يعرض يبطل الصلاة^(٣) . وكره قول المصلي إذا عطس : « الحمد لله » ولم تبطل صلاته بذلك *

(١) كلمة « الصلاة » محذوفة من المصرية (٢) في اليمينية « فاختلف عنه بالنفخ » وهو خطأ (٣) في اليمينية « ولم أرى النسخ للعارض يكون يبطل الصلاة » وهذا خطأ وخطب من الناسخ *

وكره قتل البرغوث والقملة في الصلاة، ولم يرها تبطل وإن تعمد ذلك ^(١) وأجاز للبصلي رمي العصفور في الصلاة، ولم يرها تبطل بذلك*
وأمر المحارب أن يصلي إيماء، فإن ابتداء الصلاة راكباً بالخوف ثم أمن فنزل، أو ابتدأها نازلاً ^(٢) ثم خاف فركب - بنى في كل ذلك، وصلاته تامة*
وقال الشافعي: إن اضطر المحارب إلى القتال، فله أن يضرب الضربة ويطعن الطعنة، فإن تابع الضرب والطحين بطلت صلاته. فإن صلى مبتدئاً للصلاة وهو راكب ثم أمن فنزل بنى على صلاته، إلا أن يحول وجهه عن القبلة فتبطل صلاته. فإن بدأ الصلاة نازلاً ثم حدث خوف فركب بطلت صلاته وابتدأها*.

قال: ومن خرج من بين أسنانه طعام يجري يجري الريق فابتلعه ولم يملك غير ذلك فصلاته تامة، فإن مضغه بطلت صلاته ولم ير التسبيح ولا التصفيق ينقصان الصلاة. ورأى قتل الحية والعقرب في الصلاة مباحاً، وكل عمل خفيف جاء بمثله أثر لم يقطعها. ورأى العمل الكثير والمشى الكثير بالنسيان يبطل الصلاة*
قال علي: وهذه كلها أقوال ^(٣) متناقضة متخاذلة بلا برهان*
وأعجب ذلك ^(٤) الفرق بين العمل القليل والكثير بلا دليل. ثم ما هو القليل وما هو الكثير؟ أو قد علمنا أنه لا قليل إلا وهو كثير بالاضافة إلى ما هو أقل منه، ولا كثير إلا وهو قليل بالاضافة إلى ما هو أكثر منه. وكل ذلك رأى فاسد بلا برهان، لا من قرآن ولا من سنة، لا صحيحة ولا سقيمة، ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ولا احتياط ولا رأى يصح!!*
فمن الأشياء المباحة في الصلاة الالتفات لمن أحسن شيء*.

(١) في اليمينية «ولم يرها تبطل بذلك» (٢) في اليمينية «وأما المحارب أن يصلي إيماء كان ابتداء الصلاة راكباً بالخوف ثم أمن فنزل أراها نازلاً» وهو كلام لا معنى له (٣) في اليمينية «كل هذه أقوال» (٤) في المضربية «وأعجب من ذلك» وهو خطأ*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن مسلبة عن مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد قال: «ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم، وحانت (١) الصلاة، فجاء (٢) المؤذن إلى أبي بكر وقال: أتصلي بالناس فأقيم؟ قال: نعم، فصلى أبو بكر فجاء رسول الله (٣) صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف فصفق الناس، وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة (٤)، فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله ﷺ، فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم: أن امكث مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله عز وجل على ما أمره به رسول الله ﷺ من ذلك (٥)، ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف (٦) وتقدم رسول الله ﷺ فصلى، فلما انصرف قال: يا أبا بكر، ما منعك أن تثبت إذا مرتك؟ قال أبو بكر: ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: مالي رأيكم أكثرتم من التصفيح؟ (٧) من نابه شيء في صلاته فليسبح، فانه إذا سبح التفت إليه» *

وبه إلى أبي داود: حدثنا عمرو بن عون أنا حماد بن زيد عن أبي حازم (٨) ابن دينار عن سهل بن سعد — فذكر هذا الحديث نفسه، وفي آخره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا نابكم شيء في الصلاة (٩) فليسبح الرجال

(١) في الأصلين «وجاءت» وصححناه من أبي داود (ج ١: ص ٣٥٤ و ٣٥٥) (٢) في الأصلين «وجاء» (٣) في اليمينية «النبي» (٤) من قوله «فصفق الناس» إلى هنا حذف من اليمينية (٥) هذه زيادة من أبي داود (٦) في اليمينية «حتى استوى الصف» وهو خطأ (٧) في المصرية «أكثرتم التصفيح» بحذف «من» وفي اليمينية بحذف «فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفيها أيضاً «مالي أراكم» وكل ذلك خطأ. والتصفيح هو التصفيق (٨) في اليمينية «عن أبي حازم» وهو خطأ (٩) في الأصلين «شيء من الصلاة» وصححناه من أبي داود (ج ١: ص ٣٥٥ و ٣٥٦) وحديث سهل بن سعد رواه البخاري ومسلم والنسائي وروى ابن ماجه منه «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» (ج ١: ص ١٦٦) وهو في النسائي (ج ١: ص ١٢٧ و ١٢٨) *

وليصفح النساء *

فقى هذا الحديث إباحة التسبيح على كل حال ، وإباحة حمد الله تعالى على كل حال ، وبطلان قول من منع من ذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع أبا بكر و راءه يحمد الله تعالى رافعا يديه على فامن به عليه ، فلم تبطل بذلك صلاته *

وفيه أن التصفيق نهى عنه الرجال ، وأمر به النساء فيما نابهن في الصلاة ، فان صفق الرجل في صلاته عالما بالنهى بطلت صلاته ، لأنه فعل في صلاته ما نهى عنه ، فلم يصل كما أمر ، وان سبحت المرأة فلم تنه عن التسبيح ، بل هو ذكر لله تعالى حسن ، وان صفحت فحسن ، فان كان ذلك عبثا لغير نائب فهو عمل في الصلاة نهينا عنه ، ومن فعل في صلاته ما لم يبيح له فلم يصل كما أمر . *

وفيه إباحة الالتفات للنائب ينوب في الصلاة ، فمن التفت عبثا لغير نائب بطلت صلاته ، لأنه فعل ما لم يبيح له *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أناسويد بن نصر أنا عبد الله - هو ابن المبارك - عن يونس - هو ابن يزيد - عن الزهري قال : سمعت أبا الاحوص يحدثنا في مجلس سعيد بن المسيب ، وابن المسيب جالس : أنه سمع أبا ذر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت ، فاذا صرف وجهه انصرف عنه » ^(١) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا عمر و بن علي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا زائدة ^(٢) عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في

(١) هذا الحديث رواه أيضا الحاكم في المستدرک (ج ١ : ص ٢٣٦) من طريق البیث

عن یونس وصححه هو والذهبي (٢) فی الیمنية « زاید » وهو خطأ *

الصلاة؟ فقال: اختلاس يختلسه الشيطان من الصلاة^(١) *
 قال علي: من صرف الله تعالى وجهه عنه في الصلاة فقد تركه ولم يرض عمله،
 وإذا لم يرض عمله فهو غير مقبول بلا شك، وقد أيقنا^(٢) أن الالتفات الذي
 نهى الله تعالى عنه وسخطه هو^(٣) غير الالتفات الذي أمر به، وعلما أن من
 اختلس الشيطان بعض صلاته فلم يتمها، وإذا لم يتمها فلم يصل *
 وروينا عن وكيع عن المعلى بن عوف^(٤) عن أبي وائل عن ابن مسعود:
 لا يقطع الصلاة الالتفات *

وعن حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن ابن مسعود: لا يزال
 الله تعالى مقبلا على العبد بوجهه ما لم يلتفت أو يحدث يعنى في الصلاة *
 ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن آدم بن علي عن ابن عمر: يدعى
 قوم يوم القيامة المنقوصين، الذي ينقص أحدهم صلاته وضوءه والتفاتة *
 وعن وكيع عن سفيان الثوري عن حميد الأعرج عن مجاهد قال: أربع من لم
 تكن في صلاته تمت صلاته، فذكر منها: الالتفات، والإشارة باليد وبالرأس
 للحاجة، والاستماع إلى ما يأتيه وهو في صلاته لحاجة في دينه أو دنياه. فكل هذا
 مباح في الصلاة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا

(١) الحديثان في النسائي (ج ١: ص ١٧٧) وحديث أبي ذر نسبة ابن تيمية في المتقى إلى أحمد
 وإبي داود، وحديث عائشة نسبة أيضا إليهما وإلى البخاري، انظر الشوكاني (ج ٢: ص ٣٧٨)
 (٢) في اليمينية «وقد اتفقنا» وما هنا أصح وأحسن (٣) في المصرية «فهو» ولا موضع للفاء هنا
 (٤) في المصرية «الملاء بن غزوان» وفي اليمينية «المعلى بن غزوان» وكلاهما خطأ، صححناه
 من التاريخ الصغير للبخاري (ص ١٧٤) والميزان (ج ٣: ص ١٨٦) ولسان الميزان (ج ٦: ص ٦٤)
 والمعلى هذا أسدي كوفي، وهو ابن أخي أبي وائل. قال البخاري: «روى عنه
 وكيع منكر الحديث»، ويقال إنه روى عن شقيق عن عبد الله أنه شهد صفين، وهذا
 لأصل له، لأن عبد الله مات قبل عثمان وقبل صفين» وقال ابن معين ليس بشيء، وقال
 النسائي: متروك الحديث. وقال الذهبي: «كان من غلاة الشيعة» *

أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني حرملة بن يحيى ثنا عبد الله بن وهب أخبرنا عمرو - هو ابن الحارث - عن بكير - هو ابن الأشج - عن كريب - هو مولى ابن عباس - أن أم سلمة أخبرته قالت: «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنهما - يعني الركعتين بعد العصر^(١) ثم رأيتهما يصليهما، فأرسلت إليه الجارية^(٢) فقلت: قومي بحجبه فقولي: تقول أم سلمة: يا رسول الله، سمعتك^(٣) تنهى عن هاتين الركعتين، وإراك تصليهما، فإن أشار بيده فاستأخرى عنه ففعلت الجارية، فأشار بيده فاستأخرت عنه فلما انصرف قال: يا بنت^(٤) أبي أمية، سألت عن الركعتين بعد العصر، وذكرت الحديث^(٥)» *

وقد ذكرنا قبل اشارته عليه السلام بيده إذ صلى وهو جالس إلى المصلين وراءه قياماً ينههم عن القيام . والاشارة برد السلام باليد والرأس في الصلاة جائزة^(٦) *

كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن أنس بن مالك^(٧) أن رسول الله ﷺ كان يشير في الصلاة^(٨) . وهذا عموم في كل ماناب *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا قتيبة ثنا الليث هو ابن سعد عن أبي الزبير عن جابر: «أنه أدرك رسول الله ﷺ وهو يصلي، فسلمت عليه فأشار إلي، فلما فرغ دعائي وقال: إنك سلمت على

(١) في اليمينية «يعني عن الركعتين بعد العصر» وهو على النسختين تفسير من المؤلف ليس من أصل الحديث (٢) في اليمينية «فأرسلت الجارية» وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٢٩) (٣) في مسلم «أني اسمعك» (٤) في المصرية «يا ابنة» وما هنا هو الموافق لمسلم (٥) الحديث في مسلم مطول، واختصره المؤلف من أوله ووسطه وآخره (٦) في اليمينية «والاشارة برد السلام أو اليد في الصلاة جائزة» وهو سقط وخطأ (٧) في اليمينية بحذف «ابن مالك» (٨) رواه ابوداود (ج ١ ص ٣٥٦) من طريق عبد الرزاق وصحح الشوكاني

آنفأ وأنا أصلى^(١) * «

حدثنا حمام ثنا عباس ابن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد ابن اسماعيل الترمذى ثنا الحميدى ثنا سفيان بن عيينة ثنا زيد بن أسلم قال قال ابن عمر : « ذهب رسول الله ﷺ الى مسجد بني عمر وبن عوف بقاء ليصلى فيه ، فدخل عليه رجال من الانصار يسلمون عليه ؛ فسألت صهيياً وكان معه : كيف كان النبي ﷺ يرد عليهم ؟ قال : كان يشير اليهم »^(٢) *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا قتيبة أن^(٣) الليث بن سعد حدثهم عن بكير عن نابل صاحب العباء عن ابن عمر عن صهيب قال « مررت برسول الله ﷺ وهو يصلى فسلمت عليه^(٤) فرد إشارة » *

أسناده (ج ٢ : ص ٣٧٧) وهو صحيح كما قال (١) اختصره المؤلف ، وهو في النسائي (ج ١ : ص ١٧٧) وأسناده صحيح . ورواه ابوداود بأسناد آخر عن أبي الزبير (ج ١ : ص ٣٤٨) ونسبه النذرى لسلم والترمذى وابن ماجه أيضا (٢) الحديث رواه النسائي عن محمد بن منصور المكي (ج ١ : ص ١٧٧) وابن ماجه عن علي بن محمد الطنافسي (ج ١ : ص ١٦٥) والدارمي عن يحيى بن حسان (ص ١١٩) كاهم عن سفيان بن عيينة ، ورواه ابوداود (ج ١ : ص ٣٤٨) والترمذى (ج ١ : ص ٧٤ و ٧٥) كلاهما من طريق نافع عن ابن عمر ، الآن عندهما أن ابن عمر سأل بلالا يدلا من صهيب ، وزعم الترمذى وتبعه الشوكاني (ج ٢ : ص ٣٧٨) أنهما قصتان مختلفتان ، ولادليل يؤيده ، بل الظاهر أنها قصة واحدة ، ففي المدونة (ج ١ : ص ١٠٠) « ابن وهب عن هشام بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بقاء فسمعت به الانصار فجاءوا يسلمون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فقلت لبلال أولصهيب : كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يسلمون عليه ؟ وهو يصلى قال : يشير بيديه » والترمذى وأبوداود أنما رواه من طريق هشام بن سعد عن نافع ، فظهر أن القصة واحدة وأنما الشك من ابن عمر ، ثم صار الرواة يذكر بعضهم صهيياً وبعضهم بلالا (٣) في المصرية « وأن » وزيادة الواو خطأ لا معنى لها (٤) زيادة من أبي داود (ج ١ : ص ٣٤٧ و ٣٤٨) والحديث رواه أيضا الترمذى (ج ١ : ص ٧٤) والنسائي (ج ١ : ص ١٧٧) وحسنه الترمذى

قال على : قال بعض الناس : لعل هذه الاشارة نهى لهم *
 قال على : هذا الكذب ، اذ لو كان كذلك ^(١) لنهاهم إثر فراغه *
 وروينا عن عبد الرزاق عن معمر عن ثابت البناني عن أبي رافع قال
 رأيت أصحاب رسول الله ﷺ وإن أحدهم ليشهد ^(٢) على الشهادة وهو
 قائم يصلى *

وعن حماد بن سلمة عن قتادة عن معاذة العدوية : أن عائشة أم المؤمنين
 كانت تأمر خادمها أن تقسم المرقعة ، فتمر بها وهي فى الصلاة فتشير اليها :
 أن زيدى ، وتأمر بالشئ للمسكين تومى به وهي فى الصلاة *
 وعن عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن الاعمش عن خيثمة بن
 عبد الرحمن قال : رأيت ابن عمر يشير الى أول رجل فى الصف - ورأى خلا
 أن تقدم *

وعن وكيع عن أيه عن عاصم الاحول عن معاذة العدوية : أن عائشة
 أم المؤمنين أومأت وهي فى الصلاة الى نسوة : أن كلن *
 وعن عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن محمد بن أبي ليل عن الحكم
 ابن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليل قال : انى لأعدها للرجل عندى يدا أن
 يعدلنى فى الصلاة *

وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء : يمر بي انسان فأقول :
 سبحان الله سبحان الله سبحان الله ثلاثا فيقبل ، فأقول له يدي : أين تذهب ؟
 فيقول : الى كذا وكذا ، وأنا فى المكتوبة ، هل انقطعت صلاتي ؟ قال : لا ،
 ولكن أكرهه ، قلت : فأسجد للسهو ؟ قال : لا *

وعن حماد بن سلمة عن عاصم عن معاذة العدوية عن عائشة أم المؤمنين :

(١) فى اليمينية « اذ لو كان ذلك » (٢) فى المصرية « يشهد » *

انها قامت الى الصلاة في درع وخمار، فأشارت الى الملحفة فناولتها^(١)، وكان عندها نسوة فأومأت اليهن بشيء من طعام بيدها، تعنى وهي تصلى*
وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن ابي رافع قال: كان يجيئ الرجلان الى الرجل من اصحاب رسول الله ﷺ وهو في الصلاة، فيشهد انه على الشهادة، فيصغى لها سمعه، فاذا فرغ اومى برأسه اى: نعم*
وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر قال: اذا كان احدكم في الصلاة فسلم عليه فلا يتكلمن، وليشراشارة، فان ذلك رده*
فان ذكر ذاكر قوله عليه السلام «لا غرار في صلاة ولا تسليم^(٢)»

(١) في الأصلين «فتولتها» ولكن لم تنقط التاء الاولى في اليمينية وكلاهما خطأ، وهذا الاثر لم أجده في كتاب آخر، وأرجح أن صوابه «فناولتها» وأن يكون أصل رسمه «فتولتها» على قاعدة رسم المصحف في حذف الالف من مواضع كثيرة، نحو «قاتل . يقاتلوكم . كتاب» رسمت في المصحف «قتل . يقتلوكم . كتب» وهو كثير جدا.
(٢) رواه احمد بن حنبل في المسند (ج ٢ : ص ٤٦١) عن عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثوري عن أبي مالك الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا غرار في صلاة ولا تسليم» — ووقع في المسند «لا غرار» وهو خطأ مطبعي — ورواه ابو داود (ج ١ : ص ٣٤٨) عن احمد ورواه الحاكم في المستدرک (ج ١ : ص ٢٦٤) والبيهقي في السنن (ج ٢ : ص ٢٦٠) عن الحاكم من طريق احمد، قال الحاكم «صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبي، وهو كما قال، ويظهر لي أن سبب عدم اخراج الشيخين له مع صحة اسناده شك بعض الرواة في رفعه، فقد رواه ابو داود (ج ١ : ص ٣٤٩) من طريق معاوية بن هشام عن سفيان عن ابي مالك عن أبي حازم عن أبي هريرة قال أراه رفعه قال: «لا غرار في تسليم ولا صلاة»، قال ابو داود: «ورواه ابن فضيل على لفظ ابن مهدى ولم يرفعه» وهذه علة غير قاذحة في صحته فالرفع زيادة مقبولة من الثقة، ومن أوثق من عبد الرحمن بن مهدى؟ وشك معاوية في الرفع لا يؤثر، فالوائق مقدم على الشاك، خصوصا اذا كان حافظا غير واهم. ووقع في نسخة ابي داود «لا غرار في الصلاة ولا تسليم» وأنا

قيل: ليس هذا نهياً عن رد السلام في الصلاة بالإشارة، ولا يفهم هذا

أرجح جداً أن زيادة «أل» هذه خطأ من النساخ لأنها لا توجد في المسند ولا في المستدرک ولا في البيهقي وقد روياه عن المسند، بل ولا في البيهقي اذ رواه عن سنن أبي داود. وقد اختلف في معناه، فنقل أبو داود عن أحمد قال: «يعني فيما أرى أن لا تسلم ولا يسلم عليك ويفرر الرجل بصلاته فينصرف وهو فيها شاك» وهذا المعنى يصلح على الرواية التي فيها زيادة «أل»، ولم أجد ما يؤيدها، وعلى الرواية الأخرى اذا كانت «ولا تسليم» بفتح الميم. أما اذا كان بجرها فلا، لأنه يكون عطفاً على «صلاة»، قال في اللسان: «قال أبو عبيد: الغرار في الصلاة نقصان في ركوعها وسجودها وطهورها وهو أن لا يتم ركوعها وسجودها، قال أبو عبيد: فمغنى الحديث: لا غرار في صلاة: أي لا ينقص من ركوعها ولا من سجودها ولا من أركانها، كقول سلمان: الصلاة مكيال فمن وفى له ومن طفف فقد علمتم ما قل الله في المطففين، قل: وأما الغرار في التسليم فنراه أن يقول له: السلام عليكم، فيرد عليه الآخر وعليكم ولا يقول: وعليكم السلام. هذا من التهذيب. قال ابن سيده: وأما الغرار في التسليم فنراه أن يقول: سلام عليك، أو يرد فيقول وعليك، ولا يقول: وعليكم، وقيل: لا غرار في الصلاة ولا تسليم فيها، أي لا قليل من النوم في الصلاة ولا تسليم أي لا يسلم المصلي ولا يسلم عليه. قال ابن الأثير: ويروى بالنصب والجر فمن جره كان معطوفاً على الصلاة ومن نصب كان معطوفاً على الغرار ويكون المعنى: لا نقص ولا تسليم في صلاة، لأن الكلام في الصلاة بغير كلامها لا يجوز» اه كلام اللسان. وقال ابن الترمكاني في الجوهر النقي «لا يلزم من نفي الغرار عن الصلاة والتسليم تحريم التسليم حتى يكون ذلك معارضا للأخبار المبيحة للتسليم والرد بالإشارة وحتى يحتاج إلى الترجيح، بل الغرار النقصان، والغرار في الصلاة نقصان سجودها وركوعها وجميع أركانها، والغرار في التسليم أن يقول المجيب وعليك ولا يقول وعليكم السلام.

قال أبو الاشبال عفا الله عنه: إنما أطلت نقل كلامهم في معناه لأنني لم أجد أحداً من الشراح وفي الكلام فيه، والراجح عندي أن المراد نفي الغرار عن الصلاة وعن التسليم، وتكون الرواية الراجحة بجر تسليم لأن الرواية الأخرى بنصبها — ان صححت يلزم منها التقديم والتأخير وأن الأصل «لا غرار ولا تسليم في صلاة» وهو مخالف لظاهر الكلام فلا ينبغي نحوه الا لضرورة أو قرينة، ثم ان الرواية الأخرى التي

من هذا اللفظ، والدعوى مردودة ^(١) إلا بـرهان *
والترويح لمن آذاه الحر، لقول الله تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد
بكم العسر) وقوله تعالى: (وما جعل عليكم في الدين من حرج) فلو تروح
عبثاً بطلت صلاته *

وروينا عن محمد بن المثنى عن محمد بن أبي عدي عن أشعث هو ابن
عبد الملك الحمراي ^(٢) - قال: كان الحسن لا يرى بأساً بالترويح في الصلاة *
وعن مجاهد: أنه كان يتروح في الصلاة ويمسح العرق *
ومن ذلك إمامته عن كل مايؤذيه ويشغله عن توفية ^(٣) صلاته حقها؛
لما ذكرنا *

وكذلك سقوط ثوب، أو حرك بدن، أو قلع بثرة، أو مس ريق،
أو وضع دواء، أو رباط منحل: إذا كان كل ذلك يؤذيه فواجب عليه
إصلاح شأنه ليتفرغ لصلاته *

روينا عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن
عمر عن أبيه أنه قال: إذا رأى الإنسان في ثوبه دماً وهو في الصلاة فأنصرف
يغسله أتم صلي ^(٤) مابقى على فامضى مالم يتكلم *
قال علي: ومالم ينحرف عن القبلة عامداً *

وروينا عن علي بن أبي طالب: أنه كان لا يتحرك في صلاته إلا أن

رواها معاوية بن هشام بالشك في رفع الحديث لفظها عند أبي داود والحاكم والبيهقي
« لا غرار في تسليم ولا صلاة » فهي تؤيد أن التسليم معطوف على الصلاة وأن الغرار
منفي عنه كما هو منفي عنها، وهذا ينصرف قول ابن حزم في أنه ليس نهياً عن رد السلام
في الصلاة بالإشارة. والحمد لله رب العالمين (١) في المصرية « مردود » وهو خطأ
(٢) في المصرية « هو أبو عبد الملك » وهو خطأ. والحمراي بضم الحاء المهملة واسكان
الميم وفتح الراء نسبة الى حمرا، اسم شخص (٣) في المصرية « توفيته » (٤) كذا
في الأصلين ويحتمل أن يكون صحيحاً بجعل « صلي » الخيائناً لمعنى « أتم » وتصوير آله *

يصلح ثوباً أو يحك جلدًا *

وأما من استرخى ثوبه حتى مس كعبه ففرض عليه أن يرفعه ، لئلا يصلي مسبلاً عامداً فتبطل صلاته *

وحت النخامة من حائط المسجد الذي في قبلته ، لما حدثناه عن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القريبي ثنا البخاري ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث - هو ابن سعد - عن نافع عن ابن عمر قال : « رأى النبي ﷺ نخامة في قبلة المسجد وهو يصلي بين يدي الناس ، فحتها ، ثم قال حين انصرف : إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله تعالى قبل وجهه ، فلا يتنخمّن أحدكم قبل وجهه في الصلاة. » (١) *

وقتل الحية والعقرب والغراب والحدأة والكلب العقور والفار والوزغ - صغارها وكبارها - : مباح في الصلاة *

لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا علي بن المبارك ثنا يحيى بن أبي كثير عن ضمضم بن جوس (٢) عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « اقتلوا الأسودين في الصلاة الحية والعقرب » (٣) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيبان بن فروخ ثنا أبو عوانة عن زيد بن جبير قال : سأل رجل ابن عمر : ما يقتل المحرم من الدواب ؟ (٤) فقال ابن عمر : « ثني إحدى نسوة النبي عليه السلام أنه ﷺ » (٥) :

(١) في البخاري (ج ١ : ص ١٠٨) (٢) جوس — بالجيم المفتوحة والواو الساكنة وآخره سين مهملة ، وفي اليمينية « حرس » وهو خطأ (٣) في أبو داود (ج ١ : ص ٣٤٦) ونسبه المنذرى للترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي « حديث حسن صحيح » (٤) في مسلم (ج ١ : ص ٣٣٥) « ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم » (٥) في اليمينية « إحدى نسوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه عليه السلام » وفي مسلم « إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان » الخ *

« كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحديا ^(١) والغراب والحية » قال: وفي الصلاة أيضا *

قال علي: كل نساء النبي ﷺ ثقات فواضل عند الله عز وجل، مقدسات ييقن، ولا يمكن البتة أن يغيب علي ابن عمر ^(٢) عليهن ولا علم واحدة منهن ^(٣) *

فان تأذى بوزغة أو برغوث أو قملة فواجب عليه دفعهن عن نفسه. فان كان في دفعه ^(٤) قتلهن دون تكلف عمل شاغل عن الصلاة فلا حرج في ذلك، لاتناقد رونا عنه ﷺ الامر بقتل الوزغ من طريق أبي هريرة وسعد ابن أبي وقاص وأم شريك. ولا يجوز له التقليل في الصلاة، ولا أن يشتغل بربط برغوث أو قملة في ثوبه، اذ لا ضرورة الى ذلك، ولا جاء النص باباحته، ولا طلب قتل من لم يؤمر بقتله فيها، لقوله ﷺ: « ان في الصلاة لشغلا » * ومن خطر ^(٥) عليه مسكين نخشى فوته فله أن يناوله صدقة وهو يصلي. ولو خشى على نعليه أو خفيه مطرا أو أذى أو سرقة فله أن يحصنهما ^(٦) ويزيلهما عن مكان الخوف، لأن رسول الله ﷺ نهى عن اضاءة المال. ولو كان بحضرته أو عنده شيء فطلبه صاحبه فليشر له اليه، أو ليناوله إياه، لأنها أمانة تؤدي الى أهلها، قال عز وجل: (ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها). وانما هذا اذا خشى

(١) بضم الحاء وفتح الدال وتشديد الياء وبعدها الف: هي الحداة، وزعم أبو حاتم أن أهل الحجاز يخطئون فيقولون لهذا الطائر الحديا وهو خطأ ويجمعونه الحدادى وهو خطأ. هكذا نقله عنه في اللسان. وفي الكامة لغات كثيرة. انظر اللسان ومشارك الأنوار للقاضي عياض (٢) في اليمين «عن ابن عمر» (٣) الزوجة التي حدثت ابن عمر بهذا هي حفصة كما صرح بذلك في رواية ابنه سالم عنه عند مسلم (ج ١: ص ٣٣٥) وفي رواية أخرى فيه أيضا التصريح من ابن عمر بسامعه من النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يسمعه منه ثم نسيه فحدث به عن حفصة (٤) في اليمين «رقعة» وهو تصحيف (٥) في اليمين «حضر» (٦) في اليمين «يحصنهما» وهو تصحيف *

ضياع الشيء أو فوت صاحبه ، فإذا لم يخش ذلك فلا يفعل ، إلا ^(١) حتى يتم الصلاة *

ومن صف قدميه أوراوح بينهما فذلك جائز ، لأنه كله قيام . ومن أن في صلاته ، فإن كان من شدة مرض غالب ^(٢) لا يقدر منه على أكثر ؛ فلا شيء عليه . لقوله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) فإن تعمد له غير ضرورة بطلت صلاته ، لأنه لم يأت النص بإباحته *

ومن صلى وفي فمه دينار أو درهم أو لؤلؤة أو في كفه حرير أو ذهب أو غير ذلك مما عليه حفظه - فذلك جائز له *

ودفع المار بين يدي المصلي وسترته ومقاتلته إن أبى - : حق واجب على المصلي ، فإن وافق ذلك موت المار دون تعمد من المصلي لقتله فهو هدر ، ولا دية فيه ولا قود ولا كفارة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيبان بن فروخ ^(٣) ثنا سليمان ابن المغيرة ثنا ابن هلال - يعني حميدا - قال : قال لي أبو صالح السمان : بينما أنا مع أبي سعيد الخدري يصلي ^(٤) يوم الجمعة إلى شيء يستره من الناس إذ جاء رجل ^(٥) شاب من بني أبي معيط أراد أن يجتاز بين يديه ، فدفع في نحره ، فنظر فلم يجد مساغا إلا بين يدي أبي سعيد ، فعاد فدفع في نحره أشد من الدفعة الأولى ، فمثل قائما فقال من أبي سعيد ، ثم زاحم الناس فخرج ، فدخل على مروان فشكا إليه مالتى ، ودخل أبو سعيد على مروان ، فقال له مروان : مالك ولا بن أخيك ؟ جاء يشكوك ! فقال أبو سعيد : سمعت رسول الله ﷺ

(١) في البنية بحذف «إلا» (٢) في البنية « غابت » وهو خطأ (٣) في البنية

« شيبان بن كروح » وهو خطأ غريب (٤) في المصرية « فصلي » وهو تصحيف

(٥) كلمة « رجل » زيادة من مسلم (ج ١ : ص ١٤٣ و ١٤٤) *

يقول: «إذا صلى أحدكم الى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز^(١) بين يديه فليدفع في نحره، فإن أبي فليقاتله فانما هو شيطان» *

فان ذكروا قول مالك: بلغني أن رجلا جاء الى عثمان بن عفان برجل كسر أنفه، فقال: مر بين يدي في الصلاة، وقد بلغني ما سمعت في المار بين يدي المصلي، فقال له عثمان: فما صنعت أشد يا ابن أخي! ضيعت^(٢) الصلاة وكسرت أنفه!!^(٣) *

قال علي: هذا بلاغ لا يصح، ولو صح لما كان إلا على المخالف، لانه ليس فيه أن عثمان بن عفان رضى الله عنه اقاده من كسر أنفه، وحتى لو كان ذلك فيه لما كان في قول أحد حجة دون رسول الله ﷺ. وقد رأى مقاتله وضربه أبو سعيد الخدري وغيره *

وحمل المصلي صغيرا على عنقه أو المشى^(٤) به الى حمله حاجة جائز *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن أبي عمر ثنا سفيان — هو ابن عيينة — عن عثمان بن أبي سليمان ومحمد بن عجلان سمعا عامر بن عبد الله ابن الزبير يحدث عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة الانصاري قال: «رأيت رسول الله ﷺ يؤم الناس وأمامة بنت أبي العاصي — وهي بنت زينب ابنة^(٥) رسول الله ﷺ — على عاتقه، فاذا ركع وضعها، واذا رفع من السجود أعادها» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود

(١) في الأصلين «فأراد أحد يجتاز» بحذف «أن» وصححه من مسلم (٢) في المنيية «صنعت» وهو تصحيف (٣) هذا البلاغ لم أجده في الموطأ ولا في المدونة (٤) في الأصلين «أو السبي به» ولم نفهم معناه فظننا أن كلمة «المشي» أقرب. ثم لا تزال الجملة مضطربة ومعناها غير مفهوم، ولعل صوابها «أو المشى به ان كانت بالمصلي الى حمله حاجة — : جائز» والله أعلم (٥) في مسلم (ج ١ : ص ١٥٢) «وهي ابنة زينب بنت» *

ثنا يحيى بن خلف ثنا عبد الأعلى ثنا محمد - يعني ابن اسحاق^(١) - عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة صاحب رسول الله ﷺ قال: «بينما نحن ننتظر رسول الله ﷺ في الظهر أو العصر، وقد دعاه^(٢) بلال للصلاة^(٣) إذ خرج علينا^(٤) وإمامة بنت أبي العاص - بنت ابنة رسول الله ﷺ - على عاتقه^(٥)، فقام رسول الله ﷺ في مصلاه، فقمنا خلفه، وهي في مكانها الذي هي فيه، فكبر فكبرنا، حتى إذا أراد رسول الله ﷺ أن يركع أخذها فوضعها ثم ركع وسجد، حتى إذا فرغ من سجوده ثم قام^(٦) أخذها فردها في مكانها، فما زال رسول الله ﷺ يفعل^(٧) ذلك في كل ركعة حتى فرغ من صلاته» *

وبهذا يقول الشافعي وأبو سليمان. وهذان الحديثان يثبتان كذب من خالفهما، وادعى أنه كان في نافلة، وكل ما فعله عليه السلام فهو غاية الخشوع وكل ما خالفه فهو الباطل، وإن ظنه المخطئ خشوعاً. *

وهذا الخبر بلا شك كان بعد قول رسول الله ﷺ لابن مسعود: «إن في الصلاة، لشغلاً» لأن هذا القول منه عليه السلام كان قبل بدر، إثر مجيء ابن مسعود من بلاد الحبشة، ولم ترز ينب المدينة وابنتها إلا بعد بدر، بالأخبار الثابتة في ذلك. ومن ركب على ظهره صغير وهو يصلي فتوقف لذلك فحسن *

ومن استراب بتطويل الإمام في سجوده فليرفع رأسه ليستعلم هل خفي عنه تكبير الإمام أو لا؟ لأنه مأمور باتباع الإمام، فإن رآه لم يرفع فليعد إلى السجود، ولا شيء عليه لأنه فعل ما أمر به من مراعاة حال الإمام. *

(١) في البنية «ثنا عبد الله بن محمد يعني ابن اسحاق» وهو خطأ (٢) في المصرية «دعا» بحذف الضمير وهو خطأ لأنه مثبت في البنية وفي أبي داود (ج ١ : ص ٣٤٥ و ٣٤٦) (٣) في الأصلين «بالصلاة» وصححه من أبي داود (٤) في أبي داود «الينا» (٥) في أبي داود «بنت ابنته على عنقه» (٦) في الأصلين «وقام» (٧) في أبي داود «يصنع»

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا أبو القاسم^(١)
عبد الرحمن بن محمد بن سلام الطرسوسي ثنا يزيد بن هرون أنا جرير
ابن حازم ثنا محمد بن أبي يعقوب البصري عن^(٢) عبد الله بن شداد عن أبيه^(٣)
قال : « خرج علينا رسول الله ﷺ في إحدى صلاتي العشاء^(٤) وهو حامل
حسنا أو حسينا^(٥) فوضعه^(٦) ثم كبر للصلاة فصلى ، فسجد بين ظهرائي^(٧)
صلاته سجدة أطلها ، فرفعت رأسي ، فإذا الصبي على ظهره عليه السلام وهو
ساجد ، فرجعت إلى سجودي ، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال أناس^(٨)
يا رسول الله أنك سجدت بين ظهرائي^(٩) صلاتك سجدة أطلتها ، حتى ظننا أنه
قد حدث امرأؤه أنه يوحى إليك ؟ فقال رسول الله ﷺ كل ذلك لم يكن ، ولكن
ابني ارتحلني فسكرت أن أعجله حتى يقضى حاجته » *

وتحريك من خشى المصلى نومه وإدارة من كان^(١٠) على اليسار إلى اليمين
مباح^(١١) كل ذلك في الصلاة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد
ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك^(١٢)
أنا الضحاك - هو ابن عثمان عن مخزومة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس
عن ابن عباس قال : « بت ليلة عند خالتي ميمونة بنت الحارث ، فقلت لها : إذا قام

(١) هي كنية عبد الرحمن ، ذكرت في اليمين فقط ، وليست مذكورة في النساء
(٢) في اليمين « ثنا » وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ : ص ١٧١ و ١٧٢)
(٣) في اليمين بمحذوف « عن أبيه » وهو خطأ (٤) في اليمين « صلاة العشي » وهو
خطأ واضح (٥) في اليمين « حسينا أو حسنا » (٦) في النساء « فتقدم النبي صلى
الله عليه وسلم فوضعه » (٧) أي في أثناها ، وفي الأصلين « ظهري » وهو خطأ
(٨) في النساء « فلما قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الصلاة قال الناس »
(٩) في الأصلين « ظهري » (١٠) في اليمين « من مكان » وهو خطأ (١١) كلمة « مباح »
زيادة من اليمين (١٢) في اليمين « محمد بن أبي فديك » وهو هو *

رسول الله ﷺ فأيقظني، فقام رسول الله ﷺ فقممت الى جنبه الايسر، فاخذ يدي (١) فجعلني من شقه الايمن، فجعلت اذا أغفيت اخذ (٢) بشحمة اذني، وذ كر باقي الحديث *

ويدعو المصلي في صلاته في سجوده وقيامه وجلوسه بما احب، بماليس معصية، ويسمى في دعائه من احب. وقد دعا رسول الله ﷺ على عصية ورعل وذكو ان، ودعا للوليد بن الوليد وعياش بن أبي ربيعة وسلمة بن هشام، يسميهم بأسمائهم، وما نهى عليه السلام قط عن هذا ولا نهى هو عنه، وقال عليه السلام في السجود: «أخلصوا فيه الدعاء» أو نحو هذا، وقال: «ثم ليتخير أحدكم من الدعاء (٣) أعجبه اليه» وسند كرها بأسانيدها ان شاء الله تعالى في صفة أعمال الصلاة *

وكل منكر رآه المرء في الصلاة ففرض عليه انكاره، ولا تنقطع بذلك صلاته، لان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حق، وفاعل الحق محسن، ما لم يمنع من شيء منه نص أو إجماع. وقال تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) *

ومن جملة ذلك اطفاء النار المشتعلة، وانقاذ الصغير والمجنون والمقعد والنائم من نار أو من حنش أو سبع أو انسان عاد، أو من سيل (٤)، والمحاربة لمن أراد المصلي أو أراد مسلماً بظلم، وشدا لأسير الكافر أو الظالم إلا أن يمنع من شيء من ذلك نص أو إجماع. ومن فرق بين شيء من ذلك فقد أخطأ، وقال بلا برهان *

وروينا من طريق البخاري: حدثنا آدم ثنا شعبه ثنا الازرق بن قيس قال

(١) في الأصلين «بيده» وهو خطأ صححناه من مسلم (ج ١ : ص ٢١٢) (٢) في الأصلين «ياخذ» وما هنا هو الذي في مسلم (٣) في المصرية «في الدعاء». والذي في البخاري (ج ١ : ص ١١٩) «ثم ليتخير من الدعاء أعجبه اليه فيدعو» (٤) في اليمنية «أو انسان عادي أو من سبيل» وهو خطأ *

كنا بالاهواز نقاتل الحرورية، فبينما^(١) أنا على جرف^(٢) نهر اذارجل يصلى
ولجام^(٣) دابته في يده، فجعلت الدابة تنازعه وجعل يتبعها، قال شعبة وهو أبو برزة
الاسلمى، فجعل رجل من الخوارج يقول: اللهم افعل بهذا الشيخ، فلما انصرف
الشيخ قال اني سمعت قولكم^(٤)، واني غزوت مع رسول الله ﷺ ست غزوات
او سبع غزوات^(٥) وشهدت تيسيره، واني كنت أراجع مع دابتي^(٦) أحب الى
من أن أدعها ترجع الى مالها فيشق على^(٧) *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى^(٨) عن الأزرق بن قيس^(٩)
ان أبا برزة الاسلمى خاف على دابته الاسد فمشى اليها، وهو في الصلاة *
وبه الى معمر عن قتادة: سأله رجل قال: تدخل الشاة بيتي وأنا أصلي فأطأ طيء
رأسى فأخذ القصبة^(١٠) فاضربها بها؟ قال قتادة: لا بأس به *
ومن طريق يحيى بن سعيد القطان: ثنا سليمان التيمي عن الحسن البصرى
في القملة يقتلها الرجل في الصلاة^(١١) *

(١) في البخارى (ج ١: ص ١٦٨) و (ج ٢: ص ١٤٤ منيرة) «فبينما» (٢) بضم الجيم
والراء . وفي الأصلين بالحاء وهو تصحيف (٣) في البخارى «واذا لجام» (٤) في المصرية
«فلما انصرف الشيخ قال اى قولكم» وهو خطأ لا معنى له، وفي اليمينية «فلما انصرف قال
الشيخ اني سمعت قولكم» وما هنا هو الموافق للبخارى (٥) في البخارى زيادة «او ثمان»
(٦) في البخارى «واني ان كنت ان اراجع مع دابتي» (٧) رواه ايضا العياشى (ص ١٢٥ عمدة
٩٢٧) عن شعبة، والبيهقى (ج ٢: ص ٢٦٦) من طريق آدم عن شعبة، ورواه البخارى
(ج ٣: ص ١٤٤) في الأدب عن ابى النعمان عن حماد بن زيد عن الأزرق بن قيس
(٨) قوله «عن الزهرى» زيادة من اليمينية (٩) في اليمينية «عن الأزرق وابن قيس» وهو
خطأ واضح (١٠) في اليمينية «العصية» (١١) ابن باق الأثر! ولم أجده في شيء
من الكتب، ووجدت في المغنى لابن قدامة — وهو صنو المحلى — «فان قتلها —
يعنى القملة — فلا بأس، لأن انسا كان يقتل القمل والبراغيث في الصلاة، وكان
الحسن يقتل القمل، وقال الاوزاعى: تركه احب الى، وكان عمر يقتل القمل في الصلاة»
(ج ١: ص ٦٦٧) *

قال علي: وكذلك من خاف على ماله أو سرقته نعله أو خفه أو غير ذلك فله ان يتبع السارق فينتزع منه متاعه*

ولا يضرب في كل ما ذكرنا ما اضطره من استدبار القبلة وكثرة العمل وقتله، ما لم يتكلم، فان كان إماماً أو مأموماً فطمع بشيء من ادراك الصلاة بعد تمام حاجته، أو بانتظار الناس له - يرجع ولا بد، كما فعل رسول الله ﷺ، إذ كبر ناسياً وهو جنب فذكر فخرج فاغتسل ورجع فأتم الصلاة، وكما فعل يوم ذي اليمينين.*
فان لم يرج بادراك شيء^(١) من الصلاة، أو أيقن أن الناس لا ينتظرونه، أتم صلاته^(٢) حين تمام حاجته في أول مكان تجوز له فيه الصلاة، ولا يحل له أن يخطو خطوة واحدة لغير رجوع الى الصلاة، أو لزوال عن مكان لا تجوز فيه الصلاة*

فلو رجا بصلاة في جماعة أخرى أقرب منها فليدخل فيها، فأخر صلاة صلاها أهل الاسلام^(٣) مع رسول الله ﷺ فبأمامين: بدأ أبو بكر وأتم رسول الله ﷺ ومن رغب عن سنة رسول الله ﷺ التي أجمع عليها جميع الصحابة رضي الله عنهم، أولهم عن آخرهم، معه عليه السلام وقلد رأي من

(١) في اليمينية «فان لم يرج تارك شيء» الخ وهو خطأ نسخيف، و«رجا» فعل متعد بنفسه وقد عداه المؤلف هنا وبعد أسطر بالحرف، ولا أعرف وجهه، ولم أجد نصاً يؤيد هذا الاستعمال (٢) في الأصلين «أو أيقن أن الناس لا ينتظرونه» أو كان قد أتم صلاته» الخ وهو خطأ، إما بالزيادة وإما بالنقص، ولذلك حذفنا قوله «أو كان قد» لأن قوله «أتم صلاته» الخ جواب الشرط في قوله «فان لم يرج» الخ والمعنى المراد ظاهر، وهو أن هذا المصلي واجب عليه أتمام صلاته بعد ما أتم ما عمله على قدر الضرورة، فان كان لديه رجا ان يدرك الصلاة مع الجماعة التي كان فيها عاد إليها وان يثب من ادراكها أتم صلاته حيث انتهى عمله الضروري الى آخر ما زعمه المؤلف. ويحتمل أن يكون سقط من النسخ شيء بعد قوله «أو كان قد» فيكون صورة ثالثة، ثم يأتي بعده قوله «أتم صلاته» الخ وهو جواب الشرط (٣) في اليمينية «فلا رجا بصلاة صلاها أهل الاسلام» وسقط ما في ثنياه، وهو خطأ ضاع معه المعنى المراد*

ينحطى^(١) مرقو يصيب أخرى - : فما خير له في ذلك . ونسأل الله العافية والتوفيق لما يرضيه . آمين *

قال أبو محمد : وكل من فرق بين قليل العمل وكثيره فلا سبيل له^(٢) الى دليل على ذلك ، ولا بد له ضرورة من أحد أمرين لا ثالث لهما : إما أن يحد في ذلك برأيه حدا فاسدا ليس هو أولى به من غير مغير ذلك التحديد ، فيحصل على التحكم بالباطل ، وأن يشرع في الدين ما لم يأذن به الله . وإما أن لا يحد في ذلك حدا ، فيحصل على اقبح الحير قفى اهم اعمال دينه ، وعلى ان لا يدري ما تبطل به صلاته مما لا تبطل به . وهذا هو الجهل المتعوذ بالله منه *

ونسأله عن عمل عمل : أهذا مما ابيح في الصلاة^(٣) ؟ أو مما لم يبيح فيها ؟ ولا سبيل الى وجه ثالث . فان قال : هو مما ابيح فيها ، لزمه ان قليله وكثيره مباح ، وهو قولنا فيما^(٤) جاء البرهان باباحته فيها ، وان قال : هو مما لم يبيح فيها ، لزمه ان قليله وكثيره غير مباح فيها ، وهو قولنا^(٥) فيما لم يأت البرهان باباحته فيها . فان قالوا : ابيح قليله ولم يبيح كثيره . قلنا : هذه دعوى كاذبة مفتقرة الى دليل ، فها توابر هانكم على صحة هذه الدعوى اولا ، ثم على بيان حد القليل المباح من الكثير المحذور ، ولا سبيل الى شيء من ذلك *

قال على : ومشى المصلى الى فتح الباب للمستفتح حسن لا يضر الصلاة شيئا *
حدثنا حمام ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا احمد بن محمد البرقي القاضي ثنا ابو معمر ثنا عبد الوارث^(٦) ثنا برد ابو العلاء هو ابن سنان -

(١) في اليمينية « ومن رغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأى من ينحطى »
وهو خطأ وسقط (٢) في اليمينية بحذف « له » (٣) في المصرية « ونسأله عن عمل عمل هذا مما ابيح له في الصلاة » وما هنا احسن (٤) في اليمينية « فما » وهو خطأ
(٥) في اليمينية « وهذا قولنا » (٦) في اليمينية « ثنا ابو معمر عبد الوارث » وهو خطأ
لأن ابا معمر هو عبد الله بن عمرو بن ابي الحجاج المقرئ المقعد ، وعبد الوارث هو ابن سعيد العنبري التنوري ، و ابو معمر تلميذه وراويته *

عن الزهري عن عروة قالت عائشة: «كان رسول الله ﷺ يصلي، فاستفتح الباب، والباب في القبلة، فيجىء فيفتح الباب ثم يعود في صلاته» *
قال ابن أئمن: وحدثناه أبو بكر بن حماد ثنا مسدد ثنا بشر بن المفضل ثنا برد ابن سنان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي وعليه باب مغلق فجئت فاستفتحته فمشى ففتح لي ثم رجع إلى مصلاه» ^(١) *
قال علي: ورواه يزيد بن زريع قال ثنا برد ثنا الزهري، يذكره *
قال علي: فالمشي لما ذكرنا ^(٢) مباح، ولم يوقف عليه السلام على مشى من مشى *

ومسح الحصى في الصلاة مرة واحدة جائز ونكرهه، فإن زاد عامدا بطلت صلاته *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا سفيان عن الزهري عن أبي الأحوص أنه سمع أبا ذر يروي عن رسول الله ﷺ قال إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه، فلا يمسه الحصى» ^(٣) *

وبه إلى أبي داود: ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا هشام - هو الدستوائي - عن يحيى هو

(١) في اليمينية «إلى صلاته» وما هنا صحيح. والحديث رواه أبو داود (ج ١ : ص ٣٤٦) والترمذي (ج ١ : ص ١١٧) والنسائي (ج ١ : ص ١٧٨) — وفيه أن الصلاة كانت تطوعا — والبيهقي (ج ٢ : ص ٢٦٥ و ٢٦٦) وقال الترمذي «حسن غريب» وما ذاك إلا لأنفراد برد بن سنان به فيما روى، لأنني لم أجده من غير روايته وبرد ثقة صدوق في الحديث، ومن تكلم فيه فأما ما به أنه كان يرى القدر، وما هذا بسبب لضعف حديثه، وفي قولي أن الحديث صحيح (٢) في المصرية «فالمشي لما ذكرنا كما ذكرنا» ولا داعي لهذه الزيادة (٣) نسبة المنذري أيضا الترمذي والنسائي وابن ماجه، ونسبه ابن حجر في التهذيب (ج ١٤ : ص ٦) إلى ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما *

ابن ابي كثير - عن ابي سلمة عن معيقب^(١) أن النبي ﷺ قال: «لا تمسح - يعنى الحصى - وأنت تصلى، فإن كنت لا بد فاعلا فواحدة^(٢)» *

قال على: فإن احتجوا بهذا فى الفرق بين القليل والكثير، قلنا هذا فى مسح الحصى المنهى عنه جملة، المستثنى منه الواحدة فقط، فقولوا لنا: ماذا تقيسون على هذا الخبر؟ الاعمال المباحة جملة بالنصرص؟ أم الاعمال المنهى عنها جملة؟ ولا بد من أحد الأمرين *

فان قالوا: بل الاعمال المباحة جملة، قلنا: القياس كله باطل، ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل *

أول ذلك: أنه قياس المباح على المحذور، وهذا باطل عند صاحب كل قياس، لأنه قياس الشئ على ضده؛ وإنما القياس عند القائلين به: قياس الشئ على نظيره جملة، أو على نظيره فى العلة التى هى علامة الحكم بزعمهم *

وأىضا: فانتم تبيحون الخطوتين والثلاث فى الصلاة، والضربة والضربتين، وأخذ الماء بآناء من الجابية لمن عليه الحدث فى الصلاة، وهذا أكثر من المرة الواحدة، فظهر بطلان قياسكم^(٣)، وتحرمون ما زاد على ما ذكرنا، واستقاء الماء من البئر لمن عليه الحدث فى الصلاة. فلاح أنكم لم تتعلقوا بقياس أصلا *

فان قالوا: بل قسمنا الاعمال المنهى عنها^(٤) على هذا الخبر. قلنا لهم:

(١) فى المصرية «عن ابي سلمة هو معيقب» وهو خطأ فاحش، فان اباسلمة هو ابن عبد الرحمن ابن عوف وهو من التابعين ومعيقب - بضم الميم وفتح العين المهملة واسكان الياء وكسر القاف وبعدها ياء مثناة ثم باء موحدة صحابى قديم من السابقين الاولين، هاجر الهجرتين وشهد بدرا وكان على خاتم النبي صلى الله عليه وسلم واستعمله ابو بكر وعمر على بيت المال (٢) فى آخره عند ابي داود زيادة «تسوية الحصى» أى لأجل تسوية الحصى او بدل من واحدة، والحديث نسبة المنذرى للكتب الستة، وهذا الذى قبله فى ابي داود (ج ١ : ص ٣٥٦ و ٣٥٧) (٣) فى اليمينية «قياسهم» وما هنا اصح واجود (٤) فى الأصلين «المنهى عليها» وهو خطأ *

فأبيحوا ادخال الابرة في خياطة الثوب مرة واحدة؛ وقدح النار بالزند بضربة واحدة، وأبيحوا الطمة واحدة للخادم، ورد مرمى الحائك^(١) مرة واحدة، وقد اديم بضربة واحدة، والتذكية بحجرة واحدة، كل ذلك في الصلاة، وهم لا يقولون بهذا. فظهر فساد قولهم. وبالله تعالى التوفيق *

قال علي: فان ذكر وا^(٢) مارو ينامن طريق يعقوب بن عتبة بن الاخنس عن أبي غطفان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «التسبيح للرجال، يعني في الصلاة، والتصفيق للنساء، من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعدها، يعني في الصلاة»^(٣) *

قال أبو داود: هذا الحديث وهم، ولو صح لوجب ضمه الى الأخبار الثابتة^(٤) التي ذكرنا قبل؛ من إشارة النبي ﷺ في الصلاة بأن يرد السلام وإلى الخادم في أن تستأخر عنه؛ وكل ما بالمرء إلى الإشارة به وإلى ضرورة، فتخرج تلك

(١) في اليمينية «مرمى الحائط» واطن ان ما هنا هو الصواب (٢) في اليمينية «مسألة» فان ذكر وا» الخ وما هنا اصح، قال كلام تابع الكلام السابق ولا يصلح ان يكون مسألة مستقلة (٣) في أبي داود (ج ١ : ص ٣٥٦) فليعدها يعني الصلاة « وهذا الحديث رواه ايضا الدارقطني باسنادين (ص ١٩٥ و ١٩٦) والطحاوي (ج ١ : ٢٦٢) والبيهقي (ج ٢ : ص ٢٦٢) ونسبه الشوكاني (ج ٢ ص ٣٧٧) للبزار أيضا قال الدارقطني «قال لنا ابن أبي داود: أبو غطفان هذا رجل مجهول، وآخر الحديث زيادة في الحديث ولعله من قول ابن اسحق، والصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يشير في الصلاة رواه أنس وجابر وغيرهما» ودعوى أبي بكر بن أبي داود ان أبا غطفان مجهول دعوى مردودة فانه ثقة معروف وثقة النسائي وابن معين وروى له مسلم في صحيحه، ولعل في الحديث وهما كما قال ابوه أبو داود، قال الشوكاني «وعلى فرض صحته ينبغي أن تحمل الإشارة المذكورة في الحديث على الإشارة لغير رد السلام والحاجة جمعاً بين الأدلة» وهذا أعدل وأقرب، وإليه يشير صنيع المؤلف (٤) كلمة «الثابتة» محذوفة من اليمينية *

الاشارات (١) بالنصوص التي فيها ، وتبقى كل إشارة لم يأت باباحتها نص على التحريم ؛ كالإشارة بالبيع وبالمساومة ، وبما ذاعملت ، والاستخبار وغير ذلك ، فهذا هو العمل الذي لا يجوز غيره لو صح هذا الخبر - وهو قولنا والله الحمد - لأن الاشارات أنواع مختلفة ، فما أبيع منها بالنص كان مباحاً ، وما لم يبيع منها بالنص كان محرماً ، فكيف والحديث لا يصح ! وبالله تعالى التوفيق *

٣٠٢ — مسألة ومن خرج من صلاته وهو يظن أنه قد أتمها فكل عمل عمله من بيع أو ابتياع أو هبة أو طلاق أو نكاح أو غير ذلك فهو باطل مردود ، لأنه في حكم الصلاة ، ولو ذكر لعاد إليها ، ولا خلاف في أن هذه الأفعال كلها محرمة في الصلاة (٢) . فكل ما وقع منها (٣) في هذه الحال فهو غير الفعل الجائز اللازم المأمور به أو المباح بلا شك . وإذا هو غير الجائز فهو غير جائز بلا شك ، وقد قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » وهذا عمل ليس عليه أمره عليه السلام ، فهو مردود بلا شك * فلو ذكر أنه لم يتم صلاته ففعل شيئاً من ذلك لزمه ، لأنه بذكره وقصده إلى عمل ما ذكرنا خرج عن الصلاة ، وإذا خرج عن الصلاة فقد حصل في حال تنفذها هذه الأفعال كلها ، وهكذا أيضاً لو فعل ذلك بعد انتقاض طهارته فهي أيضاً نافذة لازمة ؛ لأنه بانتقاض طهارته خرج عن الصلاة ، فوقع ذلك منه في غير الصلاة . وبالله تعالى التوفيق *

٣٠٣ — مسألة ومن خطر على باله شيء من أمور الدنيا أو غيرها ، معصية أو غير معصية ، أو صلى مصراً على الكبائر : فصلاته تامة *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد

(١) في المصرية « الإشارة » وما هنا اصح (٢) قوله « في الصلاة » محذوف من اليمنية

(٣) كلمة « منها » حذفت من اليمنية *

ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثنى ثنا معاذ بن هشام - هو الدستوائي - قال حدثني أبي^(١) عن يحيى بن أبي كثير ثنا أبو سلمة ابن عبد الرحمن^(٢) أن أبا هريرة حدثهم أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نودي بالآذان أدبر الشيطان له ضراط؛ حتى لا يسمع الآذان، فإذا قضى الآذان أقبل فاذا ثوب بالصلاة،^(٣) أدبر، فاذا قضى الثوب أقبل، حتى يخطر^(٤) بين المراء ونفسه، يقول: اذكر كذا اذكر كذا^(٥)، لما لم يكن يذكر، حتى يظل^(٦) الرجل إن يدرى كم صلى فإذا لم يدر أحدكم كم صلى فليسجد سجدةتين وهو جالس» * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا هشام هو الدستوائي عن قتادة عن زرارة بن أوفى^(٧) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن الله تجاوز لأمتي ما لم تتكلم به أو تعمل^(٨) به؛ وبما حدثت به أنفسها^(٩)» *

وقد ذكرنا قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من هم بسنة فلم يعملها لم يكتب عليه»، فصح أن كل ذلك لا يؤثر في الصلاة، وأنه لا يطل الصلاة إلا قول مقصود إليه منهي عنه أو عمل كذلك، أو القصد إلى تبديلية الصلاة بالمأمور بها في الصلاة، التي لا تصح الصلاة إلا بها، وهي النية لأداء تلك الصلاة باسمها وعينها، فمن لم ينو كذلك قاصدا إلى ذلك فلم يصل كما أمر، *

(١) قوله «قال حدثني أبي» سقط من الأصلين خطأ، وصححناه من مسلم (ج ١ ص ١٥٨) (٢) في اليمين «ثنا سلمة بن عبد الرحمن» وهو خطأ (٣) في مسلم «فاذا ثوب بها» باعادة الضمير على الصلاة مع انها لم يسبق ذكرها، ولكنها معلومة من سياق الكلام (٤) في مسلم «أقبل يخطر» بحذف «حتى» (٥) في الأصلين «اذكر كذا وكذا» وصححناه من مسلم (٦) في اليمين «حتى يطلب» وهو خطأ (٧) في اليمين «عن زرارة بن أوفى» وهو خطأ تكرر فيها مرارا (٨) في أبي داود (ج ٢ ص ٢٣٢) «عالم تتكلم به أو تعمل به» وفي اليمين كما هنا إلا ان فيها «تكلم» بحذف إحدى التاءين (٩) الحديث نسبة المنذرى لباقي الكتب الستة *

وروينا من طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه قال قال عمر بن الخطاب : اتي لاحسب جزية البحرين وأنا في الصلاة *

وقد اقترض عز وجل التوبة على العاصين ، وأمرُوا بالصلاة مع ذلك ، قال الله تعالى : (أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات) . وبيقين ندرى أنه تعالى إنما خاطب بهذا المصرين ، لأن التائب لا سيئة له . وقال تعالى : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً) وهذا كله إجماع ، إلا قومًا خالفوا الإجماع - من أهل البدع - قالوا : لا تقبل توبة من عمل سوء حتى يتوب من كل عمل سوء ، فلزمهم ^(١) أن لا تقبل التوبة من تعمد ترك الصلاة وترك الزكاة وترك الصوم ، نعم ولا من ترك التوحيد إلا بالتوبة من تعمد كل سيئة . فحصلوا على الأمر بترك الصلاة والزكاة والصوم وجميع أعمال البر . وهذا خروج عن الاسلام . ونعوذ بالله من الخذلان *

٣٠٤ - مسألة ومن كان راكبا على محمل أو على فيل أو كان في غرفة أو في أعلى شجرة أو على سقف أو في قاع بئر أو على نهر جامد أو على حشيش أو على صوف أو على جلود أو خشب أو غير ذلك - فقد رعى الصلاة قائما فله أن يصلي الفرض حيث هو قائما ، يوفى ركوعه وسجوده وجلوسه حقها *

لأنه إنما أمر بالقيام في الصلاة والركوع والسجود والجلوس والطمأنينة والاعتدال في كل ذلك مع استقبال الكعبة ولا بد ، فإذا وفي كل ذلك حقه فقد صلى كما أمر ، وقد قال رسول الله ﷺ : «حيثما أدركتك الصلاة فصل» وليس شيء من هذه المواضع منهيًا عن الصلاة فيها ^(٢) *

والعجب كله ممن يحرم الصلاة كما ذكرنا على المحمل ^(٣) ولم يأت بالنهي عن ذلك نص ، وهو يبيحها في أعطان الابل والحمام والمقبرة والى القبر !!

(١) في اليمين «من كل سوء عمل فيلزمهم» (٢) في اليمين «منهيًا على الصلاة» وهو

خطأ (٣) قوله «والعجب» الى هنا سقط من اليمين وجعل موضعه بياض *

والنص قد صح بالنهي عن الصلاة في هذه المواضع !! *
فإن عجز عن اتمام القيام أو الركوع أو السجود أو الجلوس أو القبلة - في الأحوال التي ذكرنا - فقررص عليه النزول إلى الأرض والصلاة كما أمر، إلا من ضرورة تمنعه من النزول؛ من خوف على نفسه أو ماله؛ فليصل كما هو كما يقدر، قال الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وقال تعالى: (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) *

٣٠٥ — مسألة ومن تعد ترك الوتر حتى طلع الفجر الثاني فلا يقدر على قضائه أبدا. فلو نسيه أحببنا له أن يقضيه أبدا متى ما ذكره، ولو بعد أعوام *

برهان ذلك ما قد ذكرنا من قول رسول الله ﷺ: «الوتر ركعة من آخر الليل» *

حدثنا حماد ثنا ابن المقرج عن ابن الأعرابي عن الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر، فأوتروا قبل أن تصبحوا» ^(١) *

(١) روى أبو داود (ج ١ : ص ٥٣٩) والترمذي (ج ١ : ص ٩٣) والمروزي في الوتر (ص ١٣٨) والحاكم (ج ١ : ص ٣٠١) كلهم من طريق ابن أبي زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ص فرعا «بادروا الصبح بالوتر» ولفظ الحاكم «بادروا بالوتر قبل الصبح» وصححه الترمذي والحاكم والذهبي ورواه أيضا مسلم في صحيحه باللفظ الأول (ج ١ ص ٢٠٨) والبيهقي (ج ٢ : ص ٤٧٨) من طريق عبد الله بن شقيق عن ابن عمر. وأما الرواية التي هنا — رواية عبد الرزاق — فقد رواها الترمذي من طريقه (ج ١ : ص ٩٤) وقال «سليمان بن موسى قد تفرد به على هذا اللفظ» وسليمان بن موسى هو الأموي الأشدق فقيه أهل الشام ثقة صحيح الحديث، وقد روى البيهقي هذا الحديث (ج ٢ ص ٤٧٨) من طريق

حدثنا أحمد بن محمد الطلنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت الرقي ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا صالح بن معاذ ثنا يحيى بن أبي بكير عن معاوية بن قررة عن الأغر المزني أن رسول الله ﷺ قال: «من أدركه الصبح ولم يوتر فلا وتر له» ^(١) *

حجاج بن محمد عن ابن جريج «أخبرني سليمان بن موسى ثنائف أن ابن عمر كان يقول: من صلى من الليل فليجعل آخر صلاته وتراً فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بذلك، فإذا كان الفجر فقد ذهب صلاة الليل والوتر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الوتر قبل الفجر». فهذه الرواية المبينة المفسرة مع الروايات السابقة تدل عندى على أن الحديث المرفوع الذى هنا انما هو من قول ابن عمر، قاله استنباطاً من الحديثين المرفوعين فى الأمر بجعل الوتر آخر صلاة الليل وبالأمر بمبادرة الصبح بالوتر، وأن من جعله مرفوعاً فقد وهم أو سهى. والله أعلم (١) صالح بن معاذ فى اسناد الحديث لم أجده لترجمة. ويحيى بن أبي بكير ان كان هكذا بالتصغير كما فى المصرية فما أظنه أدرك معاوية بن قررة، لأنه مات سنة ٢٠٨ أو ٢٠٩ ومعاوية مات سنة ١١٣، وان كان «يحيى بن أبي بكر» بالتكبير — كما فى اليمنية — فلم أجده لترجمة أيضاً. وعلى كل الحالات فى أشك جدافى رواية هذا الحديث بهذا الاسناد ويخيل الى أن فى اصل المصنف خطأ أو فى اصل كتاب البزار، فقد روى البيهقى (ج ٢: ص ٤٧٩) من طريق خالد بن أبي كريمة قال: «حدثنى معاوية بن قررة عن الأغر المزني أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا نبي الله انى أصبحت ولم أوتر؟» قال: انما الوتر بالليل ثلاث مرات أو أربعاً، قم فأوتر» ونقله أيضاً الشوكانى (ج ٣: ص ٥٧ و ٥٨) عن المعجم الكبير للطبرانى بنحوه، وخالد وثقه أحمد وأبو داود وغيرهما واختلفت الرواية فيه عن ابن معين فمرة وثقه ومرة ضعفه، فهذا الحديث عن الأغر غير الذى رواه البزار، ويخالفه فى ظاهره، ولم أجده ما يؤيد رواية البزار أصلاً. وقد روى مسلم (ج ١: ص ٢٠٨) والمروذى (ص ١٣٨) والحاكم (ج ١: ص ٣٠١) والبيهقى (ج ٢: ص ٤٧٨) من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدرى مرفوعاً «أوتر وا قبل أن تصبحوا» ونسبه أيضاً فى المنتقى (شوكانى ج ٣: ص ٤٩) لأترمذى والنسائى وابن ماجه وأحمد، وروى البيهقى (ج ٢: ص ٤٧٨) والحاكم (ج ١: ص ٣٠١ و ٣٠٢) من طريق قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً «من أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له» ورواه الطيالسى (ص ٢٩٢ رقم ٢١٩٢) عن

وأما من نسيه فهو داخل تحت قوله عليه السلام: «من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها»، وهذا عموم^(١) يدخل فيه كل صلاة فرض ونافلة، فهو بالفرض أمر فرض؛ وهو بالنافلة^(٢) أمر ندب وحض، لان النافلة لا تكون فرضاً *

وهذه الآثار تبطل قول من قال: من تعمد ترك صلاة الوتر حتى يطلع الفجر فانه يصلي الوتر، وقول من قال^(٣): إن ذكر الوتر وهو في صلاة الصبح فقد بطلت صلاته، إلا أن يخاف فوت صلاة الصبح فليتمها^(٤) فيها وليبدأ بها. وهذا قول أبي حنيفة؛ وهو مع خلافه للسنة قول لا دليل عليه، لا من نظر ولا من احتياط، لانه يبطل الفرض المأمور باتمامه من أجل نافلة؛ وقد قال عز وجل: (ولا تبطلوا أعمالكم) *

٣٠٦ — مسألة ومن صلى الوتر قبل صلاة العتمة فهي باطلة أو ملغاة لانه أتى بالوتر قبل وقته، والشرائع لا تجزى إلا في وقتها، لا قبل وقتها ولا بعده وبالله تعالى التوفيق *

٣٠٧ — مسألة ووقت ركعتي الفجر من حين طلوع الفجر الثاني الى

هشام عن عمارة عن أبي سعيد، وقال البيهقي «ورواية يحيى بن أبي كثير كأنها أشبه» وهذا تعميل غير قاصح في صحة رواية قتادة، وقد صححها الحاكم والذهبي. فهذه الروايات ترجع عندي ان رواية البزار خطأ، وان الحديث حديث أبي سعيد، لا حديث الأغر المزني. وقد روى أبو داود (ج ١: ص ٥٣٨) والحاكم (ج ١: ص ٣٠٢) والبيهقي (ج ٢: ص ٤٨٠) من حديث أبي سعيد مرفوعاً «من نام عن وتره أو نسيه فليصلها إذا أصبح أو ذكره» وصححه الحاكم والذهبي ونقل الشوكاني (ج ٣: ص ٥٧) تصحيحه عن العراقي، واسناده صحيح، وقدرناه المروزي والترمذي وابن ماجه باسناد آخر فيه ضعف. وهذا الحديث يؤثر بما ذهب اليه المصنف من قضاء الوتر للناسي والنائم. وهو الحق الذي يجمع به بين الأدلة (١) في اليمينية «فدخل» (٢) في المصرية «وهو في النافلة» (٣) من أول قوله «من تعمد ترك صلاة الوتر» الى هنا سقط من اليمينية (٤) في اليمينية «فليتمها» *

ان تقام صلاة الصبح . هذا ما لا خلاف فيه من أحد من الأمة ^(١) *

٣٠٨ - مسألة فمن سمع إقامة صلاة الصبح وعلم ^(٢) أنه إن اشتغل ^(٣) بركعتي الفجر فاتته من صلاة الصبح ولو التكبير - : فلا يحل له أن يشتغل بهما ، فإن فعل فقد عصى الله تعالى . وإن دخل في ركعتي الفجر فأقيمت صلاة الصبح فقد بطلت الركعتان ، ولا فائدة له في أن يسلم منهما ، ولو لم يبق عليه منهما إلا السلام ^(٤) ، لكن يدخل بابتداء التكبير في صلاة الصبح كما هو . فإذا أتم صلاة الصبح فإن شاء ركعها وإن شاء لم يركعها ^(٥) . وهكذا يفعل كل من دخل في نافلة وأقيمت عليه صلاة الفريضة *

وقال أبو حنيفة : من دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة للصبح فإن طمع أن يدرك مع الإمام ركعة من صلاة الصبح وتقوته أخرى فليصل ركعتي الفجر ، ثم يدخل مع الإمام ، وإن خشى ألا يدرك مع الإمام ولا ركعة فليبدأ بالدخول مع الإمام ، ولا يقضى ركعتي الفجر بعد ذلك *

وقال مالك : إن كان قد دخل المسجد وأقيمت الصلاة أو وجد ^(٦) الإمام في الصلاة فلا يركع ركعتي الفجر ، ولكن يدخل مع الإمام ، فإذا طلعت الشمس

(١) تنبيه * من أول هذا الكتاب - المحلى - اعتمدنا في مراجعتنا في صحيح البخاري على النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٢٨٠ وهي التي صححها العلامة الكبير سيد المصححين على الاطلاق المرحوم الشيخ محمد قطة العدوى ، وتقع في ثلاث مجلدات ، وهي التي نرمر الى صحفها فيما كتبناه من الحواشي . وأما الآن من أول المسألة (رقم ٣٠٨) فأننا جعلنا مراجعتنا على النسخة التي طبعتها الأستاذ الشيخ محمد منير الدمشقي - ناشر المحلى - وقد ظهر كل أجزاءها . (٢) في الاصلين «أو علم» وهو خطأ ظاهر (٣) في اليمينية أنه اشتغل » بحذف «إن» وهو خطأ ، (٤) في اليمينية «غير السلام» (٥) في المصرية «فإن شاء ركعها وإن شاء لم يركعها» بفراد الضمير فيهما ، وفي اليمينية «فإن شاء لم يركعها» بحذف القسم الاول . وكلاهما خطأ (٦) في المصرية «ووجد» وهو خطأ *

فان شاء فليقضهما . واما ^(١) ان كان خارج المسجد فعلم بالاقامة أو بأن الامام في الصلاة : فان رجاء ان يدرك مع الامام ركعة فليركع ركعتي الفجر خارج المسجد ، ثم ليدخل مع الامام ، وان لم يرج ذلك فليدخل مع الامام . وقال الشافعي وأبو سليمان كما قلنا *

قال علي : ما نعلم لقول ابي حنيفة ومالك حجة ، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من اجماع ، ولا من قياس ، ولا من قول صاحب أصلا ^(٢) *

فان شغبوا بأنه قد روى عن ابن مسعود : انه دخل المسجد وقد أقيمت صلاة الصبح فركع ركعتي الفجر ^(٣) وعن ابن عمر أنه أتى المسجد لصلاة الصبح فوجد الامام يصلي فدخل بيت حفصة فصلى ركعتين ثم دخل في صلاة الامام فلم يقسم ابن مسعود ولا ابن عمر تقسيمهم ، من رجاء إدراك ركعة أو عدم رجاء ذلك . ولا يجدون هذا عن متقدم أبدا . والثابت عن ابن عمر مثل قولنا *

فان قالوا : قد جاء عن النبي ﷺ « من أدرك مع الامام ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » قلنا : نعم ، هذا حق ، وانما هذا فيمن فاتته ^(٤) الصلاة ولم يأت إلا والامام فيها . وأما من كان حاضرا لاقامة الصلاة فترك الدخول مع الامام أو اشتغل بقراءة قرآن أو بذكر الله تعالى أو بابتداء تطوع :- فلا يختلف اثنان من أهل الاسلام في أنه عاص لله تعالى متلاعب بالصلاة . فما الفرق بين هذا وبين اشتغاله بركعتي الفجر لو أنصفوا ؟ *

فان موهوا بأن ابن مسعود قد فعل ذلك . قيل لهم : أما المالك لكونه قد

(١) في اليمينية « فأما » (٢) في اليمينية « ولا من اجماع ولا من نظر صاحب ولا قياس أصلا » وهو خلط ظاهر (٣) في اليمينية « ركعة الفجر » وهو خطأ (٤) في اليمينية « فيمن تأتته » وهو أكثر من الخطأ *

خالفوه في هذا الفعل ^(١) نفسه، فلم يروا لمن دخل المسجد والامام يصلى أن يشتغل بركعتي الفجر، فلا متعلق لهم بابن مسعود . وأما الخنفون فقد خالفوا فعله أيضا في هذه المسألة، فقد قسموا تقسيما لم يأت عن ابن مسعود، وابن مسعود يرى التطبيق في الصلاة، وهم لا يرونه، وابن مسعود يرى أن لا تعتق أم الولد ^(٢) إلا من حصه ولدها من الميراث، وهم لا يرون ذلك . وقد خالفوا ابن مسعود حيث وافق السنة ولا يحل خلافه، وحيث لا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم - : في عشرات من القضايا، بل لعلمهم خالفوه كذلك في مئين من القضايا . وقد خالف ابن مسعود في هذه المسألة طائفة من الصحابة رضى الله عنهم كما نذكر بعد هذا إن شاء الله عز وجل *

فلما عرى قولهم من حجة أصلا رجعنا الى قولنا، فوجدنا البرهان على وجوبه وصحته ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ومسلم بن إبراهيم والحسن بن علي الحلواني ومحمد بن المتوكل، قال أحمد : ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة عن ورقاء وقال مسلم : ثنا حماد بن سلمة، وقال الحسن : ثنا يزيد بن هرون وأبو عاصم، قال يزيد : عن حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني، وقال أبو عاصم : عن ابن جريج، وقال محمد : ثنا عبد الرزاق ثنا زكريا بن اسحاق، ثم اتفق ورقاء وحماد بن سلمة وأيوب السخيتاني وابن جريج وزكريا بن اسحاق كلهم عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ^(٣) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد

(١) في اليمينية «القول» وما هنا أحسن (٢) في اليمينية «أم ولد» (٣) رواه أبو داود (ج ١ : ص ٤٨٩) ونسبه المنذرى إلى مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه، ورواه أحمد في المسند (ج ٢ : ص ٣٣١ و ٣٥٢ و ٥٥٥ و ٥١٧ و ٥٣١) والدارمى (ص ١٢٧ و ١٢٨)

ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة ثنا أبو عوانة عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن ابن بحينة هو عبد الله بن مالك قال : « أقيمت صلاة الصبح فرأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي والمؤذن يقيم ، فقال : أتصلي الصبح أربعاً ؟ ^(١) » *

وبه الى مسلم : ثنا زهير بن حرب ثنا مروان بن معاوية الفزاري عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس قال : « دخل رجل المسجد ورسول الله ﷺ في صلاة الغداة ، فصلى ركعتين في جانب المسجد ، ثم دخل مع رسول الله ﷺ ، فلما سلم رسول الله ﷺ قال : يا فلان ، بأي الصلاتين اعتددت ؟ أبصلاتك وحدك أم بصلاتك معنا ؟ ^(٢) » *

ورويانا أيضاً من طريق حجاج بن المنهال : ثنا حماد بن سلمة وحماد بن زيد كلاهما عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس بمثله ، وفيه : أنه صلى الركعتين خلف الناس ^(٣) *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن صالح بن رستم — هو أبو عامر الخزاز — ^(٤) عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال : « أقيمت الصلاة ولم أكن

(١) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٩٨) ورواه أيضاً البخاري (ج ١ : ص ٢٦٧ و ٢٦٨ منيرة) والنسائي (ج ١ : ص ١٣٩) وابن ماجه (ج ١ : ص ١٨٢) والدارمي (ص ١٢٧ و ١٢٨) والبيهقي (ج ٢ : ص ٤٨١) (٢) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٩٨) وزواه أيضاً أبو داود (ج ١ : ص ٤٨٨) والنسائي (ج ١ : ص ١٣٩) وابن ماجه (ج ١ : ص ١٨٢) وأحمد في المسند (ج ٥ : ص ٨٢) والبيهقي (ج ٢ : ص ٤٨٢) (٣) رواية حماد بن سلمة لم أجدها ، ورواية حماد بن زيد في أبي داود ولكن ليس فيها هذا اللفظ ، وفي رواية البيهقي من طريق عبد الواحد بن زياد عن عاصم « فصلى ركعتين قبل أن يصل الى الصف » وهي تدل على هذا المعنى (٤) الخزاز بفتح الخاء المعجمة وتشديد الزاي وآخره زاي ثانية. وفي المصرية « الخزان » وفي اليمنية « الجرار » وكلاهما تصحيف *

صليت الركعتين يعني صلاة الصبح وركعتي الفجر، قال ابن عباس: فقامت
لاصليهما فحبذني وقال: أتريد أن تصلى الصبح أربعاً؟^(١) قيل لأبي عامر:
النبي ﷺ قتل ابن عباس؟ قال: نعم.*

قال علي: فهذه^(٢) نصوص منقولة نقل التواتر، لا يحل لأحد خلافها، وقد
حمل اتباع الهوى بعضهم على أن قال: إن عمرو بن دينار قد اضطرب^(٣) عليه
في هذا الحديث، فرواه عنه سفيان بن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد فأوقفوه
على أبي هريرة^(٤).*

قال علي: وهذا إما كان ينبغي لقائله أن يتق الله تعالى أولاً، ثم يستحي
من الناس ثانية، ولا يأتي بهذه الفضيحة إلا المحتجج بهذا مصرحون بأن
قول صاحب حجة. فبك لم يسند: أما كان يجب أن ترجح إمام قول أبي هريرة
على قول ابن مسعود؛ أو قول ابن مسعود على قول أبي هريرة؟ فكيف^(٥)
وليس ماذ كرماً يضر الحديث شيئاً إلا أن ابن جريج وأيوب وزكريا
ابن اسحاق ليسوا بدون سفيان بن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد!
فكيف والذي أسنده من طريق حماد بن سلمة أوثق وأضبط من الذي
أوقفه عنه أو أيوب لو انفرد لكان حجة على جميعهم. فكيف وكل ذلك حق

(١) رواه أيضاً الطيالسي (ص ٣٥٨ رقم ٢٧٣٦) عن أبي عامر الخزاز، ورواه
البيهقي (ج ٢: ص ٤٨٢) من طريق الطيالسي ورواه الحاكم (ج ١: ص ٣٠٧) من
طريق سعيد بن منصور عن وكيع بإسناده، ومن طريق النضر بن شميل عن أبي عامر،
وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي. ونسبه أيضاً العلامة عبد الرحمن المباركفوري
الهندي في شرح الترمذي (ج ١: ص ٣٢٣) إلى البزار وأبي يعلى وابن حبان في صحيحه
(٢) في اليمينية «ان هذه» (٣) حذف من اليمينية قوله «قد اضطرب» فاختل
فيها معنى الكلام (٤) الرواية الموقوفة في صحيح مسلم وغيره، وهي لا يعلل بها الفروع
بل كل صحيح كما قال ابن حزم، والذي رجح أنه موقوف هو الطحاوي في مداني الآثار
وقد أخطأ في ذلك (٥) في المصرية «وكيف».*

وهو أن عمر وبن دينار رواه عن عطاء عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، وعن عطاء عن أبي هريرة أنه أقي به، فحدث به على كل ذلك *

ثم لو لم يأت حديث أبي هريرة أصلاً لكان في حديث ابن سرجس وابن بحينة وابن عباس كفاية لمن نصح نفسه ولم يتبع هواه في تقليد^(١) من لا يغني عنه من الله شيئاً. ونصر الباطل بما أمكن من الكلام الغث *

فكيف وقد روينا بأصح طريق عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف كلاهما عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة والوقار، ولا تسرعوا؛ فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا^(٢)». فهذا فرض للدخول مع الإمام كيفما وجد، وتحريم للاشتغال بشيء عن ذلك^(٣) *

واعترض بعضهم في حديث ابن سرجس وابن بحينة بضحكة أخرى، وهي أن قال: لعل رسول الله ﷺ إنما أنكر عليه أن يصليهما مختلطاً بالناس!!! * قال علي: وهذا كذب مجرد، ومجاهرة سمجة لأن في الحديث نفسه أنه لم يصليهما^(٤) إلا خلف الناس في جانب المسجد، كما يأمر من قلدهم^(٥) في باطلهم فكيف ولو لم يكن هذا كان مما يوضح كذب هذا القائل قول رسول الله ﷺ: «بأي الصلاتين اعتددت؟ أبصلاتك وحدك أم بصلاتك معنا؟»، وه أتصل الصبح أربعاً؟» لأن من الباطل الممتنع أن يقول له^(٦) النبي ﷺ هذا القول وهو لم ينكر عليه إلا صلاته الركعتين مختلطاً بالناس ومتصلاً بهم^(٧)! فيسكت

(١) في اليمينية «في تعليل» وهو خطأ (٢) الحديث في مسلم (ج ١: ص ١٦٧ و ١٦٨) بألفاظ تؤدي هذا المعنى، وأما اللفظ الذي هنا فإنه يحتاج إلى بحث عنه (٣) في اليمينية «من ذلك» وما هنا أحسن (٤) في اليمينية «في الحديث نفسه أمر لمن يصليها» وهو خطأ (٥) في المصرية «قلده» وفي اليمينية «قلدوه» وكلاهما خطأ ظاهر (٦) كلمة «له» محذوفة من اليمينية (٧) قوله ومتصلاً بهم سقط من اليمينية *

عليه السلام عما أنكر من المنكر ويهتف بما لم يذكر من لفظه!! وقد أعاد الله تعالى نبيه عن هذا التخليط الذى لا يليق بذي مسكة إلا بمثل من أطلق هذا*
وأىضا: فانه ظن مكذوب مجرد، ولا فرق بين من قال هذا وبين من قال: لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أنكر عليه لانه كان بلا وضوء أولانه كان يلبس ثوب حرير، ومثل هذه الظنون لا يتعذر على من استسهل^(١) الكذب فى الدين وعلى النبي ﷺ *

فان قيل: إنه عليه السلام لم يذكر من هذا شيئا، قيل: ولا ذكر عليه السلام اختلاطه بالناس ولا اتصاله بهم، وإنما نص عليه السلام على انكاره الصلاة التى صلاها وهو عليه السلام يصلى الصبح فقط*
وأىضا فان الله تعالى يقول منكرأعلى من فعل ما أنكره عليه: (أتستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير). ولا يختلف اثنان فى أن الفريضة خير من النافلة، وهم يأمرونه بأن يستبدل النافلة التى هى أدنى ببعض الفريضة الذى هو خير من النافلة، مع معصيتهم السنن التى أوردنا *

وبما قلناه يقول جمهور من السلف: كما روينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن جابر عن الحسن بن مسافر^(٢) عن سويد بن غفلة أن عمر ابن الخطاب كان يضرب الناس على الصلاة بعد الإقامة*
وعن معمر عن أيوب السخيتانى عن نافع: أن ابن عمر رأى رجلا يصلى والمؤذن يقيم، فقال له ابن عمر: أتصلى الصبح أربعاً؟^(٣)*
وعن وكيع عن الفضيل^(٤) بن غزوان عن نافع عن ابن عمر: أنه جاء الى

(١) فى اليمينية «استعمل» (٢) أما جابر فالراجح أنه ابن يزيد الجعفى وهو غير ثقة، وأما الحسن بن مسافر فمأدري من هو؟ ولا وجدت له ترجمة أو ذكرأ فى شيء من الكتب. وهذا الأثر ذكره البيهقى (ج ٢: ص ٤٨٣) بدون اسناد (٣) رواه البيهقى أيضاً من طريق حماد بن سلمة عن أيوب، وفيه أن ابن عمر حصب الرجل (٤) «الفضيل» بضم الفاء مصنف فى اليمينية «الفضل» وهو خطأ *

القوم وهم في صلاة الغداة ولم يصل ركعتي الفجر ، فدخل معهم ، فلما ضحى ^(١) قام فصلاهما ^(٢) *

وعن أبي هريرة : اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة *
وعن معمر عن أيوب السخيتاني قال : كان محمد بن سيرين يكره أن تصلي ركعتا الفجر عند اقامة صلاة الصبح ، وقال : أتصليهما وقد فرضت ^(٣) الصلاة ؟ *

وبه الى معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه : أنه كان اذا اقيمت الصلاة ولم يركع ركعتي الفجر صلى مع الامام ، فاذا فرغ ركعهما بعد الصبح ^(٤) *
وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي : في الذي يجدا الامام يصلي ولم يركع ركعتي الفجر ، قال : يبدأ بالمكتوبة
وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أن عمرو بن دينار أخبره أن صفوان ابن موهب ^(٥) أخبره انه سمع مسلم بن عقيل ^(٦) يقول للناس وهم يصلون وقد اقيمت الصلاة : ويلكم ، لا صلاة اذا اقيمت الصلاة ! *
وعن عبد الرزاق وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن

(١) يقال : أضحينا صرنا في الضحى : وأما «ضحى» بالتضعيف فلم أجده بهذا المعنى ولكنه ليس ممتنعاً فيما أرى ، فأنهم قالوا : ضحى الرجاء تغدى بالضحى ، وضحى غنمة رعاها بالضحى ، وضحيينا بنى فلان اتيناهم ضحى ، وضحى بالشاة ذبحها ضحى النحر ، فهذا كله يدل على ان فعل «ضحى» بالتضعيف إنما هو في أصل للدخول أو الفعل في وقت الضحى .
(٢) رواه البيهقي بمعناه من طريق أيوب عن نافع (ج ٢ : ص ٤٨٤) ورواه مالك في الموطأ (ص ٤٥) بلاغا عن ابن عمر . (٣) في اليمينية «عرضت» (٤) في اليمينية «مع الصبح» وهو خطأ (٥) في المصرية «صفوان بن وهب» وهو خطأ . وصفوان ابن موهب هذا ذكره ابن حبان في الثقات . (٦) هو مسلم بن عقيل بن أبي طالب ، ذكره ابن حجر في التهذيب في ترجمة صفوان بن موهب ، وذكره ابن سعد في الطبقات في أولاد عقيل (ج ٤ ق ١ : ص ٢٩) وان الحسين أرسله من مكة إلى الكوفة يبايع له الناس فقتله عبيد الله بن زياد وصلبه . والقصة مفصلة في تاريخ الطبري (ج ٥) *

منصور بن المعتمر عن فضيل عن سعيد بن جبير أنه قال : اقطع صلاتك عند الإقامة *

وعن حماد بن سلمة عن هشام ^(١) بن عروة قال : جاء ابن أخ لعروة فأراد أن يصلي ركعتي الفجر والمؤذن يقيم ، فزجره عروة *
فصح أن من بدأ ^(٢) في تطوع ركعتي الفجر أو الوتر أو غيرهما فأقيمت صلاة الصبح أو غيرها فقد بطلت الصلاة التي كان فيها ، بالنصوص التي ذكرنا *
فإن قيل : قال الله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) . قلنا : نعم هذا حق ، وما هو أبطلها ؛ ولو تعدد إبطالها لكان مسيئاً ، ولكن الله عز وجل أبطلها عليه ^(٣) كما تبطل بالحدث ، وبمرور ما يبطل الصلاة مروره ونحو ذلك *
وأما قضاء الركعتين فلقوله عليه السلام : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » ، وهذا عموم *

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا ابن وضاح ثنا يحيى بن معين ثنا مروان بن معاوية الفزاري عن يزيد بن كيسان ^(٤) عن أبي حازم عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام عن ركعتي الفجر ، فصلاهما بعد ما طلعت الشمس » ^(٥) فهذا عليه السلام لم يبدأ بهما قبل الفرض *
وبه إلى ابن أيمن : ^(٦) ثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي ثنا الحسن بن ذكوان عن عطاء بن أبي رباح عن رجل من الأنصار قال : « رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي بعد الغداة ركعتين ، فقال : يا رسول الله ، لم أكن صليت ركعتي الفجر ،

(١) من أول قوله « عن سعيد بن جبير » إلى هنا سقط من اليمينه فصار « عن فضيل ابن عروة » الخ وهو خطأ غريب (٢) في اليمينه « فصح ما بدأ » وهو خلط (٣) قوله « أبطلها عليه » سقط من اليمينه خطأ (٤) في المصرية « عن زيد بن كيسان » وهو خطأ (٥) رواه مسلم (ج ١ : ص ١٨٩) والبيهقي (ج ٤ : ص ٤٨٣ و ٤٨٤) وغيرها (٦) قوله « وبه إلى ابن أيمن » موضعه بياض في اليمينه *

فصليتهما الآن ، فلم يقل له ^(١) عليه السلام شيئا ^(٢) *

(١) كلمة «له» سقطت من اليمينية (٢) الحديث نقله الشوكاني (ج ٣ : ص ٣١) عن المؤلف ، ونقل عن العراقي انه قال «اسناده حسن» وروى الترمذي (ج ١ : ص ٨٦) من طريق الدراوردي عن سعد بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن قيس قال «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقيمت الصلاة فصليت معه الصبح ، ثم انصرف النبي صلى الله عليه وسلم فوجدني أصلي قال : مهلا يا قيس ، أصلاتان معاً ؟ قلت : يا رسول الله اني لم أكن ركعت ركعتي الفجر ، قال : فلا اذن» ورواه ابوداود (ج ١ : ص ٤٨٩) وابن ماجه (ج ١ : ص ١٨٢) والبيهقي (ج ٢ : ص ٤٨٣) واحمد (ج ٥ : ص ٤٤٧) والحاكم (ج ١ : ص ٢٧٥) كلهم من طريق ابن نمير عن سعد بن سعيد ، وعندهم أن قيس بن عمرو قال : «رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي» الخ وفي آخره «فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم» قال الترمذي «حديث محمد ابن ابراهيم لا نعرفه إلا من حديث سعد بن سعيد ، قال سفيان بن عيينة سمع عطاء بن أبي رباح من سعد بن سعيد هذا الحديث ، وانما يروى هذا الحديث مرسلًا — ثم قل — : وسعد بن سعيد هو أخو يحيى بن سعيد الأنصاري ، قل : وقيس هو جد يحيى بن سعيد ، ويقال هو قيس بن عمرو ويقال ابن قهد ، واسناد هذا الحديث ليس بمتصل ، محمد بن ابراهيم التيمي لم يسمع من قيس» وكذلك أعلاه ابوداود بالارسال ، ورواه الحاكم والبيهقي من طريق الربيع بن سليمان عن أسد بن موسى عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن أبيه عن جده ، وهذا اسناد صحيح جدا ، ونسبه الشوكاني أيضا الى ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما ، ونسبه ابن حجر في الإصابة (ج ٥ : ص ٢٦١) الى ابن منده من طريق أسد بن موسى ، وقال ابن منده «غريب تفرد به أسد موصولا» وهذا كاف في تقوية الاسانيد الأخرى ان صح انها مرسلات وقد ظهر من هذه الروايات ان رواية المؤلف عن عطاء عن رجل من الانصار هي الرسالة لأن عطاء لم يروه عن صحابي وانما رواه عن سعد بن سعيد كاذكراه الترمذي وكاه ابوداود ايضا . وروى احمد ايضا (ج ٥ : ص ٤٤٧) عن عبد الرزاق «انا ابن جريج قال وسمعت عبد الله بن سعيد اخا يحيى بن سعيد يحدث عن جده» الخ وهذا ايضا مؤيد للروايات الأخرى ، الا اني لم أجده ترجمة لعبد الله هذا ولم يذكره ابن حجر في تعجيل النعمة — مع انه على شرطه — ومع انه ذكر الحديث من طريقه في الإصابة *

ومن طريق وكيع عن فضيل بن مرزوق عن عطية قال: رأيت ابن عمر
صلاهما صلى ركعتي الفجر حين صلى الامام ^(١) *
وعن ابن جريج عن عطاء: اذا أخطأت ^(٢) أن تركعهما قبل الصبح
فاركعهما بعد الصبح *

قال عبدالرزاق: رأيت ابن جريج يركع ركعتي الفجر في مسجد صنعاء بعد
ما سلم الامام. وبه يقول طاوس وغيره. فلو تعدت تركها الى أن تقام الصلاة
فلا سبيل له الى قضائها، لان وقتها قد خرج. وبالله تعالى التوفيق *

٣٠٩ — مسألة ومن نام عن صلاة الصبح أو نسيها حتى طلعت الشمس
فلا فضل له أن يبدأ بركعتي الفجر ثم صلاة الصبح، كما فعل رسول الله ﷺ
في حديث أبي قتادة، وقد ذكرناه باسناده في باب التطوع بعد طلع الشمس
وقبله وعند غروبها. وبهذا يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري والشافعي وداود
وأصحابهم. ولم ير ذلك مالك. وما نعلم لقوله حجة، لانه خلاف الثابت عن
رسول الله ﷺ *

٣١٠ — مسألة والكلام قبل صلاة الصبح مباح وبعدها: وكرهه
أبو حنيفة مذيطلع ^(٣) الفجر الى أن تطلع الشمس *
قال علي: هذا باطل، لانه لم يمنع من ذلك قرآن ولا سنة؛ فهذان الوقتان
في ذلك كسائر الأوقات ولا فرق وانما ^(٤) منع الله تعالى من الكلام في الصلاة
وحين حضور الخطبة فقط. وأباحه فيما عدا ذلك. (ومن يتعد حدود الله
فقد ظلم نفسه) *

(١) كذا في الاصل والمراد انه صلاهما بعد صلاة الامام كما هو ظاهر، وكما يدل عليه نهيه عن
صلاتهما والمؤذن يقيم في الاثر الماضي عنه قريبا (٢) من أول قوله «صلاهما» في الأثر السابق
الى هنا سقط من اليمينية فاختلط الكلام وصار «رأيت ابن عمر أن تركعهما» الخ وهو لا معنى له
(٣) في اليمينية «من يطلع» وهو خطأ (٤) في المصرية «وقد» بدل «وانما» *

٣١١ — مسألة ومن دخل في مسجد فظن أن أهله قد صلوا صلاة الفرض التي هو في وقتها أو كان ممن لا يلزمه فرض الجماعة فابتدأ فأقيمت الصلاة - : فالواجب أن يبني على تكبيره ويدخل معهم في الصلاة، فإن كان قد صلى منهاركة فأكثر فكذلك، فإذا أتم هو صلاته جالس وانتظر سلام الإمام فسلم معه * برهان ذلك أنه ابتدأ الصلاة كما أمر، ومن فعل ما أمر فقد أحسن، وقد قال عز وجل: (ما على المحسنين من سبيل) فاذهو وكذلك ثم وجد إماما ففرض عليه أن يأتهم به، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما جعل الإمام ليؤتم به» ولا نكاره عليه السلام على من صلى لنفسه والإمام يصلي بالناس، فهذا لا يجوز إلا حيث أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط. وليس ذلك إلا لمن له عذر فطول عليه الإمام فقط، على ما نذكره في باب إن شاء الله تعالى. ولا يضره أن يكبر قبل إمامه إذا كان تكبيره بحق، ومخالفنا يجوز لمن كبر ثم استخلف الإمام من كبر بعده أن يأتهم بهذا المستخلف الذي كبر مأموه قبله *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم والاعمش ^(١) كلاهما عن ابراهيم النخعي أنه قال في رجل دخل في مسجد ^(٢) يرى أنهم قد صلوا فصلى ركعتين من المكتوبة ثم أقيمت الصلاة - : قال ابراهيم يدخل مع الإمام فيصلي ركعتين ^(٣) ثم يسلم ثم يجعل الباقيتين تطوعا. فقيل لابراهيم: ما شعرت أن أحدا يفعل ذلك ^(٤)؟ فقال ابراهيم: ان هذا كان يفعله من كان قبلكم ^(٥) *

قال علي: هذا خبر عن الصحابة رضي الله عنهم وعن أكاره التابعين رحمة الله عليهم. وقد روينا عن جماعة من التابعين رضي الله عنهم: أنهم كانوا يرون لمن

(١) في اليمينية «عن المغيرة بن مقسم عن الاعمش» وهو خطأ (٢) قوله «في مسجد» سقط من اليمينية (٣) في اليمينية «ثم صلى ركعتين وهو خطأ أو شبهه» (٤) في اليمينية «يفعل هذا» (٥) قوله «من كان قبلكم» سقط من اليمينية وهو خطأ *

افتتح صلاة تطوع فأقيمت عليه الفريضة أن يدخلوا في المكتوبة وأصلين بتطوعهم بها ، فإذا رأوا ذلك في التطوع فهو عندهم في المكتوبة أوجب بلاشك : منهم نافع بن جبير بن مطعم والحسن وقتادة وغيرهم . وليس هذا قياسا ، بل هو باب واحد ، ونتيجة برهان واحد ، كما ذكرنا . ولا يحل ذلك عندنا في التطوع ، لما ذكرنا قبل من ^(١) انقطاعها إذا أقيمت الصلاة . وبالله تعالى التوفيق *

٣١٢ — مسألة ولا يجوز له أن يسلم قبل الامام إلا لعذر ، مثل أن يكون بدأ ^(٢) في قضاء صلاة فائتة أو بدأها في آخر وقتها ثم أقيمت صلاة الفرض في وقتها ، فإن هذا يأتى بالامام في صلاته التي هو فيها ، فإذا أتمها سلم ثم دخل خلف الامام في الصلاة التي الامام فيها ^(٣) ، فإذا سلم الامام قام ف قضى ما بقى عليه منها *

لان رسول الله ﷺ إنما قال : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » والتي دخل فيها مكتوبة ، فلا يجوز له قطعها ، ولا يجوز له مخالفة الامام ، ^(٤) لنهى النبي ﷺ عن ذلك بقوله : « بأى صلاتيك اعتددت » منكر على من فعل ذلك . ولقوله عليه السلام « إنما الامام جنة ، فلا تختلفوا عليه » فإذا قضى صلاته ففرض عليه الائتمام بالامام في الصلاة التي يصلحها الامام ، ولا سبيل له الى ذلك إلا بالسلام ، فيسلم ولا بد ، أو يكون ^(٥) مسافرا يدخل في صلاة مقيم وينحاف ممن لا علم له إن قعد ينتظر سلام الامام ^(٦) ، فهذا يسلم ولا بد ، لانه

(١) كلمة « من » سقطت خطأ من اليمينية (٢) في اليمينية « دخل » بدل « بدأ » (٣) في اليمينية « في الصلاة وراعى الامام فيها » وهو خطأ (٤) في اليمينية « والتي دخل فيها مكتوبة فلا يجوز له مخالفة الامام » وما هنا اصح ، وفي هذا الاستدلال مغالطة او غلط من ابن حزم ، لان قوله صلى الله عليه وسلم « المكتوبة » انما يدل على الصلاة المكتوبة المعهودة التي أقيمت ، ولو كان كما قال ابن حزم لجاء الحديث بخذف « ال » وهو واضح (٥) في المصرية ويكون بخذف الهمزة وهو خطأ (٦) في المصرية « ان قعد منتظرا السلام » وما هنا أوضح *

مضطر الى ذلك ، ثم يأتي بالامام متطوعا ، ونحو هذا . والله تعالى التوفيق *
 ٣١٣ — مسألة فان كان ممن يلزمه فرض الجماعة ولم يكن يائسا عن
 ادراكها فابتدأ الصلاة المكتوبة فأقيمت الصلاة - فالتى بدأ بها باطل ^(١)
 فاسدة ، لا تجزئه ، وعليه أن يدخل في التى أقيمت ، ولا معنى لأن يسلم من
 التى بدأ ، لانه ليس فى صلاة . برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « من عمل
 عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » . وهذا كان عليه فرض الصلاة فى جماعة ، لما
 نذكره فى بابه ان شاء الله تعالى ، فاذا لم يفعل فقد عمل عملا ليس عليه أمر الله
 تعالى ، فهو مردود *

باب الاذان ^(٢)

٣١٤ — مسألة لا يجوز ^(٣) أن يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها
 إلا صلاة الصبح فقط ، فانه يجوز أن يؤذن لها قبل طلوع الفجر الثانى بمقدار
 ما يتم المؤذن أذانه وينزل من المنار ^(٤) أو من العلو ويصعد مؤذن آخر ويطلع
 الفجر قبل ابتداء الثانى فى الاذان ^(٥) . ولا بد لها من أذان ثان بعد الفجر ،
 ولا يجوز لها الاذان الذى كان قبل الفجر ، لانه أذان سحور ، لا أذان للصلاة .
 ولا يجوز أن يؤذن لها قبل المقدار الذى ذكرنا *

فروينا ^(٦) من طريق محمد بن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدى عن عبد الرحمن
 ابن محمد المحاربى عن اسماعيل بن مسلم ، قلت للحسن البصرى : يا أبا سعيد ، الرجل
 يؤذن قبل الفجر يوقظ الناس ؟ فغضب وقال : علوج فراغ لو أدر بهم عمر بن

(١) سبق للمؤلف مرارا هنا وفى الاحكام انه يستعمل لفظ « باطل » وصفا للمذكر
 والمؤنث على السواء ، وهو جائز صحيح (٢) فى اليمينية « الأذان » (٣) فى المصرية « ولا يجوز »
 وحذف الواو احسن (٤) المنار : العلم يجعل للطريق او للحديد الأرضين من طين او تراب ،
 والمنار ايضا محجة الطريق . واما التى يؤذن عليها فى المنارة والمثناة (٥) فى اليمينية
 قبل ابتداء الثانى الأذان (٦) فى اليمينية « وروينا » *

الخطاب لا وجع جنوبهم ! من أذن قبل الفجر فأنما صلى أهل ذلك المسجد باقامة لأذان فيه ^(١) *

وبه الى محمد بن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن الحسن ابن عمرو ^(٢) عن فضيل عن ابراهيم النخعي : انه كان يكره أن يؤذن قبل الفجر * وعن وكيع عن شريك عن علي بن علي ^(٣) عن ابراهيم النخعي قال : سمع علقمة ابن قيس مؤذناً بليل فقال : لقد خالف هذا سنة من سنة أصحاب رسول الله ﷺ ^(٤) ، لو نام على فراشه لكان خيراً له *

ومن طريق زبيد اليامي ^(٥) عن ابراهيم النخعي قال : كانوا اذا أذن المؤذن بليل قالوا له : اتق الله وأعد أذانك *

قال علي : هذه حكاية عن الصحابة رضي الله عنهم وأكابر التابعين *
روينا ^(٦) من طريق أبي داود : ثنا أيوب بن منصور ثنا شعيب بن حرب عن عبد العزيز بن أبي رواد ^(٧) عن نافع مولى ابن عمر عن مؤذن لعمر بن الخطاب

- (١) في اليمينية «لأذان فيها» وفيها أيضاً سقط في بعض كلمات من السند ومن الأثر وموضعها يياض وتقل الزيلعي في نصب الراية (ج ١ : ص ١٥٠) عن الامام القاسم بن ثابت السرقسطي في غريب الحديث اثر نحوه من طريق ابى سفيان السعدي - وهو طريف بن شهاب - عن الحسن : «انه سمع مؤذناً أذن بليل فقال : علوج تبارى الديوك ! وهل كان الاذان علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بعد ما يطلع الفجر؟ ولقد اذن بلال بليل فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فصعد فنادى : ان العبد قد نام» واسماعيل بن مسلم في اسناد مارواه المؤلف يغلب على ظني أنه «إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحق البصري» وهو ضعيف وان كان فقيهاً مفتياً . (٢) في اليمينية «عن سفيان الثوري ابن عمرو» وهو خطأ (٣) هو علي بن علي بن نجاد - بكسر النون وتخفيف الجيم اليشكري ، كان مالك بن دينار يسميه زاهر العرب ، وقال الفضل بن دكين وعفان : «كان يشبه النبي صلى الله عليه وسلم» (٤) في اليمينية «سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم» (٥) زيد - بالباء الموحدة مصغر - هو ابن الحارث بن عبد الكريم ، واليامي نسبة إلى «يام» بطن من همدان . (٦) في اليمينية بمحذف كلمة «روينا» وهو خطأ (٧) في اليمينية «بن أبي زياد» وهو خطأ *

يقال له مسروح أذن قبل الصبح فأمره عمر بأن ينادى: ألا إن العبد نام^(١) *
ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق
السبيعي عن الاسود بن يزيد قال قلت لعائشة أم المؤمنين: متى توترين؟ قالت:
بين الأذان والإقامة، وما كانوا يؤذنون^(٢) حتي يصبخوا^(٣) *
ومن طريق يحيى بن سعيد القطان: ثنا عبيد الله بن عمر^(٤) أخبرني نافع قال:
ما كانوا يؤذنون حتي يطلع الفجر *

فهذه أقوال أئمة أهل^(٥) المدينة: عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين ونافع
وغيرهم، وهم أولى بالاتباع ممن جاء بعدهم فوجد عملاً لا يدرى أصله، ولا يجوز
فيه دعوى نقل التواتر عن مثله أصلاً، لأن الروايات عن هؤلاء الثقات مبطلّة لمذه
الدعوى التي لا تصح، ولا يعجز عنها أحد *

والذي ذكرناه هو قول أبي حنيفة وسفيان الثوري *
وقال مالك والاوزاعي والشافعي: يؤذن لصلاة الصبح بليل . ولا
يؤذن لغيرها إلا بعد دخول الوقت *

قال: على احتج هؤلاء بالأخبار الثابتة من أن بلالاً كان يؤذن بليل^(٦) *
قال على: وهذا حق، إلا أنه كما ذكرنا من أنه لم يكن أذان الصلاة،
ولا قبل الفجر بليل طويل، وكان يؤذن آخر بعد طلوع الفجر *
برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن

(١) انظر الكلام عليه مطولاً في نصب الراية (ج ١: ص ١٤٩) وشرح أبي داود
(ج ١: ص ٢٠٩ و ٢١٠) . وسيدكره المؤلف بعد قليل من طريق أبي داود مرفوعاً
وأن المؤذن بلال (٢) في المصرية « يؤذنون » وهو لحن (٣) قول الزبلي (ج ١: ص
١٤٩) : « روى عن عائشة أنها قالت : ما كان المؤذن يؤذن حتي يطلع الفجر، أخرجه
أبو الشيخ الأصبهاني عن وكيع عن سفيان عن أبي اسحق عن الأسود عنها » (٤) في اليمنية
« عبد الله بن عمر » وهو خطأ (٥) كلمة « أهل » محذوفة من اليمنية (٦) قوله « قال
على : احتج » إلى هنا سقط من اليمنية وهو خطأ *

أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أحمد بن يونس ثنا زهير بن معاوية ثنا سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي^(١) عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: « لا يمنع أحدكم أذان بلال من سحوره،^(٢) فانه يؤذن أو ينادي بليل ليرجع قائمكم، ولينبه^(٣) نائمكم » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا يعقوب ابن إبراهيم ثنا حفص بن عبيد الله^(٤) بن عمر عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق^(٥) عن عائشة أم المؤمنين قالت: قال رسول الله ﷺ: « اذا أذن بلال فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم، قلت: ولم يكن^(٦) بينهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا » *

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال: « إن بلالا أذن قبل طلوع الفجر، فأمره رسول الله ﷺ أن يرجع فينادي: ألا إن العبد نام، ألا إن العبد نام، فرجع فنادي، ألا إن العبد نام » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني^(٧) ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا قتيبة ثنا اسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس: « أن النبي ﷺ كان اذا غزا بنا قوما لم يكن يغير^(٨) بنا حتى يصبح وينظر،

(١) في اليمين «أبي عثمان الهذلي» وهو خطأ (٢) كلمة « بليل » حذفت في الأصلين وهو خطأ، وزدناها من البخاري (ج ١ ص ٢٥٥) (٣) في البخاري « ولينبه » زيادة اللام (٤) في اليمين « حفص بن عبيد الله » وهو خطأ (٥) كلمة « الصديق » ليست في اليمين (٦) في اليمين « فلم يكن » وهو خطأ، والصواب ما هنا وهو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٠٥) (٧) في اليمين « الهذلي » وهو خطأ (٨) في البخاري (ج ١ ص ٢٥١) « بنزو » وما هنا هو رواية الأصيلي كافي الفتح (ج ٢ ص ٦١) *

فان سمع أذاناً كفف عنهم، وان لم يسمع أذاناً أغار عليهم*
قال علي: فصح أن الأذان للصلاة لا يجوز أن يكون قبل الفجر^(١)*
ورويناه أيضاً من طريق حفصة وعائشة أمي المؤمنين، فصار نقل تواتر
يوجب العلم؛*

وعن مالك بن الحويرث وسلمة الجرمي^(٢) مسنداً أيضاً*
ولم يأت قط في شيء من الآثار التي احتجوا بها ولا غيرها أنه عليه السلام
اكتفى بذلك الأذان لصلاة الصبح، بل في كلها وفي غيرها^(٣) أنه كان
هنا لك أذان آخر بعد الفجر، والقوم أصحاب قياس بزعمهم، ومن كبارهم
من يقول: إن القياس أولى من خبر الواحد، وهناتركوا قياس الأذان
للفجر على الأذان لسائر الصلوات، ولم يتعلقوا بخبر أصلاً - لا صحيح ولا
سقيم - في أن ذلك الأذان يجزئ عن آخر لصلاة الصبح*
قال علي: ويقال لمن رأى أن الأذان^(٤) لصلاة الصبح يجزئ قبل
الفجر: ^(٥) أخبرنا عن أول الوقت الذي يجزئ فيه الأذان لها من الليل؟
فان لم يجدوا^(٦) حداً في ذلك لزمهم أن يجزئ إثر غروب الشمس، لانه
ليل بلا شك، وهم لا يقولون بهذا*

فان قالوا: أول الأوقات التي يجزئ فيها الأذان لصلاة الصبح من

(١) في اليمنية «فصح أن الأذان للصلاة لا يجوز قبل الصلاة» (٢) سلمة، بفتح السين
المهملة وكسر اللام، والجرمي، بفتح الجيم وإسكان الراء وهو سلمة بن قيس بن نقيع، صحابي
وفد على النبي صلى الله عليه وسلم. وحديثه الذي أشار إليه المؤلف رواه البخاري وسيأتي
قريباً (٣) في المصرية «أو في غيرها» وهو خطأ (٤) في اليمنية «ويقال رأى
الأذان» وهو خطأ (٥) في اليمنية «قبل ثلث الليل» وسياق ما يأتي من الكلام يدل على
انه خطأ وأن الصواب ما هنا (٦) في اليمنية «يجدوا» بالجيم وما هنا أحسن وأصح*

الليل هو أثر نصف الليل الاول . أو قالوا : هو ^(١) في أول الثلث الآخر من الليل قلنا لهم : هذه دعوى مفتقرة الى دليل . ومثل هذا لا يحل القول به على الله تعالى في دينه . *

وهم يقولون : إن وقت صلاة العتمة يمتد ^(٢) الى وقت طلوع الفجر ، ويرون للحائض تطهر قبل الفجر أن تصلي العشاء ^(٣) الآخرة والمغرب ، فقد أجازوا الأذان لصلاة الصبح في وقت صلاة العتمة ، فمن أين لهم أن يخصصوا بذلك بعض وقت صلاة العتمة ^(٤) دون جميع وقتها ؟ نعم ووقت صلاة المغرب أيضا ؟ فان قالوا : لا نجيز ذلك إلا في آخر الليل . قيل لهم : ومن أين لكم هذا ؟ وليس هذا في شيء من الأخبار إلا الخبر الذي أخذنا به ، وهو الذي فيه تحديد وقت ذلك الأذان ^(٥) . وبالله تعالى التوفيق *

٣١٥ مسألة ولا تجزى ، صلاة فريضة في جماعة - اثنين فصاعداً - إلا بأذان وإقامة ، سواء كانت في وقتها ، أو كانت مقضية لنوم عنها أول نسيان ، متى قضيت ؛ السفر والحضر سوا في كل ذلك . فان صلى شيئاً ^(٦) من ذلك بلا أذان ولا إقامة فلا صلاة لهم ، حاشا الظهر والعصر بعرفة ، والمغرب والعتمة بمزدلفة ؛ ^(٧) فانهما يجتمعان بأذان لكل صلاة وإقامة للصلاةين معاً ، للآثر في ذلك *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ^(٨) ثنا البخاري ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي

(١) في اليمينية بحذف « هو » (٢) في اليمينية « ممتد » (٣) في اليمينية ويؤذن للحائض تطهر قبل الفجر العشاء « وهو سقط يفسد الكلام » (٤) في اليمينية بحذف « بعض » وفي المصرية بحذف صلاة فجمعنا بينهما (٥) في اليمينية « وتر ذلك الأذان » وهو خطأ سخي . (٦) في المصرية « شيء » على جعل « صلى » لم اسم فاعله (٧) في المصرية « بالمزدلفة » (٨) في اليمينية « إبراهيم بن أحمد الفربري » وهو خطأ *

ثنا أيوب هو السختياني عن أبي قلابة ثنا مالك بن الحويرث قال : « أتينا رسول الله ﷺ » فذكر الحديث وفيه أنه عليه السلام قال لهم : « ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم وعلوهم ومروهم ، وصلوا كما رأيتموني أصلي ، فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم ^(١) » *

وروينا ^(٢) أيضاً بإسناد في غاية الصحة من طريق حماد بن زيد عن أيوب السختياني أن عمرو بن سلمة الجرمي أخبره عن أبيه ، وكان وافد قومه على النبي ﷺ ، أن رسول الله ^(٣) ﷺ قال له : « صلوا صلاة كذا في حين كذا ^(٤) ، وصلوا صلاة كذا في حين كذا فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ، وليؤمكم أكبركم قرأنا ^(٥) » *

قال علي : فصحب هذين الخبرين وجوب الأذان ولا بد ؛ وأنه لا يكون إلا بعد حضور الصلاة في وقتها ، عموماً لكل صلاة ، ودخلت الإقامة في هذا الأمر ، *

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا ابن علية ^(٦) هو اسماعيل عن الجريري عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل قال قال رسول الله ﷺ : « بين كل اذانين صلاة لمن شاء ^(٧) » *

وايضاً : فقد صح أنه عليه السلام أمر بلالا بأن يوتر الإقامة كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري

(١) في البخاري (ج ١ ص ٢٥٨) (٢) في الأصلين « وروينا » وهو خطأ ظاهر
(٣) في اليمينية وكان يأذن قومه ان رسول الله « الخ وهو خطأ (٤) قوله « في حين كذا » سقط من اليمينية خطأ (٥) في اليمينية « أكبركم قرأنا » وهو تصحيف ،
والحديث في البخاري (ج ٥ : ص ٣٠٦ و ٣٠٧) مطول (٦) في المصرية « ابن عينة وهو خطأ (٧) رواه أبو داود (ج ١ : ص ٤٩٥) والحديث رواه باقي الجماعة *

ثنا محمد بن يوسف - هو الفريابي - ثنا سفيان - هو الثوري - عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال : « أتى رجلا ن إلى النبي ^(١) صلى الله عليه وسلم يريدان السفر ، فقال النبي ﷺ إذا خرجتما فاذا نتما أقيما ^(٢) ثم ليؤمكما أكبركما » *

فان قيل : انما هذا في السفر . قلنا : لا ، بل في الخروج ، وهذا يقتضى الخروج من عنده عليه السلام لشأنهما ، وهذا كله عموم لكل صلاة فرض : مقضية كما ذكرنا ، أو غير مقضية . *

وقد جاء في هذا أيضا بيان يرفع التمويه والايهام ، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا ابن أبي ذئب ثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال : « شغلنا المشركون عن صلاة الظهر حتى غربت الشمس يوم الخندق ، ^(٣) قال : وذلك قبل أن ينزل في القتال ما نزل ^(٤) فانزل الله تعالى : (وكفى الله المؤمنين القتال) . فامر رسول الله بلالا فأذن للظهر فصلاها في وقتها ، ثم أذن للعصر فصلاها في وقتها ^(٥) ، ثم أذن للمغرب فصلاها في وقتها » *

(١) في البخاري « أتى رجلا ن النبي » بحذف « إلى » (ج ١ : ص ٢٥٧ و ٢٥٨)
 (٢) في اليمنية « وأقيما » وما هنا هو الموافق للبخاري (٣) في النسائي « شغلنا المشركون يوم الخندق عن صلاة الظهر حتى غربت الشمس » (ج ١ : ص ١٠٧) (٤) في المصرية بحذف « ما نزل » وفي اليمنية « قبل أن ينزل في الصلاة ما نزل » فصححناها من النسائي (٥) في النسائي « فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فاقام لصلاة الظهر فصلاها كما كان يصليها لوقتها ، ثم أقام للعصر فصلاها كما كان يصليها في وقتها » وما هنا أحسن لأن النسائي جعل عنوان الباب على هذا الحديث « الأذان للفائت من الصلوات » ولعل رواية المؤلف عن رواية أخرى لسنن النسائي *

قال على وهذا الخبر زائد على كل خبر ورد في هذه القصة ، والاخذ بالزيادة واجب . *

وروي عن عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء : صليت لنفسى الصلاة فنسيت أن أقيم لها ؟ قال عد لصلاتك أقم لها ثم أعد ^(١) . *
ومن طريق محمد بن المثنى : ثنا ابن فضيل عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال : اذا نسيت الاقامة في السفر فأعد الصلاة . *

ومن قال بوجوب الاذان والاقامة فرضا أبو سليمان وأصحابه ، وما نعلم لمن لم يرد ذلك فرضا حجة أصلا ، ولولم يكن الاستحلال رسول الله ﷺ دماء من لم يسمع عندهم أذانا وأموالهم وسبيهم — : لكفى ^(٢) في وجوب فرض ذلك . وهو اجماع متيقن من جميع من كان معه من الصحابة رضى الله عنهم بلا شك ، فهذا هو اجماع المقطوع على صحته ، لا السعوى الكاذبة التي لا يعجز أحد عن ادعائها ، اذ لم يزعه ^(٣) عن ذلك ورع أوحياء . وبالله تعالى التوفيق . *

٣١٦ - مسألة ولا يلزم المنفرد اذان ولا إقامة ، فان أذن وأقام فحسن ، لان النص لم يرد بإيجاب الاذان إلا على الاثنين فصاعداً ، وانما قلنا : ان فعل فحسن ، ^(٤) لأنه ذكر الله تعالى ، وقد يدعو الى الصلاة من لعله يسمعه من مؤمنى الجن ، ولا يجوز ^(٥) الا في الوقت . *

٣١٧ - مسألة ولا يلزم النساء فرضاً حضور الصلاة المكتوبة في جماعة ، وهذا لا خلاف فيه ، ولا يجوز أن تؤم المرأة الرجل ولا الرجال ، وهذا ما لا خلاف فيه ، وأيضا فان النص قد جاء بان المرأة تقطع صلاة الرجل

(١) في اليمينية « ثم عد » (٢) في اليمينية « يكف » وهو خطأ (٣) في اليمينية « لم يردعه » (٤) قوله « لأن النص لم يرد » الى هنا سقط من اليمينية (٥) في المصرية « فلا يجوز » وما هنا أحسن . *

اذا فاتت أمامه ، على ما نذ كر بعد هذا في بابہ ان شاء الله تعالى ، مع قوله عليه السلام : « الامام جنة » وحكمه عليه السلام بأن تكون وراء الرجل ولا بد في الصلاة ، وان الامام يقف أمام المأمومين ولا بد ، أو مع المأموم في صف واحد على ما نذ كر ان شاء الله تعالى في مواضعه . ومن هذه النصوص ثبت بطلان امامة المرأة للرجل وللرجال يقينا *

٣١٨ - مسألة فان حضرت المرأة الصلاة مع الرجال فحسن . لما قد صح من انهن كن يشهدن الصلاة مع رسول الله ﷺ وهو عالم بذلك *

٣١٩ - مسألة فان صلين جماعة وأمتهن ^(١) امرأة منهن فحسن لانه لم يأت نص يمنعهن من ذلك : ولا يقطع بعضهن صلاة بعض ، لقول رسول الله ﷺ : « خير صفوف النساء آخرها » ^(٢) *

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثوري ^(٣) عن ميسرة بن حبيب النهدي - هو ابو خازم ^(٤) - عن ريطة الحنفية : أن عائشة أم المؤمنين أمتهن في صلاة الفريضة ^(٥) *

وعن يحيى بن سعيد القطان عن زياد بن لاحق ^(٦) عن تيممة بنت سلمة عن عائشة أم المؤمنين : أنها أمت نساء في الفريضة في المغرب ، وقامت وسطهن ، وجهرت بالقراءة : *

(١) في اليمينية « فامتهن » (٢) في اليمينية بمخفف قوله « آخرها » وهو خطأ . وفي المصرية « في ان خير صفوف النساء آخرها » وزيادة « في أن » لاداعي اليها ولا معنى لها . والحديث في مسلم (ج ١ : ص ١٢٩) وأبي داود (ج ١ : ص ٢٥٣) وغيرها من حديث أبي هريرة (٣) قوله « روينا من طريق » الى هنا سقط من اليمينية خطأ (٤) في اليمينية « ميسرة بن حبيب الهذلي » وهو خطأ . وفي الاصلين « أبو خازم » بالحاء المهملة وهو تصحيف ، وصحته بالخاء المعجمة (٥) رواه الدارقطني (ص ١٥٥) من طريق سفيان ونسبه شارحه الى مصنف عبد الرزاق وحكي تصحيحه عن النووي وهو صحيح . (٦) في اليمينية « زياد بن الاحوص » ولا أعرف أيتهما أصح ولم أجده ترجمه ولا لتيممة بنت سلمة فيبحث عنها *

وعن عبد الرزاق ^(١) عن سفيان الثوري عن عمار الدهني ^(٢) عن حبيزة بنت حصين ^(٣) قالت: امتنا أم سلية أم المؤمنين في صلاة العصر وقامت بيننا: ^(٤) *

وعن يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أم الحسن بن أبي الحسن - وهي خيرة، ^(٥) هو اسمها، ثقة مشهورة - حدثهم: أن أم سلية أم المؤمنين كانت تؤمن ^(٦) في رمضان، وتقوم معهن في الصف ^(٧) *

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج: أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري أن عائشة أم المؤمنين كانت تؤم النساء في التطوع وتقوم وسطهن في الصف ^(٨) . *

(١) قوله «عن عبد الرزاق» سقط من اليمينية (٢) بضم الدال المهملة وإسكان الهاء وبعدها نون (٣) حبيزة وحصين بالتصغير فيها (٤) رواه ابن سعد (ج ٨ : ص ٣٥٦) عن سفيان، ورواه الدارقطني (ص: ١٥٥) من طريق عبد الرحمن عن سفيان، وقال شارحه: «أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما والشافعي في مسنده قالوا ثلاثتهم: أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمار الدهني» الخ ثم نقل عن النووي تصحيحه . وابن سعد والدارقطني لم يبينان كان سفيان هو ابن عيينة أو الثوري، وكلاهما يروى عن عمار الدهني، والظاهر أنه ابن عيينة لأن ابن سعد لم أجد ما يدل على أنه يروى عن الثوري، وقد صرح ابن حجر في التلخيص (ص ١٢٨) أنه ابن عيينة في اسناد عبد الرزاق والدارقطني، فيظهر لي أن المؤلف أخطأ في زعمه أنه الثوري ويؤيد هذا أن الحديث في مسند الشافعي المطبوع بهامش الام (ج ٦: ص ٨٢ وفيه «أخبرنا ابن عيينة» (٥) في اليمينية «عن الحسن بن أبي الحسن» الخ بحذف «ام» وهو خطأ . وخيرة بفتح الخاء المعجمة وإسكان الياء وفتح الراء (٦) في المصرية «تؤمن» وهو خطأ (٧) هذا الاثر نقله شارح الدارقطني (ص: ١٥٥) عن مصنف ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن سعيد عن قتادة (٨) روى الحاكم في المستدرک (ج ١: ص ٢٠٣ و ٢٠٤) من طريق ليث عن عطاء عن عائشة «انها كانت تؤذن وتقيم وتؤم النساء وتقوم وسطهن» *

وعن عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد عن داود بن الحصين عن عكرمة
عن ابن عباس قال: تؤم المرأة النساء في التطوع ^(١)؛ تقوم وسطهن . *
وروى عن ابن عمر: أنه كان يأمر جارية له تؤم نساءه ^(٢) في ليالي
رمضان *.

ومن التابعين :، وينا ^(٣) عن ابن جريج عن عطاء، وعن ابن مجاهد عن
أبيه، عن سفيان الثوري عن ابراهيم النخعي والشعبي، وعن وكيع عن
الريبع ^(٤) عن الحسن البصري، قالوا كلهم بإجازة إمامة المرأة للنساء وتقوم
وسطهن . قال عطاء ومجاهد والحسن : في الفريضة والتطوع، ولم يمنع من
ذلك غيرهم، وهو قول قتادة والاوزاعي وسفيان الثوري واسحاق وأبي
ثور وجمهور أصحاب الحديث؛ وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد
ابن حنبل وداود وأصحابهم *.

وقال سليمان بن يسار ومالك بن أنس: لا تؤم المرأة النساء في فرض
ولا نافلة . وهذا قول لا دليل على صحته، وخلاف لطائفة من الصحابة لا يعلم
لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف؛ وهم يشيعون هذا إذا وافق تقليدهم *
بل صلاة المرأة ^(٥) بالنساء داخل تحت قول رسول الله ﷺ «إن صلاة
الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة» *.

فان قيل : فهلا جعلتم ذلك فرضاً، بقوله عليه السلام : «إذا حضرت
الصلاة فليؤمكم أكرمكم» ؟ قلنا: لو كان هذا لكان جائئاً أن تؤمنا، وهذا
محال، وهذا خطاب منه عليه السلام لا يتوجه البتة إلى نساء لا رجل معهن،

(١) قوله «في التطوع» سقطت من اليمينية (٢) في المصرية «بنسائه» (٣) كلمة
«روينا» سقطت من المصرية (٤) الربيع هو ابن صبيح، وكلاهما بالتكبير،
وهو مختلف في ضعفه والراجح أنه لا بأس به مع صلاحه وصدقه، ولم يكن الحديث من
صناعته فكان يهمل فيا يروى كثيراً كما قال ابن حبان (٥) في اليمينية «كل صلاة المرأة»؛

لانه لحن في العرية متيقن، ومن المحال الممتنع أن يكون عليه السلام يلحن *
٣٢٠ — مسألة ولا اذان على النساء ولا اقامة، فان اذن واقمن

فحسن. برهان ذلك أن أمر رسول الله ﷺ بالأذان إنما هو لمن اقترض عليهم رسول الله ﷺ الصلاة في جماعة، بقوله عليه السلام: «فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم» وليس النساء ممن أمرن بذلك. فاذا هو قد صبح فالأذان ذكر الله تعالى، والاقامة كذلك، فهما في وقتها فعل حسن وروينا عن ابن جريج عن عطاء: تقيم المرأة لنفسها. وقال طاوس: كانت عائشة أم المؤمنين تؤذن وتقيم^(١) *

٣٢١ — مسألة ولا يحل لولى المرأة ولا لسيد الأمة منعها من حضور الصلاة في جماعة في المسجد، إذا عرف أنهن يردن الصلاة ولا يحل لهن أن يخرجن متطيبات ولا في ثياب حسان، فان فعلت فليمنعها، وصلاتهن في الجماعة أفضل من صلاتهن منفردات *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أنى وعبد الله بن إدريس قال ثنا عبيد الله هو ابن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله^(٢)» *

وبه الى مسلم: ثنا حرمة بن يحيى ثنا ابن وهب أنا يونس هو ابن يزيد - عن ابن شهاب أنا سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تمنعوا نساءكم المساجد اذا استأذنكم^(٣) اليها»

(١) الىها آخر المجلد الأول الذي تفضل باعارته لنا الرجل الكامل النبيل السيد محمد نصيف مين أعيان جدة وهذا المجلد هو الذي كنا نشير اليه باسم «النسخة اليمنية» اه ادارة (٢) في صحيح مسلم (ج ١: ص ١٢٩) (٣) في الاصل «لا تمنعوا إماءكم المساجد ان استأذنكم» وصححه من مسلم (ج ١ ص ١٢٩) *

فقال له بلال ابنه ؛ والله لنمنعن ، فأقبل عليه عبد الله بن عمر فسيبه سباً سيئاً ما سمعته سبه مثله قط ، قال : أخبرك عن رسول الله ﷺ وتقول : والله لنمنعن *

وبه الى مسلم : ثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « لا تمنعوا النساء من الخروج بالليل الى المساجد » (١) *

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن وضاح ثنا حامد - هو ابن يحيى البلخي - ثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن محمد ابن عمرو بن علقمة بن وقاص عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، ولا يخرجن إلا وهن تفلات » *

قال علي : والتفلة السيئة الريح والبزة (٢) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان ثنا بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت : قال لنا رسول الله ﷺ : « اذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً » (٣) *

ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : « إن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فينصرف

(١) في مسلم «من الخروج الى المساجد بالليل» (٢) الحديث رواه أبو داود أيضاً (ج ١ : ص ٢٢٢) ونسبه في المنتقى (الشوكاني ج ٣ : ص ١٦٠) لسند أحمد. والتفلة بفتح التاء وكسر الفاء وفتح اللام. (٣) في مسلم (ج ١ : ص ١٣٠) *

النساء متلفعات^(١) بمر وطهن ما يعرفن من الغلس^(٢) *

• حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم ثنا ابن وضاح
ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حسين بن علي^(٢) - هو الجعفي - عن زائدة عن عبد الله
ابن محمد بن عقيل عن جابر عن رسول الله ﷺ قال خير صفوف الرجال
المتقدم، وشرها المؤخر، وشر صفوف النساء المتقدم، وخيرها المؤخر،
يا معشر النساء إذا سجد الرجال فاغضضن أبصاركن، لا ترين عورات الرجال،
من ضيق الأزر^(٤) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق حدثني ابن الأعرابي ثنا
أبو داود ثنا عبد الله بن عمرو - هو أبو معمر - ثنا عبد الوارث بن سعيد - هو
التوري - ثنا أيوب - هو السخيتاني - عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله
ﷺ: لو تركنا هذا الباب للنساء، فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات^(٥) *
وبه إلى أبي داود، حدثنا قتيبة ثنا بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث^(٦)
عن بكير - هو ابن الأشج - عن نافع قال^(٧) إن عمر بن الخطاب كان ينهى

(١) حكي الزرقاني في شرح الموطأ (ج ١: ص ١٩) أنه رواه يحيى وجماعة بفناء بن ورواه
كثيرون «متلفعات» بفاء ثم عين مهملة وعزاه عياض لأكثر رواة الموطأ. (٢) الحديث
رواه أيضاً الشيخان وغيرهما. من طريق مالك. (٣) في الأصل «حسن بن علي» وهو خطأ
(٤) هذا اسناده صحيح، وقدرناه أيضاً أحمد في مسنده (ج ٣: ص ٢٩٣) عن عبد الصمد
عن زائدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو اسناد صحيح. وفي لفظ أحمد «المقدم» في الموضعين
بدل «المتقدم» ولعله أصح. ولم أجده حديث جابر في غير هذين السكتين - المحلى والمسند -
وروى مسلم (ج ١: ص ١٢٩) وأبو داود (ج ١: ص ٢٥٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً
«خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها»
ورواه أيضاً الدارمي والترمذي والنسائي وابن ماجه (٥) رواه أبو داود (ج ١: ص ١٧٥)
وكذا الذي بعده (٦) في الأصل «عن عمر بن الحارث» وهو خطأ (٧) في الأصل «عن بكير
ابن الأشج أن عمر بن الخطاب» الخ والتصحيح من أبي داود *

أن يدخل من باب النساء *

قال على : لو كانت صلاتهن في بيوتهن أفضل لما تركهن رسول الله ﷺ يتعنين ^(١) بتعب لا يجدى عليهن زيادة فضل أو يحطهن من الفضل ، وهذا ليس نصحاً ، وهو عليه السلام يقول : « الدين النصيحة » وحاشاله عليه السلام من ذلك ؛ بل هو أنصح الخلق لأئمة ، ولو كان ذلك لما اقترض عليه السلام أن لا يمنعن ، ولما أمرهن بالخروج تفلات . وأقل هذا أن يكون أمر ندب وحض *

وقال أبو حنيفة ومالك : صلاتهن في بيوتهن أفضل . وكره أبو حنيفة خروجهن الى المساجد لصلاة الجماعة وللجمعة وفي العيدين ، ورخص للعجوز خاصة في العشاء الآخرة والفجر ، وقد روى عنه أنه لم يكره خروجهن في العيدين *

وقال مالك : لا تمنعن من الخروج الى المساجد ، وأباح للمتجالة ^(٢) شهود العيدين والاستسقاء ، وقال : تخرج الشابة الى المسجد المرة بعد المرة ، قال : والمتجالة تخرج الى المسجد ولا تكثر التردد *

قال على : وشغب من كره ذلك برواية روينها عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة : لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء بعده لمنعن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل ^(٣) *

وبحديث روى عن عبد الحميد بن المنذر الانصارى عن عمته أوجدته

(١) رسم في الأصل بدون نقط ، وهذا أقرب ما يناسب رسمه (٢) التجال التعاضم وتجالت المرأة أى اسنت وكبرت فهي متجالة (٣) متفق عليه ، وانظر الشوكاني (ج ٣ : ص ١٦١) وصحيح مسلم (ج ١ : ص ١٣٠) *

أم حميد أن النبي ﷺ قال: أن صلاتك في بيتك أفضل من صلاتك معي» (١) *

(١) نقل ابن الأثير في أسد الغابة (ج ٥ : ص ٥٧٨) عن ابن أبي عاصم «حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة حدثنا زيد بن الحباب عن عبد الحميد بن المنذر بن أبي حميد الساعدي عن أبيه عن جدته أم حميد أنها قالت : قلت يا رسول الله ، يمتنعنا أزولمنا أن نصلي معك ، ونحب الصلاة معك ، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : صلاتكن في بيوتكن أفضل من صلاتكن في حجركن ، وصلاتكن في حجركن أفضل من صلاتكن في دوركن ، وصلاتكن في دوركن أفضل من صلاتكن في الجماعة » . وذكره ابن حجر في الإصابة (ج ٨ : ص ٢٢٦) ونسبه أيضا إلى بقي بن مخلد من هذا الطريق — ووقع فيها «تق» بالمشاة وصوابه «بقي» بالموحدة . وروى أحمد في المسند (ج ٦ : ص ٣٧١) «ثنا هرون ثنا عبد الله ابن وهب قال حدثني داود بن قيس عن عبد الله بن سويد الأنصاري عن عمته أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي أنها جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله اني أحب الصلاة معك ، قال : قد علمت أنك تحبين الصلاة معي ، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجدني قال فأمرت فبني لها مسجدا في أقصى شيء من بيتها وأظلمه ، فكانت تصلي فيه حتى لقيت الله عز وجل» ورواه ابن عبد البر في الاستيعاب (ج ٢ : ص ٧٩١) من طريق هارون بن معروف عن ابن وهب — ووقع فيه «ابن وهيب» وهو خطأ — ونسبه ابن حجر في الإصابة من هذا الطريق إلى ابن أبي خيثمة . وهذا اسناد صحيح . داود بن قيس ثقة حافظ ، وعبد الله بن سويد الأنصاري الحارثي له صحة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ويظهر من كلام ابن حجر أنه يرجح أن يكونا شخصين : أحدهما صحابي ، والآخر تابعي وهو الذي هنا وعمته أم حميد ، وعلى كل فهو ثقة ، والحديث صحيح . ونقل الشوكاني (ج ٣ : ص ١٦١) عن ابن حجر أنه قال : «اسناده حسن» ويؤيد معناه ما رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٢٠٩) من طريق يزيد بن هرون عن العوام بن حوشب «حدثني حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن» قال الحاكم : «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فقد احتجا جميعا بالعوام ابن حوشب ، وقد صح سماع حبيب من ابن عمر ، ولم يخرجوا فيه الزيادة : وبيوتهن خير لهن» ووافقه الذهبي . ثم روى له الحاكم شاهدا صرفوا «خير مساجد النساء قعر بيوتهن» من

وبحديث روى من ط يق عبد الله بن رجاء الغداني ^(١) أنا جرير بن حازم عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير أن أبا هريرة حدثه أن النبي ﷺ قال: «لأن تصلى المرأة في مخدعها أعظم لأجرها من أن تصلى في بيتها، وأن تصلى في بيتها أعظم لأجرها من أن تصلى في دارها، وأن تصلى في دارها أعظم لأجرها من أن تصلى في مسجد قومها، وأن تصلى في مسجد قومها أعظم لأجرها من أن تصلى في مسجد جماعة، وأن تصلى في مسجد جماعة خير لها من أن تخرج إلى الصلاة يوم العيد». *

وقال بعضهم: لعل أمر رسول الله ﷺ بخروجهم يوم العيد إنما كان ارهاباً للعدو لقلّة المسلمين يومئذ ليكثرُوا في عين من يراهم *

قال علي: وهذه عظيمة، لأنها كذبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول بلا علم، وهو عليه السلام قدين أن أمره بخروجهم ليشهدن الخير ودعوة المسلمين ويعتزل الحيض المصلى، فأف لمن كذب قول النبي ﷺ واقترى كذبة برأيه! ثم إن هذا القول مع كونه كذباً بحتاً ^(٢) فهو بارد سخيف جداً، لأنه عليه السلام لم يكن بحضرة عسكر فيهرب عليهم، ولم يكن معه عدو إلا المنافقون ويهود المدينة، الذين يدرون أنهم نساء، فاعجبوا لهذا التخليط !!، *

قال علي: أما ما حدثت عائشة فلاحجة فيه لوجوه: *
أولها: أنه عليه السلام لم يدرك ما أحدثن، فلم يمنعن، فاذا لم يمنعن فمنعهن بدعة وخطأ، وهذا كما قال تعالى: (يأمنن النساء النبي من يأتي منكن

حديث دراج ابى السمع عن السائب عن مولاته ام سلمة، واسناده حسن (١) بضم الغين المعجمة وفتح الدال المحققة نسبة الى غدانة بن يربوع بن حنظلة وهو صدوق أتى عليه أبو زرعة وقال أبو حاتم «كان ثقة رضىا» وقال ابن المديني «اجتمع أهل البصرة على عدالة رجلين: أبي عمر الحوضي وعبد الله بن رجاء» (٢) في الأصل — وهو النسخة المصرية وحدها — «كذب بحت» وهو لحن *

بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين) . فما اتين قط بفاحشة مبينة ، ولا ضوعف لهن العذاب والحمد لله رب العالمين . وكقوله تعالى : (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض) فلم يؤمنوا فلم يفتح عليهم . *

وما نعلم احتجاجاً أسخف من احتجاج من يحتج بقول قائل : لو كان كذا : لكان كذا — : على إيجاب ما لم يكن ، الشيء الذي لو كان لكان ذلك الآخر *
 ووجه ثان : وهو أن الله تعالى قد علم ما يحدث النساء ، ومن أنكر هذا فقد كفر ، فلم يوح قط إلى نبيه صلى الله عليه وسلم بمنعهن من أجل ما استحدثته ، ولا أوحى تعالى قط إليه : أخبر الناس إذا أحدث النساء فامنعوهن من المساجد ، فاذلم يفعل الله تعالى هذا فالتعلق بمثل هذا القول هجئة وخطأ *

ووجه ثالث : وهو أننا ما ندري ما أحدث النساء مما لم يحدثن في عهد رسول الله ﷺ ، ولا شيء أعظم في أحداثهن من الزنا ، فقد كان ذلك على عهد رسول الله ﷺ ، ورجم فيه وجلد ، فما منع النساء من أجل ذلك قط ، وتحريم الزنا على الرجال كتحريمه على النساء ولا فرق ، فما الذي جعل الزنا سبياً يمنعهن من المساجد ؟ ! ولم يجعله سبياً إلى منع الرجال من المساجد ؟ ! هذا تعليل مارضيه الله تعالى قط ولا رسوله ﷺ *

ووجه رابع : وهو أن الأحداث إنما هو لبعض النساء بلا شك دون بعض ، ومن المحال منع الخير عمن لم يحدث من أجل من أحدث ، إلا أن يأتي بذلك نص من الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، فيسمع له ويطاع ، وقد قال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) . *

ووجه خامس : وهو أنه إن كان الأحداث سبياً إلى منعهن من

المسجد فالأولى أن يكون سببا إلى منعهم من السوق ومن كل طريق بلا شك ، فلم خص هؤلاء القوم منعهم من المسجد من أجل إحداثهم ، دون منعهم من سائر الطرق ؟! بل قد أباح لهم أبو حنيفة السفر وحدها ، والمسير في الفياق والفلوات مسافة يومين ونصف ، ولم يكره لها ذلك ، وهكذا فليكن التخليط . *

ووجه سادس : وهو أن عائشة رضى الله عنها لم تمنعهم من أجل ذلك ، ولا قالت : امنعوهن لما أحدثن ، بل أخبرت أنه عليه السلام لو عاش لمنعهن ، وهذا هو نص قولنا ، ونحن نقول : لو منعهم عليه السلام لمنعناهم ، فاذلم يمنعهم فلا تمنعهم ، فما حصلوا إلا على خلاف السنن وخلاف عائشة رضى الله عنها ، والكذب بايها مهم من يقلدهم أنها منعت من خروج النساء بكلامها ذلك ، وهى لم تفعل . نعوذ بالله من الخذلان : *

وأما حديث عبد الحميد بن المنذر فهو مجهول لا يدرى من هو ؟ ولا يجوز أن تترك روايات الثقات المتواترة برواية من لا يدرى من هو *
وأما حديث عبد الله بن رجاء الغداني فهو كثير التصحيف والغلط ، وليس بحجة ، هكذا قال فيه عمرو بن علي الفلاس وغيره ^(١) *

ثم لو صح هذا الخبر وخبر عبد الله بن رجاء الغداني - وهما لا يصحان - لكان على أمورهما ^(٢) معارضة للأخبار الثابتة التي أوردنا ، ولأمره عليه السلام بخروجهن ، حتى ذوات الخدور والحيض إلى مشاهدة صلاة العيد ، وأمر من لا جلاب لها أن تستعير من غيرها جلابا لذلك *

ولما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن المثنى أن عمرو بن عاصم الكلبي حدثهم قال ثنا همام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن مورك العجلي عن أبي الأحوص عن عبد الله

(١) سبق الكلام عليه وأنهم وثقوه وقد احتج به البخارى (٢) كذا بالأصل

ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها ، وصلاتها في مسجدنا أفضل من صلاتها في بيتها ^(١) » *
قال علي : يريد بلا شك مسجد محلتها ، لا يجوز غير ذلك ، لأنه لو أراد عليه السلام مسجد بيتها لكان قائلًا : صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في بيتها ، وحاشا له عليه السلام أن يقول المحال ، فإذ ذلك كذلك فقد صح أن أحد الحكمين منسوخ : *

إما قوله : « إن صلاتها في مسجدنا أفضل من صلاتها في بيتها » وحضه عليه السلام على خروجهن الى العيد والى المسجد — : منسوخ بقوله : « إن صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد ومن خرجها الى صلاة العيد » وإما قوله عليه السلام : « إن صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في مسجدنا » وصلاتها في مسجدنا أفضل من خروجها الى صلاة العيد ، منسوخ بقوله عليه السلام : « إن صلاتها في مسجدنا أفضل من صلاتها في بيتها » وحضه على خروجها الى صلاة العيد ، *

لا بد من أحد هذين الأمرين ، ولا يجوز أن تقطع على نسخ خبر صحيح إلا بحجة *

فنظرنا في ذلك فوجدنا خروجهن الى المسجد والمصلين عملاً زائداً على

(١) هكذا رواه المؤلف « وصلاتها في مسجدنا » وقد تصحفت عليه الكلمة والحديث في أبي داود (ج ١ : ص ٢٢٣) بلفظ « وصلاتها في مخدعها » وكذلك نقله الشوكاني (ج ٣ : ص ١٦١) عن أبي داود ، وكذلك رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ : ص ٢٠٩) من طريق عمرو بن عاصم الكلابي ، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي . ومورق بضم الميم وفتح الواو وكسر الراء المشددة . والمخدع — بضم الميم وتفتح وتكسر مع فتح الدال في الكل — هو البيت الصغير الذي يكون داخل البيت الكبير يحفظ فيه الأمتعة النفيسة *

الصلاة، وكلفة في الاسحار والظلمة والزحمة^(١) والهواجر الحارة، وفي المطر والبرد، فلو كان فضل هذا العمل الزائد منسوخاً لم يخل ضرورة من أحد وجهين لا ثالث لهما: إما أن تكون صلاتها في المسجد والمصلي مساوية لصلاتها في بيتها، فيكون هذا العمل كله لغواً وباطلاً، وتكلفاً وعناء ولا يمكن غير ذلك أصلاً، وهم لا يقولون بهذا، أو تكون صلاتها في المساجد والمصلي منحة الفضل عن صلاتها في بيتها كما يقول المخالفون، فيكون العمل المذكور كله أثماً حاطاً من الفضل ولا بد، إذ لا يحط من الفضل في صلاة ما عن تلك الصلاة بعينها عمل زائد إلا وهو محرم، ولا يمكن غير هذا؛ وليس هذا من باب ترك أعمال مستحبة في الصلاة، فيحط ذلك من الاجر لو عملها، فهذا لم يأت باثم لكن ترك أعمال بر، وأما من عمل عملاً تكلفه في صلاته فأتلف بعض أجره الذي كان يتحصل له لو لم يعمله، وأحبط بعض عمله: فهذا عمل محرم بلا شك، ولا يمكن غير هذا؛ وليس في الكراهة اثم أصلاً، ولا احباط عمل، بل فيه^(٢) عدم الاجر والوزر معاً؛ وإنما الاثم إحباط على الحرام فقط^(٣) *

وقد اتفق جميع أهل الارض أن رسول الله ﷺ لم يمنع النساء قط الصلاة معه في مسجده إلى أن مات عليه السلام، ولا الخلفاء الراشدون بعده، فصح أنه عمل غير منسوخ، فأذلا شك في هذا فهو عمل بر، ولو لا ذلك ما أقره عليه السلام، ولا تركه يتكلفه بلا منفعة، بل بمضرة، وهذا العسر والاذى، لا النصيحة، وأذلا شك في هذا فهو الناسخ وغيره المنسوخ. هذا الوصح ذاك الحديثان، فكيف وهما لا يصحان *

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة:

(١) الزحمة الزحام وهي فصيحة (٢) الأحسن أن يكون «فيها» (٣) كذا في الأصل

أن عمر بن الخطاب أمر سليمان بن أبي حشمة ^(١) أن يؤم النساء في مؤخر المسجد في شهر رمضان ^(٢) *

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري: أن عاتكة بنت زيد بن عمرو ابن نفيل كانت تحت عمر بن الخطاب، وكانت تشهد الصلاة في المسجد وكان عمر يقول لها: والله انك لتعلمين أني ما أحب هذا، فقالت: والله لا أنهي حتى تنهاني! قال عمر: فاني لا أنهاك، فلقد طعن عمر يوم طعن وانها لفي المسجد ^(٣) *

قال علي: ما كان أمير المؤمنين يمتنع من نهيا عن خروجها الى المسجد لو علم أنه لا أجر لها فيه، فكيف لو علم أنه يحبط من أجرها ويحبط عملها. ولا حجة لهم في قوله لها: إني لا أحب ذلك، لأن ميل النفس للاثم فيه، وقد علم الله تعالى أن كل مسلم — لولا خوف الله تعالى لأحب الأكل إذا جاع في رمضان، والشرب فيه إذا عطش، والنوم في الغدوات الباردة في الليل القصير عن القيام الى الصلوات، ووطء كل جارية حسنة يراها المرء، فبحب المرء الشيء المحذور لا حرج عليه فيه، ولا يقدر على صرف قلبه عنه، وانما الشأن في صبره أو عمله فقط، قال تعالى: (كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم) *

(١) في نسخة من المنسوخ عن الأصل «سليمان بن أبي خيثمة» وفي أخرى «سليمان بن أبي حمد» وكلاهما خطأ (٢) رواه ابن سعد في الطبقات (ج ٥: ص ١٦ و ١٧) عن يزيد ابن هرون عن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه، وهو اسناد صحيح والذي هنا منقطع * (٣) هذا مرسل، لأن الزهري لم يدرك عمر، ورواه ابن سعد في الطبقات بمعناه (ج ٨: ص ١٩٥) عن الواقدي عن معمر عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، وهو موصول والواقدي فيه ضعف، ونقل ابن حجر نحوه في الإصابة (ج ٨: ص ١٣٧) عن ابن منده عن طريق ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن سالم *

ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن عمار عن عمرو الثقفي عن عرجة^(١): أن علي بن أبي طالب كان يأمر الناس بالقيام في رمضان، فيجعل للرجال إماماً، وللنساء إماماً، فأمرني فأمت النساء *
قال علي: والشواب وغيرهن سواء. وبالله تعالى التوفيق *

٣٢٢ — مسألة ولا يؤذن ولا يقام شيء من النوافل، كالعيدين والاستسقاء والكسوف وغير ذلك، وإن صلى كل ذلك في جماعة وفي المسجد، ولا لصلاة فرض على الكفاية، كصلاة الجنازة، ويستحب إعلام الناس بذلك، مثل النداء: الصلاة جامعة. وهذا مما لا يعلم فيه خلاف إلا شيئاً كان بنو أمية قد أحدثوه من الأذان والاقامة لصلاة العيدين، وهو بدعة، وقد صح عن النبي ﷺ أنه لم يأمر بأذان ولا اقامة لشيء من ذلك، على ما ذكره في بابيه إن شاء الله تعالى *

قال علي: الأذان والاقامة أمر بالمجئ إلى الصلاة، وليس يجب ذلك إلا في الفرائض المتعينة، ولا يلزم ذلك في النوافل، فلا أذان فيها ولا اقامة وإعلام الناس بذلك تنبيه على خير، وقد جاء ذلك أيضاً عن رسول الله ﷺ على ما ذكره في بابيه إن شاء الله تعالى *

٣٢٣ — مسألة، ولا يجوز أن يؤذن ويقيم إلا رجل بالغ عاقل مسلم مؤد لألفاظ الأذان والاقامة حسب طاقته، ولا يجزئ أذان من لا يعقل حين أذانه لسكر أو نحو ذلك، فإذا أذن البالغ لم يمنع من لم يبلغ من الأذان بعده، ويجزئ أذان الفاسق، والعدل أحب إلينا، والصيت أفضل *
برهان ذلك أن النساء لم يخاطبن بالأذان للرجال، لقول رسول الله ﷺ: «فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم، أو أكثركم قرآناً» فانما أمر

(١) أما عرجة فهو ابن عبد الله الثقفي ويقال السلمي، وأما عمرو الثقفي ومحمد بن عمار فلم أعرفهما؟ والأثر لم أجده من رواية أخرى *

بالأذان من ألزم الصلاة في جماعة، وهم الرجال فقط، لا النساء على ما ذكرنا قبل *
والصبي والمجنون والذاهب ^(١) العقل بسكر غير مخاطبين في هذه
الأحوال، وقد قال النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة» ذكر الصبي والمجنون
والنائم. والأذان مأمور به كما ذكرنا، فلا يجزىء أدائه إلا من مخاطب
به بنية أدائه ما أمر به، وغير الفرض لا يجزىء عن الفرض *
فان قيل: فانكم تجيزون لمن أذن لأهل مسجد أن يؤذن لأهل مسجد
آخر في تلك الصلاة نفسها، وهذا تطوع منه *
قلنا: نعم، وهو وإن كان تطوعاً منه، فهو من أخدم المأمورين بإقامة
الأذان والامامة والاقامة لمن معه، فهو في ذلك كله مؤدى فرض، وإذا
تأدى الفرض، فالأذان فعل خير لا يمنع الصبيان منه، لأنه ذكر لله تعالى
وتطوع وبر *

وأما الكافر فليس أحدنا ولا مؤمناً، وإنما ألزمنا أن يؤذن لنا أحدنا *
وأما من لم يؤد ألقاظ الأذان متعمداً فلم يؤذن كما أمر، ولا أتى بألقاظ
الأذان التي أمر بها، فهذا لم يؤذن أصلاً *
فان لم يقدر على أكثر من ذلك للثقة أو لكثرة أجزاء أذانه، لقول
الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) فهذا غير مكلف إلا ما قدر عليه
فقط، وسواء كان هنالك من يؤدى ألقاظ الأذان أو لم يكن، وكان أفضل
لو أذن المحسن *

وأما الفاسق فانه أحدنا بلا شك، لأنه مسلم، فهو داخل تحت قوله
عليه السلام: «ليؤذن لكم أحدكم»، ولا خلاف في اختيار العدل *
وأما الصيت: فلان الأذان أمر بالجمعي، إلى الصلاة؛ فاسماع المأمورين

(١) في نسخة منسوخة من الأصل «والزاهل» ولعل صوابها «والناهل»

أولى، ولقول رسول الله ﷺ لأبي مخذورة: «ارجع فارفع صوتك»^(١) وهذا أمر برفع الصوت. فلو تعدد المؤذن أن لا يرفع صوته لم يحزه أذانه، وإن لم يقدر على أكثر إلا بمشقة لم يلزمه، لقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال عليه السلام ما قد ذكرناه بإسناده: «إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع التأذين» فالاجتهاد في طرد الشيطان فعل حسن. وبالله تعالى التوفيق *

وصح عن النبي ﷺ: «لا يسمع مدى صوت المؤذن إنس ولا جان ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة» رويناه من طريق مالك عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة^(٢) المازني الانصاري عن أبيه عن أبي سعيد الخدري مسنداً. وبالله تعالى التوفيق *

٣٢٤ — مسألة ولا يجوز أن يؤذن اثنان فصاعداً معاً، فإن كان ذلك فالمؤذن هو المبتدئ، والداخل عليه مسمى لأجر له، وما يعد عنه الاثم، والواجب منعه. فإن بدأ معاً فالأذان للصيت الاحسن تأدية. ويجاز أن يؤذن جماعة واحداً بعد واحد للمغرب وغيرها سواء في كل ذلك، فإن تشاحوا وهم سواء في التأدية والصوت والفضل والمعرفة بالاوقات أقرع بينهم، سواء عظمت أقطار المسجد أو لم تعظم *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا سعيد بن السكن ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف أنا مالك عن سمى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا»^(٣) *

(١) ستأتي بعض طرق حديث أبي مخذورة في المسألة رقم ٣٣١ والطريق التي فيها هذه الكلمة رواها أبو داود (ج ١ : ص ١٩٢) بلفظ «ثم ارجع قد من صوتك»
(٢) في الأصل «ابن أبي ربيعة» وهو خطأ، صححناه من الموطأ (ص ٢٣) ومن التهذيب.
(٣) في البخاري (ج ١ : ص ٢٥٣) *

قال علي: لو جاز أن يؤذن اثنان فصاعداً معاً لكان الاستهام لغواً لا وجه له ، وحاش لله من هذا ، ولو كان الصف الاول لمن بادر بالمجىء لكان الاستهام لا معنى له ، لانه لا يمنع أحد من البدار ، وإنما الاستهام فيما يضيق فلا يحمل الا بعض الناس دون بعض ، لا يمكن البتة غير هذا . وقد أقرع سعد بن أبي وقاص بين المتشاحين في الاذان ، اذ قتل الله ذن يوم القادسية ولو جاز اذان اثنين فصاعداً لكان أصحاب رسول الله ﷺ أحق الناس بان لا يضيعوا فضله ، فما فعلوا ذلك ، وما كان لرسول الله ﷺ إلا مؤذنان فقط *

٣٣٥ — مسألة ويجزىء الاذان والاقامة قاعداً وراكباً وعلى غير طهارة وجنبا والى غير القبلة . وأفضل ذلك أن لا يؤذن إلا قائماً الى القبلة على طهارة . وهو قول أبي حنيفة وسفيان ومالك في الاذان خاصة وهو قول داود وغيرهم في كل ذلك *

وانما قلنا ذلك لانه لم يأت عن شيء من هذا نهى من عند الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ، وقال تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) فصيح أن ما لم يفصل لنا تحريمه فهو مباح . وإنما تخيرنا أن يؤذن ويقم على طهارة قائماً الى القبلة لانه عمل أهل الاسلام قديماً وحديثاً *

٣٣٦ — مسألة ومن عطس في أذانه واقامته ففرض عليه أن يحمد الله تعالى ، وإن سمع عاطساً يحمد الله تعالى ففرض عليه أن يشتمه في أذانه واقامته ، وإن سلم عليه في أذانه واقامته ففرض عليه أن يرد بالكلام *

ثم الكلام المباح كله جائز في نفس الاذان والاقامة *

قال الله تعالى : (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها) فلم يخص تعالى حالاً من حال *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا

موسى بن إسماعيل عن عبد العزيز - هو ابن عبد الله بن أبي سلمة - عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١) قال: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال؛ وليقل أخوه أو صاحبه: يرحمك الله، ويقول هو: يهديكم الله ويصلح بالكم» ^(٢) فلم تخص النصوص حال الاذان والاقامة من غيرهما، ولا جاء نهى قط عن الكلام في نفس الاذان، وما نعلم حجة لمن منع ذلك أصلاً * فان قالوا: قسناه على الصلاة. قلنا: فاتم تجيزون الاذان بلا وضوء؛ فان قياسه على الصلاة ؟ ! *

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال: «رأيت بلالا يؤذن ويدور، فأتبع فاه ههنا وههنا وأصبعاه في أذنيه ورسول الله ﷺ في قبة حمراء» ^(٣) *

وروينا عن وكيع عن محمد بن طلحة عن جامع بن شداد عن موسى ابن عبد الله بن يزيد الخطمي ^(٤) عن سليمان بن صرد ^(٥) صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه كان يؤذن للعسكر فكان يأمر غلامه في أذانه

(١) في أبي داود (ج ٤: ص ٤٦٧) «عن النبي صلى الله عليه وسلم» (٢) قال المنذرى «واخرجه البخارى والنسائى» نقله شارح ابى داود (٣) رواه احمد فى السند (ج ٤: ص ٣٠٨) عن عبد الرزاق، ورواه الترمذى (ج ١: ص ٤١) عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق وقال حسن صحيح. ورواه الدارمى (ص ١٤١) عن محمد بن يوسف عن سفيان ومن طريق أخرى ثم قال «حديث الثورى اصح» وانظر الكلام على الحديث وطرقه فى البيهقى (ج ١: ص ٣٩٥ و ٣٩٦) وفى الشوكانى (ج ٢: ص ٢٨ الى ٣١) وابو جحيفة بالتصغير، ووقع فى الشوكانى - طبع الادراة النيرية - بالتكبير خطأ (٤) بفتح الخاء المعجمة واسكان الغاء المهملة (٥) بضم الصاد المهملة وفتح الراء. وسليمان هذا قتل فى حربه مع ابن زياد سنة ٦٥ وله ٩٣ سنة، وكان له سن عالية وشرف فى قومه *

بالحاجة (١) *

وعن وكيع عن الربيع بن صبيح^(٢) عن الحسن البصري قال : لا بأس أن يتكلم في أذانه للحاجة *

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن نسير بن ذعلوق :^(٣) رأيت ابن عمر يؤذن على بعيره *

٣٢٧ — مسألة ولا تجوز الأجرة على الأذان ، فان فعل ولم يؤذن إلا للأجرة لم يحز أذانه ، ولا أجزأت الصلاة به ، وجائز أن يعطى على سبيل البر ، وأن يرزقه الامام كذلك *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن أشعث — هو ابن عبد الملك الحراني — عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص : « آخر ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أتخذ مؤذناً يأخذ على أذانه اجرا^(٤) » *

(١) رواه أيضا البيهقي (ج ١ : ص ٣٩٨) من طريق عبد الله بن رجاء عن محمد بن طلحة
(٢) الربيع وصبيح بفتح أولهما بوزن أمير (٣) نسير — بضم النون وفتح السين المهملة — وفي الأصل « بشر » وهو خطأ ، وذعلوق ، بضم الذال المعجمة واسكان العين المهملة وضم اللام وآخره قاف (٤) الحديث من هذا الطريق رواه الترمذي (ج ١ : ص ٤٤) من رواية عبث عن أشعث وحسنه ، ورواه أحمد في المسند (ج ٤ : ص ٢١ و ٢١٦) وأبو داود (ج ١ ص ٢٠٩) والنسائي (ج ١ : ص ١٠٩) والحاكم (ج ١ : ص ١٩٩) والبيهقي (ج ١ : ص ٤٢٩) كلهم من طريق سعيد الجري عن أبي العلاء عن مطرف بن عبد الله عن عثمان بن أبي العاص أنه قال : « يا رسول الله اجعلني امام قومي ، قال : أنت امامهم واقتد بأضعفهم ، واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه اجرا » وهذا اسناد في غاية الصحة ، وقد روى مسلم (ج ١ ص ١٣٥) الأمر بالتخفيف موسى بن طلحة عن عثمان فاختصر الحديث لأن ابن سعد رواه كاه من طريق موسى (ج ٧ ق ٢ ص ٢٧) فالحديث صحيح على شرط مسلم كما قال الحاكم *

وهو قول أبي حنيفة وغيره ؛ وقال مالك : لا بأس باخذ الأجرة على ذلك . وهذا خلاف النص *

روينا عن وكيع عن المسعودي — هو أبو عيسى عتبة بن عبد الله — عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ^(١) — قال : أربع لا يؤخذ عليهن أجر : الأذان وقراءة القرآن والمقاسم ^(٢) والقضاء * وعن عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان الضبعي عن يحيى البكاء قال رأيت ابن عمر يقول لرجل : اني لا بغضك في الله ، ثم قال لأصحابه : انه يتغنى في أذانه ويأخذ عليه أجرا ^(٣) *

وقد قال الله عز وجل : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) . وقال عليه السلام : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فحرم تعالى أكل الأموال إلا لتجارة ، فكل مال فهو حرام إلا ما أباحه نص أو إجماع متيقن . فلو لم يأت النهي عن أخذ الأجر على الأذان لكان حراما بهذه الجملة . وبالله تعالى التوفيق . ولا يعرف لابن عمر في هذا مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وهم يشنعون هذا إذا وافق تقليدهم : وأما إن أعطى على سبيل البر فهو فضل ، وقد قال تعالى : (ولا تنسوا الفضل بينكم) *

(١) كذب بالأصل ، وأنا أرجح جدا أنه خطأ وأن صوابه «عن القاسم بن عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود» فان الأثر نقله الشوكاني (ج ٢ : ص ٤٤) عن ابن مسعود نقلا عن شرح الترمذي لابن سيد الناس . وعلى كل فليس هذا بحجة سواء أكان من قول القاسم أو من قول ابن مسعود والقاسم لم يسمع من جده عبد الله بن مسعود بل حديثه عنه مرسل (٢) هكذا هي هنا وفي نيل الأوطار ، ولعلها «والمغانم» ولكني لم أجده الأثر في كتاب آخر حتى أرجح احداها (٣) رواء الطحاوي (ج ٢ : ص ٢٧٠) من طريق حماد بن سلمة عن يحيى البكاء : «أن رجلا قال لابن عمر : اني احبك في الله ، فقال له ابن عمر : لكني أبغضك في الله ، لأنك تبغى في أذانك أجرا وتأخذ على الأذان أجرا» ونسبه الشوكاني (ج ٢ : ص ٤٤) لابن حبان *

٣٢٨ — مسألة ومن كان في المسجد فاندفع الاذان ^(١) لم يحل له الخروج من المسجد إلا أن يكون على غير وضوء أو للضرورة *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عثمان بن حكيم ثنا جعفر بن عوف عن أبي عميس أنا أبو صخرة، هو جامع بن شداد — عن أبي الشعثاء قال : خرج رجل من المسجد بعد ما نودي للصلاة، فقال أبو هريرة : « أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم ^(٢) » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا إسحاق ثنا محمد بن يوسف ثنا الاوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « قال : أقيمت الصلاة ^(٣) فسوى الناس صفوفهم فخرج رسول الله ﷺ فتقدم وهو جنب، ثم قال : على مكانكم، فرجع واغتسل ثم خرج ورأسه يقطر ماء فصلى بهم، وقال عز وجل : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) *
٣٢٩ — مسألة ونجائز أن يقيم غير الذي أذن، لأنه لم يأت عن ذلك نهى يصح، والآخر المروي «انما يقيم من أذن» إنما جاء من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وهو هالك ^(٤) *

(١) كذا في الأصل، ومن معاني الدفع ابتداء السير، فلعل المؤلف استعمله في معنى الابتداء مطلقا، وما نرى له وجه صحة، ولأله دليل يؤيده، ثم ان «دفع» بمعنى بدأ في السير — : فعل لازم، واندفع مطاوع للمتعدى (٢) رواه النسائي (ج ١ : ص ١١١) (٣) في الأصل «أقيمت الصفوف» وهو خطأ صححه من البخاري (ج ١ : ص ٢٦١) منيرة (٤) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ليس ضعيفا بل هريقة، وكان البخاري يقوى أمره كما حكاها عنه الترمذي (ج ١ : ص ٤٢) وهذا الحديث طويل روى بعضه أبو داود والترمذي وابن ماجه، وكذلك أحمد في المسند ولم يروه بطوله على سعة المسند ولكن رواه المزي في التهذيب مطولا ونقله الذي طبع تهذيب التهذيب على حاشيته (ج ٣ : ص ٣٥٩) وارجع في الكلام على اسناده الى الشوكاني (ج ٢ : ص ٤١) *

٣٣٠ - مسألة ومن سمع المؤذن فليقل كما يقول المؤذن سواء سواء ، من أول الاذان الى آخره وسواء كان في غير صلاة أو في صلاة فرض أو نافلة ، حاشا قول المؤذن « حى على الصلاة حى على الفلاح » فإنه لا يقولها في الصلاة ، ويقولها في غير صلاة ، فإذا أتم الصلاة فليقل ذلك *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن سلمة المرادى ثنا عبد الله بن وهب عن حيوة ^(١) وسعيد بن أبي أيوب عن كعب ابن علقمة عن عبد الرحمن بن جبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي ﷺ يقول : « اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على فإنه ^(٢) من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشراً ، ثم سلوا الله لى الوسيلة ، فإنها منزلة فى الجنة لا تنبغى إلا لعبد من عباد الله ، وأرجو أن أكون أنا هو ، فمن سأل لى الوسيلة حلت عليه الشفاعة » *

ورويناه أيضاً من طريق مالك عن الزهرى عن عطاء بن يزيد اللثى عن أبي سعيد الخدرى . ^(٣) فلم يخص عليه السلام كونه فى صلاة من غير كونه فيها *

وانما قلنا : لا يقول فى الصلاة « حى على الصلاة حى على الفلاح » لانه تكليم للناس يدعون به الى الصلاة ، وسائر الأذان ذكر لله تعالى ، والصلاة موضع ذكر الله تعالى *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا

(١) بفتح الحاء المهملة واسكان الياء المثناة وفتح الواو ، وفى الأصل « خيرة » وهو خطأ وحيوة هو ابن شريح بن صفوان المصرى (٢) فى الأصل « فان » بحذف الضمير ، وصححناه من مسلم (ج ١ : ص ١١٣) (٣) فى الموطأ (ص ٢٣) مرفوعاً مختصراً وكذلك رواه البيهقى (ج ١ : ص ٤٠٨) والبخارى (ج ١ : ص ٢٥٢) ومسلم (ج ١ : ص ١١٣) *

احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا اسماعيل بن ابراهيم — هو ابن علي — عن حجاج الصواف عن يحيى ابن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم قال: «بينا أنا (١) أصلي مع رسول الله ﷺ، فذكر الحديث وفي آخره: ان رسول الله ﷺ قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن، أو كما قال عليه السلام، * فان قال سامع الأذان: «لا حول ولا قوة الا بالله، مكان: «حي على الصلاة حي على الفلاح، فحسن» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أخبرني مجاهد بن موسى حدثني حجاج قال قال ابن جريج: أخبرني عمرو بن يحيى (٢) أن عيسى بن عمر أخبره عن عبد الله بن علقمة بن وقاص عن أبيه قال: إني عند معاوية إذ أذن مؤذنه فقال معاوية كما قال المؤذن، حتى إذا قال: «حي على الصلاة» قال: «لا حول ولا قوة الا بالله»، فلما قال: «حي على الفلاح» قال: «لا حول ولا قوة الا بالله»، ثم قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك» (٣) *

٣٣١ — مسألة وصفة الأذان معروفة، وأحب ذلك إلينا أذان أهل مكة وهو *

الله أكبر الله أكبر ؛ الله أكبر الله أكبر ، أربع مرات ، أشهد ان

(١) الزيادة من صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٥١) (٢) في الأصل « عمرو بن يحيى » وهو خطأ ، صححناه من النسائي (ج ١ : ص ١٠٩ و ١١٠) ومن التهذيب (٣) الحديث رواه البخاري (ج ١ : ص ٢٥٢) مختصراً وفيه حذف بعض الاستناد وكذلك البيهقي (ج ١ : ص ٤٩٩) وروى نحوه مرفوعاً من حديث عمر بن الخطاب مسلم (ج ١ : ص ١١٣) وأبو داود (ج ١ : ص ٢٠٧) *

لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، ثم يرفع صوته فيقول: أشهد أن لا إله إلا الله؛ أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، خي على الصلاة خي على الصلاة، خي على الفلاح، خي على الفلاح، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله *

وأذان أهل المدينة كما وصفنا سواء سواء إلا أنه لا يقول في أول أذانه «الله أكبر الله أكبر» إلا مرتين فقط *

وأذان أهل الكوفة كما وصفنا أذان أهل مكة إلا أنهم لا يقولون «أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله» إلا مرتين مرتين فقط *

وان أذن مؤذن بأذان أهل المدينة أو بأذان أهل الكوفة فحسن *

وإن زاد في صلاة الصبح بعد خي على الفلاح الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم فحسن *

وانما تخيرنا أذان أهل مكة لان فيه زيادة ذكر لله تعالى على أذان أهل المدينة وأذان أهل الكوفة، ففيه ترجيع «الله أكبر» وفيه ترجيع «أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله» وهذه زيادة خير لا تحقر، أقل ما يجب لها ستون حسنة *

وأيضاً فإنه قد روينا من طرق، منها ما حدثناه حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن سليمان المنقرى البصرى ثنا حفص بن عمر الحوضى ثنا همام بن يحيى أن عامر بن عبد الواحد الأحمول حدثه أن مكحولاً الشامى حدثه أن ابن محيرز حدثه أن أبا مخذولة حدثه: «أن رسول الله ﷺ عليه الأذان تسع عشرة كلمة، والاقامة سبع عشرة كلمة، ثم وصف الأذان الذى ذكرنا حرفاً حرفاً^(١)» *

(١) رواه أبو داود مطولاً (ج ١: ص ١٩١ و ١٩٢) من طريق همام *

وحدثناه أيضا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب اخبرني ابراهيم بن الحسن ويوسف بن سعيد ثنا حجاج عن ابن جريج اخبرني عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخذورة أن ابن محيرز أخبره - وكان يتيمًا في حجر أبي مخذورة - قال : قلت لأبي مخذورة : اني خارج الى الشام ، وأخشى أن أسأل عن تأذنيك ، فأخبرني ، فذكر له أن رسول الله ﷺ علمه الاذان كما ذكرنا نصاً ^(١) *

وقد جاءت أيضاً آثار مثل هذه بمثل أذان أهل المدينة وأذان أهل الكوفة ، إلا أن هذه زائدة عليها تريباً وترجيحاً ، وزيادة الرواة العدول لا يجوز تركها ، إلا أن تكون على التخيير ، فيكون الأخذ بالزيادة أفضل ، لأنها زيادة ذكر وخير *

وحدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة : أنه أرسل الى مؤذن له : لا تثوب في شيء من الصلاة الا الفجر ، فاذا بلغت «حى على الفلاح» فقل : «الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم» فانه أذان بلال *

قال علي : سويد بن غفلة من أكبر التابعين ، قدم بعد موت النبي ﷺ بخمس ليال او نحوها ، وأدرك جميع الصحابة الباقيين بعد موته عليه السلام * وبه الى وكيع عن سفيان الثوري عن أبي جعفر المؤذن عن أبي سليمان عن أبي مخذورة : أنه كان اذا بلغ «حى على الفلاح» في الفجر قال «الصلاة

(١) رواه النسائي (ج ١ ص ١٠٣ و ١٠٤) بطوله. واختصره المؤلف . وقدرناه الشافعي في الأم مطولاً (ج ١ : ص ٧٣) عن مسلم بن خالد عن ابن جريج ورواه الدارقطني (ص ٨٦) والبيهقي (ج ١ : ص ٣٩٣) من طريق الشافعي ، وقد أوفينا الكلام على طريقته والفاظته في شرحنا على التحقيق لابن الجوزي *

خير من النوم، الصلاة خير من النوم^(١)» *

قال علي : لم يؤذن بلال لأحد بعد رسول الله ﷺ إلا مرة واحدة بالشام للظهر أو العصر فقط ، ولم يشفع الأذان فيها أيضا^(٢) *
وأما الإقامة فهي «الله اكبر الله اكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله اكبر الله اكبر ، لا إله إلا الله» *

برهان ذلك أن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا قال ثنا إبراهيم ابن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد ابن زيد عن سماك بن عطية عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أنس ابن مالك قال : «أمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر^(٣) الإقامة إلا الإقامة^(٤)» *
حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الزقاق أنا معمر عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة قال : كان بلال يوتر الإقامة ويشي الأذان ؛ إلاقوله «قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة» *

قال علي : قد ذكرنا مالا يختلف فيه اثنان من أهل النقل : أن بلالا رضي الله عنه لم يؤذن قط لأحد بعد موت رسول الله ﷺ إلا مرة واحدة بالشام ، ولم يتم أذانه فيها ؛ فصار هذا الخبر مسنداً صحيح الإسناد ، وصح أن الأمر له رسول الله ﷺ ، لأحد غيره *

(١) رواه البيهقي معلقاً بدون اسناد عن سفيان عن أبي جعفر عن أبي سليمان عن أبي مخذولة (ج ١ : ص ٤٢٢) (٢) هذا هو الراجح جداً وقيل إنه أذن مدة خلافة أبي بكر ، وانظر البيهقي (ج ١ : ص ٤١٩ و ٤٢٠) ونصب الراية (ج ١ : ص ١٥٤) (٣) في الاصل «ويوتر» بحذف «أن» وصححه من البخاري (ج ١ : ص ٢٥٠) (٤) الحديث رواه البخاري ومسلم بأسانيد متعددة ورواه ابوداود (ج ١ : ص ١٩٨ و ١٩٩) وباقي الكتب الستة. وقد أكثر البيهقي من ذكر أسانيد (ج ١ : ص ٤١٢ و ٤١٣) وفي بعضها التصريح بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي أمر بلالا بذلك وهو باسنادين صحيحين *

وقال الحنفيون : الاقامة مثني مثني ، واختلف عنهم في تفسير ذلك ، فروى زفر عن أبي حنيفة كما ذكرنا في قول « الله اكبر ، الله اكبر ، الله اكبر » أربع مرات في ابتداء الاذان ، وفي ابتداء الاقامة كذلك أيضا ، وعلى هذه الرواية هم الحنفيون اليوم *

وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة في تلا الامرين الاذان والاقامة الله اكبر الله اكبر « في ابتدائهما مرتين فقط . وقد جاء حديث بمثل رواية أبي يوسف في الاذان ، وما نعلم خبراً قط روى في قول « الله اكبر الله اكبر » أربع مرات في اول الاقامة ^(١) ، ولولا أنها ذكر الله تعالى لوجب ابطال الاقامة بها ؛ وابطال صلاة من صلى بتلك الاقامة ؛ ولكن هذه الزيادة بمنزلة من زاد في الاقامة « لاحول ولا قوة الا بالله » أو غير ذلك مما ليس من الاقامة في شيء . *

وقال المالكيون : الاقامة كلها وتر ، إلا الله اكبر الله اكبر « فانه يكرر ؛ ولا يقال « قد قامت الصلاة » إلا مرة واحدة . *

قال علي : الاذان منقول نقل الكافة بمكة وبالمدينة وبالكوفة ، لانه لم يمر باهل الاسلام - منذ نزل الاذان على رسول الله ﷺ ، الى يوم مات أنس بن مالك آخر من شاهد رسول الله ﷺ وصحبه - يوم إلا وهم يؤذنون فيه في كل مسجد من مساجدهم خمس مرات فأكثر ، فقل هذا لا يجوز ان ينسى ولا أن يحرف ، *

(١) هنا بهامش الأصل مانصه : « بل قد روى أبوداود حديثين ، أحدهما من طريق معاذ بن جبل . والآخر من طريق ابن محيريز عن أبي مخنف ، كلاهما : وفي الاقامة « الله اكبر الله اكبر » أربع مرات ، إلا ان في حديث معاذ عن عبد الله بن زيد — : المسعودي ، وفي الآخر مكحولاه وانظر الحديثين في أبي داود (ج ١ ص ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٧ و ١٩٨)

فلولا أن كل هذه الوجوه قد كان يؤذن بها ^(١) على عهد رسول الله ﷺ بلا شك، وكان الأذان بمكة على عهد رسول الله ﷺ يسمعه عليه السلام اذبح، ثم يسمعه أبوبكر، ثم عمر، ثم عثمان، بعده عليه السلام، وسكنها أمير المؤمنين ابن الزبير تسع سنين وهو بقينة الصحابة، والعمال من قبله بالمدينة والكوفة -: فمن الباطل الممتنع المحال الذي لا يحل أن يظن بهم رضى الله عنهم أن أهل مكة بدلوا الأذان وسمعه أحدهم لاء الخلفاء رضى الله عنهم أو بلغه والخلافة بيده -: فلم يغير، هذا ما لا يظنه مسلم، ولو جاز ذلك لجاز بحضرتهم بالمدينة ولا فرق، *

وكذلك فتحت الكوفة ونزل بها طوائف من الصحابة رضى الله عنهم وتداولها أعمال عمر بن الخطاب، وعمال عثمان رضى الله عنهما، كأبي موسى الأشعري، وابن مسعود، وعمار، والمغيرة، وسعد بن أبي وقاص، ولم تزل الصحابة الخارجون عن الكوفة يؤذنون في كل يوم سفرهم ^(٢) خمس مرات، الى أن بنوها وسكنوها، فمن الباطل المحال أن يحال ^(٣) الأذان بحضرة من ذكرنا ويخفى ذلك على عمر وعثمان، أو يعلبه أحدهما فيقره ولا ينكره. ثم سكن الكوفة على بن أبي طالب الى أن مات ونفذ العمال من قبله الى مكة والمدينة، ثم الحسن ابنه رضى الله عنه، الى أن سلم الأمر لمعاوية رحمه الله تعالى، فمن المحال أن يغير الأذان ولا ينكر تغييره على والحسن ولو جاز ذلك على لجاز مثله على أبي بكر وعمر وعثمان، وحاشا لهم من هذا، فما يظن هذا بهم ولا بأحد منهم مسلم أصلاً *

فان قالوا: ليس أذان مكة ولا أذان الكوفة نقل كافة. قيل لهم: فان قالوا لكم: بل أذان أهل المدينة ليس هو نقل كافة فما الفرق؟ فان ادعوا في هذا

(١) في الأصل «فلولا أن كل هذه الوجوه فقد كان يؤذن به» وهو خطأ (٢) كذا

بالاصل (٣) يحال: يعنى يغير *

محالا ادعى عليهم مثله *

فان قالوا : إن اذان أهل مكة وأهل الكوفة يرجع الى قوم محصور عددهم . قيل لهم : واذان أهل المدينة يرجع الى ثلاثة رجال لأكثر : مالك وابن الماجشون وابن أبي ذئب فقط ، وإنما أخذه أصحاب هؤلاء عن هؤلاء فقط *

فان قالوا : لم يختلف في الاذان بالتثنية . قيل لهم : هذا الكذب البحت روى معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر الاذان ثلاثاً ثلاثاً^(١) وروى ابن جريج عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يثنى الإقامة فيبطل بهذا ييقن البطلان فيما يحتاج به المالكين^(٢) لاختيارهم في الاذان بأنه نقل الكافة إلى رسول الله ﷺ . فصح يقيناً أن لا اذان أهل مكة من ذلك ما لا اذان أهل المدينة سواء سواء . وأن لا اذان أهل الكوفة من ذلك ما لا اذان أهل مكة واذان أهل المدينة ولا فرق *

فان قالوا : لم يغير ذلك الصحابة ، لكن غير بعدهم * قلنا : إن جاز ذلك على التابعين بمكة والكوفة ، فهو على التابعين بالمدينة أجوز ، فما كان بالمدينة في التابعين كعلقمة والأسود وسويد بن غفلة والرحيل^(٣) ومسروق ونباة^(٤) وسلمان بن ربيعة^(٥) وغيرهم ، فكل هؤلاء أقتى في حياة عمر بن الخطاب ، وما يرتفع أحد من تابعي أهل المدينة على

(١) هذه رواية غريبة جداً وقد روى مثلها البيهقي (ج ١ : ص ٤٢٤) من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر (٢) كذا في الاصل والمراد ظاهر (٣) كذا في الاصل ولم أعرف من هو ؟ بعد تقليب الرسم على كل ما يحتمله من أنواع التصحيف ، وليس في الرواة من اسمه «الرحيل» إلا الرحيل بن معاوية الكوفي ، وهو يروى عن أبي اسحق السبيعي وأبي الزبير وحيد الطويل فهو من أهل القرن الثاني ومتأخر جداً عن عمر (٤) بضم النون ، وهو نباة الوالي وكان معلماً على عهد عمر كما قال ابن حبان وابوحاتم (٥) في الاصل «سلمان» وهو خطأ ، وهو سلمان الخليل لأنه كان يلى الخيول في خلافة عمر ، ويقال : إن له صحيفة

طاوس وعطاء ومجاهد ومعاذ الله أن يظن بأحد منهم تبديل عمود الدين *
فان هبطوا الى تابعى التابعين؛ فما يجوز شيء من ذلك على سفيان
الثورى وابن جريج الا جاز مثله على مالك، فماله على هذين فضل، لافى علم
ولا فى ورع، ومعاذ الله أن يظن بأحد منهم شيء من هذا *

فان رجعوا الى الولاية، فان الولاية، على مكة والمدينة والكوفة انما
كانوا ينفذون من الشام من عهد معاوية الى صدر زمان أبى حنيفة وسفيان
ومالك، ثم من الأنبار وبغداد فى باقى أيام هؤلاء، فلا يجوز شيء من ذلك
على والى مكة والكوفة الا جاز مثله على والى المدينة، وكلها قد وليها الصالح
والفاسق، كالحجاج، وحبيش^(١) بن دلجة وطارق^(٢) وخالد القسرى وما هنالك
من كل من لا خير، فما جاز من ذلك عليهم بمكة والكوفة فهو جائز عليهم
بالمدينة سواء سواء *

بل الأمر أقرب الى الامتناع بمكة؛ لان وفود جميع أهل الارض
يردونها^(٣) كل سنة، فما كان ليخفى ذلك أصلا على الناس، وما قال هذا
أحد قط والحمد لله *

فان رجعوا الى الروايات، فالروايات كما ذكرنا متقاربة إلا قول
أبى حنيفة المشهور فى الإقامة، فما جاءت به قط رواية *

وليس هذا من المد والصاع والوسق فى شيء، لأن كل مد أو قفيرة
أحدث بالمدينة وبالكوفة فقد عرف، كما عرف بالمدينة مد هشام الذى
أحدث، والمد الذى ذكره مالك فى موطنه : ان الصاع هو مد وثلاث بالمد
الآخر، وكمد أهل الكوفة الحجاجي، وكصاع عمر بن الخطاب، ولا

(١) الحجاج معروف وحبيش بن دلجة وطارق بن عمرو أخبارهما فى تاريخ الطبرى (ج ٧
ص ٨٤ و ٨٥ و ١٩٠ و ١٩٧ و ٢٠٢ و ٢٠٥) (٢) هو خالد بن عبد الله القسرى — بفتح القاف
واسكان السين المهملة — وفى الاصل «القسيرى» وهو تصحيف وأخباره فى الطبرى
والاغنى والتهذيب (٣) فى الاصل «يردونها» وهو خطأ *

خرج في إحداث الأمير أو غيره مدا أو صاعا لبعض حاجته . وبقى مد النبي صلى الله عليه وسلم وصاعه ووسقه منقولا اليه نقل الكافة اليه^(١) صلى الله عليه وسلم *

والعجب أن مالكا رأى كفارة الظهار خاصة بمد هشام المحدث ا على اختلاف أصحابه فيه ، فاشهب وابن وهب وابن القاسم يقول أحدهم : هو^(٢) مد ونصف ، ويقول الآخر : هو مدان غير ثلث ، ويقول غيرهم : هو مدان !!^(٣) *

واحتج بعض أصحاب أبي حنيفة بأن قال : أذان أبي مخذورة متأخر ، فقلنا : نعم ، وأحسن طرقه موافق لاختيارنا . والله الحمد . فان قالوا : إن فيه تثنية الإقامة . قلنا : نعم : ، ولسنا ندر تثنيتها ، إلا أن تثنيتها كان الامر الاول ، وإفرادها كان الامر الآخر بلا شك .^(٤) *

لما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن الأعمش عن عمرو ابن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثنا أصحاب محمد ﷺ : أن عبد الله بن زيد رأى الاذان في المنام ، فأتي النبي ﷺ فأخبره ، قال : عليه بلالا ، فقام بلال فأذن مثنى وأقام مثنى^(٥) *

(١) كذا بالأصل بتكرار «اليه» مرتين والأولى حذف الاولى (٢) في الأصل «وهو» وزيادة الواو لا معنى لها (٣) انظر الموطأ (ص ١٢٤) وشرح الزرقاني (ج ٢ ص : ٨١ و ٨٢) وشرحنا على الخراج ليحيى بن آدم (رقم ٤٧١ و ٤٨١) (٤) انظر البيهقي (ج ١ ص ٤٢١) (٥) هذا جزء من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى وكان تارة يقول «حدثنا أصحابنا» وتارة «حدثنا أصحاب محمد» وتارة بلفظ «عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ» وتارة «عبد الرحمن عن عبد الله بن زيد» والحديث واحد والقصة واحدة ، وقد ضعفه المؤلف في الاحكام (ج ٦ ص ٧١) فأخطأ ، وصححه هنا أصاب ، وحققنا طريقه فيما علقناه على الاحكام ولم نكن رأينا تصحيح المؤلف له الا فيما نقله عنه ابن حجر وابن التركماني ، فالحمد لله على التوفيق *

قال علي : وهذا إسناد في غاية الصحة من إسناد الكوفيين ، فصح أن
تثنية الإقامة قد نسخت ، وأنه هو كان أول الامر ، وعبد الرحمن بن
أبي ليلى أخذ عن مائة وعشرين من الصحابة ، وأدرك بلالا وعمر رضي
الله عنهما ، فلاح بطلان قولهم يقيين . والله تعالى الحمد *

إلا أن الأفضل ما صح من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا
بأن يوترها إلا الإقامة . والصحيح الآخر أولى بالأخذ مما لا يبلغ درجته *
وقد قال بعض متأخري المالكيين : معنى « إلا الإقامة » أى إلا
« الله أكبر » !! وهذا جرى منهم على عادتهم في الكذب ، وما سمي أحد
قط قول « الله أكبر » إقامة ، لافى لغة ولا فى شريعة ، فكيف وقد
جاء مبيناً أنه « قد قامت الصلاة » كما ذكرناه *

وقال الحنفيون : إن الامر لبلال بأن يوتر الإقامة هو بمن بعد
رسول الله ﷺ ، وهذا لحاق منهم بالروافض الناسيين الى أبي بكر وعمر
تبديل دين الاسلام ، ولعن الله من يقول هذا ، فما يقوله مسلم *

فان قالوا : قد رويتم من طريق حيوة عن الاسود : أن بلالا كان
يثنى الإقامة . قلنا : نعم ؛ وأنس روى : أن بلالا أمر بوترها ، وأنس سمع
أذان بلال بلا شك ، ولم يسمعه الاسود قط يؤذن ولا يقيم فصح أن معنى
قول الاسود : أن بلالا كان يثنى الإقامة يريد قوله « قد قامت الصلاة »
حتى يتفق قوله مع رواية أنس فى ذلك *

قال علي : وقال بعض الحنفيين : لعل أمر رسول الله ﷺ أبا محذورة
أن يقول : « أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً
رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله » ، انما كان لاجل أنه كان خفض به
صوته ، لا لانه من حكم الاذان *

قال علي : وهذا كذب على رسول الله ﷺ مجرد ، لانه عليه السلام

لو علم أن هذا الترجيع ليس من نفس الاذان لنباه عليه^(١)، ولما تركه البتة يقول ذلك خافضا صوته في ابتداء الاذان، فليس هو كلمة واحدة، بل أربع قضايا، الاثنتان منها ست كلمات ست كلمات، والاثنتان خمس كلمات خمس كلمات، فمن الكذب البحت — الذي يستحق فيه صاحبه أن يتبوأ مقعده من النار — أن يدع رسول الله ﷺ أباحذورة يأتي بكل ذلك خافض الصوت، وليس خفضه من حكم الاذان، فاذا تركه على الخطأ ولم ينه زاده في اضلاله، بأن يأمره بأن يعيد ذلك رافعا صوته، ولا يعلمه أن تكرر ذلك ليس من الاذان، وما ندرى كيف ينطلق بهذا لسان مسلم! أو ينشرح له صدره ١٩ فكيف والآثار — التي هي أحسن ما روى في ذلك — جاءت مبينة بأن نبي الله ﷺ عليه الاذان كذلك نضا، كلمة كلمة، تسع عشرة كلمة ١١١ فوضح كذب هؤلاء القائلين جهاراً: *

وقال بعضهم: لما رأينا ما كان في الاذان في موضعين كان في الموضع الثاني على نصف ما هو عليه في الموضع الاول، ألا ترى أنه يقال في أول الاذان «أشهد أن لا إله إلا الله» مرتين، ويقال في آخره «لا إله إلا الله» مرة، وكان التكبير مما يتكرر في الاذان، وكان التكبير في آخر الاذان مرتين، والقياس أن يكون في أول الاذان أربعاً ١١١ *

قال علي: اذا كان هذا الهوس عندكم حقا فان التكبير مربع في أول الاذان كما تقول، فالواجب أن يكون «أشهد أن لا إله إلا الله» أشهد أن محمدا رسول الله، مربعا أيضا في التكبير، وأن لا يثنى من الاذان إلا ما اتفق على أن يثنى، كما لا يفرد منه إلا ما اتفق على افراده، وهو لا إله إلا الله، فقط، فيكون أول الاذان ثلاث قضايا مربعات، ثم يتلوها ثلاث

(١) «نبأ» يتعدى بنفسه وبالباء، وأما تعديته بحرف «على» فلم أجد دليلا عليها

قضايا مثنيات، ثم توتر ذلك قضية سابعة مفردة، فهذا هذر أفلح من هذركم؛ فينبغي أن يلتزموه ١١١ *

وأما المالكيون، فانهم اذا قاسوا المستحاضة على المصراة، والنفخ، في الصلاة على (ولا تقل لهما أف) والمرأة ذات الزوج في مالها على المريض المخوف عليه الموت، وفرج المتزوجة على يد السارق، وسائر تلك القياسات التي لا شيء أسقط منها ولا أغث — : فهذان القياسان أدخل في المعقول عند كل ذي مسكة عقل، فينبغي لهم أن يلتزموها، إن كانوا من أهل القياس؛ وإلا فليتركوا تلك المقاييس السخيفة، فهو أحظى لهم في الدين وأدخل في المعقول ١١١ وبالله تعالى التوفيق *

وقال بعض المالكيين: لما كانت « لا إله الا الله » تقال في آخر الأذان مرة واحدة — : وجب أن تكون الإقامة كلها كذلك، إلا ما اتفق عليه من التكبير فيها. فقلنا لهم: لما لم يكن ما ذكرتم (١) حجة في افراد الأذان لم يكن حجة في افراد الإقامة. وأيضا: فانه لما كان التكبير في الإقامة يثنى باتفاق منا ومنكم — : وجب أن يثنى سائر الإقامة، إلا ما اتفق عليه وهو التهليل في آخرها فقط. أو لما كان التكبير في الإقامة يقال أربع مرات وجب أن يكون في الإقامة أيضا يقال مرتين، ليكون فيها تربع يخرج منه الى ثنية الى افراد. وكل هذا هوس، إنما أوردناه ليرى أهل التصحيح فساد القياس وبطلانه *

وقد صح عن ابن عمر وأبي أمامة بن سهل بن حنيف: أنهم كانوا يقولون في أذانهم « حي على خير العمل » ولا نقول به، لأنه لم يصح عن النبي ﷺ، ولا حجة في أحد دونه. ولقد كان يلزم من يقول في مثل هذا عن صاحب: مثل هذا لا يقال بالرأي — : أن يأخذ بقول ابن عمر في هذا،

فهو عنه ثابت باصح اسناد ^(١) *

وقال الحسن بن حي : يقال في العتمة « الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم » ولا نقول بهذا أيضا ، لأنه لم يأت عن رسول الله ﷺ *
٣٣٢ — مسألة ولا يجوز تنكيس الاذان ولا الاقامة ، ولا تقديم مؤخر منها على ما قبله ، فمن فعل ذلك فلم يؤذن ولا أقام ، ولا صلى باذان ولا اقامة *

قال علي : هي أربعة أشياء تنزع الناس فيها : الوضوء والاذان والاقامة والطواف بالبيت ، فقال أبو حنيفة : يجوز تنكيس كل ذلك . وقال مالك لا يجوز تنكيس الاذان ولا الاقامة ولا الطواف ، وقال في أحد قوليهِ وأشهرهما : يجوز تنكيس الوضوء . وقال الشافعي : لا يجوز تنكيس شيء من ذلك *

قال علي : لا يشك أحد في أن رسول الله ﷺ علم الناس الاذان ، ولو لا ذلك ما تكهنوهما ولا ابتدعوهما ، فاذا شك في ذلك فانما عليهما عليه السلام مرتين ^(٢) كما هما ، أولا فأولا ، يأمر الذي يعلمه بأن يقول ما يلقيه ، ثم الذي بعده من القول ، الى انقضائهما ، فاذا كان كذلك فلا يحل لاحد مخالفة أمره ﷺ في تقديم ما آخر أو تأخير ما قدم . وبالله تعالى التوفيق *

٣٣٣ : — مسألة فان كان برد شديد أو مطر رش فصاعدا ، فيجب ان يزيد المؤذن في أذانه بعد « حي على الفلاح » أو بعد ذلك ^(٣) ، الاصلوا

(١) رواية ذلك عن ابن عمر رواها البيهقي (ج ١ : ص ٤٢٤ و ٤٢٥) وكذلك عن علي ابن الحسين ثم قال « وهذه اللفظة لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما علم بلالا وأبا محذورة ، ونحن نكره الزيادة فيه » (٢) في الاصل « مرتين » وهو خطأ لا يناسب بساط القول (٣) كذا في الأصل ، ولا نرى فائدة هنا لقوله « أو بعد ذلك » إلا ان كان سقط شيء من الكلام *

في الرحال . وهذا الحكم واحد في الحضر والسفر *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر : أنه أذن بضجنان ^(١) بين مكة والمدينة فقال : « صلوا في الرحال » ثم قال ابن عمر : « كان النبي ﷺ يأمر مناديه في الليلة الباردة أو المطيرة أو ذات الريح أن يقول : صلوا في الرحال » ^(٢) *

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أيمن ثنا بكر بن حماد ثنا مسدد ثنا حماد - هو ابن زيد - عن أيوب السخيتاني وعاصم الأحول وعبد الحميد صاحب الزيادي كلهم عن عبد الله بن الحارث قال : خطبنا ابن عباس في يوم ذي ردغ ^(٣) فلما بلغ المؤذن « حي على الصلاة » أمره أن ينادي « الصلاة في الرحال » فنظر القوم بعضهم إلى بعض ، فقال لهم : كأنكم أنكرتم ^(٤) هذا ! قد فعل هذا من هو خير مني ، وأنها لعزيمة ^(٥) ، وهو قول أصحابنا *
٣٣٤ : - مسألة والكلام جائز بين الإقامة والصلاة ، طال الكلام أو قصر ، ولا تعاد الإقامة لذلك *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الحمداني ثنا أبو اسحاق البلخي

(١) يفتح الضاد المعجمة واسكان الجيم وهو جبل بين مكة وخمسة وعشرون ميلا (٢) رواه أيوداود (ج ١ : ص ٤١٠ و ٤١١) بأسانيد كثيرة والبيهقي (ج ١ : ص ٣٩٨) ونسبه المنذري للبخاري ومسلم (٣) بفتح الراء واسكان الدال المهملة وآخره غين معجمة ، وفي بعض الروايات « رزغ » بالزاي بدل الدال والمراد المطر أو الطين (٤) في نسخة منقولة عن الأصل « أنكرتم » وفي أخرى عنه « أنكبرتم » واخترنا الأولى لأن في رواية لأبي داود « فكان الناس استنكروا ذلك » (٥) يعني الجمعة بدليل قوله « خطبنا » وللتصريح بذلك في روايات أخرى ، وانظر الكلام عليه في فتح الباري (ج ٢ : ص ٦٦ و ٦٧) والعيني الطبعة النيرية (ج ٥ : ص ١٢٦ و ١٢٨) وأبي داود (ج ١ : ص ٤١٠ و ٤١٢) *

ثنا القزويني ثنا البخاري ثنا أبو معمر عبد الله بن عمرو ثنا عبد الوارث ثنا عبد العزيز - هو ابن صهيب - عن أنس بن مالك قال: «أقيمت الصلاة والنبي ﷺ يناجي رجلا في جانب المسجد، فقام إلى الصلاة حتى نام الناس» (١) *

وقد ذكرنا إقامة المسلمين للصلاة وتذكره عليه السلام أنه جثب ورجوعه واغتساله ثم نجثته وصلاته بالناس *

ولأدليل يوجب إعادة الإقامة أصلا، ولا خلاف بين أحد من الأئمة في أن من تكلم بين الإقامة والصلاة أو أحدث فانه يتوضأ ولا تعاد الإقامة لذلك، ويكلف من فرق بين قليل العمل وكثيره، وقليل الكلام وكثيره: أن يأتي على صحة قوله بدليل، ثم على حد القليل من ذلك من الكثير، ولا سبيل له إلى ذلك أصلا. وبالله تعالى التوفيق *

(أوقات الصلاة)

٣٣٥ : - مسألة قال أبو محمد علي بن أحمد: أول وقت الظهر أخذ الشمس في الزوال والميل . فلا يحل ابتداء الظهر قبل ذلك أصلا، ولا يجزىء بذلك ثم يتمادى وقتها إلى أن يكون ظل كل شيء مثله، لا يعد في ذلك الظل الذي كان له في أول زوال الشمس، لكن يعد ما زاد على ذلك فإذا كبر الإنسان لصلاة الظهر حين ذلك فما قبله فقد أدرك صلاة الظهر بلا ضرورة *

فإذا زاد الظل المذكور على ما ذكرنا - بما قل أو أكثر فقد بطل وقت الدخول في صلاة الظهر، إلا للمسافر المجد فقط، ودخل أول وقت العصر

(١) في جميع روايات البخاري «حتى نام القوم» وكذلك في أغلب روايات الحديث ولم أرفيه في شيء من الروايات لفظ «نام الناس» فلعلها رواية للأندلسيين في البخاري. وانظر البخاري (ج ١ ص ٢٦٢) والعيني (ج ٥ ص ١٥٧ و ١٥٨) *

فمن دخل في صلاة العصر قبل ذلك لم تجزه إلا يوم عرفة بعرفة فقط ، ثم يتمادى وقت الدخول في العصر الى أن تغرب الشمس كلها ، إلا أننا نكره تأخير العصر الى أن تصفر الشمس إلا لعذر . ومن كبر للعصر قبل أن يغرب جميع القرص فقد أدرك العصر * .

فاذا غاب جميع القرص فقد بطل وقت الدخول في العصر ، ودخل أول وقت صلاة المغرب . ولا يجزئ الدخول في صلاة المغرب قبل غروب جميع القرص . ثم يتمادى وقت صلاة المغرب الى أن يغيب الشفق الذى هو الحمرة — فمن كبر للمغرب قبل أن يغيب آخر حمرة الشفق فقد أدرك صلاة المغرب بلا كراهة ولا ضرورة * .

فاذا غربت حمرة الشفق كلها فقد بطل وقت الدخول في صلاة المغرب الا للمسافر المجد وبمزدلفة ليلة يوم النحر فقط ، ودخل وقت صلاة العشاء الآخرة ، وهى العتمة . ومن كبر لها ومن الحمرة فى الأفق شيء لم يجزه . ثم يتمادى وقت صلاة العتمة الى انقضاء نصف الليل الأول ، وابتداء النصف الثاني . فمن كبر لها فى أول النصف الثاني من الليل فقد أدرك صلاة العتمة بلا كراهة ولا ضرورة فاذا زاد على ذلك فقد خرج وقت الدخول فى صلاة العتمة * .

فاذا طلع الفجر الثاني فقد دخل أول وقت صلاة الصبح ؛ فلو كبر لها قبل ذلك لم يجزه . ويتمادى وقتها الى أن يطلع أول قرص الشمس ، فمن كبر لها قبل طلوع أول القرص فقد أدرك صلاة الصبح ، إلا أننا نكره تأخيرها عن أن يسلم منها قبل طلوع أول القرص إلا لعذر ، فاذا طلع أول القرص فقد بطل وقت الدخول فى صلاة الصبح * .

فاذا خرج وقت كل صلاة ذكرناها لم يجز أن يصليها ، لاصبى يبلغ ، ولا حائض تطهر ، ولا كافر يسلم ، ولا يصلى هؤلاء إلا ما أدركوا فى

الأوقات المذكورة *

وأما المسافر فانه ان زالت له الشمس وهو نازل أو غربت له الشمس وهو نازل — فهو كما ذكرنا في وقت الظهر والمغرب ولا فرق، يصلي كل صلاة لوقتها ولا بد، فان زالت له الشمس وهو ماش فله أن يؤخر الظهر الى أول الوقت الذي ذكرنا للعصر، ثم يجمع الظهر والعصر، وإن غابت له الشمس وهو ماش فله أن يؤخر المغرب الى أول وقت العتمة، ثم يجمع بين المغرب والعتمة *

وأما بعرفة — يوم عرفة خاصة — فانه يصلي الظهر في وقتها، ثم يصلي العصر اذا سلم من الظهر في وقت الظهر *

وأما بمزدلفة — ليلة يوم النحر خاصة — فانه لا يصلي المغرب إلا بمزدلفة أى وقت جاءها، فان جاءها في وقت العتمة صلاها ثم صلى العتمة *

وأما الناسي للصلاة والنائم عنها فان وقتها متباد أبداً لا بد، *

ولا يحل لأحد أن يؤخر صلاة عن وقتها الذي ذكرنا، ولا يحزته إن فعل ذلك، ولا أن يقدمها قبل وقتها الذي ذكرنا، ولا يحزته إن فعل ذلك *

وقال أبو حنيفة في أحد قولي: أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه، ووقت العتمة المستحب الى ثلث الليل والى نصفه، ويمتد الى طلوع الفجر، وان كره تأخيرها اليه، ولم يحز تأخير الظهر الى وقت العصر ولا تأخير المغرب الى وقت العتمة —: للمسافر المجد *

ورأى مالك للمريض الذي يخاف ذهاب عقله وللمسافر الذي يريد الرحيل —: أن يقدم العصر الى وقت الظهر، والعتمة الى وقت المغرب، ورأى لمساجد الجماعة — في المطر والظلمة — أن تؤخر المغرب قليلاً وتقدم العتمة الى وقت المغرب، ولا يتنفل بينهما، ولم ير ذلك لخوف عدو، ولا رأى ذلك في نهار المطر في الظهر والعصر، ورأى وقت الظهر والعصر يمتدان

الى غروب الشمس بادرارك الظهر وركعة من العصر قبل غروب جميعها،
ورأى وقت المغرب والعتمة يمتدان الى أن يدرك المغرب وركعة من العتمة
قبل طلوع الفجر الثاني *

ورأى الشافعى الجمع بين الظهر والعصر فى وسط وقت الظهر، وبين
المغرب والعتمة فى وسط وقت المغرب -: لمساجد الجماعات خاصة فى المطر،
ورأى وقت الظهر والعصر مشتركا ^(١) يمتدا الى غروب الشمس، ووقت
المغرب والعتمة مشتركا ^(٢) يمتدا الى طلوع الفجر *

هذا مع قوله وقول مالك : إنه ليس للمغرب إلا وقت واحد . وهذه
أقوال ظاهرة التناقض بلا برهان *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أبو خليفة الفضل بن
الحباب الجهمى ثنا أبو الوليد الطيالسى - هو هشام بن عبد الملك - أنا همام -
هو ابن يحيى - عن قتادة عن أبي أيوب المراءى ^(٣) عن عبد الله بن عمرو
ابن العاصى : « أن رسول الله ﷺ سأل رجلا عن وقت صلاة الظهر؟
فقال رسول الله ﷺ : وقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس ، وكان ظل
الرجل كطوله ، مالم تحضر العصر ، ووقت العصر مالم تغرب الشمس ؛
ووقت المغرب مالم يغيب الشفق ، ووقت العشاء إلى نصف الليل ، ووقت
الفجر من طلوع الفجر مالم تطلع الشمس ^(٤) » *

(٢٠١) فى نسخة منقولة عن الأصل « مشتركا » وفى أخرى عنه « مستدركا » فاخترنا
الاولى لأنها أصح ، ولأن الشافعى يقول باشتراك الوقتين فى كل صلاتين منها حال العذر
بالجمع فى السفر والمطر (٣) فى صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٠) « واسمه يحيى بن مالك الأزدي
ويقال المراءى ، والمراءى حتى من الأزدي » (٤) رواه مسلم وأبو داود (ج ١ : ص ١٥٤)
والنسائى (ج ١ : ص ٩٠ و ٩١) والبيهقى (ج ١ : ص ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٧ و ٣٧١) وعندهم
جميعا فى وقت العصر « مالم تصفر الشمس » ولعل ما هنا رواية أخرى يؤيدها رواية للبيهقى
مالم يحضر المغرب *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى
ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن
نمير ثنا أبي ثنا بدر بن عثمان ثنا أبو بكر بن أبي موسى الأشعري عن أبيه
عن رسول الله ﷺ : « أنه أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة ؟ فلم يرد
عليه شيئا فأقام الفجر ^(١) حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم
بعضا ، ثم أمره فأقام بالظهر ^(٢) حين زالت الشمس ، والقائل يقول : قد
انتصف النهار ، وهو كان أعلم منهم ، ثم أمره فأقام بالعصر ^(٣) والشمس
مرتفعة ، ثم أمره فأقام المغرب حين وقعت الشمس ، ثم أمره فأقام العشاء
حين غاب الشفق ، ثم آخر الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل
يقول : قد طلعت الشمس أو كادت ، ثم آخر الظهر حتى كان قريبا من
وقت العصر بالامس ، ثم آخر العصر حتى انصرف منها والقائل يقول :
قد احمرت الشمس ، ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق ،
ثم آخر العشاء حتى كان ثلث الليل الأول ؛ ثم أصبح فدعا ^(٤) السائل فقال :
الوقت بين هذين ^(٥) » *

وقد رونا هذا الخبر من طريق أبي داود عن مسدد عن عبد الله بن
داود الخريبي ^(٦) عن بدر بن عثمان بإسناده وفيه « قلنا كان من الغد ^(٧) صلى
الفجر فانصرف فقلنا : طلعت ^(٨) الشمس ، وأقام الظهر في وقت العصر
الذى كان قبله ، وصلى العصر وقد اصفرت الشمس أو قال : أمسى » *

(١) لفظ « الفجر » زدناه من صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧١) (٢) فى الاصل « الظاهر » وصحناه
من مسلم (٣) فى الاصل « العصر » (٤) فى الاصل « ثم دعا » وصحناه من مسلم
(٥) رواه أبو داود (ج ١ : ص ١٥٤) كما سبكه المؤلف والنسائي (ج ١ : ص ٩١)
والبيهقي (ج ١ : ص ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٧٠ و ٣٧١) (٦) بضم الخاء المعجمة وفتح الراء .
سكن الخريبة — وهى محلة بالبصرة — فنسب اليها (٧) لفظ « من » زدناه من أبي داود *
(٧) فى أبي داود « أطلعت » بزيادة الهمزة

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن ايمن ثنا احمد بن زهير ومحمد بن وضاح قال ابن زهير : حدثني أبي ، وقال ابن وضاح : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير قال زهير وأبو بكر وابن نمير : ثنا محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال النبي ﷺ : « إن للصلاة أولا وآخرا ، وإن أول وقت صلاة الظهر حين تزول الشمس ، وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر ، وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها ، وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس ، وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس ، وإن آخر وقتها حين يغيب الأفق ، وإن أول وقت العشاء الآخرة حين يغيب الشفق ، وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل ، وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر ، وإن آخر وقتها حين تطلع الشمس ^(١) » * قال علي : لم يخف علينا اعتلال من اعتل في حديث عبد الله بن عمرو بن قتادة أسنده مرة وأوقفه أخرى ^(٢) ، وهذا ليس بعلة ، بل هو قوة للحديث ، إذا كان صاحب يرويه مرة عن النبي ﷺ ويفتي به أخرى وهذا جهل بمن تعلل بهذا ، وقول لا برهان عليه ، وإنما هو ظن قلد فيه من ظنه * وكذلك لم يخف علينا من تعلل في حديث أبي هريرة بأن محمد بن فضيل أخطأ فيه ، وإنما هو موقوف على مجاهد ، وهذا أيضا دعوى كاذبة بلا برهان ، وما يضر إسناده من أسند إيقاف من أوقف ^(٣) *

(١) الحديث رواه الترمذى (ج ١ : ص ٣٣ و ٣٣٣) والبيهقى (ج ١ : ص ٣٧٥ و ٣٧٦) وقوله في المغرب والعشاء «الأفق» و «الشفق» هو في الموضعين في الترمذى والبيهقى «الأفق» وفي بعض نسخ الترمذى «الشفق» في الاولى فقط والمراد واحد (٢) الرواية بوقفه في النسائى والبيهقى (٣) الذى علل الحديث بهذا هو البخارى ، قال الترمذى : «سمعت محمدا يقول : حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصح من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش ، وحديث محمد بن فضيل خطأ ، أخطأ فيه محمد بن فضيل» ثم روى الموقوف على مجاهد ، والحق ما قال ابن حزم رحمه الله والحديث صحيح *

قال علي : وهذه أحاديث صحاح ، بأسانيد جياد ، من رواية الثقات فواجب الأخذ بالزائد ؛ والذي فيه « أن النبي ﷺ أقام الظهر في وقت العصر الذي كان قبله » ليس فيه حجة لمن قال باشتراك^(١) وقتيهما ، لأنه عليه السلام قد نص على أن « وقت الظهر مالم تحضر العصر » ونص عليه السلام على بطلان الاشتراك *

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا محمد بن إسماعيل الصائغ ثنا أبو النضر هاشم بن القاسم ثنا سليمان بن المغيرة عن ثابت — هو البناني — عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة قال قال رسول الله ﷺ : « إنما التفريط في اليقظة ، أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى » . فلا بد من جمعها كلها لصحتها *

فصح أنه عليه السلام كبر في اليوم الثاني للظهر في آخر وقتها ، فصار مصليا لها في وقت العصر وهذا حسن *

والخبر الذي فيه « ووقت العصر ما لم تغب الشمس » زائد على سائر الأخبار ، وزيادة العدل واجب قبولها ، وكذلك هو زائد على الخبر الذي قد ذكرناه قبل بإسناده وفيه « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » *

وهذا الخبر زائد على الآثار التي فيها « ووقت العصر مالم تصفر الشمس » ولا يحل ترك زيادة العدل *

وهذه الأخبار كلها زائدة على الأخبار التي فيها « أنه ﷺ صلى المغرب في اليوم الثاني في الوقت الذي صلاها فيه بالأمس وقتا واحدا » *

وهذه الأخبار كلها مبطللة قول مالك والشافعي : إنه ليس للمغرب إلا

(١) في نسخة منسوخة من الأصل « باستدراك » وهو خطأ *

وقت واحد، وهو قول يبطل من جهات : *

منها ما قد صح مما سنده كرهه بإسناده إن شاء الله تعالى من أنه عليه السلام «قرأ في صلاة المغرب سورة الأعراف وسورة الطور والمرسلات» فلو كان ما قالوه لكان عليه السلام مصلياً لها في غير وقتها، وحاش لله من هذا * وأيضاً فإن المساجد تختلف، فبعضها لا منار لها، وهى ضيقة الساحة جداً، فيؤذن المؤذن مسرعاً ويصلى، وبعضها واسعة الصحون كالجوامع الكبار، وعالية المنار، فيؤذن المؤذن مسترسلاً ثم ينزل، فلا سبيل أن يقيم الصلاة إلا وأئمة المساجد قد أتموا، هذا أمر مشاهد في جميع المدن . فعلى قول المالكيين والشافعيين كان يجب أن هؤلاء لم يصلوا المغرب في وقتها *

وأيضاً فيسألون : متى ينقضى وقتها عندكم ؟ فلا يأتون بحد أصلاً . ومن الباطل أن تكون شريعة محدودة لا يدرى أحد حدها ، حاشا لله من هذا * وهذه الأخبار أيضاً تبطل قول من قال باشتراك وقت الظهر والعصر، وباشتراك وقت المغرب والعشاء، ولم يأت خبر يعارضها في هذا أصلاً * وحكم عرفة والمزدلفة حكم في ذلك اليوم وتلك الليلة في ذينك الموضعين فقط *

برهان ذلك : أنهم كلهم مجمعون — بلا خلاف — على أن إماماً لو صلى الظهر بعرفة في وقت الظهر، ثم أخر العصر إلى وقت العصر، لحكمها في غير ذلك اليوم . في غير ذلك المكان، أو صلى المغرب تلك الليلة في إثر غروب الشمس قبل المزدلفة — : لكان مخطئاً مسيئاً، وعند بعضهم فاسد الصلاة *

فصح أنهم خالفوا القياس والنصوص . أما النصوص فقد ذكرناها * وأما القياس : فإن وجه القياس — لو كان القياس حقاً — أن يجوز وأن

يلزم في غير عرفة ومزدلفة ما يجوز ويلزم في عرفة ومزدلفة في ذلك اليوم وتلك الليلة ، فيكون الحكم أن تصلي العصر أبدا في أول وقت الظهر ، وأن تؤخر المغرب أبدا الى بعد غروب الشفق ، وهم كلهم يجمعون على المنع من هذا ، وأنه لا يجوز ، فظهر أنهم لم يقيسوا قولهم في اشتراك الأوقات على حكم يوم عرفة بعرفة وليلة مزدلفة بمزدلفة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح أخبرني ابن وهب حدثني جابر بن اسماعيل ^(١) عن غقيل عن ابن شهاب عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان إذا عجل عليه السفر ^(٢) يؤخر الظهر الى أول وقت العصر ^(٣) فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حين يغيب الشفق » . وهكذا روينا من طريق ابن عمر أيضا « إذا جده السفر ^(٤) » ، *

وهذا الخبر يقضى على كل خبر جاء بأنه عليه السلام جمع بين صلاتي الظهر والعصر ، وبين صلاتي المغرب والعشاء في السفر ، ولا سبيل الى وجود خبر يخالف ما ذكرنا *

وأما في غير السفر فلا سبيل البتة الى وجود خبر فيه الجمع بتقديم العصر الى وقت الظهر ، ولا بتأخير الظهر الى أن يكبر لها في وقت العصر ، ولا بتأخير المغرب الى أن يكبر لها بعد مغيب الشفق ، ولا بتقديم العتمة الى قبل غروب الشفق ، فاذا لا سبيل الى هذا فمن قطع بهذه الصفة على تلك

(١) في الاصل « حدثني اسماعيل » وهو خطأ صححناه من مسلم (ج ١ : ص ١٩٦)

(٢) في مسلم « عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا عجل عليه السفر » بحذف « كان »

(٣) في الاصل « الى وقت العصر » بحذف « أول » وزدناها من مسلم (٤) حديث ابن عمر

في مسلم بلفظ « إذا جده به السير » *

الأخبار التي فيها الجمع ، فقد أقدم على الكذب ومخالفة السنن الثابتة *
ونحن نرى الجمع بين الظهر والعصر ثم بين المغرب والعشاء أبدا بلا
ضرورة ولا عذر ولا مخالفة للسنن ، لكن بأن يؤخر الظهر كما فعل رسول الله
ﷺ إلى آخر وقتها ، فيبتدأ في وقتها ويسلم منها وقد دخل وقت العصر ،
فيؤذن للعصر ويقام وتصلى في وقتها ، وتؤخر المغرب كذلك إلى آخر وقتها ،
فيكبر لها في وقتها ويسلم منها وقد دخل وقت العشاء ، فيؤذن لها ويقام
وتصلى العشاء في وقتها *

فقد صح بهذا العمل موافقة الأحاديث كلها ، وموافقة يقين الحق
في أن تؤدي كل صلاة في وقتها . والله الحمد *

فان ادعوا العمل بالجمع بالمدينة ، فلاحجة في عمل الحسن بن زيد ^(١) ،
ولا يجدون عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم صفة الجمع الذي يراه
مالك والشافعي ، وقد أنكره الليث وغيره *

والعجب أن أصح حديث في الجمع ، هو ما روينا من طريق مالك
عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « صلى لنا ^(٢) رسول الله
ﷺ الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً ، في غير ^(٣) خوف
ولا سفر » قال مالك : أرى ذلك في مطر *

وما روينا من طريق عثمان بن أبي شيبة عن أبي معاوية عن الأعمش
عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « جمع رسول الله ﷺ بين
الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة ، من غير خوف ولا مطر ،
قيل لابن عباس : ما أراد إلى ذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته ^(٤) » *

(١) الراجح أنه يريد الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وهو مدني من
شيوخ مالك وولي المدينة خمس سنين (٢) كلمة «لنا» زيادة من الموطأ (ص ٥٠ : ٥١)
(٣) في الموطأ «من غير خوف» (٤) رواه مسلم بأسانيد متعددة (ج ١ : ص ١٩٦ و ١٩٧)
ونسبه في المنتقى للجماعة إلا البخاري وابن ماجه *

قال علي: والمالكيون والشافعيون لا يقولون بهذا، وليس في هذين الخبرين خلاف لقولنا، والله الحمد، ولا صفة الجمع، فبطل التعلق بهما علينا *

فان ذكر ذا كر حديث مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل: أن معاذ ابن جبل أخبرهم^(١): «أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك^(٢) فكان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، فأخر الصلاة يوماً ثم خرج فصلي الظهر والعصر جميعاً، ثم دخل^(٣) ثم خرج فصلي المغرب والعشاء جميعاً، *

فهذا أيضاً كما قلنا: ليس فيه صفة الجمع على ما يقولون، فليسوا أولى بظاھرہ منا^(٤) *

وهذا أيضاً خبر رويناه من طريق الليث بن سعد عن هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل: «أن رسول الله ﷺ كان في غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر، وإن ترحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى ينزل للعصر، وإن غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء، وإن ارتحل قبل أن يغيب الشفق أخر المغرب حتى ينزل للعشاء، ثم يجمع بينهما^(٥)، *

فهذا خبر ساقط لانه من رواية هشام بن سعد وهو ضعيف^(٦) * وأيضاً فلو صح لما كان مخالفاً لقولنا، لأنه ليس فيه بيان أنه عليه السلام عجل العصر قبل وقتها، والعتمة قبل وقتها، ومن تأمل لفظ الخبر

(١) في الموطأ (ص ٥٠) «أخبره» (٢) في الموطأ «عام تبوك» (٣) زيادة من الموطأ (٤) ولكنه صريح في أنه كان يجمع بين الصلاتين وهو نازل غير جاد به السير (٥) قرأه ابوداود بنحوه (ج ١ : ص ٦٨٤) من طريق الفضل بن قضاة والليث معاً (٦) هشام ضعفه محتمل وحديثه حسن وليس خبره ساقطاً بمرّة *

رأى ذلك واضحا ، والحمد لله . وإنما هي ظنون أعملوها ، فزل فيها من زل
بغير تثبت *

وهكذا القول سواء سواء في الحديث الذى رويناه من طريق الليث
عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل « أن النبي ﷺ
كان فى غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر حتى يجمعها
الى العصر ، فيصليها جميعا ، وإذا ارتحل بعد زيع الشمس صلى الظهر
والعصر جميعا ثم سار ، وكان إذا ارتحل قبل المغرب آخر المغرب حتى
يصليها مع العشاء ، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع
المغرب ^(١) » *

فان هذا الحديث أوردى حديث فى هذا الباب لوجوه :
أولها : أنه لم يأت هكذا إلا من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ،
ولا يعلم أحد من أصحاب الحديث ليزيد سماعا من أبي الطفيل *
والثاني : أن أبا الطفيل صاحب راية المختار ، وذكر أنه كان يقول
بالرجعة ^(٢) *

والثالث أننا رويناه عن محمد بن اسماعيل البخارى - مؤلف الصحيح -
أنه قال : قلت لقتيبة : مع من كتبت عن الليث حديث يزيد بن أبي حبيب
عن أبي الطفيل ؟ يعنى هذا الحديث الذى ذكرنا بعينه ، قال : فقال لى قتيبة :
كتبته مع خالد المدائنى ، قال البخارى : كان خالد المدائنى يدخل الأحاديث

(١) رواه ابوداود (ج ١ ص ٤٧٢) والترمذى (ج ١ : ص ١٧٩ و ١١٠) بنحوه كلاهما عن
قتيبة بن سعيد عن الليث . قال الترمذى « حديث حسن غريب تفرد به قتيبة ، لا نعرف أحدا
رواه عن الليث غيره » وقال ابوداود « لم يرو هذا الحديث الا قتيبة وحده » (٢) ابوالطفيل
عاصر بن وائلة من ثقات التابعين الفضلاء ومارماه أحد بالقول بالرجعة وما أسند المؤلف هذا
عمن يوثق به *

على الشيوخ ، يريد : أنه كان يدخل في روايتهم ما ليس منها ^(١) *
ثم لو صح لما كان فيه خلاف لقولنا ، لأنه ليس فيه أنه عليه السلام قدم
العصر الى وقت الظهر ، ولا أنه عليه السلام قدم البعثة الى وقت المغرب ^(٢) *
فبطل كل ما تعلقوا به في اشتراك الوقتين ، وفي تقديم صلاة الى وقت
التي قبلها ؛ وتأخيرها الى وقت غيرها بالرأى والظن ، لاسيما مع نصه عليه
السلام على أن « وقت الظهر ما لم تحضر العصر ، وإن « آخر وقت المغرب
ما لم يغرب الأفق ، وأول وقت العشاء إذا غاب الأفق ، فهذا نص يبطل
الاشتراك جملة *

و ما الناسى والنائم فقد ذكرنا قبل قول رسول الله ﷺ : « من نام
عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ، فصح أن وقتها تمتد للناسى والنائم
أبدا ، وكذلك وقت الظهر والمغرب تمتد للمجد في السير ، وفي مزدلفة ليلة
النحر ، ووقت العصر منتقل يوم عرفة بعرفة ؛ وانتقال الأوقات أو تمامها
أوحدها لا يجوز أن يؤخذ إلا عن رسول الله ﷺ . ولم يلزموا قياساً
في شيء مما قالوه على ما بينا *

وأما قول أبي حنيفة : إن وقت الظهر يمتد الى أن يصير ظل كل شيء
مثليه وحيث يدخل وقت العصر - : فانهم احتجوا بحديث ذكر أن
أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم رواه عن أبي مسعود : « أن جبرائيل نزل
على رسول الله ﷺ حين صار ظل كل شيء مثله ^(٣) وأمره بصلاة الظهر ^(٤) . »

(١) خالد بن القاسم المدائني أبو الهيثم لم يكن ثقة ، ولكن هل قال قتيبة انه روى
عنه الحديث ، أو هو كتبه عن الليث وكتبه معه خالد ؟ وماذا يكون من هذا ؟ ثقة كتب حديثنا
سمعه من شيخه وكتبه معه آخر أيا كان ، أف يكون من هذا أن حديث الثقة ساقط لأن
الضعيف رواه معه ؟ (٢) بل صح هذا في لفظ الترمذي في هذا الحديث ، فان فيه « عجل
العصر الى الظهر » و « عجل العشاء الى المغرب » (٣) في الأصل « مثليه » وهو خطأ
(٤) رواه البيهقي (ج ١ : ص ٣٦٥) ونسبه الزيلعي في نصب الراية (ج ١ : ص ١١٦) و

قالوا: فيتعين أنه يدري أمره بإبتداء الصلاة بعد ذلك^(١)؛ لأن الظل لا يستقر *
قال علي . وهذا لاحجة لهم فيه ، أول ذلك أنه منقطع ، لأن أبا بكر
هذا لم يولد إلا بعد موت أبي مسعود ، والثاني أنهم جروا فيه على عادة لهم
في توثيب أحكام الأحاديث إلى ما ليس فيها ، وترك ما فيها ، وذلك أنه ليس
في هذا الخبر لا إشارة ولا دليل ولا معنى يوجب امتداد وقت الظهر إلى أن
يكون ظل كل شيء مثليه ، ولا فيه أنه عليه السلام ابتداء الصلاة بعد زيادة
الظل على المثل ، ولو صح هذا الخبر لما كان فيه الاجواز ابتداء الصلاة
حين يصير ظل كل شيء مثله ، وهو الوقت الذي أمره فيه جبريل بأن يصلي
الظهر فيه ، لا فيما بعده *

وذكر بعض مقلديه الحديث الصحيح المشهور من طريق ايوب عن
نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « مثلكم ومثل أهل الكتاب » ثم ذكر
عليه السلام « الأجراء الذين عملوا من غدوة إلى نصف النهار على قيراط ،
فعملت اليهود ، ثم الذين عملوا من نصف النهار إلى صلاة العصر على
قيراط ، فعملت النصارى ثم الذين عملوا من العصر إلى مغيب الشمس
على قيراطين ، وهم نحن ، فغضبت اليهود والنصارى ، فقالوا : مالنا أكثر
عملا وأقل عطاء ؟ فقال : هل نقصتكم من حقكم ؟ قالوا : لا ، قال : فذلك فضلي
أوتيته من أشياء » *

والحديث الصحيح أيضا المأثور من طريق أبي بردة بن أبي موسى
الاشعري عن أبيه عن النبي ﷺ بمثل هذا ، وفيه : « ان المستأجر لهم قال
للذين عملوا إلى حين صلاة العصر : أكملوا بقية عملكم فانما بقي من النهار
شيء يسير » *

(١١٧) إلى اسحق بن راهويه والبيهقي في المعرفة والطبراني ، وانظر الكلام فيه هناك ، والحديث
بهذا الاسناد ضعيف كما قال المؤلف (١) كذا في الأصل ولعل في الكلام تحريفا أو خطأ
والمراد ظاهر *

فقال المحتج بهذين الخبرين : لو كان وقت الظهر يخرج بالزيادة على ظل المثل ويدخل حينئذ وقت العصر - : لكان مقدار وقت العصر مثل مقدار وقت الظهر ، وهذا خلاف ما في دينك الخبرين *

قال أبو محمد : وهذا بما قلنا من تلك العوائد الملعونة ، والإيهام بتوثيب الأحاديث عما فيها إلى ما ليس فيها *

وبيان ذلك : أنه ليس في شيء من هذين الخبرين - لا بدليل ولا نص - أن وقت العصر أوسع من وقت الظهر ، وإنما فيه أن اليهود والنصارى قالوا : نحن أكثر عملاً وأقل أجراً ، فمن أضل وأخزى في المعاد ممن جعل قول اليهود والنصارى الذي لم يصدقه رسول الله ﷺ (١) *

وأيضاً فإنه يخالف قول رسول الله ﷺ حجة يرد بها تمويهاً وتحيلاً (٢) نص قوله عليه السلام « أن وقت الظهر مادام ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر » فكيف والذي قالت اليهود لا يخالف ما حده النبي ﷺ ، وهو أنهم عملوا من أول النهار إلى وقت العصر ، وقالوا : نحن أكثر عملاً وأقل عطاء : وهذا صحيح ، لأن الوقت الذي عملوه كلهم أكثر مما عملناه نحن ، بل الذي عملت كل طائفة أكثر من الذي عملناه نحن ، والذي من أول الزوال إلى أن يبلغ ظل كل شيء مثله - في كل زمان ومكان - أكثر مما في حين زيادة الظل على المثل إلى غروب الشمس ، والذي أخذ به كل طائفة أقل مما أخذنا . وفي الحديث الآخر « إنما بقي من النهار شيء يسير » وهذا حق ، لأن من وقت العصر إلى آخر النهار يسير بالاضافة إلى ما هو أكثر ، من أول النهار إلى وقت العصر ، نعم وبالإضافة أيضاً إلى وقت الظهر على

(١) كذا في الأصل ويظهر أنه سقط منه هنا كلمة « حجة » أو « دليلاً » أو نحو ذلك

(٢) كذا بالأصل وهو غير واضح وإن كان المراد مفهوماً *

قولنا، لأن كل شيء فهو بلا شك يسير اذا أضيف الى ما هو أكثر منه .
فبطل تمويههم بهذين الخبرين . والله الحمد *

قال علي : ولو قال قائل : إنه عليه السلام إنما عني ^(١) آخر أوقات العصر
وهو مقدار تكبيرة قبل غروب آخر القرص - لصدق، لأنه عليه السلام
قد نص على أنه بعث والساعة كهاتين ، وضم أصبعه الى الأخرى ، وأنا
في الامم كالشعرة البيضاء في الثور الاسود . فهذا أولى ما حمل عليه قول
رسول الله ﷺ ، لتفق أخباره كلها ، بل لا يجوز غير هذا أصلاً . وبالله
تعالى التوفيق *

وأما قوله ، قول مالك والشافعي : ان وقت العتمة يمتد الى طلوع
الفجر ، وزاد مالك والشافعي امتداد صلاة المغرب الى ذلك الوقت - : فخطأ
ظاهر ، لأنه دعوى بلا دليل ، وخلاف لجميع الأحاديث ، أولها عن
آخرها ، وما كان هكذا فهو ساقط ييقن . وقد احتج في هذا بعض من ذهب
الى ذلك من أصحابنا بقول رسول الله ﷺ : « إنما التفريط في اليقظة ، أن
تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى وراموا بهذا اتصال وقت العتمة
بوقت صلاة الصبح *

فان هذا لا يدل على ما قالوه أصلاً ، وهم مجمعون معنا - بلا خلاف من
أحد من الامة - أن وقت صلاة الفجر لا يمتد الى وقت صلاة الظهر . فضح
أن هذا الخبر لا يدل على اتصال وقت كل صلاة بوقت التي بعدها ، وإنما
فيه معصية من أخر صلاة الى وقت غيرها فقط ، سواء اتصل آخر وقتها
بأول الثانية لها ، أم لم يتصل ، وليس فيه أنه لا يكون مفراطاً أيضاً من آخرها
الى خروج وقتها وان لم يدخل وقت أخرى ، ولا أنه يكون مفراطاً ، بل

(١) في الأصل « انه عليه السلام انه إنما عني » الخ وزيادة « انه » مرة ثانية
لامعنى لها *

هو مسكوت عنه في هذا الخبر ، ولكن بيانه في سائر الأخبار التي فيها نص على خروج وقت كل صلاة ، والضرورة توجب أن من تعدى بكل عمل وقته الذي حده الله تعالى لذلك العمل فقد تعدى حدود الله ، وقال تعالى : (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) *

فكل من قدم صلاة قبل وقتها الذي حده الله تعالى لها وعلقها به وأمر بان تقام فيه ونهى عن التفريط في ذلك ، أو أخرها عن ذلك الوقت - : فقد تعدى حدود الله تعالى ، فهو ظالم عاص ، وهذا لا خلاف فيه من أحد من الحاضرين من المخالفين *

وأما تعمد تأخيرها عن وقتها فمعصية باجماع من تقدم وتأخر ، مقطوع عليه متيقن . ومن شبه الصلاة بالدين ، لزمه إجازة تقديمها قبل وقتها ، كالدين يقدم قبل أجله فهو حسن ، ولزمه أن يقول بعصيان من أخرها عامدا قادرا عن وقتها ، كالدين يمتل بأدائه عن وقته بغير عذر ، وهذا هو القياس في هذا الباب وقد خالفوه . فان ادعوا إجماعا على قولهم كذبوا ، فقد صح عن بعض السلف جواز تقديم الصلاة قبل وقتها ، وما جاز قط عند أحد تعمد تأخيرها عن وقتها بغير عذر . وبالله تعالى التوفيق *

وأما إنكار أبي حنيفة تأخير المسافر الذي جد به السير ولم ينزل قبل الزوال ولا بعده صلاة الظهر إلى وقت العصر كغيره وتأخير المغرب كذلك إلى وقت العتمة كغيره - : فهو خلاف مجرد للسنن الثابتة في ذلك . رواها أنس وابن عمر بأصح طريق ، وقد ذكرنا رواية أنس ؛ وغنينا بها عن ذكر رواية ابن عمر *

ولا أعجب من قول بعض المقلدين له في حديث ابن عمر ، فلما كان بعد غروب الشفق نزل فصلي المغرب ثم العتمة ، فقال هذا المفتون : إنما أراد قبل غروب الشفق ، فقال : بعد غروب الشفق على المقاربة ! ! واحتج

يقول الله تعالى : (فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) وقول رسول الله ﷺ « فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم فانه أعمى لا ينادى حتى يقال له : أصبحت أصبحت » ١١١ *
قال على : وهذه مجاهرة لا ينبغي أن يستسهلها ذوورع وحياء ، أن يقول الثقة « بعد غروب الشفق » فيقول قائل : إنما أراد قبل غروب الشفق !
ومن سلك هذه الطريقة دخل في طريق الروافض الذين يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويفسرون الجبت والطاغوت وأن تذبحوا بقرة على ما هم أولى به ! وفي هذا بطلان جميع الشريعة ، وبطلان جميع المغول ، والسفسطة المجردة ، ونعوذ بالله من البلاء *
وأما قوله تعالى : (فاذا بلغن أجلهن) فليس كما ظن ، بل هو على حقيقته ، ومراد الله تعالى أجل الكون في العدة ، لا أجل انقضائها ، لا يجوز غير ذلك أصلاً ، وحاش لله أن يأمر بالباطل . وكذلك قوله عليه السلام « لا يؤذن حتى يقال له : أصبحت أصبحت » أيضاً حقيقة على ظاهره . وما أذان ابن أم مكتوم إلا بعد الفجر ، وأمر الاصباح ؛ لا قبلهما ، ولو كان ما ظنوه لحرم الآكل قبل طلوع الفجر ، وهذا ما لا يقولونه ، ولا يقوله مسلم *

وأما قول مالك بتقديم المريض — الذي يخشى ذهاب عقله — العصر إلى وقت الظهر ، والعتمة إلى وقت المغرب — : خطأ ظاهر ، ولا يخلو وقت الظهر من أن يكون أيضاً وقتاً للعصر ، ويكون وقت المغرب وقتاً للعتمة ، أو لا يكون شيئاً من ذلك . فان كان وقت كل واحدة من الظهر والمغرب وقتاً للعصر وللعتمة أيضاً — : فتقديم العتمة إلى وقت المغرب — الذي هو وقت لها — وتقديم وقت العصر إلى وقت الظهر — الذي هو وقت لها أيضاً — جائز لغير المريض ، لأنه يصلي

العتمة والعصر أيضا في وقتيهما ، وهذا ما لا يقوله ، وإن كان وقت الظهر ليس وقتا للعصر ، ووقت المغرب ليس وقتا للعتمة — : فقد أباح له أن يصلي صلاة قبل وقتها ، وهذا لا يجوز ، ولئن جاز ذلك في هاتين الصلاتين ليجوزن ذلك له أيضا في تقديم الظهر قبل الزوال ، وتقديم المغرب قبل غروب الشمس ، وتقديم الصبح قبل طلوع الفجر ، وهذا ما لا يقوله . فقد ظهر التناقض *

فإن قال : ليس وقت الظهر وقتا للعصر إلا للمريض الذي يخشى ذهاب عقله : كلف الدليل على هذا التخصيص المدعى بلا برهان ، والذي لا يعجز عن مثله أحد ولا سبيل له إليه . وقد ذكرنا بطلان قول جميعهم في الجمع وفي اشتراك الوقتين . وبالله تعالى التوفيق *

وهنا حديث ننبه عليه ، لئلا يظن ظان أننا أغفلناه ، وأن فيه معنى زائدا ^(١) ، وهو حديث رويناه من طريق أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير : أن رسول الله ﷺ كان يصلي العشاء الآخرة لمغيب القمر ليلة ثالثة ^(٢) . *

قال علي : بشير بن ثابت لم يرو عنه أحد نعله إلا أبو بشر ، ولا روى عنه أبو بشر إلا هذا الحديث ، وقد وثق وتكلم فيه ، وهو إلى الجهالة أقرب . وحبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير وكاتبه ، وليس مشهور الحال في الرواة ^(٣) . ولو صح لما كانت فيه حجة في أن هذا هو أول وقت العتمة .

(١) في الأصل «زائد» وهو لحن (٢) الحديث رواه الدارمي (ص ١٠٣) وأبو داود (ج ١ : ص ١٦١) والترمذي (ج ١ : ص ٣٥) والنسائي (ج ١ : ص ٩٢) والحاكم (ج ١ : ص ١٩٤ و ١٩٥) والبيهقي (ج ١ : ص ٣٧٣ و ٤٤٨) وصححه الحاكم . وفي اسناد الحديث كلام طويل في شرحنا على التحقيق لابن الجوزي ورجحنا هناك صحته والحمد لله (٣) هنا بهامش الأصل مانصه : « وروى عنه أيضا شعبة بن الحجاج ، ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه في كتابه في الجرح والتعديل ، وذكر عن يحيى بن معين توثيقه ، فقد ارتفعت عنه الجهالة ، وحبيب خرج

بل قد يجوز ان يدخل وقتها قبل ذلك ، والقمر يغيب ليلة ثالثة في كل زمان
ومكان بعد ذهاب ساعتين ونصف ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات
تلك الليلة المجزأة على اثنتي عشرة ساعة ، والشفق الذى هو الجمرة يغيب قبل
سقوط القمر فى الليلة الثالثة بحين كبير جدا ، والشفق الذى هو البياض
يتأخر مغيبه بعد سقوط القمر ليلة ثالثة ساعة ونصفاً من الساعات
المذكورة^(١) . فليس فى هذا الخبر - لوصح - حجة فى شىء أصلاً بما يختلف .
وبالله تعالى التوفيق *

٣٣٦ — مسألة وتعجيل جميع الصلوات فى أول أوقاتها أفضل
على كل حال ؛ حاشا العتمة ، فان تأخيرها الى آخر وقتها فى كل حال وكل زمان
افضل ، إلا أن يشق ذلك على الناس ، فالرفق بهم أولى ؛ وحاشا الظهر للجماعة
خاصة فى شدة الحر خاصة ، فالإبراد بها الى آخر وقتها أفضل *
برهان ذلك قول الله تعالى : (وسارعوا الى مغفرة من ربكم) وقال تعالى
(والسابقون السابقون أولئك المقربون فى جنات النعيم) فالمسارعة الى الخير
والمسابقة اليه أفضل بنص القرآن *

حدثنا محمد بن اسماعيل العذرى القاضى بالثغر ومحمد بن عيسى قاضى
طرطوشة^(٢) قال ثنا محمد بن على المطوعى الرازى ثنا محمد بن عبد الله الحاكم
بنيسابور ثنا أبو عمرو عثمان بن أحمد السماك ثنا الحسن بن مكرم ثنا عثمان
ابن عمر ثنا مالك بن مغول عن الوليد بن العيزار عن أبي عمرو الشيباني

له مسلم ووثقه ابن حبان « اهـ (١) قسم المؤلف كل ليلة - طالت أو قصرت - الى اثنتي عشرة
ساعة ، ولادعى لكل هذا ، فان الساعة سيختلف مقدارها ، وأما ساعات عصرنا المعروفة
التي هي جزء من أربع وعشرين من اليوم واليلة معا — فان الليل يختلف عدد ساعاته ، وقد
حققتنا فى شرحنا على التحقيق أن الحديث صحيح ولكن النعمان أخطأ فى تقديره رحمه الله
(٢) بفتح الطاء الاولى واسكان الراء وضم الطاء الثانية وبعدا الواو وشين معجمة مفتوحة ، وهي
مدينة كانت بالاندلس شرقى بلنسية وقرطبة قريبة من البحر ، أخذها الافرنج سنة ٥٤٣ *

عن عبد الله بن مسعود قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي العمل أفضل ؟ قال : الصلاة في أول وقتها ، قلت : ثم أي ؟ قال : الجهاد في سبيل الله ؛ قلت : ثم أي ؟ قال : بر الوالدین ، ^(١) » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن حبيب الحارثي ثنا خالد بن الحارث ثنا شعبة أخبرني سيار بن سلامة قال : سمعت أبي يسأل أبا برزة عن صلاة رسول الله ﷺ ؟ فقال أبو برزة : « كان عليه السلام لا يبالي بعض تأخيرها الى نصف الليل - يعني العشاء الآخرة - ولا يحب النوم قبلها ولا الحديث بعدها ^(٢) ، وكان يصلي الظهر حين تزول الشمس ، والعصر حين يذهب ^(٣) الرجل الى أقصى المدينة والشمس حية ، وكان يصلي الصبح فينصرف الرجل فينظر الى وجه جليسه الذي يعرف فيعرفه ، وكان يقرأ فيها بالسنتين الى المائة ، والأحاديث في هذا كثيرة جدا » *

وبه الى مسلم : حدثني زهير بن حرب واسحاق بن راهويه كلاهما عن جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور - هو ابن المعتمر - عن الحكم - هو ابن عتيبة - عن نافع عن ابن عمر : « مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله ﷺ لصلاة العشاء الآخرة ، فخرج إلينا حين ذهب ثلثه أو بعده - يعني ثلث الليل ^(٤) فقال : انكم لتتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم ،

(١) هذا رواه المؤلف من طريق الحاكم كما ترى ، وهو في المستدرک (ج ١ : ص ١٨٨ و ١٨٩) بهذا الاسناد وبأسانيد أخرى وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ، ورواه البيهقي عن الحاكم (ج ١ : ص ٤٣٤) (٢) في صحيح مسلم طبع بولاق (ج ١ : ص ١٧٨ و ١٧٩) «والحديث» وهو خطأ. والصواب ما هنا وهو الموافق لطبع الاستانة (ج ٢ : ص ١١٩) ولنسخة مخطوطة بمصححة عندي (٣) في جميع نسخ مسلم «والعصر يذهب» بمحذوف كلمة «حين» (٤) في مسلم (ج ١ : ص ١٧٦ و ١٧٧) «حين ذهب ثلث الليل أو بعده» وكذلك هو

ولولا أن يثقل غلى أمتى لصليت بهم هذه الساعة ، ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة وصلى * »

وقد روينا من طريق ثابت البناني أنه سمع أنس بن مالك ^(١) يقول : « أخر رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ذات ليلة الى شطر الليل ، أو كاد يذهب شطر الليل » *

ومن طريق أم كلثوم بنت أبي بكر عن أختها عائشة : « أعم رسول الله ﷺ ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل ^(٢) » * قال علي : اذا ذهب نصف الليل فقد ذهب عامة الليل - وهذه الأخبار زائدة على كل خبر *

وبالسند المذكور إلى مسلم : حدثني محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة سمعت مهاجراً أبا الحسن يحدث أنه سمع زيد بن وهب يحدث عن أبي ذر قال : « أذن مؤذن رسول الله ﷺ بالظهر فقال النبي ﷺ : أبرد أبرد ، أو قال : انتظرا انتظرا ، إن شدة الحر من فيح جهنم ، فاذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة ، قال أبو ذر : حتى رأينا فيء التلول ^(٣) » *

قال علي : وإنما لم نحمل هذا الأمر على الوجوب لما روينا بالسند المذكور إلى مسلم : ثنا أحمد بن يونس عن زهير بن معاوية ثنا أبو اسحاق

في باقي نسخه (١) في المنسوخ عن الأصل « وقد روينا من طريق ثابت البناني أنه لا أمر المؤذن فأقام وصلى وقد روينا من إلى سمع أنس بن مالك » وهو خلط غريب لا معنى له ، وظاهر من هذا أن كاتب الأصل بعد أن كتب « ثابت البناني أنه » أخطأ فزاد ما بعده إلى قوله « وقد روينا من » فوضع على ما أخطأ بزيادته كلمتي « لا » و « إلى » في أوله وآخره كمادة النسخين القدماء فجاء من نسخ عن الأصل فأدرج الحرفين في الأصل وجعله كاه كلاماً واحداً ، والصواب ما صنعناه كما يعرفه كل ذى خبرة بالكتب القديمة واصطلاح ناسخها وعاداتهم . وحديث ثابت عن أنس في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٧) (٢) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٦) (٣) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٢) *

السيدي عن سعيد بن وهب عن خباب : « شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم شدة الرمضاء ^(١) فلم يشكنا » قلت لأبي اسحاق : أفى الظهر في تعجيلها ؟ قال : نعم *

وقد جاء نحو ما تخيرناه في الأوقات عن السلف كما رونا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن نافع ابن جبير بن مطعم : أن عمر بن الخطاب كتب الى أبي موسى الأشعري : أن صل الظهر اذا زالت الشمس وأبرد *

ومن طريق الحجاج بن المنهال : ثنا يزيد بن هرون ثنا محمد بن سيرين عن المهاجر : أن عمر بن الخطاب كتب الى أبي موسى الأشعري : ان صل الظهر حين تزيغ الشمس او حين تدرك ^(٢) وصل العصر والشمس يضاء نقية ، وصل صلاة المغرب حين تغرب الشمس وصل صلاة العشاء من العشاء الى نصف الليل أى حين تبيت ^(٣) وصل صلاة الفجر بغلس أو يسود ، وأطل القراءة ^(٤) *

ومن طريق مسلم بن الحجاج : ثنا ابو الربيع الزهراني ثنا حماد - هو ابن زيد - عن الزبير بن الخريت ^(٥) عن عبد الله بن شقيق : خطبنا ابن عباس

(١) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٣) « أتينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فشكونا اليه حر الرمضاء » (٢) رسم في الأصل قريبا من هذا بدون اعجام وخطنا أن هذا أقرب ما يفهم منه فليحذر (٣) رسم في الأصل ايضا بدون اعجام (٤) هذان الأثران عن عمر باسنادهما وانظهما لم أجدهما ، الا أن مالكا روى في أول الموطأ - في وقوت الصلاة - نحوهما عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه وعن هشام بن عروة عن أبيه ، وروى البيهقي نحوهما بأسانيد متعددة (ج ١ : ص ٣٧٠ و ٣٧٦ و ٤٤٥ و ٤٥٦) إلا أن في (ص ٣٧٦) من طريق أيوب عن محمد بن سيرين عن مجاهد ، فينظر أيهما الصحيح ؟ هل هو مجاهد أو مهاجر ؟ أو هما اسنادان وطريقان ؟ الله اعلم (٥) بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء المكسورة *

يوما بعد العصر حتى غربت الشمس ^(١) وبدت النجوم، وجعل الناس يقولون الصلاة الصلاة، فجاء رجل من بني تميم لا يفتر ولا ينثني ^(٢) الصلاة الصلاة فقال له ابن عباس: أتعلمني بالسنة لأأم لك! : « رأيت رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء » *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي : ثنا سفيان الثوري عن عثمان ابن عبد الله بن موهب : سمعت أبا هريرة سئل عن تفريط الصلاة ؟ فقال : أن تؤخرها الى التي بعدها *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ان الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله » فقلت لنافع : حتى تغيب الشمس ؟ قال : نعم ^(٣) *

قال علي : هذا الحديث والذي فيه « انما التفريط في اليقظة ، أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى » يكذبان قول من أقدم بالعظيمة فقال : إن رسول الله ﷺ ترك صلاة العصر يوم الخندق ذا كرا لها حتى غابت الشمس ، لأنه لو كان ذلك لكان عليه السلام قد تعمد حالا من الحرمان صار فيها كمالو وتر أهله وماله ، قاصدا الى مآذمه من التفريط . وهذا لا يقوله مسلم *

وبه الى ابن جريج : قلت لعطاء : إمام يؤخر العصر ، أصليها معه ؟ قال :

(١) في الأصل « وخطبنا ابن عباس حين غربت الشمس » وصححه من مسلم (ج ١ : ص ١٩٧)
(٢) زيادة من صحيح مسلم (٣) الحديث رواه مالك في الموطأ (ص ٤) عن نافع عن ابن عمر وإيس فيه تفسير نافع هذا وفسره الأوزاعي في أبي داود (ج ١ : ص ١٦٠ و ١٦١) بأن ترى ما على الأرض من الشمس صفراء . وقول نافع أرجح ، وتأيد بوروده مرفوعا عند ابن أبي شيبة من طريق حجاج عن نافع عن ابن عمر كما نقله الزرقاني (ج ١ : ص ٢٩) *

نعم ، الجماعة أحب الى ، قلت : وإن اصفرت الشمس للغروب ولحقت برؤس الجبال ؟ قال : نعم ، مالم تغب . قال ابن جريج : لو كان طاوس يعجل العصر ويؤخرها ، أخبرني ابراهيم بن ميسرة عنه : أنه كان يؤخر العصر حتى تصفر الشمس جدا *

وأما الآخر الذي فيه : لا تزال أمتي بخير مالم يؤخروا الصلاة إلى اشتباك النجوم ، فإنه لا يصح ، لأنه مرسل ، لم يسند إلا من طريق الصلت بن بهرام ^(١) *

وقال ابو حنيفة : وقت صلاة الفجر حين يطلع الفجر المعترض إلى أن تطلع الشمس ، يعني إثر سلامه منها ، قال : وتأخيرها أحب الى من التغليس بها ، لأنه أكثر للجماعة ، ووقت الظهر من حين تـول الشمس

(١) الصلت بن بهرام ثقة ، ولكن ليس له ذكر فيما رأيت من أسانيد هذا الحديث فقد رواه احمد بن حنبل (ج ٥ : ص ٤١٧) عن اسماعيل بن علية عن محمد بن اسحق «حدثني يزيد بن أبي حبيب عن سرثد بن عبد الله اليزني عن أبي أيوب» فذكره وفيه قصة . ورواه أيضاً عن محمد بن أبي عدي عن محمد بن اسحق (ص ٤٢١ و ٤٢٢) ورواه أيضاً عن حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن يزيد بن أبي حبيب عن رجل عن أبي أيوب . وجهالة الرجل في هذا الاسناد لا تضر وقد عرف في الاسناد الاول . ومحمد بن اسحق ثقة وقد صرح بالتحديث فلا خوف من تدليسه ، ورواه أبو داود (ج ١ ص ١٦١) والحاكم (ج ١ ص ١٩٠ و ١٩١) والبيهقي (ج ١ ص ٣٧٠) كلهم من طريق محمد بن اسحق ، وصححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي ورواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٢١) والحاكم (ج ١ ص ١٩١) من حديث العباس بن عبد المطلب ، وصحح الحاكم إسناده ، وقال ابن ماجه : «سمعت محمد بن يحيى يقول : اضطرب الناس في هذا الحديث بينفاد فذهبت أنا وأبو بكر الاعين الى العوام بن عباد بن العوام فأخرج إلينا أصل أبيه فاذا الحديث فيه» وهذا كله يدل على خطأ المؤلف في رد الحديث وأن الصلت بن بهرام لم ينفرد بإسناده ان كانت له فيه رواية لم نرها . ونرجح ان المؤلف شبه له ودخل عليه حديثه في حديث .

إلى أن يكون الظل دون القامتين ، والتهجير بها في الشتاء أحب الى ؛ وأن يبرد بها في الصيف أعجب الى ، ووقت العصر اذا كان الظل قامتين الى قبل أن تغيب الشمس ، يريد أن يكبر لها قبل تمام غروب الشمس ، وتأخيرها أحب اليه مالم تصفر الشمس ، ووقت المغرب مذ تغرب الشمس الى أن يغيب الشفق ، وتعجيلها أحب اليه ، ووقت العتمة مذ يغيب الشفق الى نصف الليل ، وتأخيرها أفضل ، ووقتها يمتد الى طلو ع الفجر * .

قال على : كل ما قال مما خالفناه فيه فقد أبدينا بالبرهان سقوط قوله ، إلا تأخير الصبح ، فانه احتج في ذلك بخبر^(١) من طريق محمود بن لييد عن رافع ابن خديج أن رسول الله ﷺ قال : « أسفروا بصلاة الغداة ، فانه أعظم لأجركم » « أسفروا بالفجر ، فكلما أسفرتم فانه أعظم للأجر » أو « لأجركم » * . قال على : محمود بن لييد ثقة ، وهو محمود بن الربيع بن لييد^(٢) ، والخبر

(١) سقط من الأصل قوله « بخبر » وقد زدناه لأن به يتسق الكلام ويصح .
 (٢) هنا بهامش الأصل ما نصه : « محمود بن لييد » ليس محمود بن الربيع ، وقد وهم في ذلك أبو بكر بن العربي ، فذكر أن محمود بن لييد هذا الذي روى عنه عاصم بن عمر بن قتادة : عقل حجة مجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بئر في دارهم ، وليس كذلك بل هما اثنان : أحدهما محمود بن الربيع بن سراقه بن عمرو بن زيد بن عبدة بن عامر بن عدي بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج ، نسبه ابن سعد وكناهه أبانعم ، وقال : أمه جميلة بنت أبي صعصعة بن زيد بن عوف بن مبذول من بني مازن بن النجار . وذكره ابن أبي خيثمة فكناهه أبا محمد ، لا يعرف لعاصم بن عمرو رواية عنه ، وإنما روى عنه الزهري ورجاء بن حيوة . والآخر محمود بن لييد بن رافع بن امرئ القيس بن زيد الأشهلي ، راوى هذا الحديث ، مدني ، كان أحد العلماء له رواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، أثبت له البخاري صحة وأنكرها أبو حاتم ، وذكره مسلم في الطبقة الثانية من التابعين . وأما الأول فله صحة ورؤية ، ولا رواية له عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وقد وثقا معاً فوثق ابن الزبيع يحيى بن معين ، ووثق ابن لييد أبو زرعة ، فيما ذكره ابن أبي حاتم في ترجمتهما . وقال أبو عمر : ابن لييد أسنن من ابن الربيع وأولى بأن

صحيح إلا أنه لا حجة لهم فيه إذا أضيف إلى الثابت من فعله عليه السلام في التغليس، حتى إنه لينصرف والنساء لا يعرفن، أو حين يعرف الرجل وجه جليسه الذي كان يعرفه، وأن هذا كان المداوم عليه من عمله عليه السلام: صح أن الاسفار المأمورة به إنما هو بأن ينقضى طلوع الفجر ولا يصل على شك منه* فان قيل: إنه لا أجر في غير هذا، بل مافيه إلا الإثم، قلنا: هذا لا ينكر في لغة العرب، لأن الله تعالى يقول: (ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا لكان خيراً لهم وأقوم) ولا خير في خلاف ذلك. ومن الباطل أن يكون رسول الله ﷺ يكلف أمته وأصحابه المشقة في ترك النوم أذ ما يكون، وخروج الرجال والنساء إلى صلاة الصبح: عملاً فيه مشقة وكلفة وحطية من الأجر، ويمنعهم الفضل والأجر مع الراحة، حاش لله تعالى من هذا، فهذا ضد النصيحة، وعين الغش والحرص والظلم* وما ندرهم تعلقوا في هذا إلا برواية عن ابن مسعود في التغليس بصلاة الصبح حين انشق الفجر يوم النحر، وقوله رضى الله عنه: إنها صلاة حولت عن وقتها في ذلك اليوم في ذلك المكان^(١) وهذا خبر مسقط لقولهم جملة، لأنهم مخالفون له جملة، إذ قولهم الذي لا خلاف عنهم فيه أن التغليس بها في أول الفجر ليس صلاة لها في غير وقتها، بل هو وقتها عندهم فمن أضل ممن يموه بحديث هو مخالف له، ويوهم خصمه أنه حجة له* وأما قولهم في اختيار^(٢) تأخير العصر فقول مخالف للقرآن في المسارعة إلى الخير - ولجميع السنن ولجميع السلف، وللقياس على قوله في صلاة الظهر والمغرب*

يذكر في الصحابة منه « اه وهذا صحيح وأظن أن خطأ ابن حزم وابن العربي إنما تبعا فيه ابن خزيمة كما نقله عنه ابن حجر في الإصابة (ج ٦ ص ٦٧) (١) انظر الشوكاني (ج ١ ص ٤٢٣) (٢) في الأصل « في أخبار » وهو خطأ

وقال مالك: وقت الظهر والعصر الى غروب الشمس، ووقت المغرب والعشاء الى طلوع الفجر، والصبح الى طلوع الشمس، وأحب اليه في الصبح التغليس، وأحب اليه في صلاة الظهر أن تصلى في البرد والحر اذا فاء الفى ذراعا. وأحب إليه أن تصلى العصر والشمس بيضاء نقية؛ وتعجيل المغرب إلا للمسافر. فلا بأس بان تمتد الميلىن ونحوهما. والعتمة أثر مغيب الشفق قليلا *

قال على: أما قوله فى اتصال وقت الظهر الى غروب الشمس ووقت المغرب الى صلاة الفجر فقول مخالف لجميع السنن، ولا نعلمه عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم، ولا عن أحد من التابعين، إلا عن عطاء وحده. وأما قوله فى وقت العتمة فلا نعلم اختياره أيضا عن أحد من السلف. وأما قوله فى وقت الظهر فانه عول على الرواية عن عمر رضى الله عنه: أن صل الظهر اذا فاء الفى ذراعا، وقد ذكرنا الروايات المترادفة عن عمر رضى الله عنه بان تصلى اذا زاغت الشمس وأن يردبها، روى ذلك عنه عائشة أم المؤمنين، وابنه عبد الله؛ ونافع بن جبير، ومهاجر أبو الحسن،^(١) وأبو العالية، وعروة بن الزبير، وأبو عثمان النهدي، ومالك جد مالك ابن أنس وروته عائشة مسندا، ومن فعل أبى بكر أيضا، ورويناه أيضا عن على بن أبى طالب وأبى هريرة وابن مسعود وغيرهم *

وان ذكروا أنه قد روى عن ابن عباس: وقت العتمة الى صلاة الفجر، وعن أبى هريرة: الإفراط فى العتمة الى صلاة الفجر — فانهم قد خالفوا ذلك الأثر عن ابن عباس لأن فيه: وقت الظهر الى وقت العصر؛ ووقت

(١) سبق قبل قليل أن ذكر المؤلف رواية مهاجر عن عمرو وشككتنا فيها وقد تيقنا من كلامه هنا انه خطأ وأن الصواب ما ذكرناه هناك « محمد بن سيرين عن مجاهد » فان مهاجرا أبا الحسن من صفات التابعين ومن طبقة محمد بن سيرين *

المغرب إلى وقت العشاء. وإذا اختلف الصحابة فالرجوع ^(١) إلى ما افترض الله تعالى الرجوع إليه من القرآن والسنة، قال تعالى (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر)*

٣٣٧ — (فصل) قال علي : وقت الظهر أطول من وقت العصر أبداً في كل زمان ومكان، لأن الشمس تأخذ في الزوال في أول الساعة السابعة ويأخذ ظل القائم في الزيادة على مثل القائم — بعد طرح ظل الزوال — في صدر الساعة العاشرة، أما في خمسها الأول إلى ثلثها الأول، لا يتجاوز ذلك أصلاً في كل زمان ومكان *

ووقت صلاة الصبح مساو لوقت صلاة المغرب أبداً في كل زمان ومكان؛ لأن الذي من طلوع الفجر الثاني إلى أول طلوع الشمس كالذي من آخر غروب الشمس إلى غروب الشفق الذي هو الحمرة أبداً في كل وقت ومكان، يتسع في الصيف ويضيق في الشتاء، لكبر القوس وصغره، ووقت هاتين الصلاتين أبداً هو أقل من وقت الظهر ووقت العصر، لأن وقت الظهر هو ربع النهار وزيادة، فهو أبداً ثلاث ساعات وشيء من الساعات المختلفة، ووقت العصر ربع النهار غير شيء، فهو أبداً ثلاث ساعات غير شيء من الساعات المختلفة، ولا يبلغ ذلك وقت المغرب ولا وقت الصبح، وأكثر ما يكون وقت كل صلاة منهما ساعتين، وقد يكون ساعة واحدة وربع ساعة من الساعات المختلفة، وهي التي يكون منها في أطول يوم من السنة، وأقصر يوم من السنة — اثنتا عشرة، فهي تختلف لذلك في طولها وقصرها؛ وفي الهيئة أيضاً كذلك ولا فرق. وأوسعها كلها وقت العتمة لأنه أزيد من ثلث الليل أو ثلث الليل ومقدار تكبيرة في كل زمان ومكان وبالله تعالى التوفيق *

٢٣٨ — مسألة الشفق والفجر قال علي: الفجر فجران، والشفق شفقان، والفجر الأول هو المستطيل المستدق صاعدا في الفلك كذنب السرحان، وتحدث بعده ظلمة في الأفق، لا يحرم إلا كل ولا الشرب على الصائم، ولا يدخل به وقت صلاة الصبح. هذا لا خلاف فيه من أحد من الأمة كلها *

والآخر هو البياض الذي يأخذ في عرض السماء في أفق المشرق في موضع طلوع الشمس في كل زمان، ينتقل بانتقالها، وهو مقدمة ضوئها، ويزداد بياضه، وربما كان فيه توريد بحمرة بديعة، ويتبينه يدخل وقت الصوم ووقت الاذان لصلاة الصبح ووقت صلاتها. فاما دخول وقت الصلاة بتبينه فلا خلاف فيه من أحد من الأمة *

وأما الشفقان، فأحدهما الحمرة والثاني البياض، فوقت المغرب عند ابن أبي ليلى وسفيان الثوري ومالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن حي وداود وغيرهم —: يخرج ويدخل وقت صلاة العتمة بمغيب الحمرة، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق، إلا أن أحمد قال: يستحب — في الحضر خاصة دون السفر — أن لا يصلى إلا اذا غاب البياض، ليكون على يقين من مغيب الحمرة، فقد توارى الجدران. وقال أبو حنيفة وعبد الله بن المبارك والمزني وأبو ثور: لا يخرج وقت المغرب ولا يدخل وقت العتمة إلا بمغيب البياض *

قال: علي قد صح أن رسول الله ﷺ حد خروج وقت المغرب ودخول وقت العتمة بمغيب نور الشفق، والشفق يقع في اللغة على الحمرة وعلى البياض، فاذا ذلك كذلك فلا يجوز أن يخص قوله عليه السلام بغير نص ولا إجماع، فوجب أنه إذا غاب ما يسمى شفقاً فقد خرج وقت المغرب ودخل وقت العتمة، ولم يقل عليه السلام قط: حتى يغيب

كل ما يسمى شفقا *

وبرهان قاطع ، وهو : أنه قد ثبت أن رسول الله ﷺ حدد وقت العتمة بأن أوله إذا غاب الشفق وآخره ثلث الليل الأول ، وروى أيضا نصف الليل ، وقد علم كل من له علم بالمطالع والمغرب ودوران الشمس : أن البياض لا يغيب إلا عند ثلث الليل الأول ، وهو الذي حد عليه السلام خروج أكثر الوقت فيه ، فصح يقينا أن وقتها داخل قبل ثلث الليل الأول يقين . فقد ثبت بالنص أنه داخل قبل مغيب الشفق الذي هو البياض بلا شك ^(١) ، فاذ ذلك كذلك فلا قول أصلا إلا أنه الحجة يقين ، اذ قد بطل كونه البياض *

واحتج من قلد أبا حنيفة بأن قال : إذا صلينا عند غروب البياض فنحن على يقين — باجماع — أننا قد صلينا عند الوقت ، وإن صلينا قبل ذلك فلم نصل يقين إجماع في الوقت *

قال علي : هذا ليس شيئا ، لأنه إن التزموه أبطل عليهم جمهور مذهبهم . فيقال مثل هذا في الوضوء بالنيذ ، وفي الاستنشاق والاستنثار وقراءة أم القرآن والطمأنينة ، وكل ما اختلف فيه مما يبطل الصوم والحج ، ومما تجب فيه الزكاة ، فيلزمهم أن لا يؤدوا عملا من الشريعة الا حتى لا يختلف اثنان في أنهم قد أدوه كما أمروا ، ومع هذا لا يصح لهم من مذهبهم جزء من مائة جزء بلا شك *

وذكروا حديث النعمان بن بشير : أنه عليه السلام كان يصلي العتمة

(١) هذه القطعة من أبدع حجج ابن حزم وأمتها ، وقد نقل منها الشوكاني في نيل الاوطار (ج ١ ص ٤١١) عن شرح الترمذي لابن سيد الناس وأنا أظن أنه أخذها عن ابن حزم ، ويكاد يكون لفظهما متحداً

لسقوط القمر ليلة ثالثة ، ولو كان لكان أعظم حجة لنا ، لان الشفق الأبيض يبقى بعد هذه مدة طويلة بلا خلاف *

واحتج بعضهم بالاثار : « ان رسول الله ﷺ كان يصلي العشاء الآخرة اذا اسود الليل ، وبقاء البياض يمنع من سواد الأفق »
قال على : وهذا خطأ ، لانه يصلي العتمة مع بياض القمر ، وهو أمتع من سواد الأفق على أصولهم : من البياض الباقي بعد الحمرة ، الذي لا يمنع من سواد الأفق ، لقلته ودقته *

وذكروا حديث النعمان بن بشير : أنه عليه السلام كان يصلي العتمة لسقوط القمر ليلة ثالثة . وهذا لا حجة لهم فيه ، لاتنا لا نمنع من ذلك ، ولا من تأخيرها الى نصف الليل ، بل هو أفضل ، وليس في هذا المنع من دخول وقتها قبل ذلك *

وذكروا حديثا ساقطا موضوعا ، فيه « أنه عليه السلام صلى العتمة قبل غروب الشفق ^(١) » ، وهذا لو صح — ومعاذ الله من ذلك — لما كان فيه إلا جواز الصلاة قبل وقتها ، وهو خلاف قولهم وقولنا *
وذكروا عن ثعلب : ان الشفق البياض *

قال على : لسنا ننكر أن الشفق البياض والشفق الحمرة ، وليس ثعلب حجة في الشريعة الا في نقله ، فهو ثقة ، وأما في رأيه فلا *

(١) هذا الحديث لم أجده ، إلا أن البيهقي أشار اليه في السنن فقال : « والذي رواه سليمان بن موسى عن عطاء بن أبي رباح عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في أوقات الصلوات : ثم صلى العشاء قبل غيوبة الشفق — : مخالف لسائر الروايات » (ج ١ ص ٣٧٣) ولكنه روى حديث سليمان في (ص ٣٧٢) بلفظ « ثم صلى المغرب قبل غيوبة الشفق » . ونقل الشوكاني بعد حديث النعمان بن بشير أن ابن العربي قال : « هو صحيح وصلى قبل غيوبة الشفق » (ج ١ ص ٤١١) *

وأظرف ذلك احتجاج بعضهم بأن الشفق مشتق من الشفقة وهي الرقة ، ويقال : ثوب شفيق اذا كان رقيقاً ، قالوا : والياض أحق بهذا لأنها أجزاء رقيقة تبقى بعد الحجرة !!! *

قال علي : وهذا هوس ناهيك به !! فان قيل لهم : بل الحجرة أولى به ، لأنها تتولد عن الاشفاق والحياء ، وكل هذا تخليط هو في الهزل أدخل منه في الجدل *

وقال بعضهم : لما كان وقت صلاة الفجر يدخل بالفجر الثاني وجب أن يدخل وقت صلاة العتمة بالشفق الثاني . فعورضوا بأنه لما كان الفجر فجرين ، وكان دخول وقت صلاة الفجر يدخل بالفجر الذي معه الحجرة - وجب أن يكون دخول وقت العتمة بالشفق الذي معه الحجرة *

وقالوا أيضا : لما كانت الحجرة ^(١) التي هي مقدمة طلوع الشمس لا تأثير لها في خروج وقت صلاة الفجر - وجب أن يكون أيضا لا تأثير لها في خروج وقت المغرب . فعورضوا بأنه لما كانت الطوالع ثلاثة ، والغوارب ثلاثة وكان الحكم في دخول وقت صلاة الصبح للأوسط من الطوالع - : وجب أن يكون الحكم في دخول صلاة العتمة للأوسط من الغوارب *

وهذه كلها تخاليط ودعاو فاسدة متكاذبة ، وإنما أوردناها ليعلم من أنعم الله تعالى عليه بأن هداه لا بطلال القياس في الدين - : عظيم ^(٢) نعمة الله تعالى عليه في ذلك ، وليتبصر من غلط فقال به . وما توفيقنا إلا بالله تعالى *

٣٣٩ - مسألة ومن كبر لصلاة فرض وهو شاك هل دخل وقتها ام لا لم تجزه ، سواء وافق الوقت أم لم يوافقه ، لانه صلاحها بخلاف ما أمر،

(١) في الأصل « لما كان الحجرة » (٢) في الأصل « بأن هذه لا بطلال القياس في الدين

«م» الخ وهو لا معنى له ، والصواب ما صححناه إليه وهو ظاهر *

وانما أمر أن يبتدئها في وقتها ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » *

٣٤٠ - مسألة فلو بدأها وهو عند نفسه موقن بأن وقتها قد دخل
فاذا بالوقت لم يكن دخل لم تجزه أيضاً ، لانه لم يصلها كما أمر ، ولا يجزئه
إلا حتى يوقن أنه الوقت ؛ ويكون الوقت قد دخل . وبالله تعالى التوفيق *
٣٤١ - مسألة كل من ركع ركعتي الفجر لم تجزه صلاة
الصبح إلا بان يضطجع على شقه الايمن بين سلامه من ركعتي الفجر وبين
تكبيره لصلاة الصبح ؛ وسواء . عندنا ترك الضجعة عمداً أو نسياناً ،
وسواء صلاها في وقتها ؛ أو صلاها قاضياً لها من نسيان أو عمد نوم ، فان لم يصل
ركعتي الفجر لم يلزمه أن يضطجع ، فان عجز عن الضجعة على اليمين
لخوف أو مرض أو غير ذلك أشار الى ذلك حسب طاقته فقط *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن
الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبيد الله بن عمر ^(١) بن ميسرة ثنا عبد الواحد .
هو ابن زياد - ثنا الأعمش عن أبي صالح - هو السمان - عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا صلى أحدكم الركعتين قبل
الصبح فليضطجع على يمينه » فقال له مروان بن الحكم : ما يجزى أحدنا
ممشاه الى المسجد حتى يضطجع على يمينه ؟ قال أبو هريرة : لا ، فبلغ ذلك
ابن عمر ، فقال : أكثر أبو هريرة على نفسه ، فقبل لابن عمر عندها : تنكر
شيئاً مما يقول ؟ قال : لا ، ولكنه اجتراً وجبنا ، فبلغ ذلك أبا هريرة ؛ فقال
فما ذنبى إن كنت حفظت ونسوا ^(٢) ؟ *

(١) في الأصل « عبد الله » وهو خطأ . وفي التهذيب « عبيد الله بن عمرو » وهو خطأ
أيضاً ، وصححه من أبي داود (ج ١ ص ٤٨٨) ومن التقريب والخلاصة (٢) نقل شارح
أبي داود أن الترمذي أخرجه واران النووي صححه على شرط الشيخين *

ورويننا من طريق و كيع عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن أبيه عن
قيصة بن ذؤيب قال : مر بي أبو الدرداء من آخر الليل وأنا أصلى فقال :
أفصل بضجعة بين صلاة الليل وصلاة النهار ^(١) *

قال على : وقد أوضحنا أن أمر رسول الله ﷺ كله على الفرض ، حتى
يأتى نص آخر أو اجماع متيقن غير مدعى بالباطل - : على أنه ندب ، فنقف
عنده ، وإذا تنازع الصحابة رضى الله تعالى عنهم فالرد الى كلام الله تعالى
وكلام رسوله ﷺ *

فان قالوا : قد ورد إنكار الضجعة عن ابن مسعود ، قلنا : نعم ، وخالفه
أبو هريرة ، ومع أبي هريرة سنة رسول الله ﷺ من أمره وعمله ، وان كان
إنكار ابن مسعود حجة على غيره من الصحابة رضى الله تعالى عنهم - : فقد
أنكر رضى الله عنه وضع الأيدى على الركب فى الصلاة وضرب اليدين
على ذلك ، وقد أنكر قصر الصلاة إلا فى حج أو عمرة أو جهاد ، وأنكر
قراءة القرآن فى ليلة ، فما التفتم إنكاره ^(٢) فالآن استدركتم هذه المسنة ! ؟ *
وقالوا لو كانت الضجعة فرضاً لما خفيت على ابن مسعود وابن عمر ، فقلنا
لهم : فهلا قلتم مثل هذا فى اتمام عثمان رضى الله تعالى عنه بمنى ؛ و اتمام عائشة
وسعد رضى الله عنهما ! ؟ فقولوا : لو كان قصر الصلاة سنة ما خفى على هؤلاء
وهلا قلتم : لو كان الجلوس فى آخر الصلاة فرضاً ما خفى على علي بن أبي طالب
رضى الله عنه حين يقول : إذا رفعت رأسك من آخر صلاتك من السجود
فقد تمت صلاتك ، فان شئت فقم ، وان شئت فاقعد ! ؟ ومثل هذا كثير
جداً ، وانما هو شئ يفرعون اليه إذا ضاق بهم المجال ! ثم هم أول تارك له !
وبالله تعالى التوفيق *

(١) وهل ركعتا الفجر من صلاة الليل ١١٤ (٢) استعمال المؤلف « التفت » متعدياً

بنفسه : وما رأيت دليلاً لذلك ، وقد استعمله كذلك أيضاً فى الأحكام (ج ٧ ص ١٥٤)

فان قالوا : فبطلت صلاة من لم يضطجع من الصحابة رضى الله عنهم وغيرهم ؟ قلنا : إن المجتهد مأجور يصلى وان خفى عليه النص ، وانما الحكم فيمن قامت عليه الحجة فعند ، ثم نعكس قولهم عليهم ، فنقول للبالكين والشافعيين : أترى بطلت صلاة ابن مسعود ومن وافقه إذ كان يصلى ولا يرى الوضوء من مس الذكر ؟! ونقول للحنيفيين : أترى صلاة ابن عمر وأبا هريرة فاسدة إذ كانا يصليان وقد خرج من أنف أحدهما دم ، ومن بثرة بوجه الآخر دم فلم يتوضأ لذلك ؟! ونقول لجميعهم : أترون صلاة عثمان وعلي وطلحة والزبير وابن عباس وأبي بن كعب وأبي أيوب وزيد وغيرهم كانت فاسدة إذ كانوا يرون أن من وطئ ولم ينزل فلا غسل عليه ويفتون بذلك ؟! ومثل هذا كثير جدا ، يعود على من لم يكن يده حجة غير التشيع ، وهو عائد عليهم ، لأنهم أشد خلافاً على الصحابة منا ، وسؤالهم هذا لازم لأبي هريرة كلزومه لنا ولا فرق *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يزيد - هو المقرئ - ثنا سعيد بن أبي أيوب حدثني أبو الأسود عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن » (١) *

قال علي : رويناه من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني : أن أبا موسى الأشعري وأصحابه كانوا إذا صلوا ركعتي الفجر اضطجعوا *

ومن طريق الحجاج بن المنهال عن جرير بن حازم عن محمد بن سيرين قال : أنبت : أن أبارافع وأنس بن مالك وأبا موسى كانوا يضطجعون على أيمنهم إذا صلوا ركعتي الفجر *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عثمان بن غياث - هو ابن عثمان -

أنه حدثه قال كان الرجل يحجى، وعمر بن الخطاب يصلي بالناس الصبح فيصلي ركعتين في مؤخر المسجد ويضع جنبه في الأرض ويدخل معه في الصلاة^(١) *

وذكر عبد الرحمن بن زيد في كتاب السبعة^(٢) : أنهم - يعني سعيد ابن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر وعروة بن الزبير وأبا بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان ابن يسار - كانوا يضطجعون على أيماهم بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح * فان عجز فقد قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) . وقال عليه السلام « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » * وحكم الناسي ههنا كحكم العامد ، لأن من نسي عملاً مقترضاً من الصلاة والطهارة فعليه أن يأتي به ، لأنه لم يأت بالصلاة كما أمر ، إلا أن يأتي نص بسقوط ذلك عنه *

وانما يكون النسيان بخلاف العمد في حكيم : أحدهما سقوط الأثم جملة هنا وفي كل مكان ، والثاني من زاد عملاً لا يجوز له ناسياً وكان قد أوفى جميع عمله الذي أمر به ، فان هذا قد عمل ما أمر ، وكان ما زاد بالنسيان لغوا لا حكم له *

فان أدرك إعادة الصلاة في الوقت لزمه أن يضطجع ويعيد الفريضة وإن لم يقدر على ذلك إلا بعد خروج الوقت لم يقدر على الإعادة ، لما ذكرنا قبل ، ولا يجزئه أن يأتي بالضجعة بعد الصلاة ، لأنه ليس ذلك موضعها ، ولا

(١) كيف يحتاج المؤلف بهذا وهو يرى أن من شرع في النافلة بعد إقامة الصلاة فصلاته باطلة وكذلك إذا أقيمت وهو في النافلة كما سبق ؟ (٢) عبد الرحمن بن زيد هذا لا أعرف من هو ؟ ويحتمل أن يكون عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المتوفى سنة ١٨٢ وهو ضعيف جداً . ولعله ألف كتاباً في فتاوى الفقهاء السبعة وأقوالهم ، وما سمعنا بهذا الكتاب قط .

يجزىء عمل شيء في غير مكانه، ولا في غير زمانه، ولا بخلاف ما أمر به، لان هذا كله هو غير العمل المأمور به على هذه الأحوال. وبالله تعالى التوفيق (١) *

٣٤٢: - مسألة ومن فاتته صلاة الصبح بنسيان أو بنوم فنختار له إذا ذكرها - وإن بعد طلو ع الشمس بقریب أو بعيد - أن يبدأ بركعتي الفجر ثم يضطجع ثم يأتي بصلاة الصبح *

وفرض على كل من غفل عن صلاة بنوم أو بنسيان ثم ذكرها أن يزول عن مكانه الذي كان بجسمه فيه الى مكان آخر، ولو المكان المتصل بذلك المكان فما زاد *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا ابو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا أبان - هو ابن يزيد العطار - ثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في حديث نوم النبي ﷺ وأصحابه عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس: أن رسول الله ﷺ قال لهم: «تحولوا

(١) أفرط ابن حزم في التغالي جداً في هذه المسئلة وقال قولاً لم يسبقه إليه أحد ولا ينصره فيه أي دليل! فالأحاديث الواردة في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ظاهر منها ان المراد بها أن يستريح المصلي بعد طول صلاة الليل لينشط لصلاة الفريضة. ثم لو سلمنا له ان الحديث الذي فيه الأمر بالضجعة يدل على وجوبها فمن أين يخلص له ان الوجوب معناه الشرطية وان من لم يضطجع لم تجزئه صلاة الغداة؟! اللهم غفراً، وما كل واجب شرط. ثم ان عائشة روت ما يدل على ان هذه الضجعة إنما هي استراحة لا انتظار الصلاة فقط. ففي البخاري (ج ٢ ص: ١٢٧) ومسلم (ج ١ ص: ٢٠٥) من طريق أبي سلمة عن عائشة قالت: «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى ركعتي الفجر فان كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع» واللفظ لمسلم وهو صريح في المعنى الذي قلنا او كالصريح. وبعد فقد أفاض القول في هذا البحث العلامة ابو الطيب شمس الحق العظيم آبادي الهندي في كتابه (اعلام اهل العصر بأحكام ركعتي الفجر) (ص: ١٤ - و ٢٠) فارجع إليه.

عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة ، فأمر بلالا فاذن وأقام فصلى ^(١) *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق القاضي ثنا ابن الأعرابي ثنا
محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا الأسود بن شيبان
ثنا خالد بن سمير ثنا عبد الله بن رباح ثنا أبو قتادة الأنصاري قال : « بعث
رسول الله ﷺ جيش الأمراء ، فلم توقظنا إلا الشمس طالعة ، فقمنا وهلين
لصلاتنا ، فقال النبي ﷺ : رويدا رويدا ، حتي تعالت الشمس ، قال
رسول الله ﷺ : من كان منكم يركع ركعتي الفجر فإيركعهما ، فقام من
يركعهما ^(٢) ومن لم يكن يركعهما ، ثم أمر رسول الله ﷺ أن ينادى بالصلاة
فيؤذن لها ^(٣) فقام رسول الله ﷺ فصلى بنا ، وذكر الحديث * »

قال علي : فان قيل : ليس في هذا الخبر ذكر الضجعة . قلنا : قد يسكت
عنها الراوى . كما يسكت عن الوضوء . وعما لا بد منه من ذكر التكبير
للاحرام والسلام ^(٤) وغير ذلك ، وقد يكون هذا الخبر قبل أن يأمر عليه
السلام بالضجعة ، وليس جميع السنن مذكورة في حديث واحد ولا في
آية واحدة ولا في سورة واحدة ، والتعلل بها قدح في جميع الشريعة : أولها
عن آخرها ، فليس منها شيء إلا وهو مسكوت عنه في أحاديث كثيرة وفي
آيات كثيرة ، فكل من تعلل في أمر رسول الله ﷺ بالأذان للصلاة المنسية
وفي أمره بصلاة ركعتي الفجر قبل صلاة الفريضة وفي أمره عليه السلام
بالتأني والامنا ^(٥) والتحول . بما لم يقله رسول الله ﷺ . : فقد كذب علي

(١) في أبي داود (ج ١ ص ١٦٦ — ١٦٧) « وصلى » (٢) في أبي داود (ج ١

ص : ١٦٨) « فقام من كان يركعهما » (٣) في نسخة أخرى عن الأصل « فيؤذن بها »

وفي أبي داود « فنودي بها » . وقد سبق الكلام على هذا الحديث في المسألة ٢٨٦

(٤) في الأصل (والسلام) وهو خطأ (٥) كذا رسم في الأصل بدون إاء جاء وما

رسول الله ﷺ، وقوله مالم يقل، واقترى عليه بغير علم، فليتبرأ مقعده من النار. وقد ذكر الأذان لها وصلى ركعتين قبلها - : حماد عن ثابت عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة *

فان قيل : قد روى في بعض ألفاظ هذا الخبر : أنه عليه السلام قال لهم حينئذ « من أدرك منكم صلاة الغداة فليقض معها مثلها » : قلنا : نعم قدر روى هذا اللفظ، وروى « ليصلها أحكم من الغداة لوقتها » وروى « فاذا سها أحكم عن صلاة فليصلها اذا ذكرها ومن الغد للوقت » وروى « أنهم قالوا : يا رسول الله، أنقضها لميقاتها من الغد، ؟ وأنهم قالوا : ألا نصلي كذا وكذا صلاة ؟ قال : « لا ينهاكم الله عن الربا ويقبله منكم » وكل هذا صحيح ومتفق المعنى، وإنما يشكل من هذه الألفاظ « من أدرك منكم صلاة الغداة فليقض معها مثلها » وإذا تومل^(١) فلا اشكال فيه، لأن الضمير في لغة العرب راجع الى أقرب مذكور إلا بدليل، فالضمير في « معها » راجع الى الغداة، لا الى الصلاة، أى فليقض مع الغداة مثل هذه الصلاة التى يصلى، بلا زيادة عليها، أى فليؤد ما عليه من الصلاة مثل ما فعل كل يوم، فتفق الألفاظ كلها على معنى واحد، لا يجوز غير ذلك^(٢). وبالله تعالى التوفيق *

٣٤٣ - مسألة - صفة الصلاة وما لا تجزى إلا به لا تجزى، أحدا صلاة إلا بثياب طاهرة وجسد طاهر فى مكان طاهر *

قال على : قد ذكرنا الأشياء المفترض اجتنابها، فمن صلى غير مجتنب لها فلم يصل كما أمر، وقد ذكرنا أمر رسول الله ﷺ بكنس ما كان يصلى عليه، وبأن تطيب المساجد وتنظف لقوله عليه السلام الذى سنده كره إن شاء الله تعالى بإسناده : « وجعلت لى كل أرض طيبة مسجدا و طهورا،

(١) فى الأصل « تأمل » وهو خطأ ظاهر (٢) انظر المحلى فى المسألة رقم (٢٨٦) والأحكام

وقال تعالى : (وثيابك فطهر) . ومن ادعى أن المراد بذلك القلب — : فقد خص الآية بدعواه بلا برهان ، والأصل في اللغة التي بها نزل القرآن : أن الثياب هي الملبوسة والمتوطأة ^(١) ، ولا ينقل عن ذلك إلى القلب والعرض إلا بدليل ، ولا حال للانسان إلا حالان ، لاثالث لهما : حال الصلاة وحال غير الصلاة ، ولا يختلف اثنان في أنه لا يخرج ^(٢) من في بدنه شيء واجب اجتنابه وفي ثيابه أو في مقعده في حال غير الصلاة ، وإنما الكلام : هل ذلك مباح في الصلاة أم لا ؟ فإذا خرجت حال غير الصلاة بالاجماع المتيقن لم يبق حيث تستعمل أو امر الله تعالى ورسوله ﷺ إلا للصلاة ؛ فهذا فرض فيها وبالله تعالى التوفيق *

٣٤٤ — مسألة — فمن أصاب بدنه أو ثيابه أو مصلاه شيء فرض اجتنابه بعد أن كبر سالما في كل ما ذكرنا بما أصابه بعد ذلك — : فإن علم بذلك أزال الثوب وإن بقي عريانا ، ما لم يؤثمه البرد ، وزال عن ذلك المكان ، وأزالها عن بدنه بما أمر أن يزيلها به ، وتمادى على صلاته وأجزأه ، ولا شيء عليه غير ذلك ، فإن نسي حتي عمل عملا مفترضا عليه من صلاته ألغى ، وأتم الصلاة ، وأتي بذلك العمل كما أمر ، ثم يسجد للسهو ، وإن كان ذلك بعد أن سلم ، ما لم تنتقض طهارته ، فإن انتقضت أعاد الصلاة متى ذكر ، فإن لم يصبه ذلك إلا في مكان من صلاته ولم يأت به لم تبطل به صلاته ، مثل قراءة السورة التي مع أم القرآن أو مازاد على الطمأنينة في الركوع والسجود والجلوس بين السجدين والرفع من الركوع والجلوس بعد التشهد — : فصلاته تامة ، وليس عليه إلا سجود السهو فقط *
فإن تعمد ما ذكرنا بطلت صلاته ، وكان كمن لم يصل ولا فرق ، لا يقدر على الصلاة إلا في وقتها ، فصح الآن أن الناس يعيد أبدا ، لقول رسول الله

(١) في اللسان « وتوطأه ووطأه كوطئه » (٢) خرج من باب تعب

ﷺ : « من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها » والناسى هو الذى علم الشيء ثم نسيه ، وبعض الصلاة صلاة بنص حكم اللغة والضرورة ، وهكذا الحكم فيمن نسي الطهارة أو بعض أعضائه أو نسي ستر عورته ، فإن ابتدأ صلاته كذلك أعادها أبداً ، وصح أن العامد لا يقدر على الصلاة إلا فى وقتها ، وكل ما ذكرنا فى ذلك سواء * .

وأما الجاهل ، وهو الذى لا يعلم الشيء إلا فى صلاته أو بعدها ، كمن كان فى ثيابه أو فى بدنه أو فى مكانه شيء فرض اجتنابه لم يعلم به ، فانه يعيد كل ماضى كذلك فى الوقت كذلك ، وكذلك من انكشفت عورته وهو لا يرى ، وكذلك من جهل فرضاً من فروض طهارته أو صلاته ثم علمها ، فإن هؤلاء لا إعادة عليهم إلا فى الوقت فقط لا بعد الوقت * .
برهان ذلك : أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا فى أرض الحبشة وغيرها ، والفرائض تنزل ، كتحويل القبلة ، والزيادة فى عددها وغير ذلك ، فلم يأمرهم عليه السلام بإعادة شيء من ذلك ، إذ بلغه ذلك ، وأمر الذى رآه لم يتم صلاته أن يعيدها ، فصح بذلك أن يأتي بما جهل من كل ما ذكرنا إذا علمه ، مادام الوقت قائماً فقط * .

وأما المكروه والعاجز لعدة أو ضرورة ، فانه فى كل ما ذكرنا إن زال الإكراه أو الضرورة بعد الصلاة : فقد تمت صلاته ، لقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وإن زال ذلك فى الصلاة بنى على ما مضى من صلاته ، فأتىها كما يقدر ، واعتد بما عمل منها قبل أن يقدر ، ولا سجود سهو فى ذلك . وبالله تعالى التوفيق * .

برهان ذلك ما ذكرناه قبل : إن كان عمل مأمور به فهو فيها جائز أكثر أو قل ، وإزالة ما اقترض على المرء اجتنابه فى الصلاة مأمور به فيها ، فهو جائز فى الصلاة * .

وأما قولنا: وإن بقى عريانا، فلائمه قد اجتمع عليه فرضان أحدهما ستر العورة، والثاني اجتناب ما أمر باجتنابه، ولا بدله من أحدهما، فإن صلى غير محتجب لما أمر باجتنابه فقد تعد في صلاته عملاً محرماً عليه، فلم يصل كما أمر، فلا صلاة له، وإذا لم يجد ثوباً أمر بالاستتار بمثله، فهو غير قادر على الاستتار، ولا حرج على المرء فيما لا يقدر عليه، قال الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه). وليس المرء مضطراً إلى لباس ثوب يقدر على خلعه، ولا إلى البقاء في مكان يقدر على مفارقتة، وهو مضطر إلى التعري إذا لم يجد ما أبيض له لباسه، فإن خشي البرد فهو حيثئذ مضطر إلى ما يطرد به البرد عن نفسه، فيصلي به ولا شيء عليه، لأنه مباح له حيثئذ *

وأما قولنا: إن نسي حتى عمل عملاً مفترضاً عليه في صلاته ألغاه وأتم الصلاة وأتى بذلك العمل كما أمر، وإن كان بعد أن سلم، مالم تنتقض طهارته. فلما قد ذكرناه من سقوط ما نسيه المرء في صلاته، وإن ذلك لا يبطل صلاته، ولقول الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ولما سنده من أمر رسول الله ﷺ «من سها في صلاته فزاد أو نقص» بأن يتم صلاته ويسجد للسهو، وهذا قد زاد في صلاته ساهياً مالمو تعمد له لبطلت صلاته *

وأما قولنا: إن انتقضت طهارته أعادها أبدأ متى ذكر. فلقول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها» وبعض الصلاة صلاة عليه ففرض أن يصلها، وأن يأتي بما نسي، وبما لا يجزئ. — إذا مانسي — إلا به، من وضوء أو غسل أو ابتداء الصلاة

على ترتيبها ، الى أن يتم مانسى من صلاته إلا به ^(١) *
 وأما قولنا : إن لم يصبه ذلك إلا فى مكان من صلاته لو تعدد تركه لم
 تبطل صلاته بذلك ، الى آخر كلامنا . فلاته قد وفى جميع أعمال صلاته
 سالمة كما أمر ، وكانت تلك الأعمال الزائدة وإن كانت الصلاة جائزة
 دونها — : فانها فى جملة الصلاة ، وفى حال لو تعدد فيها ما تبطل به الصلاة
 لبطلت صلاته ، و كان منه فيها ما كان ناسياً فزاد فى صلاته عملاً بالسهو
 لا يجوز له ، فليس عليه إلا سجود السهو كما أمر رسول الله ﷺ ، مما
 سند كره فى باب سجود السهو ان شاء الله تعالى . وروينا عن رسول الله
 ﷺ خلع نعليه فى الصلاة للقدر الذى كان فيهما . وعن الحسن اذا رأيت
 فى ثوبك قدراً فضعه عنك وامض فى صلاتك . وقد أجاز أبو حنيفة ومالك
 غسل الرعاف فى الصلاة *

فأما الصلاة بالنجاسة فان مالكا قال : لا يعيد العامد لذلك والناسى
 الا فى الوقت *

قال على : وهذا خطأ ، لأنه لا يخلو من أن يكون أدى الصلاة التى أمر
 بها كما أمر ، أو لم يؤدها كما أمر ، فان كان أداها كما أمر فلا يحل له أن يصلى
 فى يوم واحد ظهريين ، ولا معنى لاعادته صلاة قد صلاها ، وان كان لم
 يؤدها كما أمر فمن قوله أنه يصلى من لم يصل أبداً ، فظهر بطلان هذا القول *
 وأيضاً : فانه يقال لهم : أخبرونا عن الصلاة التى تأمرونه بأن يأتي بها
 فى الوقت ولا تأمرونه به بعد الوقت : أفرض هى عندكم أم نافلة ؟ ولا سبيل
 الى قسم ثالث ؟ وبأى نية يصلها ؟ أبنية أنها الفرض اللازم له فى ذلك الوقت
 أم بنية التطوع ؟ أم بلا نية ، لا لفرض ولا لتطوع ؟ ١١ فان قلتم : هى

(١) كذا فى الأصل ولعل صحته « الى أن يتم مانسى من صلاته مما لا تجزى صلاته إلا
 به » كما هو واضح

فرض ولا يصليها إلا بنية الفرض ، فمن أصلكم الذي لم تختلفوا فيه : ان الفرض يصلى أبداً ، ولا يسقط بخروج الوقت فيه ، فهذا تناقض وهدم لأصلكم . وان كانت تطوعاً وتأمرونه بأن يدخل فيها بنية التطوع فان الفرض لا يجزىء بدل التطوع في الدنيا ، ولا يحل لأحد أن يعتمد ترك الفرض ويصلى التطوع عوضاً من الفرض ، ولا يحل لأحد أن يفتيه بذلك بلا خلاف من أحد ، بل هو خروج الى الكفر بلا شك ، وان قلتم : لا يصليها بنية فرض ولا تطوع كان هذا باطلاً متيقناً لقول النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ، فهذا لا عمل له ، إذ لا نية له ، ولا شيء له ، فقد أمرتموه بالباطل الذي لا يحل *

وأما الشافعي فانه قال : يعيد أبداً في العمد والنسيان *

قال علي : وهذا خطأ ، لقول رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ، ولقول الله تعالى (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) *

وقال أبو حنيفة : من كانت النجاسة في موضع قدميه في الصلاة وكانت أكثر من الدرهم البغلي — أي نجاسة : بطلت صلاته عامداً كان أو ناسياً فان كانت قدر الدرهم البغلي فأقل ، فصلاته تامة في العمد والنسيان فان كانت أكثر من قدر الدرهم البغلي ، وكانت في موضع وضع يديه أو في موضع وضع ركبتيه أو حذاء إبطيه : فصلاته تامة في العمد والنسيان واختلف عنه اذا كانت في موضع وقوع جبهته في السجود ؛ فمرة قال : صلاته تامة في العمد والنسيان ، ومرة قال : صلاته باطلة في العمد والنسيان ؛ وبه يقول زفر ، وقال أبو يوسف كذلك في كل ما ذكرنا ، إلا أنه قال : ان كانت في موضع سجوده فسدت تلك السجدة وحدها خاصة وكأنه لم يسجد بها وان سجدها مادام في صلاته تمت صلاته وإن لم يسجد بها

حتى أتم صلاته بطلت صلاته كلها *

وكانت حجتهم في هذا أسقط من قولهم ، وهو أنهم قالوا : لو لم يضع يديه ولا ركبتيه في السجود لم يضر ذلك صلاته شيئاً بخلاف قدميه *
قال علي : وهذا احتجاج للباطل بأشنع ما يكون من الباطل !! وإنما هو استخفاف بالصلاة ، ويلزم على أحد قولي أن تتم صلاته وإن لم يضع جبهته بالأرض لغير عذر *

قال أبو حنيفة : ومن صلى وفي ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم إلا أنه في موضع يسجيه وليس على شيء من جسمه ، فإن كان إذا تحرك في صلاته لقيام أو ركوع أو سجود تحركت النجاسة - : بطلت صلاته ، وإلا فلا .
وقال أبو يوسف : المصلي المبطن بمنزلة ثوب واحد ، إن كان في الباطنة أكثر من قدر الدرهم غير نافذة إلى الوجه بطلت الصلاة . وقال محمد : لا تبطل ، وهما ثوبان *

قال أبو محمد : وهذه أقوال ينبغي حمد الله تعالى على السلامة منها ، ولا مزيد ، ولا سلف لهم في شيء منها ! ثم العجب قولهم لمن أخذ بأمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ الذين يقرون بصحة نقله وبيانه : قولوا لنا : من قال بهذا قبلكم ؟ فيا للمسلمين !! أيغف من أخذ بالقرآن والسنة ، التي أجمع المسلمون على وجوب طاعتها ، حتى يأتي باسم من قال بذلك ؟ ولا يغف من قال برأيه - مبتدئاً دون موافق من السلف - مثل هذه الأقوال الفاسدة المتناقضة !! وحسبنا الله ونعم الوكيل وله الحمد على هدايته لنا وتوفيقه ليانا *

٣٤٥ - مسألة - فمن كان محبوساً في مكان فيه ما يلزمه اجتنابه لا يقدر على الزوال عنه ، وكان مغلوباً لا يقدر على إزالته عن جسده ولا عن ثيابه - : فإنه يصلي كما هو ، وتجزئه صلاته ، فإن كان في موضع سجوده

أو جلوسه ولا يقدر على مكان غيره - : صلى ^(١) قائماً وجلس على أقرب ما يقدر من الدنو من ذلك الموضع ولا يجلس عليه ، وكذلك يقرب جبهته وأنفه من ذلك المكان أكثر ما يقدر عليه ، ولا يضعهما عليه ، فإن جلس عليه أو سجد عليه متعمداً وهو قادر على أن لا يفعل بطلت صلاته *

برهان ذلك قول الله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فصح أنه يسقط عنه ما لا يستطيع ، ويبقى عليه ما قدر عليه . وبالله تعالى التوفيق *

٣٤٦ - مسألة - وستر العورة فرض عن عين الناظر ، وفي الصلاة جملة ، كان هناك أحد أو لم يكن . قال الله تعالى : (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم) . (وقل للمؤمنات يعضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن) . فمن أبدى فرجه لغير من أيسح له فقد عصى الله تعالى ، وقال تعالى : (خذوا زينتكم عند كل مسجد) فاتفق على أنه ستر العورة *

٣٤٧ - مسألة - وإنما هذا للعامد ، وأما من لا يجد ثوباً أيسح له الصلاة به أو أكره أو نسي - : فصلاته تامة ؛ لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقوله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ولقول رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » إلا أن القول في إلغاء ما عمل من فرائض صلاته مكشوف العورة ناسياً والمجئ بها كما أمر والبناء على ما صلى مغطى العورة والسجود للسهو وجواز الصلاة بما صلى كذلك في حال من صلاته لو أسقطها تمت صلاته وسجود السهو لذلك - : كما قلنا في الصلاة غير

(١) في الأصل « وصلى » وهو خطأ

مجتنب لما افترض علينا اجتنابه ، سواء سواء ولا فرق ، لما ذكرنا هنالك .
وبالله تعالى التوفيق *

٣٤٨ - مسألة - فلو ابتداء التكبير مكشوف العورة أو غير مجتنب لما افترض عليه اجتنابه - عامدا أو ناسيا أو جاهلا - فلا صلاة له ، لانه لم يدخل في الصلاة كما أمر ، ولا صح له منها شيء يبني عليه ، ولا يجوز في الصلاة تقديم مؤخر قبل ما هو في الرتبة قبله ، لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو زرد » *

٣٤٩ - مسألة - والعورة المفترض سترها على الناظر وفي الصلاة - : من الرجل : الذكر وحلقة الدبر فقط ، وليس الفخذ منه عورة ، وهى من المرأة جميع جسمها ، حاشا الوجه والكفين فقط ، الحر والعبد والحرمة والأمة سواء في كل ذلك ولا فرق *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا سعيد بن يحيى الأموى ثنا أبي ثنا عثمان بن حكيم بن عباد بن حنيفة الأنصارى^(١) ثنا أبو أمامة بن سهل بن حنيف ، عن المسور بن مخرمة قال : « أقبلت بحجر ثقيل أحمله^(٢) وعلى إزار خفيف ، فأنحل إزارى ، ومعى الحجر لم أستطع أن أمنعه^(٣) حتى بلغت به الى موضعه ، فقال رسول الله ﷺ : ارجع الى إزارك^(٤) نخذه ، ولا تمشوا عراة » فصح أن أخذ الإزار فرض *

وأما الفخذ فان عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا قال ثنا ابراهيم

(١) حنيف بالتصغير . وفي الاصل « ثنا عثمان بن حكيم ثنا عباد بن حنيف الأنصارى » وهو خطأ . والتصحيح من مسلم (ج ١ ص ١٠٥) ومن التهذيب ، وأبو أمامة هو عم والد عثمان (٢) في مسلم « بحجر أحمله ثقيل » (٣) أى انه لم يستطيع منع إزاره بعدما أنحل . وفي الاصل « أضمه » ومخجنه من مسلم (٤) في مسلم « الى ثوبك » *

ابن أحمد ثنا الفريزي ثنا البخاري ثنا يعقوب بن ابراهيم حدثني ابن عليه - هو اسماعيل بن ابراهيم - ثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك : « ان رسول الله ﷺ غزا خيبر ، فصلينا عندها صلاة الغداة بغلس ، فركب رسول الله ﷺ وركب أبو طلحة وأنار ديف أبي طلحة ، فأجرى رسول الله ﷺ في زقاق خيبر ، وان ركبتى لتمس فخذ النبي ﷺ ، ثم حسر الازار عن فخذيه ، حتي اني أنظر الى ياض فخذ النبي ﷺ ^(١) ، وذ كر باقي الحديث * قال علي : فصح أن الفخذ ليست عورة ، ولو كانت عورة لما كشفها الله عز وجل عن رسوله ﷺ المطهر المعصوم من الناس في حال النبوة والرسالة ، ولا أراها أنس بن مالك ولا غيره ، وهو تعالى قد عصمه من كشف العورة في حال الصبي وقبل النبوة *

كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا روح بن عبادة ثنا زكريا بن اسحاق ثنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله يحدث : « أن رسول الله ﷺ كان ينقل معهم الحجارة للكعبة وعليه إزاره ، فقال له العباس عمه : يا ابن أخي ، لو حلت إزارك فجعلته على منكبك دون الحجارة ، قال : فجعله وجعله ^(١) على منكبه ، فسقط مغشيا عليه ، فماتني بعد ذلك اليوم عريانا ، *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الفريزي ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث : أن رسول الله ﷺ — لما بنيت الكعبة — ذهب هو وعباس ينقلان الحجارة ، فقال عباس لرسول الله ﷺ : اجعل إزارك على رقبتك من

(١) في البخاري (ج ١ ص ١٦٦) (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٥٠) «فجعله» *

الحجارة، ففعل، فخر الى الأرض، وطمحت عيناه الى السماء، ثم قام، فقال:
إزارى إزارى، فشد عليه ازاره^(١) *.

وحدثنا عبدالله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى
ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا
إسماعيل بن إبراهيم — هو ابن عليّة ثنا أيوب السخيتاني عن أبي العالية
البراء قال: إن عبدالله بن الصامت ضرب فخذي وقال: اني سألت
أباذر ف ضرب فخذي كما ضربت فخذك، وقال: « اني سألت رسول الله
ﷺ كما سألتني، ف ضرب فخذي كما ضربت فخذك؛ وقال: صل الصلاة
لوقتها، فان أدركتك الصلاة معهم^(٢) فصل، ولا تقل اني قد صليت
فلا أصلي *».

فلو كانت الفخذ عورة لما مسها رسول الله ﷺ من أبي ذر أصلا
بيده المقدسة، ولو كانت الفخذ عند أبي ذر عورة لما ضرب عليها بيده
وكذلك عبدالله بن الصامت وأبي العالية^(٣)، وما يستحل مسلم أن يضرب
بيده على ذكر انسان على الثياب؛ ولا على حلقة دبر الانسان على الثياب، ولا
على بدن امرأة أجنبية على الثياب البتة. وقد منع رسول الله ﷺ من
القود من الكسعة^(٤) وهي ضرب الألتين على الثياب يباطن القدم، وقال:
«دعوها فانها منتنة^(٥)» *.

فان قيل: فان الحجر قد جمع بثياب موسى عليه السلام حتى رأى

(١) رواية عبد الرزاق هذه رواها مسلم (ج ١ ص ١٠٥) عن اسحق بن منصور
ومحمد بن رافع عن عبد الرزاق (٢) في الاصل « فان أدركت معهم » والتصحيح من مسلم
ج ١ ص ١٧٩ (٣) كذا في الاصل، وله وجه من العربية (٤) بفتح الكاف واسكان
السين المبهمة (٥) في صحيح مسلم (ج ٢ ص ٢٨٤) *

بنو اسرائيل أنه ليس آدر^(١). قلنا: نعم، ولا حجة لكم في هذا لوجهين، أحدهما: أنه ليس عندنا كشف العورات في شريعة موسى عليه السلام^(٢) وفي ذلك الخبر نفسه: ان بني اسرائيل كانوا يغتسلون عراة وكان موسى عليه السلام يغتسل في الخلاء، ولم يأت أنه عليه السلام نهاهم عن الاغتسال عراة وقد يستتر عليه السلام حياء كما استتر رسول الله ﷺ ساقه حياء من عثمان؛ وليست ساق الرجل عورة عند أحد، والثاني: أنه ليس في الحديث انهم رأوا من موسى الذ كر - الذي هو عورة - وانما رأوا منه هيئة تينوا بها انه مبرأ مما قالوه من الادرة وهذا يتبين لكل ناظر بلا شك بغير أن يرى شيئاً من الذ كر لكن بأن يرى ما بين الفخذين خالياً. فبطل تعلقهم بهذا الخبر * فان ذكروا الاخبار الواهية في أن الفخذ عورة؛ فهي كلها ساقطة * أما حديث جويبر فانه عن ابن جوهري؛ وهو مجهول، وعن مجهولين ومنقطع *

ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهو صحيفة؛ قد ذكرنا في غير ما موضع من هذه الرواية ما لا يقولون به، مثل روايته عن أبيه عن جده: «أن رسول الله ﷺ قضى أن كل مستلحق استلحق بعد أبيه الذي يدعى له ادعاه ورثته ان كان من امة يملكها يوم أصابها: فقد لحق بمن استلحقه؛ وليس له مما قسم قبله من الميراث شيء وما أدرك من ميراث لم يقسم له نصيبه؛ ولا يلحق ان كان أبوه الذي يدعى له أنكره» ومثل روايته من هذه الطريق مسنداً و ذكر الوضوء ثلاثاً ثلاثاً وهكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم» وأنه عليه السلام نهى عن الخلق قبل الصلاة يوم الجمعة: «ولا يجوز لامرأة أمر في ما لها اذا هلك زوجها في عصمتها»

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٤ و ١٠٥) (٢) كذا في الاصل ولعل صوابه «ليس عندنا

كشف العورات كما في شريعة موسى عليه السلام» لما يظهر من سياق القصة *

و«أنه عليه السلام قضى في العين القائمة السادة»^(١) لمكانها بثلاث الدية «ومثل هذا كثير جدا» *

وفي أن الفخذ عورة من طريق قيصة بن مخارق؛ فيه سليمان بن سليمان ومحمد بن عقبة وجريز بن قطن؛ وهم مجهولون لا يعرف من هم *
ومن طريق ابن جحش، فيه أبو كثير، وهو مجهول *

ومن طريق علي، منقطع، رواه ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت، ولم يسمعه منه، بينهما من لم يسم ولا يدرى من هو، ورواية حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة، ولم يسمعه منه، قال ابن معين: بينهما رجل ليس بثقة، ولم يروه عن ابن جريج إلا أبو خالد، ولا يدرى من هو *
ومن طريق ابن عباس، فيها أبو يحيى القتات، وهو ضعيف *
ومن طريق ابن عباس، فيه مجهولون لا يدرى من هم *

ومن طريق سفیان الثوري: أن رسول الله ﷺ، وهذا لا شيء^(٢) *
وحتى لو لم يأت من الآثار الثابتة التي ذكرنا شيء لما جاز أن يقطع على عضو بأنه عورة تبطل الصلاة بتركه — إلا برهان، من نص أو إجماع *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو بكر بن إسحاق أنا سعيد بن كثير بن عفير ثنا عبد الله بن وهب عن يونس — هو ابن يزيد — عن ابن شهاب أخبرني علي بن الحسين أن أباه الحسين بن علي أخبره أن عليا قال: «كانت لي شارب من نصيبي من المغنم يوم بدر»

(١) بالسين والبدال المهملتين (٢) انظر الكلام على طرق الحديث في فتح الباري (ج ١

ص ٤٠٣ و ٤٠٥) وفي التلخيص (ص ١٠٨) وفي نيل الاوطار (ج ٢ ص ٤٨ و ٥٠)

وفي السنن الكبرى للبيهقي (ج ٢ ص ٢٢٧ و ٢٣٢) *

وذكر الحديث وفيه : « ان حمزة صعد النظر الى ركبتي رسول الله ﷺ ثم صعد النظر الى سرتة » وذكر باقي الحديث ^(١) فلو كانت السرة عورة لما أطلق الله حمزة ولا غيره على النظر إليها *

وقد روينا من طريق أبي داود : حدثني مسلم بن ابراهيم ثنا هشام هو الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر قال : « احتجم النبي ﷺ على وركه من وثن كان به » ^(٢) فلو كانت الورك ^(٣) عورة ما كشفها عليه السلام الى الحجام وهذا اسناد أعظم أما لهم أن يظفروا بمثله لأنفسهم وأما نحن فغاثون بالصحيح على ما لا نراه حجة ، ^(٤) ومعاذ الله من أن نحتج في مكان بما لا نراه حجة ^(٥) في كل مكان ، تعصياً للتقليد ؛ واستهانة بالشرعية . *

وهذا الذي قلنا به هو قول جمهور السلف ، كما روينا من طريق محمد ابن المثنى : ثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر سمع سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع ^(٦) يخبر عن جبير بن الحويرث ^(٧) قال : رأيت ابا بكر الصديق واقفاً على قزح ^(٨) يقول يا أيها الناس أصبحوا ، واني

(١) في صحيح مسلم (ج ٢ ص ١٢٣) (٢) الوثاء بفتح الواو واسكان الاء المثلثة : وجع يصيب العضو من غير كسر . والحديث في أبي داود (ج ٤ ص ٣ و ٤) (٣) في الاصل « فلو كان الورك » وهو خطأ ، لان الورك مؤنث كما نص عليه الفراء في كتاب (المذكر والمؤنث ص ١٤) واللسان والمصباح . (٤) في الاصل « فعاون » بدون نقط ، فاذا كانت صحتها « عاون » بالعين المهملة فذلك جائز ، يقال « هو معنى بأمره وعان بأمره وعن بأمره » والتركيب غير جيد اذن . واذا كانت صحتها « غاون » بالعين المعجمة - وهو الذي نختاره - فكان الاحسن في التركيب « عمالانراه » يقال « رجل غان عن كذا أي مستغن » (٥) في الاصل « في مكان لانراه حجة » بحذف « بما » وهو خطأ ظاهر (٦) ويقال في اسمه « عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع » ولعله الأرجح . وانظر التمهيد وتمجيل المنفعة وابن سعد (ج ٥ ص ١١١) (٧) رجح ابن حجر في الاصابة وتمجيل المنفعة أن له صحبة (٨) بضم القاف وفتح الزاي : جيل بمزدلفة *

لأنظر إلى نخذه قدا نكشف ^(١) *

ومن طريق البخارى : ثنا عبدالله بن عبد الوهاب هو الجمحى ثنا خالد ابن الحارث ثنا ابن عون هو عبدالله عن موسى بن أنس بن مالك فذكر يوم اليمامة فقال : أتى أنس إلى ثابت بن قيس بن الشماس وقد حسر عن نخذه وهو يتحفظ ، يعنى من الخنوط للموت . قال البخارى : ورواه حماد عن ثابت عن أنس *

ومن طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب قال : دخلت على أبى جعفر هو محمد بن على بن الحسن بن على بن أبى طالب — وهو محموم ، وقد كشف عن نخذه ، وذكر الخبر *

فهؤلاء أبوبكر بحضرة أهل الموسم وثابت بن قيس وأنس وغيرهم . وهو قول ابن أبى ذئب وسفيان الثورى وأبى سليمان . وبه نأخذ *
وأما المرأة فان الله تعالى يقول : (ولا يبدن زينتهن إلا ماظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن) إلى قوله (ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن) . فأمرهن الله تعالى بالضرب بالخمار على الجيوب ، وهذا نص على ستر العورة والعنق والصدر ، وفيه نص على إباحة كشف الوجه ، لا يمكن غير ذلك أصلا ، وهو قوله

(١) هذا الاثر مر له ابن حجر فى تعجيل المنفعة بر من مسند احمد - فى ترجمة سعيد ابن عبد الرحمن - ولم أجده فيه . ورواه بر من مسند الشافعى فى ترجمة جبير بن الحويرث - ووجدته فيه (ص ١٢٠) قال : اخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن ابن يربوع عن جبير - وهناك جو يبر خطأ - ابن حويرث قال رأيت أبابكر واقفا على قرح وهو يقول : «يا أيها الناس أسفروا ، ثم دفع فكأنى أنظر الى نخذه مما يخرش بعيره بمحجنه» . وخرش البعير - من باب ضرب - بالمحجن ضربه بطرفه فى عرض رقبتة او فى جلده حتى يمت عنه وبره ، وخرشت البعير اذا اجتذبت اليك بالخرش وهو المحجن . والخرف بالخباء المعجمة وربما جاء بالخاء المبهمة .

تعالى : (ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن) نص على ان الرجلين والساقين مما يخفى ولا يحل إبداءه *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنامسلم بن الحجاج ثنا عمر والناقد ثنا عيسى ابن يونس ثنا هشام عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن في الفطر والأضحى : العواتق والحيض وذوات الخدور . قالت : قلت ، يا رسول الله ، إحدانا لا يكون لها جلباب ، قال : لتلبسها أختها من جلبابها » ^(١) *

قال علي : وهذا أمر بلبسهن ^(٢) الجلابيب للصلاة . والجلباب في لغة العرب التي خاطبنا بها رسول الله ﷺ هو ما غطي جميع الجسم لا بعضه فصصح ^(٣) ما قلناه نصا *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنامسدد ثنا يحيى ، هو ابن سعيد القطان ، عن سفيان ، هو الثوري أخبرني عبد الرحمن بن عابس قال : سمعت ابن عباس يذكر : « أنه شهد العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه عليه السلام خطب بعد أن صلى ، ثم أتى النساء ومعه بلال ، فوعظهن وذكرهن وأمرهن أن يتصدقن ، فرأيتهن يهوين بأيديهن يقذفنه في ثوب بلال ^(٤) ، فهذا ابن عباس بحضرة رسول الله ﷺ رأى أيديهن ، فصيح ان اليدين المرأة والوجه ليساعورة ، وما عداها ففرض عليها ستره » *

(١) في مسلم (ج ١ ص ٢٤٢) (٢) في الأصل « بلساهن » وهو غير مفهوم ، والظاهر ما صححناه إليه (٣) كذا في الأصل ولعله « فصيح » (٤) هذا الحديث رواه البخاري في خمسة عشر موضعا من صحيحه . ولم أره فيه بهذا الاسناد فقلعه رواه أيضا في موضع آخر غيرها *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا سليمان ابن سيف^(١) ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ثنا أبي عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب : أن سليمان بن يسار أخبره أن ابن عباس أخبره : « أن امرأة من خثعم استفتت رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، والفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ » وذكر الحديث ، وفيه : « فأخذ الفضل يلتفت اليها ، وكانت امرأة حسناء ، وأخذ رسول الله ﷺ يحول وجه الفضل من الشق الآخر^(٢) » فلو كان الوجه عورة يلزم ستره لما أقرها عليه السلام على كشفه بمخضرة الناس ، ولأمرها أن تسبل عليه من فوق ، ولو كان وجهها مغطى ما عرف ابن عباس أحسناء هي أم شوهاء ؟ فصح كل ما قلناه يقينا . والحمد لله كثيرا . *

وأما الفرق بين الحرية والأمة فدين الله تعالى واحد ، والخلقة والطبيعة واحدة ، كل ذلك في الحرائر والاماء سواء ، حتى يأتي نص في الفرق بينهما في شيء . فيوقف عنده . *

فان قيل : ان قول الله تعالى : (ولا يبدن زيتهن الالبعولتهن ، أو آبائهن) الآية — يدل على أنه تعالى أراد الحرائر فقلنا : هذا هو الكذب بلا شك ، لأن البعل في لغة العرب السيد والزوج ، وأيضا فالأمة قد تزوج ، وما علينا قط أن الاماء لا يكون لهن أبناء وآباء وأخوال وأعمام ، كما للحرائر . * وقد ذهب بعض من وهل في قول الله تعالى : (يبدن عليهن من جلايبهن ذلك أدني أن يعرفن فلا يؤذين) الى أنه إنما أمر الله تعالى بذلك لان الفساق كانوا يتعرضون للنساء للفسق ، فامر الحرائر بأن يلبسن

(١) في النسائي (ج ٢ ص ٥) « أخبرنا أبو داود » وهو هو ، لان سليمان بن سيف يكنى أباداود (٢) لفظ النسائي « وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الفضل فحول وجهه من الشق الآخر » *

الجلاليب ليعرف الفساق أنهم حرائر فلا يعترضوهن *

قال علي : ونحن نبرأ من هذا التفسير الفاسد ، الذي هو : إِمَا زَلَّةُ عَالَمٍ وَوَهْلَةٌ فَاضِلٌ عَاقِلٌ ، أَوْ اقْتِرَاءُ كَاذِبٍ فَاسِقٍ ، لِأَنَّ فِيهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَطْلَقَ الْفَسَاقَ عَلَى أَعْرَاضِ إِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، وَهَذِهِ مُصِيبَةُ الْأَبَدِ ، وَمَا اخْتَلَفَ اثْنَانِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي أَنَّ تَحْرِيمَ الزَّانَا بِالْحَرَةِ كَتَحْرِيمِهِ بِالْأَمَةِ ، وَأَنَّ الْحَدَّ عَلَى الزَّانِي بِالْحَرَةِ كَالْحَدِّ عَلَى الزَّانِي بِالْأَمَةِ وَلَا فَرْقَ ، وَأَنَّ تَعْرِضَ الْحَرَةِ فِي التَّحْرِيمِ كَتَعْرِضِ الْأَمَةِ وَلَا فَرْقَ . وَلِهَذَا وَشَبَّهَ وَجِبَ أَنْ لَا يَقْبَلَ قَوْلُ أَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِأَنْ يَسْنِدَهُ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا محمد بن الجارود القطان ^(١) ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن زيد ثنا قتادة عن محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ » ^(٢) *

قال علي : وروينا من طريق مالك عن محمد بن أبي بكر عن أمه ^(٣) :

(١) ابن الجارود هذا غير صاحب كتاب « المتقى » المطبوع في الهند ، ذاك اسمه « عبد الله بن علي بن الجارود » (٢) رواه أيضا أبوداود (ج ١ ص ٢٤٤) والحاكم (ج ١ ص ٢٥١) والبيهقي (ج ٢ ص ٢٣٣) من طريق حجاج بن المنهال ، ورواه الترمذي (ج ١ ص ٧٦) من طريق قبيصة ، ورواه ابن الجارود - عبد الله بن علي - (ص ٩١) من طريق أبي النعمان وأبي الوليد ، ورواه البيهقي من طريق أبي الوليد - : كلهم عن حماد بن سلمة عن قتادة . وحسنه الترمذي وصححه الحاكم على شرط مسلم ، وأشار أبوداود إلى تعليقه برواية سعيد بن أبي عروبة إياه عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما هذه بعلّة . والحديث صحيح (٣) كذا في الأصل ، وهو خطأ يخالف ما في الموطأ (ص ٥٠) وصوابه « مالك عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمه » وهو محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ ، وأمّه هي « أم حرام » لها ترجمة في التهذيب ونقل عنها هذا الأثر وكذلك رواه البيهقي (ج ٢ ص ٢٣٤ و ٢٣٣) من طريق مالك وعبد الرحمن

انها سألت أم سلمة أم المؤمنين : في كم تصلى المرأة ؟ قالت : في الدرع السابع الذي يوارى ظهور قدميها وفي الخمار *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن أم ثور عن زوجها بشر^(١) قال قلت لابن عباس : في كم تصلى المرأة من الثياب ؟ قال : في درع ونخار *

ومن طريق عبد الرزاق عن الأوزاعي عن مكحول عن عائشة أم المؤمنين : في كم تصلى المرأة من الثياب ؟ فقالت له : سل علي بن أبي طالب ثم ارجع الى فأخبرني ، فأني علياً فسأله ، فقال : في الخمار والدرع السابع ، فرجع الى عائشة فأخبرها ، فقالت : صدق *

ومن طريق محمد بن المثنى ثنا عبد الله بن إدريس أنا قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه^(٢) : أن جارية^(٣) كانت تخرج على عهد عائشة بعدما تحرك ثدياها ، فقيل لعائشة في ذلك ، فقالت : انها لم تحض بعد *

فمن ادعى انهم رضى الله عنهم أرادوا الحرائر دون الاماء كان كاذبا ولم يكن بينه فرق وبين من قال : بل ما أرادوا إلا القرشيات خاصة ، أو المضريات خاصة ، أو العرييات خاصة !! وكل ذلك كذب *

ومن طريق ابن المثنى ثنا ابن فضيل ثنا خفيف^(٤) سمعت مجاهدا يقول : أيما امرأة صلت ولم تغط شعرها لم يقبل الله لها صلاة *

ابن عبد الله (١) لم أجد لبشر ولا لأمراة ترجمة إلا قول ابن سعد (ج ٨ ص ٣٦٥) «أم ثور : روى عنها جابر الجعفي ، وروى عن زوجها بشر أنه سأل ابن عباس : في كم تصلى المرأة (٢) ابو ظبيان - بفتح الظاء المشالة - هو حصين بن جندب الجنبي - بفتح الجيم واسكان النون نسبة الى جنب - (٣) في الأصل «حارثة» بالحاء المهملة والطاء المثناة . وهو تصحيف ، وما وجدنا في التراجم من تسمى هكذا ، ولم نره هذا الاسم في أسماء النساء بل هو من أسماء الرجال (٤) بضم الخاء المعجمة - وفتح الصاد المهملة وهو ابن عبد الرحمن الجزري وهو ثقة كثير الوهم والخطأ . رحمه الله *

ومن طريق ابن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء قال : تقنع الامة رأسها في الصلاة *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال :
اذا حاضت المرأة لم تقبل لها صلاة حتي تختمر وتوارى رأسها *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : اذا صلت الامة
غطت رأسها وغيبته بخرقه أو خمار ، كذلك كن ^(١) يضعن على عهد
رسول الله ﷺ . وكان الحسن يأمر الامة اذا تزوجت عبداً أو حراً
أن تختمر *

قال علي : لم يخف علينا ما روى عن عمر رضي الله عنه في خلاف هذا
وعن غيره ، ولكن لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ . واذا تنازع
السلف رضي الله عنهم وجب الرد الى ما افترض الله تعالى الردا اليه ، من القرآن
والسنة ، وليس في القرآن ولا في السنة فرق في الصلاة بين حر قولا لامة ، والعجب
أنهم لا يبالون بخلاف عمر رضي الله عنه حيث لا يحل خلافه ، وحيث لا يخالف
له من الصحابة رضي الله عنهم وحيث معه القرآن والسنة : اذا خالفه رأى
أبي حنيفة ومالك والشافعي ، كقضائه في الأرب يقتلها المحرم بعناق ،
وفي الضب بجدي ، وكقوله : كل نكاح فاسد فلا صداق فيه ، وقوله
بالمسح على العمامة ، الى مئين من القضايا !! فاذا وافق ما روى عنه رأى
أبي حنيفة ومالك والشافعي صار حينئذ حجة لا يجوز مخالفته وان خالفه
غيره من الصحابة ، وان خالفوا القرآن والسنة في ذلك !! مع أن الذي عن
عمر في ذلك إنما هو في خروجهن لافي الصلاة ، فبطل تمويههم بعمر *
وقد روى عن مالك : ان صلت أم الولد بلا خمار أعادت في الوقت
وقد روينا عن ابن عباس في : (ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها) قال :

(١) في الأصل «كان» وهو خطأ *

الكف والخاتم والوجه . وعن ابن عمر : الوجه والكفان . وعن انس الكف والخاتم . وكل هذا عنهم في غاية الصحة . وكذلك أيضا عن عائشة وغيرها من التابعين *

قال علي : فان قالوا : قد جاء الفرق في الحدود بين الحرية والامة . قلنا : نعم ، وبين الحر والعبد ، فلم ساوitem بين الحر والعبد فيما هو منهما عورة في الصلاة ، وفرقتم بين الحرية والامة فيما هو منهما عورة في الصلاة ؟ وقد صح الاجماع والنص على وجوب الصلاة على الامة كوجوبها على الحرية في جميع أحكامها ، من الطهارة والقبلة وعدد الركوع وغير ذلك ؟ ! فمن أين وقع لكم الفرق بينهما في العورة ؟ ! وهم أصحاب قياس بزعمهم ! وهذا مقدار قياسهم . الذي لا شيء أسقط منه ولا أشد تخاذلا !! فلا النص اتبعوا ولا القياس عرفوا !! وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : فان قيل : فلم فرقتم أنتم بين من اضطر المرء اليه بعدم أو كراه في الصلاة مكشوف العورة وفي مكان فيه ما افترض عليه اجتنابه أو في ثيابه أو في جسده فأجزتم صلاته كذلك — : وبين صلاته كذلك ناسيا فلم تميزوها ؟ *

قلنا : نعم فان النصوص قد جاءت بأن كل ما نسيه المرء من أعمال صلاته فانه لا تجزئه صلاته دونها ، وأنه لا بد له من إتيانها ، كمن نسي الطهارة أو التكبير أو القيام أو السجود أو الركوع أو الجلوس ، ولا خلاف في أن من نسي فعوض القعود مكان القيام في الصلاة ، أو القيام مكان القعود ، أو الركوع مكان السجود — : فانه لا يجزئه ذلك ، وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي صلاة أو نام عنها أن يصلحها ، وبغض الصلاة صلاة بلا خلاف ، فمن لم يأت بها كما أمر ناسيا فقد نسي من صلاته جزءا أو أتى بما ليس صلاة ، إذ صلى بخلاف ما أمر ، فمن هنا أوجبنا على

الناسي أن يأتي بما نسي كما أمر، وأجزنا صلاته كذلك في الا كراه بغلبة أو عدم، للنصوص الواردة بجواز كل ما ذكرنا في عدم القوة *
 فان قيل: إن رسول الله ﷺ قد دخل في الصلاة فأتاه جبريل عليه السلام فاعلمه ان في نعليه قدر افخلعهما وتماذى في صلاته. قلنا: نعم، وإنما حرم ذلك عليه حين أخبره جبريل عليه السلام، لا قبل ذلك؛ فكان ابتداءه الصلاة كذلك جائزا، وقال عليه السلام في آخر ذلك الحديث إذ سلم كلاما معناه: إذا جاء أحدكم إلى الصلاة فليظر نعليه. أو قال خفيه. فان رأى فيها شيئا فليحكه وليصل فيهما، وكان هذا الحكم واردا بعد تلك الصلاة، فمن صلى ولم يتأمل نعليه أو خفيه وكان فيهما أذى فقد صلى بخلاف ما أمر به. وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة: العورة تختلف، فهي من الرجال ما بين السرة إلى الركبة والركبة عورة، والسرة ليست عورة. وهي من الحرة جميع جسدها، حاشا الوجه والكفين والقدمين. وهي من الأمة كالرجل سواء سواء؛ فتصلي الأمة وأم الولد والمذبرة عندهم عريانة الرأس والجسد كله، حاشا منزرا يستر ما بين سرتها وركبتها فقط، لا كراهة عندهم في ذلك. قال: وأحكام العورات تختلف، فاذا انكشف من الرجل أكثر من قدر الدرهم البغلي من ذكره أو من المرأة من فرجها في حال استقبالها الافتتاح للصلاة، أو في حال استقبالها الركوع، أو في حال استقبالها القيام: — بطلت صلاتهما فان انكشف هذا المقدار من ذكره أو من فرجها في حال القيام أو في حال الركوع أو في حال السجود، فستر اذلك حين انكشافه —: لم يضر ذلك صلاتهما شيئا، فان انكشف من ذكره أو من فرجها في كل ما ذكرنا قدر الدرهم البغلي فاقبل لم يضر ذلك صلاتهما شيئا طال ذلك أم قصر. فان انكشف من فخذ الرجل أو الأمة أو الحرة أو مقاعدهما أو وركبيهما أو

من جميع أعضاء الحرة الصدر أو البطن أو الظهر أو الشعر أو العنق مقدار ربع العضو فأكثر - : بطلت الصلاة عند أبي حنيفة ومحمد . فان انكشف من كل ذلك أقل من الربع لم يضر الصلاة شيئاً *
وقال أبو يوسف : لا تبطل الصلاة إلا أن ينكشف مما عدا الفرج أكثر من نصف العضو *

قال أبو حنيفة : فان اعتقت أمة في الصلاة فانها تأخذ قناعها وتستتر ، وتبنى على ماضى من صلاتها . فان بدأ الرجل الصلاة عرياناً لضرورة ثم وجد ثوباً فان صلاته تبطل ، ويلزمه أن يبتدئها ولا بد ، وسواء كان وجوده الثوب في أول صلاته أو في آخرها ، ولو قعد مقدار التشهد ، مالم يسلم . هذا مع قوله : إن المصلي إذا قعد مقدار التشهد ثم أحدث عامداً أو ناسياً فقد تمت صلاته ولا شيء عليه ، فصار وجود الثوب أعظم عنده من البول أو الغائط ! *

قال : فلو زحم المأموم حتى وقع ازاره وبدأ فرجه كله فبقى واقفاً كما هو حتى تمت صلاة الإمام - : فصلاة ذلك المأموم تامة ، فلو ركع بركوع الإمام أو سجد بسجوده بطلت صلاته *

قال علي : فهل لهذه الأقوال دواء أو معارضة إلا حمد الله تعالى على السلامة منها !! وهل يحصى ما فيها من التخليط إلا بكلفة !! *

وقال مالك : الأئمة عورة كالحرّة ، حاشا شعرها فقط ، فليس عورة ، فان انكشف شعر الحرّة أو صدرها أو ساقها في الصلاة قلم تعد إلا في الوقت *
قال علي : ولا ندري قوله في الفرج ، وما نراه يرى الإعادة من ذلك إلا في الوقت ، وقد تقدم افسادنا لقوله بالإعادة في الوقت فيما سلف من كتابنا هذا ، فأغنى عن إعادته ، ولا فرق عنده بين نسيان وعمد في ذلك *
وقال الشافعي : إن انكشف من عورة الرجل - وهي ما بين سترته

إلى ركبته — أو عورة المرأة — وهو جميع جسد الحرة والأمة حاشا شعر
الأمة ووجهها ووجه الحرة وكفيها وكفى الأمة ^(١) — : شيء قل أو أكثر ،
فان ستر في الوقت لم يضر شيئا والصلاة تامة ، وان بقي مقدار ما ، قل
أو أكثر ولم يغط بطلت الصلاة ، النسيان والعمد سواء *

قال علي : وهذا تقسيم لادليل عليه *

وقال أبو سليمان النسيان في ذلك مرفوع ، فان انكشف شيء من العورة
عمدا بطلت الصلاة *

٣٥٠ - مسألة - والعراة بعطب أو سلب أو فقر يصلون كما هم في جماعة
في صف خلف إمامهم ، يركعون ويسجدون ويقومون ، ويغضون
أبصارهم ، ومن تعمد في صلاته تأمل عورة رجل أو امرأة محرمة عليه
بطلت صلاته ، فان تأملها ناسيا لم تبطل صلاته ولزمه سجود السهو ، فان
تأمل عورة امرأته فان ترك الاقبال على صلاته عامدا لذلك بطلت صلاته ،
كما لو فعل ذلك لسائر الاشياء ولا فرق ، وان لم يترك لذلك الاقبال على
صلاته فصلاته تامة ولا شيء عليه *

برهان ذلك قول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وقوله :
تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) فاذا هم غير
مكلفين ما لا يقدرُونَ عليه من ستر العورة فهم مخاطبون بالصلاة كما
يقدرُونَ ، وبالإمامة فيها في جماعة ، فسقط عنهم ما لا يقدرُونَ عليه وما
ليس في وسعهم ، وبقي عليهم ما يستطيعون عليه ، ^(٢) لقول رسول الله ﷺ :
« اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » *

وأما من تأمل في صلاته عورة لا يحل له النظر إليها فان صلاته تبطل

(١) في الأصل «وكفى الحرة» وهو خطأ واضح (٢) هذه الزيادة من رقم (٤٥) *

لأنه عمل فيها عملاً لا يحل له ، فلم يصل كما أمر ، ومن لم يصل كما أمر فلم يأت بالصلاة التي أمره الله تعالى بها ، قال رسول الله ﷺ « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » *

فان فعل ذلك ناسياً فعليه سجود السهو ، لأنه زاد في صلاته نسياناً مالمو عمده لبطلت صلاته . *

وأما إذا تأمل عورة أيسح له النظر إليها فهي من جملة الأشياء التي لا بدله من وقوع النظر على بعضها في الصلاة ، ولا فرق بين مباح ومباح ، فان اشتغل بشيء من ذلك كله عن صلاته عمدا فقد عصي الله تعالى ولم يصل كما أمر . وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة :! يصل العراة فرادى قعوداً يومئذ للسجود والركوع فان صلوا جماعة أجزأهم إلا أنهم يقعدون ويقعد الامام في وسطهم ، وقال بعض العلماء بقوله :أنهم إن صلوا قياماً أجزأهم عند أبي حنيفة وأصحابه * وقال مالك : يصلون فرادى ، يتباعد بعضهم عن بعض قياماً ، فان كانوا في ليل مظلم صلوا في جماعة قياماً ، يقف إمامهم أمامهم *

وقال الشافعي : يصل العراة فرادى أو جماعة قياماً يركعون ويسجدون ، ويقوم إمامهم وسطهم ، ويغضون أبصارهم ، ويصرف الرجال وجوههم عن النساء ، والنساء وجوههن عن الرجال ، ولا إعادة على أحد منهم * وقال زفر بن الهذيل : يصلون قياماً يركعون ويسجدون ولا يحزيهم غير ذلك . وقال أبو سليمان كقولنا *

قال علي : قول أبي حنيفة ومالك والشافعي خطأ لأنها أقوال لم تخل من إسقاط أن يصلوا جماعة وهذا لا يجوز ، أو من إسقاط القيام والركوع والسجود ، وهذا باطل ، أو من إسقاط حق الامام في تقدمه ، وهذا لا يجوز ، وغض البصر يسقط كل ما شغبوا به في هذه الفتيا ، وقول

أبي حنيفة أكثرها تناقضا. والعجب أنهم بكل ذلك لا يوارون جميع عوراتهم من الأفخاذ وغيرها !! فكيف والنص قد ورد بما قلنا *
حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد ابن شاذان ثنا زكريا بن عدي ثنا عبيد الله بن عمرو — هو الرقي — عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «يا معشر النساء، إذا سجدتن فاحفظوا أبصاركم؛ لا ترين عورات الرجال؛ من ضيق الأزر» *

قال علي: هكذا في كتابي عن حمام، وبالله ما لحن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولا أن يمكننا أن يخاطب رسول الله ﷺ النساء، ومن معهن من صغار أولادهن لما كتبناه إلا «فاخفضن أبصاركن»^(١)، فهذا نص على أن الفقراء من الصحابة رضى الله عنهم كانوا يصلون بعلم رسول الله ﷺ ومعه، وليس معهم من اللباس ما يوارى عورتهم، ولا يتركون القعود ولا الركوع ولا السجود، إلا أن الأمر بغض البصر لازم في كل ذلك. وبالله تعالى التوفيق *

٣٥١ - مسألة - واستقبال جهة الكعبة بالوجه والجسد فرض على المصلي حاشا المتطوع راكبا، فمن كان مغلوبا بمرض أو بجهد أو بخوف أو باكره فتجزيه صلاته كما يقدر؛ وينوي في كل ذلك التوجه الى الكعبة *

(١) حديث أبي سعيد رواه أحمد في المسند (ج ٣ ص ١٦) «حدثنا يحيى بن آدم ثنا شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ: خير صفوف الرجال الصف المقدم وشرها الصف المؤخر» وخير صفوف النساء الصف المؤخر وشرها المقدم وقال يا معشر النساء لا ترفعن رؤسكن إذا سجدتن لا ترين عورات الرجال من ضيق الأزر». ونسبه في مجمع الزوائد لابن يعلى أيضا. ونسب ابن حجر في الفتح (ج ١ ص ٣٩٩) معنى القسم الأخير منه الى أحمد وابن داود من حديث أسماء بنت أبي بكر. وروى نحوه البخاري ومسلم من حديث سهل بن سعد *

برهان ذلك قوله تعالى : (فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) ، والمسجد الحرام في المبدأ إنما هو البيت فقط ، ثم زيد فيه الشيء بعد الشيء ، ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن امرأ لو كان بمكة بحيث يقدر على استقبال الكعبة في صلاته — فصرف وجهه عامدا عنها إلى أبعاض المسجد الحرام من خارجه أو من داخله فإن صلاته باطل ، وأنه إن استجاز ذلك كافر . وقد ذكرنا التطوع على الدابة قبل * وأما المريض والجاهل والخائف والمكره فإن الله تعالى يقول : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وقال رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » *

٣٥٢ - مسألة - ويلزم الجاهل أن يصدق في جهة القبلة من أخبره من أهل المعرفة إذا كان يعرفه بالصدق ، لأن هذا أمر لا سبيل لمن غاب عن موضع القبلة إلى معرفة جهتها إلا بالخبر ، ولا يمكن غير ذلك ، نعم ، ومن كان حاضرا فيها فإنه لا يعرف أن هذه هي الكعبة إلا بالخبر ولا بد ، وهذا من الشريعة التي قد ذكرنا البرهان على وجوب قبول خبر الواحد العدل فيها *

٣٥٣ - مسألة - فمن صلى إلى غير القبلة ممن يقدر على معرفة جهتها - عامدا أو ناسيا - بطلت صلاته ، ويعيد ما كان في الوقت ، ان كان عامدا ، ويعيد أبداً ان كان ناسيا *

برهان ذلك أن هذين مخاطبان بالتوجه إلى المسجد الحرام في الصلاة ، فصليا بخلاف ما أمرا به ، ولا يجزىء ما نهى الله تعالى عنه عما أمر عز وجل به ، فقد ذكرنا الحجة في أمر الناس قبل *

فان ذكرنا حديث أهل قباء رضى الله عنهم وأنهم ابتدؤا الصلاة إلى بيت المقدس فاتاهم الخبر بان القبلة قد حوت إلى الكعبة فاستداروا

كما كانوا فى صلاتهم الى الكعبة واجتزووا بما صلوا الى بيت المقدس من تلك الصلاة بعينها *

قلنا : هذا خبر صحيح ، ولا حجة فيه علينا ، ولا نخالفه والله الحمد *
 أول ذلك : أنه ليس فيه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم ذلك فأقره ، ولا حجة الا فى القرآن أو فى كلامه عليه السلام أو فى عمله أو فيما علم عليه السلام من عمل غيره فلم ينكره *

وإنما العجب من المسالكين الذين يعظمون خلاف صاحب اذا وافق تقليدهم ، ثم قد خالفوا ههنا عمل طائفة عظيمة من الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف *

قال على : أهل قباء رضى الله عنهم كان الفرض عليهم أن يصلوا الى بيت المقدس ، فلو أنهم صلوا الى الكعبة لبطلت صلاتهم بلا خلاف ، ولا تلزم الشريعة إلا من بلغته ، لا من لم تبلغه ، قال الله تعالى : (لا نذكركم به ومن بلغ) ولا شك عند أحد من الجن والانس ولا الملائكة أن من كان من المسلمين بأرض الحبشة أو بمكة من المستضعفين فانهم تمادوا على الصلاة الى بيت المقدس مدة طويلة ، أما أهل مكة فأياماً كثيرة بعد نزول تحويل القبلة ، وأما من بالحبشة فلعلمهم صلوا عاماً أو أعواماً حتى بلغهم تحويل القبلة ، فحينئذ لزمهم الفرض ، لا قبل ذلك ، فانما لزم أهل قباء التحول حين بلغهم لا قبل ذلك فانتقلوا عن فرضهم الى فرض ناسخ لما كانوا عليه ، وهذا هو الحق الذى لا يحل لأحد غيره *

وأما من بلغه فرض تحويل الكعبة وعلمه وكان مخاطباً به ولم يسقط تكليفه عنه لعذر مانع — : فلم يصل كما أمر ، ومن لم يصل كما أمر فلم يصل ، لأنه لا يجزىء ما نهى الله عنه عما أمر الله تعالى به *

وقال أبو حنيفة : من صلى فى غير مكة الى غير القبلة مجتهداً ولم يعلم إلا

بعد أن سلم أجزأته صلاته . فان صلى في ظلمة متحريراً ولم يسأل من يحضرته ، ثم علم أنه صلى الى غير القبلة أعاد . وهو فرق فاسد ، لأن التحرى نوع من الاجتهاد *

وقال مالك : من علم أنه صلى الى غير القبلة ، فان كان مستديراً لها أعاد وان كان في الصلاة قطع وابتدأ . وان كان منحرفاً الى شرق أو غرب لم يعد وبنى على ماصلي وانحرف . وهذا فرق فاسد ، لأنه لا فرق عند أحد من الأمة في تعمد الانحراف عن القبلة أنه مبطل للصلاة ، و كبيرة من الكبائر كالاستدبار لها ولا فرق . وأهل قباء كانوا مستدبرين الى القبلة . ولا نعلم هذا التفريق الذى فرقه أبو حنيفة ومالك عن أحد قبلهما *

وقال الشافعى : من خفيت عليه الدلائل والمحجوس في الظلمة والأعمى الذى لا دليل له — : يصلون الى أى جهة أمكنهم ، ويعيدون اذا قدروا على معرفة القبلة *

قال على : وهذا خطأ لأنه اذا أمره بالصلاة لا يخلو من أن يكون أمرهم بصلاة تجزى عنهم كما أمرهم الله بها ، أو أمرهم بصلاة لا تجزى عنهم ولا أمرهم الله تعالى بها ، ولا سبيل الى قسم ثالث . فان كان أمرهم بصلاة تجزى عنهم وبأمرهم الله تعالى بها فلا أى معنى يصلونها ثانية ؟ وان كان أمرهم بصلاة لا تجزى عنهم ولا أمرهم الله تعالى بها فهذا أمر فاسد ، ولا يحل لأمره الأمر به ، ولا للأمر به الإتيان به *

وقال أبو سليمان : تجزئهم على كل حال ، ويبنون اذا عرفوا وهم في الصلاة ، وقد ذكرنا الفرق آنفاً *

فان قال قائل : قد روى عن عبد الله بن عامر بن ربيعة « كنا مع رسول الله ﷺ في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة ؟ ف صلى كل رجل منا حياله ، فأصبحنا ؛ قد كرنا ذلك لرسول الله ﷺ ، فأنزل الله تعالى (فأينما تولوا

قثم وجه الله) * «

وعن عطاء عن جابر بن عبد الله « كنا في سرية فأصابتنا ظلمة فلم نعرف القبلة ، فذكر أنهم خطوا خطوطهم في جهات اختلافهم فلما أصبحوا أصبنا تلك الخطوط لغير القبلة ، فسألنا النبي ﷺ فأنزل الله تعالى (فإينما تولوا فثم وجه الله) * «

فان هذين الخبرين لا يصحان ، لان حديث عبد الله بن عامر لم يروه إلا عاصم بن عبيد الله ، ولم يروه حديث جابر إلا عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي عن عطاء ، وعاصم وعبد الملك ساقطان ^(١) ثم لو صحا لكانا حجة لنا ، لأن هؤلاء جهلوا القبلة ، وصلاة الجاهل تامة ، وليس الناسي كذلك وبالله تعالى التوفيق *

٣٥٤ — مسألة — والنية في الصلاة فرض . ان كانت فريضة نواها باسمها والى الكعبة في نفسه قبل إحرامه بالتكبير متصلة بنية الاحرام لا فصل بينهما أصلا . وإن كانت تطوعاً نوى كذلك أنها تطوع فمن لم ينو كذلك فلا صلاة له *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ « إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » وقد ذكرناه باسناده قبل . وقول الله تعالى : (وما أمروا إلا

(١) أما حديث عبد الله بن عامر فقد وقع للمؤلف كذلك خطأ ، وهو حديث ابيه عامر ابن ربيعة ، لان عبد الله تابعي ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ورآه وما سمع منه حرفا . والحديث رواه الطيالسي (ص ١٥٦ رقم ١١٤٥) والترمذي وضعفه (ج ١ ص ٧٠) وابن ماجه (ج ١ ص ١٦٥) والطبري في التفسير باسنادين (ج ١ ص ٤٠١) والدارقطني (ص ١٠١) والبيهقي (ج ٢ ص ١١) كما هم من طريق عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، وعاصم ضعيف جدا مضطرب الحديث . وأما حديث جابر فرواه الدارقطني والبيهقي ، ورواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٢٠٦) وصححه ، وخطأه الذهبي في ذلك في مختصره . وقال البيهقي (ج ٢ ص ١٢) « لم نعلم لهذا الحديث اسناداً صحيحاً قوياً » وهو كما قال *

ليعبدوا الله مخلصين له الدين (والصلاة عبادة لله تعالى ، ولو جاز أن يفصل بين النية وبين الدخول في الصلاة بمدة يسيرة - ولو دقيقة أو قدر اللحظة - لجاز بمثل ذلك وبأكثر ، حتي يجوز الفصل بينهما بسنة أو سنتين ، وهذا باطل أو يحد المخالف حداً برأيه لم يأذن به الله تعالى ، ولو جاز أن تكون النية مع التكبير غير متقدمة عليه لكان أول جزء من الدخول فيها بلا نية لأن معنى النية القصد الى العمل ، والقصد الى العمل بالارادة متقدم للعمل * وقال مالك : يجوز تقديم النية قبل الدخول في الصلاة . ولا بد لمن قال بهذا من تحديد مقدار مدة التقدم الذي تجوز به الصلاة ، والذي تبطل به الصلاة وإلا فهم على عمى في ذلك *

وقال الشافعي : لا تجزى النية إلا مخالطة للتكبير ، لا قبله ولا بعده ، وهذا خطأ لما ذكرناه . والذي قلناه هو قول داود وأبي حنيفة . إلا أن أبا حنيفة لم يجز الصلاة إلا بنية لها ؛ وأجاز الوضوء لها بلا نية . وهذا تناقض * ٣٥٥ - مسألة - فان انصرفت نيته في الصلاة ناسيا الى غيرها أو الى تطوع أو الى خروج عن الصلاة ألغى ما عمل من فروض صلاته كذلك ، وبني على ما عمل بالنية الصحيحة واجزأه ، ثم سجد للسهو . فان لم يكن ذلك منه إلا في عمل من صلاته لو تركه لم تبطل بتركه الصلاة^(١) لم يلزمه إلا سجود السهو فقط ، لأنه قد وفي جميع الأعمال التي أمر بها في الصلاة كما أمره الله تعالى ؛ إلا أنه زاد في صلاته ناسيا عملا لو زاده عمدا بطلت صلاته ، وفي هذا يجب سجود السهو *

٣٥٦ - مسألة - وللأحرام بالتكبير فرض لا تجزى الصلاة إلا به * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - عن عبيد الله - هو

(١) في الاصلين « الصلاة » وهو خطأ

ابن عمر حدثني سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى » فذكر الحديث وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ارجع فصل فانك لم تصل ، ثلاث مرات ، فقال : والذي بئسك بالحق ما أحسن غيره فعلني ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قمتم إلى الصلاة فكبر » (١) فقد أمر بتكبير الاحرام ، فمن تركه فلم يصل كما أمر ، ومن لم يصل كما أمر فلم يصل ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم *

وبإيجاب التكبير للاحرام يقول مالك والشافعي وأحمد وداود . وقال أبو حنيفة : يجزئ عن التكبير ذكر الله تعالى كيف ذكر ، مثل « الله أعظم » ونحو ذلك ، وأجازوا ذلك أيضا في الأذان ، ولم يجزوا الصلاة إذا افتتحت بـ « الله أعلم » وهذا تخليط وهم للاسلام ، وشرائع جديدة فاسدة *

قال علي : واحتج مقلدوه في ذلك بقول الله تعالى : (قد أفلح من ذكر اسم ربه فصلى) *

قال علي : ليس في هذه الآية عمل الصلاة وصفتها (٢) ، والحديث المذكور فيه عمل الصلاة التي لا تجزئ إلا به ، فلا يمتنع بالآية عليه ، بل في الآية دليل أن ذلك الذي ذكره لا اسم الله تعالى هو غير الصلاة ، لأنه تعالى قال (فصل) فمطف الصلاة على ذكر اسمه ، فصح أنه قبل الصلاة ، مثل قوله تعالى : (أقم الصلاة لذكري) فهذا الذي ذكره لا اسم الله تعالى هو المقصد اليه تعالى بالنية في أدائها له عز وجل *

٣٥٧ — مسألة — ويجزئ في التكبير الله أكبر والله الأكبر والأكبر والله والكبير الله والكبير والرحمن أكبر وأي اسم من أسماء الله تعالى ذكره بالتكبير ، ولا يجزئ غير هذه الألفاظ ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فكبر » وكل هذا تكبير ، ولا يقع على غير هذا اللفظ التكبير ، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وداود *

وقال مالك : لا يجزئ إلا « الله أكبر » وهذا تخصيص للتكبير بلا برهان *

(١) الحديث في البخاري (ج ١ ص ٣١٤ — ٣١٥) مطولا

(٢) في نسخة « وصفته »

وقد ادعى بعضهم أن في الحديث « اذا قمت الى الصلاة فقل الله أكبر (١) » *

قال علي : وهذا باطل ما عرف قط ، ولو وجدناه صحيحاً لقلنا به *

فان قالوا : بهذا جرى عمل الناس ، قلنا لهم : ما جرى عمل الناس إلا بترتيب الوضوء كما في الآية ، وأتم يجزؤون تكبيرة ، وما جرى عمل الناس قط في الوضوء إلا بالاستنشاق والاستنثار مع صحته (٢) من أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وأتم تقولون : من تركها فوضوؤه تام وصلاته تامة . وما جرى عمل الناس قط إلا بقراءة سورة مع أم القرآن في الصبح والاولين من الصلوات البواقي ، وأتم تقولون : ان ترك السورة فصلاته تامة . وما جرى عمل الامة إلا برفع اليدين مع تكبيرة الاحرام ، وأتم تقولون : ان لم يرفع يديه فصلاته تامة . فترى العمل إنما يكون حجة اذا شئتم ، لا اذا لم تشاؤا ۱۱۹ وبمثل هذا كثير جدا . والله تعالى التوفيق *

٣٥٨ - مسألة - ورفع اليدين للتكبير مع الاحرام في أول الصلاة فرض لا تجزئ

الصلاة الا به *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - ثنا أيوب - هو السخيتاني - عن أبي قلابة ثنا مالك بن الحويرث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له ولن معه : « صلوا كما رأيتموني أصلي » (٣) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل الجحدري ثنا أبو عوانة عن قتادة عن نصر ابن عاصم عن مالك بن الحويرث « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر رفع

(١) أما يدون برهان فلا ، فان التواتر العملي من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم انما جاء فيه التكبير للافتتاح بلفظ « الله أكبر » وهو ميبين للامر بالتكبير ، وليس بعده بيان ، ومع هذا فقد روى الطبراني في الكبير بلفظ « لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يقول الله أكبر » قال في مجمع الزوائد « ورجاله رجال الصحيح » (٢) في نسخة « مع صحة عن النبي » وفي الاخرى « مع صحة من أمر النبي » وكلاهما خطأ في حذف الضمير المضاف الى « صحة » (٣) هو في البخاري مطول (ج ١ ص ٢٥٨) *

يديه حتى حاذى (١) بهما أذنيه *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا سليمان بن الأشعث ثنا أحمد بن حنبل ثنا سفيان — هو ابن عيينة — عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه » وذ كر الحديث *

فان قيل : فهلا أوجبت بهذا الاستدلال نفسه رفع اليدين عند كل رفع وخفض فرضاً ؟ قلنا لا نه قد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند كل خفض ورفع ، وأنه كان لا يرفع *

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا زهير بن حرب أبو خيثمة ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن كاتب عن عبد الرحمن ابن الأسود عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : « ألا أريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فرفع يديه في أول تكبيرة ثم لم يعد » (٢) *

فلم يصح أنه عليه السلام كان يرفع في كل خفض ورفع بعد تكبيرة الاحرام ولا يرفع ، كان كل ذلك مباحاً لا فرضاً ، وكان لنا أن نصلي كذلك ، فان رفعنا صلينا كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ، وان لم نرفع فقد صلينا كما كان عليه السلام يصلي *

وروينا من طريق عبد الرزاق حدثني أحمد بن حنبل (٣) عن الوليد بن مسلم عن زيد بن واقد سمعت نافعا مولى ابن عمر يقول : كان ابن عمر إذا رأى مصليا لا يرفع يديه في الصلاة حصبه وأمره أن يرفع يديه *

قال علي : ما كان ابن عمر لي حصب من ترك ماله تركه *

(١) في مسلم (ج ١ ص ١١٤ — ١١٥) « حتى يحاذي » وكذلك في كل نسخة

(٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٧٢) عن عثمان بن أبي شيبة عن وكيع بلفظ « فصلى فلم يرفع يديه الا مرة » ثم قال أبو داود : « هذا حديث مختصر من حديث طويل وليس هو بصحيح على هذا اللفظ » (٣) كذا هنا ، وعبد الرزاق من شيوخ أحمد بن حنبل ، وقد ذكر ابن حجر في التهذيب في ترجمة أحمد بن حنبل ، منهم ابن مهدي والشافعي وعبد الرزاق ووكيع ويحيى بن آدم وغيرهم *

وقد روى إيجاب رفع اليدين في الأحرام للصلاة قرضاً عن الأوزاعي . وهو قول بعض من تقدم من أصحابنا *

٣٥٩ — مسألة — وقراءة أم القرآن فرض في كل ركعة من كل صلاة إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً ، والفرض والتطوع سواء ، والرجال والنساء سواء : حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا علي بن عبد الله ثنا سفيان بن عيينة ثنا الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن » (١) *

فإن قيل : فمن أين أوجبتموها فرضاً في كل ركعة *

قلنا : لما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله — هو ابن عمر — ثنا سعيد المقبري عن أبي هريرة ، فذكر حديث الذي أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد الصلاة ، فأخبره أنه لا يحسن غير ذلك ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا قمت الى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » (٢) فوجب بهذا الامر فرضاً أن يفعل في باقي صلاته في كل ركعة مثل هذا *

٣٦٠ — مسألة — ولا يجوز للمأموماً أن يقرأ خلف الامام شيئاً غير أم القرآن *

لما حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد ابن سلم ثنا أبو ثور ابراهيم بن خالد ثنا يزيد بن هرون عن محمد بن اسحق عن مكحول عن محمود ابن الربيع عن عبادة بن الصامت قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر ، فلما انصرف قال : تقرأون خلفي ؟ قلنا : نعم يا رسول الله هذا ، قال : لا تفعلوا إلا بأم الكتاب ، فانه لا صلاة الا بها » *

(١) في البخاري (ج ١ ص ٣٠٢) بلفظ « بتأميم الكتاب » فعمل المؤلف رواه من حفظه بالمعنى أو عنده رواية أخرى من صحيح البخاري وهو بعيد فيه أرى (٢) في البخاري (ج ١ ص ٣١٤ — ٣١٥) *

وممن قال بإيجاب أم القرآن كما ذكرنا جماعة من السلف *

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سليمان الشيباني عن جواب (١) عن يزيد ابن شريك أنه قال لعمر بن الخطاب : أقرأ خلف الامام ؟ قال له عمر : نعم ، قال : وان قرأت يا أمير المؤمنين ؟ قال : نعم وإن قرأت *

وعن الحجاج بن النبال حدثنا أبو عوانة . عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن عباية بن رداد (٢) عن عمر بن الخطاب قال : لا تجوز ولا تجزى صلاة إلا بفاتحة الكتاب وشيء معها ، فقال له رجل : يا أمير المؤمنين ، رأيت إن كنت خلف امام أو بين يدي إمام ؟ قال : اقرأ في نفسك *

وعن أبي عوانة عن سليمان عن خيثمة (٣) عن عمر قال : لا تجزى صلاة أولا تجوز صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب *

ومن طريق وكيع عن عبد الله بن عون عن رجاء بن حيوة عن محمود بن الربيع قال : صليت صلاة والى جنبى عبادة بن الصامت فقرأ فاتحة الكتاب فلما انصرف قالت : أبا الوليد ، ألم اسمعك قرأت فاتحة الكتاب ؟ قال أجل إنه لا صلاة الا بها *

وعن وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن العيزار (٤) بن حريث عن ابن عباس قال : أقرأ خلف الامام فاتحة الكتاب *

وعن عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان عن ليث عن عطاء عن ابن عباس قال : لا بد أن يقرأ خلف الامام فاتحة الكتاب ، جهراً ولم يجهر *

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع : أن ابن عمر لم يكن يدع أن يقرأ أم القرآن

- (١) جواب ، بفتح الجيم وتشديد الواو وآخره باء موحدة ، وهو ابن عبيد الله التيمي الكوفي . وفي الأصل «عن جواب بن يزيد بن شريك» وهو خطأ بل يزيد شيخ جواب لأبوه
- (٢) في أحد الاصلين «عباد بن رداد» وفي الآخر «بن رداد» وكلاهما خطأ والصواب «عباية بن رداد» بفتح الراء وتشديد الدال المهملة وآخره دال مهملة ايضاً . وأثره هذا رواه ابن سعد في الطبقات (ج ٦ ص ١٠١) من طريق شعبة عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر
- (٣) خيثمة هو ابن عبد الرحمن بن ابي سبرة وروايته عن عمر مرسلة ، وهو من صفار التابعين
- (٤) العيزار بفتح العين المهملة واسكان الباء المثناة وبمدها زاي وآخره راء *

في كل ركعة من المكتوبة . وعن غيرهم أيضا *
 وعن أبي هريرة : أقرأ بها في نفسك *
 وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن هرم عن الأعرج أنه سمع أبا سعيد
 الخدري يقول : أقرأ بأمر القرآن في كل ركعة ، أو يقول في كل صلاة *
 وعن عروة بن الزبير أيضا *
 وعن معاذ (١) عن عبد الله بن عون عن رجاء بن حيوة أنه كان يقول : ان كان خلف الامام
 فجهر أو لم يجهر فلا بد من قراءة فاتحة الكتاب *
 وعن حجاج بن المنهال ثنا أبو هلال الراسبي (٢) قال : سألت جابرنا الحسن ، قال :
 أكون خلف الامام يوم الجمعة فلا أسمع قراءته ؟ قال : أقرأ بفاتحة الكتاب ، قال له الرجل :
 وسورة ؟ قال : يكفيك ذلك الامام *
 وعن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : للامام
 سكتان فاغتنموا القراءة فيهما بفاتحة الكتاب ، حين يكبر الامام اذا دخل في الصلاة ،
 وحين يقول (ولا الضالين) والروايات ههنا أكثر جداً *
 وقال ابو حنيفة : ليس قراءة أم القرآن فرضاً ، وان قرأ الامام والمنفرد مثل آية الدين
 ونحوها ولم يقرأ أم الكتاب أجزاء والقراءة عنده فرض في ركعتين من الصلاة فقط إما
 الاولين أو الآخرين ، وإما واحدة في الاولين وواحدة من الآخرين ، ولا يقرأ المأموم
 شيئاً أصلاً ، أجهر الامام أو أسر *
 وقال مالك : قراءة أم القرآن فرض في جمهور الصلاة على الامام والمنفرد ، فان تركه في ركعة .
 فقد اختلف قوله ، فمرة رأى أن يلغى الركعة ويأتي بأخرى ، ومرة رأى أن يجزى عنه
 سجود السهو . واجاز للمأموم ان يقرأ خلف الامام أم القرآن وسورة اذا اسر الامام
 في الاولين من الظهر والعصر ، وبأمر القرآن وحدها في كل ركعة يسرفها من كل صلاة .
 واختاره ذلك ، ولم ير له ان يقرأ شيئاً في كل ركعة يجهر فيها الامام *

(١) معاذ هو ابو المثنى معاذ بن معاذ بن نصر التيمي . وشيخه هو ابو عون عبد الله بن عون
 ابن اربطبان الزني مات سنة ١٥١ (٢) هو محمد بن سليم البصري نزل في بني راسية فنسب اليهم .
 وهو لا بأس به وفيه ضعف مات سنة ١٦٥ *

وقال الشافعي في آخر قوله (١) كقولنا ، وهو قول الاوزاعي والليث بن سعد واختلف أصحابنا ، فقالت طائفة : فرض على المأموم ان يقرأ أم القرآن في كل ركعة أسراً امام اوجهر وقالت طائفة : هذا فرض عليه فيما اسرفيه الامام خاصة ، ولا يقرأ فيما جهر فيه الامام . ولم يختلفوا في وجوب قراءة أم القرآن فرضاً في كل ركعة على الامام والمنفرد *

قال علي : احتج من لم ير أم القرآن فرضاً بقول الله تعالى (فاقرأ ما تيسر من القرآن) وبتعليم رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي أمره بالاعادة فقال له «اقرأ ما تيسر معك من القرآن» *

قال علي ، حديث عبادة يبين هذا الخبر الآخر ، وأن المراد بإيجاب قراءته ما تيسر من القرآن هو أم القرآن فقط . وكأن من غلب حديث عبادة قد أخذ بالآية وبالأخبار كلها ، لأن أم القرآن مما تيسر من القرآن . وكأن من غلب قوله عليه السلام «فاقرأ ما تيسر معك من القرآن» قد خالف حديث عبادة ، وأجاز صلاة أبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا لا يجوز ، لاسيما تقسيم أبي حنيفة بين إجازته قراءة آية طويلة او ثلاث آيات ومنعه مما دونها ، فهذا قول ما حفظ عن أحد قبله ، ولا على صحته دليل ، وهو خلاف للقرآن ولجميع الآثار . وله قول آخر : ان ما قرأ من القرآن اجزأه *

واحتج من رأى ان لا يقرأ المأموم خلف الامام الجاهر بقول الله تعالى (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) *

قال علي : وتعام الآية حجة عليهم ، لان الله قال (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون واذا كرمك في نفسك تضرع وخيفة ودون الجهر من القول بالغدو والآصال ولا تكن من الغافلين) *

قال علي : فان كان أول الآية في الصلاة فأخرها في الصلاة ، وان كان آخرها ليس في الصلاة فأولها ليس في الصلاة ، وليس فيها إلا الأمر بالنكس وترك الجهر فقط ، وهكذا نقول *

وذكروا حديث ابن أكيمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «مالي أن أزعج (٢) القرآن» وفيه من قول الزهري : فاتمى الناس عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم من القراءة *

وهذا حديث انفرد به ابن أ كيمة (١)، وقالوا: هو مجهول، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة لان الأخبار واجب ان يضم بعضها الى بعض، وحرام ان يضرب بعضها ببعض، لأن كل ما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو كاه حق يصدق بعضه بعضاً، ولا يخالف بعضه بعضاً. فالواجب ان يؤخذ كلامه عليه السلام كاه بظاهره كما هو، كما قاله عليه السلام، لا يزد فيه شيء ولا ينقص منه شيء، فلا صلاة لمن لم يقرأ بأام القرآن ولا ينازع القرآن وهذا نص قولنا والله الحمد، وماعدا هذا فزيادة في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقصان منه *

وذكروا أيضاً حديثاً صحيحاً من طريق ابن عجلان، فيه: «انما جعل الامام ليؤتم به، فاذا كبر فكبروا، واذا ركع فاركعوا، واذا رفع فارفعوا، واذا سجد فاسجدوا، واذا قرأ فأنصتوا، واذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعون» *

فهذا خبر أول من ينبغي أن يستغفر الله تعالى عند ذكره من مخالفة هذا الحديث الخفيون والمالكيون، لأنهم مخالفون لأكثر ما فيه، فانهم يرون التكبير إثر تكبير الامام لامعه للاحرام خاصة، ثم يرون سائر التكبير والرفع والخفض مع الامام لا قبله ولا بعده، وهذا خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث، وفيه «اذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً» فخالفوه إلى خبر كاذب لا يصح، وإلى ظن غير موجود، فمن العجب أن يحتجوا بقضية واحدة من قضاياها لا حجة لهم فيها ويتركون سائر قضاياها التي لا يحل خلافها !! *

قال على: وأما نحن فانه عندنا صحيح، وبه كله نأخذ، لأن تأليف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم يضم بعضه إلى بعض ولا يأخذ بجميعه — : فرض لا يحل سواه. وقد قلل عليه السلام: «إذا قرأ الامام فأنصتوا» و «لا صلاة لمن لم يقرأ بأام القرآن»

(١) ابن أ كيمة اللبي مختلف في اسمه وقيل اسمه عمارة. وهو تابعي ثقة. وحديثه رواه مالك في الموطأ (ص ٢٩ — ٣٠) عن الزهري عن ابن أ كيمة عن أبي هريرة. ورواه ابوداود (ج ١ ص ٣٠٥) والترمذي (ج ١ ص ٦٤) والنسائي (ج ١ ص ١٤٦) كما هم من طريق مالك، وحسنه الترمذي. وانظر الكلام عليه في شرح أبي داود وفي نيل الأوطار (ج ٢ ص ٢٣٨) *

فلا بد في جميع (١) هذه الأوامر من أحد وجهين لا ثالث لهما : إما أن يكون وجه ذلك أن يقول : اذا قرأ فأنصتوا إلا عن أم القرآن كما قلنا نحن ، وإما أن يكون وجه ذلك أن يقول : لاصلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن إلا إن قرأ الامام كما يقول بعض القائلين ، وإما أن يكون وجه ذلك أن يقول : لاصلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن إلا أن يجهر الامام كما يقول آخرون *

قال علي : فاذا لا بد من أحد هذه الوجوه ، فليس بعضها أولى من بعض إلا يرهان ، وأما بدعوى فلا . فنظرنا في ذلك فوجدنا الحديث الذي قد ذكرناه من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاة الفجر وهي صلاة جهر فقال — : « أتقرؤن خلفي ؟ قالوا : نعم ، هذا يا رسول الله ، قال : لاتفعلوا إلا بأمر القرآن ، فانه لاصلاة إلا بها » فكان هذا كافياً في تأليف أوامره عليه السلام ، لا يسمع أحداً الخروج عنه *

وقد موه قوم بأن قالوا : هذا خبر من رواية ابن اسحاق ، ورواه مكحول مرة عن محمود بن الربيع عن عبادة ، ومرة عن نافع بن محمود بن الربيع عن عبادة *

قال علي : وهذا ليس بشيء ، لأن محمد بن اسحاق أحد الأئمة ، وثقة الزهري ، وفضله على من بالمدينة في عصره ، وشعبة ، وسفيان ، وسفيان (٢) وحماد ، وحماد (٣) ويزيد ويزيد (٤) وابراهيم بن سعد وعبد الله بن المبارك وغيرهم ، قال فيه شعبة : محمد بن اسحاق أمير المحدثين هو أمير المؤمنين في الحديث (٥) . والمجيب أن الطاعنين عليه ههنا هم الذين احتجوا بروايته التي لم يروها غيره في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ردز ينبت على أبي العاصي بالنكاح الأول بعد اسلامه ! فاذا روى ما يظنون أنه يوافق تقليد هم صارثة وصار حديثه حجة ، واذا روى ما يخالفهم صار مجرحاً !! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

وأما رواية مكحول هذا الخبر مرة عن محمود ومرة عن نافع بن محمود فهذا قوة للحديث

(١) في الاصلين « فلا بد من جميع » وهو خطأ فيما نرى (٢) سفيان الثوري ، وسفيان

ابن عينة (٣) حماد بن زيد وحماد بن سلمة (٤) لعلي بن يربيع ويزيد بن هرون وهما

ممن روى عن ابن اسحق (٥) الحق ان ابن اسحق امام ثقة جليل وطعن مالك فيه غير مقبول .

وانظرا احتجاج البخاري به وذبه عنه في كتابه (القراءة خلف الإمام ص ١٣ — و ١٤) *

لاوهن ، لأن كايها ثقة ، وحتى لو لم يأت هذا الخبر لما وجب بقوله عليه السلام «إذا قرأ فأنصتوا» إلا ترك القراءة حين قراءته ، ويبقى وجوب قراءتها في سككات الامام فكيف وهذه اللفظة — يعنى «إذا قرأ فأنصتوا» قد أنكرها كثير من أئمة الحديث وقالوا : إن محمد بن غيلان أخطأ في إيرادها ، وليست من الحديث ، قال ذلك ابن معين وغيره * قال على : وأما نحن فلا نقول في إرواء الثقة إنه خطأ إلا يبرهان واضح لكن وجه العمل هو ما أردنا . وبالله تعالى التوفيق *

قال على : وقال بعضهم : معنى قوله عليه السلام «لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن» إنما معناه لا صلاة كاملة ، كما جاء «لا إيمان لمن لا أمانة له» *

قال على : وهذا لا متعلق لهم به ، لأنه إذا لم تتم صلاة أو لم تكمل فلا صلاة له أصلاً ، إذ بعض الصلاة لا يتوب عن جميعها ، وكذلك من لا أمانة له ، فالأمانة هي الشريعة كلها ، قال الله تعالى : (إننا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً) : فنعم من لا أمانة له فلا إيمان له ، ومن لا شريعة له فلا دين له ، هذا ظاهر اللفظين الذي لا يحل صرفهما عنه !! *

وقد أقدم آخرون فقالوا . معنى قوله عليه السلام «لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن» إنما هو على التغليظ *

قال على : وهذا تكذيب لرسول الله صلى الله عليه وسلم مجرد ومن كذبه عليه السلام فقد كفر ، ولا أعظم من كفر من يقول ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غلط بهذا القول وليس هو حقاً *

قال على : وقد جاءت أحاديث ساقطة كلها فيها «من كان له امام فان قراءة الامام له قراءة» وفي بعضها «ما أرى الامام إلا قد كفاه» وكلاهما ما مرسل ، وأما من رواية جابر الجعفي الكذاب ، وأما عن مجهول ولو صحت كلها لكان قوله عليه السلام : «لا تفعلوا إلا بأمر القرآن» كافياً في تأليف جميعها *

فإن ذكرذا كرو حديثاً رويناه من طريق البزار عن محمد بن بشار عن أبي عامر العقدي ثناهم عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعد «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ في صلاتنا بأمر القرآن وما تيسر» فانه عليه السلام لم يقل وما تيسر من القرآن ، فاذا لم يقله فهو محمول على سائر

الذ كر ، وهكذا نقول بوجوب الذ كر في الركوع والسجود ووجوب التكبير *
على أنقادرو يناعن عمران بن الحصين وعثمان بن أبي العاصي : لا تتم صلاة الابفانحة
الكتاب وثلاث آيات فصاعدا *

وعن شعبة عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن عباية بن رداد سمعت عمر بن الخطاب يقول :
لا تجزى صلاة الابايتين مع أم القرآن فان كنت خلف امام فاقرا في نفسك (١) *
وقدرو يناخلق هذا عن عمر بن الخطاب وعلى بن ابى طالب ، عن حماد بن سلمة عن
يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن ابراهيم التيمى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : أن
عمر بن الخطاب قال — وقد صلى المغرب بالناس ولم يقرأ شيئا — : أليس قد أتممت الركوع
والسجود ؟ قالوا : بلى ، فلم يعد الصلاة *

ومن طريق الحارث عن على : أن رجلا جاء فقال : إني صليت ولم أقرأ ، قال : أتممت
الركوع والسجود ؟ قال له نعم ، قال له على : تمت صلاتك ، ما كل أحد يحسن أن يقرأ *
قال على بن احمد : لا حجة في قول أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم *

٣٦١ - مسألة - فمن دخل خلف امام فبدأ بقراءة أم القرآن فركع الامام قبل ان يتم هذا
الداخل أم القرآن فلا يركع حتى يتمها *

برهان ذلك ما ذكرناه من وجوب قراءة أم القرآن في كل ركعة ، وقد قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم «مهما أسبقكم به اذاركمت تدركوني به اذارفمت» وسند كره باسناده
في باب وجوب ان لا يرفع المأموم رأسه قبل امامه . ولا معه ان شاء الله تعالى *

٣٦٢ - مسألة - فان جاء والامام را كع فليركع معه ولا يعتد بتلك الركعة ، لانه لم يدرك
القيام ولا القراءة ولكن يقضيها اذا سلم الامام . فان خاف جاهلا فليأتان حتى يرفع الامام
رأسه من الركوع فيكبر حينئذ *

وقال قائلون : ان ادرك الركعة مع الامام اعتد بها . واحتجوا بآثار ثابتة ، إلا انهم
لا حجة لهم في شيء منها ، وهي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من ادرك من الصلاة
ركعة فقد ادرك الصلاة» وقوله عليه السلام «من ادرك من الصلاة ركعة فقد ادرك السجدة»
ومنها حديث أبى بكر «انه جاء والقوم ركوع ، فركع ثم مشى الى الصف ، فله قضى رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلاته قال : أيكم الذي ركع ثم جاء الى الصف ؟ فقال ابو بكر . أنا ، فقال
له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . زادك الله حرصاً ولا تعد *

قال على : أما قوله عليه الصلاة والسلام «من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة»
فحق . وهو حجة عليهم ، لانه مع ذلك لا يسقط عنه قضاء ما لم يدرك من الصلاة ، هذا
مالا خلاف فيه من أحد ، وليس في الخبر انه ان أدرك الركوع فقد أدرك الوقفة *

وكذلك قوله عليه السلام «من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة» حق لاشك فيه ، ولم
يقل انه ان أدرك الركعة فقد أدرك الوقفة التي قبل الركوع ، فلا يجوز لأحد ان يقحم في كلامه
صلى الله عليه وسلم ما ليس فيه ، فيقول عليه ما لم يقل *

وأما حديث ابى بكر فلا حجة لهم فيه اصلاً ، لانه ليس فيه انه اجتزأ بتلك الركعة ، وأنه لم
يقضها ، فسقط تعلقهم به جملة والله الحمد *

فاذ قد سقط كل ما تعلقوا به من الآثار فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حدثناه عبد
الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق ثنا ابن الاعرابي ثنا ابو داود ثنا ابو الوليد الطيالسي ثنا شعبه عن
سعد بن ابراهيم ثنا ابوسلمة بن عبد الرحمن عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
«اتوا الصلاة وعليكم السكينة ، فصلوا ما أدركتم ، واقضوا ما سبقكم (١)» وصح عنه أيضا
عليه السلام : «ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا» *

ويقين يدري كل ذى حس سليم ان من أدرك الامام في اول الركعة الثانية : فقد فاتته
الاولى كلها ، وان من أدرك سجدة من الاولى فقد فاتته وقفة وركوع ورفع وسجدة وجلس
وان من أدرك الجلسة بين السجدين فقد فاتته الوقفة والركوع والرفع وسجدة ، وان من أدرك
الرفع فقد فاتته الوقفة والركوع ، وان من أدرك السجدين فقد فاتته الوقفة والركوع وان من
أدرك الركوع فقد فاتته الوقفة وقراءة أم القرآن ، وكلاهما فرض لاتم الصلاة الا به *

وهو ما مور بنص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم بقضاء ما سبقه وانما ما فاتته ، فلا يجوز
تخصيص شيء من ذلك بنقص آخر ، ولا سبيل الى وجوده *

والقوم أصحاب قياس بزعمهم ، فكيف وقع لهم التفريق بين فوت ادراك الوقفة وبين فوت
ادراك الركوع والوقفة ، فلم يروا على أحدهما قضاء ما سبقه ، ورأوه على الآخر ؟ فلا القياس

طردوا، ولا النصوص اتبعوا !

وقد أقدم بعضهم على دعوى الاجماع على قولهم ، وهو كاذب في ذلك *
لانه قد روى من طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن عجلان عن عبد الرحمن بن هرم عن الأعرج
عن أبي هريرة : اذا أتيت القوم وهم ركوع فلا تكبر حتى تأخذ مقامك من الصف *
وروى عنه أيضا ان لا يعتد بالركعة حتى يقرأ بأمر القرآن *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور عن زيد بن وهب
قال : دخلت أنا وابن مسعود المسجد والامام راكع فركعنا ثم مضينا حتى استويينا
بالصف ، فلما فرغ الامام قمت أقضى ، فقال ابن مسعود : قد أدركته *

قال علي : فهذا إيجاب القضاء عن زيد بن وهب وهو صاحب من الصحابة (١) *
فان قيل : فلم ير ابن مسعود ذلك ؟ قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ فاذا تنازع الصاحبان
فالواجب الرجوع الى ما قاله الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا يحل الرد الى
سوى ذلك ، فليس قول ابن مسعود حجة على زيد ، ولا قول زيد حجة على ابن
مسعود ، لكن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الحجة عليهما وعلى غيرهما من كل
إنس وجن ، وليس في هذا الخبر رجوع زيد الى قول ابن مسعود ، ولودرجع لما كان
في رجوعه حجة . والخلاف لابن مسعود منه قد حصل *

وروينا من طريق الحجاج بن المنهال حدثنا الربيع بن حبيب قال سمعت محمد
ابن سيرين يقول : اذا انتهيت الى القوم وهم في الصلاة فأدركت تكبيرة تدخل بها
في الصلاة وتكبيرة الركوع فقد أدركت تلك الركعة والا فاركع معهم واسجدوا
تحتسب بها . *

(١) اخطأ في هذا ابن حزم ، فزيد بن وهب الجهني ابو سليمان تابعي رحل الى النبي صلى
الله عليه وسلم فقبض وهو في الطريق كما روى عنه ابو نعيم والبخاري في التاريخ ، فليس صحابيا
اذن . قال ابن حجر في الاصابة (ج ٣ ص ٤٧) . « واغرب ابن حزم في المحلى فذكر في صفة
الصلاة من المحلى بعد ان ذكر رواية منصور عن زيد بن وهب قال . دخلت أنا وابن مسعود
المسجد ، فذكر قصته ، قال ابن حزم . زيد بن وهب صاحب من الصحابة فان خالفه ابن
مسعود لم يبق في واحد منهما حجة » *

قال على : وروينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال كلاماً معناه : من ادعى
الاجماع فقد كذب ، وما يدريه والناس قد اختلفوا ؛ هذه أخبار الأصم وبشر المريسي *
قال على : صدق أحمد رضى الله عنه ، من ادعى الاجماع فيما لا يقين عنده بأنه قول
جميع أهل الاسلام بلا شك في أحد منهم : فقد كذب على الأمة كلها ، وقطع بظنه
عليهم ، وقد قال عليه السلام «الظن أ كذب الحديث» *

فان قيل : إن قول ابن مسعود هذا لا يقال مثله بالرأى *

قيل لهم : فهلا قلتم هذا فيما روينا آناً — في الباب الذى قبل هذا — عن عمر
رضى الله عنه : لا صلاة إلا بأمر القرآن وآيتين معها ؛ ولكن التحكم سهل على من لم
يعد كلامه من عمله *

فان قيل : هذا قول الجمهور *

قلنا : ما أمر الله تعالى قط ولا رسوله صلى الله عليه وسلم باتباع الجمهور ، لافى آية
ولا فى خبر صحيح ، وأما الموضوعات فسهل وجودها كل حين على من استحلها *

فان قيل : إنه يكبر قائماً ثم يركع ، فقد صار مدركا للوقوف *

قلنا : وهذه معصية أخرى ، وما أمره الله قط ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ان يدخل
فى الصلاة فى غير الحال التى يجد الامام عليها ، وأيضاً : فلا يجزى قضاء شئ سبق به من
الصلاة الا بعد سلام الامام ، لا قبل ذلك *

قال على . وهنا أقوال : نذكر منها طرفاً ليوضح كذب من ادعى الاجماع فى ذلك *

روينا من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن عبد الله بن يزيد النخعى
عن زيد بن احمد (١) عن ابن مسعود قال . اذا ركع احدكم فشى الى الصف فان دخل
فى الصف قبل ان يرفعوا رؤوسهم فانه يعتديها ، وان رفعوا رؤوسهم قبل ان يصل الى الصف فلا
يعتديها . قال الحجاج . والعمل على هذا *

وعن حماد بن سلمة عن ايوب السخيتانى عن نافع مولى ابن عمر قال . كان ابن عمر اذا جاء
والقوم سجود سجد معهم ، فاذا رفعوا رؤوسهم سجدوا أخرى ولا يعتديها . قال ايوب . ودخلت

(١) كذا فى الأصل وانا ارجح جداً انه خطأ وان صوابه «زيد بن وهب» وانه هو الأثر الذى
مضى قرياً وزعم فيه المؤلف ان زيدا بن وهب صحابى . ولم أجد فى الرجال من اسمه «زيد بن احمد»

مع أبي قلابة المسجـ وقد سجدوا سجدة فسجدنا معهم الأخرى ، فلما رفعوا رؤسهم سجدنا الأخرى ؛ فلما قضى أبو قلابة الصلاة سجد سجدتي الوهم . *

وعن حماد بن سلمة عن داود — هو ابن أبي هند — عن الشعبي قال : اذا انتهى الى الصف الآخرو لم يرفعوا رؤسهم وقد رفع الامام رأسه فانه يركع وقد أدرك ، لان الصف الذي فيه هو إمامه ، وان جاء والقوم سجود فانه يسجد معهم ولا يعتديها *

وبه الى داود بن أبي هند عن أبي العالية قال : اذا جاء وهم سجود يسجد معهم ، فاذا سلم الامام قام فركع ركعة ولا يسجدو يعتديها *

وبه الى حماد عن قتادة وحميد واصحاب الحسن . اذا وضع يديه على ركبتيه قبل ان يرفع الامام رأسه فقد أدرك ، وان رفع الامام رأسه قبل ان يضع يديه فانه لا يعتديها . قال حماد . واكثر ظني انه عن الحسن *

وقال ابن ابى ليلى وسفيان الثوري وزفر . اذا كبر قبل ان يرفع الامام رأسه فقد أدرك ، وليركع بعد ان يرفع الامام رأسه *

٣٦٣ — مسألة — وفرض على كل مصل ان يقول اذا قرأ (١) . « اعوذ بالله من الشيطان الرجيم » لا بدله في كل ركعة من ذلك ، لقول الله تعالى . (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) *

وقال أبو حنيفة والشافعي . يتعموذ قبل ابتدائه بالقراءة في كل ركعة ، ولم يربا ذلك فرضاً * وقال مالك . لا يتعموذ في شيء من الفريضة ولا التطوع الا في صلاة القيام في رمضان ، فانه يبدأ في أول ليلة بالتعموذ فقط ثم لا يعود *

قال علي . وهذه قولة لا دليل على صحتها ، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا أثر البتة ، ولا من دليل اجماع ، ولا من قول صاحب ، ولا من قياس . ولا من رأى له وجه . فان اقدم مقدم على ادعاء عمل في ذلك لم يكن أولى من آخر ادعى العمل على خلافه *

واما قول ابى حنيفة والشافعي . ان التعموذ ليس فرضاً — . فخطأ لأن الله تعالى يقول . (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) ومن الخطأ ان يأمر الله تعالى بأمر ثم يقول قائل — بغير برهان من قرآن ولا سنة — : هذا الأمر ليس فرضاً ، لاسيما أمره

(١) في بعض النسخ « وفرض على كل مصل اذا قرأ ان يقول » *

تعالى بالدعاء في أن يعيدنا من كيد الشيطان ، فهذا أمر متيقن ، انه فرض ، لأن اجتناب الشيطان والفرار منه وطلب النجاة منه لا يختلف اثنان في أنه فرض ، ثم وضع الله تعالى ذلك علينا عند قراءة القرآن *

وقال بعضهم : لو كان التعوذ فرضاً للزم كل من حكى عن أحد أنه ذكر آية من القرآن أن يتعوذ ولا بد . *

قال على : وهذا عليهم لاهم ، لأنهم متفقون على استحباب التعوذ عند قراءة القرآن ، ولا يرون التعوذ عند حكاية المرء قول غيره ، فصح أن التعوذ — الذي اختلفنا فيه فأوجبناه نحن ولم يوجبوه هم — إنما هو عند قراءة القرآن ، كما جاء في النص ، لا عند حكاية لا يقصد بها المرء قراءة القرآن . *

قال على : فلم يبق الا قول من أوجب التعوذ فرضاً في قراءة القرآن في الصلاة وغير الصلاة ، على عموم الآية المذكورة *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عاصم العتري (١) عن ابن جبير بن مطعم عن أبيه (٢) قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل الصلاة قال : الله أكبر كبيراً ، الله أكبر كبيراً ، الله أكبر كبيراً ، ثلاثاً ، الحمد لله كثيراً ، الحمد لله كثيراً ، الحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ، اللهم إني أعوذ بك من الشيطان من همزه ونفخه ونفثه » *

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سعيد الجريري ثنا يزيد بن عبد الله بن الشيخير عن عثمان بن أبي العاصي الثقفي (٣) قال : « قلت يا رسول الله ، حال الشيطان بيني وبين قراءتي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ذلك

(١) بفتح العين المهملة والنون وكسر الزاي . وفي بعض نسخ الأصل « العبدى » وهو تصحيف (٢) في الأصل « عن ابن جبير بن مطعم عن نافع بن جبير عن أبيه » وهو خطأ وابن جبير هو نافع نفسه وصححنا الاسناد من ابى داود (ج ١ ص ٢٧٩) (٣) من أول قوله (الثقفي) مخروم من النسخة رقم ٤٥ الى قبيل المسألة (٣٧٣) *

شيطان يقال له خنزب ، فاذا حسسته فتعوذ (١) واتقل عن يسارك ثلاثا» (٢) *
 وروى يناعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال قال عمر بن الخطاب : يخفى الامام أربعة : التعوذ
 وبسم الله الرحمن الرحيم : وآمين : ورنالك الحمد *
 وعن أبي حمزة (٣) عن ابراهيم النخعي عن علقمة والأسود كلاهما عن عبد الله بن مسعود
 قال : يخفى الامام ثلاثا : الاستعاذة : وبسم الله الرحمن الرحيم : وآمين . *
 ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لنافع مولى ابن عمر : هل تدري كيف كان
 ابن عمر يستعيز ؟ قال : كان يقول : اللهم اني أعوذ بك من الشيطان الرجيم ، . *
 وعن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال : خمس يخفين : -
 سبحانك اللهم وبحمدك : والتعوذ : وبسم الله الرحمن الرحيم : وآمين : والاهم ربنا ولك الحمد ، *
 وعن هشام بن حسان عن الحسن البصري : انه كان يستعيز في الصلاة مرة حين يفتح
 صلاته حين يقرأ ام الكتاب يقول ، أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، وكان ابن
 سيرين يستعيز في كل ركعة *

وعن معمر بن ابن طاوس عن ابيه : انه كان يستعيز قبل ان يقرأ أم القرآن *

(١) في الأصل «تعوذ» بدون الفاء وهو خطأ (٢) الحديث رواه أحمد في مسنده (ج ٤
 ص ٢١٦) «حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن الجريري عن أبي العلاء بن الشخير أن عثمان قال :
 يا رسول الله ، حال الشيطان بيني وبين صلاتي وبين قراءتي قال ذاك شيطان يقال له خنزب ،
 فاذا انت حسسته فتعوذ بالله منه واتقل عن يسارك ثلاثا ، قال ففعلت ذاك فأذهب الله
 عز وجل عني . حدثنا عبد الرزاق اناسفیان عن سعيد الجريري عن يزيد بن عبد الله
 ابن الشخير عن عثمان بن أبي العاص الثقفي قال : قلت : يا رسول الله حال الشيطان ، فذكر
 معناه ، ورواه مسلم في صحيحه (ج ٢ ص ١٨٣ و ١٨٤) من طريق عبد الرزاق وغيره ،
 وفيه «فاذا أحسسته» بزيادة الهمزة . واما «خنزب» اسم الشيطان فقد قال النووي «بخاء
 معجمة مكسورة ثم نون ساكنة ثم زاي مكسورة ومفتوحة ، ويقال أيضا يفتح الخاء والزاي ،
 حكاه القاضي ، ويقال أيضا بضم الخاء وفتح الزاي حكاه ابن الأثير في النهاية وهو غريب»
 (٣) هو أبو حمزة ميمون الأعور القصاب الكوفي وهو ضعيف متروك الحديث *

ومن طريق معمر عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين : أنه كان يتعوذ من الشيطان في الصلاة قبل أن يقرأ أم القرآن وبعد أن يقرأ أم القرآن *

وعن ابن جريج عن عطاء قال : الاستعاذة واجبة لكل قراءة في الصلاة وغيرها (١) ويجزى عنك ، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، قال ابن جريج : فقلت له : من أجل (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) ؟ قال : نعم . *

وبالتعوذ في الصلاة يقول سفيان الثوري والأوزاعي وداود وغيرهم . *
قال علي : هؤلاء جماعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم لا نعلم لهم مخالفا منهم ، وهم يشنعون بمثل هذا اذا وافق تقليدهم *

قال علي : ومن قال يقول ابن سيرين وأخذ به فيرى التعوذ سنة قبل افتتاح القراءة ، لأنه فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بتقل القراءة جيلا بعد جيل ، وفرضاً بعد أن يقرأ ما يقع عليه اسم قرآن ، ولو أنه كلمتان ، على نص الآية ، لأنها توجب التعوذ بعد القراءة بظاهرها ، وأما من تعذرت عليه القراءة ففرض عليه التعوذ حين ذلك بالخبر المذكور ، ثم اذا قرأ شيئاً من القرآن *

قال علي : الا أنه قد صح اجماع جميع قراء أهل الاسلام جيلا بعد جيل على الابتداء بالتعوذ متصلاً بالقراءة قبل الأخذ في القراءة — . مبلغنا إلينا من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا قاض على كل ذلك ، وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . « اذا توشأ أحدكم فليستثر » وصح أنه عليه السلام استثر في أول وضوئه . وبالله تعالى التوفيق *

٣٦٤ - مسألة - فمن نسي التعوذ أو شيئاً من أم القرآن حتى ركع أعادته حتى ذكر فيه أو سجد للسهو ، ان كان اماماً أو فذاً فان كان مأموماً ألغى ما قد نسي الى ان ذكر ، واذا أتم الامام قام يقضى ما كان الغنى ثم سجد للسهو ، ولقد ذكرنا برهان ذلك فيمن نسي فرضاً في صلاته فانه يعيد ما لم يصل كما أمر ، و يعيد ما صلى كما أمر . وبالله تعالى التوفيق *

٣٦٥ - مسألة - ومن كان لا يحفظ أم القرآن صلى وقرأ ما أمكنه من القرآن ان كان

(١) في الأصل « لكل قراءة في الأرض في الصلاة وغيرها » ، وزيادة قوله « في الأرض » لا معنى لها خذفتها واستأنسنا بلفظ الأثر في الدر المشور (ج ٤ ص ١٣٠) ونصه « اخرج عبد الرزاق في المصنف وابن المنذر عن عطاء قال : الاستعاذة واجبة لكل قراءة في الصلاة وغيرها من أجل قوله : فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » *

يملكه ، لا حد في ذلك ، واجزأه ، وليسع في تعلم أم القرآن فإن عرف بعضها ولم يعرف البعض قرأ ما عرف منها فجزأه ، وليسع في تعلم الباقي ، فإن لم يحفظ شيئاً من القرآن صلى كما هو : يقوم ويذكر الله كما يحسن بلغته ويركع ويسجد حتى يتم صلاته ، ويجزيه ، وليسع في تعلم أم القرآن * وقال بعض القائلين : يقرأ مقدار سبع آيات من القرآن ، أو يذكر الله تعالى مقدار سبع آيات *

قال علي : وقصد بذلك قصد التعويض من أم القرآن ، والتعويض من الشرائع باطل ، إلا أن يوجه قرآن أو سنة ، ولا قرآن ولا سنة فيما ادعى ، ولو كان قياس هذا القائل صحيحاً لوجب أن لا يجزىء من عليه يوم من رمضان إلا يوم بطول اليوم الذي افطره ، وهذا باطل * وبرهان صحة قولنا قول الله تعالى (لا يكف الله نفساً الا وسعها) : وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» فصح أنه يسقط عنه ما عجز عنه ، ويلزمه ما استطاع عليه (١) ، وقال تعالى : (فاقرأ ما تيسر من القرآن) وعلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المصلي فقال له : «اقرأ ما تيسر معك من القرآن» وقد ذكرناه باسناده : فمن عجز عن أم القرآن وقدر على غيرها من القرآن سقطت عنه ، ولزمه ما تيسر له من القرآن ويجزىء من ذلك ما وقع عليه اسم قرآن من كلمتين — معروف أنهما من القرآن — فصاعداً وإن وجد هذا المعنى في كلمة واحدة اجزأته ، لأن عموم (ما تيسر) يدخل فيه كل ذلك . وبالله تعالى التوفيق *

٣٦٦ - مسألة : ومن كان يقرأ برواية من عدم القراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) آية من القرآن لم تجزه الصلاة الا بالبسملة ، وهم عاصم بن أبي النجود : وحزمة : والكسائي وعبد الله بن كثير وغيرهم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، ومن كان يقرأ برواية من لا بعدها آية من أم القرآن فهو غير بين ان ييسمل وبين ان لا ييسمل ، وهم ابن عاصم وأبو عمرو (٢) ويعقوب ، وفي بعض الروايات عن نافع (٣) *

(١) كذا في الأصل «استطاع» بملى ولم اجده ما يؤيده (٢) في الأصل «أبو عمرو» وهو خطأ (٣) هكذا أطلق المؤلف الرواية في قراءة البسملة عن القراء ، وهو خطأ ، فإن الذين قرؤا منهم بترك البسملة انما قرؤوا بذلك عند الوصل فقط أي إذا وصل القارئ سورة بالتالي قبلها . على ان كل من روى عنه تركها منهم روى عنه اثباتها ، ولم يردعن واحد منهم حذفها رواية واحدة

وقال مالك : لا يسمل المصلى الا في صلاة التراويح في اول ليلة من الشهر *
 وقال الشافعى : لا تجزى صلاة الا بيسم الله الرحمن الرحيم *
 قال على : وأكثروا من الاحتجاج بما لا يصح من الآثار ، مما لاحجة لأى
 الطائفتين فيه (١) *

مثل الرواية عن أنس : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان

قط ، ثم ان هذا الخلاف بينهم انما هو في غير الفاتحة ، قال امام القراء ابو الخير بن الجزرى فى
 كتاب النشر فى القراآت العشر (ج ١ ص ٢٦٢) : « ان كلام من الفاصلين بالبسملة والواصلين
 والساكتين اذا ابتدأ سورة من السور بسمل بلا خلاف عن احد منهم الا اذا ابتدا براءة »
 ثم قال : « لم يكن بينهم خلاف فى اثبات البسملة اول الفاتحة سواء وصلت بسورة الناس قبلها
 أو ابتدئ بها ، لأنها ولو وصلت لفظاً فانها مبتدأ بها حكماً ولذلك كان الواصل هنا حالاً مرتحلاً »
 والحق ان قراءة من قرأ بحذفها فى الوصل قراءة شاذة غير صحيحة وان كانت من السبعة
 او العشرة لأن من شرط صحة القراءة موافقة رسم المصحف كما اتفق عليه عامة القراء بغير
 خلاف بل هو اتفاق جميع العلماء : وما كان الصحابة رضى الله عنهم ليزيدوا فى المصاحف
 مائة وثلاث عشرة بسملة من غير ان تكون انزلت فى المواضع التى كتبت فيها ، ولو شككنا
 فى هذا لفتحنا باباً عريضاً للملاحدة اللاعين بالنار ، وقد كان الصحابة احرص على كتاب الله
 من ان يتطرق اليه شك او وهم ، ولذلك جردوا المصاحف من اسماء السور ولم يكتبوا (آمين)
 وامتنع عمر من كتابة شهادته هو وبعض كبار الصحابة بالرجم خشية ان يتوهم انها زيادة
 على الكتاب ، وصدع بذلك على المنبر .

واما من اجاز قراءة الفاتحة فى الصلاة بدون بسملة فانه لا دليل له اصلاً ، والا حادىث
 التى استدلوا بها بعضها ضعيف و بعضها لا يدل صراحة على ذلك ، ولا تعارض اتفاق القراء
 من غير خلاف على البسملة فى اول الفاتحة مع تأيد هذا برسم المصحف ، وهو الحجة الأولى
 القاطعة لكل نزاع *

وقد حققنا هذا الموضوع فى شرحنا على التحقيق لابن الجوزى بما لا تجده فى كتاب آخر .
 والحمد لله رب العالمين .

(١) فى الأصل « بما لاحجة لامن الطائفتين فيه » وهو خطأ وغير مستقيم المعنى *

يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم لا قبلها ولا بعدها»
وعن أبي هريرة مثل هذا نحو هذا ؟ (١) *

قال علي : وهذا كله لا حجة فيه لأنه ليس في شيء من هذه الأخبار نهى من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) وإنما فيها : أنه عليه السلام كان لا يقرأها *

وقد عارضت هذه الأخبار أخباراً أخرى منها ما روينا من طريق أحمد بن حنبل : حدثنا وكيع ثنا شعبه عن قتادة عن أنس قال : «صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم :» وروينا أيضاً : «فلم يجهروا بيسم الله الرحمن الرحيم» *

فهذا يوجب أنهم كانوا يقرأونها ويسرون بها ، وهذا أيضاً لا يجاب فيه لقراءتها ، وكذلك سائر الأخبار *

قال علي . والحق من هذا أن النص قد صح بوجوب قراءة أم القرآن فرضاً ، ولا يختلف اثنان من أهل الإسلام في أن هذه القراءة آت حق كإتمام مقطوع به ، مبلغة كلها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام عن الله عز وجل بنقل الملوان (٢) فقد وجب إذ كإتمام حق أن يفعل الإنسان في قراءته أي ذلك شاء ، وصارت (بسم الله الرحمن الرحيم) في قراءة صحيحة آية من أم القرآن ، وفي قراءة صحيحة ليست آية من أم القرآن ، مثل لفظة (هو) في قوله تعالى في سورة الحديد (هو الغني الحميد) وكفظة (من) في قوله تعالى (من تحتها الأنهار) في سورة براءة على رأس المائة آية ، هما من السورتين في قراءة من قرأ بهما وليستا من السورتين في قراءة من لم يقرأ بهما ، ومثل هذا في القرآن وارد في ثمانية مواضع : ذكرناها في كتاب القراءة وآيات كثيرة ، وسائر ذلك من الحروف يطول ذكرها ، كزيادة ميم منها في سورة الكهف (٣) وفي (حم عسق) : فيها كسبت (٤) وها آت في مواضع كثيرة في (يس) (وما علمناه) (٥) وفي الزخرف

(١) كذا في الأصل (٢) كذا في الأصل ولا معنى له ، بل هو خطأ ، ولعله يريد « بنقل التواتر » ولئن اراده فهو خطأ أيضاً فإن في السبعة الشاذ وغيره كما صرح به كثير من الأئمة وانظر فتح الباري (ج ٩ ص ١٨ و ٢٧) والنشر وغيرها (٣) لم أعرف مراده (٤) قرأها نافع وابن عاصم وأبو جعفر (بما كسبت) بحذف الفاء (٥) هكذا قال المؤلف ولم أجسدي (وما علمناه) خلافاً بين القراء الأربعة عشر *

(تشبيهه الأنفس) (١) و(لم يتسنه) (٢) وغير ذلك، والقرآن أنزل على سبعة أحرف، كما باحق، وهذا كله حق، وهذا كله من تلك الأحرف بصحة الاجماع المتيقن على ذلك وبالله تعالى التوفيق.

٣٦٧ — مسألة — ومن قرأ أم القرآن أو شيئاً منها أو شيئاً من القرآن في صلاته مترجماً بغير العربية، أو بالفاظ عربية غير الألفاظ التي أنزل الله تعالى، عامداً لذلك، أو قدم كلمة أو آخرها عامداً لذلك — : بطلت صلاته، وهو فاسق، لأن الله تعالى قال: (قرأنا غير بيناً) وغير العربي ليس عربياً، فليس قرأنا، وإحالة رتبة القرآن تحريف كلام الله تعالى، وقد ذم الله تعالى قوماً فعلوا ذلك فقال: (يخرفون الكلم عن مواضعه) *

وقال أبو حنيفة: تجزئ به صلاته. واحتج له من قلده بقول الله تعالى. (وانه لفي زبر الأولين) * قال على: لا حجة لهم في هذا، لأن القرآن المنزل علينا على لسان نبينا صلى الله عليه وسلم لم ينزل على الأولين، وإنما في زبر الأولين ذكره والاقرار به فقط، ولو أنزل على غيره عليه السلام لما كان آية له، ولا فضيلة له، وهذا لا يقوله مسلم. *

ومن كان لا يحسن العربية فليذكر الله تعالى بلغته. لقول الله تعالى. (لا يكاف الله نفساً الا وسعها) ولا يحل له ان يقرأ أم القرآن ولا شيئاً من القرآن مترجماً على أنه الذي افترض عليه ان يقرأه، لأنه غير الذي افترض عليه كما ذكرنا، فيكون مفترياً على الله تعالى. *

٣٦٨ — مسألة — وليس على الامام والمفرد أن يتعوذ بالسورة التي مع أم القرآن لأنها قد تعوذوا اذ قرأوا. ومن اتصلت قراءته فقد تعوذ كما امر، ولو لم يتركه تكرر التعوذ لما كان لذلك غاية الا بدعوى كاذبة، فان قطع القراءة قطع ترك أو أراد (٣) أن يبتدىء قراءة في ركعة أخرى تعوذ كما أمر. وبالله تعالى التوفيق. *

٣٦٩ — مسألة والركوع في الصلاة فرض، والطمأنينة في الركوع حتى تعتدل جميع أعضائه ويضع فيه يديه على ركبته — : فرض، لا صلاة لمن ترك شيئاً من ذلك عامداً.

(١) قرأ نافع وابن عامر وحفص ويعقوب (تشبيهه) باثبات الهاء والباقون بحذفها (٢) في سورة البقرة. وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف بحذف الهاء وصلوا واثباتها وقفاً على انها للسكت وقرأ الباقون باثباتها في الحالين. واعلم أن كل هذا مرجعه الى اختلاف رسم المصاحف التي ارسلها عثمان الى البلاد، واما البسطة فلا خلاف في اثباتها في كل المصاحف (٣) في الأصل «قطع ترك أراد» بحذف أو «وهو خطأ من الناسخين» *

ومن ترك ذلك ناسياً ألغاه وأتم صلاته كما أمر ، ثم سجد للسهو . فان عجز عن الطمأنينة والاعتدال لعذر بصلبه أجزاء ما قدر عليه من ذلك ، وسقط عنه ما عجز عنه *
والتكبير للركوع فرض ، وقوله «سبحان ربّي العظيم» في الركوع فرض *
والقيام اثر الركوع فرض لمن قدر عليه حتى يعتدل قائماً * .

وقول «سمع الله لمن حمده» عند القيام من الركوع فرض على كل مصل ، من إمام أو منفرد أو مأموم لا تجزئ الصلاة إلا به ، فان كان مأموماً ففرض عليه أن يقول بعد ذلك «ربنا لك الحمد» أو «ولك الحمد» وليس هذا فرضاً على إمام ولا فذ . وان قالاه كان حسناً وسنة * .

وقول المأموم «آمين» اذا قال الامام «ولا الضالين» فرض ، وان قاله الامام فهو حسن وسنة * .

ولا يحل للمأموم أن يركع ولا أن يرفع ولا أن يسجد مع امامه ولا قبله ، لكن بعده ولا بد * .

ومن قرأ القرآن في ركوعه أو سجوده بطلت صلاته إن تعمد ذلك . فان نسي ألقى تلك المدة من سجوده ثم سجد للسهو * .

وسجدتان اثر القيام المذكور فرض ، والطمأنينة فيهما فرض ، والتكبير لكل سجدة منهما فرض » .

وقول «سبحان ربّي الأعلى» في كل سجدة فرض *
ووضع الجبهة والأنف واليدين والركبتين وصدور القدمين على ما هو قائم عليه — مما أباح له التصرف عليه — فرض كل ذلك * .

والجلوس بين السجدين فرض ، والطمأنينة فيه فرض ، والتكبير له فرض *
لا تجزئ صلاة لأحد بأن يدع من هذا كله عامداً شيئاً ، فان لم يأت به ناسياً ألقى ذلك وأتى به كما أمر ، ثم سجد للسهو ، فان عجز عن شيء منه لجعل أو عذر مانع سقط عنه وتمت صلاته * .

ولا يجزئ السجود على الجبهة والأنف إلا مكشوفين ، ويجزئ في سائر الأعضاء مغطاة * .

ويفعل في كل ركعة من صلاته ما ذكرنا * .

برهان ذلك : ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد ثنا عبيد الله بن عمر (١) حدثني سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى ، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه ، وقال له : ارجع (٢) فصل فانك لم تصل ، فارجع (٣) فصلى ، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال . ارجع فصل فانك لم تصل ، ثلاثاً ، فقال : والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلني ، فقال : اذا قمت الى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز (٤) ثنا الحجاج بن المنهال ثنا همام بن يحيى ثنا اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة حدثني علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه رفاعة بن رافع : « كنت جالساً (٥) عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل فدخل المسجد فصلى ، فلما قضى صلاته جاء فسلم (٦) ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : وعليك ، ارجع فصله (٧) فانك لم تصل ، فارجع (٨) ، فلما قضى صلاته جاء فسلم ، (٩) فقال له رسول الله صلى

(١) في البخاري (ج ١ ص ٣١٤) منيرة «عن عبيد الله» (٢) في البخاري « فرد النبي عليه السلام فقال ارجع » (٣) في البخاري بمخفف « فارجع » (٤) رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٢٤١ و ٢٤٢) عن علي بن حمشاذ العدل عن علي بن عبد العزيز ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (ج ٢ ص ٣٤٥) عن الحاكم باسناده . ورواه أحمد مختصراً (ج ٤ ص ٣٤٠) وانظر شرح أبي داود (ج ١ ص ٣٢٠ و ٣٢٢) (٥) في المستدرک والبيهقي « أنه كان جالساً » (٦) فيهما زيادة « على رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على القوم » (٧) فيهما « فصل » بدون الهاء (٨) في البيهقي زيادة « فصلی فجعلنا نرمق صلاته لاندری ما يعيب منها » (٩) في البيهقي زيادة « على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى القوم » *

الله عليه وسلم وعليك (١) ارجع فصله فانك لم تصل ، فذكر ذلك مرتين أو ثلاثاً ، فقال الرجل : لا أدري ما عبت على ، (٢) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : انه لاتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله ، ويفسل (٣) وجهه ويديه الى المرفقين ، ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين ، ثم يكبر الله ويحمده ويمجده ، ويقرأ من القرآن ما أذن الله له فيه وتيسر ، (٤) ثم يكبر فيركع فيضع (٥) كفيه على ركبتيه حتى تظلمن مفاصله وتسترخى ، (٦) ثم يقول : سمع الله لمن حمده ، ويستوى قائماً حتى يأخذ كل عضو (٧) مأخذه ، ويقوم صلبه ، ثم يكبر فيسجد ويمكن جبهته (٨) من الأرض حتى تظلمن مفاصله وتسترخى ، (٩) ثم يكبر فيرفع رأسه ويستوى قاعداً على مقعدته ويقوم صلبه ، فوصف الصلاة هكذا حتى فرغ ، ثم قال : لاتتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك» (١٠)

قال على : التحميد المذكور والتمجيد المذكور هو قراءة أم القرآن . برهان ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا قال العبد في صلاته ، الحمد لله رب العالمين يقول الله : حمدني عبدي ، واذا قال ، مالك يوم الدين ، قال الله : مجدني عبدي » * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا حفص بن عمر ثنا شعبة عن سليمان — هو الأعمش — عن عمارة بن عمير عن أبي معمر عن أبي مسعود البدرى قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « لاتجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود » (١١) *

قال أبو حنيفة : تجزى وان لم يقيم ظهره في ركوعه وسجوده *

(١) كلمة « وعليك » ليست في البيهقي وأما الحاكم فانه اختصر التفصيل (٢) فيهما « ما أدري ما عبت على من صلاتي » (٣) فيهما « يفسل » بحذف الواو (٤) فيهما بحذف « وتيسر » (٥) فيهما « ويضع » (٦) في المستدرک « ويستوى » وفي البيهقي « فيستوى » وأظن ما هنا أصح (٧) هنا يوافق البيهقي وفي نسخة « كل عظم » وهو يوافق المستدرک (٨) في نسخة « وجهه » وما هنا هو الموافق للمستدرک والبيهقي (٩) فيهما « ويستوى » (١٠) الحديث رواه أيضاً ابن الجارود في المتقى (ص ١٠٣ و ١٠٤) عن محمد بن يحيى عن حجاج بن النعمان (١١) رواه أبو داود (ج ١ : ص ٣١٨) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا أحمد بن عمرو بن السرح ويونس بن عبد الأعلى والحارث بن مسكين — قراءة عليه واللفظ له — كلهم عن ابن وهب عن ابن جريج عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « امرت أن أسجد على سبع ، ولا أكفت (١) الشعر ولا الثياب : الجبهة والأنف واليدين والركبتين والقدمين » *

قال أبو حنيفة : إن وضع جبهته في السجود ولم يضع أنفه ولا يديه ولا ركبتيه أجزاء ذلك وكذلك يجهزته أن يضع في السجود أنفه ولا يضع جبهته ولا يديه ولا ركبتيه *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام — هو الدستوائي — عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقشي (٢) ، قال لنا أبو موسى الأشعري : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا فيين لنا (٣) سنتنا وعلما صلاتنا فقال : إذا صليتم فأقيموا صفوفكم ، ثم ليؤمكم أحدكم ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قال (٤) (غير المقضوب عليهم ولا الضالين) فقولوا : آمين (٥) الله ، وإذا كبر وركع فكبروا واركعوا ، فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم ، فتلك بتلك ، وإذا قال (سمع الله من حمده) فقولوا ربنا (٦) لك الحمد يسمع الله لكم فإن الله قال على لسان نبيه (سمع الله من حمده) فإذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا ، فإن الإمام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم ، فتلك بتلك » وذكر باقي الحديث (٧) *

قال علي : من العظائم التي نعوذ بالله عز وجل منها أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تم صلاة أحدكم حتى يفعل كذا وكذا ، وافعلوا كذا وكذا — : فيقول قائل بعد

(١) كفت الشيء كفتا إذا ضمه إلى نفسه ، يعني أن لا يضم الشعر ولا الثياب باليدين عند الركوع أو السجود . وفي نسخة « ولا أكف » وهو بمعنى أي لا يمنعهما بل يرسلهما ويتركهما حتى يتما إلى الأرض فيكون الكل ساجدا . وفي النسائي (ج ١ : ص ١٦٥) « على سبعة لا أكف » الخ (٢) « حطان » بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين ، و « الرقشي » بفتح الراء والقفاف المخففة وكسر الشين المعجمة (٣) في أبي داود (ج ١ : ص ٣٦٧ و ٣٦٨) « خطبنا فعلننا وبين لنا » الخ (٤) في أبي داود « قرأ » (٥) قال شارح أبي داود : بالحاء المهملة من الحب هكذا في أكثر النسخ وفي بعضها « يجيكم الله » وهكذا في رواية مسلم اه (٦) في أبي داود « اللهم ربنا » (٧) اختصره المؤلف من أوله وآخره *

أن سمع هذه الأخبار : إن الصلاة تتم دون ذلك ، مقلداً لمن أخطأ ممن لم يبلغه الخبر ، أو بلغه فتأول غير قصد لخلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم !! *

وكذلك من الباطل والتلعب بالسنن أن ينص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أمور ذكر أن الصلاة لا تتم إلا بها — : فيقول قائل من عند نفسه : بعض هذه الأمور وهو كذلك ، وبعضها ليس كذلك !! *

فإن أقدم كاذب على دعوى الاجماع في شئ من ذلك فقد كذب على جميع الأمة ، وادعى ما لا علم له به . ولا يحل لسلم خلاف اليقين الصادق من أمر الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم — : لظن كاذب افتري فيه الذي ظنه على الأمة كلها ، إذ نسب اليها مخالفة أمر الله تعالى *

والعجب من قولهم : لا يجزى تكبير المأموم إلا بعد تكبير الامام ، ولا يجزى سلامه إلا بعد سلام الامام — : وأما ركوعه ورفعته وسجوده فمع الامام !! وهذا تحكم عجيب ! وكل مامو هو ابه ههنا فهو لازم لهم في التكبير والتسليم *

فإن قال قائل : قد قال عليه الصلاة والسلام «واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد» *

قلنا : نعم ، وليس في هذا الخبر منع من قول الامام : ربنا ولك الحمد ، ولا منع المأموم من قول : سمع الله لمن حمده . وإيجاب هذا مذكور في الخبر الذي أوردناه . ولا سبيل إلى أن توجد جميع الشرائع في خبر واحد ، ولا في آية واحدة ، ولا في سورة واحدة *

حدثنا هشام بن سعيد الخير كتاباً إلى قال ثنا عبد الجبار بن أحمد المغربي الطرسوسي ثنا الحسين بن الحسين النجيري ثنا جعفر بن محمد بن الحسين بن سعيد الإصبهاني بسيراف ثنا أبو بشر يونس بن حبيب الزيري (١) ثنا أبو داود الطيالسي ثنا عبد الله بن المبارك عن

(١) بحوث كثر عن ترجمة يونس هذا فقد وصفه ابن حجر في التهذيب (ج ٤ ص ١٨٣) بأنه (الإصبهاني) وابن عابد بن في ثبته (ص ١٢٨) بأنه (العجلي) والمصنف هنا بأنه (الزيري) ثم أفادني الأخ العلامة أبو بكر الكتاني فيما كتب إلى من فاس بالمغرب أنه له ترجمة في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ووصفه فيها بأنه (الإصبهاني الماصري العجلي) وأن الذهبي ذكر وفاته في تذكرة الحفاظ في سنة ٢٦٧ (ج ٢ ص ١٣٢) وقد وثقه ابن أبي حاتم . ثم

موسى بن أيوب النافقي عن عمه إياس بن عامر عن عقبة بن عامر الجوني قال : « انزلت (فسبح باسم ربك العظيم) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجعلوها في الركوع ، فلما نزلت (سبح اسم ربك الأعلى) قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اجعلوها في سجودكم » (١) *
قال علي : وبإيجاب فرض هذا يقول أحمد بن حنبل وأبوسليمان وغيرهما *

فان قيل : قد جاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده « سبوح قدوس رب الملائكة والروح » وأنه قال عليه السلام ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد ابن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا سفيان عن سليمان بن سحيم (٢) عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد (٣) بن العباس عن أبيه عن عمه عن عبد الله بن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كشف الستارة عن وجهه (٤) والناس صفوف خلف أبي بكر ، فقال : يا أيها الناس ، انه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له وإني نهيت أن أقرأ راکماً أو ساجداً ، فأما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا فيه الدعاء (٥) فقم أن يستجاب لكم » *

قلنا : نعم ، وليس في هذا كاه سقوط ما أوجبه عليه السلام في حديث عقبة بن عامر ، بل قوله عليه السلام « فعظموا الرب » موافق لقوله « سبحان ربّي العظيم » وأما اجتهد الدعاء في السجود وقول « سبوح قدوس رب الملائكة والروح » فزيادة خير ، وحسنة لمن فعلها مع الذي أمر به من التسبيح *

وفرق مالك بين من أسقط تكبيرتين وبين من أسقط ثلاث تكبيرات . وهذا قول بلا دليل أصلاً . وقد ذكرنا بطلان قول من فرق بين العمل القليل والكثير في الصلاة برأيه وبيننا أنه قول فاسد ، لأنه لا كثير إلا وهو قليل بالاضافة الى ما هو أكثر منه ،

وجدت له ترجمة مطولة في الإنساب للسمعاني (ورقة ٥٠٢) وفيها أنه ابن بنت حبيب بن الزبير ومنه يعلم صحة نسبته التي هنا (الزبير) وفي نسخة من الأصل (الزهرى) وهو خطأ ظاهر *
(١) الحديث في الطيالسي (ص ١٣٥ رقم ١٠٠٠) (٢) بضم السين وفتح الحاء المهملتين (٣) في الأصلين « سعيد » وهو خطأ صححناه من أبي داود (ج ١ ص ٣٢٦ و ٣٢٧) ومن التهذيب (٤) قوله « عن وجهه » ليس في أبي داود (٥) في أبي داود « فاجتهدوا في الدعاء » *

ولا قليل إلا وهو كثير بالإضافة إلى ما هو أقل منه ، وإن العمل الواجب فترك قليله وترك كثيره سواء في مخالفة أمر الله عز وجل ، وإن العمل المحرم فكثيره وقليله سواء في ارتكاب المحرم ، وإن المباح قليله وكثيره مباح ، وما عدا هذا فباطل لا خفاء به ، إلا أن يأتي نص بالفرق بين المقادير في الأعمال فيوقف عنده * .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله بن المبارك عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح (١) الصلاة رفع يديه حذو منكبيه ، وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما أيضا كذلك (٢) ، وقال ، ، سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، ، » * .

وروي أيضا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن مالك باسناده نحوه ومن طريق عبد الله بن أبي أوفى وأبي سعيد الخدري أيضا مسنداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم * . حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو اليمان أنا شعيب — هو ابن أبي حمزة — عن الزهري أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام وأبوسلمة بن عبد الرحمن : « أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة وغيرها ، في رمضان وغيره ، فيكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول ، ، سمع الله ان حمده ، ، ثم يقول ، ، ربنا ولك الحمد ، ، — وذكر الحديث وفيه — : ثم يقول أبو هريرة : « والذي نفسي بيده ، إني لأقربكم شهاً بصلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإن كانت (٣) هذه لصلاته (٤) حتى فارق الدنيا » * .

فهذا آخر عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تركه المالكيون برأى لا بخبر أصلاً ، وما لهم متعلق إلا قوله عليه السلام « وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد » * . قال علي : وهذا لا حجة لهم فيه ، لأنه عليه السلام لم يمنع الإمام في هذا الخبر (٥)

(١) ما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٦٢) وفي نسخة « استفتح » (٢) في النسائي « رفعهما كذلك أيضا » (٣) في البخاري (ج ١ ص ٣١٨ منيرة) « إن كانت » بحذف الواو (٤) في نسخة « صلاته » وما هنا هو الموافق للبخاري (٥) في نسخة « في هذين الخبرين » وهو خطأ *

من أن يقول : ربنا ولك الحمد ولا منع المأموم من أن يقول ،، سمع الله لمن حمده ،، فلا حجة في هذا الخبر في قولها لذلك ، ولا في تركهما لقول ذلك ، فوجب طلب حكم ذلك من أحاديث أخر . وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول وهو امام ،، ربنا ولك الحمد ،، وأنه عمله الى أن مات . فبطل قول كل من خالف ذلك ، وهو أيضا عمل السلف *
حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع : أن عبد الله بن عمر كان اذا كان إماما قال : سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد كثيرا ، ثم يسجد لا يخطئه *

وبه الى ابن جريج عن اسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد المقبري . أنه سمع أباه ريرة وهو امام للناس في الصلاة يقول ،، سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد كثيرا ، يرفع بذلك صوته وتتابعه معاً *

وروي أيضا عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن مسعود نحو ذلك *
وبالسند المذكور الى ابن جريج عن عطاء قال : ان كنت مع الامام فقال ،، سمع الله لمن حمده ،، فان قلت سمع الله لمن حمده ،، فحسن ، وان لم تقل فقد أجزأ عنك ، وأن تجمعهما مع الامام أحب إلى *
قال علي . وهو قول الشافعي *

وأما أبو حنيفة فانه قال : يقول الامام ،، ربنا ولك الحمد ،، ولا يقول المأموم ،، سميع الله لمن حمده ،، *

قال علي : ففرق بلا دليل ، فان كان تعلق بقوله عليه السلام : « واذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد » فقد تناقض ، لأنه ليس في هذا الخبر قول الامام ،، ربنا ولك الحمد *

فان قال : قد صح أنه عليه السلام كان يقولها وهو امام ، قلنا : وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم الصلاة : وفيها أن يقال ،، سمع الله لمن حمده ،، ولم يخص بذلك مأموماً من امام ، من منفرد *

قال علي : وأما قول ،، آمين ،، فانه كما ذكرنا يقوله الامام والمنفرد ندباً وسنة ، ويقولها المأموم فرضاً ولا بد *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن

على ثنامسلم بن الحجاج أنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهما أخبراه عن أبي هريرة . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا أمن الامام فأمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » قال ابن شهاب : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : آمين (١) » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا نصر بن علي (هو الجهضمي) ثنا صفوان بن عيسى عن بشر بن رافع عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تلا عليهم (٢) (غير المنضوب عليهم ولا الضالين) قال . آمين ، حتى يسمع من يليه من الصف الأول » *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى ابن معاوية ثنا وكيع ثنا سفيان الثوري عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي : « أن بلالا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله لا تسبقني بآمين (٣) » *

وبه الى وكيع : حدثنا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عيسى (٤) عن وائل ابن حجر قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ ، ولا الضالين ، فقال ، آمين ، ، يمد بها صوته (٥) » *

قال على : فهذه آثار متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه كان يقول ، آمين ، وهو

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٢٠) (٢) كلمة « عليهم » ليست في أبي داود (ج ١ ص ٣٥٢) ولا أظنها ثابتة (٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٥٣) عن اسحق بن راهويه عن وكيع عن عاصم عن أبي عثمان عن بلال أنه قال الخ . قال شارحه : « قال الحافظ . رجاله ثقات لكن قيل إن أبا عثمان لم يلق بلالا وقد روى عنه بلفظ . أن بلالا قال ، وهو ظاهر الارسال ورجحه الدارقطني وغيره على الموصول » وهذا تعليل غير صحيح فان اسحق بن راهويه امام حافظ ، وقد رواه موصولا « عن أبي عثمان عن بلال » وأبو عثمان قديم جدا أدرك الجاهلية وأسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعرف بالتدليس . (٤) حجر . بضم الجاء المهمة وإسكان الجيم ، وعنيس . بفتح العين المهمة وإسكان النون وفتح الباء الموحدة وخبر يكتنى أبا العنيس أيضاً (٥) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٥١) عن محمد بن كثير عن سفيان ، ورواه أيضاً الترمذي وحسنه وابن ماجه *

إمام في الصلاة ، يسمعها من وراءه *

وهو عمل السلف كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أكان ابن الزبير يؤمن على إثر أم القرآن ؟ قال : نعم ، ويؤمن من وراءه ، حتى ان للمسجد للجة ، قال عطاء : وكان أبو هريرة يدخل المسجد وقد قام الامام قبله فيقول ويناديه : لا تسبقني بآمين ، قال عطاء : ولقد كنت أسمع الأئمة يقولون هم أنفسهم على إثر أم القرآن ، آمين ، هم ومن وراءهم حتى ان للمسجد للجة * قال علي : اللجة الجلبة *

وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة : أنه كان يؤذن للعلاء بن الحضرمي بالبحرين فاشترط عليه أن لا يسبقه بآمين (١) *

وروينا عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عمر بن الخطاب قال : يخفى الامام أربعة : « التعوذ » و « بسم الله الرحمن الرحيم » و « آمين » و « ربنا لك الحمد » * وعن علقمة والأسود كليهما عن ابن مسعود قال : يخفى الامام ثلاثا : التعوذ و « بسم الله الرحمن الرحيم » و « آمين » *

وعن عكرمة : لقد أدركت الناس ولهم ضجة بآمين *

قال علي : فهذا عمل الصحابة رضي الله عنهم *

فأما أحمد وإسحاق وداود وجمهور أصحاب الحديث فيرون الجهر به بالامام والمأموم ، وبه تقول ، لان الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهر *

وقال سفيان الثوري وأبو حنيفة : يقولها الامام سرا . ذهبوا الى تقليد عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما ، ولا حجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم *

وذهب مالك الى أن يقول المأموم « آمين » ولا يقولها الامام *

(١) وكذلك كان يؤذن لروان فاشترط عليه هذا كما رواه البيهقي (ج ٢ من ٥٨ و ٥٩)

وقال ابن حجر : « كأنه كان يشتغل بالاقامة وتعديل الصفوف وكان مروان يبادر الى الدخول في الصلاة قبل فراغ أبي هريرة وكان أبو هريرة ينهأ عن ذلك » *

قال علي : وهذا قول لا يعلم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم قطعاً ، نعم ، ولا نعرفه عن أحد من التابعين ، ولا حجة لهم أصلاً في المنع من ذلك *
إلا أن بعض المتحذنين بتقليده قال : ان سمياً مولى أبي بكر وسهيل بن أبي صالح روايا كلاهما عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا قال القارئ غير المغضوب عليهم ولا الضالين » ، فقال من خلفه ، « آمين » ، فوافق قوله قول أهل السماء غفرله ما تقدم من ذنبه . هذا لفظ سهيل . وأما لفظ سمى فانه قال : « اذا قل الامام » ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين » ، فقولوا ، « آمين » ، « (١) قال : فليس في هذا تأمين الامام *

قال علي : وهذا غاية المقت في الاحتجاج ، إذ ذكرنا حديثاً ليس فيه شريعة قد ذكرت في حديث آخر ، فراموا إسقاطها بذلك ، ولا شيء في إسقاط جميع شرائع الاسلام أقوى من هذا العمل ، فانه لم تذكر كل شريعة في كل آية ولا في كل حديث . *
ثم من المعجب احتجاجهم بأبي صالح في أنه لم يرو عن أبي هريرة لفظاً رواه سعيد بن المسيب وأبو سلمة عن أبي هريرة !! ولو انفرد سعيد لكان يعدل جماعة مثل أبي صالح فكيف وليس في رواية أبي صالح أن لا يقول الامام ، « آمين » ، !! فبطل تمويههم بهذا الخبر *

وقال بعضهم : إن معنى قوله عليه السلام « اذا أمن الامام فأمنوا » إنما معناه اذا قال (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) *

قال علي : فيقال له : كذبت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقلت عليه الباطل الذي لم يقله عليه السلام عن نفسه ، وأخبرت عن مراده بالافك ، وحرقت الكلام عن مواضعه بلا برهان ، وما قال قط أحد من أهل اللغة إن قول (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) يسمى تأميناً . *

فاحتج لقوله الفاسد بطامة أخرى وهي : أنه قال : قد جاء أن معنى قول الله تعالى لموسى وهرون عليهما السلام : (قد أحييت دعوتكما) أنه كان موسى يدعو

وهرون يؤمن ! (١) *

قال على . وهذا أدهى وأمر ! ليت شعري ! أين وجد هذه الرواية ؟ أو من بلغه
إلى موسى وهرون عليهما السلام ؟ وإنما هو قول قائل لا يدري من أين قاله . ثم لو صح
يقيناً لما كان له فيه حجة أصلاً ، لأن المؤمن في اللغة داعي (٢) بلا شك ، لأن معنى «آمين»
اللهم افعل ذلك ، فالتأمين دعاء صحيح بلا شك ، ولا يسمى الداعي مؤمناً أصلاً ، ولا
يسمى الدعاء تأمناً حتى يلفظ بآمين ، فكل تأمين دعاء ، وليس كل دعاء تأمناً ، فكيف
وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول آمين ، وهو الامام ، وهذا مما انفردوا
به عن الصحابة رضي الله عنهم وجمهور السلف برأيهم بلا برهان أصلاً . وبالله تعالى التوفيق *
وأما السجود فإن من أجاز السجود على كور العمامة سألناه عن عمامة غلظ كورها أصبع ،
ثم أصبعان ، إلى أن بلغه إلى ذراعين وثلاث وأكثر فيخرج إلى ما لا يقول به أحد !
ثم نحطه من الأصبع إلى طية واحدة من عمامة شرب (٣) ، وكافناه الفرق ، ولا سبيل له إليه *
وبقولنا يقول جمهور السلف ،

كمار وينا من طريق شعبة عن الأعشى قال سمعت زيد بن وهب قال : رأى حذيفة رجلاً
لا يتم الركوع ولا السجود ، فقال له حذيفة . ماصليت ، ولومت ، مت على غير الفطرة التي فطر الله
محمد صلى الله عليه وسلم عليها *

وعن ابن مسعود . أنه رأى رجلين يصليان أحدهما مسبل «أزاره» ، والآخر لا يتم ركوعه
ولا يتم سجوده ، فقال . أما المسبل أزاره فلا ينظر الله إليه ، وأما الآخر فلا يقبل الله صلاته *
قال على : من لم ينظر الله تعالى إليه في عمل ما فذلك العمل بلا شك غير مرضي ، واذ هو غير

(١) هذا هو الذي ارتضاه الطبري ونقله بإسناده عن بعض التابعين (ج ١١ ص ١١٠ و ١١١)
ورواه أبو الشيخ عن أبي هريرة وابن عباس ولا ندري هل إسناده صحيح أو ضعيف ؟
انظر الدر المنثور (ج ٣ ص ٣١٥) ولئن صح فلا حجة فيه لما زعموا كما قال المؤلف . (٢) لاحظت
أن المؤلف كثيراً ما ثبت الياء في الاسم المنقوص المرفوع المجرد من الألف واللام و كنت
أظنه من خطأ الناسخين فأصلحته بمحذوفها في مواضع متعددة من الأحكام والمحلى ، ولكنني
أرى أنه يعمد إلى إثباتها وهو جائز وقد ورد في كثير من الأحاديث ومن كلام الفصحاء *
(٣) كذا في الأصل ، وما عرفته *

مرضى فهو يقينا غير مقبول *

وعن المسور بن مخرمة . أنه رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده ، فقال له : يا سارق ، أعد الصلاة ، والله لتعبدن ، فلم يزل حتى أعادها *

وعن ابن عباس : إذا سجدت فالصق أنفك بالأرض *

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لمن رآه يصلي : امس أنفك الأرض *

وعن سعيد بن جبير . إذا لم تضع أنفك مع جبهتك لم تقبل منك تلك السجدة *

و به يقول الشافعي وأبو سليمان وأحمد وغيرهم *

ومن طريق وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين . أنه كره السجود على كور العمامة *

وعن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت . أنه كان إذا قام في الصلاة حسر العمامة عن جبهته *

وعن نافع عن ابن عمر . كان يكره أن يسجد على كور عمامته حتى يكشفها *

وعن أيوب عن ابن سيرين . أصابتني شجة في وجهي فعصبت عليها وسألت عبيدة السلماني . أسجد عليها ؟ فقال . اترع العصاب (١) *

وعن مسروق . أنه رأى رجلا إذا سجد رفع رجليه في السماء ، فقال مسروق ما تمت صلاة هذا *

* ٢٧ - مسألة - فمن عجز عن الركوع أو عن السجود خفض لذلك قدر طاقته فمن لم

يقدِر على أكثر من الإيماء أو ما . ومن لم يجد الزحام أن يضع جبهته وأنفه للسجود فلا يسجد على رجل من أمامه أو على ظهر من أمامه . و به يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري والشافعي *

وقال مالك : لا يسجد على ظهر أحد *

برهان صحة قولنا قول الله تعالى (لا يكاف الله نفساً إلا وسعها) وقول رسول الله صلى

الله عليه وسلم « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » *

وروي عن معمر بن الأعمش عن السيب بن رافع . أن عمر بن الخطاب قال . من آذاه

الحري يوم الجمعة فليسط ثوبه ويسجد عليه ، ومن زحجه الناس يوم الجمعة حتى لا يستطيع أن

(١) في اللسان . « العصاب والمصابة ما عصب به » *

يسجد على الأرض فليسجد على ظهر رجل *
وعن الحسن . اذا اشتد الزحام فان شئت فاسجد على ظهر أخيك ، وان شئت فاذا
قام الامام فاسجد *

وعن طاوس . اذا اشتد الزحام فاوم برأسك مع الامام ثم اسجد على أخيك *
وعن مجاهد سئل . أيسجد الرجل في الزحام على رجل الرجل ؟ قال . نعم . وعن مكحول
والزهري مثل ذلك *

وعن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال . اذا كان المريض لا يقدر على
الركوع ولا على السجود أو مأ برأسه *

وعن قتادة عن أم الحسن بن أبي الحسن قالت . رأيت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
تسجد على مرفقة (١) من رمد كان بها (٢) . *

وعن ابن عباس قال سأله أبو فزارة عن المريض : أيسجد على المرفقة الطاهرة ؟ قال :
لا بأس به . وعن ابن عباس أيضاً : لا بأس أن يلف المريض الثوب ويسجد عليه *

٣٧١ — مسألة — ومن كان بين يديه طين لا يفسد ثيابه ولا يلوث وجهه لزمه أن

يسجد عليه ، فان آذاه لم يلزمه ، وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنه سجد على ماء وطين
وانصرف . وعلى جبهته أثر الطين » وقال الله عز وجل : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) *

٣٧٢ — مسألة — والجلوس بعد رفع الرأس من آخر سجدة من الركعة الثانية

فرض في كل صلاة مفترضة أو نافلة ، حاشا ما ذكرنا قبل من أنواع الوتر ، فان كان في صلاة

لا تكون إلا ركعتين فانه يفضى بمقاعده الى ما هو عليه قاعد وينصب رجله اليمنى ويفرش اليسرى

واذا كان في صلاة تكون ثلاث ركعات أو أربع فاجلس في هذه الجلسة على رجله اليسرى ونصب

اليمنى كما قلنا ، ويجلس في الجلسة الآخرة التي تلي السلام (٣) مفضياً بمقاعده الى الأرض ناصباً

(١) بكسر الميم وفتح الفاء ، قال في اللسان « المرفقة والمرفق المتكأ والمخدة » (٢) الأثر

رواه البيهقي (ج ٢ ص ٣٠٧) من طريق الشافعي عن الثقة عن يونس عن الحسن عن أمه قالت

« رأيت أم سلمة زوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسجد على وسادة من آدم من رمد كان

بها » (٣) كذا في نسخة ، وفي أخرى « التي تلي الثلاثة » وليست هذه الجلسة تالية للسلام ولا

خاصة بالثلاثة ، والأصح أن يكون « التي يليها السلام » *

لرجله اليمنى فارشاً اليسرى وفرض عليه، أن يتشهد في كل جلسة من الجلستين اللتين ذكرنا*
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عيسى بن ابراهيم
 ثنا ابن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن حطحة (١) عن
 محمد بن عمرو بن عطاء: أنه كان جالساً مع نفر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 فوصفوا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الصفة: «فاذا جلس في الركعتين جلس على
 رجله اليسرى، فاذا جلس في الركعة الأخيرة (٢) قدم رجله اليسرى وجلس على مقعدته*
 وبه يقول الشافعي وأبو سليمان*

وقال أبو حنيفة ومالك: الجلوس في كاتى الجلستين سواء*

قال علي: هذا خلاف الأثر بلا برهان*

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا
 أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق — هو ابن راهويه — أنا جرير — هو ابن
 عبد الحميد — عن منصور — هو ابن المتمر — عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال
 قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ان الله هو السلام، فاذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل:
 التحيات لله والصلوات (٣) والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله*
 ورواه شعبة وسفيان الثوري وزائدة كلهم عن منصور عن أبي وائل عن ابن مسعود

عن النبي صلى الله عليه وسلم حرفاً حرفاً. ورواه يحيى القطان وأبو معاوية والفضيل (٤)
 ابن عياض وأبو نعيم وعبد الله بن داود الخريبي (٥) ووكيع كلهم عن الأعمش عن أبي وائل
 بإسناده وانفذه. ورواه أيضاً عن ابن مسعود — بإسناده وانفذه — أبو معمر عبد الله

(١) في نسخة «محمد بن عمر بن طلحة» وهو خطأ (٢) في نسخة «الآخرة» وما هنا هو الموافق
 لأبي داود (ج ١ ص ٣٦٣ و ٣٦٤) وهذا الحديث هو عن أبي حميد الساعدي في عشرة من
 الصحابة وصف لهم صلاة رسول الله فصدقوه وقد رواه البخاري والترمذي والنسائي
 وابن ماجه وغيرهم (٣) في نسخة «الصلوة» بحذف الواو وما هنا هو الموافق لصحيح
 مسلم (ج ١ ص ١١٨) (٤) بالتصغير (٥) بضم الخاء المعجمة وفتح الراء، نسب الى
 الخريبة — وهي محلة بالبصرة — لأنه سكنها*

ابن سنجرة (١) وعلقمة والأسود وأبو البختري (٢) *
فان تشهد امرؤ بما رواه أبو موسى وابن عباس وابن عمر كلهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسن *

والذى تخيرنا هو اختيار أبي حنيفة وسفيان الثوري وأحمد وداود واختار الشافعى مارواه ابن عباس . واختار مالك تشهداً موقوفاً على عمر ، (٣) قد خالفه فيه ابنه وسائر من ذكرنا *

وقال بعض المتقدمين : الجلوس فى الصلاة ليس فرضاً *
وقال أبو حنيفة : الجلوس مقدار التشهد فرض ، وليس التشهد فرضاً *
وقال مالك : الجلوس فرض ، وذكر الله تعالى فيه فرض ، وليس التشهد فرضاً *
وكل هذه الأقوال خطأ لأن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بالتشهد فى القعود فى الصلاة ، فصار التشهد فرضاً ، وصار القعود الذى لا يكون التشهد إلا فيه فرضاً ، إذ لا يجوز أن يكون غير فرض مالا يتم الفرض إلا فيه أو به *

روينا عن شعبة عن مسلم أبي النضر سمعت حملة بن عبد الرحمن (٤) سمعت عمر بن الخطاب يقول : لا صلاة إلا بتشهد . وعن نافع مولى ابن عمر : من لم يتكلم بالتشهد فلا صلاة له . وهو قول الشافعى وأبى سليمان *

وقال بعضهم : لو كان الجلوس الأول فرضاً لما أجزأت الصلاة بتركه إذا نسيه المرء *

(١) بفتح السين المهملة واسكان الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة (٢) بفتح الباء الموحدة والتاء المثناة بينهما خاء معجمة ساكنة . واسمه سعيد بن فيزوز (٣) فى نسخة « موقوفاً على مالك » وهو خطأ (٤) أما مسلم فانه مسلم بن عبد الله . ولم أجده ترجمه . وقد ذكره الدولابى فى الكنى (ج ٢ ص ١٣٧) فقال « أبو النضر مسلم بن عبد الله يروى عنه شعبة . وذكر ابن حجر فى لسان الميزان « مسلم بن النضر عن شعبة ذكره ابن حبان فى الذيل ، وقال قال ابن خزيمة لا أعرفه وكذلك فى الميزان وأظنه هو وأن الخطأ من الناسخين . وأما « حملة » فانه فى الأصل « جبلة » وهو خطأ صححناه من سنن البيهقى (ج ٢ ص ١٣٩) وذكره ابن حجر فى لسان الميزان قال : « حملة بن عبد الرحمن يروى عنه مسلم بن النضر — اقرأها أنو النضر — قال ابن خزيمة : لست أعرفهما انتهى وذكره ابن حبان فى الثقات » *

قال علي : وهذا ليس بشيء ، لأن السنة (١) التي جاءت بوجوبه هي التي جاءت بأن الصلاة تجزئ بنسيانها . وهم يقولون : ان الجلوس عمداً في موضع القيام في الصلاة حرام تبطل الصلاة بتعمده ، ولا تبطل بنسيانها ، وكذلك السلام قبل تمام الصلاة ولا فرق . فعاد نظرم ظاهر الفساد والله تعالى التوفيق *

٣٧٣ — مسألة — قال أبو محمد علي بن أحمد : ويلزمه فرض (٢) « أن يقول اذا فرغ من التشهد في كاتى الجلستين : « اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر (٣) ومن فتنة المحيا والممات ومن شرفة المسيح الدجال » وهذا فرض كالتشهد ولا فرق (٤) » *

لما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا نصر بن علي ومحمد بن عبد الله بن نمير وأبو كريب وزهير بن حرب ، كلهم عن وكيع بن الجراح ثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية ويحيى بن أبي كثير ، قال حسان : عن محمد بن أبي عائشة ، وقال يحيى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، كلاهما عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع ، يقول : اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن شرفة المسيح الدجال (٥) » *

قال علي : فان قال قائل : فقد رويتم هذا الخبر من طريق مسلم قال : حدثنا زهير بن حرب ثنا الوليد بن مسلم حدثني الأوزاعي ثنا حسان بن عطية ثنا محمد بن أبي عائشة أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر فليستعذ بالله من أربع » ثم ذكرها نصاً كما أوردناها (٦) ، قال : فهذا خبر واحد ، وزيادة الوليد بن مسلم

(١) في نسخة «لأن الصلاة» وهو خطأ ليس له معنى (٢) كذا في أكثر النسخ ، وفي نسخة «فرضاً» وكلاهما صحيح (٣) في أكثر النسخ « اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر » (٤) هذا قول لا دليل عليه . والأمر ظاهر في هذه الأحاديث أنه للتدب فقد علمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوات كثيرة يدعون بها بعد التشهد الأخير . ثم لو سلم له أنه للوجوب فأين الدليل على بطلان صلاة من تركه ؟ ! وانه لقول شاذ (٥) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٦٣) * (٦) في مسلم (ج ١ ص ١٦٤) *

زيادة عدل ، فهي مقبولة ، فانما يجب ذلك في التشهد الآخر فقط *

قلنا : لو لم يكن إلا حديث محمد بن أبي عائشة وحده لكان ما ذكرت ، لكنهما حديثان كما أوردنا ، أحدهما من طريق أبي سلمة ، والثاني من طريق محمد بن أبي عائشة ، فانما زاد الوليد على وكيع بن الجراح ، وبقى خبر أبي سلمة على عمومته فيما يقع عليه اسم تشهد ، لا يجوز غير هذا (١) . وبالله تعالى التوفيق . وقد روى عن طاوس : أنه صلى ابنه بحضرته فقال له : أذكرت هذه الكلمات قال . لا ، فأمره بإعادة الصلاة *

٣٧٤ - مسألة - ويستحب أن يقول إذا فرغ من التشهد ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن سلمة عن ابن القاسم حدثني مالك عن نعيم بن عبد الله المجرم أن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري - وعبد الله بن زيد هو الذي أرى النداء (٢) بالصلاة - أخبره عن أبي مسعود الأناصري (٣) أنه قال . «أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عباد فقال له بشير بن سعد . أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله ، فكيف نصلي عليك ؟ فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا أنه لم يسأله ، ثم قال . قولوا ، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على (آل) (٤) إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على (آل) (٥) إبراهيم في العالمين انك حميد مجيد ، والسلام كما قد علمتم (٦) » *

وما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا إسحاق - هو ابن راهويه ثنا روح عن مالك عن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرو بن سليم أنا أبو حميد الساعدي . «أنهم

(١) كلا والله ، بل يجوز غير هذا فإن الحديث واحد ونخرجه متحدا وأطلق راو ذكر التشهد ، وقيدته آخر ثقة بأنه التشهد الأخير والمطلق يحمل على المقيّد إذا اتحد المخرج ، وقد يسهوا الراوى وقد يختصر كما يعلم من له خبرة بأسانيد الأحاديث وألفاظها . (٢) ما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٨٩ و ١٩٠) وفي نسخة «الأذان» (٣) في نسخة «ابن مسعود الأنصاري» وهو خطأ (٤) كلمة «آل» زيادة من النسائي (٥) كلمة «آل» زيادة من النسائي (٦) قال النووي . «بفتح العين وكسر اللام المحققة ، ومنهم من رواه بضم العين وتشديد اللام أي علمتكموه وكلاهما صحيح » *

قالوا : يا رسول الله ، كيف نصلي عليك ؟ قال . قولوا . اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على (آل) ابراهيم وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته كما باركت على (آل) ابراهيم إنك حميد مجيد * »

فان قال قائل : لم تجعلوا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في أثر التشهد فرضاً أبهذين الخبرين وبقول الله تعالى (صلوا عليه وسلموا تسليماً) كما يقول الشافعي ؟ *

قلنا : لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل : ان هذا القول فرض في الصلاة ، ولا يحل لأحد أن يزيد في كلامه عليه السلام ما لم يقل ، فنحن نقول : ان هذا القول فرض على كل مسلم أن يقوله مرة في الدهر ، فإذا فعل ذلك فقد صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أمر ثم يستحب له ذلك في الصلاة وغيرها ، فهو تزيد « من الأجر » ، وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى على واحدة صلى الله عليه عشراً » *

فان قيل : من أين اقتصرتم على وجوب هذا مرة في الدهر ، ولم توجبوا تكرار ذلك متى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ *

قلنا ان قول ذلك مرة واحدة واجب بالنص ، لا يمكن الاقتصار على أقل من مرة ، وأما الزيادة على المرة فنحن نسألكم : كم من مرة توجبون ذلك في الدهر أو في الحول أو في الشهر أو في اليوم أو في الساعة ؟ ولا يقبل منكم تحديد عدد دون عدد إلا يرهان ، ولا سبيل إليه فقامت هذه بضرورة العقل * فان قالوا : نوجب ذلك في الصلاة خاصة . *

قلنا : ليس هذا موجوداً في الآية ، ولا في شيء من الأحاديث فهو دعوى منكم بلا برهان * فان قال قائل من غير الشافعيين : نقول بإيجاب ذلك متى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة أو غيرها *

قلنا : أيضاً هذا لا يوجد في آية ولا في الصحيح من الأخبار ، وانما جاء هذا في حديث رويناه من طريق أبي بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن محمد بن هلال عن سعد ابن اسحاق بن كعب بن عجرة عن أبيه أن كعباً ، وهذا سند لا تقوم به حجة ، لأن أبا بكر متكلم فيه ، ومحمد بن هلال مجهول ، وسعد بن اسحاق غير مشهور الحال (١) . ولقد كان يلزم

(١) الحديث الذي يشير إليه المؤلف لم أعرفه . وأما أبو بكر عبد الحميد بن عبد الله

من رأى الصيام في الاعتكاف فرضاً — بدليل ذكره بين آيتي صيام — : أن يجعل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فرضاً للأمر بهامع ذكر السلام الذي علموه ، وهو إمام السلام الذي في التشهد في الصلاة ، وإمام السلام من الصلاة بلا شك ، ولكنهم لا يطردون استدلالهم على ضعفه ، ولا يلتزمون الأدلة الواجب قبولها . والله تعالى التوفيق *

٣٧٥ — مسألة — والتطبيق في الصلاة لا يجوز ، لأنه منسوخ . وهو وضع اليدين بين الركبتين عند الركوع في الصلاة وكان ابن مسعود رضي الله عنه يفعله ، و يضرب الأيدي على تركه ، وكذلك أصحابه كانوا يفعلونه . وروينا ذلك من طريق نوح بن حبيب القومسي : ثنا ابن ادريس — هو عبد الله — عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : « علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة ، فقام فكبر ، فلما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه وركع ، فبلغ ذلك سعد بن أبي وقاص ، فقال : صدق أخى قد كنا نفعل هذا ، ثم أمرنا بهذا ، يعني الامساك بالركب » (١) *

قال على : قد ذكرنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضع الأيدي على الركب في حديث رفاع بن رافع ، فصح أنه هو الأمر الآخر الناسخ للتطبيق . والله تعالى التوفيق *

٣٧٦ — مسألة — فإذا أتم المرء صلاته فليسلم ، وهو فرض لا تتم الصلاة الا به . ويجزئه أن يقول : « السلام عليكم » أو « عليكم السلام » أو « سلام عليكم » أو « عليكم سلام » سواء كان إماماً أو مأموماً أو فذاً وأفضل ذلك أن يقول كل من ذكرنا : « السلام عليكم ورحمة الله » عن يمينه « السلام عليكم ورحمة الله » عن يساره * قال على : برهان ذلك * ما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا

ابن أبي أويس فهو ثقة حجة . وضعفه النسائي ورماه الأزدي بالوضع فإخطأ جداً ، أو هو منه زلة قبيحة كما قال الذهبي في الميزان . وأما محمد بن هلال بن أبي هلال المدني فهو ثقة معروف ، قال ابن حجر في التهذيب : « وغفل ابن حزم فقال مجبول » . وأما سعد بن اسحق فهو ثقة لا يختلف فيه . وإن كان روى عن جده كعب فهو مرسل لأنه متأخر عن ادراكه (١) حديث سعد في نسخ التطبيق رواه الشيخان وغيرهما مختصراً ، ولكن الجمع بينه وبين حديث ابن مسعود بالسياق الذي هنا نسبه الشوكاني (ج ٢ ص ٢٧١) إلى ابن خزيمة . ثم رأيت كما هنا في المتن لابن الجارود (ص ١٠٥) رواه عن علي بن خشرم عن عبد الله بن إدريس بإسناده *

أحمد بن علي ثمامة بن الحجاج ثنا محمد بن أحمد بن أبي خلف ثمامة بن موسى بن داود ثنا سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد - هو الخدرى - قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذ اشك أحدكم في صلاته فلم يدرك صلى ثلاثاً أم أربعاً ؟ (١) فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني الحسن بن إسماعيل ابن سليمان المجالدي ثنا فضيل هو ابن عياض - عن منصور - هو ابن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث ذكره : « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فأبكم نسي شيئاً في صلاته ؟ (٢) فليتحر الذي يرى أنه صواب ثم يسلم ثم يسجد سجدتي السهو » *

فقد ثبت بهذين الخبرين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتسليم من كل صلاة ، وأوامره عليه السلام فرض ، ولقطة التسليم تقتضى ما ذكرناه *

حدثنا حماد بن ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري ومعمّر كلاهما عن حماد بن أبي سليمان عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال : « ما نسيت فيما نسيت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، حتى يرى بياض خده ، وعن يساره : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، حتى يرى بياض خده أيضاً » *

ورواه أيضاً عن ابن مسعود مسنداً أبو الأحوص وأبو معمر ، ورواه أيضاً سعد ابن أبي وقاص وابن عمر كلاهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) *

وهو فعل السلف كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا اسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين ثنا زهير - هو ابن معاوية - عن أبي اسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه وعلقمة عن ابن مسعود قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود

(١) في نسخة « أو أربعاً » وهي تخالف كل نسخ صحيح مسلم (٢) كذا هنا ، وفي نسخة

أخرى « ينسى في صلاته شيئاً والذي في النسائي (ج ١ ص ١٨٤) « فأبكم شك في صلاته شيئاً

(٣) حديث سعد وحديث ابن عمر رواهما النسائي (ج ١ ص ١٩٤ و ١٩٥)

ويسلم عن يمينه وعن شماله : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله (١) ، حتى يرى بياض خده ، ورأيت أبا بكر وعمر يفعلانه « (٢) *

ورويناه أيضا عن عمار بن ياسر وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وجماعة من الأنصار رضي الله عنهم ، وعن الصحابة جملة رضي الله عنهم بأصح اسناد يكون *

ورويناه عن علقمة والأسود وخيثمة وعبد الرحمن بن أبي ليلى والنخعي ، وهو قول الشافعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة والحسن بن حي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبي سليمان وجهور أصحاب الحديث * وقال الحسن بن حي : التسليمتان معا فرض *

وقال أبو حنيفة : التسليمتان اختيار ، وليس السلام من الصلاة فرضاً ، بل إذا قدم مقدار التشهد فقد تمت صلاته *

فان تعمد الحدث أو لم يتعمده أو تعمد القيام أو الكلام أو العمل فذلك مباح ، وقد تمت صلاته *

والأمة تصلي مكشوفة الرأس ثم تعتق في آخر صلاتها بعد أن جلست مقدار التشهد وقبل أن تسلم فان صلاتها قد تمت *

ومن صلى جالسا لمرض ثم صبح بعد أن قدم مقدار التشهد في آخر صلاته وقبل أن يسلم فصلاته تامة *

ومن صلى متحريراً الى غير القبلة ثم عرف القبلة بعد أن قدم في آخر صلاته مقدار التشهد ولم يسلم فصلاته تامة * إلا في مواضع عشرة ، فانه أوجب السلام فيها فرضاً ، وأبطل صلاة من وقع له شيء منها وان قدم مقدار التشهد ما لم يسلم *

وهي : من صلى بتيمم فرأى المساء بعد أن قدم في آخرها مقدار التشهد ولم يسلم * ومن صلى وهو عريان ثم وجد ما يغطي به عورته بعد أن قدم مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم *

ومن صلى الصبح ثم طلع أول قرص الشمس بعد أن قدم مقدار التشهد في آخر صلاته

(١) لم يذكر لفظ السلام مرة ثانية في النسائي في هذا الاسناد (ج ١ : ص ١٧٢)

(٢) في النسائي «يفعلان ذلك». والحديث رواه النسائي أيضا (ج ١ ص ١٦٤) عن عمرو بن علي عن معاذ بن يحيى عن زهير ، ورواه أيضا (ج ١ ص ١٩٤) عن ابن الثني عن معاذ بن زهير *

قبل أن يسلم ، فلو قبضه بعد طلوع الشمس وصلاته قد بطلت إلا أنه لم يسلم — : انتقض وضوؤه *
ومن تم له وقت المسح بعد أن قعد مقدار التشهد في آخر صلاته إلا أنه لم يسلم *
ومن صلى الجمعة فخرج وقتها ودخل وقت العصر وقد قعد مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم ومن
قعد في آخر صلاته مقدار التشهد ثم ذكر قبل أن يسلم صلاة فائتة بينه وبينها خمس
صلوات فأقل . *

والمستحاضة خرج وقت الصلاة التي هي فيها بعد أن قعدت في آخرها مقدار التشهد إلا
أنها لم تسلم *

ومن صلى وهو لا يحسن شيئاً من القرآن فتعلم سورة بعد أن قعد في آخر صلاته مقدار
التشهد إلا أنه لم يسلم *

ومن مسح على جراحة به فبرئت بعد أن جلس في آخر صلاته مقدار التشهد وقبل أن يسلم (١)
فان هو لا ، كلهم تبطل صلاتهم ، ويلزمهم ابتداؤها *

ومن صلى وهو مسافر فلما جلس في آخر الركعتين مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم فنوى الإقامة
فان فرضاً عليه أن يأتي بركعتين يصليهما حضرية * لم يختلف قوله في شيء من هذا *

واختلف قوله فيمن صلى وهو مريض نائماً — لا يقدر على أكثر من ذلك — ثم صح بعد
أن قعد في نيته مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم ، ومن افتتح الصلاة وهو صحيح ثم عرض له مرض
نقله إلى الجلوس أو الائمة بعد أن قعد في آخر صلاته مقدار التشهد ولم يسلم — : فمرة قال : تبطل
صلاتهم و يتدنونها ، ومرة قال : قد تمت صلاتهم *

قال على : وانما أوردنا هذه المسائل لئلا نرى تناقض أقوالهم ، وأنهم لم يتعلقوا بالإيجاب
السلام فرضاً ولا بترك إيجابه ، ولا ثبتوا على شيء أصلاً ، وهذه أقوال نحمد الله على السلامة
من مثلها !! *

ومن العجب أن أصحابه لم يخرجوا هذا منه على أنها قولان له ، بل مازالوا يشغبون
بالباطل والهدر في تصحيح إسقاط فرض السلام جملة ، إلا في هذه المواضع ، فانهم شغبوا في
إيجاب فرض السلام فيها فقط ، لم يختلفوا في ذلك *
وأما قول الحسن بن حي فلا دليل على صحته *

وقال مالك : السلام فرض تبطل صلاة من عرض له ما يبطل الصلاة ما لم يسلم ، إلا أنه قال : الامام والفذل لا يسلمان إلا تسليمة واحدة ، وأما المأموم فانه إن لم يكن عن شماله أحد سلم تسليمين : احداهما عن يمينه ، والأخرى يرد بها على الامام ، فان كان عن يساره أحد سلم ثالثة ردأعلى الذى عن يساره *

قال على : وهذا أيضا قول لا دليل على صحته ، وتقسيم لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب والامام لم يقصد بسلامه أحداً ، ولو فعل ذلك لبطلت صلاته ، لأنه كلام مع المسلم عليه ، والكلام مع غير الله تعالى وغير رسوله صلى الله عليه وسلم فى الصلاة عمداً يبطل للصلاة *

وبرهان هذا أن الصلى - كان معه أحداً ولم يكن - فانه يسلم عند جميعهم كما يسلم الامام ، فصح أنه خروج عن الصلاة ، لا تسليم على أحد من الناس . فسقط هذان القولان سقوطاً ينأدون كافة : والله الحمد *

قال على : وبقى قول من لم ير التسليم من الصلاة فرضاً ، وقول من اختار تسليمة واحدة ، ممن لم يضطرب قوله فى ذلك ، فوجدنا من لا يرى التسليم فرضاً محتج بما روينا من طريق عاصم بن على : ثنا زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة : « أخذ علقمة يدي وحدثني أن عبد الله أخذ يده وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد فى الصلاة » فذكر التشهد قال : « فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد » (١) *

قال على : وهذه الزيادة انفرد بها القاسم بن مخيمرة ، ولعلها من رأيه وكلامه ، أو من كلام علقمة ، أو من كلام عبد الله *

وقد روى هذا الحديث عن علقمة ابراهيم النخعي - وهو أ ضبط من القاسم - فلم يذكر هذه الزيادة (٢) *

(١) رواه أبوداود (ج ١ ص ٣٦٦ و ٣٦٧) والدارقطنى (ص ١٣٥) والبيهقى (ج ٢ ص ١٧٤)

و (١٧٥) من طريق زهير (٢) هذه الزيادة مدرجة باتفاق علماء الحديث ، قال الدارقطنى : « فأدرجه بعضهم عن زهير فى الحديث ووصله بكلام النبى صلى الله عليه وسلم وفصله شبابة عن زهير وجعله من كلام عبد الله بن مسعود ، وقوله أشبه بالصواب من قول من أدرجه فى حديث

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أخبرني محمد بن جيلة قال ثنا العلاء بن هلال الرقي حدثني عبيد الله بن عمرو (١) الرقي عن زيد - هو ابن أبي أنيسة - عن حماد - هو ابن أبي سليمان - عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود قال: «كننا لا ندرى ما نقول اذا صلينا ، فعلمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم جوامع السلم ، فقال لنا : قولوا : التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله» قال علقمة : لقد رأيت ابن مسعود يعلمنا هؤلاء الكلمات كما يعلمنا القرآن (٢) *

ثم لوصح أن هذه الزيادة من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان ما ذكرنا قبل من أمره عليه السلام زيادة حكم لا يجوز تركها ،

وقد صح عن ابن مسعود ايجاب التسليم فرضا كإروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان : ثنا سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال حد الصلاة التكبير واتقضاؤها التسليم *

فوضح بهذا أن تلك الزيادة إما أنها من بعد ابن مسعود ، وإما أنها عند ابن مسعود منسوخة والحجة كلها فيما ذكرنا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسلام من الصلاة * وأما من رأى تسليمه واحدة وكره ما زاد ، فاتهم احتجوا بأخبار : منها من طريق أبي المصعب عن الدراو ردى من طريق سعد . والثابت من طريق سعد أنه عليه السلام كان يسلم تسليمين . وبآثار واهية ، منها من طريق محمد بن الفرج عن محمد بن يونس وكلاهما مجهول ، أو مرسل من طريق الحسن ، أو من طريق محمد بن زهير ، وهو ضعيف ، أو من طريق ابن لهيعة ، وهو ساقط ولو صححت لكانت أحاديث التسليمين زيادة يكون الفضل في الأخذ بها *

النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذلك وجعل آخره من قول ابن مسعود ولا اتفاق حسين الجعفي وابن عجلان ومحمد بن أبان في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكره في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن عبد الله بن مسعود على ذلك . والله أعلم » ثم رواه بأسانيد كثيرة بالزيادة وبدونها وكذلك البيهقي (١) في نسخة «عمر» وهو خطأ (٢) رواه النسائي (ج ١ ص ١٧٤) *

فانذ كذا كرحديث جابر بن سمرة : « كنا اذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله، وأشار بيده الى الجانبين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما تو مؤن بأيديكم كأنها أذنا ب خيل شمس ؟ إنما يكفى أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه عن يمينه وشماله » *

قال على : هذا إن كان فى السلام الذى يخرج به من الصلاة فهو منسوخ بلا شك ، بقوله صلى الله عليه وسلم : « ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شىء من كلام الناس » وهذا أمر لم يختلف أحد من الأمة فى أنه محكم ، ثم ادعى قوم تخصيصه فى بعض الأحوال ، فاذ هو كذلك فهو الناسخ لما كانوا عليه قبل من إباحة التسليم وردده فى الصلاة . فصح أن ذلك منسوخ . وبالله تعالى التوفيق *

﴿ ثم الجزء الثالث والحمد لله ويليهِ الجزء الرابع أوله (مسألة وكل من سها عن شىء) الخ ﴾

﴿ تنبيه ﴾ تركنا التنويه بذكر النسخ التى قوبلت عليها نسختنا هذه وما لبعضها من المزايا التى تخصها الى آخر طبع الكتاب لنعطى البيان حقه ولما يظهر لنا فى أثناء السير فى طبع الكتاب من اختلاف النسخ والأجزاء والمسائل :

وقد تفضل حضرة السيد النبيل الغيور على كتب السنة محمد أفندى نصيف كبير أعيان جده باعارة الجزء الأول من نسخة المحلى جزاء الله خيراً . وهذه النسخة أصلها من اليمن وعليها فى أولها تعليقات كثيرة وأكثرها للعلامة محمد بن اسماعيل الأمير الصنعانى صاحب سبل السلام والمظنون ان هذه التعليقات أوجها بخط العلامة القاضى محمد بن على الشوكافى مؤلف نيل الأوطار ، وينتهى بمسألة « ولا يحمل لولى المرأة ولا لسيد الأمة منهما من حضور الصلاة »

صحيفة ١٢٩ من هذا الجزء وتاريخ كتابتها يوم الخميس ٨ شهر جمادى الأولى سنة ١٢٢١ وقد أشرنا اليها فى الهوامش بالنسخة اليمنية ، وقد اتفقنا فى مواضع كثيرة منها نرجو الله أن يوفقنا لكافة صاحبها فى الدارين لما له من الخدمات الجليلة إدارة الطباعة المنيرية .

فهرست

الجزء الثالث من المحلى لابن حزم

صحيفة	صحيفة
الصلاة في الاوقات المنهى عن ايقاع الصلاة فيها امامطلقا أو بقيدوقد أطال البحث المؤلف في هذا المقام بما لا تجده في كتاب غيره فعليك به	٢ مشروعية صلاة ركعتين بعد العصر كان ابو بكر الصديق وعثمان رضى الله عنهما يجيزان الصلاة بعد العصر
المسألة ٢٨٧ لا يجوز أن تخص ليلة الجمعة بصلاة زائدة على سائر الليالي ودليل ذلك	٤ خطبة ابن مسعود بالناس وبيان انه سيحدث فيهم اشياء
المسألة ٢٨٨ خير الأعمال ما ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عمله وما دووم عليه وان قل وبرهان ذلك	٥ سرد أسماء الصحابة القائلين بجواز التنفل بعد صلاة العصر
المسألة ٢٨٩ صلاة التطوع في الجماعة أفضل منها منفردا وكل تطوع فهو في البيوت أفضل ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك	٧ المسألة ٢٨٦ لا يجوز تعمد تأخير مانسى أو ينم عنه من الفرض ولا تعمد التطوع عند اصفرار الشمس حتى يتم غروبها الخ
المسألة ٢٩٠ أفضل الوتر من آخر الليل ويجزى ركعة واحدة تقسيم تهجد الليل الى ثلاثة عشر	٨ بيان مذهب أبى حنيفة في الاوقات التي تجوز الصلاة فيها مطلقا أو بقيد
	٩ مذهب الامام مالك في الصلاة في الاوقات المنهى عن الصلاة فيها
	١٠ مذهب الإمام الشافعى فيما يصلى في الاوقات المنهى عنها
	١٠ مناقشة أدلة مذهب من قال بجواز

صحيفة	صحيفة
بما لا تجده في غير هذا الكتاب فعليك به	وجها وبيانها مفصلة مع ذكر أدلتها ومذاهب علماء الأمصار فيها
٦٦ أقوال العلماء في حكم صلاة المأموم قاعداً من غير عذر	٤٩ المسألة ٢٩١ الوتر آخر الليل أفضل ومن أوتر في أوله فحسن والصلاة بعد الوتر جائزة ولا يعيد وتر آخر ولا يشفع بركة
٦٩ الكلام على حديث إسرائيل المسألة ٣٠٠ لا يحل لأحد أن يصلي الفرض راكباً ولا ماشياً إلا في حال الخوف فقط وبرهان ذلك	٥٠ المسألة ٢٩٢ يقرأ في الوتر بما تيسر من القرآن مع أم القرآن ودليل ذلك
٧٣ المسألة ٣٠١ وما عمله المرء في صلاته مما أبيح له من الدفاع عنه وغير ذلك فهو جائز وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وأدلتهم والنظر فيها بدقة	٥١ المسألة ٢٩٣ يوتر المرء قائماً وقاعداً لغير عذر إن شاء وعلى دابته وبرهان ذلك
٨٢ بيان من روى حديث « لا غرار في صلاة ولا تسليم »	٥٣ المسألة ٢٩٤ يستحب أن يحتم القرآن كله مرة واحدة في كل شهر الحج وبرهان ذلك
٩٤ بيان أن من فرق بين قليل العمل وكثيره فلا سبيل له إلى دليل على ذلك	٥٥ المسألة ٢٩٥ الجمهور والاسرار في قراءة التطوع ليلاً ونهاراً مباح للرجال والنساء ودليل ذلك
٩٨ المسألة ٣٠٢ من خرج من صلاته وهو يظن أنه قد أتمها فكل عمل عمله من بيع أو ابتاع أو هبة أو طلاق أو غير ذلك فهو باطل مردود وبرهان ذلك	٥٦ المسألة ٢٩٦ الجمع بين السور في ركعة واحدة في الفرض والتطوع أيضاً حسن وبرهان ذلك
٩٨ المسألة ٣٠٣ من خطر على باله شيء من أمور الدنيا أو غيرها معصية أو غير معصية أو صلى مصراً على الكبائر فصلاته تامة ودليل ذلك	٥٦ المسألة ٢٩٧ يجوز للمرء أن يتطوع مضطجعا بغير عذر إلى القبلة وراكباً حيث توجهت به دابته إلى القبلة وغيرها ودليل ذلك
١٠٠ المسألة ٣٠٤ من كان راكباً على محمل أو على فيل أو كان في عرفة أو في أعلى شجرة أو غير ذلك فقد رعى الصلاة	٥٨ المسألة ٢٩٨ يكون سجود الراكب وركوعه إذا صلى إماماً وبرهان ذلك
	٥٨ المسألة ٢٩٩ لا يحل لأحد أن يصلي الفرض إلا واقفاً إلا لعذر ودليل ذلك وقد أطل البحث هنا المؤلف

صحيفة	صحيفة
١١٥	١٠١
المسألة ٣١١ من دخل في مسجد فطن أن أهله قد صلوا صلاة الفرض في وقتها فابتدأ فاقبعت الصلاة فالواجب أن ينني على تكبيره ويدخل معهم في الصلاة وبرهان ذلك	قائمه أنه أن يصلي الفرض حيث هو قائما وبرهان ذلك المسألة ٣٠٥ من تمدد ترك الوتر حتى طلع الفجر الثاني فلا يقدر على قضائه أبداً فلو نسيه أحببنا له أن يقضيه ابدامتي ما ذكره ولو بعد اعوام ودليل ذلك
١١٦	١٠٣
المسألة ٣١٢ لا يجوز له أن يسلم قبل الامام الا لعذر ودليل ذلك	المسألة ٣٠٦ من صلى الوتر قبل صلاة العتمة فهي باطلة او ملغاة وتعليل ذلك
١١٧	١٠٣
المسألة ٣١٣ أن كان ممن يلزمه فرض الجماعة ولم يكن يائسا عن ادراكها فابتدأ الصلاة المكتوبة فاقبعت الصلاة فالتى بدأ بها باطلة فاسدة وبرهان ذلك	المسألة ٣٠٧ وقت ركعتي الفجر من حين طلوع الفجر الثاني الى ان تقام صلاة الصبح
١١٧	١٠٤
﴿باب الأذان﴾ المسألة ٣١٤ لا يجوز أن يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها الا صلاة الصبح فقط فانه يجوز أن يؤذن لها قبل طلوع الفجر الثاني بمقدار ما يتم المؤذن أذانه وينزل من المنار وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وادلتهم	المسألة ٣٠٨ من سمع اقامة صلاة الصبح وعلم أنه ان اشتغل بركعتي الفجر فانه من صلاة الصبح ولو التكبير فلا يحل له ان يشتغل بهما ودليل ذلك وبيان اقوال علماء المذاهب في ذلك وادلتهم مفصلة وتعقبها المصنف بما لا مزيد عليه فارجع الى هذا البحث فانه نفيس جدا لا ينبغي ترك النظر فيه
١٢٢	١١٤
المسألة ٣١٥ لا تجزئ صلاة فريضة في جماعة اثنين فصاعداً إلا بأذان واقامة سواء كانت في وقتها او مقضية لتوم عنها اولنسيان ودليل ذلك	المسألة ٣٠٩ من نام عن صلاة الصبح او نسيها حتى طلعت الشمس فالأفضل له أن يبدأ بركعتي الفجر ثم صلاة الصبح وبرهان ذلك واقوال علماء المذاهب في ذلك
١٢٥	١١٤
المسألة ٣١٦ لا يلزم المنفرد أذان ولا اقامة على سبيل الوجوب بل هو حسن	المسألة ٣١٠ الكلام قبل صلاة الصبح مباح وبعدها وكرهه ابو حنيفة وبرهان ذلك
١٢٥	
المسألة ٣١٧ لا يلزم النساء فرضاً حضور الصلاة المكتوبة في جماعة	

صحيفة	صحيفة
١٤٠	١٢٦
المسألة ٣٣٣ لا يجوز أن يؤذن ويقيم الا رجل بالغ عاقل مسلم مؤد لألفاظ الأذان والاقامة حسب طاقته ، والعدل احب الينا والصيت أفضل ودليل ذلك مفصلا	ولا تجوز ان تؤم المرأة الرجل ولا الرجال وهذا ما لا خلاف فيه المسألة ٣١٨ فان حضرت المرأة الصلاة مع الرجال فحسن
١٤٢	١٢٦
المسألة ٣٣٤ لا يجوز أن يؤذن اثنان فصاعدا معا وبرهان ذلك	المسألة ٣١٩ فان صلين جماعة وأمتن امرأة منهن فحسن وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك
١٤٣	١٢٩
المسألة ٣٣٥ يجوز الاذان والاقامة قاعد او راكبا وعلى غير طهارة وجنبا والى غير القبلة ودليل ذلك	المسألة ٣٢٠ ولا أذان على النساء ولا إقامة على سبيل الوجوب بل هو حسن وبرهان ذلك
١٤٣	١٢٩
المسألة ٣٣٦ من عطس في أذانه واقامته ففرض عليه أن يحمد الله تعالى وفرض على السامع ذلك أن يشمته في أذانه واقامته ، وبرهان ذلك	المسألة ٣٢١ لا يحل لولى المرأة ولا لسيد الأمة منعها من حضور الصلاة في جماعة في المسجد اذا عرف انهم يردن الصلاة غير متعطيات وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وادلتهم مفصلة
١٤٥	١٣٤
المسألة ٣٣٧ ولا تجوز الاجرة على الاذان الا على سبيل البر ودليل ذلك	بيان ان حديث عائشة «لوراى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعده لمنعهن المسجد كما منعت نساء بنى اسرائيل» لا حجة فيه من وجوه
١٤٧	١٣٨
المسألة ٣٣٨ من كان في المسجد فابتدأ الاذان لم يحل له الخروج من المسجد إلا أن يكون على غير وضوء أو لضرورة ودليل ذلك	بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمنع النساء الصلاة معه في المسجد ولا الخلفاء الراشدون بعده رضى الله عنهم
١٤٧	١٤٠
المسألة ٣٣٩ جائز أن يقيم غير الذى أذن ، وبرهان ذلك	المسألة ٣٣٢ لا يؤذن ولا يقام لشيء من النوافل كالعيدين والاستسقاء والكسوف وغير ذلك وبرهان ذلك
١٤٨	
المسألة ٣٣٠ يقول من سمع المؤذن مثل المؤذن سواء سواء عدا قول المؤذن «حى على الصلاة حى على الفلاح» ودليل ذلك	
١٤٩	
المسألة ٣٣١ بيان صفة الاذان وأحب الينا اذان أهل مكة	

صحيفة	صحيفة
١٥٠	صفة أذان أهل المدينة ، وأهل الكوفة وتخيير المؤلف لأذان أهل مكة لوجوه ذكرها مفصلة بما لا تراها في غير هذا الموضع
١٥٣	مذاهب العلماء في صفة الفساظ
١٦١	الاقامة واختلافهم في ذلك وبيان الصواب من ذلك وقد أطنب المؤلف الكلام في هذا البحث بما لا تجده في غير هذا الكتاب فارجع اليه
١٦٢	المسألة ٣٣٣ لا يجوز تنكيس الأذان ولا الاقامة ولا تقديم مؤخر منها على ما قبله فمن فعل ذلك فلم يؤذن ولا اقام ولا صلى بأذان واقامة ودليل ذلك ومذاهب علماء الامصار في ذلك
١٦٣	المسألة ٣٣٣ اذا كان برد شديد أو مطر رش يجب ان يزيد المؤذن في أذانه بعد « حى على الفلاح الاصلوا فى الرجال » حضراً كان أو سفراً وبرهان ذلك
١٦٣	المسألة ٣٣٤ الكلام جائز بين الاقامة والصلاة طال الكلام أو قصر ولا تعاد الاقامة لذلك ودليل ذلك
١٦٤	﴿ أوقات الصلاة ﴾
١٦٤	المسألة ٣٣٥ ابتداء وقت الظهر أخذ الشمس في الزوال والميل
١٦٥	ابتداء وقت العصر والمغرب والعشاء والفجر
١٦٥	وقت صلاة الناسى والنائم متماداً أبداً
١٦٥	أقوال علماء المذاهب في أوقات الصلاة وأدلتهم في ذلك
١٧٠	حكم الصلاة في عرفة والمزدلفة
١٧٨	بيان خطأ من قال إن وقت العتمة يمتد الى طلوع الفجر
١٨٢	المسألة ٣٣٦ تعجيل جميع الصلوات في أوقاتها أفضل على كل حال حاشا العتمة وبرهان ذلك من طرق وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك مفصلة وأدلتهم مفصلة وتحقيق المقام
١٩١	المسألة ٣٣٧ وقت الظهر أطول من وقت العصر أبداً في كل زمان ومكان
١٩٢	المسألة ٣٣٨ بيان الشفق والفجر وتعريفهما وبيان أنواعهما
١٩٤	احتجاج من قلد أبا حنيفة في ذلك
١٩٥	المسألة ٣٣٩ من كبر لصلاة فرض وهو شاك هل دخل وقتها أم لا لم تجزئه سواء وافق الوقت أم لم يوافق
١٩٦	المسألة ٣٤٠ فلو بدأ الصلاة وهو موقن بأن وقتها قد دخل فإذا بالوقت لم يكن دخل لم تجزئه أيضاً
١٩٦	المسألة ٣٤١ كل من ركع ركعتي الفجر لم تجزئه صلاة الصبح إلا بأن يضطجع على شقه الأيمن بين سلامه من ركعتي الفجر وبين تكبيره لصلاة الصبح وبرهان ذلك
٢٠٠	المسألة ٣٤٢ من فاتته صلاة الصبح بنسيان أو بنوم نختار له اذا ذكرها

صحيفة	صحيفة
٢١٠	٢٠٢
المسألة ٣٤٨ لو ابتدأ المصلي التكبير مكشوف العورة أو غير محتجب لما اقترض عليه اجتنابه عامداً أو ناسياً أو جاهلاً فلا صلاة له	أن يبدأ بركعتي الفجر ثم يضطجع ثم يأتي بصلاة الصبح ودليل ذلك
٢١٠	٢٠٢
المسألة ٣٤٩ العورة المفترض سترها على الناظر وفي الصلاة من الرجل - الذكر وحلقة الدبر فقط وليس الفخذ منه عورة . وهي من المرأة جميع جسمها حاشا الوجه والكفين فقط ودليل ذلك مفصلاً وذكر مذاهب علماء الأئمة في ذلك وأدلتهم والنظر فيها من وجوه	المسألة ٣٤٣ (في صفة الصلاة) لا تصح الصلاة إلا بثياب طاهرة وجسد طاهر في مكان طاهر وبرهان ذلك
٢٢٣	٢٠٣
مذهب أبي حنيفة أن العورة تختلف باعتبار الأشخاص وتفصيل ذلك	المسألة ٣٤٤ من أصاب بدنه أو ثيابه أو مصلاه شيء فرض اجتنابه، فإن تعمد ما ذكر بطلت صلاته ودليل ذلك
٢٢٤	٢٠٦
بيان مذهب الإمام مالك في حكم العورة وحدها	بيان خطأ من قال لا يعيد المصلي بالنجاسة العامد لذلك والناسي إلا في الوقت
٢٢٥	٢٠٧
المسألة ٣٥٠ المرأة يعطى أو سلب أو فقر يصلون كما هم في جماعة في صف خلف إمامهم يفضون أبصارهم ومن تعمد في صلاته تأمل عورة رجل أو امرأة محرمة عليه بطلت صلاته وبرهان ذلك مفصلاً	مذهب الشافعي بأن المصلي بالنجاسة يعيد أبداً ناسياً كان أو عامداً، ورد ذلك
٢٢٧	٢٠٧
المسألة ٣٥١ استقبال جهة الكعبة بالوجه والجسد فرض على المصلي حاشا المتطوع راكباً وبرهان ذلك	مذهب أبي حنيفة التفصيل في قدر النجاسة وموضعها وبيان أقوال صاحبيه وحججهم في ذلك والنظر فيها
٢٢٨	٢٠٨
المسألة ٣٥٢ يلزم الجاهل أن يصدق في جهة القبلة من أخبره من أهل المعرفة إذا كان يعرفه بالصدق	المسألة ٣٤٥ من كان محبوساً في مكان فيه ما يلزمه اجتنابه لا يقدر على الزوال عنه وكان مغلوباً لا يقدر على إزالته عن جسده ولا عن ثيابه فإنه يصلي كما هو وتجزئه صلاته
٢٢٨	٢٠٩
المسألة ٣٥٣ من صلى إلى غير القبلة بمن يقدر على معرفتها عامداً أو	المسألة ٣٤٦ ستر العورة فرض عن عين الناظر وفي الصلاة جملة ودليله
	٢٠٩
	المسألة ٣٤٧ من لم يجد ثوباً يستر عورته في الصلاة يصلي كذلك ولا شيء عليه ودليله

صحيفة	صحيفة
٢٣٠	ناسياً بطلت صلاته ويعيد ما كان في الوقت ان كان عامداً ويعيد ابداً ان كان ناسياً ودليل ذلك مفصلاً
٢٣١	مذهب مالك والشافعي رضي الله عنهما فيمن صلى لغير القبلة
٢٣٢	المسألة ٣٥٤ النية في الصلاة فرض وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك
٢٣٣	المسألة ٣٥٥ ان انصرفت نيته في الصلاة ناسياً الى غيرها أو الى تطوع النى ما عمل من فروض صلاته وبنى على ما عمل بالنية الصحيحة وأجزاء ثم يسجد للسهو
٢٣٤	المسألة ٣٥٦ الاحرام بالتكبير فرض لا تجزى الصلاة إلا به ودليل ذلك
٢٣٥	المسألة ٣٥٧ يجزى في التكبير الله أكبر والله الأكبر والأكبر وأى اسم من أسماء الله تعالى ذكره بالتكبير ومذاهب العلماء في ذلك
٢٣٦	المسألة ٣٥٨ رفع اليدين للتكبير مع الاحرام في أول الصلاة فرض لا تجزى الصلاة إلا به ودليل ذلك
٢٣٧	المسألة ٣٥٩ قراءة أم القرآن فرض في كل ركعة من كل صلاة إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً والفرس والتطوع سواء والنساء والرجال في ذلك سواء ودليل ذلك
٢٣٨	المسألة ٣٦٠ لا يجوز للمأموماً أن يقرأ
٢٤٣	خلف الامام شيئاً غير أم القرآن وبيان مذاهب علماء الامصار وأدلتهم وتحقيق الحق في ذلك
٢٤٤	المسألة ٣٦١ من دخل خلف الامام فبدأ بقراءة أم القرآن فركع الامام قبل أن يتم هذا الداخل أم القرآن فلا يركع حتى يتمها وبرهان ذلك
٢٤٥	المسألة ٣٦٢ فان جاء والامام راكعاً فليركع معه ولا يعتد بتلك الركعة ومذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم مفصلة
٢٤٦	المسألة ٣٦٣ وفرض على كل مصل أن يقول اذا قرأ «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام في ذلك
٢٤٧	المسألة ٣٦٤ من نسي التعوذ أو شيئاً من أم القرآن حتى ركع أعاد متى ذكر فيها وسجد للسهو
٢٤٨	المسألة ٣٦٥ من كان لا يحفظ أم القرآن صلى وقرأ ما أمكنه من القرآن ان كان يعلمه لاحد في ذلك ودليل ذلك
٢٤٩	المسألة ٣٦٦ من كان يقرأ برواية من عدم من القراء «بسم الله الرحمن الرحيم» آية من القرآن لم تجز الصلاة إلا بالبسملة وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك
٢٥٠	المسألة ٣٦٧ من قرأ أم القرآن أو شيئاً منها أو شيئاً من القرآن في صلاته مترجماً بغير العربية أو قدم كلمة أو

مصحفة	
آخرها عمداً لذلك بطلت صلاته وهو فاسق	٢٥٤
المسألة ٣٦٨ ليس على الامام والمنفرد ان يتعوذ بالسورة التي مع أم القرآن	٢٥٤
المسألة ٣٦٩ الركوع في الصلاة فرض والطمانينة في الركوع حتى تعتدل جميع أعضائه ويضع فيه يديه على ركبتيه فرض وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك	٢٥٧
كيفية صلاة النبي صلى الله عليه وسلم	٢٥٧
مذهب أبي حنيفة ان الصلاة تجزى وان لم يقم ظهره في ركوعه وسجوده ودليله في ذلك والنظر فيه	٢٦٠
ما كان يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في سجوده وركوعه	٢٦٠
تفريق الامام مالك بين من اسقط تكبيرتين وبين من اسقط ثلاثا والنظر فيه	٢٦٢
تفريق أبي حنيفة رضى الله عنه بين الامام والمأموم فيما يقولانه في الركوع والرفع منه	٢٦٢
مشروعية قول آمين في الصلاة بعد الفراغ من قراءة الفاتحة	٢٦٤
تفريق الامام مالك بين الامام والمأموم في قول آمين	٢٦٦
بيان أن من اسبل ازاره في الصلاة أو من لا يتم ركوعه ولا سجوده لا ينظر الله اليه	٢٦٧
المسألة ٣٧٠ من عجز عن الركوع او عن السجود خفض لذلك قدر	
طاقته وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وادلتهم	٢٦٨
المسألة ٣٧١ من كان بين يديه طين لا يفسد ثيابه ولا يلوث وجهه لزمه ان يسجد عليه ودليل ذلك	٢٦٨
المسألة ٣٧٢ الجلوس بعد رفع الرأس من آخر سجدة من الركعة الثانية فرض في كل صلاة والدليل على ذلك ومذاهب علماء الأمصار في ذلك	٢٧١
المسألة ٣٧٣ يلزم المصلي قرضاً ان يقول اذا فرغ من التشهد في كاتى الجلستين اللهم انى اعوذ بك من عذاب جهنم الخ وبرهان ذلك	٢٧٢
المسألة ٣٧٤ يستحب ان يقول اذا فرغ من التشهد اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الخ	٢٧٣
هل تجب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في العمر مرة أو متى ذكر	٢٧٤
المسألة ٣٧٥ التطبيق في الصلاة لا يجوز لأنه منسوخ ودليل ذلك	٢٧٤
المسألة ٣٧٦ إذا أتم المراء صلاته فليسلم وهو فرض لا تتم الصلاة إلا به ودليل ذلك	٢٧٦
الأمة تصلى مكشوفة الرأس	٢٧٦
مسائل تناقض العلماء فيها وهي نفيسة جدا	٢٧٧
مذهب الامام مالك في حكم السلام في الصلاة	٢٨٠
بيان من رأى ان التسليمة واحدة وكره ما زاد ودليله والنظر فيه	

المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الأصولي ، قوى المعارضة
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجة ، صاحب التصانيف
المتعة في المنقول والمقول ، والسنة ، والفقه ، والأصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، فخر الأندلس
أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء الرابع

تحقيق
أحمد محمد شاكر

مكتبة
دار الشرائع

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٧٧ — مسألة — وكل من سها عن شيء مما ذكرنا أنه فرض عليه حتى ركع لم يعتد بتلك الركعة ، وقضاها إذا أتم الإمام إن كان مأموماً ، وكذلك يلغيا الفذوا لإمام ، ويتان صلاتهما ، وعلى جميعهم سجود السهو ، لأنهم لم يأتوا بالركعة كما أمروا ، وكل ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعمل في مكان من الصلاة فلا يجوز أن يعمل في غير ذلك الموضع لقول الله تعالى (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) *

٣٧٨ — مسألة — ولا يحل تعمد الكلام مع أحد من الناس في الصلاة ، لامع الإمام في إصلاح الصلاة ولا مع غيره . فإن فعل بطلت صلاته . ولو قال في صلاته : رحمك الله يا فلان ، بطلت صلاته *

حدثنا عبد الله بن الربيع ثنا محمد بن اسحق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا أبان — هو ابن يزيد المطار — ثنا عاصم — هو ابن أبي النجود — عن أبي وائل عن ابن مسعود قال : « كنا نسلم في الصلاة ونأمر بحاجتنا (١) ، فقدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ، فسلمت عليه فلم يرد علي السلام ، فأخذني ما قدم وما حدث (٢) ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال : ان الله يحدث من أمره ما يشاء ، وان الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة فرد علي السلام » *

(١) في أبي داود (ج ٢ ص ٣٤٧) «بحاجتنا» بالافراد (٢) الرواية بضم الدال فيهما فقط . وأصل «حدث» بفتحها وضمت هنا للزدواج . قال في اللسان «يعني همومه وأفكاره القديمة والحديثة» يقال حدث الشيء — يعني بالفتح — فإذا قرن بضم ضم للزدواج» ورواه النسائي (ج ١ ص ١٨١) بلفظ «فأخذني ما قرب وما بعد»

٣٧٩ — مسألة — ولا يجوز لأحد أن يفتي الامام إلا في أم القرآن وحدها . فإن التبتت القراءة على الامام فليركع ، أو فلينتقل الى سورة أخرى ، فمن تعمد افتاءه وهو يدري أن ذلك لا يجوز له بطلت صلاته *

برهان ذلك ما قد ذكرناه باسناده من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتقرأون خلني ؟ قالوا : نعم ، قال : فلا تفعلوا إلا بأم القرآن » *
فوجب أن من أفتى الامام لا يخلو من أحد وجهين : إما أن يكون قصده قراءة القرآن ، أو لم يقصده قراءة القرآن ، فإن كان قصده قراءة القرآن فهذا لا يجوز ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقرأ المأموم شيئا من القرآن حاشا أم القرآن ، وإن كان لم يقصده قراءة القرآن فهذا لا يجوز ، لأنه كلام في الصلاة ، وقد أخبر عليه السلام أنه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، وهو قول علي بن أبي طالب وغيره . وبه يقول أبو حنيفة *

فان ذكرنا خبراً رويناه من طريق يحيى بن كثير الأسدي عن السور (١) بن يزيد الأسدي : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نسي آية في الصلاة ، فلما سلم ذكره رجل بها ، فقال له : أفلا أذكرتها ؟ (٢) » فان هذا موافق لعهد الأصل من إباحة القراءة في الصلاة ، وبقين ندري أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يقرأ خلفه إلا بأم القرآن فناسخ لذلك وما منع منه ، ولا يجوز العود الى حال منسوخة بدعوى كاذبة في عودها *

٣٨٠ — مسألة — ومن تكلم ساهياً في الصلاة فصلاته تامة ، قل كلامه أو أكثر ، وعليه سجود السهو فقط ، وكذلك ان تكلم جاهلاً *

وقال أبو حنيفة : الكلام في الصلاة عمداً وسهواً سواء تبطل بكليهما ، ورأى السلام في الصلاة عمداً يطلها ، ولا يطلها اذا كان سهواً . وهذا تناقض *

(١) بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الواو المفتوحة . هكذا ضبطه الأمير ابن ماركولا فيما نقله عنه ابن حجر في التهذيب . وكذلك ضبطه الذهبي في المشبه . وضبط بالحركات بكسر الميم وإسكان السين في طبقات ابن سعد وهو خطأ . (٢) رواه ابن سعد في الطبقات (ج ٦ ص ٣٣ و ٣٣٣) عن الحميدي عن مروان بن معاوية عن يحيى بن كثير . ورواه أبو داود (ج ١ ص ٣٤١) من طريق مروان بن معاوية والسور وهذا ما نسكى نسبة الى بطن من بني أسد بن خزيمة . والحديث نسبة في التقى لعبد الله بن أحمد في زوائد البستدولم أجده فيه *

برهان صحة قولنا قول الله عز وجل : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) *

حدثنا أحمد بن عمر بن أنس ثنا الحسين (١) بن عبد الله الجرجاني ثنا عبد الرزاق بن أحمد ابن عبد الحميد الشيرازي أخبرتنا فاطمة بنت الحسن بن الريان المخزومي وراق بكار بن قتيبة القاضي قالت : ثنا الربيع بن سليمان المؤذن ثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله تجاوز لى عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (٢) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد ابن علي نا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا اسماعيل بن إبراهيم - هو ابن علي - عن حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلمي قال : « بينا (٣) أنا أصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم ، فقلت : يرحمك الله ، فرماني القوم بأبصارهم ، فقلت : واثكل أمياه ! ما شأنكم تنظرون الى ؟ فعملوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم ، فلما رأيتهم يصمتوننى لكنى سكنت ، فلهما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبأبى هو وأمى ما رأيت مما قبله ولا بعده أحسن تعليما منه ، فوالله ما كهرنى ولا غزبنى ولا شتمنى ، قال : ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ، أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » *

قال علي : هذا الحديث يطل قول أبي حنيفة ، لأن فيه أنه كان بعد تحريم الكلام في الصلاة بيقين ، ولم يطل رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته *

(١) في نسخة « الحسن » ويحررقاني لم أجده ترجمته ولا شيخه ولا لفاطمة . والظاهر أنه الحسين كما في الأحكام في هذا الاسناد (٢) رواه الطحاوى في معاني الآثار (ج ٢ ص ٥٦) عن الربيع بن سليمان . وهذا إسناد صحيح وقد نسب السيوطى في الجامع الصغير للحاكم ولم أجده فيه . ورواه أيضاً ابن ماجه (ج ١ ص ٣٢٢) من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي . وقد رواه المؤلف في الأحكام (ج ٥ ص ١٤٩) بالاسناد الذى هنا . وانظر تلخيص الحبير (ج ٤ ص ١١٢ و ١١٤) وجامع العلوم لابن رجب (ص ٢٧٠ و ٢٧٢) (٣) في نسخة « بينا » وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ١٥١) *

فان قيل : ولا أمره بسجود السهو . قلنا : قد صح الأمر بالسجود من زاد في صلاته أو نقص . فواجب ضم هذا الحكم الى ما وقع عليه ولا بد *

وقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني إبراهيم بن يعقوب ثنا الحسن بن موسى ثنا شيبان ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة - هو ابن عبد الرحمن - عن أبي هريرة قال : « بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر فسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم من ركعتين ، فقام رجل من بني سليم فقال : يا رسول الله ، أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لم تقصروا ولم أنس ، فقال يا رسول الله ، إنما صليت ركعتين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحق ما يقول ذواليدنين ؟ قالوا : نعم ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بهم ركعتين » *

قال علي : فغلط في هذا الخبر صنفان : أحدهما أصحاب أبي حنيفة ، والثاني ابن القاسم ومن وافقه *

فأما أصحاب أبي حنيفة فإنهم قالوا مل هذا الخبر كان قبل تحريم الكلام في الصلاة ، وقالوا : الرجل المذكور قتل يوم بدر ، ذكر ذلك سعيد بن المسيب والزهرى ، وعمدوا الى لفظ ذكره بعض رواة الخبر وهو « صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » فقالوا : هذا إخبار بأنه صلى للمسلمين * قال علي : وهذا كله باطل وعمويه وظن كاذب *

أما قولهم : لعله كان قبل تحريم الكلام فباطل ، لأن تحريم الكلام في الصلاة كان قبل يوم بدر بيقين *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا ابن نمير ثنا ابن فضيل - هو محمد - ثنا الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : « كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهو في الصلاة) (١) فيرد علينا ، فلما رجعنا (٢) من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا ، وقال : ان في الصلاة شغلا » . ولا خلاف في أن ابن مسعود شهد بدرأ بعد إقباله من أرض الحبشة *

وأبو هريرة وعمران بن الحصين - وكلاهما متأخر الاسلام - يذكرا أن جميعاً حديث ذى اليدين ، وإسلامهما بعد بدر بأعوام . وكذلك معاوية بن خديج أيضاً *

(١) زيادة من البخاري (ج ٢ ص ١٣٩ منيرة) (٢) في نسخة «فاذا رجعنا» وهو خطأ *

وأما قولهم : ان الرجل المذكور قتل يوم بدر فتمويه بارد ، لوجوه : *
 أحدها أن أعلى من ذلك فابن السيب ، ولم يولد إلا بعد بدر ببضعة عشر عاماً *
 والثاني أن المقتول يوم بدر إنما هو ذوالشمالين ، واسمه عبد عمرو ، ونسبه الخزاعي ،
 والمكالم لرسول الله صلى الله عليه وسلم هو ذواليدنين ، واسمه الخرباق ، ونسبه سلمى *
 وأما قولهم : ان قول أبي هريرة : « صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » إنما هو إخبار
 عن صلاته بالمسلمين الذين أبوهريرة معهم — : فباطل ، يبين ذلك قول أبي هريرة الذي
 ذكرناه آنفاً : « بينما أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » فظهر فساد قولهم *
 فان قالوا : قسنا السهو في الكلام على العمد . قيل لهم : القياس كاه باطل ، ثم لو صح
 لكان هذا منه عين الباطل ، لأن القائلين بالقياس مجمعون على أن الشيء إنما يقاس على نظيره ،
 لأعلى ضده ، والنسيان ضد العمد . ثم يقال لهم : فهلا قسم الكلام في الصلاة سهواً على
 السلام في الصلاة سهواً ، فهو أشبه به ، لأنهما معاً كلام ؟ فأى شيء قصدوا به الى التفريق
 بينهما ؟ فان الفرق بين سهو الكلام وعمده أين وأوضح . وبالله تعالى التوفيق *
 وأما ابن القاسم ومن وافقه فانهم أجازوا بهذا الخبر كلام الناس مع الامام في
 إصلاح الصلاة *

قال على : وهذا خطأ ، لأن الناس إنما كلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط ، وتعمد
 الكلام معه عليه السلام لا يصر الصلاة شيئاً ، وكلهم عليه السلام وهو يقدر أن صلاته قد
 تمت ، وأن الكلام له مباح ، وكذلك تكلم الناس يومئذ بعضهم مع بعض وهم يظنون أن
 الصلاة قصرت وتمت *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر
 ابن أبي شيبة ثنا محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم
 عن أبي سعيد بن المولى قال : « كنت أصلي فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم ، فدعاني فلم آتته حتى
 صليت ، فقال : ما منعك أن تأتيني ؟ قلت كنت أصلي ، قال : ألم يقل الله تعالى : (يا أيها
 الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم) ؟ » ثم ذكر باقي الحديث *

فصح أن هذا بعد تحريم الكلام في الصلاة ، لامتناع أبي سعيد من اجابة النبي صلى الله
 عليه وسلم حتى أتم الصلاة ، وصح أن الكلام مع النبي صلى الله عليه وسلم مباح في

الصلاة، هذا خاص له، وفيه حمل اللفظ على العموم، واجماع أهل الاسلام المتيقن على أن المصلي يقول في صلاته « السلام عليك أيها النبي » ولا يختلف الحاضرون من خصوصنا على أن من قال عامداً في صلاته : السلام عليك يا فلان، أن صلاته قد بطلت وبالله تعالى التوفيق *

٣٨١ — مسألة — ولا يحل للمصلي أن يضم ثيابه أو يجمع شعره قاصداً بذلك للصلاة، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قد ذكرناه باسناده : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وأن لا أكفت شعرا ولا ثوبا » *

٣٨٢ — مسألة — وفرض على المصلي أن يفيض بصره عن كل مالا يحل له النظر اليه، لقول الله تعالى : (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم) (وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن) فمن فعل في صلاته ما حرم عليه ففعله ولم يشتغل بها فلم يصل كما أمر، فلا صلاة له، إذ لم يأت بالصلاة التي أمر بها. وبالله تعالى التوفيق. وقد روى عن مالك : من تأمل عورة انسان في صلاته بطلت صلاته *

٣٨٣ — مسألة — وفرض عليه أن لا يضحك ولا يتبسم عمداً، فإن فعل بطلت صلاته، وإن سها بذلك فسجود السهو فقط *

أما القهقهة فاجماع، وأما التبسم فإن الله تعالى يقول : (وقوموا لله قانتين) والقنوت الخشوع، والتبسم ضحك، قال الله عز وجل : (تبسم ضاحكا من قولها) . ومن ضحك في صلاته فلم يخشع، ومن لم يخشع فلم يصل كما أمر *

روينا عن محمد بن سيرين : أنه سئل عن التبسم في الصلاة : فتلا هذه الآية، وقال : لأعلم التبسم إلا ضحكا *

ومن طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر : أنه أمر أصحابه بإعادة الصلاة من الضحك *

قال علي : إنما فرق بين القهقهة والتبسم من يقول بالاستحسان، فيفرق بين العمل الكثير والقليل، وهذا باطل، وفرق لا دليل عليه إلا الدعوى، ولا يخلو الضحك من أن يكون مباحا في الصلاة أو محرما في الصلاة فإن كان محرما فقليله وكثيره سواء في التحريم، وإن كان مباحا فقليله وكثيره سواء في الإباحة. وبالله تعالى التوفيق *

٣٨٤ — مسألة — وأن لا يمسح الحصى أو ما يسجد عليه إلا مرة واحدة،

وتركها أفضل ، لكن يسوى موضع سجوده قبل دخوله في الصلاة *
 حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثنى ثنا يحيى بن سعيد القطان عن هشام
 الدستوائي حدثني ابن أبي كثير - هو يحيى - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن معيقب (١)
 « أنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسح في الصلاة فقال : واحدة » *
 قال مسلم : وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا الحسن بن موسى ثنا شيان عن يحيى
 - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن حدثني معيقب : « أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال في الرجل يسوى التراب حيث يسجد ، قال : إن كنت
 فاعلا فواحدة » (٢) *

٣٨٥ - مسألة - ويقطع صلاة المصلي كون الكعبتين يديه ، ماراً أو غير مار
 صغيراً أو كبيراً ، حياً أو ميتاً ، أو كون الحمار بين يديه كذلك أيضاً ، وكون المرأة بين
 يدي الرجل ، مارة أو غير مارة ، صغيرة أو كبيرة ، إلا أن تكون مضطجعة ممتزعة
 فقط ، فلا تقطع الصلاة حينئذ ، ولا يقطع النساء بعضهن صلاة بعض *
 فإن كان بين يدي المصلي شيء مرتفع بقدر التراع - وهو قدر مؤخرة (٣) الرجل
 اليهودية عند العرب ولا نبالي بعلظها - لم يضر صلاته كل ما كان وراء السترة مما ذكرنا ،
 ولا ما كان من كل ذلك فوق السترة *

(١) بضم الميم وفتح العين المهملة وإسكان الياء وكسر القاف وبعدها ياء ثم موحدة
 وهو ابن أبي فاطمة الدوسي . أسلم قديماً وهاجر إلى الحبشة وعاد مع جعفر بن أبي طالب
 في غزوة خيبر . وزعم ابن حجر في التهذيب أنه شهد بدرأ وتبع في ذلك ابن منده ،
 وهو خطأ . ولذلك لم يعمد فيهم ابن هشام ولا ابن سعد . انظر السيرة (ص ٧٨١
 و ٧٨٢) والطبقات (ج ٤ ق ١ ص ٨٦ و ٨٧) وقد ذكره في (الطبقة الثانية من المهاجرين
 والأنصار ممن لم يشهد بدرأ) (٢) هذا والذي قبله في مسلم (ج ١ ص ١٥٣) (٣) بضم
 الميم وإسكان الهمزة وفتح الخاء أو كسرها ، و بفتح الهمزة مع تشديد الخاء وفتحها أو
 كسرها ، ويقال أيضاً « آخر الرجل وآخرته » والمراد بها في الكل خلاف قادمة وهي
 التي يستند إليها الراكب *

ومن حمل صبية صغيرة على عنقه في الصلاة لم تبطل صلاته ، وسواء علم المصلي بذلك أو لم يعلم *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — ثنا المخزومي — هو أبو هشام المغيرة بن سلمة — ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا عبيد الله (١) بن عبد الله بن الأصم ثنا يزيد بن الأصم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب » و يقي ذلك مثل مؤخرة الرجل (٢) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله — هو ابن عمر — عن نافع عن عبد الله ابن عمر قال : « ان رسول الله (٣) صلى الله عليه وسلم كان يركز له الجربة (٤) فيصلي اليها » *

وقد روينا أيضا من طريق شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « يقطع الصلاة الكلب والحمار والراة » *
فان قيل : فقد رويت من طريق أبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا قام أحدكم فصلي فانه يستره اذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل ، فاذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل فانه يقطع صلاته الحمار والراة والكلب الأسود » قلنا : نعم ، وحديث أبي هريرة وأنس فيهما زيادة على حديث أبي ذر ، والزيادة الواردة في الدين عن الله عز وجل فرض قبولها ، ومن فعل هذا فقد أخذ بحديث أبي ذر ولم يخالفه لأنه ليس في حديث أبي ذر إلا ذكر الأسود فقط ، ومن اقتصر على ما في حديث أبي ذر فقد خالف رواية أبي هريرة وأنس ، وهذا لا يحل (٥) *

(١) مصنف ، وفي الأصل بالتكبير وهو خطأ (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٤٥) (٣) في البخاري « عن عبد الله أن النبي » (٤) في الأصل « كان تركز الجربة له » وصححه من البخاري (ج ١ ص ٢١٢) (٥) غلط المؤلف هنا مغالطة غريبة فجعل الحديث المطلق زائداً على المقيّد ، وهو أمر راجع الى المعنى ، وانما الراجح أن زيادة الثقة

وأما كون المرأة معترضة لا تقطع الصلاة فإن عبد الله بن يوسف حدثنا قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج نا عمر بن حفص بن غياث ثنا أبي ثنا الأعمش ثنا إبراهيم - هو النخعي - وهو سلم - هو - أبو الضحى - كلاهما عن مسروق عن عائشة : «والله لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وإني على السرير بين يديه وبين القبلة مضطجعة ، فتبدولي الحاجة فأكره أن أجلس فأوذى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنسل من عند رجليه» *

قال علي : فقد فرقت أم المؤمنين بين حال جلوسها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ، فأخبرت بأنه أذى له ، وبين اضطجاعها بين يديه وهو يصلي فلم تره أذى ، وهذا نص قولنا والله الحمد *

وقد ذكرنا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حاملاً أمامة بنت أبي العاصي على عنقه فاستثنينا ما استثناه النص ، وأبدينا ما أبقاه النص *

وقد قال بهذا جماعة من السلف *

روينا من طريق الحجاج بن المنهال ثنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد أنه سمع ابن عباس قال : يقطع الصلاة الكلب والمرأة *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة عن قتادة سمعت جابر بن زيد يقول قال ابن عباس : يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة *

مقبولة بمعنى أنه إذا زاد في الرواية لفظاً أو قيداً قبلت الزيادة ، وفي معنى هذا حمل المطلق على القيد إذا اتحد المخرج . ثم حديث أبي ذر يرد ما قاله المؤلف رداً واضحاً ، ففي صحيح مسلم (ج ١ ص ١٤٤) عن عبد الله بن الصامت «عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قام أحدكم يصلي فانه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل فانه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود قلت يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر ؟ قال يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سألتني فقال : الكلب الأسود شيطان» ورواه أيضاً سائر الجماعة سوى البخاري . فهذا صريح في التفريق بين الكلب الأسود وبين غيره ودال على أن القيد بهذا اللون زيادة حافظ تجب مراعاتها ، وعلى أن من أطلق فلم يذكر اللون فانما اختصر الحديث *

وهذان سندان لا يوجد أصح منهما *

ومن طريق شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس بن مالك قال : يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة *

ومن طريق الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني قال : كنت أصلي إلى جنب ابن عمر فدخل يني وبينه — يريد جرواً — فمر بين يدي فقال لي ابن عمر : أما أنت فأعد الصلاة وأما أنا فلا أعيد، لأنه لم يمر بين يدي *
ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سليمان التيمي عن بكر بن عبد الله المزني : أن جرواً مر بين يدي ابن عمر فقطع عليه صلاته *

وهذا أيضاً من أصح إسناد يكون *

ومن طريق علي بن المديني : حدثنا معاذ بن هشام الدستوائي ثنا أبي عن قتادة عن زارة ابن أوفى عن سعد بن هشام عن عامر عن أبي هريرة قال : يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة *

ومن طريق عبد الله بن المبارك حدثني سليمان بن النخيرة عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت قال : صلى الحكم بن عمرو الغفاري بالناس في سفر وبين يديه سبرة، فمرت حمير بين يدي أصحابه فأعاد بهم الصلاة *

ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن بن مسلم النكي عن صفية بنت شيبة عن عائشة أم المؤمنين قالت : جعلتمونا بمنزلة الكلب والحمار وإنما يقطع الصلاة الكلب والحمار والنور. *

ومن طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم أن عبد الله بن عباس قال : يقطع الصلاة الكلب والحمار *

وهو قول عطاء وابن جريج، إلا أنهما خص الكلب الأسود والمرأة الحائض *
وعن عكرمة : يقطع الصلاة الكلب والمرأة الحائض *

ومن طريق شعبة عن زياد بن فياض قال سمعت أبا الأحوص — هو صاحب ابن مسعود — يقول : يقطع الصلاة الكلب والمرأة والحمار *

وقال أحمد بن حنبل : يقطع الصلاة الكلب الأسود والحمار والمرأة إلا أن تكون

مضطجعة *

قال على : وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يقطع الصلاة شيء من هذا كله . وما نعلم لهم حجة إلا حديث عائشة ، وهو حجة عليهم كما أوردناه ، وحديثاً رويناه من طريق ابن عباس : « أقبلت راكباً على أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس بمنى ، فررت بين يدي الصف ، فتزلت فأرسلت الأتان ترتع ودخلت في الصف ، فلم ينكر ذلك على أحد » (١) *

قال على : وهذا لا حجة فيه لوجوه : *

أولها ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحكم — هو ابن عتيبة — سمعت أبا جحيفة قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة الى البطحاء فتوضأ وصلى الظهر ركعتين (٢) وبين يديه عنزة » وزاد فيه عون بن أبي جحيفة عن أبيه : « وكان يمر من ورائها (٣) الحمار والمرأة (٤) » * وبه الى مسلم : ثنا عبيد الله بن معاذ بن معاذ العنبري (٥) ثنا أبي ثنا شعبة عن يعلى — هو ابن عطاء — سمع (٦) أبا علقمة سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما الامام جنة ، فإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً » *

قال على : فإلم يحل بين الامام والمأموم مما ذكرنا فلا يقطع الصلاة ، لان الامام سترة لجميع المأمومين ، ولو امتد الصف فراسخ *

برهان ذلك الاجماع المتيقن الذي لا شك فيه في أن سترة الامام لا يكف أحدهم المأمومين اتخاذ سترة أخرى ، بل اكتفى الجميع بالعنزة التي كان عليه السلام يصلى اليها ، فلم تدخل أتان ابن عباس بين الناس وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين سترته (٧) *

(١) نسبه في المتقى الى الجماعة . انظر الشوكاني (ج ٣ ص ١٦) ومسلم (ج ١ ص ١٤٣)

(٢) في مسلم (ج ١ ص ١٤٣) « فصلي الظهر ركعتين والعصر ركعتين » (٣) في نسخة

« من ورائه » وهو خطأ (٤) في مسلم « المرأة والحمار » (٥) في مسلم (ج ١ ص ١٢٢)

« عبيد الله بن معاذ » وهو عبيد الله بن معاذ بن معاذ العنبري (٦) في نسخة « سمعت »

وما هنا هو الموافق لمسلم (٧) في نسخة « فلم تدخل أتان ابن عباس بين العنزة وبين

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الناس »

اختلاف العلماء في قطع المرأة والحمار والكلب الصلاة وما ورد في ذلك ١٣

وأيضاً : فقد ثبت عن ابن عباس — كما أوردنا قبل — أن الحمار والمرأة والكلب يقطع الصلاة ، وغمدنا بهم يقولون : ان الراوى من الصحابة أعلم بما روى (١) ثم لو صح غير هذا — وهو لا يصح — لكان ما رواه أبو هريرة وأنس وأبو ذر هو الناسخ بيقين لا شك فيه لما كانوا عليه قبل ورود ما روه *

وذكرنا خبرين : أحدهما من طريق العباس بن عبيد الله بن العباس عن الفضل بن العباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار العباس فصلى وبين يديه حمارة وكلبية » (٢) * قال علي : وهذا باطل ، لان العباس بن عبيد الله لم يدرك عمه الفضل *

وحديث من طريق مجالد (٣) عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقطع الصلاة شيء ، وادروا ما استطعتم » (٤) * قال علي : أبو الوداك ضعيف ، ومجالد مثله (٥) ، ثم لو صح كل هذا لما وجب الأخذ

(١) الرواية عن ابن عباس مختلفة ، وقد ورد عنه ما يدل على عدم القطع ، فيحمل ما ورد بآثاره على معنى آخر ، كما روى الطحاوى في معاني الآثار (ج ١ ص ٢٦٦) عن عكرمة قال : « ذكر عنه ابن عباس ما يقطع الصلاة ، قالوا : الكلب والحمار ، فقال ابن عباس : (اليه يصعد الكلم الطيب) وما يقطع هذا ولكنه يكره » وروى النسائي (ج ١ ص ١٢٣) عن حميد قال : « سمعت ابن عباس يحدث أنه مر بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم غلام وهو من بني هاشم على حمار بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فترلوا ودخلوا معه وهو يصلي فلم ينصرف فجاءت جاريتان تسميان من بني عبد المطلب فأخذتا بركبتيه ففرع بينهما ولم ينصرف » (٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٦١) ولفظه : « أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في بادية لنا ومعه عباس فصلى في صحراء ليس بين يديه سترة ، وحمارة لنا وكلبية تعبان بين يديه فما بالي ذلك » ورواه النسائي (ج ١ ص ١٢٣) وفيه أنه صلى العصر ، وفي آخره « فلم يزجرا ولم يؤخرا » . ورواه الطحاوى أيضاً بمعناه (ج ١ ص ٢٦٦) (٣) في نسخة « مجاهد » وهو خطأ (٤) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٦٢) (٥) أبو الوداك هو جبر بن نوف البكالي . وهو ثقة ، وثقه ابن معين وابن حبان ، واختلف فيه قول النسائي ، فرة قل « صالح » ومرة قال « ليس بالقوى » ومثل هذا لا يطلق عليه الحكم بالضعف وقد أخرج له مسلم . وأما مجالد فهو ابن سعيد الحمداوى الكوفي ، ضعفه أحمد وغيره ، وقال يعقوب بن سفيان « تكلم الناس فيه وهو صدوق »

بأحدى الر وايتين دون الأخرى إلا بحجة بينة ، لا بالهوى والمطارفة ، فلو صححت هذه الآثار — وهي لا تصح — لكان حكمه صلى الله عليه وسلم بأن الكلب والحمار والمرأة يقطعون الصلاة — هو الناسخ بلاشك لما كانوا عليه قبل ، من أن لا يقطع الصلاة شيء من الحيوان ، كما لا يقطعها الفرس والسنور والخنزير وغير ذلك ، فمن الباطل الذى لا يخفى ولا يحل ترك الناسخ المتيقن والأخذ بالنسوخ التيقن . ومن المحال أن تعود الحالة المنسوخة ثم لا يبين عليه السلام عودها (١) *

وقال البخارى «صدوق» وأخرج له مسلم مقرراً وبغيره . ومثله أيضاً لا يطرح حديثه . وبذلك قال أبو داود بعد رواية الحديث «إذا تنازع الخبران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنظر الى ما عمل به أصحابه من بعده» (١) الراجح أن حديث قطع الصلاة بهذه الأشياء حديث منسوخ ، فان قول النبى صلى الله عليه وسلم «لا يقطع الصلاة شيء» فيه إشارة الى أنه كان معروفاً عند السامعين قطعها بأشياء من هذا النوع بل هو يكاد يكون كالصریح فيه لمن تأمل وفكر فى معنى الحديث . ثم قد ورد ما يؤيد هذا ، فروى الدارقطنى (ص ١٤٠ و ١٤١) والبيهقى (ج ٢ ص ٢٧٧ و ٢٧٨) من طريق ابراهيم بن منقذ الخولانى «ثما اذ ريس بن يحيى أبو عمرو المعروف بالخولانى عن بكر بن مضر عن صخر بن عبد الله بن حرملة أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس فرين أيديهم حمار فقال عياش بن أبي ربيعة . سبحان الله . سبحان الله . سبحان الله ، فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من المسبح آنفاً سبحان الله ؟ قال : أنا يا رسول الله ، إني سمعت أن الحمار لا يقطع الصلاة ، قال : لا يقطع الصلاة شيء » وقد رواه الباغندى فى مسند عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن هشام بن عبيد الله ، ثم رواه الحافظ أبو الحسين محمد بن المظفر بن موسى — راوى المسند عن الباغندى — عن محمد ابن موسى الحضرمى عن ابراهيم بن سعد ، كلاهما عن ادریس بن يحيى ، ولم أجذ ترجمه لادریس هذا ، وما أظن أحداً ضعفه ، ولذلك لما أراد ابن الجوزى فى التحقيق أن ينصر مذهبه ضعف الحديث بصخر بن عبد الله ، فأخطأ جداً ، لأنه زعمه « صخر بن عبد الله الحاجبى المنقرى » وهو كوفى متأخر روى عن مالك والليث وبقى الى حدود سنة ٢٣٠ ، وأما الذى فى الاسناد فهو « صخر بن عبد الله بن حرملة المدلبى » وهو حجازى قديم كان فى حدود سنة ١٣٠ وهو ثقة . ثم ان الباغندى قال فى مسند عمر (ص ٣) : «حدثنا

واحتج بعض المخالفين (١) بقول الله تعالى (اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) قال : فما يقطع هذا ؟ *

قال علي : يقطعه عند هؤلاء المشيئين قبلة الرجل امرأته ومسه ذكره وأكثر من قدر الدرهم البغلي من بول ، ويقطعه عند الكل رويحة تخرج من الدبر متعمدة !
وأما النساء فقد أخبر عليه السلام أن خير صفوفهن آخرها ، فصيح أنه لا يقطع بعضهن صلاة بعض . وبالله تعالى التوفيق *

٣٨٦ — مسألة — ولا يخل المصلي أن يرفع بصره الى السماء ، ولا عند الدعاء في غير الصلاة أيضا *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن المسيب ابن رافع عن تميم بن طرفة عن جابر بن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لينيئين

هشام بن خالد الأزرق نا الوليد بن مسلم عن بكر بن مضر النصري عن صخر بن عبد الله المدلجي قال سمعت عمر بن عبد العزيز يحدث عن عياش بن أبي ربيعة المخزومي قال : بيننا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يوماً بأصحابه إذ مر بين أيدينا حمار فقال عياش سبحان الله ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أيكسبح ؟ قال عياش : أنا يا رسول الله ، سمعت أن الحمار يقطع الصلاة : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يقطع الصلاة شيء . وقد قلت في شرحي على التحقيق لابن الجوزي بعد رواية هذا الحديث : «وهذا اسناد صحيح ، إلا أن عمر بن عبد العزيز لم يسمع من عياش فقدمت سنة ١٥ ، ولكنه محمول على الرواية الأخرى عن أنس ، وكأن عمر لما سمعه من أنس صار يرويه مرة عنه ومرة يرسله عن عياش ، يريد بذلك رواية القصة لأذكر الاسناد ، وهذا كثير من رواية الحديث وخصوصاً القدماء . وهو صريح في الدلالة على أن الأحاديث التي فيها الحكم بقطع الصلاة — بالمرأة والحمار والكاب — منسوخة ، فقد سمع عياش أن الحمار يقطع الصلاة ، وعياش من السابقين الذين هاجروا الهجرتين ، ثم حبس بمكة . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو له في القنوت كما ثبت في الصحيحين ، فلم الحكم الأول ثم غاب عنه نسخته ، فأعلمه رسول الله بعد : أن الصلاة لا يقطعها شيء . وهذا تحقيق دقيق واستدلال طريف ثم أر من سبقني اليه (١) من احتج بهذه الآية ابن عباس كما سبق *

أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في الصلاة أو لا ترجع اليهم (١) *
 وروينا أيضاً من طريق صحيحة عن أنس وابن عمر وأبي هريرة (٢) *
 حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا ابن مفرج نا عبد الله بن جعفر بن الورد ثنا يحيى
 ابن ايوب بن بادي العلاف ثنا يحيى - هو ابن بكير - ثنا الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن
 عراك بن مالك والأعرج كلاهما عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
 « لينتهين أناس عن رفع أبصارهم عند الدعاء الى السماء حتى لتخطف (٣) » *
 قال على : هذا وعيد شديد ، والوعيد لا يكون إلا على كبيرة من الحرام ، لا على مباح
 مكره أصلاً ، ولا على صغيرة مغفورة *

وقال بهذا طائفة من السلف . كما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان
 الثوري عن زياد بن فياض عن تميم بن سلمة (٤) قال رأى ابن مسعود قوماً رفعوا أبصارهم الى
 السماء في الصلاة ، فقال : لينتهين أقوام يرفعون أبصارهم في الصلاة أو لا ترجع اليهم *
 وقال أيضاً : أو ما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الامام أن يحول الله تعالى رأسه
 رأس كلب ؟ *

ومن طريق حماد بن سلمة عن عمران بن حدير عن أبي مجلز (٥) قال : أما يخشى
 الذي يرفع بصره الى السماء أن يختلس بصره ؟ ، ألا أرى (٦) أنه كان الملائكة تنزل *

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٢٧) ورواه أبو داود (ج ١ ص ٣٤٣) وابن ماجه (ج ١
 ص ١٦٧) والدارمي (ص ١٥٤) (٢) أما حديث أنس فرواه أبو داود (ج ١ ص ٣٤٣) والبخاري
 (ج ١ ص ٢٩٩) والنسائي (ج ١ ص ١٧٧) والدارمي (ص ١٥٤) وأما حديث ابن عمر فرواه
 ابن ماجه (ج ١ ص ١٦٧) وقال في الزوائد « اسناده صحيح ورجاله ثقات » ونسبه المنذرى
 في الترغيب (ج ١ ص ١٨٨ منيرية) الى ابن حبان والطبراني في الكبير وصححه (٣) في نسخة
 « لتخطف » ورواه مسلم (ج ١ ص ١٢٧) والنسائي (ج ١ ص ١٨٧) من طريق ابن وهب عن
 الليث عن جعفر عن الأعرج - وحده - عن أبي هريرة ولفظهما « لينتهين أقوام عن رفع أبصارهم
 عند الدعاء في الصلاة الى السماء أو لتخطفن أبصارهم » (٤) هذا مرسل لأن تميم بن سلمة لم يدرك
 ابن مسعود ، فانه مات سنة ١٠٠ وابن مسعود سنة ٣٣٠ (٥) بكسر الميم واسكان الجيم وفتح اللام
 وآخره زاي ، وهو تابعي واسمه لاحق بن حميد (٦) كذا في الأصل ، وفي نسخة « ألا يرى »
 والتركيب غير ظاهر فيهما *

قال علي : من العجب أن يكون الحنفية يطلون صلاة من صلى خلف إمام وإلى جانبه امرأة تصلي بصلاة ذلك الإمام وهو لا يقدر على إزالتها ! وصلاة من تكلم ساهيا في صلاته أو المالكيون يطلون صلاة من صلى وقد أوضأ بماء بل فيه خبز ! والشافعية يطلون صلاة من صلى وعلى ثيابه شعر من شعره نفسه قد سقط من لحيته ورأسه !! وما جاء قط نص ولا دليل على بطلان صلاة أحد من هؤلاء ، ثم يجيزون صلاة من تصدق صلاته عملا صحيح النص بتحريمه عليه وشدة الوعيد فيه !! والله تعالى التوفيق (١) *

٣٨٧ - مسألة - فإن صلت امرأة إلى جنب رجل لا تأتم به ولا بإمامه فذلك جائز فإن كان لا ينوي أن يؤمها ونوت هي ذلك فصلاته تامة وصلاتها باطلة . فإن نوى أن يؤمها وهي قادرة على التأخر عنه فصلاتها جميعا فاسدة . فإن كانا جميعا مؤتمين بإمام واحد ولا تقدر هي ولا هو على مكان آخر فصلاتها تامة . وإن كانت قادرة على التأخر وهو غير قادر على تأخيرها فصلاتها باطلة وصلاته تامة . فلو قدر على تأخيرها فلم يفعل فصلاتها جميعا باطل *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا يحيى — هو ابن سعيد القطان — ثنا شعيب عن عبد الله بن المختار عن موسى بن أنس بن مالك عن أبيه قال : «صلى بي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبامرأة من أهلي ، فأقامني عن يمينه ، والمرأة خلفنا» (٢) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك : «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم ، قال أنس : فصفت أنا واليتيم وراة والمعجوز من ورائنا ، فصلى لنا ركعتين وانصرف» (٣) *

فصيح أن مقام المرأة والمرأتين والأكثر إنما هو خلف الرجال ولا بد لامع رجل واحد

(١) بالغ ابن حزم وتعالى ، وما تبدل هذه الأحاديث على بطلان الصلاة (٢) في نسخة «من خلفنا» وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٢٩) (٣) في البهائي (ج ١ ص ١٢٩) «ثم انصرف» والحديث اختصره المؤلف ، وقد رواه الجماعة إلا ابن ماجه كفي الشوكاني (ج ٣ ص ٢٢٤) *

أصلاً ولا أمامه ، وإن موقف الرجل والرجلين والأكثر إنما هو أمام المرأة والمرأتين والأكثر ولا بد . فمن تعدى موضعه الذى أمره الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أن يصلى فيه وصلى حيث منعه الله كذلك : فقد عصى الله عز وجل فى عمله ذلك ، ولم يأت بالصلاة التى أمر الله بها والمعصية لا تجزى عن الطاعة . وهو قول أبى حنيفة وبعض أصحاب أبى سليمان (١) * وأما من عجز عن المكان الذى أمر به ولم يقدر على غيره فقد قال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) ، وقال عايه السلام : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » *

٣٨٨ — مسألة — ومن تيمد فى الصلاة ووضع يده على خاصرته بطلت صلاته . وكذلك من جلس فى صلاته متعمداً أن يعتمد على يده أو يديه *
حدثنا حماد بن عيسى بن أصبغ بن محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا اسماعيل بن إسحاق ثنا يحيى بن حبيب بن عيسى ثنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتانى عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة أنه قال : « نهى (٢) عن التخصر فى الصلاة » *

.. حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله بن المبارك عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى الرجل مختصراً » (٣) *
قال على : فصيح أن النهى الأول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد صرح أنه عليه السلام قال : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » وهو قول طائفة من السلف *

كبارو ينامن طريق وكيع عن الأعمش عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت فى وضع اليد على الخاصرة فى الصلاة : فعل اليهود ، وكرهته *
وعن وكيع عن ثور بن زيد عن خالد بن معدان عن عائشة أم المؤمنين : أنها رأت رجلاً فى

(١) وأما ما يرويه بعض علماء الحنفية بلفظ « أخرهن من حيث أخرهن الله » على أنه حديث مرفوع فانما هو موقوف من كلام ابن مسعود ، رواه عنه عبد الرزاق فى مصنفه . انظر نصب الراية . (ج ١ ص ٢٤٣) (٢) « نهى » بالبناء للمجهول ، وقد فسر الحديث الذى بعده كما قال المؤلف . (٣) فى النسائى (ج ١ ص ١٤٢) ورواه الدارمى (ص ١٧٣) ومسلم (ج ١ ص ١٥٣) وأبو داود (ج ١ ص ٣٥٧) والبخارى (ج ١ ص ١٤٨) *

الصلاة واضعاً يده على خاصرته فقالت: هكذا أهل النار في النار. (١) *
وعن وكيع عن سعيد بن زياد عن زياد بن صبيح (٢) الخنفي قال: «صليت إلى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خاصرتي ، فلما صلى قال : هذا الصلب في الصلاة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنه» (٣) *

وعن ابن عباس: أنه كره وضع اليد على الخاصرة في الصلاة ، وقال الشيطان: يحضره *
ومن طريق سفيان الثوري عن صالح بن نبهان سمعت أبا هريرة يقول : إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يجعل يده في خاصرته ، فإن الشيطان يحضر ذلك *

وأما الاعتماد على اليد فحدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق
عن معمر عن اسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلس الرجل في صلاته معتمداً على يده (٤) » *

قال عبد الرزاق : أخبرني إبراهيم بن ميسرة أنه سمع عمرو بن الشريد يخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم . « كان يقول في وضع الرجل شماله إذا جلس في الصلاة : هي قعدة المنضوب عليهم (٥) » *

قال علي : قد سمع عنه عليه السلام أنه قال : « صلوا كما ترونني أصلي » فمن صلى بخلاف صلاته عليه السلام من رجل أو امرأة : فقد صلى غير الصلاة التي أمره الله تعالى بها ، فلا تجزيه ، والاعتماد على اليد في الصلاة خلاف صلاته عليه السلام ، بلا خلاف من أحد *
وروي عن طريق نافع عن ابن عمر أنه قال لا إنسان : ما يجلسك في صلاتك جلسة المنضوب عليهم ؟! وكان رآه معتمداً على يديه *

٣٨٩ — مسألة — والأتیان بعددائر كفات والسجديات فرض لاتم الصلاة إلا به ، لكل قيام ركوع واحد ، ثم رفع واحد ، ثم سجدتان بينهما جلسة . هذا

(١) في هذا المعنى حديث عن أبي هريرة مرفوعاً «الاختصار في الصلاة راحة أهل النار» رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحه كما في الترغيب (ج ١ ص ١٩٣) (٢) بضم الصاد ويقال بفتحها (٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٤٠) من طريق وكيع ، ورواه النسائي (ج ١ ص ١٤٢) من طريق سفيان بن حبيب عن سعيد بن زيد بمعناه (٤) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٧٦ و ٣٧٧) عن أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق (٥) هذا مرسلاً لأن عمرو بن الشريد تابعي ، والاسناد إليه صحيح *

لا خلاف فيه من أحد من الأمة *

فمن نسي سجدة واحدة وقام عند نفسه إلى ركعة ثانية فإن الركعة الأولى لم تتم ، وصار قيامه إلى الثانية لغواً ليس بشيء ، ولو تعمده إذا كراً لبطلت صلاته ، حتى إذا ركع ورفع فسل ذلك لغو ، لأنه عمله في غير موضعه نسياناً ، والنسيان مرفوع *

فإذا سجد تمت له حينئذ ركعة بسجديها *

ولو نسي من كل ركعة من صلاته سجدة لكان — إن كانت الصبح أو الجمعة أو الظهر أو العصر أو العتمة في السفر — قد صححت له ركعة ، فليأت بأخرى ثم يسجد للسهو . وإن كان ذلك في المغرب فكذلك أيضاً ، وليسجد سجدة واحدة ثم يقوم إلى الثانية ، فإذا أتمها جلس ثم قام إلى الثالثة ثم يسجد للسهو . وإن كانت الظهر أو العصر أو العتمة في الحضر فقد صححت له ركعتان كما ذكرنا ، فعليه أن يأتي بركتين ثم يسجد للسهو *

برهان ذلك قول الله تعالى : (إني لأضيق عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى) . وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فصح يقيناً أن كل عمل عمله المرء في موضعه كما أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو معتدله به ، وكل عمل عمله المرء في غير موضعه الذي أمره به عليه السلام فيه فهو رد . وهذا نص قولنا والله تعالى الحمد . وقال بهذا الشافعي وداود وغيرهما *

وقال مالك : يلغى قيامه في الأولى وركوعه ورفعته والسجدة التي سجد بها ويمتد بالثانية . وهذا خطأ لما ذكرنا ، لأنه اعتدله بقيام فاسد وركوع فاسد ورفع فاسد ، وضع كل ذلك حيث لا يحل له ، وحيث لو وضعه عامداً لبطلت صلاته بلا خلاف من أحد ، وألغى له قياماً وركوعاً ورفعاً وسجدة أداها باجماع الأمة ، وهو مهم كما أمره الله تعالى *

فإن قيل : أردنا أن لا يحول بين السجدين بعمل *

قلنا : قد أجزتم له أن يحول بين الأحرام للصلاة وبين القيام والقراءة المتصلين بها بعمل أبطلتموه ، فما الفرق ؟ ! وقد حال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أعمال صلاته ناسياً بما ليس منها ، من سلام وكلام ومشى واتكاء ودخوله منزله ، ولم يضر ذلك ما عمل من صلاته شيئاً ، فالحيلولة بينهما إذا كانت بنسيان لا تضر *

فإن قيل : إنه لم ينو بالسجدة أن تكون من الركعة الأولى ، وإنما نواها من الثانية ،

والأعمال بالنيات *

قلنا لهم : هذا لا يضر ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نوى بالجلسة التي سلم منها أنها من الركعة الرابعة ، وهي من الثانية ، ثم اعتد بها للثانية ، وكذلك أمر عليه السلام من لم يدرك ركعة صلى أن يصلي حتى يكون على يقين من التمام ، وعلى شك من الزيادة ، فالمصلي على هذا ينوي بالركعة أنها الثالثة ولعلها رابعة ، ولا يضر ذلك شيئاً . ثم نقول لهم : هذا نفسه لازم (١) لكم ، لأنه نوى بالتكبير للاحرام أن تلي الركعة (٢) التي أبطلتم عليه ، لا الركعة التي جعلتموها أولاً .

وقال أبو حنيفة يسجد في آخر صلاته أربع سجعات متواليات (٣) ونمت صلاته . وهذا كلام في غاية الفساد ، لأنه اعتدله بأربع ركعات متواليات لم يتم منها ولا واحدة وهذا باطل ، ثم أجاز له سجعات متتابعات لم يأمر الله تعالى قط بها ، أتى بها عامداً مخالفاً لأمر الله عز وجل بالقصد ، ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » وتعليمه عليه السلام المصلي كيف يعمل ، من طريق أبي هريرة ورفاعة بن رافع ، وقد ذكرنا كل ذلك بأسناده ، وهم يدعون أنهم أصحاب قياس ، ولا يختلفون في أنه لا يحل للمصلي تعمد تقديم سجدة قبل الركعة ، ولا تعمد تقديم ركوع قبل السجدة التي في الركوع الذي قبله ، ثم أجازوا هذا بعينه وبالله تعالى التوفيق .

٣٩٠ — مسألة — ولا يحل للمصلي أن يفترش ذراعيه في السجود .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة سمعت قتادة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه (٤) قال : « اعتدلوا في السجود ، ولا يسط (٥) أحدكم ذراعيه انبساط الكلب » . وروينا عن أبي وائل عن حذيفة : أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجوده ، فلما قضى صلاته قال له : ما صليت (٦) .

(١) في نسخة « هذا تفسير لازم » (٢) في نسخة « بالتكبير للاحرام إذا الركعة » الخ وهو غير واضح (٣) في نسخة « متتابعات » (٤) في البخاري (ج ٢ ص ٩) بحذف « أنه » (٥) هذه توافق رواية ابن عساكر وهي الأحسن ، وفي رواية الأكرين في البخاري « ولا ينسبط » وفي رواية الحموي « ولا يتسط » بتقديم الباء على التاء (٦) رواه البخاري (ج ١ ص ٣١٣) من طريق زيد بن وهب عن حذيفة وتامه « ولومت مت على غير الفطرة التي فطر الله محمدًا صلى الله عليه وآله وسلم عليها » .

قال على : من افترش ذراعيه في السجود فلم يتم سجوده ، ومن لم يتم سجوده فلا صلاة له عند حذيفة ، ولانعلم له مخالفاً من الصحابة رضى الله عنهم *

٣٩١ — مسألة — وفرض على المصلى أن لا يبصق أمامه ولا عن يمينه ، في صلاة كان أو في غير صلاة . وحكمه أن يبصق في الصلاة في ثوبه أو عن يساره تحت قدمه ، أو على بعد على يساره ، ما لم يلق البصقة في المسجد ، أو يبصق خلفه ما لم يؤذ بذلك أحداً * ولا يجوز البصاق في المسجد البتة ، وإن كان في غير صلاة ، إلا أن يدفنه *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق أنا الثوري — هو سفيان — عن منصور — هو ابن المعتمر — عن ربعي بن حراش عن طارق بن عبد الله المحاربي قال قل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا صليت فلا تبصق بين يديك ولا عن يمينك ، وابصق تلقاء شمالك إن كان فارغاً ، والا فتحت قدمك ، وأشار برجله ففحص الأرض » . (١) *

وروينا أيضاً بأجل اسناد عن شعبة ثنا قتادة سمعت أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدكر نحوه (٢) *

وعن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (٣) . وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) *

وروينا النهي عن ذلك عن حذيفة (٥) وأبي هريرة ، ولا يخالف لهما من الصحابة رضى الله عنهم *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا آدم ثنا شعبة ثنا قتادة قال سمعت أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : البصاق في المسجد خطيئة ، وكفارتها دفنها (٦) « *

- (١) رواه أحمد (ج ٦ ص ٣٩٦) بثلاث أسانيد عن منصور . ورواه أبو داود (ج ١ ص ١٧٨) والترمذي (ج ١ ص ١١٣) والنسائي (ج ١ ص ١١٩) وابن ماجه (ج ١ ص ١٦٥) والحاكم (ج ١ ص ٢٥٦) وصححه الترمذي والحاكم ووافقه الذهبي (٢) حديث أنس سنده كره المؤلف يساندين من طريق البخاري (٣) رواه البخاري (ج ١ ص ١٨١) (٤) حديث ابن عمر رواه البخاري (ج ١ ص ١٧٩) والدارمي (١٦٩) وابن ماجه (ج ١ ص ١٣٣) (٥) اثر حذيفة في ابن ماجه (ج ١ ص ١٦٥) (٦) رواه البخاري (ج ١ ص ١٨١) *

وبه الى البخارى ثنا حفص بن عمر (١) ثنا شعبة اخبرني قتادة سمعت أنس ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يتفلن أحدكم بين يديه ولا عن يمينه ، ولكن عن يساره أو تحت رجله » *

فهذا عموم في الصلاة (٢) وغيرها وأمر الصلاة بدخل في هذا الخبر . والى كل هذا ذهب السلف الطيب *

روينا عن طاوس : أن معاوية بزق في المسجد وذهب ثم رجع ومعه شعلة من نار فجعل يتبع البزاق حتى دفته *

وعن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن يزيد : كنا مع عبد الله ابن مسعود فأراد أن يبصق وما عن يمينه فارغ ، فكره أن يبصق عن يمينه وليس في صلاة * وعن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي نصر (٣) عن عبد الله بن الصامت عن معاذ بن جبل : أنه كان مريضاً فقال : ما بصقت عن يميني منذ (٤) أسلمت * وعن ابن جريج أن ابن نعيم أخبره أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول لابنه عبد الملك وبصق (٥) عن يمينه وهو في مسير ، فنهاه عمر عن ذلك وقال : إنك تؤذى صاحبك ابصق عن شمالك *

وعن عبد الرحمن بن مهدي ثنا المنذر بن ثعلبة عن همام بن خناس (٦) قال : نهاني ابن عمر عن أن أبصق عن يميني في غير صلاة * وعن أبي إسحاق السبيعي قل : رأيت عمرو بن ميمون يصلي فأراد أن يبصق فلم يجد عن يساره موضعاً فالتفت خلفه فبزق (٧) *

وعن همام بن يحيى قال : دخلت على محمد بن سيرين فرأيتَه دخل في الصلاة ،

(١) في الاصل « عمر بن حفص » وهو خطأ صححناه من البخارى (ج ١ ص ١٨٠) فان حفص بن عمر هو الذي يروى عن شعبة . واما عمر بن حفص فانه من شيوخ البخارى أيضا ولكنه لم يرو عن شعبة (٢) في نسخة « الصلاة » (٣) هو حميد بن هلال البصرى تابعي ثقة (٤) في نسخة « منذ » وهي توافق ما في فتح البارى (ج ١ ص ٤٢٧) (٥) في نسخة « و بزق » (٦) خناس : بضم الخاء المعجمة وتخفيف النون ، هكذا ضبطه الذهبي في المشته (ص ١٤٠) وصاحب القاموس وزاد شارحه أنه مروزى . ولم أجده له ترجمة (٧) في نسخة « فبصق » *

فأراد أن يزيق (١) وكانت الحائط عن يساره ، فالتفت عن يساره حتى أخرج
البزاق من المسجد *

قال على : هؤلاء طائفة من الصحابة رضى الله عنهم (٢) لا يعرف لهم منهم مخالف .
وبالله تعالى التوفيق *

٣٩٢ — مسألة — ولا تحمل الصلاة في عطن إبل ، وهو الموضع الذى تقف
فيه الإبل عند ورودها الماء وتبرك ، وفي المراح والمبيت ، فان كان لرأس واحد من
الإبل أو لرأسين فالصلاة فيه جائزة ، وإنما تحرم الصلاة اذا كان لثلاثة فصاعدا *
ثم استدركنا فقلنا : انه لا تجوز الصلاة البتة في الموضع المتخذ لبروك جمل واحد
فصاعدا ، ولا في المتخذ عطنا لبعير واحد فصاعدا ، على ما نذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى (٣) *
والصلاة الى البعير جائزة وعليه فان انقطع أن تأوى الإبل الى ذلك المكان حتى
يسقط عنه اسم عطن جازت الصلاة فيه *

فمن صلى في عطن إبل بطلت صلاته عامداً كان أوجاهلاً *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد
ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري
والقاسم بن زكرياء ، قال أبو كامل : ثنا أبو عوانة عن عثمان بن عبد الله بن موهب ،
وقال القاسم بن زكريا : ثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان ، كلاهما عن جعفر بن أبي ثور
عن جابر بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ان رجلا سأله : أصلى (٤)
في مبارك الإبل قال : لا (٥) » *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا ابو عيسى بن ابي عيسى القاضي ثنا احمد بن خالد ثنا ابن
وضاح ثنا ابوبكر ابن ابي شيبة عن يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن محمد بن
سيرين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا لم تجدوا إلا مرائب النعم

(١) في نسخة « ويصق » (٢) ومن التابعين ايضا ، فليس كل الذين روى عنهم
المؤلف من الصحابة بل منهم تابعون (٣) من اول قوله « ثم استدركنا » زيادة من
النسخة رقم (٤٥) وهي زيادة واجبة ، والله در ابن حزم ، اذا اخطأ ثم بان له الدليل
اسرع الى الفينة واعترف بخطئه رحمه الله ورضي الله عنه (٤) في النسخة (٤٥) « الأصل »
وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٨) (٥) اختصر المؤلف الحديث *

واعطان الابل فصلوا في مراتب الغنم ولا تصلوا في مواطن الابل (١) *
وروينا ذلك ايضاً باسناد في غاية الصحة عن البراء بن عازب وعبد الله بن مغفل
كلاهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ، فهذا نقل تواتر يوجب يقين العلم *
وقد احتج بعض من خالف هذا بأن قال : قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال : « فضلت على الأنبياء بست » ، فذكر فيها « وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً
فحيثما أدركتك الصلاة فصل » قال : وهذه فضيلة ، والفضائل لا تنسخ ، وذكر قول
الله تعالى (وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) *

فقلنا . ان هذا كله حق ، وليس للنسخ هنا مدخل ، والواجب استعمال كل هذه
النصوص ، ولا سبيل الى ذلك إلا بأن يستثنى الأقل من الأكثر ، فتستعمل جميعاً حينئذ
ولا يحل لمسلم مخالفة شيء منها ، ولا تغليب بعضها على بعض بهواه *

ثم نسأل المخالف عن الصلاة في كنيف او مزبلة ان كان شافعيّاً او حنفيّاً ، وعن صلاة
الفریضة في جوف الكعبة ان كان مالكيّاً ، وعن الصلاة في ارض منصوبة ان كان من
اصحابنا — فانهم يمنعون من الصلاة في هذه المواضع ويختصونها من الآية المذكورة
ومن الفضيلة النصومة . وقد قال تعالى وذكر مسجد الضرار : (لاتقم فيه أبداً) فحرم
الصلاة فيه وهو من الأرض ، فصح أن الفضيلة باقية ، وأن الأرض كلها مسجد وطهور
إلا مكاناً نهي الله تعالى عن الصلاة فيه *

فان قيل : قد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على بعيره وإلى بعيره ، قلنا : نعم
ومن منع هذا فهو مبطل ، ومن صلى على بعيره أو إلى بعيره فلم يصل في عطن ابل ،
وعن هذا جاء النهي لاعتن الصلاة إلى البعير *

(١) رواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٤٩) بهذا اللفظ من طريق يزيد بن زريع عن هشام
ابن حسان ، وأوله « اذا حضرت الصلاة فلم تجدوا » الخ وكذلك رواه الدارمي (ص ١٦٨)
عن محمد بن منهل عن يزيد بن زريع ، ورواه ابن ماجه قرياً من اللفظ الذي هنا عن أبي بكر
ابن أبي شيبة عن يزيد بن هرون ، وعن بكر بن خلف عن يزيد بن زريع (ج ١ ص
١٣٤) ورواه الترمذي مختصراً وصححه (ج ١ ص ٧١) (٢) حديث البراء رواه
ابوداود (ج ١ ص ٧٣ - ١٨٤) والبيهقي . وحديث عبد الله بن مغفل رواه ابن ماجه
والبيهقي ، ورواه الشافعي في الأم ايضاً (ج ١ ص ٨٠) والنسائي (ج ١ ص ١٢٠)

وقد زاد بعضهم كذبا وجراً واقترأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :
إنما نهى عن الصلاة في معاطنها ومباركها لتفارها واختلاطها ، أو لأن الراعى يبول بينها ! *
قال على : وهذا كذب مجرد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وإخبار عنه بالباطل وبما لم
يقله عليه السلام قط ، ولو أطلق مثل هذا على رجل من عرض الناس لكان إثمًا وفسقاً ،
فكيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ! ولو أنه عليه السلام أراد ما ذكر واليئنه *
ثم هبك أنه كما قالوا - ومعاذ الله من ذلك - فإن النهى والتحريم بذلك باق كما
كان ، فكيف يستحلون أن يصححوا النهى ويدعوا أنه لعله يذكرونها - : ثم يبيحون
ما صح النهى عنه ؟ ! هذا أمر ما ندرى كيف هو ؟ ! ونعوذ بالله من البلاء *

وقد روينا عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه قال : لا تصلوا في أعطان الابل *
وسئل مالك عن لم يجد إلا عطن ابل قال : لا يصلى فيه ، قال فإن بسط عليه ثوباً
قال : لا أيضاً (١) *

وقال أحمد بن حنبل : من صلى في عطن ابل أعاد أبدأ *
فإن قيل : فإنه قد روى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : «فاتها خلقت من
الشياطين» (٢) *

قلنا نعم ، هذا حق ، ونحن نقر بهذا ، ولا اعتراض في هذا على نهيه عليه السلام عن
الصلاة في أعطانها *

قال على : والبعر والبيران لا يشك في أن الموضع المتخذ لبركهما أو لبرك أحدهما
داخل في جملة مبارك الابل وعطن الابل ، وكل عطن فهو مبارك ، وليس كل مبارك عطناً
لأن العطن هو الموضع الذي تناخ فيه عند ورودها الماء فقط ، والمبرك أعم ، لأنه الموضع
المتخذ لبروكها في كل حال . وإذا سقط عن العطن والمبرك اسم عطن ومبرك فليس عطناً ولا
مبركاً ، فالصلاة فيه جائزة *

فأما قولنا عالماً كان أو غير عالم ، فلأنه أتى بالصلاة في غير موضعها ومكانها ، والصلاة
لا تصح إلا في زمان ومكان محدودين ، فإذا لم تؤدي مكانها وزمانها فليس هي التي أمر الله

(١) في المدونة (ج ١ ص ٩٠) عن القاسم «سألت مالكا عن أعطان الابل في المناهل

أبصلي فيها؟ قال : لا خير فيه» (٢) هو في حديث البراء وحديث ابن مغفل *

تعالى بها ، بل هي غيرها . وبالله تعالى التوفيق *

٣٩٣ — مسألة — ولا تحل الصلاة في حمام ، سواء في ذلك مبداً يابه الى متعى جميع حدوده ، ولا على سطحه ومستوقده وسقفه وأعلى حيطانه ، خرباً كان أو قائماً ، فإن سقط من بنيه شيء فسقط عنه اسم « حمام » جازت الصلاة في أرضه حينئذ * ولا في مقبرة ، مقبرة مسلمين كانت أو مقبرة كفار ، فإن نبشت وأخرج ما فيها من

الموتى جازت الصلاة فيها *

ولا الى قبر ولا عليه ، ولو أنه قبر نبي أو غيره *

فإن لم يجد إلا موضع قبر أو مقبرة أو حماماً أو عटना أو مزبلة أو موضعاً فيه شيء أمر باجتنابه : فليرجع ، ولا يصلي هنالك جمعة ولا جماعة *

فإن حبس في موضع مما ذكرنا فإنه يصلي فيه ، ويجنب ما افترض عليه اجتنابه بسجوده ، لكن يقرب مما بين يديه من ذلك ما أمكنه ، ولا يضع عليه جبهة ولا أنفاً ولا يدين ولا ركبتيه ، ولا يجلس إلا القرفصاء . فإن لم يقدر إلا على الجلوس أو الاضطجاع صلى كما يقدر واجزأه *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن عمرو بن يحيى الأنصاري (١) عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة » (٢) *

حدثنا أحمد بن محمد الطنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الزرقى ثنا أحمد بن عمرو البزار ثنا أبو كامل — هو الجحدري — ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الأرض كلها مسجد إلا الحمام

(١) في النسخة رقم (٤٥) « عمرو بن يحيى المازني » وكلامه صواب ، فهو أنصاري مازني

(٢) رواه الدارمي (ص ١٦٨) والترمذي (ج ١ ص ٦٥ و ٦٦) والحاكم (ج ١ ص ٢٥١)

كلهم من طريق عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد مرفوعاً . ورواه

أبو داود (ج ١ ص ١٨٤) ورواه الشافعي في الأم (ج ١ ص ٧٩) عن سفيان بن عيينة عن

عمرو بن يحيى عن أبيه مرفوعاً مرسلًا *

والمقبرة (١) « *

قال البزار : أسنده أيضا عن عمرو بن يحيى - : أبو طوالة (٢) عبد الله بن عبد الرحمن الأنصارى وأحمد بن اسحاق (٣) *

قال على : قال بعض من لا يتقى عاقبة كلامه في الدين : هذا حديث أرسله سفيان الثوري ، وشك في اسناده موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة (٤) *

(١) رواية عبد الواحد بن زياد رواها أيضا الحاكم (ج ١ ص ٢٥١) من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي عن عبد الواحد . وروى البيهقي طريقه كلها (ج ٢ ص ٤٣٤ و ٤٣٥) (٢) بضم الطاء المهملة وفتح الواو . وهو ثقة حجة ، وكان قاضي المدينة في زمن عمر بن عبدالعزيز . مات سنة ١٣٤ (٣) كذا في الأصلين ، وما عرفت من هو ؟ ويغلب على ظني أن صوابه « محمد بن إسحق » لما سنده من كلام الترمذي أن شاء الله . ويؤيد ذلك أيضا حكاية ابن حجر في التلخيص أن محمد بن إسحق رواه موصولا (٤) أما شك موسى بن إسماعيل فانه في أبي داود (ج ١ ص ١٨٤) ولكن رواه الحاكم من طريقه كما ذكرنا موصولا مستندا من غير شك ، وأما إرسال الثوري إياه فقد زعمه الترمذي والبيهقي ، ولم أره مرسلًا إلا من طريق سفيان بن عيينة عند الشافعي كما سبق ، فما أدرى هل أشبه عليهم سفيان بسفيان ؟ ! ومن الغريب أن البيهقي رواه من طريق يزيد بن هرون عن الثوري موصولا ثم قال : « حديث الثوري مرسل وقد روى موصولا وليس بشيء » وحديث حماد بن سلمة وقد تابعه على وصله عبد الواحد بن زياد والدروري . يعني عبدالعزيز ابن محمد ! ! ويزيد بن هرون حجة حافظ ، ولكن المهم هو نصر المذهب فقط . وأما الترمذي فانه قال « حديث أبي سعيد قد روى عن عبدالعزيز بن محمد روايتين ، منهم من ذكره عن أبي سعيد ومنهم من لم يذكره ، وهذا حديث فيه اضطراب ، روى سفيان الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ، ورواه محمد بن إسحاق عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال : وكان عامة روايته عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر فيه عن أبي سعيد ، وكأن رواية الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت وأصح » . وماضر الحديث إرسال الثوري — أو ابن عيينة — ولا شك موسى بن إسماعيل — إن ثبت ذلك — وزيادة الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من

قال علي : فكان ماذا ؟ لا سيما وهم يقولون : إن السند كالرسل ولا فرق ! ثم أي منفعة لهم في شك موسى ولم يشك حجاج ؟ ! وإن لم يكن فوق موسى فليس دونه ! أوفي إرسال سفيان وقد أسنده حماد وعبد الواحد وأبو طوالة وابن إسحاق ، وكأهم عدل ! *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا أحمد بن الفضل الدينوري ثنا محمد بن جرير الطبري ثنا محمد بن بشار بن دار ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا عبد الله بن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر حدثني بسر بن عبيد الله (١) سمعت أبا إدريس الخولاني قال : سمعت وائلة ابن الأسقع يقول : سمعت أبا مرثد الفزوي يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها (٢) » *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : أن عائشة وابن عباس أخبراه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حضرته الوفاة جعل يلقى على وجهه طرف خيمته له ، فإذا اغتم كشفها عن وجهه ، وهو يقول لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، تقول عائشة يحذر مثل ما صنعوا (٣) » *

لم يحفظ ، وقد ورد من طريق أخرى صحيحة ترفع الشك وتؤيد من رواه موصولا ، وهي في المستدرک للحاكم من طريق بشر بن الفضل « ثنا عمارة بن غزوة عن يحيى بن عمارة الأنصاري — والد عمرو بن يحيى — عن أبي سعيد الخدري » مرفوعا ، ولذلك قال الحاكم بعد أن رواه منها ومن طريق عبد الواحد بن زياد والدروري عن عمرو عن أبيه : « هذه الأسانيد كلها صحيحة على شرط البخاري ومسلم » ووافقه الذهبي ، وقد صدقا (١) بسر : بضم الباء واسكان السين المهملة ، وعبيد الله : بالتصغير . ويظهر أن بسرا سمع الحديث من أبي إدريس عن وائلة ثم من وائلة . ولذلك جاء عنه بالاسنادين في مسند أحمد وصحيح مسلم . وصرح بالسماع من وائلة في أبي داود والمسند (٢) رواه أحمد في المسند (ج ٤ ص ١٣٥) ومسلم (ج ١ ص ٢٦٥) والترمذي (ج ١ ص ١٩٥) وأبو داود (ج ٣ ص ٢١٠) (٣) الحديث رواه أحمد في المسند (ج ٦ ص ٢٢٨ و ٢٢٩) مطولا عن عبد الرزاق ورواه بأسانيد أخرى (ج ١ ص ٢١٨ و ج ٦ ص ٣٤ و ٨٠ و ١٢١ و ١٤٦ و ٢٥٢ و ٢٥٥ و ٢٧٤) ورواه ابن سعد في الطبقات (ج ٢ ق ٢ ص ٣٤) ورواه البخاري (ج ١ ص ١٨٩) ومسلم (ج ١ ص ١٤٩ والنسائي ج ١ ص ١١٥)

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق بن ابراهيم وأبو بكر بن أبي شيبة واللفظ له، قال إسحاق : أخبرنا زكرياء بن عدي، وقال أبو بكر : ثنا زكرياء بن عدي عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة عن عبد الله ابن الحارث النجراتي حدثني جندب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس : « وان (١) من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهاكم عن ذلك » (٢) في حديث طويل *

قال علي : من زعم أنه عليه السلام أراد بذلك قبور المشركين فقد كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأنه عليه السلام عم بالنهي جميع القبور ، ثم أكد بدمه من فعل ذلك في قبور الأنبياء والصالحين *

قال علي : فهذه آثار متواترة توجب ما ذكرناه حرفاً حرفاً ، ولا يسع أحداً تركها *

وبه يقول طوائف من السلف رضى الله عنهم *

روينا عن نافع بن جبير بن مطعم أنه قال : ينهى أن يصلى وسط القبور والحمام والحشان (٣) *

وعن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال : لا تصلين الى حش ولا في حمام ولا في مقبرة ! (٤) *

-
- (١) اختصر المؤلف الحديث من أوله ، وفي النسخة (٤٥) « فان » وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ١٤٩) (٢) حديث جندب ليس في مسند أحمد على سمعته . وقد رواه ابن سعد في الطبقات (ج ٢ ق ٢ ص ٣٤ و ٣٥) عن عبد الله بن جعفر الرقي عن عبيد الله بن عمرو الرقي بإسناده (٣) الحش — بفتح الحاء المهملة وبضمها مع تشديد الشين المعجمة — النخل المتجمع أو البستان ، وسمى التوضأ بذلك لأنهم كانوا يذهبون عند قضاء الحاجة الى البساتين وقيل الى النخل المتجمع يتفوطون فيها . والجمع حشان وحشان — بكسر الحاء وبضمها مع تشديد الشين وآخرها نون — وحشاشين ، وهي جمع الجمع . هكذا قل في اللسان (٤) نقله البيهقي (ج ٢ ص ٤٣٥) عن أبي ظبيان عن ابن عباس بغير إسناد *

قال علي : ما نعلم لأبن عباس في هذا مخالفا من الصحابة رضي الله عنهم ، وعم
يعظمون مثل هذا اذا وافق تقليدهم *

وعن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يكرهون
أن يتخذوا ثلاث أبيات قبلة ، الحش ، والحمام ، والتبر * .

وعن العلاء بن زياد عن أبيه وعن خيثمة بن عبد الرحمن أنهما قالا : لا تصل
الى حمام ولا الى حش ولا وسط مقبرة (١) *

وقال أحمد بن حنبل : من صلى في حمام أعاد أبدا *

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن حميد عن أنس قال : رأي عمر بن الخطاب أصلي
الى قبر فنهاني ، وقال : القبر أمامك *

وعن معمر عن ثابت البناني عن أنس قال : رأي عمر بن الخطاب أصلي عند قبر
فقال لي : القبر لا تصل اليه (٢) . قال ثابت : فكان أنس يأخذ يدي اذا أراد أن
يصل فيتنحى عن القبور * (٣)

وعن علي بن أبي طالب : من شرار الناس من يتخذ القبور مساجد *

وعن ابن عباس رفعه : لا تصلوا الى قبر ولا على قبر *

وعن ابن جريج أخبرني ابن شهاب حدثني سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة
يقول : قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد * (٤)

(١) في نسخة «ولا الى وسط مقبرة» (٢) في نسخة «لا يصل الى» (٣) أثر أنس نسيه
ابن حجر في الفتح (ج ١ ص ٤٣٧) الى أبي نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة. ورواه
البيهقي مطولا (ج ٢ ص ٤٣٥) (٤) أنى المؤلف بالحديث موقوفا ، وأظنه أخذه من مصنف
عبد الرزاق فقد رواه احمد في المسند (ج ٢ ص ٢٨٥) عن محمد بن بكر وعبد الرزاق كلاهما
عن ابن جريج ، ورفع ابن بكر ولم يرفعه عبد الرزاق . ورفع صحيح فقد رواه البخاري (ج ١
ص ١٩٠) ومسلم (ج ١ ص ١٤٩) وابوداود (ج ٣ ص ٢١٠) كلهم من طريق مالك عن
الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا ، ورواه احمد في المسند بأسانيد متعددة
(ج ٢ ص ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٥١٨) وفي بعض ألقاظ المسند «قاتل الله اليهود
والنصارى» وكذلك في رواية مسلم عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة ، وهو بهذا اللفظ
في بعض نسخ المحلى *

قال ابن جريج : قلت لعطاء : أتكره أن تصلى وسط القبور أو الى قبر ؟ قال : نعم ، كان ينهى عن ذلك ، لا تصل وبينك وبين القبلة قبر ، فان كان بينك وبينه سترة ذراع فصل * .

قال ابن جريج : وسئل عمرو بن دينار عن الصلاة وسط القبور فقال : ذكروا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كانت بنو إسرائيل اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد فلعنهم الله » * .

قال ابن جريج : وأخبرني عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : لا أعلم إلا أنه كان يكره الصلاة وسط القبور كراهية شديدة * .

وعن سفيان الثوري عن منصور بن العتمر عن إبراهيم النخعي قال : كانوا اذا خرجوا في جنازة تنحوا عن القبور للصلاة * .

وقال احمد بن حنبل : من صلى في مقبرة أو الى قبر أعاد أبدأ * .

قال علي : فهؤلاء عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبو هريرة وأنس وابن عباس ما نعلم لهم مخالفاً من الصحابة رضي الله عنهم * .

قال علي : وكره الصلاة الى التبر وفي المقبرة وعلى القبر أبو حنيفة والأوزاعي وسفيان ولم ير مالهك بذلك بأساً ، واحتج له بعض مقلديه بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبر المسكينة السوداء * .

قال علي : وهذا عجب ناهيك به ، أن يكون هؤلاء القوم يخالفون هذا الخبر فيما جاء فيه ، فلا يجوزون أن تصلى صلاة الجنازة على من قد دفن ثم يستباحون (١) بما ليس فيه منه أثر ولا إشارة مخالفة السنن الثابتة ، ونعوذ بالله من الخذلان * .

قال علي : وكل هذه الآثار حق ، فلا تحل الصلاة حيث ذكرنا ، إلا صلاة الجنازة فانها تصلى في المقبرة وعلى القبر الذي قد دفن صاحبه ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نحرم ما نهى عنه ، ونعد من القرب الى الله تعالى أن تفعل مثل ما فعل ، فأمره ونهيه حق ، وفعله حق ، وما عدا ذلك قباطل ، والحمد لله رب العالمين * .
وأما قولنا أن يرجع من لم يجد موضعاً غير ما ذكرنا ، فانه لم يجد موضعاً تحل فيه الصلاة ، وكذلك لو وجد زحاما لا يقدر منه على ركوع ولا سجود * .

وأما المحبوس فليس قادراً على مفارقة ذلك الموضع ، ولا على الصلاة في غيره ، فله حكم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول « إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فهذا يسقط عنه ما عجز عنه ، ويلزمه ما قدر عليه ، ويجتنب ما قدر على اجتنابه مما نهى عنه ، قال عز وجل (لا يكف الله نفساً إلا وسعها) *
 ٣٩٤ - مسألة - ولا تجوز الصلاة في أرض منصوبة ولا مملوكة بغير حق من بيع فاسد أو هبة فاسدة أو نحو ذلك من سائر الوجوه ، وكذلك من كان في سفينة منصوبة أو فيها لوح منصوب لولاه لغرق الماء ، فانه إن قدر على الخروج عنها فصلاته باطل ، وكذلك الصلاة على وطاء منصوب أو مأخوذ بغير حق ، أو على دابة مأخوذة بغير حق ، أو في ثوب مأخوذ بغير حق ، أو في بناء مأخوذ بغير حق وكذلك إن كان مسامير السفينة منصوبة ، أو خيوط الثوب الذي خيط بها منصوبة أو أخذ كل ذلك بغير حق *

فإن كان لا يقدر على مفارقة ذلك المكان أصلاً ، ولا على الخروج عن السفينة أو كان اللوح لا يمنع الماء من الدخول ، أو كان غير مستغل بذلك البناء ولا مستتراً به ، أو كان قد يئس عن (١) بعرفة من أخذ منه ذلك الشيء بغير حق ، أو كانت سفينة أو بناء لم ينصب شيء من أعيانها لكن سخر الناس فيها ظملاً : فالصلاة في كل ذلك جائزة ، قدر على مفارقة ذلك المكان أو لم يقدر *

وكذلك إن خشي البرد وأذاه ، أو الحر وأذاه ، فله أن يصلي في الثوب المأخوذ بغير حق وعليه إذا كان صاحبه غير مضطر إليه ، وإلا فلا ، وكذلك الأرض الباحة التي لم يحظرها صاحبها ولا منع منها ، فالصلاة فيها جائزة *

برهان ذلك قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون . فإن لم تجدوا فيها أحداً فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم) . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » صخ ذلك من طريق أبي بكر ، وعبد الله بن عمر ، ونبيط بن شريط الأشجعي (٢) . وقال عليه السلام

(١) كذا في الاصول « يئس عن » وأما يقال « يئس من الشيء » قال في اللسان : « ويئس

عن أيضاً وهو شاذ » وما أكثر شذوذ ابن حزم ! (٢) نبيط : بضم النون وفتح الباء

«من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد». فإذا كان من حرم الله عليه الدخول الى مكان ما، والاقامة فيه، ولباس ثوب ما، والتصرف فيه، أو استعمال شيء ما: ففعل في صلاته كل ما حرم عليه فلم يصل كما أمر، ومن لم يصل كما أمر فلم يصل أصلاً، والصلاة طاعة وفريضة، قيامها وقعودها والاقامة فيها، وبعض اللباس فيها، فإذا قعد حيث نهى عنه أو عمل متصرفاً فيما حرم، أو استعمل ما حرم عليه: فإنما أتى بعمل معصية وقعود معصية، ومن الباطل أن تنوب المعصية المحرمة عن الطاعة المفترضة، وأن يجزى الضلال والفسوق عن الهدى والحق *

وقد عارض ذلك بعض المتسفين فقال: يلزمكم إذا طلق في شيء مما ذكرتم، أو أعتق فيه، أو نكح فيه، أو باع فيه، أو اشترى، أو وهب أو تصدق —: أن تنقضوا كل ذلك، وكذلك من صبغ لحيته بخناء منصوبة ثم صلى، ومن تعلم القرآن من مصحف مسروق أن ينساه، أو علمه إياه عبد آبق، وأكثروا من مثل هذه الحماقات، وقالوا: كل من ذكرتم بمنزلة من صلى مصراً على الزنا وقتل النفس وشرب الخمر والسرقة ولا فرق *

قال على: ليس شيء مما قالوا من باب ما قلنا، لان الصلاة لا بد فيها من إقامة في مكان واحد، ومن جلوس مفترض، ومن ستر عورة، ومن ترك كل عمل لم يبح له في الصلاة، ومن زمان محدود مؤقت لها، ومن مكان موصوف لها، ومن ماء يتطهر به أو تراب يقيم به إن قدر على ذلك، هذا مالا خلاف فيه بيننا وبينهم، ولا بين أحد من أهل الإسلام *

وليس الطلاق ولا النكاح ولا العتاق ولا البيع ولا الهبة ولا الصدقة ولا تعلم القرآن —: معلقا بشيء مما ذكرنا، ولا مأموراً فيه بهيئة ما، ولا بجلوس ولا بد، ولا بقيام على صفة، ولا بمكان موصوف، لكن كل هذه الأعمال أيضاً محتاجة ولا بد الى ألفاظ موضوعة، أو أعمال محدودة، وأوقات محدودة، فكل من أتى بالصلاة أو النكاح أو

الوعدة، وشريط: بفتح الشين المعجمة، وكلاهما في آخره طاء مهملة. وحديث نبيط. رواه أحمد (ج ٤ ص ٣٠٥ و ٣٠٦)

الطلاق أو البيع أو الهبة أو الصدقة على خلاف ما أمره الله تعالى به على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فهو كانه باطل لا يصح منه شيء ، لا طلاق ولا نكاح ولا عتاق ولا هبة ولا صدقة ، وكذلك كل شيء من أعمال الشريعة ولا فرق *

فمن صلى فجعل الجلوس المحرم عليه بدل الجلوس المأمور به ، والاقامة المحرمة عليه بدل الاقامة المفترضة عليه ، وستر عورته بما حرم عليه سترها به ، وأتى بهافي غير الزمان الذي أمر بأن يأتي بهافيه ، أو في غير المكان الذي أمر أن يأتي بهافيه ، وعوض من ذلك زماناً ومكاناً حرماً عليه ، وعرض الماء المحرم عليه أو التراب المحرم عليه من الماء المأمور به أو التراب المأمور به — فلم يعمل قط الصلاة التي أمره الله تعالى بها ، وهو والذي صلى إلى غير القبلة عمداً سواء ولا فرق ، وكلاهما صلى بخلاف ما أمر به *

وكذلك من طلق أجنبية ، أو بغير الكلام الذي جعل الله تعالى الطلاق به وحرم به الفرج الذي كان حلالاً أو نكح ذات زوج أو في عدة أو بغير الكلام الذي أباح به النكاح وحل به الفرج الحرام قبله ، أو باع بيعاً محرماً ، أو اشترى من غير مالك ، أو وهب هبة لم يطلق عليها أو أعتق عتقاً حرم عليه ، كمن أعتق غلام غيره ، أو تصدق بثوب على الأوثان — : فكل ذلك باطل مردود ، لا يصح شيء منه ، وليس تبطل شريعة بما تبطل به أخرى لكن بأن يعمل بخلاف ما أمر الله تعالى بأن تعمل عليه *

والذي صبغ لحيته بخناء ، مقصوبة فإن صلى حاملاً لتلك الخناء فلا صلاة له . وأما إذا نزعها ولم يصل بها — فاللون غير متملك — فلم يصل بخلاف ما أمر *

وأما المصير على المعاصي فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن كل من كان من أمته فقد عفا الله عز وجل له عن كل ما حدث به نفسه من قول أو عمل ، فهذا مغفوه له عنه *

فإن قيل : فأنتم تبطلون صلاة من نوى خروجه من الصلاة ، وإن لم يعمل ولا قال ؟ قلنا : بلى قد عمل ، لأنه بنيت تلك صار وقوفه إن كان واقفاً ، وقعوده إن كان قاعداً ، وركوعه إن كان راكعاً ، وسجوده إن كان ساجداً ، — : عملاً بعمله ظاهراً لغير الصلاة ، فقد بطلت صلاته ، إذ حال عامداً بين أعمالها بما ليس منها ، لكن لو نوى أن يبطلها في غير وقته ذلك لم تبطل بذلك صلاته . وبالله تعالى التوفيق *

وأما من عجز عن المفارقة لشيء مما ذكرنا فقد قال الله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم

عليكم إلا ما اضطررتم إليه) . وأخبر عليه السلام أنه عفا الله عن أمتة الخطأ والنسيان وما استكروا عليه . فهذا مضطر مكره ، فلا تبطل صلاته إلا بنقص جلي في إبطالها بذلك كالحديث المتفق على أنه لا يجزئ التماذى في الصلاة إثره إلا بأحداث وضوء . وأما السفينة والبناء الذى سخر الناس ظلاماً فيها فليس هناك عين محرمة كان المصلى مستعملاً لها ، والآثار لا تملك ، فإن يؤس من معرفة صاحبه فقد صار من جماعة المسلمين وهو أحدم فله التصرف فيه حينئذ . وبالله تعالى التوفيق (١) *

٣٩٥ — مسألة — ولا تحمل الصلاة — للرجل خاصة — في ثوب فيه حرير أكثر من أربع أصابع عرضاً في طول الثوب ، إلا اللبنة (٢) والتكفيص (٣) ، فهما مباحان . ولا في ثوب فيه ذهب ، ولا لايساً ذهباً في خاتم ولا في غيره . فإن أجبر على لباس شيء من ذلك أو اضطر إليه خوف البرد : حل له الصلاة فيه ، أو كان به داء يتداوى من مثله بلباس الحرير : فالصلاة له فيه جائزة . وكذلك لو حمل ذهباً له في كمه ليحرزه ، أو حريراً أو ثوباً حريراً كذلك . فصلاته تامة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبيد الله بن عمر القواريري ومحمد بن المثنى وزهير بن حرب قالوا : ثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن الشعبي عن سويد ابن غفلة (٤) : أن عمر بن الخطاب خطب بالجابية فقال : «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع» . (٥)

وبه إلى مسلم ثنا شيكان بن فروخ ثنا جرير بن حازم ثنا نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة» (٦)

(١) الحكم بطلان الصلاة إذا كانت في موضع منسوب أو ثوب كذلك الخ بما قاله المؤلف — : لا يرى دليلاً قاطعاً على الرغم من كل ما ذكر ، وقد ردنا هذا الرأي فيما كتبناه على الأحكام للمؤلف (ج ٣ ص ٦١) (٢) بفتح اللام وكسر الباء الموحدة وهي رقعة تعمل موضع جيب القميص (٣) أذنه من «كفة القميص» بضم الكاف وفتح الفاء المشددة ، وهي ما استدار حول الذيل (٤) بالغين المعجمة والفاء واللام المفتوحات (٥) في مسلم (ج ٢ ص ١٥٢) (٦) الحديث في مسلم (ج ٢ ص ١٥٠ و ١٥١) وقد اختصره المؤلف *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا علي — هو ابن المديني — ثنا وهب بن جرير بن حازم ثنا أبي قال سمعت ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن أبي ليلى — هو عبد الرحمن — عن حذيفة قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) أن نشرب في آنية الذهب والفضة وأن (٢) نأكل فيها ، (٣) وعن لبس (٤) الحرير والديباج وأن نجلس عليه » *

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا عبد الرحمن بن أسد الكازروني (٥) ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع مولى ابن عمر عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أحل الذهب والحرير للأنث من أمتي وحرم على ذكورها » (٦) *

(١) في البخاري (ج ٧ ص ٢٧٦) « نهانا النبي صلى الله عليه وسلم » (٢) في النسخة (٤٥) « أو أن » وما هنا هو الموافق للبخاري (٣) في الأصلين « فيهما » وصحناه من البخاري (٤) في النسخة (٤٥) « وعن لباس » وما هنا هو الموافق للبخاري (٥) بفتح الزاي كما ضبطه صاحب القاموس والذهبي في المشبه ، وضبطه السمعاني في الأنساب باسكانها واطنه خطأ (٦) رواية عبد الرزاق عن معمر في هذا الحديث رواها أحمد في مسنده عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن رجل عن أبي موسى (ج ٤ ص ٣٩٢ و ٣٩٣) فزاد في الاسناد مجهولا كما ترى ، ورواه أيضاً (ج ٤ ص ٣٩٢) عن عبد الرزاق عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن أبيه عن رجل عن أبي موسى ، ورواه أيضاً (ج ٤ ص ٣٩٣) عن سريج عن عبيد الله العمري عن نافع عن سعيد عن رجل من أهل البصرة عن أبي موسى ، ثم رواه عن محمد ابن عبيد (ج ٤ ص ٣٩٤) ويحيى بن سعيد (ج ٤ ص ٤٠٧) كلاهما عن عبيد الله عن نافع عن سعيد عن أبي موسى يحذف الرجل المجهول . وقد رواه الترمذي (ج ١ ص ٣٢١) من طريق عبد الله ابن نمير ، والنسائي (ج ٢ ص ٢٩٤) من طريق يحيى بن يزيد بن ميمون وبشر بن الفضل ، والبيهقي (ج ٢ ص ٤٢٥) من طريق عبد الله بن المبارك ، ورواه الطحاوي (ج ٢ ص ٣٤٦) من طريق حماد بن سلمة ، كما هم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن سعيد عن أبي موسى ، ورواه الطيالسي (رقم ٥٠٦) عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن سعيد عن أبي موسى ، فلم يذكر وافي الاسناد رجلا مجهولا وكل هؤلاء ثقات إلا عبد الله بن نافع فإنه ضعيف . وسعيد بن أبي هند ثقة تابعي ، وقد اختلفت الرواية عنه في هذا الحديث كما ترى ، قال ابن حجر في التهذيب (ج ٤ ص ٩٤) : « ذكر عبد الحق أن في مصنف عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن رجل عن أبي موسى

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا عفان بن مسلم ثنا همام ثنا قتادة (١) أن أنس ابن مالك أخبره: « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شكوا إليه عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام القمل ، فرخص لهما في قص الحرير » * (٢)

في لباس الحرير ، كذا قال ، وقوله: عن رجل ، زيادة ليست في كتاب عبد الرزاق ولا غيره من حديث نافع ، نعم رواه عبد الرزاق قال : سمعت عبد الله بن سعيد بن أبي هند يحدث عن أبيه عن رجل عن أبي موسى أخرجه الحاكم في المستدرک من حديث أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق — هو في مسند أحمد (ج ٤ ص ٣٩٢) — وقال هو وهم وقع من عبد الله بن سعيد بن أبي هند لسوء حفظه ، كذا قال ، وأراد ترجيح رواية نافع عن سعيد عن أبي موسى ، وقد ذكر أبو زرعة وغيره أن حديثه عنه مرسل « وقد رأيت مما ذكرنا لك من طرق الحديث أن أكثر الرواة الثقات روه من غير ذكر الرجل ، ويظهر لنا أن نسخ مصنف عبد الرزاق اختلفت في رواية نافع ، فإن رواية ابن حزم هنا ليس فيها المجهول وكذلك نقل ابن حجر عن مصنف عبد الرزاق ، ونقل عبد الحق زيادته وهي موجودة في مسند أحمد عن عبد الرزاق . وعبد الله بن سعيد بن أبي هند — الذي رد الحاكم روايته — ثقة ويخطئ في بعض حديثه وقد اختلف عليه أيضا في هذا الحديث ، فقد رواه الطحاوي (ج ٢ ص ٣٤٦) من طريق محمد بن جعفر عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي موسى ، فلم يذكر المجهول ، والظاهر من كل هذه الطرق أن سعيد بن أبي هند سمعه من رجل عن أبي موسى ثم صار يرسله عن أبي موسى ، ويبعد أن يكون سمع منه ، لأن أبا موسى اختلف في سنة موته اختلافاً كبيراً فقيل سنة ٤٢ وأقصى ما قيل أنه سنة ٥٣ ، وسعيد مات سنة ١١٦ بين وفاتيه ما من ٦٣ سنة إلى ٧٤ على اختلاف الأقوال في وفاة أبي موسى . وقد صحح الترمذي هذا الحديث ، ونقل الشوكاني تصحيحه عن الحاكم ، وما أظنه مع كل هذا يكون صحيحاً ، ونقل ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ٢٨) عن أبيه أن سعيداً لم يلق أبا موسى ، وكذلك قال الدارقطني في العلل ، وقال ابن حبان في صحيحه أنه « معلول لا يصح » نقله عنهما الشوكاني (ج ٢ ص ٧٥) (١) في الأصلين « ثنا عفان بن مسلم ثنا قتادة » بحذف همام ، وهو خطأ صحيحناه من مسلم ، وفي حاشية النسخة (٤٥) إنما في كتاب مسلم ثنا عفان ثنا همام ثنا قتادة ، وهو الصحيح » (٢) الحديث في مسلم (ج ٢ ص ١٥٤) بلفظ « أن عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم القمل » الخ *

وبه الى مسلم : ثنا ابو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن بشر (١) ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير ابن العوام في القمص الحرير لحكة كانت بهما او وجع » (٢) *

وبه الى مسلم ثنا يحيى بن يحيى ثنا خالد بن عبد الله — هو الطحان — عن ابن جريج عن عبد الله (٣) مولى أسماء بنت أبي بكر الصديق : « أن أسماء أخرجت اليه جبة طيالية كسروانية (٤) لها لبنة ديباج وفرجاها مكنوفان بالديباج ، (٥) فقالت : هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كانت عند عائشة حتى قبضت فقبضتها ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبسها ، ففحن نعلها للمرئى (٦) يستشفى بها » *

ومس الحرير والذهب وملكهما وحملهما حلال بالنص والاجماع *

فان قيل : قد روى لباس الخبز عن بعض الصحابة رضى الله عنهم *

قلنا : قد جاء تحريمه عن بعضهم *

كروينا : أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه جهز جيشاً فغنموا فاستقبلهم عمر فرآهم قد لبسوا أقبية الديباج ولباس العجم ، فأعرض عنهم وقال : ألقوا عنكم ثياب أهل النار ، فألقوها * وعن شعبة عن عبد الله بن أبي السفر سمعت الشعبي يحدث عن سويد بن غفلة قال : أصبنا فتوحاً بالشام فأتيننا المدينة ، فلما دنونا لبسنا الديباج والحرير ، فلما رأنا عمر رمانا ، فترعناها ، فلما رأنا قال : مرحباً بالمهاجرين ، ان الحرير والديباج لم يرض الله به لمن كان قبلكم ، فيرضى به عنكم ؟ لا يصلح منه إلا هكذا وهكذا ، قال شعبة : أصبعين أو ثلاثاً أو أربعاً *

(١) بكسر الياء واسكان الشين المعجمة وفي النسخة رقم (١٦) « بشير » وهو تصحيف (٢)

الحديث في مسلم (ج ٢ ص ١٥٣) وفي البخارى (ج ٧ ص ٢٧٧) (٣) في صحيح مسلم طبع بولاق (ج ٢ ص ١٥١) « خالد بن عبد الله بن عبد الملك عن عبد الله » وهو خطأ ، وصوابه « خالد بن عبد الله عن عبد الملك » وصححه من طبعة الاستانة (ج ٦ ص ١٣٩) ومن نسخة مخطوطة صحيحة ومن كتب الرجال . واعلم ان المؤلف نهم ان عبد الملك في هذا الحديث هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج وهو خطأ فقد بين البيهقي في السنن الكبرى في رواية هذا الحديث انه عبد الملك بن ابي سليمان العرزمي ، وقد رواه عن جعفر بن محمد عن يحيى بن يحيى شيخ مسلم فيه هذا الاسناد (ج ٢ ص ٤٢٣) (٤) في الأصلين « خسر وانية » وصححه من مسلم (٥) في مسلم « وفرجها مكفوفين بالديباج » (٦) في النسخة رقم (٤٥) « للمريض » وهي نسخة في صحيح مسلم أيضاً *

ورويانا عن أبي الخير : أنه سأل عقبة بن عامر الجهني عن لبنة حرير في جيبته ؟ قال :
ليس بها بأس *

وعن يزيد بن هرون : أنا هشام — هو ابن حسان — عن حفصة بنت سيرين عن
أبي ذبيان (١) — وهو خليفة بن كعب — : أن ابن عمر سمع الخبر في أن « من لبس
الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » فقال : إذن والله لا يدخلها ، قال الله تعالى : (ولباسهم
فيها حرير * (٢))

وعن محمد بن المثني : ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن منصور — هو ابن
المعتمر — عن مجاهد قال قال ابن عمر : اجتنبوا من الثياب ما خالطه الحرير *
وعن عبيد الله بن عمرو (٣) الرقي عن زيد بن أبي أنيسة عن زيد (٤) عن أبي بردة عن
ربيع بن حراش (٥) عن حذيفة قال : من لبس ثوب حرير ألبسه الله تعالى ثوباً من نار ،
ليس من أيامكم ولكن من أيام الله الطوال *
وعن علي بن أبي طالب : أنه رأى رجلاً لبساً جبة على صدرها ديباج فقال له علي :
ما هذا الثمن على صدرك ؟ *

وعن شعبة عن أبي اسحاق السبيعي سمعت عبد الرحمن بن يزيد قال : كنت عند
ابن مسعود فجاءه ابن له عليه قميص حرير فشقه ابن مسعود *
وعن ابن الزبير : من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة *
فاذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم فالقرض الرد عند تنازعهم إلى رسول الله صلى الله

(١) بكسر الهمزة والميم واسكان الباء الموحدة (٢) نسبة الشوكاني (ج ٢ ص ٧٢)
إلى النسائي ولم أجده فيه ، وقد قل ابن الزبير مثل ذلك ، كما رواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٢٢) وكما
نقله السندي في حاشية النسائي (ج ٢ ص ٢٩٧) عن السنن الكبرى ، ثم قال « وهذا منه
رضي الله عنه استنباط لطيف ، لكن دلالة هذا الكلام على الحصر غير لازم » وقد صدق ، فإن
الحاكم روى في المستدرک (ج ٤ ص ١٩١ و ١٩٢) والطحاوي في معاني الآثار (ج ٢ ص
٣٤٣) من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من لبس الحرير في
الدنيا لم يلبسه في الآخرة ، وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه » قال الحاكم : « هذا
حديث صحيح ، وهذه اللفظة تملل الأحاديث المختصرة أن من لبسها لم يدخل الجنة » ووافقه
الذهبي على تصحيحه (٣) بفتح العين ، وفي النسخة رقم (١٦) « عمر » وهو خطأ (٤) بضم الزاي
وفتح الباء الموحدة (٥) بكسر الحاء المهملة وآخره شين معجمة *

عليه وسلم ، كما أمر الله عز وجل ، وقديع سمرة خمرآ ، وأكل أبوظلحة البردوهو صائم ولا حجة في أحد دون (١) رسول الله صلى الله عليه وسلم *
ولا يصح في الرخصة في الثوب (٢) سداه حرير خبر أملا ، لان الرواية فيه عن ابن عباس انفرد بها خفيف ، وهو ضعيف (٣) *
فكيف وكل من روى عنه أنه لبس الخبز من الصحابة رضي الله عنهم ليس في شيء من تلك الأخبار أنهم عرفوا أن سداها حرير *

روينا عن شعبة عن عامر بن عبيدة (٤) الباهلي قال : رأيت على أنس جبة خز فمأته عن ذلك فقال : أعوذ بالله من شرها *
وعن معمر عن عبد الكريم الجزري قال : رأيت على أنس بن مالك جبة خز وكساء خز وأنا أطوف بالبيت مع سميد بن جبير ، فقال سميد بن جبير : لو أدركه السلف لأوجموه *

فهذا يوضح أن الصحابة كانوا يحرمون ذلك ، إذ لا يجمعون على مباح *
وعن عبد الله بن شقيق أنه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحرير بأشد النهي (٥) » فقال له رجل . أليس هذا عليك حريراً ؟ فقال عبد الله : سبحان الله ! هذا

(١) في نسخة «مع» (٢) في نسخة «في ثوب» (٣) حديث ابن عباس رواه أبو دلويد (ج ٤ ص ٨٧ و ٨٨) والطحاوي (ج ٢ ص ٣٤٨) من طريق خفيف بن ابن عبد الرحمن الجزري ، وهو ثقة اضطربت الرواية عنه في بعض الأحاديث ، وأعدل ما قيل فيه قول ابن عدي : «لخفيف نسخ وأحاديث كثيرة وإذا حدث عن خفيف ثقة فلا بأس بحديثه ورواياته ، إلا أن يروى عنه عبد المزي بن عبد الرحمن فان رواياته عنه بواطيل والبلاء من عبد المزي لا من خفيف» والحديث الذي هنا من رواية زهير بن معاوية وشريك عن خفيف ، وقد توبع عليه خفيف ، فرواه الحاكم في المستدرک (ج ٤ ص ١٩٢) من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن بكر عن ابن جريج عن عكرمة عن سميد بن جبير عن ابن عباس وهذا اسناد صحيح على شرط الشيخين كما قال الحاكم والذهبي (٤) في النسخة (١٦) «عبيد» وهو خطأ (٥) عبد الله بن شقيق تابعي ، فهذا الحديث مرسل *

خز، قال . بلى ولكن سداه حرير، قال : ما شعرت *

وعن عمر بن عبدالمزيز : أنه أمر أن يتخذ له ثوب من خز سداه كتان *

وعن هشام بن عروة عن أبيه : أنه كان له ثوب خز سداه كتان *

وعن عبدالرحمن بن أبي ليلى نحو ذلك *

ولا يخلو كل من روى عنه من الصحابة رضى الله عنهم أنه لبس من أحد وجوه ثلاثة :
إما أن سدى تلك الثياب كان كتاناً ، وإما أنهم لم يعلموا أنه حرير ، وهذا هو الذى لا يجوز
أن يظن بهم غيره ، وإما أنهم استغفروا الله تعالى من لباسه ، فأقل يوم من أيامهم مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يغطى على أضعاف هذا ، وليس غيرهم مثلهم ، فنصف مد شعر يتصدق
به أحدهم يفضل جميع أعمال أحدنا لو عمر مائة سنة ، لأن نصف مد أحدهم أفضل من جبل
أحد ذهباً تنفقه نحن في وجوه البر ، وما نعلم أحداً ينفق في البر زنة حبر ضخم من حجارة أحد
فكيف الجبل كله . وبالله تعالى التوفيق *

وأما من اضطر إليه خوف البرد فقد قال الله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا
ما اضطررتم إليه) *

٣٩٦ - مسألة ولا يحل لأحد أن يقرأ القرآن في ركوعه ولا في سجوده ، فإن تعمد
بطلت صلاته ، وإن نسي ، فإن كان ذلك بعد أن اطمأن وسبح كما أمر أجزاء سجود السهو
وتمت صلاته ، لأنه زاد في صلاته ساهياً ما ليس منها ، وإن كان ذلك في جميع ركوعه وسجوده
ألغى تلك السجدة أو الزكاة وكان كأن لم يأت بها ، وأتم صلاته وسجد للسهو ، لأنه لم يأت
بذلك كما أمر ، وقد قال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا
أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج أنا زهير بن حرب ثنا سفيان بن عيينة أنا سليمان بن سحيم
عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس قال : كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم
الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر ، فقال : أيها الناس ، إنه لم يبق من مبشرات النبوة
إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له ، ألا وإني نهيت أن اقرأ القرآن راكعاً أو
ساجداً ، فأما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن
يستجاب لكم (١) » *

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٨) وقوله فقمن أى خليق وجدير اه نهاية *

قال علي فان قيل قد روى هذا المعنى من طريق علي وفيه «نهائي ولا أقول نها كم» قلنا : نعم ، وليس في هذا الخبر إلا نهى على ، وفي الذي ذكرنا نهى الكل لأن كل ما نهى عنه عليه السلام فحكمنا حكمه ، إلا أن يأتي نص بتخصيصه *
فان قيل : قد روت عائشة رضي الله عنها : أنها سمعت حلي الله عليه وسلم يقول في سجوده «سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي» يتأول القرآن *

قلنا : نعم ، وقد روينا (١) هذا الخبر عن سفيان الثوري عن منصور عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في سجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي» يتأول القرآن ، يعني (إذا جاء نصر الله والفتح) *
هكذا . في الخبر نصاً ، فصح أن معنى تأوله عليه السلام القرآن هو قوله تعالى في هذه السورة (واستغفره) (٢) *

وقد روينا عن علي بن أبي طالب : لا تقرأ وأنت راكع ولا وأنت ساجد *
وعن مجاهد : لا تقرأ في الركوع ولا السجود ، إنما جعل الركوع والسجود للتسبيح *
٣٩٧ — مسألة — فلو قرأ المصلّي القرآن في جلوسه بعد أن يشهد وهو إمام أو فذ ، أو تشهد في قيامه أو ركوعه أو سجوده بعد أن يأتي بما عليه من قراءة وتسبيح : جازت صلاته عمداً فعل ذلك أو نسياناً ، ولا سجود سهو في ذلك ، وغير ذلك من ذكر الله تعالى أحب الينا *
فأما جواز صلاته وسقوط سجود السهو عنه فلا أنه لم يأت بشيء نهى عنه ، بل قرأ ، والقراءة فعل حسن ما لم ينه المرء عنه ، والتشهد أيضاً ذكر حسن *
وأما قولنا : إن غير ذلك من الذكر أحب الينا ، فلا أنه لم يأت به امر ولا حض . وبالله تعالى التوفيق *

٣٩٨ — مسألة — ولا تجزئ احداً الصلاة في مسجد الضرار الذي بقرب قباء ، لا عمداً ولا نسياناً *

لقول الله تعالى : (والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفرقاً بين المؤمنين وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله) الى قوله تعالى : (لا تقم فيه أبداً لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه) فصح أنه ليس موضع صلاة *

(١) في نسخة «روى» (٢) هذا المعنى واضح كثيراً في البخاري ، وفي روايات أخرى في مسلم (ج ١ ص ١٣٩) ولكني لم أجد رواية سفيان الثوري *

٣٩٩ - مسألة - ولا تجزى (١) الصلاة في مسجد أحدث مباهاة أو ضرارا على مسجد آخر ؛ إذا كان أهله يسمعون نداء المسجد الأول ولا حرج عليهم في قصده ، والواجب هدمه ، وهدم كل مسجد أحدث ليتفرديه الناس كالرهبان ، أو يقصدها أهل الجهل طلباً لفضلها ، وليست عندها آثار لنبي من الأنبياء عليهم السلام *

ولا يحل قصد مسجد أصلا يظن فيه فضل زائد على غيره إلا مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد بيت المقدس فقط ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذم تقارب المساجد *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن الصباح أنا سفيان بن عيينة عن سفيان الثوري عن أبي فزارة عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أمرت بتشيد المساجد » قال ابن عباس لتزخرفها كما زخرفت اليهود والنصارى (٢) *

قال على : التشييد البناء بالشيد (٣) *

وبه إلى أبي داود ثنا محمد بن العلاء ثنا حسين بن علي عن زائدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور ، وأن تطيب وتنظف (٤) » *

قال على : فلم يأمر عليه السلام ببناء المساجد في كل مكان ، وأمر ببناء المساجد في الدور ، فصح أن الذي نهى عنه عليه السلام هو غير الذي أمر به ، فاذ ذلك كذلك فحق بناء المساجد هو كما بين صلى الله عليه وسلم بأمره وفعله ، وهو بناؤها في الدور ، كما قال عليه السلام والدور هي المحلات ، قال عليه السلام : « خير دور الأنصار دار بني النجار ، ثم دار بني عبد الأشهل ، ثم دار بني الحارث بن الخزرج ، ثم دار بني ساعدة (٥) » *

(١) في نسخة « ولا تجوز » (٢) قوله « قال ابن عباس » الخ سقط من النسخة رقم (١٦) وزدناه من النسخة رقم (٤٥) ومن أبي داود (ج ١ ص ١٧٠ و ١٧١) والحديث اسناده صحيح ، وقد صححه ابن حبان كما نقله عنه الشوكاني (ج ٢ ص ١٥٦) (٣) الشيد - بكسر الشين المعجمة - كل ما طلى به الحائط من جص أو بلاط ، وبناء مشيد معمول بالشيد ، وكل ما أحكم من البناء فقد شيد ، وتشيد البناء إحكامه ورفعته . قاله في اللسان (٤) رواه أبو داود (ج ١ ص ١٧٣) ونسبه المتذري للترمذي أيضا (٥) انظر صحيح مسلم

وعلى قدر ما بناها عليه السلام بالمدينة ، لكل أهل محلة مسجد هم الذي لا حرج عليهم في إجابة مؤذنه للصلوات الخمس ، فآزاد على ذلك أو نقص مما يفعل عليه السلام فباطل ومنكر ، والنكر واجب تغييره *

وقد افترض عليه السلام النكاح والتسرى ، ونهى عن الرهبانية ، فكل ما أحدث بعده عليه السلام مما لم يكن في عهده وعهد الخلفاء الراشدين فبدعة وباطل . وقد هدم ابن مسعود مسجداً بناء عمرو بن عتبة بظهر الكوفة ورده الى مسجد الجماعة . ولا فضل للجامع على سائر المساجد *

ولا يحل السفر الى مسجد ، حاشا مسجد مكة والمدينة وبيت المقدس *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ثنا شفيان — هو ابن عيينة — عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة (١) مساجد : مسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى (٢) » *

حدثنا أحمد بن محمد الطلفنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو البزار ثنا محمد بن معمر ثاروح بن عبادة ثنا محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن أبي سيلة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما الرحلة الى ثلاثة مساجد . مسجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد إيلياء » *

• • • مسألة — ولا تجزى الصلاة في مكان يستهزأ فيه بالله عز وجل أو برسوله صلى الله عليه وسلم أو بشيء من الدين ، أو في مكان يكفر بشيء من ذلك فيه ، فإن لم يمكنه الزوال ولا قدر صلى واجزأته صلاته *

قال الله تعالى : (أن إذا سمعتم آيات الله يكفربها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذا مثلهم) وقال تعالى (وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره) *

فمن استجاز القعود في مكان هذه صفته فهو مثل المستهزئ الكافر بشهادة الله تعالى ،

(١) في النسخة رقم (١٦) « الا لثلاثة » وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١١٤)

(٢) في النسائي « ومسجد الأقصى » *

فمن أقام (١) حيث حرم الله عز وجل عليه الإقامة وقعد حيث حرم الله عز وجل عليه القعود فقعوده وإقامته معصية ، وقعود الصلاة طاعة ، ومن الباطل أن تجزى المعاصى عن الطاعات وأن تنوب المحارم عن الفرائض . وأما من عجز فقد قال تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) *

٤٠١ - مسألة - ولا تجوز القراءة في مصحف ولا في غيره لمصل ، إماماً كان أو غيره فإن تعمد ذلك بطلت صلاته . وكذلك عد الآى ، لأن تأمل الكتاب عمل لم يأت نص بإباحته في الصلاة *

وقد روينا هذا عن جماعة من السلف منهم سعيد بن المسيب . والحسن البصرى . والشعبى وأبو عبد الرحمن السلمى . وقد قال بإبطال صلاة من أم بالناس في المصحف أبو حنيفة والشافعى (٢) وقد أباح ذلك قوم منهم ، والرجوع عند التنازع إليه هو القرآن والسنة ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن في الصلاة لسفلاً (٣) » فصيح أنها شاغلة عن كل عمل لم يأت فيه نص بإباحته . وبالله تعالى التوفيق *

٤٠٢ - مسألة - ومن سلم عليه وهو يصلى فليرد إشارة لا كلاماً ، بيده أو برأسه فإن تكلم عمداً بطلت صلاته . ومن عطس فليقل « الحمد لله رب العالمين » ولا يجوز أن يقول له أحد يصلى « رحمك الله » فإن فعل بطلت صلاة القائل له ذلك إن تعمد عالماً بالنهى وقد ذكرنا حديث معاوية بن الحكم في ذلك وحديث الرد أيضاً فأغنى عن إعادته . وبالله تعالى التوفيق *

٤٠٣ - مسألة - ولا تجزى الصلاة بحضرة طعام المصلى غداء كان أو عشاء ولا وهو يدافع البول أو الغائط ، وفرض عليه أن يبدأ بالأكل والبول والغائط *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عباد ثنا حاتم بن اسماعيل عن يعقوب

(١) في نسخة « فقد أقام » وهو خطأ (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٦) مانصه « نقله عن الشافعى غلط لاشك فيه ، ولا يعرف هذا في مذهبه ، بل مذهبه يلزمه أن يقرأ في الصلاة من المصحف لو عجز عن الاستظهار » وهذا نقد صحيح . انظر المجموع للنووى (ج ٣ ص ٣٧٩ ج ٤ ص ٩٥) والعزير للرافعى (ج ٣ ص ٣٤٦) (٣) في البخارى (ج ٢ ص ١٣٩) ومسلم (ج ١ ص ١٥١) بلفظ « سفلاً » *

ابن مجاهد - هو أبو حذرة (١) عن ابن أبي عتيق قال : تحدثت أنا والقاسم - هو ابن محمد - عند عائشة فأتى بالمائدة فقام القاسم بن محمد، قلت عائشة : أين ؟ قال : أصلي قالت : اجلس غدر ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الأخبثان (٢) * «

حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه قال : كنا مع عبدالله بن أرقم فأقام الصلاة ثم ذهب للغائط وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا أقيمت الصلاة وبأحدكم الغائط فليدأ بالغائط (٣) » * «

وحدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عبدالله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : كان عبد الله بن أرقم في حج أو عمرة فأقام الصلاة ثم قال لأصحابه : صلوا ، فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اذا أقيمت الصلاة وبأحدكم حاجة فليقض حاجته ثم يصلي » فقضى حاجته ثم توضأ وصلى * «

و به قال السلف . روي عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وحيد عن أنس : وضعت المائدة وحضرت الصلاة فقامت لأصلي المغرب ، فأخذ أبو طلحة بثوبي وقال : اجلس وكل ثم صله * «

: وعن عمر بن الخطاب لا تدافعوا الأخبثين في الصلاة فانه سواء عليه يصلي من شكي به أو كان في طرف ثوبه . وعن ابن عباس مثل هذا * «

قال علي : فان خشي فوات الوقت فكذلك لانه مأمور على الجملة بأن يتدبأ بالبول أو الغائط والأكل ، فصح أن الوقت متبادي (٤) له اذ أمر بتأخيرها حتى يتم شغله كما

(١) بفتح الحاء المهملة واسكان الزاي وفتح الراء (٢) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٥٥ و ١٥٦) مطولا (٣) رواه أحمد في المسند (ج ٣ ص ٤٨٣) عن يحيى بن سعيد و (ج ٤ ص ٣٥) عن عبد الله بن سعيد كلاهما عن هشام . ورواه الدارمي (ص ١٧٣) عن محمد بن كنانة عن هشام ورواه مالك في الموطأ (ص ٥٦) عن هشام ورواه أبو داود (ج ١ ص ٣٣) من طريق زهير عن هشام (٤) في نسخة «متباد» *

ذكرنا. والله تعالى التوفيق *

٤٠٤ - مسألة - ومن أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً ففرض عليه أن لا يصلى فى المسجد حتى تذهب الرائحة ، وفرض اخراجه من المسجد إن دخله قبل انقطاع الرائحة ، فان صلى فى المسجد كذلك فلا صلاة له ولا يمنع أحد من المسجد غير من ذكرنا ولا أبخر ولا يجذوم ولا ذوعاهة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المنثري ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر أخبرني نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أكل من هذه الشجرة - يعني الثوم - فلا يقربن (١) المساجد » *

وبه الى يحيى بن سعيد : ثنا هشام - هو الدستوائي - ثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة : أن عمر بن الخطاب خطب الناس يوم الجمعة - فذكر كلاماً كثيراً - وفيه : « إنكم أيها الناس تأكلون شجرتين لا أراها إلا خبيثتين ، هذا البصل والثوم ، ولقد (٢) رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وجد ريحهما (٣) من الرجل فى المسجد أمر به فأخرج الى البقيع » *

وبه الى مسلم : ثنا محمد بن حاتم ثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج أخبرني عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أكل البصل والثوم والكرات فلا يقربن مسجدنا ، فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه (٤) بنو آدم » * قال علي : إذا لم يقل مسجدنا هذا ، او لفظاً يبين تخصيصه بمسجده بالمدينة - : فكل مسجد فهو مسجدنا ، لأنه عليه السلام يخبر عن المسلمين بقوله « مسجدنا » مع ما قد بين ذلك فى الحديث الآخر *

قال علي : رويناه من طريق مصعب بن سعيد : كان رجل من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا اراد ان يأكل الثوم خرج الى البرية ، كأنه يعنى أباه *

(١) فى مسلم (ج ١ ص ١٥٦) « فلا يأتين » (٢) فى النسخة (٤٥) « لقد » وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ١٥٧) (٣) فى النسخة رقم ٤٥ « ريحها » (٤) فى النسخة (٤٥) بحذف « منه » وإثباتها موافق لمسلم (ج ١ ص ١٥٦) *

وروينا عن علي بن أبي طالب وشريك بن حنبل من التابعين تحريم الثوم النى*
قال علي بن أحمد : ليس حراماً لأن النبي صلى الله عليه وسلم أباحه في الأخبار
المذكورة ، وروينا عن عطاء منع آكل الثوم من جميع المساجد*
قال علي : لم يمنع عليه السلام من حضور المساجد أحداً غير من ذكرنا ، (وما ينطق
عن الهوى)* (وما كان ربك نسياً)*

٤٠٥ — مسألة — ومن تعمد فرقة أصابعه أو تشبكه في الصلاة بطلت صلاته ،
لقوله صلى الله عليه وسلم : «ان في الصلاة لشغلا» *

٤٠٦ — مسألة — ومن صلى معتمداً على عصا أو على جدار أو على إنسان أو
مستنداً فصلاته باطل *

لأمره صلى الله عليه وسلم بالقيام في الصلاة ، فإن لم يقدر فقاعداً فإن لم يقدر فمضطجعاً
وكان الاتكاء والاستناد عملاً لم يأت به أمر ، وقال عليه السلام : «ان في الصلاة لشغلا» *
قال علي : الآن يصح أثر في إباحة ذلك فنقول به ، ولا نعلمه يصح ، لأن الرواية فيه
انما هي من طريق عبد السلام بن عبد الرحمن الوابصي عن أبيه ، ولا يعلم حاله ولا حال
أبيه (١) ثم لو صح لكان لا إباحة فيه للاعتماد في الصلاة ، ولالاستناد ، لأن لفظه انما
هو عن أم قيس بنت محصن : «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أسن وحمل اللحم انمخذ
عموداً في مصلاه يعتمد عليه» (٢) *

قال علي : وليس فيه أنه كان عليه السلام يعتمد عليه في نفس الصلاة ، والأحاديث
الصحيح أنه عليه السلام كان يصلي قاعداً فإذا بقي عليه من القراءة (٣) مقداراً قام فقرأ
ثم ركع *

(١) أما عبد السلام فإنه ثقة معروف ، وأما أبوه عبد الرحمن بن صخر بن عبد الرحمن
ابن وابصة بن معبد فلم يذكر بمرح ولا تعديل والله اعلم بحاله ، ولكنهما لم ينفردا بهذا
الحديث كما سيأتي (٢) الحديث شرواه ابوداود (ج ١ ص ٣٥٧) عن عبد السلام بن عبد الرحمن
عن أبيه ، ورواه البيهقي (ج ٢ ص ٢٨٨) من طريق عبيد الله بن موسى ، كلاهما عن شيان بن
عبد الرحمن عن حصين بن عبد الرحمن عن هلال بن يساف عن وابصة بن معبد عن أم قيس
بنت محصن ، وهذا اسناد صحيح جداً (٣) قوله «من القراءة» سقط من نسخة رقم (٤٥) *

٤٠٧ - مسألة - ومن تحتم في السبابة أو الوسطى أو الإبهام أو البنصر - إلا
الخنصر وحده - وتعمد الصلاة كذلك فلا صلاة له *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار وهناد
ابن السرى ، قال محمد بن بشار : ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عاصم بن كليب عن أبي بردة
هو ابن أبي موسى الأشعري قال سمعت على بن أبي طالب رضى الله عنه (١) يقول : «نهاني
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخاتم في السبابة والوسطى» وقال هناد بن السرى :
عن أبي الاحوص عن عاصم بن كليب عن أبي بردة - هو ابن أبي موسى الأشعري - عن على
ابن أبي طالب قال : « نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتختم في اصبعى هذه وفي
الوسطى أو التي تليها (٢) » *

قال على : حديث شعبة هذا يقضى على كل خبر شك فيه من رواه عن عاصم ، ولا
فرق بين من صلى متختماً في إصبع نهى عن التختم فيها وبين من صلى لابس حريراً أو على
حال محرمة ، لأن كاهم قد فعل في الصلاة فعلاً نهى عنه ، فلم يصل كما أمر *

٤٠٨ - مسألة - فلو صرف نيته في الصلاة متعمداً إلى صلاة أخرى أو إلى
تطوع عن فرض أو إلى فرض عن تطوع - : بطلت صلاته ، لأنه لم يأت بها كما أمر ، فلو
فعل ذلك ناسهاً لم تبطل صلاته ، ولكن يلغى ما عمل بخلاف ما أمر به ، طال أم قصر ،
ويبنى على ما صلى كما أمر ، ويتم صلاته ثم يسجد للسهو ، ذلك ما لم ينتقض وضوؤه ، فإن
انتقض وضوؤه ابتداء الصلاة من أولها ، لما قد ذكرنا في الكلام والعمل في الصلاة
ولا فرق *

٤٠٩ - مسألة - ومن أتى عراقاً - وهو الكاهن - فسأله مصداقاً له وهو يدري أن
هذا لا يحل له - : لم تقبل له صلاة أربعين ليلة إلا أن يتوب إلى الله عز وجل *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا
أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثني العنزي حدثني يحيى بن سعيد القطان عن
عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن صفية - هي بنت أبي عبيد - عن بعض أزواج

(١) في النسخة رقم (١٦) «قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم» وهو خطأ ظاهر *

(٢) هذه الإسنيد لم أجدها في سنن النسائي ، والحديث فيها بإسنيد آخرى (ج ٢

ص ٢٩٠) ولعله رواها في السنن الكبرى. وانظر سنن أبي داود (ج ٤ ص ١٤٥ و ١٤٦) *

النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة اربعين ليلة (١) » *

قال علي : ازواج النبي صلى الله عليه وسلم كلهن في غاية الصدق والعدالة والطهارة والثقة ، لا يمكن ان يخفين ولا ان يختلط بهن من ليس منهن . بخلاف مدعى الصحبة وهو لا يعرف *

ومن أتى العراف (٢) فسأله غير مصدق له لكن ليكذبه فليس سائلاً له ولا آتياً إليه . ومن تاب فقد استثنى الله بالتوبة سقوط جميع الذنوب اذا صحت التوبة وكانت على وجهها ، وبالله تعالى التوفيق *

ومن ادعى أن هذا على التغليظ فقد نسب تعمد الكذب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا ما لا يخفى على أحد *

٤١٠ - مسألة - ومن ظن أن إمامه قد سلم أو نسي أنه في إمامة الامام فقام لقضاء ما لم يدرك أو لتطوع أو لحاجة ساهياً - : فعليه أن يرجع متى ما ذكر ويجلس ويتشهد إن كان لم يكن تشهد ولا يسلم إلا بعد سلام إمامه وجالساً ولا بد . فان حيل بينه وبين الجلوس سلم كما يتعدر ويسجد لله هو فان انتقض وضوؤه قبل أن يعمل ما ذكرنا ابتداء الصلاة ولا بد فلو تعمد شيئاً مما ذكرنا قبل ذا كراً لأنه في إمامة الامام بطلت صلاته لما ذكرناه من بطلان الصلاة بكل عمل تعمد يؤمر به ولا أيسح له وبأن النسيان معفو عنه والسلام لا يكون بالنص والاجماع إلا في آخر الجلوس الذي فيه التشهد . وبالله تعالى التوفيق *

٤١١ - مسألة - والصلاة خلف من يدري المرء انه كافر باطل وكذلك خلف من يدري انه متعمد للصلاة بلا طهارة او متعمد للبعث في صلاته . وهذا خلاف فيه من احد مع النص الثابت بأن يؤم القوم أقرؤهم « وليؤمكم أحدكم » في حديث أبي موسى والكافر ليس أحدنا وليس الكافر من المصلين ولا مضافاً اليهم وليس العايب مصلياً ولا في صلاة فالؤثم بواحد منهما لم يصل كما امر *

٤١٢ - مسألة - فان صلى خلف من يظنه مسلماً ثم علم انه كافر أو انه عايب أو انه لم يبلغ فصلاته تامة لانه لم يكفه الله تعالى معرفة ما في قلوب الناس وقد قال عليه السلام « لم أبعث

(١) في مسلم (ج ٢ ص ١٩٢) (٢) بتشديد الراء هو المنجم أو الكاهن يخبر بالمغيبات *

لأشق عن قلوب الناس وإنما كافنا ظاهر أمرهم (١) فامرنا إذا حضرت الصلاة ان يؤمنا
بعضنا في ظاهر أمره فمن فعل ذلك فقد صلى كما امر وكذلك العايب في نيته ايضاً لا سبيل
الى معرفة ذلك منه. وبالله تعالى التوفيق *

١٣٤ — مسألة — وأما من تأول في بعض ما يوجب البسوء فلم يبر الوضوء منه
: فالإلتزام به جائز ، وكذلك من اعتقد متأولاً أن بعض فروض صلاته تطوع ، لأنه
معذور بجهله ، وقد أجاز عليه السلام صلاة معاوية بن الحكم ، وهو قد تعمّد الكلام
في صلاته جاهلاً *

١٣٥ — مسألة — ومن علم أن إمامه قد زاد ركعة أو سجدة فلا يجوز له أن
يتبعه عليها ، بل يبقى على الحالة الجائزة ، ويسبح بالإمام ، وهذا لا خلاف فيه ، وقد
قال تعالى (لا تكاف إلا نفسك) *

١٣٦ — مسألة — وأما رجل صلى خلف الصف بطلت صلاته ولا يضر
ذلك المرأة شيئاً *

وفرض على السامعين تعديل الصفوف ، الأول فالأول ، والتراص فيها ، والمحاذاة
بالناكب والأرجل ، فإن كان نقص كان في آخرها *

ومن صلى وإمامه في الصف فرجة يمكنه سدها بنفسه فلم يفعل بطلت صلاته ، فإن
لم يجد في الصف مدخلاً فليجتنب الى نفسه رجلاً يصلى معه ، فإن لم يقدر فإرجع ولا
يصل وحده خلف الصف إلا أن يكون ممنوعاً فيصلى وتجزئه *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود
ثنا سليمان بن حرب ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد
عن وابصة - هو ابن معبد الأسدي - : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً
يصلى خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة » (٢) *

(١) في النسخة رقم (١٦) « وإنما كافنا ظاهرهم » وما هنا أحسن (٢) رواه أبو داود
(ج ١ ص ٢٥٤) وهذا الحديث من طريق هلال عن عمرو بن راشد رواه أحمد في المسند
(ج ٤ ص ٢٢٧ و ٢٢٨) عن محمد بن جعفر وعن يحيى بن سعيد كلاهما عن شعبة ، ورواه
الطحاوي عن شعبة (ص ١٦٦ رقم ١٢٠١) والترمذي (ج ١ ص ٤٨) عن محمد بن بشار

وروينا من طريق جرير بن عبد الحميد عن حصين بن عبد الرحمن عن هلال بن يساف أن زياد بن أبي الجعد أخيره عن وابصة بن معبد : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا صلى خلف الصف وحده أن يعيد الصلاة » (١) *

فقال قوم بأمرهم : لعله أمره بالاعادة لأمر غير ذلك لا ندرفه !! *

قال علي : وهذا باطل لأنه عليه السلام لم يكن يسدع بيان ذلك لو كان كما ادعوا وإذا جوزوا مثل هذا لم يمجز أحدا لا يتقى الله عز وجل أن يقول إذا ذكر له حديث : لعله نقص منه شيء يبطل هذا الحكم الوارد فيه !! *

فكيف وقد حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا وهب بن مسرة ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر حدثني عبد الرحمن بن علي ابن شيبان عن أبيه قال : « قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعناه وصلينا خلفه ، ففقدنا الصلاة فرأى رجلا فرداً (٢) يصلي خلف الصف فوقف عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى انصرف ، فقال له : استقبل صلاتك ، فإنه لا صلاة للذي خلف الصف (٣) » *

قال علي : ملازم ثقة ، وثقه ابن أبي شيبة وابن نمير وغيرها . وعبد الله بن بدر ثقة مشهور وما نعلم أحداً عاب عبد الرحمن يأكثر من أنه لم يرو عنه إلا عبد الله بن بدر ، وهذا ليس جرحه (٤) *

ورواية هلال بن يساف حديث وابصة مرة عن زياد بن أبي الجعد ومرة عن

عن محمد بن جعفر عن شعبة ، ورواه الطحاوي (ج ١ ص ٢٢٩) بإسنادين عن شعبة ، كلهم بهذا الإسناد وسيأتي الكلام عليه (١) الحديث من طريق هلال عن زياد بن أبي الجعد رواه أحمد (ج ٤ ص ٢٢٨) عن وكيع عن سفيان عن حصين عن هلال عن زياد ، وأشار الترمذي إلى رواية حصين هذه (٢) كلمة « فرداً » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٣) رواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٦٣) عن أبي بكر بن أبي شيبة بإسناده ومعناه ، قال شارحه « وفي الزوائد إسناده صحيح ورجاله ثقات » ، ورواه أحمد بن حنبل (ج ٤ ص ٢٣) عن عبد الصمد وسريج عن ملازم مطولا (٤) وعبد الرحمن روى عنه أيضا ابنه يزيد ووزعلة بن عبد الرحمن ، وذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له في صحيحه ، ووثقه المعجلي وأبو العرب التميمي ، وهذا الإسناد صحيح *

عمرو بن راشد قوة للخبر ، وعمرو بن راشد ثقة ، وثقه أحمد بن حنبل وغيره * (١)

(١) قد ذكرنا أسانيد الحديث من الطريقين ، أى من طريق هلال عن عمرو بن راشد عن وابصة ، ومن طريق هلال عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة ، وقد ظن بعض المحدّثين أن هذا اختلاف على هلال يضيف به الخبر ، وهو ظن خطأ بل هو انتقال من ثقة إلى ثقة فيقوى به الحديث كما قال المؤلف ، وقد حدث به عمرو بن مرة عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة عند الترمذى (ج ١ ص ٤٨) ، وهو الذى رواه عن هلال عن عمرو بن راشد عن وابصة ، وهذا يؤيد أن عمرو بن راشد وزياد أحدهما عن وابصة ، وقد صح أن هلال بن يساف سمع هذا الحديث من وابصة نفسه ، فقد روى الترمذى « حدثنا هناد حدثنا أبو الأحوص عن حصين عن هلال بن يساف قال أخذ زياد بن أبي الجعد يدي ونحن بالرقعة فقام بي على شيخ يقال له وابصة بن معبد من بني أسد فقال زياد حدثني هذا الشيخ أن رجلاً صلى خلف الصف وحده والشيخ يسمع فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعيد الصلاة » وهذا صريح في رواية هلال عن وابصة ، إذ هو من باب المرض على الشيخ وهو حجة كالسمع عند علماء الحديث ، ولذلك قال الترمذى « وفي حديث حصين ما يدل على أن هلالاً قد أدرك وابصة » ورواه أحمد عن وكيع عن سفيان ، وعن محمد بن جعفر عن شعبة ، وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس ، والطحاوى (ج ١ ص ٢٢٩) من طريق سعيد بن منصور عن هشيم ، الأربعة كلهم عن حصين عن هلال أن زياداً أقامه على وابصة وحدثه به عنده ، ولكن لم يصرحوا بأن وابصة كان يسمع ، ورواية الترمذى تفسر هذا وتؤيده . ويقوى هذا جداً أن أحمد رواه أيضاً عن أبي معاوية عن الأعمش عن شمر بن عطية عن هلال بن يساف عن وابصة ، وهذا اسناد صحيح ، ويتلخص مما قلناه أن هلالاً سمع الحديث من عمرو بن راشد ومن زياد بن أبي الجعد كلاهما عن وابصة وأنه حدثه به زياد عن وابصة ووابصة يسمع فكأنه سمعه منه . وقد جاء من طريق أخرى عن زياد ، فرواه أحمد عن وكيع عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عمه عبيد بن أبي الجعد عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة بن معبد ، وهذا اسناد صحيح رواه ثقات ، وهو يدل على أن الحديث كان عند زياد فرواه عنه آله *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو الوليد - هو الطيالسي - ثنا شعبة أنا عمرو بن مرة قال سمعت سالم بن أبي الجعد قال سمعت النعمان بن بشير يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «تسوز صفوفكم أو يخالفن الله بين وجوهكم» * (١)

قال علي : هذا وعيد شديد ، والوعيد لا يكون إلا في كبيرة من الكبائر *
وبه نصاً الى شعبة : عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
«سوزوا صفوفكم ، فان تسوية الصف من تمام الصلاة» * (٢)
قال علي : تسوية الصف اذا كان من إقامة الصلاة فهو فرض ، لأن إقامة الصلاة فرض ، وما كان من الفرض فهو فرض * (٣)

وبه الى البخاري : ثنا أحمد بن أبي رجاء ثنا معاوية بن عمرو ثنا رائدة بن قدامة ثنا حميد الطويل ثنا أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أقيموا صفوفكم وتراصوا ، فإني أراكم من وراء ظهري» * (٤)

وروينا عن أنس أنه قال : «كان أحدنا يلزق متكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه» * (٥)

(١) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٩) (٢) الذي في البخاري (ج ١ ص ٢٩٠) «فان تسوية الصف من إقامة الصلاة» وليس في هذه الرواية لفظ «من تمام الصلاة» فإنا أدري من أين جاء بها ابن حزم من طريق البخاري ؟ قال ابن حجر (ج ٢ ص ١٤٢ و ١٤٣) «هكذا ذكر البخاري عن أبي الوائلي ذكره غيره عنه بلفظ : من تمام الصلاة كذلك أخرجه الاسماعيلي عن ابن حذيفة ، والبيهقي من طريق عثمان الدارمي كلاهما عنه ، وكذلك أخرجه أبو داود وغيره ، وكذا مسلم وغيره» (٣) قال في الفتح «وقد استدل ابن حزم بقوله : إقامة الصلاة على وجوب تسوية الصفوف قال : لأن إقامة الصلاة واجبة وكل شيء من الواجب واجب . ولا يخفى ما فيه ولا سيما وقد بينا ان الرواية لم يتفقوا على هذه العبارة» اهـ وابن حزم استدل بالعبارتين ودليله قوي صحيح . (٤) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٩ و ٢٩٠) (٥) في البخاري (ج ١ ص ٢٩١) *

قال على : هذا إجماع منهم والآثار في هذا كثيرة جداً ، والصف الأول هو الذى
بلى الامام*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن حرب الواسطي ثنا عمرو بن الهيثم ابو قطران
ثنا شعبة عن قتادة عن خلاص عن ابي رافع عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال :
« لو تعلمون أو يعلمون (١) ما فى الصف الأول لكانت قرعة » (٢)*

قال على : لا يمكن ان تكون القرعة إلا فيما لا يسع الجميع فيقع فيه التغاير والمضايقة
ولو كان الصف الأول للمبادر بالجىء (٣) - كما يقول من لا يحصل كلامه - لما كانت القرعة
فيه إجماعاً لأنه لا يمنع احد من المبادرة بالجىء حتى يحتاج فيه الى قرعة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا اسماعيل بن مسعود
- هو الجحدري - عن خالد بن الحارث ثنا سعيد - هو ابن ابي عروبة - عن قتادة عن انس
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أتموا الصف الأول ثم الذى يليه فان كان (٤) نقص
فليكن فى الصف المؤخر (٥) »

قال على : شغب من اجاز صلاة المنفرد خلف الصف بصلاة رسول الله صلى الله عليه
وسلم بانس واليتيم خلقه والمرأة خلفهما*

(١) كلمة « او يعلمون » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٢) رواه مسلم
(ج ١ ص ١٢٩) عن شيخين ولفظ محمد بن حرب « ما كانت الا قرعة » (٣) فى النسخة
رقم (٤٥) « للمبادر اليه بالجىء » وزيادة « اليه » هنا تفسد المعنى المراد لأن من يزعم هذا
المعنى يفسر الصف الأول بأن المبادرة بالجىء للصلاة من غير قيد بصف مخصوص فمن
بادر فقد كان فى الصف الأول وان جلس فى آخر المسجد . هكذا يتبادر المعنى من
نقل المؤلف والرد على هذا القائل وهو قول غريب تعلقه أيضاً الشوكاني (ج ٣ ص ٢٣٢)
فقال : « قيل الصف الأول عبارة عن مجئ الانسان الى المسجد اولاً وان صلى فى صف آخر قيل
لبشر بن الحارث : نراك تبكر وتصلى فى آخر الصفوف فقال : انما يراد قرب القلوب
لا قرب الاجساد !! والاحاديث ترد هذا » وصدق . (٤) فى النسائي (ج ١ ص ١٣١)
« وان كان » (٥) رواه أيضاً ابوداود (ج ١ ص ٢٥٢) واسناد النسائي اسناد صحيح *

وهذا لا حجة لهم فيه ، لأن هذا حكم النساء خلف الرجال ، وإلا فليهن من إقامة الصفوف إذا كثرت ما على الرجال ، لعموم الأمر بذلك ، ولا يجوز أن يترك حديث مصلي المرأة المذكورة لحديث وابصة ، ولا حديث وابصة لحديث مصلي المرأة ، فليس من ترك هذا لهذا بأولى ممن ترك ما أخذ هذا وأخذ بما ترك وكل ذلك لا يجوز *

وشغبوا بحديث ابن عباس وجابر إذا جاء كل منهما فوقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤتمابه وحده فأدار عليه السلام كل واحد منهما حتى جعله عن يمينه ، قالوا : فقد صار جابر وابن عباس خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الإدارة *

قال علي : وهذا لا حجة فيه لهم ، لما ذكرنا من أنه لا يحل ضرب السنن بعضها ببعض ،

وهذا تلاعب بالدين ! *

وليت شعري ! ما الفرق بين من ترك حديث جابر وابن عباس لحديث وابصة وعلى ابن شيبان وبين من ترك حديث وابصة وعلى لحديث جابر وابن عباس ؟ وهل هذا كله إلا باطل بحت ، وتحكم بلا برهان ؟ ! *

بل الحق في ذلك الأخذ بكل ذلك ، فكله حق ، ولا يحل خلافه ، فإدارة الامام من صلى عن يساره إلى يمينه حق ، ولا تبطل بذلك الصلاة ، وبخلاف من صلى عن يساره الامام وهو عالم بالمنع من ذلك فصلاة هذين باطل ، بخلاف حكم المصلي خلف الصف ، وما سمي قط المدار عن شمال إلى يمين مصلياً وحده خلف الصف ! ! *

وموهوا أيضا بخبر أبي بكر إذا أتى وقد حفزه النفس فركع دون الصف ثم دخل

الصف *

قال علي : وهذا الخبر حجة عليهم لنا ، لأن عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا ابوداود ثنا حميد بن مسعدة أن يزيد بن زريع حدثهم قال ثنا سعيد بن أبي عروبة عن زياد الأعلم ثنا الحسن أن أبا بكر حدث (١) : « أنه دخل المسجد ونبي الله صلى الله عليه وسلم راكم ، قال : فركعت دون الصف ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : زادك الله حرصاً ولا تعد (٢) » *

(١) في الأصل « حدثه » ومصححناه من أبي داود (ج ١ ص ٢٥٤) (٢) رواه البخاري (ج ١

من ٣١١) من طريق هام عن الأعلم ، ورواه النسائي (ج ١ ص ١٣٩) من طريق سعيد عن الأعلم

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن النبال ثنا حماد بن سلمة عن الأعلم - هو زياد - عن الحسن عن أبي بكر : « أنه دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وقد ركع ، فركع ثم دخل الصف وهو راكع ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أيكم دخل الصف (١) وهو راكع ؟ فقال له أبو بكر : أنا ، قال زادك الله حرصاً ولا تعد (٢) »
قال علي : فقد ثبت أن الركوع دون الصف ثم دخول الصف كذلك لا يحمل *
فان قيل : فهلا أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاعادة كما أمر الذي أساء الصلاة والذي صلى خلف الصف وحده ؟ *

قلنا : نحن على يقين - نقطع به - أن الركوع دون الصف إنما حرم حين نهى النبي صلى الله عليه وسلم ، فاذ ذلك كذلك فلا إعادة على من فعل ذلك قبل النهي ، ولو كان ذلك محرماً قبل النهي لما أغفل عليه السلام أمره بالاعادة ، كما فعل مع غيره * (٣)
فبطل أن يكون لمن أجاز صلاة المنفرد خلف الصف وصلاة من لم يقيم الصفوف حجة أصلاً
لأن قرآن ولا من سنة ولا إجماع *
و بقولنا يقول السلف الطيب

رويثاباً صحيح إسناد عن أبي عثمان النهدي (٤) قال : كنت فيمن ضرب عمر بن الخطاب قدمه لاقامة الصف في الصلاة *

قال علي : ما كان رضي الله عنه ليضرب أحداً ويستبيح بشرة محرمة على غير فرض *
وعن يحيى بن سعيد القطان ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع أنه أخبره عن ابن عمر : أن عمر ابن الخطاب كان يمتد رجالاً يسوون الصفوف ، فاذا جاءوا كبر *
وعن عمر بن الخطاب من كان بينه وبين الإمام نهر أو حائط أو طريق فليس مع الإمام *
وعن مالك عن أبي النضر عن مالك بن أبي عامر عن عثمان بن عفان أنه كان يقول ذلك في خطبته فلما يدع ذلك كلاماً فيه : اذا قامت الصلاة فاعدلوا الصفوف ، وحاذوا

(١) في النسخة رقم (١٦) «أيكم داخل الصف» (٢) رواية حماد عن الأعلم رواها ابوداود

(ج ١ ص ٢٥٤ و ٢٥٥) عن موسى بن اسمعيل عن حماد (٣) في نسخة رقم (٤٥) «كما فعل

بغيره» (٤) في النسخة رقم (١٦) «عن عثمان النهدي» وهو خطأ *

بالمناكب ، فإن اعتدال الصف (١) من تمام الصلاة ، ثم لا يكبر حتى يأتيه رجال قد
وكاهم بتسوية الصفوف فيخبرونه أنها استوت فيكبر * (٢)
هذا فعل الخليفين رضي الله عنهما بمحضرة الصحابة رضي الله عنهم ، لا يخالفهم في
ذلك أحد منهم *

وعن عثمان انه كان يقول : اعدلوا الصفوف وصفوا الأقدام وحاذوا بالمناكب *
وعن سفيان الثوري عن الأعمش عن عمارة بن عمران الجمعي عن سويد بن غفلة
قال : كان بلال - هو مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم - يضرب أقدامنا في الصلاة
ويسوى منا كبتنا * (٣)

فهذا بلال ما كان : ليضرب أحداً على غير الفرض *
وعن ابن عمر : من تمام الصلاة اعتدال الصف . وأنه قال : لأن تخر ثنيتاي أحب
إلى من أن أرى خلا في الصف فلا أسده *

قال علي : هذا لا يتمنى في ترك مباح أصلاً *
وعن ابن عباس : إياكم وما بين السواري ، وعليكم بالنصف الأول *
وعن عبيد الله بن أبي يزيد : رأيت السور بن غزوة يتخلل الصفوف حتى ينتهي
إلى الصف الأول أو الثاني *

وعن وكيع عن مسمر بن كدام عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن النعمان
ابن بشير قال : والله لتقيم صفوفكم أوليخالفن الله بين وجوهكم * (٤)
وقيل لأنس بن مالك : أنكر شيئاً ما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟
قال : لا ، إلا أنكم لا تقيمون الصفوف * (٥)

(١) في الموطأ (ص ٣٦) « فإن اعتدال الصفوف » (٢) في الموطأ « أن قد
استوت فيكبر » وقد اختصر المؤلف الخبر (٣) نقله ابن حجر في الفتح (ج ٢ ص ١٤٣)
عن سويد بن غفلة وصفه بالصحة ، ولم أجد ترجمة لعمارة بن عمران الجمعي ، وأظنه خطأ في
النقل صوابه « عمران بن مسلم الجمعي » فهو من هذه الطبقة ويروي عن سويد بن
غفلة وقد سبقت له رواية عنه في المسألة (٢٨٩) والله أعلم (٤) سبق هذا عن النعمان
مرفوعاً من رواية البخاري (٥) هذا المبنى في البخاري (ج ١ ص ٢٩٠ و ٢٩١) عن أنس *

قال على : الباح لا يكون منكراً *

وعن سعيد بن جبير الأمر بتسوية الصفوف *

وعن عطاء : على الناس أن يسووا الصفوف *

وعن عبد الرحمن بن يزيد : سر والصفوف ، (١) فان من تمام الصلاة إقامة الصف *

وعن إبراهيم النخعي في الرجل يجيء وقد تم الصف ، قال : ان قدر فليدخل معهم

في الصف ، أو يجتنب رجلاً فيصلي معه ، فان صلى وحده فليعد الصلاة *

وعن شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن الرجل يصلي وحده خلف الصف قال : يعيد *

ويطللان صلاة من صلى خلف الصف منفرداً يقول الأوزاعي والحسن بن حي

وأحد قولي سفيان الثوري ، وهو قول احمد بن حنبل واسحاق * (٢)

٤١٦ — مسألة — وواجب على من دخل المسجد أن يقول : « اللهم افتح لي

أبواب رحمتك » فاذا خرج منه فليقل : « اللهم إني أسألك من فضلك » وهذا إنما

هو من شروط دخول المسجد متى دخله ، لا من شروط الصلاة ، فصلاة من لم يقل

ذلك جائزة ، وقد عصي في تركه قول ما أمر به *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن

محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا سليمان بن بلال عن ربيعة

ابن أبي عبد الرحمن عن عبد الملك بن سعيد — هو ابن سويد الأنصاري — عن أبي

حميد أو عن أبي أسيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا دخل أحدكم المسجد

فليقل : اللهم افتح لي أبواب رحمتك ، واذا خرج فليقل : اللهم إني أسألك من فضلك » * (٣)

قال على : أيهما كان فهو خير من كل من بعده * (٤)

٤١٧ — مسألة — وفرض على كل مأموم أن لا يرفع ولا يركع ولا يسجد

(١) في النسخة رقم (١٦) « صفوا الصفوف » (٢) حكاه عبد الله بن احمد عن أبيه

في المسند (ج ٤ ص ٢٢٨) بعد رواية حديث وابصة قال : « وكان أبي يقول بهذا الحديث »

وحكاه الترمذي عن أحمد واسحق وحامد بن أبي سليمان وابن أبي ليلى ووكيع (٣) في مسلم

(ج ١ ص ١٩٨) (٤) يريد أن شك الراوى وتردده بين أبي حميد وبين أبي أسيد لا يضر

فإنهما صحيان جليلان. وفي النسخة رقم (١٦) « فهو خير من الذي بعده » وما هنا أحسن *

ولا يكبر ولا يقوم ولا يسلم قبل امامه ، ولا مع امامه ، فان فعل عامداً بطلت صلاته لكن بعد تمام كل ذلك من امامه ، فان فعل ذلك ساهياً فليرجع ولا يدحى يكون ذلك كله منه بعد كل ذلك من امامه وعليه سجود السهو *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل الجحدري ثنا ابو عوانة عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقاشي ثنا أبو موسى قال : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا فين لنا سنة الخير ، (١) وعلمنا صلاتنا ، فقال : اذا صليتم فأقيموا صفوفكم ، ثم ليؤمكم أحدكم ، فاذا كبر فكبروا ، واذا قال : (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فقولوا (آمين) يجبكم الله (٢) ، فاذا كبر وركع فكبروا واركعوا ، فان الامام يركع قبلكم ويرفع قبلكم ، فتلك بتلك ، واذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا ، فان الامام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم ، فتلك بتلك » وذكر باقي الحديث * (٣)

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سميذ القطان عن سفيان الثوري خدثني أبو اسحاق — هو السبيعي — ثنا عبد الله بن يزيد الأنصاري ثنا البراء بن عازب قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال : سمع الله لمن حمده ، لم يحن أبداً منا ظهره حتى يقع النبي صلى الله عليه وسلم ساجداً ، ثم تقع سجوداً بعده » (٤) *

وقد روينا أيضاً من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب (٥) * وبه الى البخاري : ثنا الحجاج بن المنهال ثنا شعبة عن محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أما يخشى أحدكم أولاً يخشى أحدكم اذا رفع رأسه قبل الامام أن يجعل الله رأسه رأس حمار ، أو يجعل الله صورته صورة حمار (٦) ؟ » *

(١) في مسلم (ج ١ ص ١١٩) « فين لنا سنتنا » (٢) بالجيم من الاجابة (٣) اختصره المؤلف من أوله ووسطه وآخره (٤) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٠) ورواه مسلم (ج ١ ص ١٣٦ و ١٣٧) وأبو داود (ج ١ ص ٢٢٩) (٥) رواية ابن أبي ليلى في أبي داود (٦) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٠ و ٢٨١) *

حدثنا حمام ثنا ابن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الترمذى ثنا الحميدى ثنا سفيان — هو ابن عيينة — ثنا يحيى بن سعيد الأنصارى أنه سمع محمد بن يحيى بن حبان (١) عن ابن حيريز سمعت معاوية بن أبى سفيان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبادرونى بالكوع ولا بالسجود ، فأنى قد بدنت (٢) ، فهما أسبقتكم به إذا ركعت فانكم تدركونى به إذا رفعت ، ومهما أسبقتكم به إذا سجدت فانكم تدركونى به إذا رفعت » (٣) وبه قال السلف *

روينا عن أبى هريرة أنه قال : إن الذى يرفع رأسه قبل الامام ويخفض قبله فان ناصيته بيد شيطان *

وعن عبد الله بن مسعود : ما يؤمن الرجل اذا رفع رأسه قبل الامام أن تعود رأسه رأس كلب *

قال على : لا وعيد أشد من المسخ فى صورة كلب أو حمار ، ولا عقوبة أعظم من إسلام ناصية المرء الى يد الشيطان *

وعن ابن مسعود : لا تبادروا أتمتكم بالسجود فان سبقكم من ذلك شيء فليضع أحدكم رأسه كقدر ما سبق ، *

وعن عمر بن الخطاب مثل هذا حرفاً حرفاً *

(١) بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة (٢) بضم الدال المهملة وبالتخفيف اى كثر لحي وسمنت (٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٣٩) عن مسدد عن يحيى عن ابن عجلان عن محمد بن يحيى بن حبان باسناده ومعناه ، ورواه أحمد (ج ٤ ص ٩٢) عن يحيى بن سعيد عن ابن عجلان ، ورواه أيضا (ج ٤ ص ٩٨) عن سفيان عن ابن عجلان ، ورواه البيهقى (ج ٢ ص ٩٢) من طريق الليث بن سعد عن ابن عجلان . وهذه أسانيد صحيحة جدا . واعلم أن يحيى بن سعيد فى أسانيد أبى داود وأحمد فى هذا الحديث هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان ، وأما الذى فى اسناد المؤلف فهو يحيى بن سعيد ابن قيس الأنصارى وهو قديم مات سنة ١٤٣ وروى عن محمد بن يحيى بن حبان . وأما القطان فتأخر عنه ولد سنة ١٢٠ ومات سنة ١٩٨ *

قال علي : والمعصية المحرمة البعده من الله تعالى لا تنوب عن الطاعة المفترضة المقررة منه عز وجل *

٤١٨ — مسألة — فمن كان عليل البصر وخشى ضرراً (١) من طول الركوع أو السجود فليؤخر ذلك إلى قرب رفع الامام رأسه بمقدار ما يركع ويعلمن ويقول «سبحان ربّي العظيم وبحمده» وبمقدار ما يسجد ويعلمن ويقول «سبحان ربّي الأعلى وبحمده» ثم يرفع بعد رفع الامام ، *

لقول الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) ولقوله عز وجل : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ولقوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) * والمعجب كله من قول أبي حنيفة ومالك : لا يحل للأموم أن يكبر الاحرام قبل امامه ، ولا مع امامه ، ولا أن يسلم قبل امامه ، ولا مع امامه : ثم أجازوا له أن يفعل سائر ذلك مع الامام : وفي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «فأدركتم فصلوا وناقاكم فأتوا» أو «فأقضوا» نص جلي على أنه لا يحل للأموم أن يفارق الامام حتى تم صلاة الامام ، ولا تتم صلاة الامام إلا بتمام سلامه *

٤١٩ — مسألة — ولا يحل لأحد أن يكبر قبل امامه إلا في أربعة مواضع * أحدها : من دخل خلف امام فلما كبر الامام وكبر الناس ذكر الامام أنه على غير طهارة ، فانه يشير الى الناس أن امكثوا ، ثم يخرج فيتطهر ، ثم يأتي فيتدبى التكبير للاحرام ، وهم باقون على ما كبروا ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه رضي الله عنهم *

والثاني : أن يكبر الامام ويكبر الناس بعده ثم يحدث ، فيستخلف من دخل حينئذ ، فيصير اماماً مكانه ، ويكون المؤمنون به قد كبروا قبله . وهذا اجماع من الحنفيين والمالكيين والشافعيين والحنبلين *

والثالث : أن يغيب الامام الراتب فيستخلف الناس من يصلي بهم ثم يأتي الامام الراتب فيتأخر المقدم ، ويتقدم هو ، فيصلي بالناس وقد كبر المأمومون قبله ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين : مرة اذ مضى عليه السلام الى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم :

فقدم الناس للصلاة التي حضرت أبا بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فتأخر أبو بكر وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس بانين على ما صلوا مع أبي بكر: وكما فعل صلى الله عليه وسلم في آخر صلاة صلاها بالمسلمين. وقد ذكرنا ذلك باسناده فيما سلف من كتابنا هذا والله الحمد *

والرابع: من كان معذوراً في ترك حضور الجماعة أو يش عن أن يجد جماعة فبدأ الصلاة فلما دخل فيها أتى الإمام، فانه يدخل في صلاة الإمام ويعتد بتكبيره وبما صلى، لأنه كبر كما أمر، وصلى ماضى من صلاته كما أمر، ومن فعل ما أمر به فقد أحسن، ومن أحسن فلا يجوز إبطال ما عمل إلا بنص: قرآن أو سنة ثابتة، وقد قال تعالى: (ولا تبطلوا أعمالكم) *

وكذلك لا يحل لأحد أن يسلم قبل إمامه إلا في أربعة مواضع: *

أحدها: صلاة الخوف، كما نذكر في أبوابها إن شاء الله تعالى *

والثاني: من كان له عذر في ترك حضور الجماعة أو يش عن وجود جماعة فبدأ بالصلاة ثم أتى الإمام، فصار هذا مؤتمناً به وتمت صلاته قبل صلاة الإمام، فهذا خير، إن شاء سلم ونهض، لأن صلاته قد تمت، ولا يجوز له الائتمام بالإمام في أحوال يفعلها الإمام من صلاته، ولا يحل للمؤتم أن يزيدها في صلاته، فاذا لا يجوز له الائتمام بالإمام فقد خرج عن إمامته وتمت صلاته، فليسلم، وإن شاء يتأدى (١) على تشهده ودعائه، حتى إذا سلم الإمام سلم بعده أو معه *

والثالث: مسافر دخل خلف من يتم الصلاة - إماماً أو إماماً متأولاً معذوراً بخطئه فاذا تمت للمأموم ركعتان بسجوداتها فقد تمت صلاته، فهو خير بين ما ذكرنا من سلام أو تأدى على الجلوس والدعاء، وإن شاء بعد سلامه أن ينهض فله ذلك، وإن شاء أن يصلى مع الإمام باقى صلاته متطوعاً فذلك له *

والرابع: من طول عليه الإمام تطويلاً يضر به في نفسه أو في ضياع ماله، فله أن يخرج عن إمامته، ويتم صلاته لنفسه، ويسلم وينهض لحاجته *

كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد

(١) في النسخة رقم (٤٥) «وإن شاء أن يتأدى» وما هنا أحسن *

ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عباد ثنا سفيان — هو ابن عيينة — عن عمرو — هو ابن دينار — عن جابر بن عبد الله قال : « كان معاذ يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يأتي فيؤم قومه ، فصلي ليلة مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ، ثم أتى قومه فأمهم ، فافتتح بسورة البقرة ، فأنحرف رجل فسلم ، ثم صلى وحده وانصرف ، فقالوا له : أنا فقت يا فلان ؟ (١) قال : لا والله ، ولآتين رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أخبرنه ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، انا أصحاب نواضح نعمل بالنهار ، وإن معاذاً صلى معك العشاء ثم أتى فافتتح بسورة البقرة ، فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « يا معاذ ، أفتان أنت ؟ اقرأ بكذا ، واقرا بكذا (٢) » وذكر باقي الكلام *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري حدثني محمد بن بشار ثنا غندر ثنا شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله قال : « كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرجع الى قومه فيؤمهم ، (٣) فصلي العشاء فقرأ بالبقرة فانصرف رجل (٤) فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال فتان فتان ! اوقال : فاتناً فاتناً فاتناً ! وأمره بسورتين من أوسط الفصل » *

وهذا اجماع من الصحابة رضى الله عنهم مع النص

وقد روي عن طريق عبد الرزاق عن اسراييل بن يونس عن ابي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن ابي طالب قال : إذا تشهد الرجل وخاف أن يحدث قبل أن يسلم الامام فليسلم وقد تمت صلاته (٥) . ولا نعلم له من الصحابة رضى الله عنهم

- (١) في النسخة رقم (١٦) « فقالوا كأنك نافقت يا فلان » وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٤) (٢) في الأصلين « اقرأ بكذا اقرأ بكذا » بدون الواو ، وزدناها من مسلم . (٣) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٣) « فيؤم قومه » (٤) في البخاري « فانصرف الرجل » (٥) رواه البيهقي (ج ٢ ص ٢٥٦) من طريق عبيد الله بن موسى عن اسراييل عن ابي اسحق عن الحارث عن علي ، والحارث هو الاعور ، وهو كذاب ضعيف ، وأما عاصم بن ضمرة فالحق أنه ثقة *

في ذلك مخالفاً . وبكل الوجوه التي ذكرنا، قد عالت طوائف من السلف رضي الله عنهم*
 ٤٢٠ — مسألة — ومن سبق الى مكان من المسجد لم يجز لغيره اخراجه عنه .
 وكذلك إن قام عنه غير تارك له فرجع فهو أحق به ، لأن المسجد لجميع الناس ، وقد نهى
 النبي صلى الله عليه وسلم أن يقام أحد عن مكانه *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى
 ابن اسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال : « إذا قام الرجل من مجلسه ثم رجع فهو أحق به » (١)*

٤٢١ — مسألة — ولا يحل لأحد أن يصلي أمام الإمام إلا لضرورة حبس فقط ،
 أو في سفينة حيث لا يمكن غير ذلك *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن
 محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا هرون بن معروف ثنا حاتم بن اسماعيل عن
 يعقوب بن مجاهد أبي حمزة عن عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت : أتينا جابر بن عبد الله
 فحدثنا : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ، قال جابر : فتوضأت من متوضأ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذهب جابر بن صخر يقضي حاجته ، فقام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ليصلي ، ثم جئت حتى قمت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
 فأخذ يدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه ، ثم جاء جابر بن صخر فقام عن يسار رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ، فأخذ بأيدينا جميعاً حتى أقامنا خلفه » (٢)*

فوجب أن يكون الاثنان فصاعداً خلف الإمام ولا بد ، ويكون الواحد عن يمين
 الإمام ولا بد ، لأن دفع النبي صلى الله عليه وسلم جابراً وجباراً الى ما وراءه أمر منه
 عليه السلام بذلك لا يجوز تعديه ، وإدارته جابراً الى يمينه كذلك ، فمن صلى بخلاف
 ما أمر به عليه السلام فلا صلاة له *

(١) في أبي داود (ج ٤ ص ٤١٤) «ثم رجع اليه» ورواه مسلم (ج ٢ ص ١٧٨)
 وابن ماجه (ج ٢ ص ٢٠٩ و ٢١٠) (٢) هو قطعة اختصرها المؤلف من حديث جابر
 الطويل في صحيح مسلم (ج ٢ ص ٣٩٤) وجابر بن صخر صحابي من أهل بدر ، وقد روي
 قصة الصلاة هذه ، رواها أحمد (ج ٣ ص ٤٢١) *

وقد قال قوم : ان الاثنين يكونان حفا في (١) الامام *
واحتجوا في ذلك برواية رويناهما عن الأعمش عن ابراهيم عن علقمة والأسود :
أنهما صليا مع ابن مسعود رضي الله عنه فقام بينهما ، وجعل أحدهما عن يمينه ، والآخر
عن شماله ، وقام بينهما ، ثم ركع بهما ، فوضعا أيديهما على و كيهما ، فضرب أيديهما ،
ثم طبق يديه فجعلهما بين فخذه ، فلما صلى قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) *
ورويناه من طريق فيها هرون بن عنترة وأخري فيها الحارث بن أبي أسامة
- وكلاهما متروك - : أن هكذا كان يفعل عليه السلام اذا كانوا ثلاثة * (٣)

قال علي : أما رواية الأعمش - وهي الثابتة - فلا بيان فيها الى أى شيء أشار ابن
مسعود بقوله « هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم » ؟ الى موقف الامام بين المأمومين والى
التطبيق معاً ؟ أم الى التطبيق وحده ؟ وإذ لا بيان في ذلك فلا يجوز أن يترك اليقين
للظنون . ثم حتى لو صح هذا مسنداً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان إيماده عليه
السلام لجابر وجابر عن كونهما حنفا فيه وإيقافهما خلفه - : مدخلنا في يقين منع الاثنين
من كونهما حنفا في الامام ، وأنه لا يجوز ، وإذ ذلك كذلك فجواز كون الاثنين حفا في
الامام قد حرم بيقين ، فلا يجوز أن يعود الى الجواز ما قد يتقن تحريمه إلا بنص جلي
بعودته . وبالله تعالى التوفيق *

٤٢٢ - مسألة - وكل من استخلفه الامام المحدث فانه لا يصلي إلا صلاة نفسه
لأعلى صلاة إمامه المستخلف له ، ويتبعه المأمومون فيما يلزمهم ، ولا يتبعونه فيما لا
يلزمهم ، بل يقفون على حالهم ، ينتظرونه حتى يبلغ الى ما هم فيه فيتبعوه حينئذ *

(١) الحفافان - بكسر الحاء المهملة - الجانبان (٢) حديث ابن مسعود في صحيح
مسلم (ج ١ ص ١٥٠) بالفاظ مختلفة وفي بعضها من كلام ابن مسعود : « واذا
كنتم ثلاثة فصلوا جميعاً ، واذا كنتم أكثر من ذلك فليؤمكم أحدكم » ورواه أيضاً الطحاوي
(ج ١ ص ١٣٤ و ١٣٥) (٣) اما طريق هرون بن عنترة فقد نسبها الشوكاني (ج ٣ ص
٢٢١) الى احمد وأبي داود والنسائي ، وهرون ليس متروكاً وإن ضعفه بعضهم . وأما
طريق الحارث بن محمد بن أبي أسامة فلم أرها ، والحارث مختلف فيه ، قال الذهبي « كان
حافظاً عارفاً بالأحاديث تكلم فيه بلا حجة » وقال في تلخيص المستدرک « ليس بمفيدة » *

وقال أبو حنيفة ومالك . بل يصلى الامام المستخلف كما كان يصلى لو كان مأموماً ، وعلى حكم صلاة إمامه الذى استخلفه *

قال على : ما نعلم لهم حجة الا أنهم ونحن تنازعنا فى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «انما جعل الامام ليؤتم به» *

قال على : والامام الذى أحدث واستخلف وخرج (١) قد بطلت امامته باجماع منا ومنهم ، وبضرورة الحس والشاهدة ، لأنه الآن فى داره يحدث أو يأكل أو يعمل ما الله تعالى أعلم به فى غير صلاة ، وأنه لو رجع لكان مؤتماً عندكم لا إماماً ، فقد ايقنا ان امامته قد بطلت *

فان قالوا : انما قلنا : ببق حكم امامته ، لا امامته * قلنا : فى هذا نازعناكم ، فليس دعواكم حجة لنفسها ، واذ قد أقررتم أن امامته قد بطلت ، وانه ليس اماماً — فلا يجوز بقاء (٢) حكم امامة قد بطلت اصلاً . *

واما الثانى — فهو باجماع (٣) منا ومنهم — الامام الذى أمر عليه السلام ان تأتم به ، وان تكبر اذا كبر ، ونرفع اذا رفع ، ونركع اذا ركع ، ونسجد اذا سجد ، فاذ هو كذلك فهو الامام لا المأموم والامام هو المأمور بأن يأتى بالصلاة كما أمر ، والمؤمنون به هم المأمورون بالائتمام به *

فان قالوا : فانتم تقولون : إن المأموم اذا أتم صلاته لم ينتظر الامام * قلنا : نعم . وهو لاء لم تتم صلاتهم بعد ، فواجب عليهم انتظاره ، كما فعل المسلمون فى انتظار رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ خرج ثم رجع وقد اغتسل ، وكما فعلوا فى صلاة الخوف ، لأنهم بعد مؤتمون به ، وهو إمامهم ، وصلاتهم لم تتم ، فلا عذر لهم فى الخروج عن الائتمام به ، ولا يحل لهم أن يتبعوه فيما ليس من صلاتهم ، فيزيدوا فيها بالعباد ما قد صلوه ، فوجب انتظارهم إياه ولا بد وبالله تعالى التوفيق *

وأما من تمت صلاته منهم فان شاء سلم وان شاء أطلال التشهد ، فذلك له ، حتى

(١) فى النسخة رقم (١٦) «خرج واستخلف» (٢) فى النسخة رقم (٤٥) «إبقاء» (٣) فى النسخة رقم (٤٥) «فهو اجماع» الخ وهو خطأ ، لأن المراد أن الامام الثانى هو الامام الذى أمر المصلون بالائتمام به وأن هذا باجماع من المؤلف ومن يخالفه *

يسلم مع الامام وبالله تعالى التوفيق *

٤٢٣ — مسألة — وأما عبد أبق عن مولاه فلا تقبل له صلاة حتى يرجع ، إلا أن يكون أبق لضرر محرم لا يجد من ينصره منه ، فليس أبقاً حينئذ ، اذا نوى بذلك البعد عنه فقط *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا جرير عن المغيرة عن الشعبي قال : كان جرير بن عبد الله البجلي يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (١) : « اذا أبق العبد لم تقبل له صلاة » *
وبهذا يقول أبو هريرة ، كما روينا عن محمد بن الثني : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت قال سمعت وانا سبي عن أبي هريرة أنه قال في الآبق : لا تقبل له صلاة * (١)

قال علي : هذا صاحب لا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، وخصوصاً (٢) يشغبون بأقل من هذا اذا وافق تقليدهم *

٤٢٤ — مسألة — ومن صلى من الرجال وهو لا لبس مصفراً بطلت صلاته اذا كان ذا كراً عالماً بالنهي وإلا فلا ، فان كان مصبوغاً بمصفر لا يظهر فيه إلا انه لا يطلق عليه اسم « مصفر » فصلاته فيه جائزة . والصلاة فيه جائزة للنساء *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا ابوداود ثنا القمبي ثنا مالك عن نافع عن ابراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي بن أبي طالب : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس القسي (٤) وعن لبس المصفر (٥) وعن تحتم الذهب وعن القراءة في الركوع » *

وبهذا يقول بعض السلف الصالح *

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٤) « قال » (٢) هذا منقطع كما هو ظاهر ، ولأن حبيب ابن أبي ثابت لم يدرك أبا هريرة (٣) في النسخة رقم (١٦) « وأصحابنا » (٤) بفتح القاف وتشديد السين المهملة بعدها ياء نسبة ، نسبة الى بلد يقال لها القس . وفسرها علي بن أبي طالب بقوله . « ثياب تأتينا من قبل الشام مضلمة فيها أمثال الأترج » انظر مسند أحمد (ج ١ ص ١٣٤ و ١٥٤) (٥) في النسخة رقم (١٦) « وإبسي المصفر » وما هنا هو الموافق لأبي داود

كمار وينا عن معمر عن قتادة : أن عمر بن الخطاب رأى على رجل ثوباً معصفاً فقال :
دعوا هذه البراقات للنساء * (١)

وعن معمر عن بديل العقيلي (٢) عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير عن سليمان بن
سرد (٣) الخزاعي قال : رأى عمر بن الخطاب على رجل ثوبين مصرين (٤) فقال : ألق
هذين عنك ، لعلك أن توهم من عملك ما هو أشد من هذا * (٥)

قال على . هذا تشديد عظيم جدا *

وروي أن (٦) أم الفضل بنت غيلان : أرسلت إلى أنس بن مالك تسأله عن
المعصر فقال أنس : لا بأس به للنساء *

قال على : صح عن النبي صلى الله عليه وسلم إباحته للنساء *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن
حنبل ثنا يعقوب — هو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف —
ثنا أبي عن محمد بن اسحاق أن نافعا مولى ابن عمر حدثه عن عبد الله بن عمر : « أنه
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب ،
ومامس اللورين والزعفران من الثياب ، وتلبس بعد ذلك ما أحببت (٧) من ألوان الثياب

(ج ٤ ص ٨٣) (١) الشيء البراق ذو البريق . ومنه — فيما أرى — أبرقت المرأة
بوجهها وسائر جسمها وبرقت وبرقت — بالتخفيف والتشديد مع فتح الراء — إذا تعرضت
وتحسنت ، وامرأة براقة وبريق تفعل ذلك ، ورعدت المرأة وبرقت — بتخفيف العين
والراء — أي ترينت مقتبس من اللسان فلعل هذا الذي هنا مأخوذ من هذه المعاني ،
وكأها ترجع لعنى البريق . وهذا الأثر مرسل ، لأن قتادة من صفار التابعين ولد سنة ٦١
ومات سنة ١١٧ فلم يدرك عمر . (٢) بديل مصغر ، والعقيلي بضم العين المهملة (٣) بضم
الصاد المهملة وفتح الراء . (٤) بضم الميم الأولى وفتح الثانية وفتح الصاد المهملة المشددة .
والثوب المصر المصبوغ بحمرة أو بصفرة (٥) كذا في الأصول « توهم » ويحتمل أن
يكون من قولهم « أوهمت الشيء إذا تركته كله ، وأوهم من الحساب مائة أي أسقط » *
(٦) في النسخة رقم (١٦) « عن » وهو خطأ . وأم الفضل هذه لم أجدها ترجمة ولا ذكر
في شيء من الكتب (٧) في النسخة رقم (٤٥) « وليلبس بعد ذلك ما أحببت » وما هنا هو الموافق

من معصراً أو خزاو حلى أو سراويل أو قبض أو خف» (١) *

٤٢٥ - مسألة - ومن صلى وهو يحمل شيئاً مسروقاً أو منصوباً (٢) أو إناء فضة أو ذهب بطلت صلاته إلا أن يحمل المأخوذ بغير حقه ليرده إلى صاحبه ، أو يحمل الإناء ليكرهه - : فصلاته تامة *

فإن صلى وفي كفه أو حجزته حلى ذهب يملكه لأهله أو لبيعه أو ثوب حرير . كذلك أو دنائير - : فصلاته تامة . وكذلك لو صلى وفي فيه (٣) دينار أو لؤلؤة يحوزها بذلك فصلاته تامة *

برهان ذلك أنه عمل في صلاته مالا يحل له ، ومن عمل في صلاته مالا يحل له فلم يعل الصلاة التي امره الله عز وجل بها فإذا حل ذلك لما امر به فلم يعمل في صلاته إلا ما أمر به فصلاته صحيحة وبالله تعالى التوفيق *

٤٢٦ - مسألة - وفرض على الرجل - أن صلى في ثوب واسع - أن يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه ، فإن لم يفعل بطلت صلاته فإن كان ضيقاً اتزر به (٤) وأجزأه ، كان معه ثياب غيره أو لم يكن *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو عاصم - هو النبيل - عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يصلي (٥) أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » (٦) *

لأبي داود (ج ٢ ص ١٠٣) (١) في أبي داود من الوان الثياب . معصراً أو خزاو الخ يحذف « من » واسناد هذا الحديث اسناد صحيح ، وابن اسحق امام حجة وقد صرح بسماعه من نافع ، فارتفعت شبهة التدليس إن ثبت أنه مدلس * (٢) في النسخة رقم (١٦) « أو غصبا » (٣) في النسخة رقم (١٦) « وفي فيه » (٤) « اتر » بتشديد التاء وفي النسخة رقم (٤٥) « اتر » وكلاهما صحيح ، تقول اتر و اتر بالهمزة وبادغامها في التاء كما تقول « آمنه » والأصل « ائمنه » (٥) نقل ابن حجر في الفتح أن ابن الأثير قال « كذا هو في الصحيحين باثبات الياء ووجهه أن لنافية وهو خبر بمعنى النهي » (٦) في البخاري (ج ١ ص ١٦٢) « ليس على عاتقيه شيء » ولعل ما هنا رواية للمؤلف في صحيح البخاري *

ورويناه من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه (١)
منه شيء » *

قال علي : المعنى في كلا اللفظين واحد ، لأنه متى ألقى بعض الثوب على عاتقه
فلم يصل في ثوب ليس على عاتقيه منه شيء ، بل صلى في ثوب على أحد عاتقيه منه شيء *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا هرون بن معروف ثنا حاتم بن إسماعيل عن يعقوب
ابن مجاهد - أبي حذرة عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت قال . أتينا جابر بن
عبد الله أنا وأبي فحدثنا في حديث . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له « يا جابر ، إذا كان
واسعاً فخالف بين طرفيه ، وإذا كان (٢) ضيقاً فاشهده على حقوك (٣) » يعني ثوبه
وهذه الأحاديث تقضى على سائر الأخبار في الصلاة في الثوب الواحد *

ورويناه عن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن نافع مولى ابن عمر قال في الثوب . إذا
كان واسعاً فتوشح به ، وإن كان صغيراً فاتزر به (٤) *
وعن أبي عوانة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال إذا لم يكن عليك إلا ثوب واحد كان
واسعاً فتوشح به وإن كان صغيراً فاتزر به *
وعن طاوس بنحو هذا *

وعن محمد بن الحنفية . لا صلاة لمن لم يخرجه على عاتقيه في الصلاة *

(١) في النسخة رقم (١٦) عاتقه بالافراد ، وهو خطأ ، لأن المؤلف جمع بين روايتي الافراد
والتثنية فدل على اختلافهما في اللفظ . وهذا اذا صح أن الاولى رواية له في نسخ البخاري .
ورواية سفيان عن أبي الزناد رواها مسلم (ج ١ ص ١٤٦) وأشار ابن تيمية في المستق
(نيل الاوطار ج ٢ ص ٥٨) الى ان رواية البخاري بالافراد ورواية مسلم بالتثنية ، وهو
يؤيد صحة رواية ابن حزم للفظ البخاري . وهذا الحديث ليس في الموطأ (٢) في الاصل
« وإن كان » وصحناه من مسلم ، وهذا قطعة من حديث جابر الطويل في مسلم (ج ٢
ص ٣٩٤ - ٣٩٧) (٣) بفتح الحاء المهملة ويجوز كسرهما ، وهو الكشح او معقد الازار
(٤) في النسخة رقم (٤٥) « فاتزر به » *

٤٢٧- مسألة - ولا يجوز لأحد أن يصلي وهو مشتمل الصماء، وهو أن يشتمل المرأة ويداه تحته، الرجل والمرأة سواء.*

حدثنا عبد الرحمن بن عبيد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القريشي ثنا البخاري ثنا عبيد بن اسماعيل عن أبي اسامة عن عبيد الله بن عمر عن خبيب (١) بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين وعن لبستين» فذكر الحديث وفيه «عن اشتغال الصماء (٢)».*

٤٢٨- مسألة - ولا تجزى الصلاة ممن جر ثوبه خيلاء من الرجال، وأما المرأة فلها أن تسبل ذيل ما تلبس ذراعاً لا أكثر، فإن زادت على ذلك عالمة بالنهي بطلت صلاتها. وحق كل ثوب يلبسه الرجل أن يكون إلى الكمين لأسفل البتة، فإن أسبله فزعاً أو نسياناً فلا شيء عليه.*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثنى ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر ثوبه خيلاء» (٣)*

فهذا عموم للسراويل والازار والقميص وسائر ما يلبس.*

ورواه أيضاً عبد الله بن دينار وزيد بن أسلم عن ابن عمر مسنداً (٤)*

ورواه أيضاً من طريق أبي ذر مسنداً أبو عبيد شديداً (٥)*

ورواه أيضاً عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود أنه قال: المسبل إزاره في الصلاة ليس من الله في حل ولا في حرام (٦)*

(١) هو بضم الخاء المعجمة (٢) في البخاري (ج ١ ص ٢٤١) بهذا الاسناد، ورواه أيضاً بأسانيد أخرى (ج ١ ص ١٦٥ وج ٧ ص ٢٧٠) وغير ذلك (٣) في مسلم (ج ٢ ص ١٥٥) (٤) هو في مسلم أيضاً من طريق مالك عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم (٥) رواه مسلم (ج ١ ص ٤١) عن أبي ذر مسرفوعاً «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم» وذكر منهم المسبل، ورواه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.*
(٦) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٤٣) من طريق الطيالسي عن أبي عوانة عن عاصم عن أبي

وعن ابن عباس : لا ينظر الله الى مسبل *

وعن مجاهد : كان يقال : من مس ازاره كعبه لم يقبل الله له صلاة *

فهذا مجاهد يحكى ذلك عن قبله ، وليسوا إلا الصحابة رضى الله عنهم ، لأنه ليس من

صغار التابعين ، بل من اوساطهم *

وعن ذر بن عبد الله الرهبي — وهو من كبار التابعين (١) — كان يقال . من

جر ثيابه لم تقبل له صلاة *

ولا نعلم لمن ذكرنا مخالفاً من الصحابة رضى الله عنهم *

قال على . فمن فعل في صلاته ما حرم عليه فمعه فلم يصل كما أمر ، ومن لم يصل كما أمر فلا

صلاة له *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود السجستاني ثنا النفيلى

— هو عبد الله بن محمد — ثنا محمد ثنا زهير — هو ابن معاوية — ثنا موسى بن عقبة عن

سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، « من جر ثوبه

خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة » (٢) فقال أبو بكر الصديق . إن أحد جانبي إزارى

يسترخى إلا أن أتعاهد ذلك منه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : لست

بمن يفعله خيلاء » * (٣)

عثمان عن ابن مسعود مرفوعاً « من أسبل ازاره في صلاته خيلاء » الخ ثم قال ابو داود

« روى هذا جماعة عن عاصم موقوفاً على ابن مسعود : منهم حماد بن سلمة وحماد بن زيد

وابو الأحوص وابو معاوية » وهو فى مسند الطيالسى (ص ٤٧ : رقم ٣٥١) عن

أبى عوانة وثابت عن عاصم ، وهذا اسناد صحيح ولا يضره وقف من وقفه ، فرفعه زيادة ثقة

وهى مقبولة : (١) ذر بفتح الدال المعجمة وتشديد الراء ، والمرهبي بضم الميم واسكان الراء وكسر

الهاء ثم باء موحدة ، نسبة الى مرهبة بطن من همدان . وفى النسخة رقم (١٦) « الرهني » وهو

خطأ ، ولم أجدهما يؤيد أن ذراهما من التابعين ، فلم يذكرا حديثه عن صحابى ، وانما روايته

عن التابعين كعبد الله بن شداد وابن المسيب وابن أبى رزى ، فنادرى كيف يكون من كبارهم !

(٢) قوله « يوم القيامة » سقط من الأصول ، وزدناه من إبي داود (ج ٤ ص ٩٩) .

(٣) رواه أيضا النسائى (ج ٢ ص ٢٩٩) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا نوح بن حبيب القومسي ثنا عبد الرزاق أنا معمر بن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « من جر ثوبه من الخلاء لم ينظر الله إليه ، قالت أم سلمة يارسول الله (١) فكيف تصنع النساء بذيولهن ؟ قال . ترخينه شبراً ، قالت . إذن تكشف أقدامهن ، قال . ترخينه (٢) ذراعاً لا يزدن عليه » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا سفيان بن هوازن عينة — ثنا العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه قال . سألت أبا سعيد الخدري فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إزار المؤمن إلى انصاف ساقيه ، لا جناح عليه فيما بينه وبين الكعبين ، وما أسفل ذلك في النار ، لا ينظر الله إلى من جر إزاره بطراً » (٣) *

٤٢٩ — مسألة — والصلاة جائزة في ثوب الكافر والفاسق ، ما لم يوتن فيها

شيئاً يجب اجتنابه *

لقول الله تعالى . (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وقد صرح ان رسول الله صلى في حبة رومية ، ونحن على يقين من طهارة القطن والكتان والصوف والشعر والوبر والجلود والحرير للنساء ، وإباحة كل ذلك فمن ادعى نجاسة أو تحريماً لم يصدق الا بدليل من نص قرآن أو سنة صحيحة ، قال تعالى . (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) وقال تعالى . (ان الظن

(١) قوله « يارسول الله » زدناه من النسائي (ج ٢ ص ٢٩٩) (٢) في النسخة رقم (١٦) « ترخين » وفي النسخة رقم (٤٥) « فيرخينه » وصححه من النسائي (٣) لم أجدها الحديث في النسائي ولعله في السنن الكبرى . ثم ان المؤلف ترك حديثاً قد يكون دليلاً قوياً على بطلان صلاة المسبل خيلاء ، وهو ما رواه ابو داود (ج ١ ص ٢٤٣ وج ٤ ص ١٠٠) عن ابى هريرة قال . « بينما رجل يصلي مسبلاً ازاره اذ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم . اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ ثم جاء ، ثم قال . اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ ثم جاء ، فقال له رجل . يارسول الله مالك أمرته ان يتوضأ ثم سكت عنه ؟ قال . انه كان يصلي وهو مسبل ازاره وان الله جل ذكره لا يقبل صلاة رجل مسبل ازاره » وهو حديث صحيح ، قال النووي في رياض الصالحين « اسناد صحيح على شرط مسلم » *

لا يبقى من الحق شيئاً) *

فان قيل. قد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم آئيتهم الا بعد غسلها وأن لا يوجد غيرها * قلنا . نعم ، والآنية غير الثياب ، (وما كان ربك نسياً) ولو أراد الله تعالى تحريم ثيابهم لبين ذلك على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، كما فعل بالآنية * والمعجب ان المانع من الصلاة في ثيابهم يبيح آئيتهم لغير ضرورة !! وهذا عكس الحقائق ! *

واباحة الصلاة في ثياب المشركين هو قول سفيان الثوري وداود بن علي ، وبه نقول * ٤٣٠ - مسألة - ولا يجزئ أحداً من الرجال أن يصلي وقد زعفر جلده بالزعفران ، فان صبغ ثيابه أو عمامته بالزعفران أو زعفر لحيته فحسن ، وصلاته بكل ذلك جائزة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا حماد بن زيد واسماعيل بن ابراهيم - هو ابن عليّة - كلاهما عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يزعفر الرجل « هذا لفظ إسماعيل ، ولفظ حماد » عن الزعفر للرجال (١) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا سليمان بن الأشعث ثنا زهير بن حرب ثنا محمد بن عبد الله الأسدي ثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن جديده قالا : سمعنا أبا موسى الأشعري يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من خلوق (٢) » *

قال علي : الخلق الزعفران ، وأول مراتب هذا الخبر كونه من قول أبي موسى (٣) *

(١) رواه أبو داود (ج ٤ ص ١٢٩ و ١٣٠) ورواه النسائي (ج ٢ ص ٢٩٤) عن اسحق ابن ابراهيم عن ابن عليّة . ورواه أيضا مسلم والترمذي كما في شرح أبي داود (٢) قال أبو داود « جدام زيد وزيد » ولم ينسب ، قال ابن القطان زيدو زيد غير معروفين ولم يذكرنا بغير ما في هذا الاسناد « وتبعه التهبي . وأبو جعفر الرازي يقال . اسمه عيسى ابن أبي عيسى ، ويقال غير ذلك وهو ثقة صدوق ولكن عيسى الحفظ وليس يمتقن ، وقد انفرد بهذا الاسناد (٣) نعم !! ولكن ابن الاسناد الصحيح الى أبي موسى ؟ !

قال علي : هذا النهي ناسخ لما كان في أول الهجرة من إباحته عليه السلام لأن
يتزعر الرجل ، إذ رأى عبد الرحمن بن عوف حين تزوج وعليه الخلق ، فلم ينكر عليه ،
إذ الأصل في ذلك الإباحة ، ثم طرأ النهي فجاء ناسخاً *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا يعقوب بن إبراهيم
ثنا الدراوردي - هو عبد العزيز بن محمد - عن زيد بن أسلم قال : رأيت ابن عمر يصفر
لحيته بالخلق ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن انك تصفر لحيك بالخلق قال : « اني
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصفر بها لحيته (١) ولم يكن شيء من الصبغ أحب
إليه منها ، ولقد كان يصبغ بها ثيابه كلها حتى عمامته (٢) » *

قال علي . ولم ينه عليه السلام النساء عن التزعفر ، فهو مباح لهن ، قال عز وجل
(وقد فصل لكم ما حرم عليكم) *

٤٣١ - مسألة - ولا يحل للرجل أن يصفق يديه في صلاته ، فإن فعل وهو عالم
بالنهي بطلت صلاته ، لكن إن نابه شيء في صلاته فليسبح *

وأما المرأة فحكمها إن نابه شيء في صلاتها أن تصفق يديها ، فإن سبحت فحسن *

وهو قول الشافعي وداود *

وقال أبو حنيفة : إن سبح الرجل مریداً إفهام غيره بأمر ما بطلت صلاته *

وقال مالك : لا تصفق المرأة بل تسبح *

وكلا القولين خطأ ، وخلاف للثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري
ثنا أبو النعمان - هو محمد بن الفضل عارم - ثنا حماد بن زيد ثنا أبو حازم المدني عن
سهل بن سعد - فذكر حديثاً وفيه : - أن الناس صفحوا إذ رأوا رسول الله صلى
الله عليه وسلم جاء وهم يصلون خلف أبي بكر ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لهم إذ سلم : « إذا رابكم أمر فليسبح الرجال وليصفح النساء » في الصلاة (٣) *

(١) الزيادة التي بين القوسين من النسائي (ج ٢ ص ٢٧٩) وليست في أصول المحلى

(٢) رواه أيضاً داود (ج ٤ ص ٩١) عن القعنبى عن الدراوردي (٣) قوله « في الصلاة »

ليس من لفظ الحديث في البخاري (ج ٩ ص ١٣٤) وقد نبه علي هذا في حاشية النسخة

قال على : لا خلاف في أن التصفيق والتصفيح بمعنى واحد ، وهو الضرب باحدى صفحتي الأكف على الأخرى *

وروينا عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري أنها قالا : التسييح للرجال والتصفيق للنساء . ولا يعرف لهما من الصحابة رضى الله عنهم مخالف *

وإنما جاز التسييح للنساء لأنه ذكر الله تعالى ، والصلاة مكان لذكر الله عز وجل *

٤٣٢ — مسألة — ولا يحل للمرأة إذا شهدت المسجد أن تمس طيبا ، فإن فعلت بطلت صلاتها ، سواء في ذلك الجمعة والعتمة والميد وغير ذلك من جميع الصلوات *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان ثنا بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيبا (١) » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد - هو ابن سلمة - عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، ولكن يخرجن وهن ثقلات » (٢) *

قال على : ان أمكن المرأة أن تعطي يوم الجمعة طيباً تذهب ريحه قبل الجمعة فذلك عليها ، وإلا فلا بد لها من ترك الطيب أو ترك الجمعة ، أى ذلك فعلت فباح لها *

٤٣٣ — مسألة — ولا يحل للمرأة أن تصلى وهي واصله شعرها بشعر انسان أو غيره أو بصوف أو بأى شيء كان ، وكذلك الرجل أيضا . وأما التي تضفر غدירתها أو

رقم (٤٥) وهذا الحديث بهذا الاسناد في كتاب (الاحكام) من صحيح البخارى ،

وقد رواه ايضا بأسانيد أخرى (ج ١ ص ٢٧٦ و ج ٢ ص ١٤٠ - ١٥٤ و ج ٤ ص ١٨

- ٢٠) (١) في مسلم (ج ١ ص ١٣٠) (٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٢٢) وقوله (ثقلات) بفتح

التاء المثناة وكسر الفاء ، أى غير متطيئات ، يقال : امرأة ثقلة ، اذا كانت متغيرة الريح .

قاله ابن عبد البر *

غداثرها بخيط من حرير أو صوف أو كتان أو قطن أو سير (١) أوفضة أو ذهب فليست
واصلة ولا إثم عليها . ولا صلاة للتي تعظم رأسها بشيء ، تختمر عليه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا
الحميد بن ثنا سفيان - هو ابن عيينة - ثنا هشام - هو ابن عروة - أنه سمع فاطمة بنت
إبذر تقول : أنها سمعت أسماء بنت أبي بكر الصديق تقول : « سألت امرأة النبي
صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن ابنتي أصابتها الحصبه فأمزق (٢) شعرها
وإنى زوجتها ، أفأصل فيه : قال : لمن الله الوصلة والموصولة » * (٣)

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن يحيى
ابن الحارث الحمصي ثنا محبوب بن موسى أنا ابن المبارك عن يعقوب - هو ابن القعقاع -
عن قتادة عن ابن السيب عن معاوية أنه قال : « أيها الناس ، إن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهاكم عن الزور ، وجاء بخرقه سوداء فألقاها بين أيديهم ، قال : هو هذا يجعله
المرأة في رأسها (٤) تختمر عليه » * (٥)

قال علي : قول معاوية نهاكم خطابات من النبي صلى الله عليه وسلم للرجال والنساء ،
فمن صلى وهو عامل في صلاته حالاً محرمة عليه فلم يصل كما أمر ، فلا صلاة له . وبالله تعالى التوفيق *

٤٣٤ - مسألة - وأما التي تتولى وصل شعر غيرها ، والواشمة ، والمستوشمة
- والوشم النقش في الجلد ثم يعمل بالكحل الأسود - والتفلجة والنامصة والتمصمة -
والنمص هو تنف الشعر من الوجه - فكل من فعلت ذلك في نفسها أو في غيرها فلعونات
من الله عز وجل وصلواتهن تامة *

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) والسير ما قد من الجلد طولا وهو معروف ، وهذا أقرب
ما يناسب رسم الكامة . وفي النسخة رقم (٤٥) « عمر » بدون نقط ، وما أدري ما صحته ؟
وأظنه خطأ . (٢) « الحصبه » بفتح الحاء وإسكان الصاد المهملة ، و « امزق » بتشديد
اليم المفتوحة وفتح الزاي ، أصلها « امزق » وفي رواية « امزق » بالراء . (٣) في البخاري
(ج ٧ ص ٣٠٥) (٤) كلمة « ثم » زيادة من النسائي (ج ٢ ص ٢٩٣) (٥) رواه النسائي
أيضاً بطولا ومختصراً بإسنادين آخرين (ج ٢ ص ٢٨٠) ورواه بثلاث أسانيد أخرى
في (٢٩٣) *

أما اللعنة فقد صح لعن كل من ذكروا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم *
وأما تمام صلاتهن فانهن بعد حصول هذه الأعمال فيهن ومنهن لا يقدرن
على التبرى من تلك الأحوال ، ومن عجز عما كاف سقط عنه . قال تعالى (لا يكاف
الله نفساً إلا وسعها) . وقال عليه السلام «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» فلم
يكاف أحد إلا ما يستطيع ، فإذا عجزن عن إزالة تلك الأحوال فقد سقط عنهن إزالتها ،
وهن مأمورات بالصلاة ، فيؤدينها كما يقدرن *

وأما الواصلة في شعر نفسها فقادرة على إزالتها ، فاذ لم تزل فقد استصحبت في صلاتها
عملاً هي فيه عاصية لله عز وجل ، فلم تصل كما أمرت ، فلا صلاة لها . وبالله تعالى التوفيق *
٤٣٥ — مسألة — والصلاة جائزة على ظهر الكعبة ، وعلى أبي قيس وعلى كل
سقف بمكة ، وإن كان أعلى من الكعبة ، وفي جوف الكعبة أينما شئت منها ، القريضة
والنافلة سواء *

وقال مالك : لا تجوز الصلاة في جوف الكعبة ، الفرض خاصة ، وأجاز فيها التنفل *
والذى قلنا نحن هو قول أبي حنيفة والشافعي وأبي سليمان وغيرهم *
واحتج أتباع مالك بأن قالوا : إن من صلى داخل الكعبة فقد استدبر بعض الكعبة *
قال على : إنما قال الله عز وجل : (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد
الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) . فلو كان ما ذكره المالكيون حجة لما حل
لأحد أن يصلى في المسجد الحرام ، لأنه هو القبلة بنص كلام الله تعالى في القرآن ، وكل
من يصلى فيه فلا بدله من أن يستدبر بعضه . فظهر فساد هذا القول *

وأيضاً : فإن كل من صلى إلى المسجد الحرام أو إلى الكعبة فلا بدله من أن يترك
بعضها عن يمينه وبعضها عن شماله ، ولا فرق عند أحد من أهل الإسلام في أنه لا فرق بين
استدبار القبلة في الصلاة وبين أن يجعلها على يمينه أو على شماله ، فصح أنه (١) لم يكافنا
الله عز وجل قط مراعاة هذا ، وإنما كافنا أن تقابل بأوجهنا ما قابلنا (٢) من جدار
الكعبة أو من جدار المسجد قبالة الكعبة حيثما كنا فقط *

(١) في النسخة رقم (٤٥) «فصح انشا» الخ (٢) في النسخة رقم (١٦) «ما قابلها» وما

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف قال : أنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة الحنظلي فأغلقها عليه ومكث فيها ، فسألت بلالا حين خرج : ما صنع النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : جعل عموداً عن يساره وعمودين (١) عن يمينه وثلاثة أعمدة من ورائه ثم صلى » *

قال علي : ما قال أحد قط إن صلاته المذكورة صلى الله عليه وسلم كانت إلى غير القبلة ، وقد نص عليه السلام على أن الأرض كلها مسجد ، وباطن الكعبة أطيب الأرض وأفضلها ، فهي أفضل المساجد وأولها بصلاة الفرض والنافلة ، ولا يجوز لغير الركب أو الخائف أو المريض أن (٢) يصلي نافلة إلى غير القبلة ، والتفريق بين الفرض والنافلة بلا قرآن ولا سنة ولا إجماع خطأ . والله تعالى التوفيق . وكل مكان أعلى من الكعبة فأنما علينا مقابلة جهة الكعبة فقط : وقد هدمت الكعبة لتجدد فما قال أحد يطلان صلاة المسلمين *

٤٣٦ - مسألة - ومن صلى وفي قبلته مصحف فذلك جائز ، ما لم يعتمد عبادة المصحف ، إذ لم يأت نص ولا إجماع بالنع من ذلك *

٤٣٧ - مسألة - ومن صلى وفي قبلته ناراً أو حجراً أو كنيسة أو بيعة أو بيت ناراً أو إنساناً ، مسلماً ، أو كافراً ، أو حائضاً أو أي جسم كان - حاشا الكلب والحمار وغير المضطجعة من النساء - فكل ذلك جائز ، لأنه لم يأت بالفرق بين شيء مما ذكرنا وبين سائر الأجسام كلها قرآن ولا سنة ولا إجماع ، ولا بد من أن يكون بين يدي المصلي جسم من أجسام العالم ، فالتفريق بينها باطل ، لأنه دعوى بلا برهان والله تعالى التوفيق *

٤٣٨ - مسألة - والصلاة في البيعة والكنيسة وبيت النار والمجزرة - ما اجتنب البول والقرث والدم - وعلى قارعة الطريق وبطن الوادي ومواقع الخسف وإلى البعير والناقة وللتحدث والنيام (٣) وفي كل موضع - : جائزة ، ما لم يأت نص أو إجماع متيقن في تحريم الصلاة في مكان ما ، فيوقف عند النهي في ذلك *

(١) في البخاري (ج ١ ص ٢١٤) « وعمودا » وقال في آخر الحديث « وقال لنا إسماعيل حدثني مالك وقال : وعمودين » وكذلك هو في الموطأ (ص ١٥٥) بالثنية (٢) في النسخة رقم (١٦) بحذف « ان » (٣) في النسخة (رقم ١٦) والناقة والنام وهو خطأ

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر وسفيان الثوري كلاهما عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر قال: «قلت: يا رسول الله، أي مسجد وضع في الأرض أول؟ قال: المسجد الحرام، قلت: ثم أي؟ قال: المسجد الأقصى، قلت: كم بينهما؟ قال: أربعون سنة، ثم حيثما أدركتكم الصلاة فصل، فهو مسجد» (١) قال علي: فهذا نص جلي أن (٢) الكعبة مسجد، مع بحسب القرآن بذلك، وما علم أحد مسجداً تحرم فيه صلاة الفرض وتحمل فيه النافلة! *

وروينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق أبي هريرة وجابر وحذيفة وأنس أن من فضائلنا أن الأرض جعلت لنا مسجداً، وكل ما ذكرنا من الأرض، فالصلاة فيه جائزة، طيباً ما جاء النص من النعم من الصلاة فيه كطعن الأبل، والحمام، والمقبرة، وإلى قبر وعليه المكان المصوب، والنجس، ومسجد الضرار فقط *

وإنما جاء النهي عن الصلاة في المجزرة وظهر بيت الله الحرام من طريق زيد بن جيرة، وهو لا شيء (٣)، ومن طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف (٤) *

وجاء النهي عن الصلاة في موضع الخسف من طريق ابن لهيعة، وهو لا شيء (٥) * وجاء النهي عن الصلاة على قارعة الطريق من طريق الحسن (٦) عن جابر، ولا يصح

(١) رواه البخاري (ج ٤ ص ٢٨٨ - ٣١٤) من طريقين عن الأعمش، ومسلم (ج ١ ص ١٤٦ و ١٤٧) من طرق عن الأعمش أيضاً (٢) في النسخة رقم (٤٥) فهذا نص على أن الخ (٣) هو من حديث زيد عن داود بن الحصين عن نافع عن ابن عمر. رواه الترمذي (ج ١ ص ٧١) وابن ماجه (ج ١ ص ١٣٠) وزيد هذا ضعيف جداً قال الساجي حدث عن داود بن الحصين بحديث منكر جداً يعني هذا الحديث في النهي عن الصلاة في سبعة مواطن (٤) هو من حديث عبد الله بن صالح عن الليث عن نافع عن ابن عمر. رواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٣٠) وعبد الله ثقة ولا عبرة بتضعيف من ضعفه فالإسناد صحيح (٥) ابن لهيعة ثقة، والحديث رواه أبو داود (ج ١ ص ١٨٢ - ١٨٤) من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة ويحيى بن أزهر عن عمار ابن سعد المرادي عن أبي صالح الففاري عن علي، ورواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٥١) من طريق أبي داود، فلم ينفرد به ابن لهيعة وإنما العلة فيه أن أبا صالح الففاري لم يعرف له سماع من علي وروايته عنه مرسله (٦) في النسخة رقم (١٦) «وهو عن الحسن» *

سماع الحسن من جابر * (١)

٤٣٩ - مسألة - والصلاة جائزة على الجنود وعلى الصوف وعلى كل ما يجوز القعود عليه اذا كان طاهراً ، وجائز للمرأة أن تصلي على الحرير ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأبي سليمان وغيرهم *

وقال عطاء : لا تجوز الصلاة إلا على التراب والبطحاء *

وقال مالك : تكره الصلاة على غير الأرض أو ما تنبت الأرض *

قال علي : هذا قول لادليل على صحته ، والسجود واجب على سبعة أعضاء : الرجلين والركبتين ، واليدين ، والجنبه ، والأنف ، وهو يميز وضع جميع هذه الأعضاء على كل ما ذكرنا ، حاشا الجبهة ، فأى فرق بين أعضاء السجود ؟ ! ولا سبيل الى وجود فرق بينها لامن قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من اجماع ولا من قياس ، ولا من قول صاحب ولا من رأى له وجه . وبالله تعالى التوفيق *

ورويانا عن ابن مسعود : أنه صلى على مسح شعر *

وعن عمر بن الخطاب : أنه كان يسجد في صلاته على عبقرى (٢) ، وهو بساط صوف *

وعن ابن عباس : انه سجد في صلاته على طنفسة (٣) وهي بساط صوف *

وعن أبي الدرداء مثل ذلك . وعن شريح والزهرى مثل ذلك ، وعن الحسن ، ولا يخالف لمن ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم في ذلك وبالله تعالى التوفيق *

٤٤٠ - مسألة - ومن زحبه يوم الجمعة أو غيرها فلم يقدر على السجود على ما بين يديه ، فليسجد على رجل من يصلى بين يديه أو على ظهره ويجزئه ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأبي سليمان وغيرهم *

(١) النهى عن الصلاة في محجة الطريق جاء في حديث ابن عمر الذي رواه ابن ماجه من طريق الميث وأشرنا اليه (٢) رواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٣٦) ثم قال : « قال ابو عبيد . قوله عبقرى هو هذه البسط التي فيها الأصباغ والنقوش » وفي اللسان « قال ابن سيده . العبقرى والعبقرى ضرب من البسط ، الواحدة عبقرية ، وعبقرية باليمن توشى فيها الثياب والبسط » وقال ياقوت « لعل هذا كان بلداً قديماً وخرب » (٣) مثله العطاء والفاء وبكسر العطاء وفتح الفاء ، وبالمكس ، قاله في القاموس . والأثر رواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٣٦)

وقال مالك . لا يجوز ذلك *

قال على . أمرنا الله تعالى بالسجود ، ولم يخص شيئاً نسجد عليه من شيء ، (وما كان ربك نسيا) *

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك ابن أبي عمير ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن زيد بن وهب عن عمر بن الخطاب قال : إذا اشتد الحر فليسجد أحدكم على ثوبه ، وإذا اشتد الزحام فليسجد على ظهر رجل (١) *
وروينا عن الحسن البصري وعن طاوس : إذا كثرت الزحام فاسجد على ظهر أخيك ، وعن مجاهد : اسجد على رجل أخيك ، ولا يعرف في هذا لعمر رضى الله عنه من الصحابة رضى الله عنهم مخالف *

٤٤١ — مسألة وجائز للامام أن يصلى في مكان أرفع من مكان جميع المؤمنين ، وفي أخفض منه ، سواء في كل ذلك العامة والأكثر والأقل فإن أمكنه السجود فحسن والا فإذا أراد السجود فليزل حتى يسجد حيث يقدر ، ثم يرجع إلى مكانه . وهو قول الشافعي وأبي سليمان *

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز ذلك ، وأجازه أبو حنيفة في مقدار قامة فأقل ، وأجازه مالك في الارتفاع اليسير *

قال على : هذان تحديدان فاسدان ، لم يأت بهما نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ولا رأى له وجه ، وما علم في شيء من ذلك فرق بين قليل الارتفاع

(١) هذا الاسناد ليس في مسند أحمد المطبوع ، فأما أنه سقط من النسخ ، وإما أنه من كتاب آخر من كتب أحمد ، والذي فيه (ج ١ ص ٣٢) «ثنا سليمان بن داود هو أبو داود الطيالسي — ثنا سلام يعني أبا الأحوص عن سماك بن حرب عن سيار بن عمرو قال سمعت عمر بن الخطاب يخطب وهو يقول : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنى هذا المسجد ونحن معه المهاجرون والأنصار ، فإذا اشتد الزحام فليسجد الرجل منكم على ظهر أخيه ، ورأى قوما يصلون في الطريق فقال . صلوا في المسجد » وهو في مسند الطيالسي (ص ١٣ برقم ٧٠) بهذا الاسناد وليس فيه قوله «ورأى قوما يصلون في الطريق» الخ

وكثيره ، والتحرير والتحليل والتحديد بينهما لا يحل الا بقرآن أو سنة *
ولئن كان وقوف الامام في الصلاة في مكان أرفع من المأمومين بمقدار أصبع حلالاً ، فانه
لحلال بأصبع بعد أصبع ، حتى يبلغ ألف قامة وأكثر ، ولئن كانت الألف قامة حراماً في ذلك
فانه لحرام كله الى قدر الأصبع فأقل *

وان التحكم في التفريق بين ذلك برأيه لقائل على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه
وسلم ما لم يقله قط *

والمعجب أن أبا حنيفة ومالكا قالوا : ان كان مع الامام في العلو طائفة جازت صلاته
بالذين أسفل والا فلا ؟ وهذا عجب وزيادة في التحكم *

واجازا أن يكون الامام في مكان أسفل من المأمومين وهذا تحكم ثالث ! كل ذلك
دعوى بلا برهان *

قال على . والحكم في ذلك ان يكون المأمومون خلف الامام صفوفاً صفوفاً ، فلا يحل لهم
ان يخلوا بهذه الرتبة ، لما قد ذكرنا قبل من وجوب ترتيب الصفوف ، بأمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم بذلك فان اتفق مصلى الامام في دكان او غرفة او رابية لا يسمع فيها (١)
معه صف خلفه صلوا تحته *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد
ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد كلاهما عن عبد العزيز
ابن أبي حازم عن أبيه . أن نفراً جاؤا الى سهل بن سعد فقال سهل : « رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم قام عليه - يعني على المنبر - فكبر وكبر الناس وراءه وهو على المنبر ، ثم رفع فزل
القهقري حتى سجد في أصل المنبر ، ثم عاد حتى فرغ من آخر صلاته ، ثم أقبل على الناس فقال :
يا أيها الناس ، اني انما (٢) ضمنت هذا لتأتوا بي وتعلموا (٣) صلاتي » *

قال على . لا بيان أيين من هذا في جواز صلاة الامام في مكان أرفع من مكان
المأمومين *

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (٤٥) لا يسمع فيها وهو خطأ (٢) في
الأصول « انما » بحذف كلمة « اني » وزدناها من مسلم (ج ١ ص ١٥٣) (٣) في الأصول
« وتعلموا » وصححناه من مسلم *

واحتج المخالفون بخبر فيه النهى عن صلاة الامام في مكان ارفع من مكان المأمومين وهو خبر ساقط ، انفرد به زياد بن عبد الله البكائي ، وهو ضعيف (١) *
والخبر الذي اوردنا اجماع من الصحابة بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا هو الحجة لا الباطل الملقق *

وقال بعض المخالفين . هذا من الكبر *

قال على . هذا باطل و يمكن عليهم في اجازتهم صلاة المأمومين في مكان ارفع من مكان الامام فيقال لهم . هذا كبر من المأمومين ولا فرق ؟ ! ويلزمهم على هذا ان يمنعوا أيضاً من صلاة الامام متقلداً سيفاً ولا بس درع ؟ فهذا ادخل في الكبر من صلاته في مكان عال !! *

و يمثل قولنا يقول احمد بن حنبل والليث بن سعد والبخاري وغيرها ، وبالله تعالى التوفيق *

(١) البكائي بفتح الباء وتشديد الكاف نسبة الى البكاء بطن من بني عامر بن صعصعة ، وزياد هذا ثقة صدوق ، وقد ضعفه بعضهم من قبل حفظه وهو راوى السيرة عن اسحق ثم رواها عنه ابن هشام ، وحديثه هذا رواه الدارقطني (ص ١٩٧) والحاكم (ج ١ ص ٢١٠) من طريق زياد بن عبد الله عن الأعمش عن ابراهيم عن همام قال «صلى حذيفة بالناس بالدائن فتقدم فوق دكان فاخذ ابو مسعود بمجامع ثيابه فقدم فرجع فلما قضى الصلاة قال له ابو مسعود الم تعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يقوم الامام فوق ويقتى الناس خلفه ؟ قال فلم تر في اجبتك حين مددتني ؟ » هذا لفظ الحاكم قال الدارقطني «لم يروه غير زياد البكائي» وقد تبعه ابن حزم في دعوى انفرد زياد به وقد اخطأ كلاهما فراه ابو داود (ج ١ ص ٢٣٢) والحاكم (ج ١ ص ٢١٠) من طريق يعلى بن عبيد عن الأعمش وليس فيه التصريح بالرفع بل قال ابو مسعود «الم تعلم انهم كانوا يهونون عن ذلك» أو «الم تعلم انه كان ينهى عن ذلك» ويعلى ثقة حجة ، ومثل هذا محمول على انه صرفوع وقد فسره رواية زياد وكل رواية منهما زادت الأخرى قوة ولذلك قال الحاكم «حديث صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي ونقل ابن حجر في التلخيص (ص ١٢٨) تصحيحه ايضاً عن ابن خزيمة وابن حبان *

﴿الاعمال المستحبة في الصلاة وليست فرضاً﴾

٤٤٢ — مسألة — رفع اليدين عند كل ركوع وسجود وقيام وجنوس ، سوى تكبيرة الاحرام *

قل على : اختلف الناس في هذا :

فطائفة لم ترفع اليدين في شيء من الصلاة إلا في أولها عند تكبيرة الاحرام على ظلع (١) أيضاً ورأوه أيضاً — ان كان — فرجع يسير وهذه رواية ابن القاسم عن مالك * وقال أبو حنيفة وأصحابه برفع اليدين للاحرام أولاً — سنة لا فريضة — ومنعوا منه في باقي الصلاة *

ورأت طائفة رفع اليدين عند الاحرام وعند الركوع وعند الرفع من الركوع وهو قول الشافعي وأحمد وأبي سليمان وأصحابهم ، وهو رواية أشهب وابن وهب وأبي المصعب وغيرهم عن مالك أنه كان يفعله ويفتي به *

ورأت طائفة رفع اليدين عند كل تكبير في الصلاة ، الفرض والتطوع ، وعند كل قول «سمع الله لمن حمده» *

فأما رواية ابن القاسم عن مالك فما نعلم لها وجهاً أصلاً ، ولا تعلقاً بشيء من الروايات ، ولا قائلًا بها من الصحابة ولا من التابعين *

وأما قول أبي حنيفة فأنهم احتجوا بما حدثناه حماد ثنا عبد الله بن محمد الباجي ثنا محمد ابن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا زهير بن حرب ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن ابن مسعود قال : « ألا أريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فرفع يديه في أول تكبيرة ثم لم يمد (٢) » *

(١) بفتح الظاء المعجمة واللام ، أي على ميل ، أو باسكان اللام ، وهو العرج ، فيكون المراد أنهم يقولون هذا على تكاف ، ويكادون لا يرضونه (٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٧٢) عن عثمان بن أبي شيبة ، ورواه الترمذي (ج ١ ص ٥٤) عن هناد ، ورواه النسائي (ج ١ ص ١٥٨) من طريق عبد الله بن المبارك ، ورواه الطحاوي (ج ١ ص ١٣٢) من طريق نعيم بن حماد ، ورواه البيهقي (ج ٢ ص ٧٨) من طريق محمد ابن اسماعيل الأحمسي ، كل هؤلاء عن وكيع باسناده . وهو حديث صحيح وحسنه الترمذي ، وأحاديث اثبات رفع اليدين أصح منه ، بل هي متواترة حقاً ، وابن مسعود

قالوا : وكان على وابن مسعود لا يرفعان أيديهما إلا في تكبيرة الاحرام فقط *
مانعاً لهم حجة غير هذا ، ولا حجة لهم فيه ، لما تذكر إن شاء الله تعالى ،
فنقول : بالله تعالى التوفيق *

ان هذا الخبر صحيح ، وليس فيه إلا أن رفع اليدين فيما عدا تكبيرة الاحرام ليس
فرضاً فقط ، ولولا هذا الخبر لكان رفع اليدين - عند كل رفع وخفض وتكبير وتحميد
في الصلاة : - فرضاً ، لأنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع اليدين عند كل
رفع على ما ذكر بعد هذا ان شاء الله عز وجل ، وصح عنه عليه السلام أنه قال :
« صلوا كما ترونى أصلي » وقد ذكرناه بإسناده في كتابنا هذا في « باب وجوب الأذان
والإقامة » فلولا حديث ابن مسعود هذا لكان فرضاً على كل مصل أن يصلي كما كان
عليه السلام يصلي ، وكان عليه السلام يصلي رافعاً يديه عند كل رفع وخفض ، لكن لما
صح خبر ابن مسعود علمنا أن رفع اليدين فيما عدا تكبيرة الاحرام سنة وندب فقط *
وان كان على وابن مسعود رضى الله عنهما لا يرفعان ، فقد كان ابن عمر وابن عباس
وجماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون ، فليس فعل بعضهم حجة
على فعل بعض ، بل الحجة على جميعهم ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعلى
كل حال فن كان ابن مسعود وعلى لا يرفعان ، فما جاء قط أنها كرها الرفع ولا نهياً عنه كما
يفعل هؤلاء !! *

وأما من رأى رفع اليدين عند الركوع والرفع من الركوع فأنهم احتجوا بما
رويناه من طريق مالك ويونس بن يزيد وسفيان بن عيينة وابن جريج والزيدي

نفي رفع اليدين ، وكثيرون من الصحابة رويوا إثباته والمثبت مقدم على النافي بل لعل
ابن مسعود حكى الصلاة الأولى كما حكى التطبيق في الركوع وهو منسوخ . وقد
أطلقنا القول في هذه المسألة فيما كتبناه على « التحقيق لابن الجوزي » فلا داعي لتكراره
هنا . وانظر ما ورد فيها من الأحاديث في كتاب « رفع اليدين » للبخارى ، ومعانى
الآثار للطحاوى (ج ١ ص ١٣١) والأم للشافعى (ج ١ ص ٩٠) وموطأ محمد بن الحسن
(٨٩) والرد على أهل المدينة لمحمد أبيضارقم (٢٢) ونصب الرابة للزيلعى (ج ١ ص ٢٠٥) وسنن
البيهقى (ج ٢ ص ٦٨) وشرح أبى داود (ج ١ ص ٢٦٢) وغير ذلك . وسيدكر المؤلف
كثيراً منها *

ومعمر وغيرهم ، كاهم عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة ، واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما أيضا كذلك ، وكان لا يفعل ذلك في السجود » *
وروينا هذا الفعل في الصلاة عن جابر بن عبد الله ، وأبي سعيد ، وأبي الدرداء وأم الدرداء (١) ، وابن عباس *

وروينا أيضاً هذا الفعل في الصلاة عن أبي موسى الأشعري ، وانه كان يطمه الناس من طريق حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري (٢) *

وروينا أيضاً عن ابن الزبير (٣) وأبي هريرة والنعمان بن أبي عياش (٤) وجلة اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن معاذ بن معاذ عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن . « كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم اذا أحرموا واذا ركعوا واذا رفعوا كأنها المراوح » (٥) *

ورويناه أيضاً عن عبد الرحمن بن سابط ، والحسن ، والقاسم ، وسالم ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وابن سيرين ، ونافع مولى ابن عمر ، وقتادة ، والحسن بن مسلم ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «وام أبي الدرداء» وهو خطأ (٢) رواه الدارقطني (ص ١٠٩) من طريق النضر بن شميل وزيد بن الحباب عن حماد باسناده مرفوعاً ، وحكي شارحه ان ابن المبارك رواه موقوفاً (٣) في النسخة رقم (١٦) «عن الزبير» . وحديث ابن الزبير عند البيهقي (ج ٢ ص ٧٣) رواية فعل وقول ، وقال البيهقي عقبه رواه ثقات (٤) في الأصول «والنعمان بن عياش» وهو خطأ والنعمان هذا تابعي وان أوهم كلام المؤلف أنه صاحب . وكذلك ذكره البخاري في «رفع اليدين» فيمن نقل عنهم القول به من التابعين . ورواه عنه باسناده (ص ١٧) (٥) أثر الحسن رواه البخاري في «رفع اليدين» (ص ١١) عن مسدد عن يزيد ابن زريع عن سعيد عن قتادة عن الحسن . ونقل الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢١٦) أن ابن عبد البر رواه باسناده الى الاثر عن احمد بن حنبل «ثامع بن معاذ بن أبي عدي وغندر عن سعيد عن قتادة عن الحسن» ورواه البيهقي (ج ٢ ص ٧٥) من طريق محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع *

وابن أبي نجيح ، وعبد الله بن دينار ، ومكحول ، ومعتز بن سليمان ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدى ، واسماعيل بن علية ، والليث بن سعد ، والأوزاعي ، وسفيان بن عيينة ، والحيدى ، وجريز بن عبد الحميد ، وعبد الله بن المبارك ، وابن وهب ، وأحمد بن حنبل ، واسحاق ، والمزنى ، وأبو ثور ، (١) وعبد بن نصر المروزي ، ومحمد بن جرير الطبري ، وابن المنذر ، وابن عبد الله بن عبد الحكم ، والربيع ، ومحمد بن نمير ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، وزيد بن هرون ، وغيرهم *

وأما من ذهب الى رفع اليدين في كل خفض ورفع فاحتجوا بما حدثناه حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أبو اسماعيل محمد بن اسماعيل ثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني ثنا المعتز بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان يرفع يديه إذا جاء الصلاة ، وإذا أراد أن يركع . وإذا رفع رأسه من الركوع ، وإذا قام من الركعتين يرفع يديه . في ذلك كله » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عياش قال ثنا عبد الأعلى ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه كان (٢) إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه ، وإذا ركع رفع يديه (٣) ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده رفع يديه ، وإذا قام من الركعتين رفع يديه ، ورفع ابن عمر ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم * ورواه أيضاً حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم * (٤)

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابوداود ثنا عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن عبيد المجاري قال ثنا ابن فضيل عن عاصم بن كليب عن محارب بن دثار (٥) عن ابن عمر قال . « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام في الركعتين (٦) كبر ورفع يديه » *

(١) في الأصلين « وأبو ثور » (٢) في البخاري (ج ١ ص ٢٩٥) « عن نافع : أن ابن عمر

كان » (٣) قوله « وإذا ركع رفع يديه » سقط من الأصول وزدناه من البخاري *

(٤) هذا التعليق ذكره البخاري عقب الحديث (٥) بكسر الدال المهملة وتخفيف التاء

المثلثة . (٦) هكذا هو هنا ، وفي أبي داود ، وفي بعض نسخ أبي داود « إذا قام من الركعتين »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا أبو عاصم - هو الضحاك بن مخلد - ثنا عبد الحميد بن جعفر أخبرني محمد بن عمرو بن عطاء قال . سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم (١) أبو قتادة ، فقال أبو حميد : «أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا . فلم ؟ فوالله ما كنت بأكثرنا بركة (٢) ولا أقدمنا له صحبة ! قال بلى ، قالوا . فأعرض فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة يرفع (٣) يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، ثم يكبر حتى يقرأ (٤) كل عظم في موضعه معتدلاً ثم يقرأ ثم يكبر فيرفع (٥) يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يعتدل ، فلا يصب رأسه ولا يقنع (٦) ثم يرفع رأسه فيقول . سمع الله لمن حمده ، ثم يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه » وذكر الحديث وفيه . «ثم اذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما كبر عند افتتاح الصلاة ، ثم يصنع ذلك في بقية صلاته ، - وذكر باقي الحديث - » قالوا . صدقت هكذا كان يصلي * »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبيد الله بن ميسرة الجشمي (٧) ثنا عبد الوارث - هو ابن سعيد - ثنا محمد بن جحادة (٨) حدثني عبد الجبار بن وائل حدثني علقمة بن وائل (٩) عن وائل بن حجر قال « صليت مع

(ج ١ ص ٢٧١) وكل صحيح . وهذا الحديث صحيح ، وصححه الترمذي (١) في أبي داود (ج ١ ص ٢٦٥) «منهم» (٢) أي اقتداء ، وفي أبي داود « بأكثرنا له بركة » (٣) في النسخة رقم (٤٥) «رفع» وما هنا هو الموافق لأبي داود (٤) في النسخة رقم (٤٥) «يستقر» (٥) في النسخة رقم (١٦) «ثم يكبر ثم يرفع» وفي النسخة رقم (٤٥) «ثم يكبر ويرفع» وصحناه من أبي داود (٦) يصب . من الصب أي لا يميله الى أسفل ويقنع . من أقنع رأسه اذا رفع أي لا يرفعه حتى يكون أعلى من ظهره . قاله في شرح سنن أبي داود (٧) عبيد الله بالتصغير ، وفي الأصول بالتكبير وهو خطأ ، والجشمي بضم الجيم وفتح الشين المعجمة والميم ، وفي النسخة رقم (٤٥) «الخشنى» وهو خطأ (٨) بضم الجيم وفتح الحاء المهملة (٩) هكذا هو هنا من طريق أبي داود على الصواب ، وفي أبي داود (ج ١ ص ٢٦٣) «واائل بن علقمة» وهو خطأ لأن علقمة هو ابن وائل بن حجر واخو عبد الجبار وقد نص على ان هذا خطأ من بعض الرواة انظر التهذيب (ج ١١ ص ١١٠) *

رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا كبر رفع يديه ، ثم التحف ، ثم أخذ شماله يمينه وأدخل يديه في ثوبه ، فاذا أراد أن يركع أخرج يديه ثم رفعهما ، واذا أراد أن يرفع رأسه من الركوع رفع يديه ، ثم سجد ، ووضع وجهه بين كفيه ، واذا رفع رأسه من السجود أيضاً رفع يديه ، حتى فرغ من صلاته . قال محمد بن جحادة : فذكرت ذلك للحسن بن أبي الحسن فقال : هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله من فعله وتركه من تركه * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن المثني ثنا معاذ بن هشام الدستوائي وعبد الأعلى ومحمد بن أبي عدي . قال عبد الأعلى وابن أبي عدي عن سعيد بن أبي عروبة (١) عن قتادة ، وقال معاذ : حدثني أبي عن قتادة ، ثم اتفقوا . عن نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث « رأى (٢) النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه في صلاته اذا ركع ، واذا رفع رأسه من ركوعه (٣) واذا سجد ، واذا رفع رأسه من سجوده (٤) حتى يحاذي بهما فروع أذنيه » هذا اللفظ ابن أبي عدي وعبد الأعلى ، وقال معاذ في حديثه . كان عليه السلام اذا دخل في الصلاة رفع يديه ، واذا ركع فعل مثل ذلك واذا رفع رأسه فعل مثل ذلك (٥) *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن حميد عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في الركوع والسجود (٦) *

قال علي : فهذه آثار متظاهرة متواترة عن ابن عمر ، وأبي حميد ، وأبي قتادة ، ووائل ابن حجر ، ومالك ، بن الحويرث وأنس وسواهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

(١) هذه الأسانيد في النسائي (ج ١ ص ١٦٤ - ١٦٥) ولكن فيه في حديث ابن أبي عدي « عن شعبة » وابن أبي عدي يروي عن شعبة وعن سعيد بن أبي عروبة وكلاهما يروي عن قتادة ، ولكن أميل الى ترجيح ما هنا وأن ما في النسائي تصحيف ، ويؤيده أن هناك في حديث عبد الأعلى « حدثنا سعيد » (٢) في النسائي « أنه رأى » (٣) في النسائي « من الركوع » (٤) في النسائي من السجود (٥) الذي في النسائي « كان اذا دخل في الصلاة ، فذكر نحوه ، - يعني ما قبله - وزاد فيه : واذا ركع فعل مثل ذلك واذا رفع رأسه من الركوع فعل مثل ذلك ، واذا رفع رأسه من السجود فعل مثل ذلك (٦) هذا اسناد صحيح جدا *

وهذا يوجب يقين العلم *

قال علي . فكان مارواه الزهري عن سالم عن ابن عمر زائداً على مارواه علقمة عن ابن مسعود ووجب أخذ الزيادة لأن ابن عمر حكى أنه رأى ما لم يره ابن مسعود من رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه عند الركوع وعند الرفع من الركوع وكلاهما ثقة وكلاهما حكى ما شاهد ، وقد خفي على ابن مسعود رضي الله عنه أمر وضع اليدين على الركبتين ، فكيف وما تحمل كلا ر وايتيهما إلا على الشاهدة الصحيحة ؟ *

وكان مارواه نافع ومحارب بن دثار ، كلاهما عن ابن عمر ، ومارواه أبو حميد وأبو قتادة وثمانية من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من رفع اليدين عند القيام إلى الركعتين — : زيادة على مارواه الزهري عن سالم عن ابن عمر ، وكل ثقة ، وكل مصدق فيما ذكر أنه سمعه وراه ، وأخذ الزيادة واجب *

وكان مارواه أنس من رفع اليدين عند السجود — : زيادة على مارواه ابن عمر ، والكل ثقة فيما روى وما شاهد *

وكان مارواه مالك بن الحويرث من رفع اليدين في كل ركوع ورفع من ركوع وكل سجود ورفع من سجود — : زائداً على كل ذلك ، والكل ثقات فيما روه ولم يسموه ، وأخذ الزيادات فرض لا يجوز تركه ، لأن الزيادة حكم قائم بنفسه ، يرواه من علمه ، ولا يضره سكوت من لم يروه عن روايته ، كما أثر الأحكام كلها ولا فرق *
ومن قال بما ذكرناه ابن عمر ، كما أوردنا قبل من عمله ، والحسن البصري ، والصحابة جملة ، كما أوردناه *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يرفع يديه إذا دخل في الصلاة ، وإذا ركع ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، وإذا سجد ، وبين الركعتين ، يرفعهما إلى ثديه (١) *

(١) روى البخاري في «رفع اليدين» (ص ٢٠) عن ابن عمر أنه كان يرفع في الافتتاح والركوع والرفع والقيام من الركعتين ، ثم قال «وزاد وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه إذا ركع وإذا سجد . قال البخاري :

قال علي : هذا اسناد لاداخله فيه ، وما كان ابن عمر ليرجع الى خلاف ما روى — من ترك الرفع عند السجود — إلا وقد صح عنده فعل النبي صلى الله عليه وسلم لذلك * حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخثني ثنا محمد بن الثني ثنا ابو سهل النضر بن كثير السعدي (١) قال . صلى الى جنبى ابن طاوس في مسجد الخيف بمنى ، فكان اذا رفع رأسه من السجدة الأولى رفع يديه تلقاء وجهه ، فأنكرت ذلك ، وقلت لو هيب بن خالد : إن هذا يصنع شيئاً لم أر أحداً يصنعه ! فقال ابن طاوس : رأيت أبي يصنعه ، وقال لي : رأيت عبد الله بن عباس يصنعه * (٢) حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا احمد بن خالد ثنا الحسن ابن أحمد ثنا محمد بن عبيد بن حساب ثنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني قال : رأيت طاوساً ونافعاً مولى ابن عمر يرفعان أيديهما بين السجدين ، قال حماد : وكان أيوب يفعله * حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج :

والمحفوظ ما روى عبيد الله وأيوب ومالك وابن جريج والليث وعدة من أهل الحجاز وأهل العراق عن نافع عن ابن عمر في رفع الأيدي عند الركوع واذا رفع رأسه من الركوع ، ولو صح حديث العمري عن نافع عن ابن عمر لم يكن مخالفاً للأول ، لأن أولئك قالوا اذا رفع رأسه من الركوع ، فلو ثبت لاستعملنا كإيهما ، وليس هذا من الخلاف الذي يخالف بعضهم بعضاً ، لأن هذه زيادة في الفعل والزيادة مقبولة اذا ثبتت « والعمري الذي يشير اليه هو » عبد الله ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب « أخو عبيد الله الذي روى هذا الحديث ، والعمري ثقة وفيه ضعف من قبل حفظه وآخره عبيد الله ثقة حجة يقدمه بعض الحفاظ على مالك في الرواية عن نافع ، وعبد الوهاب الثقفى ثقة حجة ، فقد ثبت بأصح اسناد فعل ابن عمر للرفع عند السجود ، وأيد هذا رواية العمري إياه عن نافع عن ابن عمر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ويظهر أن ابن عمر بعد أن روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يرفع عند السجود صح عنه من بعض الصحابة ذلك فرجع اليه عملاً ورواه قولاً ، كما قال ابن حزم لله دره (١) النضر هذا ضعيف (٢) رواه الدولابي في الكنى والأسماء (ج ١ ص ١٩٨) عن النسائي عن موسى بن عبد الله البصري عن النضر بن كثير بإسناده ، وزاد في آخره « وقال عبد الله بن عباس ، رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصنعه » *

قلت إعطاء رأيتك تكبير يديك حين تستفتح وحين تركع وحين ترفع رأسك من الركعة، وحين ترفع رأسك من السجدة الأولى ومن الآخرة وحين تستوي من مثني؟ قال: أجل قلت: تخلف باليدين الأذنين؟ (١) قال: لا، قد بلغني ذلك عن عثمان، أنه كان يخلف يديه أذنيه، قال ابن جريج: قلت لعطاء: وفي التطوع من التكبير باليدين؟ قال: نعم، في كل صلاة *

٤٤٣ — مسألة — والتوجيه سنة حسنة، وهو أن يقول الامام والمفرد بعد التكبير لكل صلاة، فرض أو غير فرض، جهراً أو سراً - : *

ما حدثناه حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل وأحمد بن زهير بن حرب، كل واحد منهما يقول: حدثني أبي، ثم قال أحمد ابن حنبل: ثنا أبو سعيد ثنا عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون ثنا عبد الله بن الفضل وأبو يوسف (٢) بن أبي سلمة الماجشون، كلاهما عن عبد الرحمن بن هرم عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر استفتح ثم قال» وقال زهير بن حرب: ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة - هو ابن الماجشون - حدثني عمي - هو أبو يوسف (٣) بن أبي سلمة - عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر استفتح ثم قال» - واتفق أحمد وزهير في روايتهما جميعاً - (وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيئاً وما أنا من الشركين، انصلي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له، وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين) اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت (٤) أنت ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي واعترفت بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعاً (٥)

(١) قوله «تخلف» أظنه من قولهم أخلف الرجل يده وأخلف يده «إذا هو أهوى بها إلى خلفه ليأخذ من رحله سيفاً أو غيره، أو من قولهم، «أخلفه» إذا جعله خلفه»
(٢) في الأصول «ويوسف» وهو خطأ، فإنه «أبو يوسف يعقوب بن أبي سلمة الماجشون» والماجشون بكسر الجيم وضم الشين المعجمة وآخره نون، قال في المفتي «هو معرب ماه كوز أي شبه القمر سمي به لحمرته وجنتيه» (٣) في الأصول «يوسف» وهو خطأ (٤) في مسند أحمد (ج ١ ص ٩٤) «اللهم لا إله إلا أنت» بمحذف قوله «أنت الملك» (٥) في السند بمحذف «أنت» *

إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، واهدني لأحسن الأخلاق ، لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، واصرف عني سيئها ، لا يصرف عني سيئها إلا أنت ، لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك ، أنا بك وإليك (١) تباركت وتعاليت ، أستغفرك واتوب إليك » (٢) * قال علي : وقد روينا من طريق الحجاج بن النهمال وأبى النصر ومعاذ بن معاذ ، كلهم عن ابن الماجشون . وروينا أيضاً من طريق جابر بن عبد الله وغيره من الصحابة رضى الله عنهم (٣) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وأبو كامل ، قال أبو كامل : ثنا عبد الواحد بن زياد ، وقال أبو بكر وابن نمير : ثنا ابن فضيل ، وقال زهير : ثنا جرير بن عبد الحميد ، ثم اتفق عبد الواحد وابن فضيل وجرير - واللفظ له - كلهم عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة ابن عمرو بن جرير (٤) عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم » كان إذا كبر في الصلاة سكث هنية (٥) قبل أن يقرأ ، فقلت : يا رسول الله ، بأي أنت وأمي ، أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ماتقول ؟ قال : أقول : اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم تقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلني بالثلج والماء والبرد (٦) » *

(١) من قوله « لبيك » الى هنا محذوف في المسند (٢) رواه أيضاً أحمد في المسند (ج ١ ص ١٠٢ و ١٠٣) عن هاشم بن القاسم وعن حجين ، كلاهما عن عبد العزيز الماجشون عن عمه عن الأعرج ، ورواه أيضاً عن حجين عن عبد العزيز عن عبد الله بن الفضل الهاشمي عن الأعرج ، وقد رواه الطيالسي (ص ٢٢ رقم ١٥٢) عن عبد العزيز الماجشون والدارمي (ص ١٤٦) عن يحيى بن حسان عن عبد العزيز . ورواه أيضاً مسلم (ج ١ ص ٢١٥) وأبو داود (ج ١ ص ٢٧٧ و ٢٧٨) والنسائي (ج ١ ص ١٤٢) والطحاوي (ج ١ ص ١١٧) والبيهقي (ج ٢ ص ٣٢ و ٣٣) كلهم بأسانيد صحيحة (٣) لم أجد هذه الأسانيد (٤) في النسخة رقم (٤٥) « أبي زرعة بن عمر بن جرير » وفي النسخة رقم (١٦) « أبي زرعة بن عمر عن جرير » وكلاهما خطأ (٥) بضم الهاء وفتح النون وتشديد الياء بغير همزة ، ومن همزها فقد أخطأ ، قاله النووي . وفي النسخة رقم (٤٥) « هنيئة » بالهمز وهو خطأ كما ترى (٦) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٦٢) *

ورويناه أيضاً من طريق سفيان عن عمارة بن القعقاع بإسناده نحوه *
وانما لم نذكر ذلك فرضاً (١) لأنه فعل منه عليه السلام ولم يؤمر به فكان الاتساع
به (٢) حسناً *

ونستحب أيضاً ان يكون للامام سكتة بعد فراغه من القراءة قبل ركوعه *
كما حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن ايمن ثنا احمد بن محمد البرقي
القاضي ثنا ابو معمر ثنا عبد الوارث بن سعيد التنويزي ثنا يونس - هو ابن عيسى عن الحسن
البصري : « ان سمرة بن جندب صلى فكبر ثم سكت ساعة ثم قرأ فلما ختم السورة سكت
ساعة ثم كبر فركع فقال له عمران بن الحصين : ما هذا ؟ فقال له سمرة : حفظت ذلك عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب في ذلك الى ابي بن كعب فصدق سمرة (٣) *
قال علي . فتحن نختار أن يفعل كل امام كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله
بعده سمرة وغيره من الصحابة رضى الله عنهم وقرأ المأموم في السكتة الأولى أم القرآن
فن فاتته قرأ في السكتة الثانية *

قال علي . وقد فعل ما قلنا جمهور السلف *

ورويناه من طريق حماد بن سلمة عن ابراهيم النخعي عن علقمة قال كان عمر بن الخطاب

(١) في النسخة رقم (٤٥) « وانما لم يكن ذلك فرضاً » (٢) في النسخة رقم (٤٥)
« فكان الاتيان به » (٣) رواه ابوداود (ج ١ ص ٢٨٢) عن يعقوب بن ابراهيم عن
اسماعيل عن يونس عن الحسن . ورواه بعد ذلك بأسانيد أخرى عن الحسن أيضاً، ورواه
الترمذي (ج ١ ص ٥٢ و ٥٣) وحسنه، ورواه الدارمي (ص ١٤٦) ورواه البيهقي (ج ٢ ص ١٩٥
و ١٩٦) ورواه الحاكم (ج ١ ص ٢١٥) وصححه على شرط الشيخين ووافقه التتبي، وفي
سماع الحسن من سمرة خلاف ، والحق أنه سمع منه كما قال علي بن المديني فيما نقله عنه
الترمذي (ج ١ ص ٣٨) قال : « قال محمد - يعني البخاري - قال علي بن عبد الله : حديث
الحسن عن سمرة بن جندب حديث صحيح وقد سمع منه » وقال الحاكم : « حديث سمرة
لا يتوهم متوهم ان الحسن لم يسمع من سمرة فانه قد سمع منه » وانظر الكلام في هذا في
نصب الراية (ج ١ ص ٤٦ و ٤٧)

إذا دخل في الصلاة قال الله أكبر سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك، ولا إله غيرك يرفع بها صوته فظننا أنه يريد أن يعلمنا *

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن العتير عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عمر بن الخطاب أنه كان إذا كبر قال: سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك وتعالى جدك، ولا إله غيرك *

فهذا فعل عمر رضي الله عنه بحضرة الصحابة لا يخالف له منهم *
ورويناه أيضا عن علي بن أبي طالب، وعن ابن عمر، وعن طاوس وعطاء، كلهم يتوجه بعد التكبير في صلاة الفرض . وهو قول الأوزاعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق وداود وأصحابهم *
وقال مالك: لا أعرف التوجيه *

قال علي: ليس من لا يعرف حجة علي من عرف *
وقد احتج بعض مقلديه في معارضته ما ذكرنا بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أنه: «كان يفتح الصلاة بالتكبير، والقراءة بالحمد لله رب العالمين» *
قال علي: وهذا لا حجة لهم فيه، بل هو قولنا، لأن استفتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين لا يدخل فيه التوجيه، لأنه ليس التوجيه قراءة، وإنما هو ذكر، فصح أنه عليه السلام كان يفتح الصلاة بالتكبير ثم يذكر ما قد صح عنه من أنه ذكر ثم يفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين، وزيادة المدول لا يجوز ردها . وبالله تعالى التوفيق *

ولا يقولها المأموم لأن فيها شيئا من القرآن، وقد نهى عليه السلام أن يقرأ خلف الإمام إلا بأمر القرآن فقط فإن دعا بعد قراءة أم القرآن في حال سكته الإمام بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فحسن *

٤٤٤ — مسألة — ويجب على الإمام التخفيف إذا أم جماعة لا يدرى كيف طاعتهم *

ويطول المنفرد ماشاء، وحد ذلك ما لم يخرج وقت الصلاة التي تلى هو فيها وان خفف المنفرد فذلك له مباح *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا

البخارى ثنا عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال . «إذا أم أحدكم الناس (١) فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير ، واذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء » *

وبه الى البخارى ثنا أحمد بن يونس ثنا زهير - هو ابن معاوية - ثنا اسماعيل - هو ابن أبي خالد - سمعت قيساً - هو ابن أبي حازم - قال : أخبرني أبو مسعود : «أن رجلاً قال : والله يا رسول الله انى لأتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان ، مما يطيل بنا ، فمأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في موعظة أشد غضباً (٢) منه يومئذ ، ثم قال عليه السلام . إن منكم منفرين فأياكم ماصلى بالناس فليتجاوز ، فان فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق القاضي ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى ابن إسماعيل ثنا حماد بن سلمة أناسميد الجري عن أبي العلاء (٣) عن مطرف بن عبد الله - هو ابن الشخير - عن عثمان بن أبي العاصي قال قلت يا رسول الله اجعني إمام قومي قال أنت إمامهم ، واقتد بأضعفهم واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً » * (٤) قال على . هذا حد التخفيف ، وهو أن ينظر ما يحتمل أضعف من خلفه وأمسهم حاجة من الوقوف والركوع والسجود والجلوس فليصل على حسب ذلك *

وروي بذلك عن السلف الطيب *

روينا عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وحيد كلاهما عن أنس قال ماصليت خلف أحد أوجز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام ، كانت صلاته متقاربة ، وصلاة أبي بكر متقاربة فلما كان عمره في صلاة الفجر » (٥) *

ومن طريق وكيع عن سديد بن أبي عروبة عن أبي رجاء العطاردي قال . قلت للزبير بن العوام .

(١) في البخارى (ج ١ ص ٢٨٤) «إذا صلى أحدكم للناس » وكذلك هو في الموطأ (ص ٤٧) وأما قوله «إذا أم أحدكم» فانه في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٥) من حديث المغيرة الحزامي عن أبي الزناد (٢) في النسخة رقم (١٦) «غيطاً» وما هنا هو الموافق للبخارى (ج ١ ص ٢٨٤) (٣) في النسخة رقم (٤٥) «عن أبي الأعلى» وهو خطأ ، فانه أبو العلاء يز يد بن عبد الله بن الشخير اخو مطرف اصغر منه (٤) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٠٩) (٥) رواه مسلم (ج ١ ص ١٣٦) عن أبي بكر بن نافع العبدي عن بهز عن حماد *

مالك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم من أخف الناس صلاة؟ قال: نبادر الوسواس * (١)
وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع أبا هريرة يقول: إذا كنت إماماً
خفف (٢) الصلاة، فإن في الناس الكبير والضعيف والمعتل وذا الحاجة، وإذا صليت
وتحدثك فطول ما بدالك، وأبرد، فإن شدة الحر من فيح جهنم *

وعن طلحة التخفيف أيضاً، وعن عمار كذلك *
وعن سعد بن أبي وقاص: أنه كان يطيل الصلاة في بيته، ويقصر عند الناس،
ويحضر على ذلك *

وعن عمرو بن ميمون الأودي: لو أن رجلاً أخذ شاة عزوزاً (٣) لم يفرغ من لبنها
حتى أصلي الصلوات الخمس، أتم ركوعها وسجودها (٤) *
وعن علقمة: لو أمر بذبح شاة فأخذ في سلعها صليت الصلوات الخمس في تمام قبل
أن يفرغ منها *

وأما الحد الذي ذكرنا في التطويل فهو: أننا قد ذكرنا في أوقات الصلوات أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر في الوقت الذي صلى فيه العصر بالأمس، وقال عليه السلام
«وقت الصبح ما لم تطلع الشمس، ووقت العصر ما لم تغرب الشمس، ووقت المغرب ما لم
يسقط نور الشفق (٥)، ووقت المشاء الآخرة إلى نصف الليل» فصيح يقيناً أن من دخل
في صلاة في آخر وقتها فاعلم يصلي باقيها في وقت الأخرى، وفي وقت ليس له تأخير ابتداء
الصلاة إليه أصلاً. وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أن التفريط أن تؤخر صلاة
حتى يدخل وقت أخرى» (٦) فصيح أن له إذا دخل في الصلاة في وقتها أن له أن يطول

(١) هذا إسناد صحيح جداً، ونقل ابن حجر في الفتح (ج ٢ ص ١٣٨) من كتاب
ابن أبي شيبة «من طريق أبي مجلز قال: كانوا أي الصحابة يتمون ويوجزون ويبادرون
الوسوسة» (٢) في النسخة رقم (١٦) «فأخفف» (٣) لم ينقط في الأصلين، وهو بفتح
العين المهملة وضم الزاي وبعد الواو زاي أخرى والشاة المزوزة هي ضيقة الاحليل التي
لا تدور حتى تحلب بمجهود، والجمع عزز بضم العين والزاي الأولى. قاله في اللسان (٤) قال
في اللسان «يريد التجوز في الصلاة وتخفيفها» (٥) في النسخة رقم ٤٥ «نور» (٦) تقدم في المحلى
(ج ٣ ص ١٦٩) مسألة (رقم ٣٣٥) *

ما شاء ، كما أمر عليه السلام ، إلا تطويلا منع منه النص ، وليس إلا أن يعطيل حتى تفوته الصلاة التالية لها فقط . والله تعالى التوفيق * .

٤٤٥ — مسألة — قد قلنا : أن الفرض في كل ركعة أن يقرأ بأم القرآن فقط ، فإن زاد على ذلك قرآنا فحسن ، قل أم أكثر ، أي صلاة كانت من فرض أو غير فرض ، لا نحاش (١) شيئا إلا أننا نستحب أن يقرأ في صلاة الصبح مع أم القرآن في كل ركعة من ستين آية إلى مائة آية من أي سورة شاء ، وفي الظهر في الأولتين (٢) في كل ركعة مع أم القرآن نحو ثلاثين آية كذلك ، وفي الآخريتين منها مع أم القرآن في كل ركعة نحو خمس عشرة آية ، وفي الأولتين من العصر كالآخريتين من الظهر ، وفي الآخريتين من العصر أم القرآن فقط ، وفي المغرب نحو العصر ، ولو أنه قرأ في المغرب بالأعراف . أو المائدة . أو الطور . أو الرسائل فحسن ، وفي العتمة في الأولتين مع أم القرآن بالتين . والزيتون . والشمس وضحاها ونحو ذلك ، وفي صبح يوم الجمعة الم تنزيل السجدة . وهل أتى على الإنسان مع أم القرآن وفي صلاة الجمعة في الركعة الأولى مع أم القرآن سورة الجمعة ، وفي الثانية مع أم القرآن سورة النافقين ، ومرة سورة النافقين ، ولو قرأ في كل ذلك سورتين أو أكثر في ركعة فحسن ولو قدم السورة قبل أم القرآن كر هنا ذلك وأجزأه ومن أراد من الأئمة تطويل صلاة ثم أحس بعذر ممن خلفه فليوجز في مدها * .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا آدم - ثنا شعبة - ثنا سيار بن سلامة - هو أبو النضال - قال . دخلت على أبي برزة فسألناه . فأخبرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم - « أنه كان يصلي الصبح فينصرف الرجل فيعرف جليسه ، وكان يقرأ في الركعتين أو أحدهما ما بين الستين إلى المائة (٣) * .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن هشيم عن منصور - هو ابن زاذان - عن الوليد بن مسلم - هو أبو بشر العبدي - عن أبي الصديق - هو بكر بن عمرو الناجي - عن أبي سعيد الخدري قال : « كنا نحزور قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعتين الأوليين من الظهر قدر ثلاثين آية وحزونا قيامه في الآخريتين

(١) بدون الياء في الأصول (٢) استعمل المؤلف في تأنيث « أول » « أولة » بالهاء مرارا

وليس هذا بالمرضى كما قال في الصباح . (٣) في البخاري (ج ١ ص ٣٠٥ - ٣٠٦) * .

قدر النصف من ذلك ، وحزرتنا قيامه في الركعتين الأولين من العصر على قدر قيامه في الآخرين (١) من الظهر ، وفي الآخرين (٢) من العصر على النصف من ذلك » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني هرون ابن عبد الله الجمال (٣) ثنا ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله - هو ابن الأشج - عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة قال : « ماصليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان ، قال سليمان : كان يطيل الركعتين الأولين (٤) من الظهر ، ويخفف - الآخرين (٥) ، ويخفف العصر ، ويقرأ في المغرب بقصار (٦) الفصل ، ويقرأ (٧) في العشاء بوسط الفصل ويقرأ (٨) في الصبح بطوال الفصل »

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف أنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أنه قال : « إن أم الفضل سمعته وهو (٩) يقرأ والمرسلات عرفاً ، فقالت : يا بني والله لقد ذكرتني بقرائك (١٠) هذه السورة ، إنها لآخر ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عمرو الناقد ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن صالح عن الزهري (١١) عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ، فذكر هذا

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٢) طبع بولاق « من الآخرين » ، وفي طبع الاستانة « في الآخرين » وكذلك في نسخة مخطوطة صحيحة ، وقال النووي « كذا هو في معظم الأصول من الآخرين وفي بعضها في الآخرين ، وهو معنى رواية من » (٢) في أصول المحلى « الأولتين والآخرتين » في المواضع كلها في هذا الحديث ، والذي في صحيح مسلم الأولين والآخرين وكذلك قال النووي هو ياء بين مثنتين تحت (٣) بفتح الحاء المهملة (٤) في الأصل « الأولتين » وصحناه من النسائي (ج ١ ص ١٥٤) (٥) في الأصل « الآخرتين » (٦) في الأصل « بصغار » (٧) و (٨) في الأصل بحذف كلمة « يقرأ » في الموضعين (٩) كلمة « وهو » محذوفة في الأصل وزدناها من البخاري (ج ١ ص ٣٠٣ و ٣٠٤) (١٠) في الأصلين بحذف القسم ، وفي النسخة رقم (٤٥) « أذ كرتي » ، وفي النسخة رقم (١٦) « بقراءة » وصحناه من البخاري (١١) في الأصلين « يعقوب بن إبراهيم بن سعد

الحديث ، وأن أم الفضل قالت : « ثم ما صلى بعد حتى قبضه الله عز وجل » *
فهذا آخر صلاة مغرب صلاها عليه السلام ، وآخر عمله عليه السلام ، فأين المدعون
أنهم يتبعون عمله وآخر عمله ؟ ! *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري
ثنا عبد الله بن يوسف أنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه :
« سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور (١) » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر البصري ثنا أبو داود
السجستاني ثنا الحسن بن علي - هو الحلواني - ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج حدثني
ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم قال : قال لي زيد بن ثابت :
مالك تقرأ في المغرب بقصار المفصل ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في
المغرب بطولي (٢) الطولين ؟ ! قلت : ما طول الطولين ؟ قال : الأعراف *
ابن جريج : وسألت ابن أبي مليكة فقال لي من قبل نفسه : المائدة والأعراف (٣) *
فهذا زيد رضي الله عنه ينكر على أمير المدينة الاقتصار على صغار المفصل في المغرب
ويحضه على ما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم من قراءة الأعراف في صلاة المغرب *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث بن سعد عن أبي الزبير
عن جابر بن عبد الله قال : « صلى معاذ لأصحابه العشاء فطول عليهم ، فأصرف رجل منا
فصلي ، فأخبر معاذ عنه ، فقال : انه منافق (٤) فلما بلغ ذلك الرجل دخل على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فأخبره ما قال ، معاذ ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتريد
ان تكون فتاناً يا معاذ ؟ ! إذا أمتت الناس فأقرأ بالشمس وضحاها ، وسبح اسم ربك
الأعلى ، وأقرأ باسم ربك ، والليل إذا يغشى » *

عن الزهري « بحذف والد يعقوب وصالح ، وهو خطأ ، صححناه من مسلم (ج ١
ص ١٣٤) (١) في البخاري (ج ١ ص ٣٠٤) (٢) طول : تأنيث أطول ، وفي النسخة
رقم (٤٥) « بطول » وهو خطأ (٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٩٨) (٤) في النسخة رقم (١٦)
« فقال له منافق » وما هنا هو المرافق لمسلم (ج ١ ص ١٣٤) *

قال علي : وكل ذلك قد روى عن السلف رضى الله عنهم *
 وروى عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس . أن أبا بكر الصديق
 رضى الله عنه أم الصحابة رضى الله عنهم في صلاة الصبح بسورة البقرة ، قرأها في الركعتين (١)
 وعن معمر عن قتادة عن أنس أن أبا بكر أيضاً أمهم في الصبح بآل عمران *
 وعن سفيان الثوري وسفيان بن عيينة كلاهما عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن
 حصين بن سبرة (٢) أن عمر بن الخطاب قرأ في الفجر يوسف ، ثم قرأ في الثانية والنجم
 فسجد ، ثم قام فقرأ إذا زلزلت *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن الحكم بن عتيبة أنه سمع عمرو بن
 ميمون يقول : إن عمر بن الخطاب صلى الصبح بذي الحليفة فقال : سبحانك اللهم
 وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، وقرأ قل يا أيها الكافرون ، وقل
 هو الله أحد ، وكان يتم التكبير *

وعن عمر : أنه قرأ في الظهر والذاريات *
 وعن عبد الله بن عمر (٣) أنه قرأ في الظهر كهيمص *
 وعن حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن أبي العالية البراء : (٤) سألت ابن عباس
 أو سأله رجل : أقرأ في الظهر والمصر ؟ فقال : هو إمامك ، اقرأ منه ما قل أو أكثر ،
 وليس في القرآن قليل *

وعن حماد بن سلمة عن قتادة وثابت البناني وحيد وثمان البتي ، كلهم عن أنس
 ابن مالك : أنه كان يقرأ في الظهر والمصر (سبح اسم ربك الأعلى) و (هل أتاك حديث

(١) رواه البيهقي (ج ٢ ص ٣٨٩) من طريق الشافعي عن ابن عيينة عن الزهري .
 ورواه مالك في الموطأ (ص ٢٨) عن هشام بن عروة عن أبيه (٢) بفتح السين المهملة
 واسكان الباء الموحدة ، وفي النسخة رقم (٤٥) «سورة» بالميم ، وهو خطأ ، والحصين
 هذا لم أجده ترجمه ولا ذكره إلا قول ابن سعد (ج ٦ ص ١٠٢) «روى عن عمر بن الخطاب
 قال : صلى بنا عمر الفجر فقرأ في الركعة الأولى يوسف» (٣) في النسخة رقم (٤٥) «عمرو»
 ويحتاج الى تحرير صحة إحداها (٤) بفتح الباء وتشديد الراء نسبة الى برى الأشياء ،
 واسمه «زياد بن فيروز» على الراجح ، وهو تابعي ثقة مات في شوال سنة ٩٠ *

الفاشية) ويسمعنا النعمة أحياناً *

وعن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يقرأ في

المغرب يس *

وعن سفيان بن عيينة عن عثمان بن أبي سليمان التوفلي عن عراك بن مالك سمع أبا هريرة يقول: «قدمت المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخير، فوجدت رجلاً من غفار يؤم الناس في المغرب، فقرأ في الركعة الأولى سورة مريم، وفي الثانية (ويل للمطففين) (١)» *

وبكل ما ذكرنا يأخذ الشافعي وداود وجمهور أصحاب الحديث *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب الأنصاري أو زيد بن ثابت: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالأعراف في المغرب في الركعتين (٢)» * وروينا عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما: أن كل واحد منهما صلى الصبح بالصحابة (٣) رضي الله عنهم فقرأ في الركعة مائة آية من آل عمران، ثم قرأ في الثانية باقى السورة. وصح مثل هذا أيضاً عن ابن مسعود *

وحدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير (٤) ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن الثني ثنا الهيثم بن عبيد الصيرفي عن أبيه (٥) عن الحسن البصري قال: لقد غزونا غزوة إلى خراسان معنا فيها ثلثمائة من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، فكان الرجل منهم يصلي بنا، فيقرأ بالآيات من السورة ثم يركع *

- (١) رواه ابن سعد مطولاً (ج ٤ ق ٢ ص ٥٤) عن أحمد بن اسحق الحضرمي عن وهيب عن خثيم بن عراك بن مالك عن أبيه عن ثور من قومه «أن أبا هريرة» الخ
- (٢) رواه أحمد في السند (ج ٥ ص ١٨٥) عن يحيى بن سعيد عن هشام، ورواه أيضاً (ج ٥ ص ٤١٨) عن وكيع عن هشام (٣) في النسخة رقم (٤٥) «بأصحابه» (٤) في النسخة رقم (١٦) «أحمد بن عبد الله البصري» وهو خطأ، وسيأتي على الصواب في السألة
- (٥) (٤٤٨) لم أجد ترجمة للهيثم هذا ولا لأبيه *

وعن ابن جريج عن عطاء : أنه إن قرأ في الركعة من صلاة الفرض آيات من بعض السورة ، من أولها أو من وسطها أو من آخرها ، قال عطاء : لا يضرك ، كما قرآن * وعن علقمة أنه كان يقرأ في الأولى من صلاة الصبح وسورة الدخان . والطور . وسورة الجن ، و يقرأ في الثانية منها آخر البقرة وآخر آل عمران والسورة القصيرة * وعن أبي وائل : أنه قرأ في إحدى ركعتي الصبح أم القرآن وآية . وعن إبراهيم النخعي نحوه هذا *

ومن طريق مالك عن نافع أن ابن عمر كان أحياناً يقرأ بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة في صلاة الفريضة (١) *

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عمرو بن ميمون قال : صلى بنا عمر بن الخطاب صلاة المغرب ، فقرأ في الركعة الثانية ألم تركيف ولا يلاف قریش جمعها . ومثل هذا عن طاوس والربيع بن خثيم (٢) وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وغيرهم *

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار وعمر بن علي ، قال ابن بشار : ثنا يحيى بن سعيد القطان ، وقال عمرو بن علي : ثنا عبد الرحمن بن مهدي ، ثم اتفق يحيى وعبد الرحمن قالا : ثنا سفيان الثوري عن سفد ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عرف عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة آلم تنزيل ، وهل أتى (٣) » * وقد صح أيضاً من طريق ابن عباس ، وهو اختيار الشافعي وأبي سليمان وأصحاب الحديث *

(١) في الموطأ (ص ٢٧) (٢) في الأصلين « خيثم » بتقديم الياء الشنأة ، وكذلك جاء في الأحكام للمؤلف ج ٦ ص ٥٣ وهو الموافق لضبط الخرجي في الخلاصة ، وكل هذا خطأ ، والصواب بضم الخاء المعجمة وفتح الشاء المثناة واسكان الياء مصدراً ، وبه ضبطه ابن حجر في التقريب ، وكذلك ابن دريد في الاشتقاق (ص ١١٢ و ١١٣) وقال ومنهم الربيع ابن خثيم وكان أعبد أهل زمانه وكان ابن مسمود إذا رآه قال : بشر الخبتين ، وقد مر تفسير الربيع وخثيم تصغير أخثم والأخثم العريض الأنف (٣) في النسائي (ج ١ ص ١٥١) وروى نحوه أيضاً عن ابن عباس (ج ١ ص ١٥٢ و ٢٠٩) *

ومن طريق مسلم بن الحجاج ثنا عمرو الناقد ثنا اسماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي -
 انا ابن جريج عن عطاء قال قال ابو هريرة : في كل الصلاة يقرأ ، فقال له رجل :
 ان لم ازد على ام القرآن قال ان زدت عليها فهو خير ، وان انتهيت اليها اجزأت عنك (١) *
 حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ثنا سليمان هو ابن
 بلال - عن جعفر بن محمد عن أبيه عن ابن أبي رافع (٢) قال صلى انا أبو هريرة الجمعة فقرأ
 بعد سورة الجمعة في الركعة الآخرة : (إذا جاءك المنافقون) قال ابن أبي رافع فأدركت
 أبا هريرة حين انصرف ، فقلت له : إنك قرأت بسورتين (٣) كان علي بن أبي طالب يقرأ
 بهما (٤) بالكوفة ، فقال ابو هريرة : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ
 بهما يوم الجمعة * *

وبه الى مسلم : ثنا عمرو الناقد ثنا سفيان بن عيينة عن ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن
 عبد الله قال : كتب الضحاك بن قيس الى النعمان بن بشير يسأله : « أي شيء قرأ رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة سوى سورة الجمعة ؟ قال : كان يقرأ هل أتاك
 حديث الغاشية » * (٥)

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن
 عبد الأعلى ثنا خالد - هو ابن الحارث - عن شعبة أخبرني معبد بن خالد عن زيد - هو
 ابن عقبة - عن سمرة بن جندب قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الجمعة
 بسبح (٦) اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية » *
 وقال أبو حنيفة : يكره ان يكون الامام يلتزم في الجمعة او غيرها سورة بعينها
 او سوراً بعينها *

قال علي : كره السنة ، وخالف فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك من كره

(١) في مسلم (ج ١ ص ١١٦) واختصره المؤلف (٢) في النسخة رقم (٤٥) «عن أبي رافع»
 وهو خطأ (٣) في الأصلين «سورتين» وصححناه من مسلم (ج ١ ص ٢٣٩) (٤) في النسخة
 رقم (١٦) «يقرأهما» وما هنا هو الموافق لمسلم (٥) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٣٩) (٦) في الأصلين
 «سبح» بدون حرف الجر ، وصححناه من النسائي (ج ١ ص ٢١٠) *

شيئاً مما صح انه عليه السلام فعله *

وأما تقديم السورة قبل أم القرآن فلم يأت أمر بخلاف ذلك ، لكن عمل المسلمين وعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو تقديم أم القرآن ، فكرهنا خلاف هذا ، ولم نبطل الصلاة به ، لأنه لم يأت عنه نهى ، وقد قال تعالى (فاقروا ما ينسر من القرآن) *

والعجب ممن يشنع هذا و يمجيز تنكيس الوضوء ، وتنكيس الطواف وتنكيس الأذان !! *
وأما من بدأ الصلاة يريد تطويلها فأحس بعذر من بعض من خلفه ، فارتد عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا قال: ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا ابراهيم ابن موسى الفراء (١) ثنا الوليد - هو ابن مسلم - ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله ابن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها فسمع بكاء الصبي فأنجز في صلاتي ، كراهية (٢) أن أشق (٣) على أمه » *

٤٤٦ - مسألة - ويستحب الجهر في ركعتي صلاة الصبح ، والأولتين من المغرب ، والأولتين من العتمة ، وفي الركعتين من الجمعة ، والأسرار في الظهر كلها ، وفي العصر كلها ، وفي الثالثة من المغرب ، وفي الآخريتين من العتمة ، فإن فعل خلاف ذلك كرهناه وأجزأه *

وأما المأموم ففرض عليه الأسرار بأم القرآن في كل صلاة ولا بد ، فلو جهر بطلت صلاته * برهان ذلك: أن الجهر فيما ذكرنا أنه يجهر فيه والأسرار فيما ذكرنا أنه يسره فيه «إنما هما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليساً أمراً منه ، وأفعاله عليه السلام على الاتساع لا على الوجوب ، وهو عليه السلام الامام ، وحكم المنفرد كحكم الامام *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن أبي عدي عن الحجاج - يعني الصواف (٤) عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة وأبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف كلاهما عن أبي قتادة قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا ،

(١) ليس في البخاري كلمة الفراء (٢) في الأصلين كراهة وصححناه من البخاري (ج ١ ص ٢٨٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) «يشق» وما هنا هو الموافق للبخاري (٤) في الأصلين عن الحجاج يعني «ابن محمد» وهو خطأ ، وأظنه من المؤلف ، ومسلم نفسه قال في صحيحه «عن الحجاج يعني الصواف» ثم أدري كيف فات هذا على ابن حزم ! والحجاج الصواف هو ابن أبي عثمان مات سنة ١٤٣ ، وأما الحجاج بن محمد المصيصي الأعور فهو متأخر عنه مات سنة ٢٠٦

فيقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورتين ، ويسمعنا الآية أحياناً (١) * »

فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر ببعض القراءة في الظهر *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن إبراهيم (٢)
عن سلم (٣) بن قتيبة ثنا هاشم بن البريد (٤) عن أبي اسحق عن البراء بن عازب قال :
« كُنَّا نَصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ فَيَسْمَعُنَا الْآيَةَ بَعْدَ الْآيَاتِ مِنْ لِقَائِهِ
وَالذَّارِيَاتِ (٥) » * »

وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان : ثنا اسماعيل بن مسلم ثنا أبو المتوكل - هو
علي بن داود الناجي - (٦) - قال : كان عمر بن الخطاب يقرأ في الظهر والعصر بالذاريات
لرواً ، وق القرآن المجيد يعلن فيهما *

ومن طريق معمر بن ثابت البناني قال : كان أنس بن مالك يصلي بنا الظهر والعصر
فربما سمعنا من قراءته إذا السماء انقطرت ، وسبح اسم ربك الأعلى *
فهذا فعن عمر بن الخطاب وأنس بن محضرة الصحابة رضي الله عنهم ، لا ينكر ذلك عليهما أحد *
وعن عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال : من صلى المغرب فقرأ في نفسه فأسمع نفسه
أجزاء عنه *

وعن حماد بن سلمة عن داود - هو ابن أبي هند - عن الشعبي : أن سعيد بن العاص
جهر في صلاة الظهر أو العصر ، فمضى في إجمعه ، فلما قضى صلاته قال : إني كرهت أن
أخفي القرآن بعد ما جهرت به ، ولم يذكر سجدة السهو *

قال علي : هذا منه بحضرة الصحابة ، لا ينكر ذلك عليه منهم أحد (٧) *

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٣١ و ١٣٢) (٢) هو محمد بن إبراهيم بن صدران ، بضم الصاد
واسكان الدال المهملتين (٣) سلم بفتح السين المهملة واسكان اللام ، وفي النسخة رقم (١٦)
« سالم » وفي النسخة رقم (٤٥) « مسلم » وكلاهما خطأ (٤) البريد : بفتح الباء الواحدة
وكسر الراء وبعدها ياء مثناة تحتية وآخره دال مهملة (٥) في النسائي (ج ١ ص ١٥٣) *

(٦) بالنون والجيم (٧) سعيد بن العاص وإن لم يكن صحابياً ، إلا أنه كان أميراً على الكوفة من
قبل عثمان ثم على المدينة من قبل معاوية ، والصحابة فيهما متوافرون إذ ذاك *

وقد روينا أيضا الجهر في المصر عن خباب بن الأرت رضى الله عنه *
وعن وكيع عن الربيع عن الحسن البصرى قال : اذا جهر فيما يخافت به فلا سهو عليه *

وعن وكيع عن اسرائيل عن جابر عن عبد الرحمن (١) بن الاسود بن يزيد عن الأسود وعلقمة (٢) : أنهما كانا يجهران فيما يخافت فيه فلا يسجدان (٣) *
ومن طريق البخارى : ثنا محمد بن بشار ومحمد بن كثير ، قال ابن بشار : ثنا غندر عن شعبة ، وقال ابن كثير أنا سفيان الثورى ، ثم اتفق شعبة وسفيان كلاهما عن سعد ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال : «صليت خلف ابن عباس على جنازة ، فقرأ بفاتحة الكتاب ، وقال : لتعلموا أنها سنة (٤) *
قال على : وإنما كرهنا ذلك لأن الجمهور من فعله عليه السلام كان الجهر فيما ذكرنا أنه يجهر به ، والاسرار فيما ذكرنا أنه يسرفه ، ولا سجود سهو في ذلك ، لأن ما ابيح تعمده فعله أو تركه فلا سهو فيه ، لأنه فعل ما هو مباح له ، وإنما السهو الذى يسجد له فيما لو فعله عمداً بطلت صلاته ، من ترك أو فعل *

وقال الشافعى : من جهر فيما يسرفه أو أسر فيما يجهر فيه كرهناه ونعت صلاته ، ولا سجود سهو فيه ، وهو قول أبى سليمان وجميع أصحابنا وبه نقول *
وقال مالك : إن جهر فيما يسرفه أو أسر فيما يجهر فيه فإن كان ذلك كثيراً سجد للسهو ، وإن كان قليلاً فلا شيء فيه *

قال على : وهذا خطأ لأنه لا يخلو أن يكون مباحاً فالكثير منه والقليل سواء أو يكون محظوراً ، فالقليل منه والكثير سواء ، ولا يجوز أن يحمل قليل ما حرم كثيره إلا بنص وارد في ذلك وأيضاً : فيسأل عن حد الكثير الموجب لسجود السهو من القليل الذى لا يوجب ، فلا سبيل له الى تحديده الا بتحكم لابرهان عليه ، ولا يعجز عن مثله أحد

(١) جابر هو ابن يزيد الجمعى - ضعيف جداً - وفي النسخة رقم (١٦) «عن جابر بن عبد الرحمن» الخ وهو خطأ (٢) الأسود هو ابن يزيد بن قيس النخعى ، وعلقمة هو ابن قيس النخعى ، فعبد الرحمن رواه عن أبيه الأسود وعن عم أبيه علقمة (٣) في النسخة رقم (٤٥) «ولا يسجدان . (٤) في البخارى (ج ٢ ص ١٨٩) طبع إدارة الطباعة النيرية *

ومن الخيال إيجاب حكم فيما لا يبين مقداره الموجب لذلك الحكم »
وقال أبو حنيفة : إن أسر الإمام فيما يجور فيه أو جور فيما يسر فيه ، فإن كان سهوا
فعليه سجود السهو ، وإن كان عمداً فلا سجود سهو فيه ، والصلاة تامة ، فإن فعل ذلك
المفرد عمداً أو سهواً فصلاته تامة ، ولا سجود سهو فيه ، والصلاة تامة ، فإن فعل ذلك
المفرد عمداً أو سهواً فصلاته تامة ، ولا سجود سهو فيه * (١)

قال علي : وهذا خطأ من وجهين : أحدهما : إباحته تعدد ذلك ، ولا سجود عنده
على العامد ، وإيجابه السجود على الساهي ، وهو لم يسه إلا عما أيسر له عنده تركه وفعله ،
فأى سجود في هذا ؟ والثاني تقر يقه في ذلك بين الإمام والمفرد ، وهذا عجب آخر !!
ولا نعرف قول أبي حنيفة وقول مالك ههنا عن أحد قبلهما ، وقد خالفا في ذلك كل رواية
عن الصحابة رضي الله عنهم *

قال علي : وأما المأموم فأنما تبطل صلاته إن جهر في شيء من قراءته فلقول الله تعالى
(وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون . واذكر ربك في نفسك
تضرعاً وخيفة ودون الجهر من القول) وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : « أنما
جعل الإمام ليؤتم به » . وفي الحديث : « وإذا قرأنا نصتوا » فمن لم ينصت من المأمومين
وجهر فقد خالف الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في صلاته ، ولم يصل كما أمر ،
قلم يصل . وبالله تعالى التوفيق *

٤٤٧ - مسألة - ويستحب تطويل الركعة الأولى من كل صلاة أكثر من الركعة

الثانية منها *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا
موسى بن إسماعيل ثنا همام - هو ابن يحيى - (٢) عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن عبد الله بن
أبي قتادة عن أبيه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الأولين بأمر الكتاب
وسورتين . وفي الركعتين الآخرين بأمر الكتاب . ويسمعا الآية . ويطول في الركعة

(١) ما بين القوسين وهو من أول قوله « والصلاة تامة » الى هنا زيادة من النسخة رقم

(٤٥) كتب بمخاشيتها وكتب بجواره (صح) (٢) في النسخة رقم (١٦) « ثنا يحيى » وما هنا

هو الموافق للبخاري (ج ١ ص ٣٠٩) *

الأولى ما لا يطول (١) فى الركعة (٢) الثانية وهكذا فى العصر، وهكذا فى الصبح» *
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمران بن يزيد بن خالد
 الدمشقى ثنا إسماعيل بن عبد الله بن سماء ثنا الأوزاعى ثنا يحيى بن أبى كثير ثنا عبد الله
 ابن أبى قتادة حدثنى أبى : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بأم القرآن
 وسورتين فى الركعتين الأولىين من صلاة الظهر وصلاة العصر . و يسمعا الآية أحيانا
 وكان يطيل (٣) فى الركعة الأولى » *

قال على : هذا عموم لكل صلاة . لأنها قضية قائمة بنفسها *

ورويان من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن الأعمش عن إبراهيم - هو
 النخعى - قال الأولى من الصلوات كما الطوال فى القراءة *

وعن عبد الرزاق عن إسرائيل عن عيسى بن أبى عزة (٤) عن الشعبي مثل قول إبراهيم
 وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : إني لأحب أن يطول الإمام الأولى
 من كل صلاة حتى يكثر الناس ، فإذا صليت لنفسى فاني أحرص على أن أجعل الأولتين
 والآخرتين سواء *

٤٤٨ - مسألة - ونستحب أن يضع المصلى يده اليمنى على كوع يده اليسرى فى
 الصلاة ، فى وقوفه كله فيها *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
 ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا عفان - هو ابن مسلم - ثنا همام ثنا
 محمد بن جحادة ثنا عبد الجبار بن وائل عن علقمة بن وائل أنه حدثه عن أبيه وائل بن
 حجر : « أنه رأى النبى صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل فى الصلاة كبر (٥) ، ثم
 التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى » وذ كر باقى الحديث *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا أحمد بن

(١) فى الأصلين فى الموضعين « و يطيل » ومصحناه من البخارى (٢) كلمة « الركعة »
 محذوفة من الأصلين (٣) فى الأصلين « و يطيل » بمحذف « كان » وزدناها من
 النسائى (ج ١ ص ١٥٣) (٤) بفتح العين المهملة وتشديد الزاى المفتوحة (٥) فى النسخة
 رقم (١٦) « رفع يديه فى الصلاة ثم كبر » وفى النسخة رقم (٤٥) « رفع يديه فى الصلاة حين
 كبر » وما هنا هو الذى فى صحيح مسلم (ج ١ ص ١١٨) *

عبد السلام الخشني ثنا محمد بن الثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي انا هشيم عن الحجاج ابن ابي زينب قال سمعت ابا عثمان النهدي يحدث عن ابن مسعود (١) قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وقد وضعت شمالى على يمينى في الصلاة فأخذ بيمنى فوضعهما على شمالى (٢) * «

وروي نافع بن علي رضي الله عنه . انه كان اذا طول قيامه في الصلاة يمسك بيده اليمنى ذراعه اليسرى في اصل الكف الا ان يسوى ثوبا او يحك جلداً *

وعن ابي هريرة قال . وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة (٣) *
وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : ثلاث من النبوة : تعجيل الافطار ، وتأخير السحور ، ووضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة *

وعن أنس مثل هذا أيضا ، إلا أنه قال : من أخلاق النبوة ، وزاد : تحت السرة (٤) *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عن أبي مسعود» وهو خطأ (٢) رواه النسائي (ج ١ ص ١٤١) عن عمرو بن علي عن ابن مهدي نحوه ، ورواه أبو داود (ج ١ ص ٢٧٤) عن محمد بن بكر بن الريان ، وابن ماجه (ج ١ ص ١٤٠) عن أبي اسحق الهروي كلاهما عن هشيم مختصرا ، ورواه البيهقي (ج ٢ ص ٢٨) من طريق أبي داود والحديث اسناده صحيح كما قال ابن سيد الناس (٣) أثره على وأبي هريرة روى نحوه أبو داود (ج ١ ص ٢٧٤) و (٢٧٥) باسنادين ضعيفين (٤) أما أثر أنس فلم أجده ، وأما أثر عائشة فقد نسبته الزرقاني في شرح الوطأ (ج ١ ص ٢٨٦) الى سعيد بن منصور ، وذكر السيوطي نحوه من حديث أبي الدرداء ونسبه للطبراني ورمز اليه برمز الحديث الحسن ، وذكره الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ١ ص ١٨٣) وقال . «رواه الطبراني في الكبير مرفوعا وموقوفا على أبي الدرداء والموقوف صحيح والمرفوع في رجاله من لم أجده من ترجمه » وذكر أيضا عن ابن عباس مرفوعا «اننا معشر الأنبياء أمرنا . بتعجيل فطرنا . وتأخير سحورنا وأن نضع أيمننا على شمالتنا في الصلاة» ثم قال «رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح» وذكر الزيلعي نحوه في نصب الراية (ج ١ ص ١٦٥) من حديث ابن عباس ومن حديث أبي هريرة عن الدارقطني ، وضعفهما الزيلعي ، فلا أدري هل اسناد الدارقطني في حديث ابن عباس مثل اسناد الطبراني اولا ؟ ولكن يظهر من كلام ابن حجر في التلخيص

ومن طريق مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة (١) » *
قال علي : هذا راجع في أقل أحواله الى فعل الصحابة رضي الله عنهم ، إن لم يكن مسنداً *

ومن طريق أبي حميد الساعدي أنه قال . « أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم »
« ثم وصف أنه » كبر فرفع يديه الى وجهه ثم وضع يمينه على شماله » * (٢)
وروينا فضل ذلك عن أبي مجلز وإبراهيم النخعي وسعيد بن جبير وعمرو بن ميمون ومحمد ابن سيرين وأيوب السخيتاني وحماة بن سلمة : أنهم كانوا يفعلون ذلك ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد وداود *

٤٤٩ — مسألة — ونستحب أن لا يكبر الامام إلا حتى يستوى كل من وراءه في صف أو أكثر من صف ، فإن كبر قبل ذلك أساء وأجزأه *
وقال أبو حنيفة : إذا قال المقيم « قد قامت الصلاة » فليكبر الامام *
وروينا عن إبراهيم النخعي إجازة تكبير الامام قبل أن يأخذ المؤذن في الإقامة *
قال علي : وكلا القولين خطأ *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا هرون بن معروف وحرمة بن يحيى قالا : ثنا ابن وهب أخبرني يونس — هو ابن يزيد — عن ابن شهاب أخبرني ابوسلمة بن عبد الرحمن بن عوف سمع اباه ريرة يقول . « أقيمت الصلاة فقمنا فعدلنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا قام في مصلاه

(ص ٨٤) أنهما اسنادان مختلفان . ثم وجدت أثر عائشة في سنن البيهقي (ج ٢ ص ٢٩)
وحديثي أبي هريرة وابن عباس في الدارقطني (ص ١٠٦) (١) في الموطأ (ص ٥٥ و ٥٦)
والبخاري من طريق مالك (ج ١ ص ٢٩٦) وفي آخره عند البخاري « قال أبو حازم .

لا أعلمه إلا أنه ينمى ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم » وهذا صريح في أنه مرفوع *
(٢) حديث أبي حميد سيد كراؤلف بعضاً منه بإسناده الى البخاري في المسألة رقم (٤٥٥)
وتكلم على طرقة وما قيل فيه هناك ان شاء الله تعالى *

وقبل (١) أن يكبر ذكر فتصرف ، وقال لنا : مكانكم ، فلم نزل قياماً تنتظره حتى خرج إلينا وقد اغتسل ، ينطف رأسه ماء ، فكبر فصلى بنا *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن ثابت البناني عن أنس قال : « كانت الصلاة تقام فيكلم الرجل النبي صلى الله عليه وسلم في الحاجة تكون له ، يقوم بينه وبين القبلة قائماً يكلمه ، فرجما رأيت بعض القوم ينمس من طول قيام النبي صلى الله عليه وسلم » * (٢)

وأيضاً نقول رسول الله صلى الله عليه وسلم للمؤمنين : « وإذا كبر فكبروا » يعني الامام - مبطل لقول أبي حنيفة ، لأنه إذا كبر الامام ولم يتم المقيم الإقامة لم يمكن المقيم أن يكبر إذا كبر الامام فأبو حنيفة يأمره بخلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يكبر إذا كبر الامام *

وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كان عمر يبعث رجالاً يسوون الصفوف فإذا جاؤه كبر * (٣)

وعن مالك عن أبي النضر عن مالك ابن أبي عامر قال : كان عثمان بن عفان لا يكبر حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف ، فيخبرونه أنها قد استوت فكبر * (٤)

وعن وكيع عن مسعر بن كدام عن عبد الله بن ميسرة عن معقل بن أبي قيس (٥) عن عمر ابن الخطاب : أنه كان ينتظر بعدما أقيمت الصلاة قليلاً *

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٦٨) « قبل » بدون الواو (٢) رواه البخاري بثلاث أسانيد عن أنس بمعناه (ج ١ ص ٢٦٢ وج ٨ ص ١١٧) ورواه مسلم بأسانيد كثيرة (ج ١ ص ١١١ و ١١٢) * (٣) رواه مالك في الموطأ (ص ٥٥) عن نافع ان عمر الخ وهو منقطع فيستفاد وصله من هنا ، لأن هذا الاسناد صحيح جداً (٤) روى نحوه أيضاً مالك في الموطأ عن عمه أبي سهيل ابن مالك عن أبيه ، وأبوه هو مالك بن أبي عامر الأصبحي وهو جد مالك بن أنس ، وأبوه أبو سهيل عم مالك اسمه نافع (٥) معقل بن أبي قيس هذا لم أجده ترجمته ولا ذكراً ، ويحتمل جداً ان يكون « معقل بن قيس » الذي ذكر ابن دريد في الاشتقاق (ص ١٣٦) انه كان على شرطة علي صلوات الله عليه . وكان من قواد علي وأنصاره وله ذكر في تاريخ الطبري مراراً ، انظر (ج ٥ ص ٢٣٧ و ٢٤٣ وج ٦ ص ٣١ و ٤٥ و ٤٨ و ٧٠ و ٧٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١١ و ١١٣ و ١١٥ و ١٢٠) والله اعلم *

وروينا عن الحسن بن علي رضي الله عنهما نحو هذا *
 فهذا فعل الخليفين بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ، واجماعهم معهم على ذلك *
 وروينا عن الحجاج بن النبال عن عبدالله بن داود الخريبي (١) قال : أذن سفيان
 الثوري في النار وأقام في النار ، ثم نزل فأمننا *
 وقولنا هو قول مالك والشافعي وأحمد وداود ومحمد بن الحسن وأحمد قول أبي يوسف
 قال علي : واحتج مقلد أبي حنيفة بأثر رويناه من طريق وكيع عن سفيان الثوري
 عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي : « ان بلالا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم :
 يا رسول الله ، لا تسبقني بآمين » (٢) *

ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبدالرحمن
 عن أبي هريرة : أنه كان مؤذناً للعلاء بن الحضرمي بالبحرين ، فقال له أبو هريرة :
 لتنتظرنى بآمين أو لا أؤذن لك (٣) *

قال علي : واحتجاجهم بهذين الأثرين من اقبح ما يكون من التمويه في الدين !
 واقدام على الفضيحة بالتدليس على من اغتر بهم ! ودليل على قلة الورع جملة ! لأنهم لا
 يرون للمأموم ان يقرأ خلف الامام أصلاً بل يرون للامام ان يقول « وجهت وجهي »
 الى آخر الكلام المروي في ذلك قبل ان يقرأ أم القرآن ، وبالضرورة والمشاهدة يدرون
 ان المقيم اذا قال « قد قامت الصلاة » فكبر الامام ، فلم يبق على المقيم شيء إلا ان
 يقول « الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله » فمن المحال الممتنع الذي لا يشكل ان يكون الامام
 يتم قراءة أم القرآن قبل ان يتم المقيم قول « الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله » ثم يكبر ،
 فكيف يكون هذا دليلاً على ان الامام يكبر اذا قال المقيم « قد قامت الصلاة » !
 بل لو كبر الامام مع ابتداء المقيم الاقامة لما أتم أم القرآن أصلاً إلا بعد أتمام المقيم
 الاقامة ، وبعد ان يكبر للاحرام ، فكيف بثلاث كلمات ؟ ! فلقد كان ينبغي لهم أن
 يستحيوا من التمويه في دين الاسلام بمثل هذا الضعف ! *

فان قيل : ما معنى قول بلال وأبي هريرة : لا تسبقني بآمين ؟ *

(١) بضم الخاء المعجمة وفتح الراء (٢) سبق الكلام عليه في هذا الكتاب (ج ٣ ص ٢٦٣) (٣) سبق أيضاً في ج ٣ ص ٢٦٤ *

قلنا : معناه بين في غاية البيان ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أن الامام اذا قل « آمين » قالت الملائكة « آمين » فان وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ، فأراد بلال من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتعمه في قول « آمين » فيجتمع معه في قولها ، رجاء لموافقة تأمين الملائكة ، وهذا الذي أراد أبو هريرة من العلماء . فبطل تعلقهم بهذين الأثرين *

وموهوا أيضاً بما حدثناه أحمد بن محمد الطلمنكي قال ثنا ابن مفرج ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا محمد بن المثنى ثنا الحجاج بن فروخ عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى قال : كان بلال اذا قال : قد قامت الصلاة ، نهض رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتكبير (١) « قال البزار : لم يرو هذا أحد من غير هذا الطريق . ورووا نحو هذا أيضاً عن عمر بن الخطاب *

قال علي : وهذان أثران مكذوبان *

أما حديث ابن أبي أوفى فمن طريق الحجاج بن فروخ ، وهو متفق على ضعفه وترك الاحتجاج به *

وأما خبر عمر بن طريق شريك القاضي ، وهو ضعيف . فبطل التعلق بهما *

وقد ذكرنا أن الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر خلاف هذا *

قال علي : وهم يقولون : لا تقبل خبر الواحد فيما تعظم البلوى به ؟ *

قال علي : وهذا مما تعظم به البلوى . فلو كان كما يقولون ما خفي على سائر الفقههاء ، وقد قبلوا فيه خبراً واحداً ، وتركوا له الآثار الثابتة *

٤٥٠ — مسألة ونستحب لكل مصل إذا مر بآية رحمة أن يسأل الله تعالى من فضله ، واذا مر بآية عذاب أن يستعذ بالله عز وجل من النار *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار حدثني يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن أبي عدي ، كلهم عن شعيب

(١) رواه البيهقي (ج ٢ ص ٢٢) من طريق أزهر بن جريل عن حجاج بن فروخ التميمي الواسطي ، وضعفه ، ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ١ ص ١٤٤) إلى الطبراني في الكبير وضعفه جداً ، ونقله ابن حجر في لسان الميزان (ج ٢ ص ١٧٨) *

عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن المستورد بن الأحنف عن صلة بن زفر عن حذيفة :
« أنه صلى الى جنب النبي صلى الله عليه وسلم ليلة ، فكان اذا مر بآية عذاب وقف فتعوذ : (١)
واذا مر بآية رحمة وقف فدعا ، وكان يقول فى ركوعه : سبحان ربى العظيم ، وفى سجوده :
سبحان ربى الأعلى » (٢) *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن الأعمش عن أبى الضحى : أن
عائشة أم المؤمنين مرت بهذه الآية : (فمن الله علينا ووقانا عذاب السموم) فقالت : رب
من على وقتى عذاب السموم *

وبه الى سفيان : عن السدى ومسعر قال السدى : عن عبد خير الهمداني قال : سمعت
على بن أبى طالب قرأ فى صلاة (سبح اسم ربك الأعلى) فقال . سبحان ربى الأعلى *
وقال مسعر . عن عمير بن سعيد . (٣) أن أباموسى الأشعرى قرأ فى الجمعة (سبح
اسم ربك الأعلى) فقال . سبحان ربى الأعلى *

وعن عبد الرزاق عن أبى اسحاق السبيعي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . أنه
كان اذا قرأ . أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى ؟ قال . اللهم بلى ، واذا قال . (سبح
اسم ربك الأعلى) قال . سبحان ربى الأعلى *

وعن شعبة عن أبى اسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه *
وعن علقمة . أنه قرأ (رب زدنى علماً) فقال . رب زدنى علماً *

(١) فى النسائي « وتعوذ » (٢) فى النسائي (ج ١ ص ١٥٦) ورواه أيضاً مطولاً عن
ابن راهويه عن جرير عن الأعمش (ج ١ ص ١٦٩ و ١٧٠) ورواه أيضاً عن حسين
ابن منصور عن ابن نمير عن الأعمش (ج ١ ص ٢٤٥) ورواه مسلم (ج ١ ص ١٥٦)
وأبو داود (ج ١ ص ٣٢٥) والترمذى (ج ١ ص ٥٥) وابن ماجه (ج ١ ص ١١٠) بعضها
مطول وبعضها مختصر (٣) هكذا فى النسخة رقم (٤٥) وأنا أرجح أنه الصواب وأنه
« عمير بن سعيد النخعي الصبياني — بضم المهملة وسكون الهاء — الكوفي » وفى النسخة
رقم (١٦) « مسعر عن عبيد بن عمير بن سعيد » واظنه خطأ ، فاني لم أجد ترجمة لهذا وإنما
الموجود « عبيد بن عمير بن قتادة بن سعد بن عامر » وهو مكى ومسعر كوفى ، وعمير بن
سعيد وعبيد بن عمير بن قتادة يرويان كلاهما عن أبى موسى *

وعن حجر المدري (١) أنه . كان يصلي ، فاذا قرأ (أفرايم ماتموتون أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون؟) قال . بل أنت رب *

٤٥٦ - مسألة - ونستحب لكل مصل اذا قال «سمع الله لمن حمده» ر بنا لك الحمد» أن يقول «ملء السموات والأرض وملء ما شئت من شيء بعد» فان زاد على ذلك «أهل السماء والمجد ، أحق ما قال العبد ، وكاناك عبد ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجند منك الجند» فحسن وان اقتصر على الأول فحسن *

برهان ذلك ما حدثناه حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا ابو معاوية ثنا الأعمش عن عبيد بن الحسن (٢) عن عبد الله (٣) بن أبي أوفى قال . «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال سمع الله لمن حمده ، قال . اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد» (٤) *

حدثنا حماد ثنا عباس بن أيمن ثنا أحمد بن زهير بن حرب ثنا أبي ثنا وكيع ثنا الأعمش عن عبيد بن الحسن المزني قال . سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول . «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد» *

قال علي . وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد الله بن أبي شيبه ابو بكر ثنا ابو معاوية ووكيع عن الأعمش عن عبيد بن الحسن عن عبد الله بن أبي أوفى قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع ظهره من الركوع قال . سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد» (٥) *

وبه الى مسلم . ثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ثنا مروان بن محمد الدمشقي ثنا سعيد بن عبد العزيز عن عطية بن قيس عن قرعة (٦) عن أبي سعيد الخدري قال .

- (١) بفتح الميم والذال المهملة ، وهو حجر بن قيس الهمداني البجلي ، تابعي ثقة *
- (٢) في النسخة رقم (١٦) عبيد بن الحسين وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (٤٥) عبيد الله وهو خطأ (٤) في مسند أحمد ، (ج ٤ ص ٣٨١) ورواه أيضاً عن وكيع عن الأعمش وبمسعر (ص ٣٥٣) عن عبيد ، ورواه أيضاً بأسانيد أخرى (ص ٣٥٤-٣٥٦) (٥) في مسلم (ج ١ ص ١٣٧) (٦) بفتح القاف والزاى *

« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع قال . ربنا (١) لك الحمد ملء السموات والأرض وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد (٢) أحق ما قال العبد ، وكاننا لك عبد ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما مننت ، ولا ينفع ذا الجبد منك الجبد » *

وبه الى مسلم : ثنا ابو بكر بن أبي شيبة ثنا هشيم بن بشير أنا هشام بن حسان عن قيس بن سعد عن عطاء - هو ابن أبي رباح - عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال . اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات وملء الأرض وما بينهما (٣) وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما مننت ، ولا ينفع ذا الجبد منك الجبد » *
قال علي . فهذه آثار متظاهرة وأحاديث متواترة ، وروايات متناصرة ، ولا يسهل أحدا الرغبة عنها *

وقد قال بهذا طائفة من السلف الصالح كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد ابن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن النبال ثنا حماد بن سلمة ثنا قيس بن سعد وحماد بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير : أن ابن عباس كان إذا رفع رأسه من الركوع قال . « اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات (٤) وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد (٥) » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا شعبة عن الحكم . أن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود كان يصلي بالناس ، فإذا رفع رأسه من الركوع

(١) في النسخة رقم (٤٥) اللهم ربنا وما هنا هو الموافق للدارمي (ص ١٥٦) وصحيح مسلم (ج ١ ص ١٣١) (٢) في النسخة رقم (٤٥) «والحمد» وما هنا هو الموافق للدارمي ومسلم * (٣) في النسخة رقم (١٦) «وملء ما بينهما» وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٧ و ١٣٨) (٤) في النسخة رقم (٤٥) «السماء» وما هنا أصح لو افقتة المرفوع من حديث ابن عباس نفسه (٥) رواه مسلم (ج ١ ص ١٣٧ و ١٣٨) والبيهقي (ج ٢ ص ٩٤) من طريق هشام بن حسان عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا *

قام قدر ما يقول (١) . اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجند منك الجند *

قال على . وهذا أيضا قول الشافعي وأصحابه وبعض أصحابنا ، وبه تأخذ . وبالله تعالى التوفيق *

٤٥٢ — مسألة — فإن طول الإنسان ركوعه وسجوده ووقوفه في رفعه من الركوع وجلسه بين السجدين ، حتى يكون كل شيء من ذلك مساوياً لوقوفه مدة قراءته قبل الركوع — فحسن *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل فضيل بن الحسين الجحدري عن أبي عوانة عن هلال بن أبي حميد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : « رُمقت الصلاة مع محمد صلى الله عليه وسلم فوجدت قيامه فركعته فاعتداله بعد ركوعه فسجدته فجلسه بين السجدين فسجدته فجلسه وجلسه (٢) ما بين التسليم والانصراف — : قريباً من السواء » *

وبه إلى مسلم : ثنا أبو بكر بن نافع العبدي ثنا بهز بن أسد ثنا حماد انثابت عن انس قال . « ماصليت خلف احدا وجز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام ، كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم متقاربة ، وكانت صلاة ابي بكر متقاربة ، فلما كان عمر بن الخطاب مد في صلاة الفجر ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال . سمع الله لمن حمده قام حتى نقول . قد اوم ، ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى نقول . قد اوم » (٣) *

(١) الذي في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٦) « قدر ما أقول » وكذلك هو في كل نسخ مسلم ، فالقائل هو الراوى وهو الحكم (٢) كلمة « وجلسه » هذه سقطت من صحيح مسلم المطبوع في بولاق (ج ١ ص ١٣٦) والمطبوع في الاستانة (ج ٢ ص ٤٤ و ٤٥) وإثباتها هو الصواب ، وهي ثابتة في نسخة مخطوطة صحيحة من مسلم وإيدها ثبوتها في الأصلين هنا (٣) في صحيح مسلم (ج ١ صحيفة ١٣٦) *

وفعله السلف الطيب كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد
ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن أنس أنه
قال : « إني لألو أن أصلي بكم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا ، قال
ثابت . فكان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه ، كان إذا رفع رأسه من الركوع قام حتى
يقول القائل . قد نسي ، وبين السجدين حتى يقول القائل . قد نسي » (١) *

قال علي . هذا يوضح أنه لا حجة في عمل أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم *
وعن وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم قال . كان أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود
يعطيل القيام بعد الركوع ، فكانوا يسيون ذلك عليه *

قال علي : المغيب هو من غاب عن عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعول على ما لا حجة
فيه والله تعالى التوفيق *

٤٥٣ — مسألة — وتحسين الركوع هو أن لا يرفع رأسه إذا ركع ولا يميله ، لكن
معتدلاً مع ظهره ، وأما في السجود فيقنطر ظهره جداً ما أمكنه ، و يفرج ذراعيه ما أمكنه ،
الرجل والمرأة في كل ذلك سواء *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا
يحيى بن بكير ثنا بكر بن مضر عن جعفر بن ربيعة عن ابن هرم عن عبد الله بن مالك
ابن بكينة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض
إبطيه (٢) » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا
أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى عن سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن
عبد الله بن الأصم عن عمه يزيد بن الأصم : أنه أخبره عن ميمونة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم قالت (٣) « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد لو شاءت بهمة أن تمر بين

(١) في البخاري (ج ٢ ص ٩) ورواه أيضاً مسلم عن خلف بن هشام عن حماد

(٢) في البخاري (ج ٢ ص ٥) ورواه مسلم أيضاً عن قتيبة عن بكر (ج ١ ص ١٤١)

(٣) الذي في مسلم « يزيد بن الأصم عن ميمونة قالت » (ج ١ ص ١٤١) وأما اللفظ الذي

هنا فهو رواية مرواة الفرزاري عن عبيد الله بن عبد الله في صحيح مسلم أيضاً *

يديه لمرت (١) *

وبه الى مسلم : ثنا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — أنا عيسى بن يونس
ثنا حسين المعلم عن بديل بن ميسرة عن أبي الجوزاء عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم « كان اذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه (٢) » *

وروي نافع عن حماد بن سلمة عن أبي جرة (٣) : قلت لعائذ بن عمرو الزنى (٤) : اذا ركعت
أنصب في ركوعي؟ قال : لا ، ولكن اعتدل حتى تستوى أطباق صلبك (٥) ، قلت : اذا
سجدت أسجد على مرفقي؟ قال : لا ، ولكن جافيهما (٦) *

وعن وكيع عن طلحة القصاب عن الحسن البصري قال : كان عمر بن الخطاب يعلم أصحابه
اذا ركعوا ان لا يقنموا ولا يصوبوا *

وعن وكيع عن أبيه عن شهاب الباري (٧) : ان علي بن أبي طالب كان اذا سجد خوى
كما يخوى للبعير الضامر (٨) *

وعن وكيع عن زكرياء بن أبي زائدة عن أبي اسحاق السبيعي قال : رأيت مسروقاً
ساجداً كأنه أحذب *

وعن الحسن : يركع الرجل غير شاخص ولا منكس *

(١) قوله « لمرت » سقط من الأصلين وزدناه من صحيح مسلم (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٤١
و ١٤٢) واختصره المؤلف (٣) بالجيم والراء ، واسمه نصر بن عمران . تابعي ثقة (٤) بضم الميم
وفتح الزاي ، وفي النسخة رقم (١٦) « المدي » وهو تصحيف ، وعائذ هذا شهد يمة
الرضوان (٥) الطبق فقار الظهر واحدته طبقة ، وكل مفصل طبق وجمعه أطباق . نقله
في اللسان عن الأصمعي (٦) اي باعدهما ، وفي النسخة رقم (١٦) « ولكن جافيا » قال
في اللسان : « وفي الحديث . أنه كان يجافي عضديه عن جنبه في السجود اي يباعدهما .
وفي الحديث . اذا سجدت فتجاف وهو من الجفاء البعد عن الشيء ، جفاء اذا بعد عنه
وأجفاه اذا أبعد » فاللفظتان محتملتان اذن ، والأولى عندي أقرب وأرجح (٧) شهاب
هذا لم أجده ذكراً ولا ترجمة (٨) في اللسان . « خوى الرجل — بفتح الواو والمشددة —
تجافى في سجوده وفرج ما بين عضديه وجنبه ، وكذلك البعير اذا تجافى لبروكه » ثم
قال « ومنه يقال للناقة اذا بركت فتجافى بطنها في بروكها لضمرها — قد خوت »

وعن إبراهيم النخعي . أنه كان يكره أن يقنع أو يصوب في الركوع *
 وهو قول الشافعي وأبي سليمان وأصحاب الحديث *
 وأما المرأة فلو كان لها حكم بخلاف ذلك لما أغفل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان ذلك ،
 والذي يبدو منها في هذا العمل هو بعينه الذي يبدو منها في خلافه ، ولا فرق . وبالله تعالى نعتصم *
 ٤٥٤ - مسألة ونستحب لكل مصل إذا رفع رأسه من السجدة الثانية أن يجلس
 متمكناً ثم يقوم من ذلك الجلوس إلى الركعة الثانية والرابعة *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري
 ثنا محمد بن الصباح أنا هشيم أنا خالد - هو الحذاء - عن أبي قلابة أنا مالك بن
 الحويرث الليثي . « انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي ، فإذا كان في وتر من صلاته
 لم ينهض حتى يستوي قاعداً » (١) *
 وهو عمل طائفة من السلف *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود
 ثنا مسدد ثنا اسماعيل - هو ابن علية - عن ايوب السخيتاني عن أبي قلابة ثنا ابو سليمان
 مالك بن الحويرث في مسجدنا قال . « - إني لأصلي بكم ما يريد (٢) الصلاة ، ولكني
 أريد أريكم (٣) كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال ابو قلابة . كان يصلي
 مثل صلاة شيخنا هذا ، يعني عمرو بن سلمة امامكم ، (٤) وذكر . انه كان إذا رفع رأسه
 من السجدة الثانية (٥) في الركعة الاولى قعد ثم قام » (٦) *
 قال علي . عمر وهذا له صحبة ، ولأبيه صحبة ، (٧) فهو عمل طائفة من الصحابة وغيرهم
 معهم *

ورويانا عن أحمد بن حنبل . أن حماد بن زيد كان يفعل ذلك على حديث مالك
 ابن الحويرث ، وهو قول الشافعي وأحمد وداود *

(١) في البخاري (ج ٢ ص ٩) (٢) في أبي داود (ج ١ ص ٣١٢) « وما أريد » (٣) في أبي
 داود « أريد أن أريكم » (٤) في أبي داود « امامهم » (٥) في أبي داود « من السجدة الآخرة »
 (٦) رواه أيضا البخاري (ج ١ ص ٢٧٣ و ٣١٧ وج ٢ ص ١٠٨) ورواه النسائي (ج ١
 ص ١١٣) (٧) عمرو ومختلف في صحبته ، وكنيته أبو بريد - بضم الباء - التوحدة وفتح الراء -
 ويقال أبو يزيد ، والذي في البخاري هو الأول واسم أبيه سلمة - بفتح السين وكسر اللام *

ولم ير ذلك أبو حنيفة ومالك *

قال علي : وهذا مما تركوا فيه عمل صاحبين لا يعرف لها مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وهم يعظمون ذلك اذا وافق تقليدهم *

فان احتجاجوا بحديث أبي حميد - الذي تذكره بعد هذا الفصل ان شاء الله تعالى - بأنه (١) ليس فيه هذا الجلوس *

قلنا لهم : لا حجة لكم في هذا ، لأنه ليس تذكر جميع السنن في كل حديث ، وإن كان لم يذكره أبو حميد فقد ذكره غيره من الصحابة ، ولم يذكر أبو حميد أنه كان لا يفعل ذلك ، فمن أقحم ذلك في حديث أبي حميد فقد كذب على أبي حميد وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فرق بين من قال : لو فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم لذكر أبو حميد أنه فعله - وبين من عارضه فقال : لو لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لذكر أبو حميد أنه كان لا يفعله * والعجب أنهم خالفوا حديث أبي حميد فيما ذكر فيه نصاً ، كما بين ان شاء الله تعالى ، فلم يروا حجة فيما فيه ، واحتجوا به فيما ليس فيه ! وهذا عجب جدا ؟ *

قال علي : وهذا مما تركوا فيه السنة والقياس وهم يدعون أنهم أصحاب قياس ؟ فهلا قالوا : كما لا يقوم الى الركعة الثالثة إلا من قعود فكذلك لا يقوم الى الثانية والرابعة إلا من قعود ، ولكنهم لا السن يتبعون ، ولا القياس يحسنون وبالله تعالى التوفيق *

٤٥٥ - مسألة - في الصلاة أربع جلسات : جلسة بين كل سجدة ، وجلسة اثر السجدة الثانية من كل ركعة وجلسة للتشهد بعد الركعة الثانية ، يقوم منها الى الثالثة في المغرب ، والحاضر في الظهر والعصر والعشاء الآخرة ، وجلسة للتشهد في آخر كل صلاة ، يسلم في آخرها . وصفة جميع الجلوس المذكور أن يجعل أليته اليسرى على باطن قدمه اليسرى مفترشاً لقدمه ، وينصب قدمه اليمنى ، رافعاً لعقبها ، مجلساً لها على باطن أصابعها ، الا الجلوس الذي يلي السلام من كل صلاة ، فان صفته أن يقضى بمقاعده الى ما هو جالس عليه ، ولا يقعد على باطن قدمه فقط *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثمامة ثنا بشر ابن الفضل عن عاصم بن كليب عن أيوب عن وائل بن حجر قال : « قلت لأنظرون الى

صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلى ققام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقبل القبلة فكبر فرقع يديه حتى حاذتا بأذنيه (١) ، ثم أخذ شماله يمينه ، فلما أراد أن يركع رفعهما مثل ذلك ، ثم جلس فاقترش رجله اليسرى « وذ كر باقى الحديث *
فهذا عموم لكل جلوس فى الصلاة *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد البلخى ثنا محمد بن يوسف الفربرى ثنا البخارى ثنا يحيى بن بكير ثنا الليث - هو ابن سعد - عن يزيد بن أبى حبيب ويزيد بن محمد عن محمد بن عمرو بن حلحلة عن محمد بن عمرو بن عطاء : « أنه كان جالسا فى نقر من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، فذكرنا صلاة النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال أبو حميد الساعدي : أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رأيت أنه إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ، ثم هصر ظهره فاذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه ، فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة ، فاذا جلس فى الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى ، وإذا جلس فى الركعة الآخرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته (٢) *

قال البخارى : سمع الليث يزيد بن أبى حبيب ، وسمع يزيد بن حلحلة (٣) وابن

(١) كذا فى الأصلين ، وفى أبى داود «أذنيه بمحذوف الباء» (ج ١ ص ٢٦٤) (٢) الحديث رواه أيضا أبو داود (ج ١ ص ٢٦٦) والبيهقى (ج ٢ ص ٨٤ - ٩٧ - ١٠٢) مختصرا ومطلولا كلهم من طريق محمد بن عمرو بن حلحلة عن محمد بن عمرو بن عطاء . ورواه أيضا الدارمى (ص ١٦٣) وأحمد (ج ٥ ص ٤٢٤) وأبو داود (ج ١ ص ٢٦٥) والبيهقى (ج ٢ ص ٧٢) والترمذى (ج ١ ص ٦٢) وابن ماجه (ج ١ ص ١٦٩) وابن الجارود (ص ١٠١) كلهم من طريق عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ، وروى البيهقى قطعاً منه فى مواضع متعددة بأسانيد مختلفة وكذلك النسائى (ج ١ ص ١٥٩ و ١٦٩ و ١٨٦) وكذلك ابن ماجه (ص ١٤٦) وأطال الكلام عليه الطحاوى (ج ١ ص ١٥٢ و ١٥٤) وانظر فتح البارى (ج ٢ ص ٢٠٧ - ٢٠٩) وتحقيق الكلام فيه يطول أمره وقد أشرنا لك الى مواضعه والله الحمد (٣) فى البخارى (ج ٢ ص ١١ و ١٢) ويزيد عن محمد بن حلحلة *

حلحلة من ابن عطاء *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن عطاء ونافع مولى ابن عمر ، كلاهما عن ابن عمر : أنه كان يجلس في مشى فيجلس على يسرى رجله ، يتبطنها جالساً عليها ، ويقع على أصابع يمينه ثانياً وراءه *

وهو قول الشافعى وأبى سليمان *

وقال أبو حنيفة : الجلوس كله — لانحاش شيئاً — مفترشاً بأليته اليسرى باطن قدمه اليسرى *
وقال مالك : الجلوس كله — لانحاش شيئاً — مفضياً بمقاعده الى الأرض *
قال على وكلا القولين خطأ وخلاف للسنة الثابتة التى أوردنا *

ومن العجب احتجاج الطائفتين كاتبيهما بحديث أبى حميد المذكور فى اسقاط الجلسة أثر السجدة الثانية من الركعة الأولى والثالثة ، وليس فيه ذكر لها أصلاً لا باثبات ولا باسقاط ، ثم يخالفون حديث أبى حميد فى نص ما فيه من صفة الجلوس . وهذا غريب جداً ! *
واعترض بمض المعترضين بالباطل على حديث أبى حميد هذا بأن المطاف بن خالد رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء عن رجل عن أبى حميد ، وأن محمد بن عمرو بن عطاء روى هذا الحديث أيضاً عن عباس بن سهل الساعدى عن أبيه ، وليس فيه هذا التقسيم (١) *
قال على : هذا اعتراض من لا يتقى الله ، لأن عطاف بن خالد ساقط ، لا تحمل الرواية عنه الا على بيان ضعفه ، فلا يجوز أن يحتج به على رواية الليث عن يزيد بن أبى حبيب عن محمد بن عمرو عن ابن عطاء : أنه شهد الأمر (٢) *

وأما رواية محمد بن عمرو عن عباس بن سهل فهذا خطأ ممن قال ذلك ، (٣) انما

(١) الذى اعترض بهذين هو الطحاوى (٢) عطاف — بتشديد الطاء المهملة — والحق أنه ليس ضعيفاً الى الحد الذى قاله ابن حزم ، بل هو ثقة بخطى ، وروى أحاديث لم يتابع عليها ، قال ابن حبان : « يروى عن الثقات ما لا يشبه حديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به الا فيما يوافق فيه الثقات » وهذا أعدل ما قيل فيه ، فلا حجة فى روايته على رواية الليث وقد رواه أيضاً ابن لهيعة كرواية الليث (عند البيهقى ج ٢ ص ١٠٢ والطحاوى ج ١ ص ١٥٢ وإبى داود ج ١ ص ٢٦٦ وابن لهيعة ثقة يحتج به اذا كان الراوى عنه ثقة ، خلافاً لضعفه *
(٣) فى النسخة رقم (٤٥) « فقد اخطأ من قال ذلك »

رواه عيسى بن عبد الله بن مالك عن عباس بن سهل أو عياش هكذا بالشك (١). ورواه أيضا فليح بن سليمان عن عباس بن سهل. وهاتان الروايتان أيضا - على علاتهما - موافقتان لرواية أبي حميد.*

وقال بعض القائلين: إن بعض الرواة روى حديث محمد بن عمرو عطاء (٢) عن أبي حميد فذكر فيه: أن أبا قتادة شهد المجلس، وأبو قتادة قتل مع علي، ولم يذكر محمد بن عمرو (٣) * قال علي: والذي ذكر عن أبي قتادة أنه قتل مع علي من أحاديث السمرين والروافض، ولا يصح ذلك، ولا يعترض بمثل هذا على رواية الثقات (٤) * وأيضاً: فأما ذكر أبا قتادة عبد الحميد بن جعفر، ولعله وهم فيه، فبطل ما شغبوا به. وبالله تعالى التوفيق *

٤٥٦ - مسألة - وفرض على كل مصل أن يضع - إذا سجد - يديه على الأرض قبل ركبته ولا بد *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر البصري ثنا

(١) هو بالشك عند الطحاوي (ج ١ ص ١٥٣) والبيهقي (ج ٢: ص ١٠١) من طريق «عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء أحد بني مالك عن عياش أو عباس» وعند البيهقي (ج ٢ ص ١١٨) «عن عباس» بغير شك، ومن هذا يعلم أن في الأصلين هنا خطأ، إذ حذف من الاسناد عن محمد بن عمرو بن عطاء، والحق أن هذا الشك خطأ من بعض الرواة، وأنه «عباس» بالوحدة وهو تابعي ثقة، وذكر ابن سعد معرقاً، بالألف واللام «العباس» مراراً (ج ٥ ص ٢٠٠) وذكر أنه كان ابن خمس عشرة سنة حين مقتل عثمان (تنبه) وقع في الطحاوي «عيسى بن عبد الرحمن بن مالك» وهو خطأ، صوابه «عيسى ابن عبد الله»، ووقع في البيهقي (ج ٢ ص ١٠١) «أخبرني مالك» بدلاً من «أحد بني مالك» وهو خطأ وتصحيف (٢) في الأصلين «عمرو بن محمد بن عطاء» وهو خطأ ظاهر (٣) الذي اعترض بهذا هو الطحاوي أيضاً (٤) بعد أن ذكر ابن سعد قول من زعم أنه مات بالكوفة في زمن علي، «وأما محمد بن عمرو - يعني الواقدي - فأنكر ذلك»، وقال: حدثني يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة أن أبا قتادة توفي بالمدينة سنة أربع وخمسين وهو ابن سبعين سنة (ج ٦ ص ٨ و ٩) وآل الرجل وابناؤه أعلم بتاريخ موته ومكانه *

أبو داود ثنا سميد بن منصور ثنا عبد العزيز بن محمد - هو الدراوردي - ثنا محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . «إذا سجد أحدكم فلا يرك كما يرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه» (١) *

فإن ذكر ذاكر ما حدثناه حمام بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن زهير بن حرب ثنا الملاء بن إسماعيل ثنا حفص بن غياث عن عاصم الأحول عن أنس بن مالك قال : «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل في الصلاة فإذا انحط للسجود (٢) سبقت ركبته يديه» (٣) *

(١) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣١١) ورواه الدارمي (ص ١٥٧) والترمذي (ج ١ ص ٥٦) والنسائي (ج ١ ص ١٦٥) والبيهقي (ج ٢ ص ٩٩)، وهذا اسناد صحيح ، محمد بن عبد الله بن الحسن هو النفس الزكية وهو ثقة ، وقد أعل البخاري الحديث بأنه لا يدرى هل سمع محمد من أبي الزناد أولا ؟ ، وهذه ليست علة ، وشرط البخاري معروف لم يتابعه عليه أحد ، وأبو الزناد مات سنة ١٣٠ بالمدينة ومحمد مدني أيضا غلب على المدينة ثم قتل في سنة ١٤٥ وعمره ٥٣ سنة . فقد أدرك أبا الزناد طويلا . وقد روى الحاكم (ج ١ ص ٢٢٦) والبيهقي (ج ٢ ص ١٠٠) من حديث الدراوردي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : «أنه كان يضع يديه قبل ركبتيه» ، وقال . كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك» وصححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، ونسبه الشوكاني (ج ٢ ص ٢٨٤) أيضا إلى الدارقطني وصححه ابن خزيمة ، وروى الطحاوي الحديثين . حديث أبي هريرة وحديث ابن عمر (ج ١ ص ١٤٩) (٢) في النسخة رقم ٤٥ «في السجود» (٣) رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٢٦) وعنه البيهقي (ج ٢ ص ٩٩) من طريق العباس الدوري عن الملاء بن إسماعيل المطار ، وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وقال البيهقي . «تفرد به الملاء بن إسماعيل» وقد أخطأ الحاكم في تصحيحه ، فإن الملاء هذا مجهول كما قال ابن القيم في زاد المعاد (ج ١ ص ٥٨) ونقل ابن حجر في لسان الميزان عن أبي حاتم أنه أنكر هذا الحديث وحكى عن الدارقطني أنه أخرجه وقال : إن الملاء تفرد به ، ثم قال ابن حجر : «وخالفه عمر بن حفص بن غياث وهو من أثبت الناس في أبيه فرواه عن أبيه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة وغيره عن عمر موقوفا عليه ، وهذا هو المحفوظ والله أعلم» *

قلنا هذا لاحجة فيه لوجهين *

أحدهما . انه ليس في حديث انس انه عليه السلام كان يضع ركبتيه قبل يديه، وإنما فيه سبق الركبتين اليدين فقط، وقد يمكن ان يكون هذا سبق في حركتهما لا في وضعهما فيتفق الخبران *

والثاني . انه لو كان فيه بيان وضع الركبتين قبل اليدين ، لكان ذلك موافقاً لمعهود الأصل في اباحة كل ذلك ، ولكان خبر أبي هريرة وارداً بشرع زائد رافع للاباحة السالفة بلاشك ، ناهية عنها يقين ، ولا يحل ترك اليقين لظن كاذب . وبالله تعالى التوفيق *

وربنا البعير هي في ذراعيه *

٤٥٧ - مسألة ونستحب لكل مصل إماماً كان او أموما او منفرداً، في فرض كان او نافلة ، رجلاً كان او امرأة: ان يسلم تسليمين فقط : احداهما عن يمينه ، والاخرى عن يساره ، يقول في كاتيهما . «السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله» لا ينوي بشئ منهما سلاماً على إنسان، لا على المأمومين ولا على من على يمينه ، ولا رداً على الامام ، ولا على من على يساره ، لكن ينوي بالأولى - وهي الفرض - الخروج من الصلاة فقط ، والثانية سنة حسنة ، لا ياتم تاركها *

أما وجوب فرض التسليمة الأولى فقد ذكرناه قبل ، فأغنى عن إعادته *

وأما التسليمة الثانية فان عبد الله بن ربيع التميمي حدثنا قال ثنا محمد بن معاوية المرواني ثنا أحمد ابن شعيب أنا محمد بن الثني وإسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - قال إسحاق . ثنا ابو نعيم الفضل بن دكين ويحيى بن آدم ، وقال ابن الثني . ثنا معاذ بن معاذ العنبري ، قال الفضل ويحيى ومعاذ . ثنا زهير - هو ابن معاوية - عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن الأسود عن الأسود وعلقمة عن عبد الله بن مسعود قال . « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل خفض . ورفع . وقيام . وقعود ، ويسلم عن يمينه وعن شماله . السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله ، حتى يرى بياض خده ، ورأيت ابا بكر وعمر يفعلانه » * (١)

ورويناه أيضاً من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سفیان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك * (٢)

(١) طريق محمد بن الثني في النسائي (ج ١ ص ١٩٤) وأما طريق ابن راهويه فلم أجدها ، ولعلها في موضع آخر خفي على أوليائها في السنن الكبرى . وفي النسائي بدل «يفعلانه» «يفعلان ذلك» (٢) رواية الثوري في النسائي (ج ١ ص ١٩٥) .

وعن عبد الرزاق عن معمر وسفيان الثوري كلاهما عن حماد بن أبي سليمان عن أبي الضحى
عن مسروق عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك *
وعن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد عن أبي معمر عن
ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم *
وعن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان : قلت لابن عمر أخبرني
عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر : « السلام عليكم ورحمة الله ، عن يمينه ،
السلام عليكم ورحمة الله ، عن يساره » * (١)
وعن اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عمه عامر بن سعد عن أبيه : « أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى بياض خده » * (٢)
بأسانيد صحاح متواترة متظاهرة . وهو فعل أبي بكر وعمر كما ذكرنا آنفاً *
وروينا من طريق حارثة بن مضرب (٣) : أن عمار بن ياسر كان يسلم عن يمينه
« السلام عليكم ورحمة الله » وعن يساره « السلام عليكم ورحمة الله » *
ومن طريق أبي وائل وأبي عبد الرحمن السلمي : أن علي بن أبي طالب كان يسلم عن
يمينه وعن شماله « السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله » *
وعن حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار (٤) قال : كان مسجد الأنصار يسلمون
تسليمتين عن أيمنهم وعن شمائلهم ، وكان مسجد المهاجرين يسلمون تسليمة واحدة *
ومن طريق أبي عبد الرحمن السلمي . أن ابن مسعود كان يسلم من الصلاة تسليمتين *
قال علي بن أحمد . أبو بكر وعمر وعلي وعمار وابن مسعود من أكابر المهاجرين ،
موفعل أبي عبيدة بن عبد الله ، وخيثمة ، والأسود وعلقمة وعبد الرحمن بن أبي ليلى ،
ومن أدركوا من الصحابة ، وبه يقول إبراهيم النخعي وحماد بن سلمة وأبو حنيفة وسفيان
والحسن بن حي والشافعي وأحمد وداود وجمهور أصحاب الحديث *
وقال مالك . يسلم الامام والفد تسليمة واحدة ، ويسلم المأموم الذي ليس على يساره

(١) في النسائي (ج ١ ص ١٩٤ و ١٩٥) (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٦٢) والنسائي (ج ١

ص ١٩٤) (٣) بضم الميم وفتح الصاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة ، وحارثة تابعي ثقة

(٤) عمار تابعي ثقة *

أحد تسليمتين ، أحدهما رد على الإمام ، ويسلم المأموم الذى على يساره غيره ثلاث تسليمات ، الثالثة رد على الذى على يساره * .

قال على . أما تسليمة واحدة فلا يصح فيها شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن الأخبار فى ذلك إنما هى من طريق محمد بن الفرغ (١) عن محمد بن يونس وكلاهما مجهول أو مرسل من طريق الحسن (٢) أو من طريق زهير بن محمد ، وهو ضعيف (٣) أو من طريق ابن لهيعة ، وهو ساقط وروى من طريق أبي المصعب عن الدراوردي من طريق سعد بن أبي وقاص ، (٤) والثابت عن سعد تسليمتان كما ذكرنا ، فهى زيادة عدل ، ثم لو صححت لكان من روى تسليمتين قد زاد حكماً وعلماً على من لم يرو إلا واحدة ، وزيادة العدل لا يجوز تركها ، وهى زيادة خير * .

وإنما نقل بوجوب التسليمتين جميعاً فرضاً كما قال الحسن بن حى . - فلأن الثانية إنما هى فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليست أمراً منه عليه السلام ، وإنما يجب أمره لافعله * .

(١) هكذا فى النسخة رقم (١٦) وفى النسخة رقم (٤٥) « محمد بن الفرغ » ولم أعرفه ولم أجده ولا لشيخه الذى ذكره هنا « محمد بن يونس » ترجمة ، ولم أجده حديثاً فى التسليمة الواحدة من طريقهما فإله أعلم بما يريده المؤلف (٢) مرسل الحسن بن شوكان لى ابن أبى شيبة (٣) رواية زهير فى المستدرک (ج ١ ص ٢٣٠ و ٢٣١) والبيهقى (ج ٢ ص ١٧٩) عن زهير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً ، وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ، وروى البيهقى من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد « ثنا عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة أنها كانت تسلم فى الصلاة تسليمة واحدة قبل وجهها . السلام عليكم » ثم قال البيهقى « تابعه وهيب ويحيى بن سعيد عن عبيد الله عن القاسم ، وقال الدراوردي عن عبيد الله عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، والعدد أولى بالحفظ من الواحد » فهذا يؤيد صحة حديث عائشة الذى رواه زهير ، وزهير ثقة أخرج له الشيخان (٤) رواية ابن لهيعة وحديث سعد لم أجدهما . وقد تكلم الشوكانى على أحاديث التسليمة الواحدة طويلاً (ج ٢ ص ٣٤١-٣٤٣) وقال . « وبما ذكرنا تعرف عدم صحة قول الثعلبى ولا يصح فى تسليمة واحدة شيء ، وكذا قول ابن القيم أنه لم يثبت عنه ذلك من وجه صحيح » وهو حق . وقال البيهقى . « وروى عن جماعة من الصحابة أنهم سلموا تسليمة واحدة ، وهو من الاختلاف المباح والاقتصار على الجائز » * .

وتفريق مالك بين سلام المأموم والامام والمنفرد... قول لا يرهان له عليه ، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول لصاحب ولا قياس *
وإنما قلنا . ان التسليم خروج عن الصلاة فقط ، لا يجوز أن يكون ابتداء سلام ولا رداً - لبرهانين *

أحدهما الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق ابن مسعود « ان الله أحدث من أمره أن لا تكلموا في الصلاة » وانه عليه السلام قال . « ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » من طريق معاوية بن الحكم ، والتسليم المقصود به الابتداء أو الرد لكلام مع الناس ، وهذا منسوخ لا يجل ، بل تبطل به الصلاة ان وقع *
والثاني . أنهم مجمعون معنا على أن الفذ يقول « السلام عليكم وليس بحضرته انسان يسلم عليه ، وكذلك الامام لا يكون معه الا الواحد فانه يقول « السلام عليكم » بخطاب الجماعة . فصح انه ليس ابتداء سلام على انسان ولا ردا *

فان ذكر ذا كرمار وبناء من طريق مسلم . ثنا ابو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالا ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن تميم بن طرفة عن جابر بن سمرة قال . « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس ؟ . اسكنوا في الصلاة » *

وبه إلى مسلم : ثنا ابو كريب ثنا ابن أبي زائدة عن مسعر ثناء عبيد الله ابن القبطية عن جابر بن سمرة قال : « كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله ، وأشار بيده الى الجانبين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : علام تومنون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس ؟ . إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله (١) » *

قال علي : لاجبة في هذا المن ذهب الى تسايمة واحدة لأن فيه تسليمتين كما ترى *
وأما من تعلق به في أن السلام من الصلاة ابتداء سلام على من معه ، فان هذا بلا شك كان ثم نسخ ، لأن نص الخبر أنهم كانوا يفعلون ذلك في الصلاة ، فأمروا بالسكون فيها ،

(١) هذا والذي قبله في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٢٧) . والشمس بضم الشين المعجمة واسكان اليم وآخره سين مهملة — جمع شمس ، وهو النفور من الدواب الذي لا يستقر لشغبه وحده *
لشغبه وحده *

وأن هذا كان إذ كان الكلام في الصلاة مباحاً ثم نسخ ، وليس فيه أن المراد بذلك التسليم ،
الذى هو التحليل من الصلاة ، فبطل تعلقهم به . وبالله تعالى التوفيق *

٤٥٨ — مسألة — ونستحب إذا أكمل التشهد في كلتي الجلستين أن يصلى على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول : « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى أزواجه
 وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى
آل محمد وعلى أزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد
مجيد » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن سلمة عن
ابن القاسم حدثني مالك عن نعيم بن عبد الله المجر أن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصارى —
وعبد الله بن زيد هو الذى أرى النداء للصلاة (١) — أخبره عن أبي مسعود
الأنصارى (٢) قال « أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عباد ، فقال
له بشير بن سعد : أمرنا الله أن نصلى عليك يا رسول الله ، فكيف نصلى عليك ؟ فسكت
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا أنه لم يسأله ، ثم قال : قولوا : اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على
إبراهيم (٣) في العالمين إنك حميد مجيد » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق بن إبراهيم — هو ابن راهويه — ثنا

(١) في النسائي (ج ١ ص ١٨٩) « بالصلاة » وهذه الجملة ليست في الموطأ (ص ٥٨)
(٢) ما هنا هو الذى في النسخة رقم (٤٥) وهو الموافق للنسائي والموطأ ، وفي النسخة
رقم (١٦) « عن أبي مسعود البدرى » وهو البدرى الأنصارى (٣) في الموطأ « كما صليت على
إبراهيم » و « كما باركت على آل إبراهيم » وفي النسائي باثبات « آل » فيهما ، قال الزرقاني
(ج ١ ص ٢٩٩) : « وفي رواية بدون لفظ آل في الموضين ، فقل هي مقحمة في الحديث
الأول فيهما ، ورده الحافظ بأن ذكر محمد وإبراهيم وذكر آل محمد وآل إبراهيم ثابتة في
أصل الخبر وإنما حفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر » وهي ثابتة في الموضين في صحيح مسلم
من طريق مالك (ج ١ ص ١١٩ و ١٢٠) *

روح عن مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرو بن سليم أنا (١) أبو حميد الساعدي : « أنهم قالوا : يا رسول الله كيف نصلي عليك ؟ قال : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم (٢) أنك حميد مجيد » *

وبه إلى مسلم : ثنا محمد بن الثني ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : سمعت ابن أبي ليلى — هو عبد الرحمن — قال : لقيني كعب بن عجرة فقال : ألا أهدى لك هدية ؟ « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا : قد عرفنا كيف نسلم عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ قال : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم ، أنك حميد مجيد ، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم ، أنك حميد مجيد (٣) » *

قال علي : جمعنا قبل جميع ألفاظه عليه السلام في هذه الأحاديث *
وان اقتصر المصلي على بعض ما في هذه الأخبار اجزاء ، وان لم يفعل أصلاً كرهنا ذلك وصلاته تامة *

إلا ان فرضاً عليه ولا بد أن يقول ما في خبر من هذه الأخبار ولو مرة واحدة في دهره ، لأمره عليه السلام بأن يقال ذلك ، ولقول الله تعالى : (ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) . والمرء اذا فعل ما أمر به مرة فقد أدى ما عليه ، إلا أن يأتي الأمر بترديد (٤) ذلك مقادير معلومة ، أو في أوقات معلومة ، فيكون ذلك لازماً . ومن قال : إن تكرار ما أمر به يلزم — : كان كلامه باطلاً ، لأنه يكاف من ذلك ما لا حد له ، ولو كان ذلك لازماً لأدى إلى بطلان كل شغل ، وبطلان سائر الأوامر ، وهذا هو الاصر والخرج اللذان قد آمتنا الله تعالى منهما *
وإنما كرهنا تركه لأنه فضل عظيم لا يزهد فيه إلا محروم . وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن من صلى عليه واحدة صلى الله عليه عشرًا *

(١) في الموطأ (ص ٥٨) ومسلم (ج ١ ص ١٢٠) « أخبرني » (٢) في الموطأ بحذف كلمة « آل » في الصلاة وإثباتها في التبريك ، وفي مسلم بإثباتها فيهما (٣) في مسلم (ج ١ ص ١٢٠) .
(٤) في النسخة رقم (٤٥) « بترداد » وكل صحيح ، يقال : رده رديداً وترداداً *

وقال الشافعى : من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاته بطلت صلاته ، واحتج بأن التسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض ، وهو في التشهد فرض ، قال : وقد روى عبد الرحمن بن بشر عن أبي مسعود : « قيل للنبي صلى الله عليه وسلم : أمرنا أن نصلى عليك وأن نسلم ، فأما السلام فقد عرفناه ، فكيف نصلى عليك ؟ فعلمهم عليه السلام بمض ما ذكرنا قبل . » وفي بعض ما ذكرنا : أنه عليه السلام قال لهم : « والسلام كما علمتم » قالوا : فالصلاة فرض حيث السلام .

قال على : لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الصلاة حيث يكون السلام — : لكان ما قالوه ، لكن لما لم يقله عليه السلام ، لم يكن ذلك ، ولم يجوز أن نحكم بما لم يقل عليه السلام ، فيكون فاعل ذلك مقولا له عليه السلام ما لم يقل ، وشارعاً ما لم يأذن به الله تعالى (١) .

قال على : ولقد كان يلزم من قال : إن الصيام فرض في الاعتكاف من أجل أن الله تعالى ذكر الاعتكاف مع ذكره للصوم — : أن يجعل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل صلاة فرضاً ، لأن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ذكرا (٢)

(١) المطلع على ألفاظ سؤال الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم عن صفة الصلاة عليه يوقن أنهم فهموا أن الأمر بالسلام والصلاة عليه إنما هو في الصلاة ، وفي بعض ألفاظ حديث أبي مسعود قال بشير بن سعد « قد علمنا كيف نسلم عليك ، فكيف نصلى عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا » نسبة ابن حجر في التلخيص (ص ١٠١) إلى ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم . وهو في المستدرک (ج ١ ص ٢٦٨) وقد أقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا الفهم ، فكانت الآية مفسرة بأن الأمر بالصلاة والسلام عليه إنما هو في الصلاة ، فالسلام علمهم إياه في التشهد ثم سألوا عن الصلاة وتعلموها ، وهذا واضح . ولذلك قال الشافعى في الأم (ج ١ ص ١٠٢) : « فلما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم التشهد في الصلاة ، وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمهم كيف يصلون عليه في الصلاة — : لم يجوزوا لله تعالى أعلم أن نقول : التشهد واجب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غير واجبة ، والخبر فيهما عن النبي صلى الله عليه وسلم زيادة فرض القرآن » (٢) في الأصولين « ذكر » بالافراد وليس بشئ .

الصلاة عليه مع التسليم عليه *

فان ذكرنا حديث ابن وهب عن أبي هانيء (١) أن أبا علي الجنبى (٢) حدثه أنه سمع فضالة بن عبيد يقول: «سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يدعو في صلاته لم يمجّد الله (٣) ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : عجّلت أيها المصلّى ، ثم علمهم (٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسمع (٥) رجلاً يصلى فمجّد الله تعالى وحمده وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ادع تجب ، وسل تعطى » (٦) *

قال على : ليس في هذا إيجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الصلاة ، ولو كان ذلك لما قال له «عجّلت» فليس من عجّل في صلاته يبطل لها ، بل كان يقول له : ارجع فصل فانك لم تصل ، لكن في هذا الخبر استحباب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الصلاة وغيرها فقط *

فان ذكرنا حديث كعب بن عجرة الذي فيه : «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعترض له جبريل ، فقال له . بعد من ذكرت عنده فلم يصل عليك ، فقال عليه السلام . آمين » *

قال على . هذا خبر لا يصح ، لأن راويه أبو بكر بن أبي أويس ، وقد غمز غمزاً شديداً ، (٧)

(١) أبو هانيء اسمه حميد بن هانيء الخولاني مات سنة ١٤٢ وهو أكبر شيخ لابن وهب . (٢) بفتح الجيم واسكان النون بعدها باء موحدة ، نسبة الى قبيلة تسمى بذلك ، وابو علي اسمه عمرو بن مالك الهمداني المصري (٣) في الأصلين لم يذكر لفظ الجلالة ، والتصحيح من النسائي (ج ١ ص ١٨٩) (٤) في الأصلين «علمهم» والتصحيح من النسائي *

(٥) في النسائي «وسمع» (٦) هذا اللفظ الذي هنا لفظ النسائي ، وقد رواه عن محمد بن سلمة عن ابن وهب ، ورواه أيضاً بمعناه الترمذي (ج ٢ ص ٢٦٠) من طريق رشدين بن سعد عن أبي هانيء الخولاني . ورواه أيضاً الحاكم (ج ١ ص ٢٣٠-٢٦٨) والترمذي واحد (ج ٦ ص ١٨) والبيهقي (ج ٢ ص ١٤٧) كما هم من طريق حيوة بن شريح عن أبي هانيء ، وصححه الترمذي والحاكم . ونسبه الشوكاني أيضاً (ج ٢ ص ٣٢٦) الى أبي داود وابن خزيمة وابن حبان (٧) أبو بكر بن أبي أويس اسمه عبد الحميد بن عبد الله ، وهو ثقة روى له الشيخان وغيرهما ، والغمز هو قول الأزدى «كان يضع الحديث» قال الذهبي «وهذا منه زلة قبيحة»

عن محمد بن هلال ، وهو مجهول ، عن سعد بن اسحاق ، وهو مضطرب في اسمه غير مشهور الحال (١) *

ولو صح لكان فيه ايجاب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم نصامتي ذكر في صلاة أو غيرها ، ولم يكن فيه تخصيص ما بعد التشهد في الصلاة بذلك *

وقد ذكر بعضهم ما يوافق قولهم عن أبي حميد وأبي أسيد *

قال على . هذا لازم لمن رأى تقليد الصاحب ، لالنا . وبالله تعالى التوفيق *

٥٩٤ — مسألة — والقنوت فعل حسن ، وهو بعد الرفع من الركوع في آخر ركعة من

كل صلاة فرض ، الصبح وغير الصبح ، وفي الوتر ، فمن تركه فلا شيء عليه في ذلك *

وهو أن يقول بعد قوله . « ربنا ولك الحمد » — « اللهم اهدني فيمن هديت ، وعافني فيمن

عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت ، إنك تقضي ولاية غي

عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، تباركت ربنا وتعاليت » ويدعو لمن شاء ، ويسمئهم

بأسمائهم ان أحب . فان قال ذلك قبل الركوع لم تبطل صلاته بذلك ، وأما السنة فالذي ذكرنا *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعيد

عن عبد الرحمن بن هدي ثنا سفيان الثوري وشعبة قال ثنا عمرو بن مرة عن عبد الرحمن

ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب . « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقنت في

الصبح والمغرب » * (٢)

حدثنا حام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البرقي

وقال ابن حجر : « ما أظنه ظن إلا أنه غيره » فليس قول الأزدى هنا بقادح فيه . (١) محمد بن

هلال ثقة وكذلك سعد بن اسحق ، ولم أجد في اسمه اضطرابا ، وقد سبق أن ضعف المؤلف

هذا الحديث في المسألة (٣٧٤ ج ٣ ص ٢٧٣) ورد لنا عليه هناك من غيران نعرف لفظ الحديث ،

وقد نسبته الشوكاني للطبراني ونقل عن الحافظ العراقي أنه وثق رجاله (ج ٢ ص ٣٢٣) *

(٢) في النسائي (ج ١ ص ١٦٤) ورواه الطيالسي (ص ١٠٠ رقم ٧٣٧) عن شعبة ،

ورواه الدارمي (ص ١٩٨) ولم يذكر فيه المغرب ، ورواه أيضاً مسلم (ج ١ ص ١٨٨)

والترمذي وصححه (ج ١ ص ٨١) والطحاوي (ج ١ ص ١٤٢) وأبو داود (ج ١ ص ٥٤٠

و٥٤١) والبيهقي (ج ٢ ص ١٩٨) *

القاضي ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث — هو ابن سعيد التوزي — عن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال : « — والله اني لأقربكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم (١) فكان أبو هريرة يقنت في الركعة الآخرة من صلاة الظهر ، وصلاة العشاء الآخرة وصلاة الصبح ، بعد ما يقول : سمع الله لمن حمده ، فيدعو للمؤمنين ويلعن الكفار ، وقال أبو هريرة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال : سمع الله لمن حمده في الركعة الآخرة من صلاة العشاء (٢) — : قنت فقال : اللهم نج الوليد بن الوليد ، اللهم نج سلمة بن هشام ، اللهم نج عياش بن أبي ربيعة ، اللهم نج المستضعفين من المؤمنين » * (٣)

حدثنا حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أبو عبد الله السكابي (٤) ثنا ابراهيم بن موسى الرازي نا محمد بن أنس عن أبي الجهم (٥) عن البراء ابن عازب : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي صلاة الاقنت فيها » * (٦)

(١) هكذا هنا وهو صحيح ، وهو في بعض ألفاظ الحديث كرواية البيهقي ، وفي بعضها « لأقربكم بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم » (٢) في النسخة رقم (٤٥) « من العشاء الآخرة » وهو يوافق بعض ألفاظ الحديث (٣) هذا الحديث مروي في كتب السنة على أنه حديثان ، كل قسم من قسميه حديث ، وألفاظه كثيرة يطول بنا الكلام ان ذكرناها تفصيلاً ، فارجع اليها في صحيح البخاري (ج ١ ص ٣١٦ - ٣١٨ - ٣١٩ وج ٢ ص ٧٤ وج ٤ ص ١١٦ - ٢٩٥ وج ٦ ص ٧٨ و ٩٦ وج ٨ ص ٨١ و ١٥٠ و ١٥١ وج ٩ ص ٣٥) وصحيح مسلم (ج ١ ص ١٨٧) وأبي داود (ج ١ ص ٥٤٠) والنسائي (ج ١ ص ١٦٤) والطحاوي (ج ١ ص ١٤٢) والبيهقي (ج ٢ ص ١٩٧ و ١٩٨ و ٢٠٦ و ٢٠٧) (٤) بضم الباء وباللام ، نسبة الى « كابل » بلاد في الهند . وابو عبد الله هذا اسمه « محمد بن العباس بن الحسن بن ماهان » وله ترجمة في الأنساب في (ورقة ٤٦٩) ووقع فيه اسم أبيه « الحسن » وهو خطأ ، وله ترجمة أيضاً في لسان الميزان (ج ٥ ص ٢١٥) ووقع فيه نسبه « السكاهلي » وهو خطأ . أيضاً مات ببغداد سنة ٢٧٧ ، وهو ثقة وثقه الدارقطني (٥) ابو الجهم إسمه « سليمان بن الجهم بن أبي الجهم الأنصاري » وهو مولى البراء . (٦) رواه البيهقي (ج ٢ ص ١٩٨) من طريق أبي حاتم الرازي « ثنا ابراهيم بن موسى ثنا محمد يعني عن مطرف

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيد ثنا حماد - هو ابن زيد - عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين: «أن أنس بن مالك سئل: هل قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (في صلاة الصبح)؟ (١) قال: نعم، قيل له: قبل الركوع أو بعده؟ قال: بعد الركوع» (٢) *

قال علي: فهذا كله نص قولنا. والله الحمد.

فان قيل: فقد روى عن أنس: أنه سئل عن القنوت: أقبل الركوع أم بعده؟ فقال: قبل الركوع (٣) *

عن أبي الجهم عن البراء «وزيادة مطرف في الاسناد ضرورة، لأن محمد بن أنس القرشي لم يرو عن أبي الجهم مباشرة وانما روى عن مطرف بن طريف عن أبي الجهم، فلعل اسم «مطرف» سقط خطأ من الناسخين. ويؤيد هذا ان الحازمي رواه في النسخ والنسوخ (ص ٨٦) من طريق الطبراني عن يعقوب بن إسحق الحمزي عن علي بن بحر عن محمد بن أنس عن مطرف عن أبي الجهم، ثم قال: «قال سليمان - يعني الطبراني - لم يرو عنه عن مطرف إلا محمد بن أنس» (١) قوله «في صلاة الصبح» سقط من الأصلين، وزدناه من النسائي (ج ١ ص ١٦٣) (٢) رواه أيضا البخاري (ج ٢ ص ٧٢ و ٧٣) ومسلم (ج ١ ص ١٨٨) والدارمي (ص ١٩٨) وأبوداود (ج ١ ص ٥٤١) والطحاوي (ج ١ ص ١٤٣) والبيهقي (ج ٢ ص ٢٠٦) ولفظه عندهم كما هم «بعد الركوع يسيرا» (٣) هذه الرواية عن أنس رواها البخاري (ج ٢ ص ٧٣) ومسلم (ج ١ ص ١٨٨) والدارمي (ص ١٩٨) والمروزي في كتاب الوتر (ص ١٣٣) والطحاوي (ج ١ ص ١٤٣) والبيهقي (ج ٢ ص ٢٠٧)، ولفظ البخاري من رواية عاصم قال: «سألت أنس بن مالك عن القنوت؟ فقال: قد كان القنوت، قلت: قبل الركوع أو بعده؟ قال: قبله، قال فان فلانا أخبرني عنك أنك قلت بعد الركوع! فقال كذب! انما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهراً، أراه كان بعث قوماً يقال لهم القراء زهاء سبعين رجلاً الى قوم من المشركين دون أولئك، وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد، فقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً يدعو عليهم» وقد اختلفت الرواية عن أنس كما ترى، وأكثر الرواة عنه يقولون بعد الركوع وكذلك أكثر الروايات عن غيره من الصحابة فهي أرجح، ولعل لأنس عذراً أولعله نسي والله أعلم. ويؤيد هذا ما روى المروزي في الوتر (ص ١٣٣)

قلنا : إنما أخبر بذلك أنس عن أمراء عصره ، لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما سئل عن بعض أمور الحج فأخبر بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال : أفعل كما يفعل أمراؤك . وهذا من أنس إما تقية ، وإما رأى منه ، ولا حجة في أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم *

وأما عن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فروينا عن يحيى بن سعيد القطان : ثنا العوام ابن حمزة قال . سألت أبا عثمان النهدي عن القنوت في الصبح ؟ فقال . بعد الركوع ، فقلت . ممن ؟ قال . عن أبي بكر وعمر وعثمان (١) *

وروى أيضا شعبة عن عاصم الأحمول عن أبي عثمان النهدي . أن عمر بن الخطاب كان يقنت بعد الركوع ، (٢) وقد شاهد أبو عثمان النهدي أبا بكر وعمر وعثمان * . ومن طريق البخاري عن مسدد عن اسماعيل بن علي أنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس قال . كان القنوت في المغرب والفجر (٣) *

«حدثنا محمد بن يحيى ثنا إبراهيم بن حمزة ثنا عبد العزيز بن محمد عن حميد عن أنس قال . كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت بعد الركعة وأبو بكر وعمر ، حتى كان عثمان قنت قبل الركعة ليدرك الناس» واسناده جيد كما قال الحافظ العراقي ، وروى البيهقي (ج ٢ ص ٢٠٨) من طريق سفيان عن عاصم عن أنس قال . «انما قنت النبي صلى الله عليه وسلم شهراً ، فقلت . كيف القنوت ؟ قال . بعد الركوع» قال البيهقي . «فهوذا قد أخبر أن القنوت المطلق بعد الركوع ، وقوله . انما قنت شهراً ، يريد به اللحن ، ورواة القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ فهو أولى» * (١) رواه المروزي في الوتر واختصره المقرئ قلم يذكروا اسناده ، وروى البيهقي نحوه (ج ٢ ص ٢٠٨) عن حماد بن زيد عن العوام ولم يذكر فيه عثمان بن عفان ، ثم قال البيهقي «ورواه عن يحيى بن سعيد القطان عن العوام بن حمزة بزيادة عثمان بن عفان رضي الله عنه» والعوام بن حمزة بفتح العين الهملية وتشديد الواو ثقة ، واستنكر أحمد منه ثلاثة أحاديث ، ووثقه ابن راهويه وأبو داود وغيرهما ورواه أيضا البيهقي عن يحيى بن سعيد عن العوام (ج ٢ ص ٢٠٢) (٢) رواه البيهقي من طريق عفان بن مسلم «ثنا شعبة عن عاصم الأحمول وسليمان التيمي وعلي بن زيد : أخبرني كل هؤلاء أنه سمع أبا عثمان يحدث عن عمر أنه كان يقنت بعد الركوع» وهذا من أصح الأسانيد على الإطلاق (٣) في البخاري (ج ٢ ص ٧٣) *

ومن طريق سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن عبد الله بن معقل (١). أن علي ابن أبي طالب قنت في المغرب بعد الركعة فدعا على أناس (٢) *

وعن معمر عن أيوب عن ابن سيرين . أن أبي بن كعب قنت في الوتر بعد الركوع *

وروينا أيضا عن علقمة والأُسود أن معاوية كان يقنت في الصلاة *

وروينا أيضا عن ابن عباس القنوت بعد الركوع *

فهؤلاء أئمة الهدى ، أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاوية ، ومعهما أبي وابن عباس *

وذهب قوم إلى النع من القنوت *

كما روينا عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال . «صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقنت ، وخلف أبي بكر فلم يقنت ، وخلف عمر فلم يقنت ، وخلف عثمان فلم يقنت ، وخلف علي فلم يقنت ، يابني إنها بدعة (٣) *

وعن علقمة والأُسود قالا : (٤) صلى بنا عمر بن الخطاب زماناً فلم يقنت *

وعن الأُسود بن يزيد قال كان ابن مسعود لا يقنت في صلاة الغداة *

وعن سفيان عن منصور عن إبراهيم النخعي عن أبي الشعثاء قال سألت ابن عمر عن القنوت في الفجر ؟ فقال : ما شعرت أن أحداً يفعله *

وعن مالك عن نافع : أن ابن عمر كان لا يقنت في الفجر *

وروينا عن ابن عباس . أنه لم يقنت *

وعن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح : قال سألت سالم بن عبد الله بن عمر : هل كان عمر بن الخطاب يقنت في الصبح ؟ قال : لا ، إنما هوشى أحدثه الناس *

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري : أنه كان يقول من أين أخذ الناس القنوت ؟ ويعجب إنما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أياماً ثم ترك ذلك *

(١) باسكان العين المهملة وكسر القاف. (٢) روى نحوه البيهقي (ج ٢ ص ٢٠٤) وقال «هذا عن علي صحيح مشهور» (٣) هذا لفظ النسائي (ج ١ ص ١٦٤) واختصره المؤلف قليلاً ، وأبو مالك اسمه «سعد» «وأبوه طارق بن أشيم» بفتح الهمزة وإسكان الشين المعجمة وفتح الياء المثناة وآخره ميم . والحديث رواه الطيالسي (ص ١٨٩ رقم ١٣٢٨) واحمد (ج ٣ ص ٤٧٢ وج ٦ ص ٣٩٤) والترمذي وصححه (ج ١ ص ٨٢) وابن ماجه (ج ١ ص ١٩٤) . والطحاوي (ج ١ ص ١٤٦) والبيهقي (ج ٢ ص ٢١٣) (٤) في الأصلين «قال» بالافراد وهو خطأ

قال علي : وكان يحيى بن يحيى الليثي وبقى بن مخلد لا يريان القنوت وعلى ذلك جرى
أهل مسجديهما بقرطبة الى الآن *

قال علي . اما الزاوية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن بكر وعمر وعثمان وعلى وابن
عباس رضي الله عنهم بأنهم لم يفتتوا فلا حجة في ذلك في النهي عن القنوت لأنه قد صح عن
جميعهم أنهم قنوتوا ، وكل ذلك صحيح ، قنوتوا وتركوا ، فسكنا الأمرين مباح ، والقنوت
ذكر لله تعالى ، ففعله حسن ، وتركه مباح ، وليس فرضاً ، ولكنه فضل *

وأما قول والد أبي مالك الأشجعي . إنه بدعة . فلم يعرفه ، ومن عرفه أثبت فيه من لم يعرفه ،
والحجة فيمن علم لا فيمن لم يعلم (١) *

وأما ابن مسعود فلم يأت عنه أنه كرهه ، ولا أنه نهى عنه ، وإنما جاء أنه كان لا يقنت في الفجر
فقط ، وهذا مباح ، وقد قنت غيره من الصحابة رضي الله عنهم *

وأما ابن عمر فلم يعرفه كالم يعرف المسح ، وليس ذلك بقادح في معرفة من عرفه *
وأما الزهري فجعل القنوت ورآه منسوخاً ، كما صح عنه من تلك الطريق نفسها : أن كون
زكاة البقر في كل ثلاثين تباع وفي أربعين مسنة — منسوخ — وإن زكاتها كزكاة الأبل .
فإن كان قول الزهري في نسخ القنوت حجة ، فهو حجة في نسخ زكاة البقر في ثلاثين تباع
وفي أربعين مسنة ، وإن لم يكن هنالك حجة فليس هو هنا حجة *

والمعجب من المالكيين المحتجين بقول ابن عمر إذا وافق تقليدهم ! ثم سهل عليهم
هنا خلاف ابن عمر وخلاف سالم ابنه وخلاف الزهري ، وهذا عالم أهل المدينة !

والمعجب من يحتج في ترك القنوت بقول سالم . أحدثه الناس ، وهو يرى حجة قول
القاتل ! فعدل الناس مدين من بر بصاع من شمير في زكاة الفطر وهذا كاه تحكم في
الدين بالباطل !

وقالوا : لو كان القنوت سنة ما خفي عن ابن مسعود ولا عن ابن عمر *

فقلنا ! قد خفي وضع الأيدي على الركب في الركوع على ابن مسعود ، فثبت على القول
بالتطبيق إلى أن مات ، وخفي على ابن عمر المسح على الخفين ، ولم ير واذلك حجة فما بال خفاء

(١) قال البيهقي بعد حديث أبي مالك عن أبيه طارق . « طارق بن أشيم الأشجعي لم يحفظه

عن صلى خلفه ، فقرأه محدثاً ، وقد حفظه غيره ، قال الحكم له « دونه » *

القنوت عنهما صار حجة؟ «ان هذا المعجب وتلاعب بالدين ، مع ان القنوت ممكن أن يخفى لأنه سكوت متصل بالقيام (١) من الركوع ، لا يعرفه إلا من سأل عنه ، وليس فرضاً فيعلمه الناس ولا بد ، فكيف وقد عرفه ابن عمر كما نذكر بعده هذا ، ولم ينكره ابن مسعود ؟ *

وقال بعض الناس : الدليل على نسخ القنوت ما رويتموه من طريق معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه «انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رفع رأسه من صلاة الصبح من الركعة الأخيرة (٢) قال : اللهم العن فلاناً وفلاناً ، دعا على ناس من المنافقين (٣) فأقر الله عز وجل (ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فانهم ظالمون) » (٤) * قال على : هذا حجة في اثبات القنوت ، لأنه ليس فيه نهى عنه ، فهذا حجة في بطلان قول من قال : إن ابن عمر جهل القنوت ، ولعل ابن عمر إنما أنكر القنوت في الفجر قبل الركوع ، فهو موضع إنكار ، وتتفق الروايات عنه ، فهو أولى ، لثلاث يجعل كلامه خلافاً للثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما في هذا الخبر اخبار الله تعالى بأن الأمر له ، لا لرسوله صلى الله عليه وسلم ، وأن أولئك اللعنون لعنهم الله تعالى يتوب عليهم ، أوفى سابق علمه أنهم سيؤمنون فقط *

وذهب قوم الى أن القنوت إنما يكون في حال المحاربة *

واحتجوا بما رويناه من طريق ابن المجالد (٥) عن أبيه عن إبراهيم النخعي عن

(١) في النسخة رقم (٤٥) «في القيام» (٢) في النسخة رقم (٤٥) الآخرة وهو موافق لمافي النسائي (٣) في النسائي «يدعو على أناس من المنافقين» (٤) اللفظ الذي هنا أقرب الى لفظ عبد الرزاق عن معمر ، وقد رواه النسائي (ج ١ ص ١٦٤) عن ابن راهويه عن عبد الرزاق ، ورواه ابو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ (ص ٨٩) والواحدى في أسباب النزول (ص ٩٠) والطحاوى (ج ١ ص ١٤٢) كاهم من طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، ورواه البخارى (ج ٥ ص ٢٢٣ و ج ٦ ص ٧٨ و ج ٩ ص ١٩١) من طريق عبد الله ابن المبارك عن معمر ، وقد زعم بعض الكوفيين ان هذا يدل على نسخ القنوت في الصبح ، وليس كما زعموا ، قال النحاس : «فهذا اسناد مستقيم وليس فيه دليل على ناسخ ولا منسوخ ، وإنما نهى الله على ان الأمر اليه ، ولو كان هذا ناسخاً لجاز ان يلعن المنافقون » * (٥) في النسخة رقم (١٦) «أبي المجالد» ولا أعلم أيتهما أصوب ، وان كان المراد به اسمعيل

علقمة ، والأسود قالا : «ماقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من الصلوات، إلا إذا حارب ، فإنه كان يقنت في الصلوات كاهن ، ولاقنت أبو بكر ولا عمر ولا عثمان حتى ماتوا ، ولاقنت علي حتى حارب أهل الشام ، فكان يقنت في الصلوات كاهن ، وكان معاوية يقنت أيضاً ، يدعو كل واحد منهما على صاحبه » *

قال علي : هذا لا حجة فيه لأنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسل ، ولا حجة في مرسل ، وفيه عن أبي بكر وعمر وعثمان . أنهم لم يقتلوا ، وقد صح عنهم بأثبت من هذا الطريق : أنهم كانوا يقتلون ، والمثبت العالم أولى من النافي الذي لم يعلم ، أو تقول : كلاهما صحيح ، وكلاهما مباح ، وفيه - لو انسند - أثبات القنوت عن النبي صلى الله عليه وسلم في حال المحاربة في جميع الصلوات ، وعن علي ومعاوية كذلك ، وليس فيه نهى في غير حال المحاربة ، فهو حجة لنا - لو ثبت - ونحن غانون عنه بالثابت الذي ذكرنا قبل ، والله تعالى الحمد *

وأما أبو حنيفة ومن قلده فقالوا : لا يقنت في شيء من الصلوات كلها ، إلا في الوتر ، فإنه يقنت فيه قبل الركوع السنة كلها ، فمن ترك القنوت فيه فليسجد سجدة في السهو *

وأما مالك والشافعي فانهما قالا : لا يقنت في شيء من الصلوات المفروضة كلها إلا في الصبح خاصة . وقال مالك : قبل الركوع ، وقال الشافعي : بعد الركوع ، وقال الشافعي :

ابن مجالد بن سعيد فهو بعيد ، لأن النخعي مات سنة ٩٦ هـ ومجالد بن سعيد مات سنة ١٤٤ هـ ، وما وجدت هذا الأثر ، ويقرب من معناه ما نقل الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٨٢) .

« روى محمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد أنه صحب عمر بن الخطاب سنين في السفر والحضر فلم يره قانتا في الفجر حتى فارقه ، قال إبراهيم . وأهل الكوفة إنما أخذوا القنوت عن علي ، قنت يدعو علي معاوية حين حاربه ، وأهل الشام أخذوا القنوت عن معاوية ، قنت يدعو علي » . وما روى الطحاوي (ج ١ ص ١٤٧) من طريق أبي شهاب الخياط عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود قال : « كان عمر إذا حارب قنت ، وإذا لم يحارب لم يقنت » . وما رواه أيضاً (ج ١ ص ١٤٨) عن مغيرة عن إبراهيم قال : « إنما كان علي يقنت فيها ههنا لأنه كان محارباً فكان يدعو علي أعدائه في القنوت في الفجر والمغرب » *

فان نزلت بالمسلمين نازلة قنت في جميع الصلوات ، ولا يقنت في الوتر إلا في ليلة النصف من رمضان خاصة بمد الركوع *

قال علي : أما قول أبي حنيفة : فما وجدناه كما هو عن أحد من الصحابة - نفي النهي عن القنوت في شيء من الصلوات حاشا الوتر فإنه يقنت فيه ، وعلى من ترك سجود السهو - وكذلك قول مالك في تخصيصه الصبح خاصة بالقنوت ، ما وجدناه عن أحد من الصحابة ، ولا عن أحد من التابعين ، وكذلك تفريق الشافعي بين القنوت في الصبح وبين القنوت في سائر الصلوات *

وهذا مما خالفوا فيه كل شيء روى في هذا الباب عن الصحابة رضي الله عنهم ، مع تشنيعهم على من خالف بعض الرواية عن صاحب لسنة صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم *

قال علي : وقولنا هو قول سفيان الثوري *
وروى عن ابن أبي ليلى : ما كنت لأصلي خلف من لا يقنت ، وأنه كان يقنت في صلاة الصبح قبل الركوع *

وعن الليث كراهة القنوت جملة *

وروى عنه أيضاً : أنه كان يقنت في صلاة الصبح *

وعن أشهب ترك القنوت جملة *

قال علي . وأما من رأى القنوت قبل الركوع فانهم ذكروا أثاراً ويناها من طريق يزيد ابن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عزرة عن ابن أبي *
قال علي . وعزرة ليس بالقوي (١) *

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) في الموضعين «عزرة» وفي النسخة رقم (٤٥) «عذره» بدون نقط وما أدرى أيهما الصواب ، ولعلهما مصحفان عن «عبدة» فقد روى الطحاوي (ج ١ ص ١٤٧) من طريق شعبة عن عبدة بن أبي لبابة عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي *
أبزي عن أبيه «أن عمر قنت في صلاة الغداة قبل الركوع بالسورتين» ، وروى نحوه البيهقي (ج ٢ ص ٢١١) من طريق الأوزاعي عن عبدة ، وعبدة ثقة ولم يتفرد به ، فقد روى للطحاوي أيضاً نحوه من طريق شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن عمر ، وروى

وبأثر آخر في الوتر من حديث حفص بن غياث ، قيل . إنه أخطأ فيه (١) ، وإنما الثابت بعد الركوع كما ذكرنا *

ومن قنت قبل الركوع فلم يأت بالمختار ، ولم تبطل صلاته ، لأنه ذكر الله تعالى *
وأما القنوت في الوتر فإن عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر
ثنا أبو داود ثنا قتيبة بن سعيد وأحمد بن جواس (٢) الحنفى قال ثنا أبو الاحوص عن أبي
اسحاق السبيعي عن بريد بن أبي مريم (٣) عن أبي الحوراء (٤) - هو ربيعة بن شيان
السعدي - قال : قال الحسن بن علي . « علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن
في الوتر - قال ابن جواس في روايته : في قنوت الوتر ، ثم اتفقا - : اللهم اهدني فيمن
هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر
ما قضيت ، انك تقضي ولا يقضى عليك ، وانه لا يذل من واليت (٥) ، تباركت ربنا
وتعاليت » (٦)

نحوه ايضا بأسانيد أخرى . ثم رأيت في النسائي (ج ١ ص ٢٤٨) من طريق ابن أبي
عروبة عن قتادة عن عذرة - بفتح العين المهملة و الراء وبينهما زاي ساكنة - عن سعيد بن
عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن أبي بن كعب ، فذكر صفة وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وليس فيه ذكر القنوت ، ولكن رواه النسائي من طريق سفيان عن زيد عن سعيد بن
عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن أبي ، وفيه صفة الوتر والقنوت قبل الركوع (١) لم أر هذا الأثر *
(٢) بفتح الجيم وتشديد الواو وآخره سين مهملة . (٣) بريد - بضم الباء الموحدة وفتح
الراء وفي الاصلين « يزيد » وكذلك في الطيالسي ومسند احمد وهو تصحيف (٤) بفتح
الحاء المهملة وإسكان الواو وبعدها راء ، ووقع في كثير من كتب الحديث المطبوعة « أبي
الجوزاء » بالجيم والزاي وهو تصحيف (٥) في بعض نسخ أبي داود زيادة « ولا يعز عن
عاديت » (ج ١ ص ٥٣٦) (٦) رواه الطيالسي (ص ١٦٣ رقم ١١٧٩) قال . حدثنا
شعبة قال أخبرني بريد قال سمعت ابا الحوراء قال قلت للحسن بن علي ماتذكر عن
النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال . يعلمنا هذا الدعاء « فذكر الحديث ، وهذا اسناد صحيح
متصل بالسماع ، وبريد وابو الحوراء ثقتان ، ورواه احمد (ج ١ ص ١٩٩) عن وكيع عن
يونس بن أبي اسحق عن بريد ، و(ص ٢٠٠) عن عبد الرزاق عن سفيان عن أبي

قال على : القنوت ذكر الله تعالى ودعاء ، فنحن نحبّه ، وهذا الأثر وإن لم يكن مما يحتاج بمثله ، فلم نجد فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره ، وقد قال أحمد بن حنبل رحمه الله : ضعيف الحديث أحب إلينا من الرأى (١) *

قال على : وبهذا نقول *

وقد جاء عن عمر رضى الله عنه القنوت بغير هذا (٢) والمسند أحب إلينا *

اسحق عن بريد ، ورواه أحمد (ج ١ ص ٢٠٠) والدارمى (ص ١٩٧) من طريق شعبة عن بريد ، ورواه الترمذى (ج ١ ص ٩٣) والنسائى (ج ١ ص ٢٥٢) وابن ماجه (ج ١ ص ١٨٥) والروزى فى الوتر (ص ١٣٤) كلهم من طريق أبى اسحاق عن بريد ، ورواه ابن الجاورد (ص ١٤٢) من طريق يونس بن أبى اسحق عن بريد ، ومن طريق أبى اسحق أيضا ، ورواه البيهقى (ج ٢ ص ٢٠٩) من طريق أبى اسحق ، ورواه من طريق العلاء ابن صالح عن بريد ، وفيه أن بريداً قال «فذكرت ذلك لمحمد ابن الحنفية فقال : انه الدعاء الذى كان أبى يدعو به فى صلاة الفجر فى قنوته». وقد رواه أحمد بن حنبل (ج ١ ص ٢٠١) فى مسند الحسين بن على من طريق شريك عن أبى اسحق وجعل الحسين بدلا من الحسن ، وأنا أكاد أوقن انه من أغلاط شريك بن عبد الله القاضى فانه كان سبىء الحفظ ، وقد رواه الحاكم (ج ٣ ص ١٧٢) من طريق اسمعيل بن ابراهيم بن عتبة عن عمه موسى ابن عتبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن الحسن بن على قال : «علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى وترى اذا رفعت رأسى ولم يبق الا السجود» فذكره ، قال الحاكم «صحيح على شرط الشيخين» وهو كما قال ، وقد اختلف فى اسناده على موسى بن عتبة فرواه محمد بن جعفر بن أبى كثير عن موسى عن أبى اسحق عن بريد عند الحاكم ايضا ، ورواه يحيى بن عبد الله بن سالم عن موسى عن عبد الله بن على بن الحسين بن على عن الحسن بن على ، عند النسائى (ج ١ ص ٢٥٢) ويظهر أن موسى رواه عن هؤلاء الثلاثة وابن أخيه اسمعيل بن ابراهيم بن عتبة ثقة روى له البخارى ، وبهذه الطرق كما ظهر أن الحديث صحيح حجة خلافا لما قال ابن حزم رحمه الله. (١) نقل ابن حجر فى التهذيب (ج ٣ ص ٢٥٦) كلام ابن حزم هذا ، ولم يتعقبه بشىء ، ولكن الحديث صحيح كما ترى. (٢) الرواية عن عمر فى القنوت للمرزوى (ص ١٣٤ - ١٣٥) والبيهقى (ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١١) وغيرهما *

فان قيل : لا يقوله عمر الا وهو عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم *
قلنا لهم : المقطوع في الرواية على انه عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى من
المنسوب اليه عليه السلام بالظن الذي نهى الله تعالى عنه ورسوله عليه السلام *
فان قلتم . ليس ظناً ، فأدخلوا في حديثكم انه مسند ، ، فقولوا . عن عمر عن النبي
صلى الله عليه وسلم ! فان فعلتم كذبتم ، وان ايتم حققتم انه منكم قول على رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالظن الذي قال الله تعالى فيه . (ان الظن لا يغني من الحق شيئاً) *
وأما تسمية من يدعى له ، فقد ذكرنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك كما
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد
ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابو الطاهر وحرمله بن يحيى قالوا اخبرنا ابن وهب اخبرني
يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن
أنهما سمعا أبا هريرة يقول : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين يفرغ من
صلاة الفجر من القراءة ويكبر ويرفع رأسه . . سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ،
ثم يقول وهو قائم : اللهم أنج الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وعياش بن أبي ربيعة
والمستضعفين من المؤمنين ، اللهم اشد وطأتك على مضر ، واجعلها عليهم سنين كسني
يوسف ، اللهم المن لحيان ورعلا وذكوان وعصية ، عصت الله ورسوله ، ثم بلغنا أنه
ترك ذلك لما أنزل الله تعالى (١) . (ليس لك من الأمر شيء) أو يتوب عليهم أو يعذبهم
فانهم ظالمون) *

وبه الى مسلم . ثنا محمد بن مهران الرازي ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن
يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ان ابا هريرة حدثهم . «ان النبي صلى
الله عليه وسلم قنت بعد الركعة في صلاة شبراً ، اذا قال . سمع الله لمن حمده يقول في
قنوته . اللهم نج الوليد بن الوليد ، اللهم نج سلمة بن هشام ، اللهم نج عياش بن ابي
ربيعة ، اللهم نج المستضعفين من المؤمنين ، (٢) اللهم اشد وطأتك على مضر ، اللهم

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٨٧) «لما أنزلت» (٢) في هذه الرواية في المواضع

الثلاثة «نج» بالتضعيف ، وفي التي قبلها «أنج» بالهمزة

اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف، قال ابو هريرة : ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الدعاء بعد ، فقلت : أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ترك (١) الدعاء ؟ فقيل : وما تراهم قدموا ! * »

قال على . إنما ترك الدعاء لأنهم قدموا *

قال على . واختلف الناس فى هذا ، فروى عن ابن مسعود انه قال : احموا حوائجكم على المكتوبة *

وعن عمرو بن دينار وغيره من تابعى أهل مكة . مامن صلاة أدعوفها بحاجتى أحب الى من المكتوبة *

وعن الحسن البصرى . ادع فى الفريضة بما شئت *

وعن عروة بن الزبير . انه كان يقول : فى سجوده . اللهم اغفر للزبير بن العوام واسماء بنت ابى بكر . *

وبه يقول ابن جريج والشافعى ومالك وداود وغيرهم . *

وروينان عطاء وطاوس ومجاهد : أن لا يدعى فى الصلاة المكتوبة بشىء أصلاً *

وعن عطاء : من دعا فى صلاته لإنسان سماء باسمه بطلت صلاته . *

وعن ابن سيرين : لا يدعى فى الصلاة إلا بما فى القرآن *

وذهب أبو حنيفة الى أن من سعى فى صلاته إنساناً يدعو له باسمه بطلت صلاته ، ثم زاد غلوا فقال : من عطس فى صلاته فقال : « الحمد لله رب العالمين » وحرك به لسانه بطلت صلاته ، ولا يدعى فى الصلاة إلا بما يشبه ما فى القرآن *

قال على : وهذا خلاف لما فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ دعا لقوم ساهم ، وعلى قوم ساهم ، وما نهى قط عن ذلك ، ومن ادعى ذلك فقد كذب *

واحجج فى ذلك قوم بقوله عليه السلام : « ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شىء من كلام الناس » *

قال على : لا حجة لهم فى هذا ، لأن هذا النهى إنما هو عن أن يكلم المصلى أحداً

(١) فى الأصلين «ترك» بحدف «قد» وزدناه من مسلم (ج ١ ص ١٨٧) *

من الناس ، وأما الدعاء فأنما هو كلام مع الله تعالى ، والا فالقراءة كلام الناس ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن أن يقرأ المصلي القرآن ساجداً ، وأمر بالدعاء في السجود ، فصح بطلان قول أبي حنيفة ، وثبت أنه لا يحل الدعاء في السجود بما في القرآن إذا قصد به القراءة ، وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بعد التشهد : « ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فليدع به » وهذا مما خالف فيه أبو حنيفة ابن مسعود ، ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة رضي الله عنهم *

٤٦٠ - مسألة - ونستحب أن يشير المصلي إذا جلس للتشهد بأصبعه ولا يحركها ،

وأيده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا القعنبى عن مالك عن مسلم بن أبي مريم عن علي بن عبد الرحمن الماوى (١) قال : رآني عبد الله بن عمر أعبث (٢) بالحصى في الصلاة ، فلما انصرف نهاني وقال : اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع (٣) : « إذا جلس في الصلاة (٤) وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى ، وقبض أصابعه كلها ، وأشار بأصبعه التي تلى الإبهام ، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى » *

٤٦١ - مسألة - ونستحب لكل مصل أن يكون أخذه في التكبير مع ابتدائه

للانحدار للركوع ، ومع ابتدائه للانحدار للسجود ، ومع ابتدائه للرفع من السجود ، ومع ابتدائه للقيام من الركعتين ، ويكون ابتداءه لقول « سمع الله لمن حمده » مع ابتدائه في الرفع من الركوع ، ولا يحل للامام البتة أن يطيل التكبير ، بل يسرع فيه ، فلا يركع ولا يسجد ولا يقوم ولا يقعد الا وقد أتم التكبير *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر

(١) يضم اليم نسبة الى بني معاوية بن مالك بطن من الأوس ، وضبطه ابن حجر في التقريب

بفتح اليم وأظنه خطأ (٢) في أبي داود « وأنا أعبث » (٣) في النسخة رقم (١٦) « كما كان

يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم » وما هنا هو الموافق للموطأ (ص ٣٠) وأبي داود (ج ١

ص ٣٧٤) (٤) قوله « في الصلاة » محذوف في الأصلين ، وزدناه من الموطأ وأبي داود *

عن الزهرى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : « كان أبو هريرة يصلى فيكبر حين يقوم ، وحين يركع ، وإذا أراد أن يسجد ، وإذا سجد بعد ما يرفع من السجود وإذا جلس ، وإذا أراد أن يقوم من الركعتين كبر ، فإذا سلم قال : والذي نفسى بيده انى لا أقربكم شهاً بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما زالت هذه صلاته حتى فارق الدنيا (١) . » *

ورويناه أيضاً عن على وابن الزبير وعمران بن الحصين ، أما على وابن الزبير فمن فعلهما ، وعن عمران مسنداً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا يحيى بن بكير ثنا الليث — هو ابن سعد — عن عقيل عن ابن شهاب أخبرنى أبو بكر بن عبد الرحمن أنه سمع أبا هريرة يقول : « كان النبى صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده ، حين يرفع صلبه من الركعة ، ثم يقول وهو قائم : ربنا لك الحمد » (٣) وذكر باقى الخبر *

وبهذا يقول أبو حنيفة وأحمد والشافعى وداود وأصحابهم *
وقال مالك بذلك ، إلا فى التكبير للقيام من الركعتين ، فنه لا يراه إلا اذا استوى قائماً ، وهذا قول لا يؤيده قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ، وهذا مما خالفوا فيه طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف *

وأما قولنا بإيجاب تعجيل التكبير للإمام فرضاً فلقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا » فأوجب عليه السلام التكبير على المأمومين فرضاً إثر تكبير الإمام وبعده ولا بد ، فاذا مد الإمام التكبير أشكل ذلك على المأمومين

(١) روى نحوه مسلم من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهرى عن أبى بكر بن عبد الرحمن عن أبى هريرة ، ومن طريق يونس عن ابن شهاب عن أبى سلمة عن أبى هريرة ، ومن طرق أخرى . (ج ١ ص ١١٥) والبخارى من طريق الليث عن عقيل عن الزهرى عن أبى بكر عن أبى هريرة (ج ١ ص ٣١٢ و ٣١٣) وسيأتى قريباً (٢) أما عن على وعمران فى البخارى (ج ١ ص ٣١١ و ٣١٢) ومسلم (ج ١ ص ١١٥) . وأما عن ابن الزبير فلم أجده (٣) فى النسخة (رقم ٤٥) « ربنا ولك الحمد » وهو رواية فى البخارى (ج ١ ص ٣١٢ — ٣١٣) *

فكبروا معه وقبل تمام تكبيره ، فلم يكبروا كما أمروا ، ومن لم يكبر فلا صلاة له ، لأنه لم يصل كما أمر ، فقد أفسد على الناس صلاتهم ، وأعان على الاثم والعدوان . وبالله تعالى التوفيق *

٤٦٢ — مسألة — كل حدث ينقض الطهارة — بعمد أو نسيان — فانه متى وجد بظلة أو باكره أو بنسيان في الصلاة ما يبين التكبير للاحرام لها الى أن يتم سلامه منها — فهو ينقض الطهارة والصلاة معاً ، ويلزمه ابتداؤها ، ولا يجوز له البناء فيها ، سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً ، في فرض كان أو في تطوع ، إلا أنه لا تلزمه الاعادة في التطوع خاصة ، وهو أحد قولى الشافعى *

وقال أبو سليمان وأبو حنيفة وأصحابهما : يبني بعد أن يتوضأ ، إلا أن أبا حنيفة قال : لو نام في صلاته فاحتلم فانه يفتسل ويتدي ولا يبنى ، ولا ندرى قولهم فيه ان كان حكمه التيمم ، فانهم ان كانوا راعوا طول العمل في الغسل ، فليس التيمم كذلك ، لأن حكم المحدث والجنب فيه سواء . *

وقالوا : ان أحدث الامام بظلة وهو ساجد ، فان كبر ورفع رأسه بطلت صلاته وصلاة من وراءه ، وان رفع رأسه ولم يكبر لم تبطل صلاته ولا صلاة من وراءه ، فان استخلف عليهم أو استخلفوا قبل خروج الامام من المسجد لم تبطل صلاة الامام ولا صلاة المأمومين ، فان لم يستخلف عليهم ولا استخلفوا حتى خرج من المسجد بطلت صلاته وصلاتهم ! والأشهر عن أبي حنيفة تبطل صلاة المأمومين وتتم صلاة الامام ، فان خرج فأخذ الماء من خايصة بانه فتوضأ رجع وبني ، فان استقى الماء من بئر بطلت صلاته ، فان تكلم سهواً أو عمداً بطلت صلاته *

قال على : هذه أقوال في غاية الفساد والتناقض والتحكم في دين الله تعالى بلا دليل . ومع ذلك فأكثرها لم يقله أحد قبلهم ، وانما كلامنا (١) في ابطال البناء واثباته *

قال على : احتج من قال بالبناء بأثر ابن ضميفين : أحدهما من طريق أبي الجهم (٢)

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) وهو صواب ، وفي النسخة رقم (٤٥) « وانما قولنا » وهو أيضاً صواب ، ولكن ناسخها كتب بحاشيتها ان الصواب « واما قولنا » وهذا التصويب خطأ ظاهر (٢) كذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (٤٥) « ابن الجهم » وبحرره *

عن أبي بكر المطوعى (١) عن داود بن رشيد (٢) عن إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن أبيه، وابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم . « إذا قام أحدكم أو قلس فليتوضأ وليبن على ما صلى ما لم يتكلم » *

ومن طريق سعيد بن منصور . ثنا إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن أبيه، وابن أبي مليكة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن قام أحدكم في صلاته أو رعف أو قلس فليصرف ويتوضأ وليبن على ما مضى من صلاته » * (٣)

ومن طريق الأنصارى عن ابن جريج عن أبيه مراسلاً * (٤)

والثاني من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم * (٥)

وكلاهما لا حجة فيه ، لأن إسماعيل بن عياش ضعيف ، لا سيما فيما روى عن الحجازيين فتنفق على أنه ليس بحجة . وعبد الرحمن بن زياد في غاية السقوط *

وأثر ساقط من طريق عمر بن رباح (٦) البصرى - وهو ساقط - عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس . « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رعف في الصلاة توضأ

(١) بضم الميم وفتح الطاء المهملة المشددة وكسر الواو المشددة أيضاً . نسبة إلى المطوعة ، وهم جماعة فرغوا أنفسهم للغزو والجهاد ورابطوا في الثغور وتطوعوا بالغزو وتصدوا للعدو في بلاد الكفر . وأبو بكر هذا اسمه محمد بن خالد بن الحسن وله ترجمة في الأنساب (ورقة ٥٣٤) (٢) رشيد بضم الراء وفتح الشين المعجمة مصغر . (٣) الحديث رواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٩٠) والدارقطنى بإسناد كثيرة ص (٥٦) والبيهقى (ج ١ ص ١٤٢) كلهم من طريق اسمعيل بن عياش به . ونقل البيهقى عن أحمد قال : « اسمعيل بن عياش ما روى عن الشاميين صحيح وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح » وقال أيضاً : « هكذا رواه ابن عياش ، وإنما رواه ابن جريج عن أبيه ولم يستند عن أبيه ليس فيه ذكر عائشة » (٤) الرواية المرسلة رواها البيهقى من طريق محمد بن عبد الله الأنصارى وعبد الرزاق وابن عاصم عن ابن جريج ، ورواها الدارقطنى بإسناد أخرى . (٥) هذا الحديث لم أجده وما عرفته . (٦) رباح بكسر الراء وفتح الياء المثناة التحتية ، وفي الأصلين « عمير بن رباح » وهو خطأ ، وعمر هذا مولى عبد الله بن طاوس ، وهو دجال متروك ، وقال ابن حبان « يروى الموضوعات عن الثقات » *

و بنى على ماضى من صلاته * (١)

وأما الحنفيون فأنهم تناقضوا ففاسوا على ما ذكر في هذين الخبرين جميع الأحداث التي لم تذكر فيها ، ولم يقيسوا الاحتلام على ذلك ، وهذا تناقض ! وما جاء قط أثر - صحيح ولا سقيم - في البناء من الأحداث ، كالبول والرجيع والريح والمذى *
وأما أصحابنا فاحتجوا بأنه قد صح ماصلي فلا يجوز إبطاله إلا بنص *

قال على . وهذا احتجاج صحيح ، ولو لا النص الوارد بإبطال ماضى منها ما أبطالناه . ولكن البرهان على بطلان ماصلي . أن عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا محمد بن إسحاق ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن محمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » (٢) *

قال على . وروينا من طرق ، فاذ صح أن الصلاة ممن أحدث لا يقبلها الله حتى يتوضأ ، وقد صح بلا خلاف وبالنص أن الصلاة لا تجزئ إلا متصلة ، ولا يجوز أن يفرق بين أجزائها بما ليس صلاة : فنحن نسأل من يرى البناء للمحدث فنقول *
أخبرونا عن المحدث الذي أمرتموه بالبناء ، مذ يحدث فيخرج فيمشي فيأخذ الماء فيفصل حدثه أو يستنجي فيتوضأ فينصرف إلى أن يأخذ في عمل الصلاة ، أهو عندكم في صلاة ؟ أم هو في غير صلاة ، ولا سبيل لهم إلى قسم ثالث *

فان قالوا : هو في صلاة أكذبهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله لا يقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » ومن المحال الباطل أن يعتد له بصلاة قد أيقنا أن الله تعالى لا يقبلها ، فصح أن عمل صلاته الذي كان قبل قد انقطع ، وأما أجره فباق له بلا شك ، إلا أنه الآن في غير صلاة بلا شك ، إذ هو في حال لا يقبل الله تعالى معها صلاة *
وان قالوا : بل هو في غير صلاة . قلنا : صدقتم ، فاذ هو في غير صلاة فعليه أن يأتي بالصلاة متصلة ، لا يحول بين أجزائها — وهو ذا كر قاصدا — بما ليس من الصلاة و بوقت ليس هو فيه في صلاة ، وهذا برهان لا غلص منه *

(١) رواء الدارقطني (ص ٥٧) وانظر الكلام على هذه الأحاديث مفصلا في نصب

الزاية (ج ١ ص ٢١ و ٢٣ و ٢٥٣ و ٢٥٤) (٢) ر و أم أبو داود (ج ١ ص ٢٢) *

ولو أردنا ان نحتج من الحديث بأقوى مما احتجوا به لندكرنا ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير ابن عبد الحميد عن عاصم الأحول عن عيسى بن حطان (١) عن مسلم بن سلام (٢) عن علي بن طاق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا فساأ أحدكم في الصلاة فليتوضأ وليعد الصلاة» (٣) *

فان ذكرنا من بنى من الصحابة رضى الله عنهم فقدرونا عن عبد الله بن احمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثني عبد الله بن المبارك عن معمر عن الزهري: أن المسور بن مخرمة كان اذا رعف في الصلاة يميدها ولا يمتد بما مضى * وقد اختلف السلف الصالح في هذا: فروينا من طريق وكيع عن اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي: انه قال - في الذي يحدث في صلاته ثم يتوضأ - : صل ما بيني من صلاتك وإن تكلمت *

ومن طريق محمد بن الثني عن عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن الزهري عن مقسم عن ابراهيم النخعي قال: في الغائط والبول والريح يتوضأ ويستقبل الصلاة وفي القوم والراف يتوضأ ويبني على صلاته ما لم يتكلم * وعن المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن ابن سيرين فيمن أحدث في صلاته قبل ان يسلم، قال: إن صلاته لم تتم *

وعن معمر عن الزهري فيمن أحدث في صلاته قبل ان يسلم: انه يميده الصلاة * وهو قول سفيان الثوري ومالك وابن شبرمة وآخر قولي الشافعي، وبه نأخذ *

(١) بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين (٢) بتشديد اللام (٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ٨٣) وروى الترمذي (ج ١ ص ٢١٨) وقال «حديث حسن»، وسمعت محمدا يقول لا أعرف لعلي بن طلق عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث الواحد، ولا أعرف هذا الحديث من حديث طلق بن علي السجيم، وكأنه رأى ان هذا رجل آخر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم» ورجح ابن حجر أن عليا هذا والطلق بن علي. والحديث نسبه الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٥٤) الى النسائي وصحح ابن حبان، وأعله ابن القطان بأن مسلم بن سلام مجهول الحال. والحق انه ثقة ذكره ابن حبان في الثقات وصحح احمد حديثه *

٤٦٣ — مسألة — فإن رعف أحد ممن ذكرنا في صلاة — كما ذكرنا — فإن أمكنه أن يسد أنفه وأن يدع الدم يقطر على ما بين يديه ، بحيث لا يحس له ثوباً ولا شيئاً من ظاهر جسده ، فعل وتمادى على صلاته ، ولا شيء عليه *
برهان ذلك : أن الرعاف ليس حدثاً على ما ذكرنا قبل ، فإذ ليس حدثاً ولا مس له الدم ثوباً ولا ظاهر جسده فلم يعرض في طهارته ولا في صلاته شيء *
فإن مس الدم شيئاً من جسده أو ثوبه فأمكنه غسل ذلك غير مستدير القبلة فليغسله وهو متمادى في صلاته ، وصلاته تامة ، وسواء مشى إلى الماء كثيراً أو قليلاً *

برهان ذلك : أن غسل النجاسة واجتناب المحرمات فرض بلا خلاف ، فهو في مشيه لذلك وفي عمله لذلك مؤدى فرض ، ولا تبطل الصلاة بأن يؤدي فيها ما أمر بأدائه ، لأنه لم يخالف ، بل صلى كما أمر ، ومن فعل ما أمر به فهو محسن . وقد قال تعالى : (ما على المحسنين من سبيل) *

فإن عجز عن ذلك : صلى كما هو ، وصلاته تامة ، لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) فثبت أنه لا يكلف ما لا يستطيع *
فإن تعدد استدبار القبلة لذلك : بطلت صلاته ، لأنه يخالف ما افترض الله تعالى عليه قاصداً إلى ذلك *

وقال مالك : إن أصابه الرعاف قبل أن يتم ركعة بسجديتها قطع صلاته وابتدأ ، وإن أصابه بعد أن أتم ركعة بسجديتها فليخرج فليغسل الدم ويرجع فينسى *
قال علي : وهذا تقسيم لم يأت به قرآن ولا سنة ، لا صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ، وما كان كذلك فلا معنى للاشتغال به * (١)

٤٦٤ — مسألة — ومن زوحم حتى فاتته الركوع أو السجود أو ركعة أو ركعات — : وقف كما هو ، فإن أمكنه أن يأتي بما فاتته فعل ، ثم اتبع الإمام حيث يسروكه وصلاته تامة ، ولا شيء عليه غير ذلك ، فإن لم يقدر على ذلك إلا بعد سلام الإمام بمدّة قصيرة أو طويلة — فعل كذلك أيضاً ، وصلاته تامة والجمعة وغيرها سواء في كل ما ذكرناه *

فلو أدرك مع الإمام ركعة صلاها وأضافها إلى ما كان صلى ، ثم أتم صلاته ، ولا شيء.

عليه غير ذلك *

والفاقل سهواً والمزحوم سواء في كل ما ذكرنا *

فإن قدر أن يسجد على ظهر أحد من بين يديه أو على رجله ، فليفعل ويجزئه *
برهان ذلك قول الله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) فمن صح له الاحرام فإزاد فقد صح له عمل مفترض أداؤه كما امر ، فلا يحل له إبطاله بغير نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم في إبطاله ، وقال تعالى : (لا يكف الله نفساً إلا وسعها) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا آدم ثنا ابن أبي ذئب حدثني الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة (١) والوقار ، ولا تسرعوا ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتموا » (٢) *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن ابن عجلان حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز عن معاوية بن أبي سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبادروني بركوع ولا بسجود (٣) ، فانه مهما أسبقكم به إذا ركعت تدركوني به (٤) إذا رفعت ، إني قد بدنت » (٥) *

فأمر عليه السلام بصلاة ما أدرك المراء ، وإن لا يسبق الإمام بركوع ولا بسجود ، وانه مهما فات المأموم من ركوع أدركه بعد رفع الإمام ، ولم يخص عليه السلام ركعة أولى من ثانية ، ولا ثالثة ولا رابعة ، وأمر بقضاء ما فاتته . وقد أخبر عليه السلام انه رفع عن أمته الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، وهذا يوجب يقين ما قلنا : من ان يأتي المراء بصلاته حسب ما يستطيع وما عدا هذا فهو قول فاسد *

(١) في البخاري (ج ١ ص ٢٦٠) « وعليكم بالسكينة » وهي رواية أبي ذر ، وفي رواية الباقرين كما هنا (٢) رواه البخاري أيضا في الجمعة بهذا الاسناد بلفظ آخر (ج ٢ ص ٣٧ - ٣٨) (٣) في النسخة رقم (١٦) « بركوعي ولا بسجودي » وهو خطأ (٤) كلمة « به » زدناها من سنن أبي داود (ج ١ ص ٢٣٩) (٥) يجوز فيه تشديد الدال المفتوحة ويجوز ضم الدال المحققة *

٤٦٥ - مسألة - ومن لم يغسل بالياء - في وضوئه وغسله - ولو مقدار شعرة مما أمر بفعله في الغسل أو الوضوء فلا صلاة له ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ » وهذا لم يتوضأ بعد ، اذ لم يكمل طهارته كما أمر . *

٤٦٦ - (مسألة) - ومن أحال القرآن (١) متعمداً فقد كفر ، وهذا ما لا خلاف فيه . *
ومن كانت لغته غير العربية جازله ان يدعو بها في صلاته ، ولا يجوز له ان يقرأ بها ، ومن قرأ بغير العربية فلا صلاة له . *

وقال أبو حنيفة : من قرأ بالفارسية في صلاته جازت صلاته . *

قال علي . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن « وقال الله تعالى . (قرآنا عربياً) وقال تعالى . (وما ارسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) فصيح ان غير العربية لم يرسل به الله تعالى محمداً عليه السلام ، ولا انزل به عليه القرآن ، فمن قرأ بغير العربية (٢) فلم يقرأ ما ارسل الله تعالى به نبيه عليه السلام ، ولا قرأ القرآن ، بل لعب بصلاته ، فلا صلاة له ، اذ لم يصل كما أمر . *

فان ذكر واقول الله تعالى : (وانه لفي زبر الأولين) *

قلنا : نعم ، ذكر القرآن والانذار به في زبر الأولين ، وأما أن يكون الله تعالى أنزل هذا القرآن على أحد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فباطل و كذب ممن ادعى ذلك ، ولو كان هذا ما كان فضيلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا معجزة له ، وما نعلم أحداً قال هذا قبل أبي حنيفة . *

ومن لم يحفظ أم القرآن صلى كما هو ، وعليه أن يتعلمها ، لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) فهو غير مكلف ما لا يقدر عليه ، فان حفظ شيئاً من القرآن غيرها لزمه فرضاً أن يصلي به ، ويتعلم أم القرآن لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة الا بقراءة » ولقول الله تعالى (فاقرؤا ما نيسر من القرآن) *

سجود السهو

٤٦٧ - مسألة - كل عمل يعمله المرء في صلاته سهواً و كان - ذلك العمل مما

(١) في النسخة رقم (١٦) «القراءة» وما هنا احسن وأصح (٢) في النسخة رقم (١٦)

« فمن قرأ بالعربية » وهو خطأ فاحش . *

لو تعدد ذلك كرأى بطلت صلاته — : فانه يلزمه في السهو سجدة السهو ، *
ويشبهه أن يكون هذا مذهب الشافعي إلا أنه رأى السهو في ترك الجلسة بعد الركعتين ،
وظاهر مذهبه أنها ليست فرضاً ، وقال : من أسقط شيئاً من صلب صلاته سهواً فعليه
سجود السهو . *

وقال أبو سليمان وأصحابنا : لا سجود سهو إلا في مواضع : وهي : من سلم أو تكلم
أو مشى ساهياً في الصلاة المفروضة ، أو من قام من اثنتين في صلاة مفروضة ، أو من شك
فلم يدر كم صلى ؟ أو من زاد في صلاته ركعة فما فوقها ساهياً في صلاة مفروضة . *
وقال أبو حنيفة : لا سجود سهو إلا في عشرة أوجه : إما قيام مكان قعود ، وإما
قعود مكان قيام — للامام والفد — وإما سلام قبل تمام الصلاة للامام أو الفد ، أو
نسيان تكبير صلاة العيد خاصة للامام أو الفد ، أو نسيان القنوت في الوتر للامام أو
الفد ، أو نسيان التشهد للامام أو الفد ، أو نسيان أم القرآن للامام أو الفد ، أو تأخيرها
بعد قراءة السورة للامام أو للفد ، أو من جهر في قراءة سر أو أسر في قراءة جهر للامام
خاصة ، فقط . *

قال : فان تعدد ذلك فصلاته تامة ولا سجود سهو عليه .
قال : فان نسي سجدة أو شك فلم يدر كم صلى ؟ فان كان ذلك أول مرة أعاد الصلاة
وإن كان قد عرض له ذلك ولو مرة سجد للسهو ، فان لم يزد كر ذلك إلا بعد أن خرج
من المسجد بطلت صلاته وأعادها . *

وأما مذهب مالك في سجوده لسهو فقير منضبط ، لأنه رأى فيمن ترك ثلاث تكبيرات
من الصلاة فصاعداً غير تكبيرة الاحرام — ان يسجد للسهو ، فان لم يفعل حتى
انتقض وضوؤه أو تناول ذلك بطلت صلاته وأعادها . ورأى فيمن سها عن تكبيرتين
من الصلاة كذلك أن يسجد للسهو ، فان لم يفعل حتى انتقض وضوؤه أو تناول ذلك فلا
شيء عليه وصلاته تامة ، ولا سجود سهو عليه ، ورأى فيمن سها عن تكبيرة واحدة غير
تكبيرة الاحرام (١) أن لا شيء عليه ، لا سجود سهو ولا غيره . ورأى على من جعل
« الله أكبر » مكان « سمع الله لمن حمده » سجود السهو . ورأى على من جهر في قراءة سر

(١) في النسخة رقم (٤٥) « ورأى فيمن سها عن تكبيرة الاحرام » الخ وهو خطأ ظاهر

أو أسر في قراءة جهر، إن كان ذلك قليلاً فلا شيء عليه، وإن كان كثيراً فعليه سجود السهو. قال علي: ودرأى فيمن سها عن قراءة أم القرآن في ركعتين من صلاته فصاعداً أن صلاته تبطل، فإن سها عنها في ركعة، فمرة رأى عليه سجود السهو فقط، ومرة رأى عليه أن يأتي بركعة ويسجد للسهو *

قال علي: أما قول أبي خنيفة فأفسد من أن يشتغل به!! فإنه لم يتعلق فيه بقرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا بقياس، ولا بقول صاحب، ولا برأى سديد!! بل ما نعلم أحداً قاله قبله * وكذلك قول مالك سواء سواء، وزيادة أنه لا يختلف مسلمان في أن كل صلاة فرض - تكون أو بعركمات - فإن فيها اثنتين وعشر بين تكبيرة سوى تكبيرة الاحرام، وإن صلاة المغرب فيها ست عشرة تكبيرة سوى تكبيرة الاحرام، وإن كل صلاة فرض تكون ركعتين ففيها عشر تكبيرات سوى تكبيرة الاحرام، فتسويبتهم بين من سها عن ثلاث تكبيرات وبين من سها عن تكبيرتين، وتفرقهم بين من سها عن تكبيرتين وبين من سها عن تكبيرة واحدة - : أحد عجائب الدنيا !! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

وأما قول الشافعي فظاهر التناقض، إذ رأى سجود السهو في ترك الجلسة الأولى، وليست عنده فرضاً، ولم ير سجود السهو في ترك جميع تكبير الصلاة - حاشا تكبيرة الاحرام - ولا في العمل القليل - الذي تفسد الصلاة عنده بكثير - ولم يحد في القليل الذي أسقط فيه السجود حداً يفصله به مما تبطل الصلاة عنده بجمده، ويجب سجود السهو في سهوه وهذا فاسد جداً ومن المعجب قوله «صاحب الصلاة» وما علم الناس للصلاة صلباً ولا بطناً ولا كبداً ولا مئياً !! ومثل هذا قد أغنى ظاهر فساد عن تكلف نقضه *

وأما قول أصحابنا فإنهم قالوا: لا سجود سهو إلا حيث سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أمر بسجوده، ولم يسجد عليه السلام إلا حيث ذكرنا *

قال علي: وهذا قول صحيح لا يحمل خلافه، إلا أننا وجدنا خبراً صحيحاً يوجب صحة قولنا، وجعلوه معارضاً لغيره، وهذا باطل لا يجوز، بل الأخبار كلها تستعمل، ولا يحمل ترك شيء منها، فإن لم يكن وجب الأخذ بالشرع الزائد الوارد فيها، لأنه حكم من الله تعالى، فلا يحمل تركه. *

قال على : وبرهان صحة قولنا : هو ان اعمال الصلاة قسبان — يتقين لاشك فيه —
لاثالث لهما : إما فرض ، بمضى من تركه ، وإما غير فرض ، فلا يمضى من تركه ، *
فما كان غير فرض فهو مباح فعله ومباح تركه ، وان كان بعضه مندوباً اليه مكرها
تركه ، فما كان مباحاً تركه فلا يجوز ان يلزم حكماً في ترك امر اباح الله تعالى تركه ،
فيكون فاعل ذلك شارعاً ما لم يأذن به الله تعالى *

واما الفرض — وهو القسم الثاني (١) — وهو الذى تبطل الصلاة بتعمد تركه ولا تبطل
بالسهو فيه ، لقول الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) — :
فاذا الصلاة لا تبطل بالسهو فيه وكان سهواً ، ففيه سجود السهو ، اذ لم يبق غيره ، فلا يجوز
ان يخص بعضه بالسجود دون بعض . والله تعالى التوفيق *

قال على : وقد جاء ما قلنا نصاً ، كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب
ابن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا القاسم بن زكرياء ثنا الحسين
ابن علي الجعفي عن زائدة عن الأعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال . «صلينا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاما زاد أو نقص — شك ابراهيم (٢) قال ابن مسعود .
قلنا : يا رسول الله ، أحدث في الصلاة شيء ؟ قال لا ، فقلنا له الذى صنع ، فقال . اذا زاد الرجل
أو نقص فليسجد سجدتين »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا اسماعيل بن مسعود
الجحدري ثنا خالد بن الحارث ثنا شعبة قال : قرأت على منصور وسمعت يحدث وكتب به
الى (٣) عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود : أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لهم : «إنما أنا بشر ، فاذا نسيت فذكروني ، اذا أوهم أحدكم في صلاته
فليتحرك أقرب ذلك من الصواب ثم ليتم عليه (٤) ثم ليسجد (٥) سجدتين » *

(١) في النسخة رقم (٤٥) «وهو القسم الباقي» (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٦٠) «فاما زاد واما
نقص ، قال ابراهيم . وإيم الله ما جاء ذاك الا من قبل» (٣) عبارة النسائي في (ج ١ ص ١٨٤)
عن شعبة «قال . كتب إلى منصور وقرأته عليه وسمعت يحدث رجلاً» (٤) في النسخة رقم (٤٥)
«أقرب ذلك من الصلوات ثم ليتم ما عليه» وهو خطأ (٥) في النسائي «ثم يسجد» وقد اختصر
المؤلف الحديث جداً ، ورواه النسائي بأسانيد كثيرة عن منصور ، ورواه مسلم كذلك (ج ١

قال علي : فهذا نص قولنا في إيجاب السجود في كل زيادة ونقص في الصلاة وكل وهم ، ولا يقال لمن أدى صلاته بجميع فرائضها كما أمره الله تعالى - : انه زاد في صلاته ، ولا نقص منها ، ولا أوهم فيها ، بل قد أتىها كما أمر ، وإنما الزائد (١) في الصلاة أو الناقص منها والواهم من زاد فيها ما ليس منها أو نقص منها ما لا يتم إلا به على سبيل الوهم . وبالله تعالى التوفيق *

وقد قال بقولنا طائفة من السلف رضى الله عنهم . كما روينا عن حماد بن سلمة عن سعيد بن قطر : (٢) أن أبا زيد الأنصاري قال : اذا أوهم أحدكم في صلاته فليسجد سجدة الوهم *

وعن الحجاج بن النبال عن أبي عوانة عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال لا وهم إلا في قعود أو قيام أو زيادة أو نقصان أو تسليم في ركعتين * ومن طريق معمر عن قتادة عن أنس : أنه نسي ركعة من الفريضة حتى دخل في التطوع ، ثم ذكر ، فصلى بقية صلاة الفريضة ثم سجد سجدةين وهو جالس *

قال علي : ما نعلم (٣) لأنس في هذا مخالفاً من الصحابة رضى الله عنهم * وعن ابن جريج . قلت لمطاء . فان استيقنت أني صليت خمس ركعات قال . فلا تمد ولو صليت عشر ركعات ، واسجد سجدة السهو وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري اذا زدت أو نقصت فاسجد سجدة السهو *

٤٦٨ — مسألة — قال علي . وكل ما عمله المرء في صلاته سهواً من كلام أو إنشاد شعر أو مشي أو اضطجاع أو استدبار القبلة أو عمل أى عمل كان أو أكل أو شرب أو زيادة ركعة أو ركعات أو خروج الى تطوع — كثر ذلك أو قل — أو تسليم قبل تمامها ، فانه متى ذكر — طال زمانه أو قصر ، ما لم ينتقض وضوؤه — : فانه يتم ما ترك فقط ، ثم يسجد سجدة السهو ، إلا انتقاض الوضوء فانه تبطل به الصلاة ، لما ذكرنا قبل *

برهان ذلك ما ذكرناه في المسألة التي قبل هذه متصلة بها *

وقال أبو حنيفة : من تكلم في صلاته ساهياً بطلت صلاته ، فان سلم منها ساهياً

(١) في النسخة رقم (٤٥) «وايضاً الزائد» الخ وما هنا أحسن وأصح (٢) بفتح القاف والطاء المهملة (٣) في النسخة رقم (٤٥) «لا نعلم» *

لم تبطل صلاته ، فان أكل ساهياً أو زاد ركعة ولم يكن جلس في آخرها مقدار التشهد بطلت صلاته ، فان يال أو نغوط بقلبة لم تبطل صلاته ، فان عطس فقال « الحمد لله » محرراً بها لسانه بطلت صلاته ! *

قال علي : وهذا الكلام فيه من التخليط والقبح - مع مخالفة السنة - مانسأل الله تعالى السلامة من مثله ! *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو جعفر محمد بن الصباح وأبو بكر بن أبي شيبة قالنا ثنا إسماعيل بن إبراهيم - هو ابن علي - عن الحجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلمي قال : « بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم ، فقلت : يرحمك الله ، فرماني القوم بأبصارهم ، فقلت : وائل كل أميأه (١) ! ما شأنكم تنظرون إلي ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم ، فلما رأيتهم يصمتونني (٢) ، لكنني سكت ، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبأبي هو وأمي ، مارأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه فوالله (٣) ما كهرني (٤) ولا ضربني ولا شتمني ، قال : ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ، أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » *

حدثنا حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن : قرئ على أبي قلابة (٥) وأنا أسمع : حدثكم بشر بن عمر الزهراني (٦) حدثني رفاعة بن يحيى إمام مسجد بني زريق (٧) قال : سمعت معاذ بن رفاعة بن رافع يحدث عن أبيه قال : « صلينا مع رسول الله

(١) الشكل - بضم الراء الثلاثة واسكان الكاف ، ويجوز فتحهما - هو فقدان المرأة ولدها ، وأمياه بكسر الميم (٢) في الأصلين بنون واحدة وصححناه من مسلم (ج ١ ص ١٥١) (٣) كلمة « فوالله » زدناها من صحيح مسلم (٤) أي ما انتهرفي (٥) بكسر القاف واسمه عبد الملك ابن محمد بن عبد الله الرقاشي الضرير الحافظ ، وكنيته أبو محمد ، وغلب عليه أبو قلابة ، ولد سنة ١٩٠ ومات في شوال سنة ٢٧٦ ، وهو غير أبي قلابة الجرهمي التميمي عبد الله بن زيد ابن عمرو ، المتوفى في أوائل المائة الثانية . (٦) في النسخة رقم (١٦) « الزاهراني » وفي النسخة رقم (٤٥) « بشر بن عمرو » وكلاهما خطأ (٧) بتقديم الزاي وضما وآخره قاف ، وفي النسخة رقم (٤٥) « رزين » وهو تصحيف ، ورفاعة هذا هو رفاعة بن يحيى بن عبد الله ابن رفاعة بن رافع بن مالك بن الجلان الزرقى ، ومعاذ عم أبيه *

صلى الله عليه وسلم المغرب فمطس رجل خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكاً كلهم ينتدرونها أيهم يكتبها و يصعد بها الى السماء (١) *

فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غبط الذي حمد الله تعالى اذ عطس في الصلاة جاهراً بذلك ، ولم يلزم الذي تكلم ناسياً باعادة ، على ما ذكرنا فيما خلا من هذا الديوان *
قال علي : واما من فرق بين قليل العمل و كثيره ، فأبطل الصلاة بكثيره ولم يبطلها بقليله ، أو رأى سجود السهو في كثيره ولم يره في قليله ، أو حدالكثير بالخروج عن المسجد والقليل بأن لا يخرج عنه . — فكلام في غاية الفساد ! *

ونسألهم عن رمي زقا (٢) لنسج مرة واحدة عما في الصلاة ، أو أخذ جبة سمسة عمدا ذا كراً فأكأها أو تكلم بكلمة واحدة ذا كراً ، فمن قولهم : إن قليل هذا وكثيره يبطل الصلاة. فنسألهم عن كثر حكة لجسده محتاجا الى ذلك من أول صلاته الى آخرها ، وكان عليه كساء فلوت (٣) فاضطر الى جمعه على نفسه من أول الصلاة الى آخرها ، فمن قولهم : هذا كاه مباح في الصلاة. قلنا : صدقتم ، فهاتوا نصاً أو اجماعاً — غير مدعى بلا علم — على أن ههنا أعمالا يبطل الصلاة كثيرها ولا يبطلها بقليلها ، ثم هاتوا نصاً أو اجماعاً متيقناً — غير مدعى بالكذب على تحديد القليل من الكثير !! ولا سبيل الى ذلك أبدا . *

فصح ما قلناه . من أن كل عمل أبيض في الصلاة بالنص — : فقليله وكثيره مباح فيها ، وكل عمل لم يبيح بالنص في الصلاة — : فقليله وكثيره يبطل الصلاة بالعمد ، و يوجب سجود السهو اذا كان سهوا . *

(١) رواه الترمذى (ج ١ ص ٨٢) والنسائى (ج ١ ص ١٤٧) كلاهما عن قتيبة بن سعيد عن رفاعه بن يحيى ، ورواه البيهقى (ج ٢ ص ٩٢) من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن سعيد بن عبد الجبار البصرى عن رفاعه بن يحيى . وقال الترمذى « حديث حسن » ونقل ابن حجر في التهذيب (ج ٣ ص ٢٨٣) عن الترمذى تصحيحه قلعل نسخ الترمذى مختلفة (٢) كذا في الأصلين ، ولعل الكلمة محرفة ويحذف (٣) كذا في النسخة (رقم ٤٥) ولعل الصواب « قالتوى » أو ما قرب من هذا المعنى والمراد واضح والكلمة غير مفهومة ، وهذه الجملة سقطت من النسخة (رقم ١٦) *

وأما الخروج عن المسجد فرب مسجد يكون طوله أزيد من ثلاثمائة خطوة ، ورب مسجد يخرج منه بخطوة واحدة والله تعالى التوفيق . *

وقد سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ساهياً وتسكماً وراجعاً وخارجاً عن المسجد ودخل بيته ثم عرف فخرج فأتى ما بقى من صلاته وسجد للسهو سجدةً فقط . وقد قال عليه السلام « من رغب عن سنتي فليس مني » *

وبهذا يبطل أيضاً قول من قال : لكل سهو في الصلاة سجدةً . *
وأما من قال : إن تطاولت المدة على من ترك سجود السهو بطلت صلاته ولزمه إعادتها ، وقول من قال : إن تطاولت المدة عليه سقط عنه سجود السهو وصحت صلاته . - فقولان في غاية الفساد *

وأول ذلك أنهما قولان بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل *
والثاني : أنه يلزمهم الفرق بين تطاول المدة وبين قصرها بنص صحيح أو إجماع متيقن غير مدعى بالكذب ، ولا سبيل إلى ذلك *
والحق في هذا : هو أن من أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بسجدة في السهو فقد لزمه أداء ما أمر به ، ولا يسقطه عنه رأى ذى رأى ، وعليه أن يفعل ما أمر به ابتداءً ، ولا يسقطه عنه الاتحديد رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك العمل بوقت محدود الآخر *
والمعجب من قوم أتوا إلى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلاة في وقت محدود الطرفين ، وبالصيام في وقت محدود الطرفين . - فقالوا : لا يسقط عملهما وإن بطل ذلك الوقت الذى جعله الله تعالى وقتاً لهما ولم يجعل ماعداً ذلك الوقت وقتاً لهما ، ثم أتوا إلى سجود السهو الذى أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم إصلاحاً لما وهم فيه من فروض الصلاة وأطلق بالامر به ولم يحده . - فأبطلوه بوقت حدوه من قبل أنفسهم ! *

وقولنا هذا هو قول الأوزاعي ، وقال به الشافعى في أول قوله (١) *

٤٦٩ - مسألة - وإذا ساء الامام فسجد للسهو ففرض على المؤمنين أن يسجدوا معه ، الا من فاتته معه ركعة فصاعداً ، فانه يقوم الى قضاء ما عليه ، فاذا آتمه سجد هو للسهو ،

(١) في النسخة رقم (١٦) « وقال به الشافعى أول قوله » وهو خطأ فيما نرى فلم نسمع أن للشافعى مذهبين كما للشافعى .

إلا ان يكون الامام سجد للسهو قبل السلام ، ففرض على المأموم أن يسجد معها ، وان كان بقي عليه قضاء ما فاتته ، ثم لا يعيد سجودها (١) اذا سلم *
برهان ذلك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد وسجد معها المسلمون معه بصلاته بذلك *

وأما من عليه قضاء ركعة فصاعدا فان الامام اذا سلم فقد خرج من صلاته ، ولزم المأموم القضاء ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم . «ما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأقضوا» وقال عليه السلام أيضا . «فأتموا» فلا يجوز له الاشتغال بغير الاتمام المأمور به موصولا بما أدرك ، فلم يتم صلاته بعد ، والسجود للسهو لا يكون الا في آخر الصلاة وبعد تمامها ، بأمره عليه السلام بذلك كما ذكرنا آنفاً *

وأما اذا سجدها الامام قبل أن يسلم فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «انما جعل الامام ليؤتم به فاذا سجد فاسجدوا» ففرض عليه الاتمام به في كل ما يفعله الامام في موضعه وان كان موضعه للمأموم بخلاف ذلك ، وكذلك يفعل في القيام والقعود والسجود . وبالله تعالى التوفيق *

٤٧٠ — مسألة — واذا سجد المأموم ولم يسه الامام ففرض على المأموم أن يسجد للسهو ، كما كان يسجد لو كان منفردا أو اماما ولا فرق *
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر كما أوردنا آنفاً كل من أوم في صلاته بسجدة السهو ، ولم يخص عليه السلام بذلك اماما ولا منفردا من مأموم ، فلا يحل تخصيصهم في ذلك *

ومن قال : إن الامام يحمل السهو عن المأموم — : فقد ابطال ، وقال مالا برهان له به ، وخالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المذكور برأيه ، ولا خلاف منا ومنهم في أن من اسقط ركعة أو سجدة أو أحدث — سهواً كان كل ذلك او عمداً — فان الامام لا يحمله عنه ، فمن أين وقع لهم ان يحمل عنه سائر ما سها فيه من فرض ؟ ان هذا لعجب وقد روى هذا القول عن ابن سيرين وغيره ، وهو قول أبي سليمان ، وبه تأخذ *
٤٧١ — مسألة — ومن سجد سجدة السهو على غير طهارة اجزأتا عنه ونكره ذلك *

(١) في الأصلين «ثم لا يعيد سجودها معه» وزيادة «معه» خطأ ظاهر ولا معنى لها هنا *

برهان ذلك ما قد ذكرناه مما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية المرواني ثنا أحمد ابن شعيب أنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر غندر وعبد الرحمن بن مهدي قالاً جميعاً : ثنا شعبة عن يعلى بن عطاء أنه سمع علي بن عبد الله الأزدي - هو البارق - أنه سمع ابن عمر يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « صلاة الليل والنهار مثني مثني » (١) *
قال علي : فلا يجوز أن تكون صلاة غير مثني ، إلا ما سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة وهو غير مثني ، كالقروض التي هي أربع أربع ، وكالوتر ، وكالصلاة قبل الظهر وبعد الجمعة أو بعلاً تسليم بينهما وصلاة الجنائز وما عدا ذلك فليس صلاة ، ولم يسم عليه السلام سجدة السهو صلاة *
ولا وضوء يجب لازماً للصلاة كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب

ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عمرو بن عباد بن جيلة (٢) ثنا أبو عامر عن ابن جريج ثنا سعيد بن الحويرث أنه سمع ابن عباس يقول : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى حاجته من الخلاء فقرب إليه طعام فأكل فلم يمس ماء » قال ابن جريج - . وزاد في (٣) عمرو بن دينار عن سعيد بن الجويرث « أن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له : أنك لم تتوضأ ، قال : ما أردت صلاة فأتوضأ » قال عمرو . سمعته من سعيد بن الحويرث *

(١) في النسائي (ج ١ ص ٢٤٦) وقال النسائي عقبه « هذا الحديث عندي خطأ والله تعالى أعلم » ثم رواه بأسانيد كثيرة صحيحة عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ « صلاة الليل مثني مثني فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة » وقد رواه الجماعة كما هم بهذا اللفظ بحذف النهار وقد ضعف جماعة من الحفاظ زيادة النهار ، منهم ابن معين والترمذي ، واختلف قول الحاكم فيها ، فقد نقل عنه ابن حجر في التلخيص (ص ١١٩) أنه قال في علوم الحديث : أنها خطأ كقول النسائي ، وأنه صحيح في المستدرک ، ونقل تصحيحها عن ابن خزيمة وابن حبان والخطابي لأنها زيادة عن ثقة وهي مقبولة ، وعمدة من ضعفها أنها انفرد بها علي بن عبد الله البارق ، وليس تفرد ضعفاً لها فانه ثقة . وقد روى الحديث البيهقي (ج ٢ ص ٤٨٧) من طريق علي بن عبد الله البارق ثم روى بإسناده عن البخاري تصحيحه ثم روى عن ابن عمر موقوفاً نحوه وهو شاهد قوي للمرفوع . وانظر تفصيل الكلام على طريقه وأسانيده في التلخيص والبيهقي . (٢) في النسخة رقم (١٦) « ثنا عمر بن عمرو بن عباد بن جيلة » وهو خطأ . (٣) في الأصلين « وزاد » وصححه من مسلم (ج ١ ص ١١١) *

ورويناه أيضا عن سفيان بن عيينة وحماد بن زيد كلاهما عن عمرو بن دينار عن سعيد بن الحويرث عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه قال : نحو ذلك (١) *

٤٧٢ - مسألة - والأفضل أن يكبر لكل سجدة من سجدة السهو ويتشهد بعدها ويسلم منهما ، فإن اقتصر على السجدة دون شيء من ذلك أجزأه *

قال علي : أما الاقتصار على السجدة فقط فلما أوردناه آنفا من أمره عليه السلام من أوهم في صلاته أو زاد أو نقص بسجدة ، ولم يأمر عليه السلام فيهما بنقض ذلك *

وأما اختيارنا التكبير لهما والتشهد والسلام - فلما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن عبيد بن حساب (٢) ثنا حماد - هو ابن زيد - عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي ، الظهر قال : أو العصر ، فصلى بنا ركعتين ثم سلم ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد فوضع يديه (٣) عليهما أحدهما على الأخرى ، يعرف (٤) في وجهه الغضب ، ثم خرج سرعان (٥) الناس وهم يقولون : قصرت الصلاة ، قصرت الصلاة ، وفي الناس أبو بكر وعمر ، فهاباه أن يكلماه ، فقام رجل كان يسميه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا اليمين ، فقال : يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ - قال : لم أنس ولم تقصر الصلاة قال : بل نسيت يا رسول الله (٦) ، فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على القوم فقال : أصدق ذو اليمين ؟ فأومأ إليه أي نعم (٧) فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مقامه ، فصلى الركعتين الباقيتين ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع وكبر ثم كبر وسجد (٨) مثل سجوده أو أطول ثم رفع وكبر » فقيل لمحمد بن سيرين : سلم في السهو ؟ قال : لم أحفظ من أبي هريرة (٩) ، ولكن نبئت أن عمران بن الحصين قال :

(١) رواية سفيان وحماد في مسلم أيضا (٢) بكسر الحاء وفتح السين المهملة (٣) في الأصلين «يسده» وهو خطأ صححناه من أبي داود (ج ١ ص ٣٨٥ - ٣٧٨) (٤) في النسخة (رقم ٤٥) «فعر» وما هنا هو الموافق لأبي داود (٥) بالسين المهملة والراء المفتوحة ، وهم المرعون إلى الخروج ، ويقال : باسكان الراء مع فتح السين ومع ضمها . (٦) في النسخة رقم (١٦) «بلى نسيت يا رسول الله» وما هنا هو الموافق لأبي داود (٧) في النسخة رقم (١٦) بحذف «اي» وفي أبي داود باثباتها وحذف «إليه» (٨) في أبي داود «ثم رفع وكبر وسجد» الخ وما هنا أصح (٩) في الأصلين «عن أبي هريرة» وصححناه من أبي داود *

«ثم سلم» (١) *

وبه الى أبى داود . ثنا محمد بن يحيى بن فارس ثنا محمد بن عبد الله بن الثنى حدثني أشعث - هو بن عبد الملك (٢) عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبى قلابة عن أبى المهلب عن عمران بن الحصين . «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سها فسجد (٣) سجدتين ثم تشهد ثم سلم» (٤) *

قال على . وهذه اعمال لا اوامر ، فالانتهاء فيها حسن *

روينا عن ابن جريج عن عطاء قال : ليس في سجدة السهو قراءة ولا ركوع ولا تشهد * وعن الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن انس بن مالك والحسن . انهما كانا لا يشهدان في سجدة السهو *

وعن الحسن : ليس فيهما تسليم : *

قال على : ولا بد له فيهما من أن يقول : «سبحان ربى الأعلى» لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «اجعلوها في سجودكم» وهذا عموم لكل سجود *

٤٧٣ - مسألة - وسجود السهو كما بعد السلام إلا في موضعين ، فان الساهى فيهما مخير بين ان يسجد سجدة السهو بعد السلام وإن شاء قبل السلام * أحدهما : من سها فقام من ركعتين ولم يجلس ويتشهد ، فهذا سواء كان إماماً أو فداً فانه اذا استوى قائماً فلا يحل له الرجوع الى الجلوس ، فان رجع - وهو عالم بأن ذلك لا يجوز ذاكر لذلك - : بطلت صلاته ، فان فعل ذلك ساهياً لم تبطل صلاته ، وهو سهو يوجب السجود ، لكن يتأدى في صلاته فاذا أتم التشهد الآخر فان شاء سجد سجدة السهو ثم سلم ، وان شاء سلم ثم سجد سجدة السهو *

والموضع الثانى : ان لا يدري في كل صلاة تكون ركعتين أصلى ركعة أو ركعتين ؟

(١) الحديث رواه الشيخان وأصحاب السنن . (٢) في النسخة (رقم ١٦) «أشعث بن عبد الله» وهو محتمل ، لان أشعث بن عبد الملك وأشعث بن عبد الله كلاهما روى عن محمد ابن سيرين ، وروى عن كليهما محمد بن عبد الله بن الثنى الأتصارى ، ولكن حققنا انه أشعث بن عبد الملك بأن البيهقى رواه (ج ٢ ص ٣٥٤) من طريق ابن الثنى «ثنا أشعث ابن عبد الملك الحرانى» ثم قال : «تفرد به أشعث الحرانى» . (٣) في أبى داود (ج ١ ص ٤٠١) «صلى بهم فسها فسجد» (٤) الحديث رواه الترمذى بهذا الاسناد (ج ١ ص ٨٠) وقال

«حديث حسن غريب» *

وفي كل صلاة تكون ثلاثاً أصلي ركعة أو ركعتين أو ثلاثاً؟ وفي كل صلاة تكون أربعاً أصلي أربعاً أم أقل؟ فهذا ينشأ على الأقل ويصلى أبداً حتى يكون على يقين من انه قد أتم ركعات صلاته وشك في الزيادة، فإذا تشهد في آخر صلاته فهو خير إن شاء سجد سجدتي السهو قبل السلام، ثم يسلم وإن شاء سلم ثم سجد سجدتي السهو وإن أيقن في خلال ذلك أنه كان قد أتم جلس من حينه وتشهد وسلم ولا بد، ثم سجد للسهو وإن ذكر بعد أن سلم وسجد أنه زاد يقيناً فلا شيء عليه وصلاته تامة *

والسجود في صلاة التطوع واجب كما هو في صلاة الفرض، ولا فرق في كل ما ذكرناه *

وقال أبو حنيفة: السجود كله للسهو بعد السلام *

وقال الشافعي: هو كله قبل السلام *

وقال مالك: هو في الزيادة بعد السلام، وفي النقصان قبل السلام *

قال علي: تعلق أبو حنيفة ببعض الآثار وترك بعضاً وهذا لا يجوز، وكذلك فعل

الشافعي، وزاد حجة نظرية وهي: انه قال: ان جبر الشيء لا يكون الا فيه لا بائناً عنه *

قال علي: والنظر لا يحل ان يعارض به كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليت

شعري! من أين لهم بأن جبر الشيء لا يكون الا فيه لا بائناً عنه؟! وهم مجمعون على

ان الهدى والصيام يكونان جبراً لما نقص من الحج، وهما بعد الخروج عنه، وان عتق الرقبة

او الصدقة او صيام الشهرين جبراً لتقصوطة التعمد في نهار رمضان، وبمض ذلك لا يجوز

الا بعد تمامه، وسائر ذلك يجوز بعد تمامه، وهذه صفة الآراء القحمة في الدين بلا

برهان من الله تعالى ولا من رسوله صلى الله عليه وسلم *

وأما قول مالك فرأى مجرد فاسد بلا برهان على صحته، وهو ايضا مخالف للثابت عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم من امره بسجود السهو قبل السلام من شك فام بدر كم صلى؟

وهو سهو زيادة فبطلت هذه الأقوال كلها، وبالله تعالى التوفيق *

قال علي: وبرهان صحة قولنا: ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد

ابن شعيب ثنا الحسن بن اسماعيل بن سليمان ثنا الفضيل - هو ابن عياض - عن منصور

ابن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود: أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال لهم: «فأيكم مانس في صلاته شيئاً (١) فليتحرك الذي يرى أنه صواب ثم يسلم

(١) الذي في النسائي (ج ١ ص ١٨٤) «فأيكم شك في صلاته شيئاً» *

ثم يسجد سجدتي السهو *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود ثنا عثمان ابن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور عن ابراهيم عن عاتمة . قال قال عبد الله هو ابن مسعود . « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم في حديث : « اذا شك (١) أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم ليسجد (٢) سجدتين » *

قال على . وروى بناء من طرق كثيرة جياذ غاية (٣) . فلو لم يرد غير هذه السنة لم يحز سجود السهو الا بعد السلام *

حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيث ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن انس عن ابن شهاب عن الاعرج عن عبد الله ابن بحينة (٤) قال : « صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ، ثم قام فلم يجلس ، فقام الناس معه ، فلما قضى صلاته ونظرنا (٥) تسليمه كبر فسجد (٦) سجدتين وهو جالس قبل التسليم ، ثم سلم » (٧) *

فلم يرجع عليه السلام الى الجلوس ، وقد قال عليه السلام « صلوا كما ترونى أصلى » * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود ثنا عبيد الله بن عمر الجشعي (٨) ثنا يزيد بن هرون أنا المسعودى هو أبو العميس عتبة بن عبد الله بن عتبة عبد الله بن مسعود (٩) — عن زياد بن علاقة (١٠) قال : « صلى بنا المنيرة

(١) فى الأصاين « واذا شك » والواو الراءدة ليست فى ابى داود (٢) فى الأصلين ولا يسجد وصحناه من ابى داود (ج ١ ص ٣٩٠) (٣) نسبه المنذرى للصحيحين وابن ماجه ايضا (٤) هو عبد الله بن مالك ، وبحينة — بالتصغير — امه وانذاك اثبتنا الف « ابن » (٥) اى انتظرنا (٦) كذلك هو فى النسائى (ج ١ ص ١٨١) ، وفى الموطأ (ص ٣٤) « ثم سجد » (٧) رواه أيضا ابو داود (ج ١ ص ٣٩٧ و ٣٩٨) ونسبه المنذرى للشيخين والترمذى وابن ماجه (٨) بضم الجيم وفتح الشين المعجمة (٩) هكذا فى الأصلين ، وقد اخطأ ابن حزم جداً ، فان المسعودى فى هذا الاسناد هو « عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود » واما أبو العميس — بضم العين المهملة وفتح الميم — فهو اخو المسعودى ، وهو « عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود » ، ولم يرو ابو العميس هذا الحديث عن زياد بن علاقة ، بل رواه عن غيره ، قال ابو داود بعد هذا الحديث : « ورواه ابو عميس عن ثابت بن عبيد قال صلى بنا المنيرة بن شعبة مثل حديث زياد بن علاقة ، قال ابو داود : ابو عميس اخو المسعودى » (ج ١ ص ٣٩٩ و ٤٠٠) (١٠) بكسر العين المهملة وتخفيف اللام *

ابن شعبة فنهض في الركعتين ، فقلنا : سبحان الله ، فقال : سبحان الله ، ومضى ، فلما أتم صلاته وسلم سجد (١) سجدتي السهو ، فلما انصرف قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت « (٢) » *

قال علي : وكلا الخبرين صحيح ، فكلاهما الأخذ به سنة *

وقد قال بعض مقلدي أبي حنيفة : لعل ابن بحنة لم يسمع تسليم رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ سلم !! *

قال علي : وهذا تعلل بدعوى الكذب ، واسقاط السنن بالظن الكاذب . ولا يحل ان يقال فيما رواه الثقة فكيف الصحاح : لعله وهم ، إلا يبين وارد بانه وهم ، وأما بالظن فلا ، قال : « يا أيها السلام : «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث» ومن الباطل أن يسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاته ولا يسلم المؤمن بسلامه ، وأن يسلموا كما يسلم عليه السلام ولا يسمع ابن بحنة شيئا من ذلك فلا يدعى هذا إلا قليل الحياء ، رقيق الدين مستهين بالكذب (٣) ! » *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن أحمد بن أبي خلف ثنا موسى بن داود ثنا سليمان بن ابن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ، أثلاثا أم أربعا؟ (٤) » فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد (٥) سجدتين قبل أن يسلم » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد ابن العلاء أبو كريب ثنا أبو خالد — هو الأحمر — عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في الأصلين «فلما أتم صلاته سلم وسجد» وصحناه من أبي داود (٢) رواه أيضا الترمذي (ج ١ ص ٧٤) عن الدارمي عن يزيد بن هرون ، وقال «حسن صحيح» والمسمودي تكلم فيه والحق أنه ثقة ، وقد تابعه أخوه وغيره على روايته ، قال الترمذي «وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن المغيرة بن شعبة» (٣) في النسخة رقم (١٦) «مستيقن» (٤) قوله «أثلاثا أم أربعا» سقط من الأصلين وزدناه من مسلم (ج ١ ص ١٥٨) (٥) في النسخة رقم (١٦) «ثم ليسجد» وما هنا هو الموافق له صحيح مسلم *

«إذا شك أحدكم في صلاته فليبلغ الشك (١) وليبن على اليقين ، فإذا استيقن التمام سجد سجدتين ، فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان (٢) وإن كانت ناقصة كانت الركعة تماماً لصلاته ، وكانت السجدتان تريغاً للشيطان . (٣)»

ورويناه من طريق مالك مرسل (٤)»

فهذا نص ما قلناه، وهذا هو بيان التحرى المذكور في حديث ابن مسعود *
وفي هذا بطلان قول أبي حنيفة : إن عرض له ذلك أول مرة أعاد الصلاة ، وأما بعد ذلك فيتحرى أغلب ظنه . مع أن هذا التقسيم فاسد ، لأنه بلا برهان *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا حفص ابن عمر - هو الحوضي - ومسلم بن إبراهيم ثنا شعبه عن الحكم - هو ابن عتيبة - عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر خمساً ، فقيل له : أزيد في الصلاة ؟ قال : وما ذلك ؟ قيل : (٥) صليت خمساً ، فسجد سجدتين بعد ما سلم (٦)» *

فقال أبو حنيفة من صلى خمساً ساهياً فصلاته باطل ، إلا أن يكون جلس في آخر الرابعة مقدار التشهد . *

قال علي . وهذا تقسيم يخالف للسنة ، خارج عن القياس ، بعيد عن سداد الرأي ! *
ورويناه عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أبيه عن الحارث ابن شبيب (٧) عن عبد الله بن شداد : أن ابن عمر لم يجلس في الركعتين ، فمضى فلما سلم في آخر صلاته سجد سجدتين وتشهد مرتين *

حدثنا يوسف بن عبد الله التميمي ثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قاسم بن أصبغ ثنا

(١) في أبي داود (ج ١ ص ٣٩٢) «فليلق الشك» بالقاف (٢) في الأصلين «كانت الركعة في النافلة والسجدتين» وهو خطأ صححناه من أبي داود (٣) في أبي داود «وكانت السجدتان مرغمتي الشيطان» (٤) رواه أبو داود عن القعنبى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسل ، وهذا الحديث - أعنى المتصل - رواه مسلم والنسائي والدارقطني وغيرهم بالفاظ مختلفة ، انظرها في شرح أبي داود . (٥) في بعض نسخ أبي داود «قال» وفي بعضها «قالوا» (٦) نسبه المنذرى للشيخين والترمذى والنسائي (٧) بضم الشين المعجمة وفتح الباء الموحدة *

احمد بن زهير بن حرب ثنا أبي ثنا أبو معاوية الضرير عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن سعد بن أبي وقاص : « أنه نهض في الركعتين فسبحوا له ، فاستتم قائماً ، ثم سجد سجدتي السهو حين انصرف ، ثم قال : كنتم تروني أجلس 17 إني صنعت كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع » (١) *

وعن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر يقول : إذا شك أحدكم في صلاته فليتوخ حتى يعلم أنه قد أتم ، ثم ليسجد سجدتين وهو جالس (٢) *
ففسر ابن عمر التحري كما قلناه *

فإن احتج محتج بما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر وسفيان بن عيينة كلاهما عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين عن عمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « التسليم بعد سجدتي السهو » *

قلنا : لم يسمع ابن سيرين عن عمران بن الحصين ، فهذا منقطع ، (٣) ثم لو أسند لما كان معارضاً لأمره عليه السلام بسجود السهو بعد السلام ، بل كان يكون مضافاً إليه ، وإنما كان يكون فيه أن بعد السجدتين تسليماً منهما فقط . وبالله تعالى التوفيق *
وروي عن عطاء إيجاب سجود السهو في التطوع ، وعموم أمره صلى الله عليه وسلم من أوههم في صلاة بسجدتي السهو : يدخل فيه التطوع ، ولا يجوز إخراجه منه بالظن وبالله تعالى تأييد *

(١) رواه الحاكم (ج ١ ص ٣٢٢ و ٣٢٣) من طريق يحيى بن يحيى ، والبيهقي (ج ٢ ص ٣٤٤) من طريق أحمد بن عبد الجبار كلاهما عن أبي معاوية بإسناده وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وهو كما قال (٢) روى البيهقي نحوه (ج ٢ ص ٣٣٣) من طريق مالك عن عمر بن محمد بن زيد عن سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر ، ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر (٣) نص أحمد بن حنبل على أن ابن سيرين سمع من عمران كما نقله في التهذيب ، ويظهر لي أن هذا الحديث مختصر من حديث ابن سيرين عن أبي هريرة في سجود السهو الذي قال في آخره « ولكن ثبت أن عمران بن حصين قال ثم سلم » ثم رواه ابن سيرين فبين عن سمع ذلك فرواه عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الهلب عن عمران ، وقد سبق في المسألة ٤٧٢ ، وأما اللفظ الذي هنا فاني لم أجده *

٤٧٤ - مسألة - ومن أكره على السجود لوثن أو لصليب أو لانسان وخشى الضرب أو الأذى أو القتل على نفسه أو على مسلم غيره أن لم يفعل - : فليسجد لله تعالى قبالة الصنم ، أو الصليب ، أو الانسان ، ولا يبالى إلى القبلة يسجد أو إلى غيرها *

وقد قال بعض الناس : أن كان المأمور بالسجود له في القبلة فليسجد لله تعالى والأفلا * قال على : وهذا تقسيم فاسد ، لأن المنع من السجود لله تعالى إلى كل جهة عمداً قصداً لم يأت منه منع . قال تعالى : (فأينما تولوا فثم وجه الله) وإنما أمرنا باستقبال الكعبة في الصلاة خاصة . والسجود وحده ليس صلاة ، وهو جائز بلا طهارة ، وإلى غير القبلة ، وللحائض لأنه لم يأت نص بإيجاب ذلك فيه . وقال تعالى (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) *

٤٧٥ - مسألة - ومن عجز عن القيام أو عن شيء من فروض صلاته أداها قاعداً فإن لم يقدر فمضطجعا بإيماء ، وسقط عنه مالا يقدر عليه ويجزئه ولا سجود سهو في ذلك ويكون في اضطجاعه كما يقدر ، إما على جنبه ووجهه إلى القبلة ، وإما على ظهره بمقدار ما لوقام لاستقبال القبلة ، فإن عجز عن ذلك فليصل - كما يقدر - إلى القبلة وإلى غيرها ، وكذلك من قدح عينيه ، (١) فإنه يصلي كما يقدر . *

قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وقال تعالى . (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم إليه) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وأمر تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بالتداوى *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابوداود ثنا حفص ابن عمر - هو الحوضي - ثنا شعبة عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه كأنما (٢) على رؤسهم الطير ، فسلمت ثم قعدت ، فجاءت الأعراب من هنا وهناك فقالوا : يا رسول الله أتتداوى ؟ قال : تداووا فإن الله لم يضع داءً إلا وضع له دواء ، (٣) غير داء واحد ، الهرم (٤) * »

(١) قدح الطيب العين أخرج منها الماء المنصب إليها من داخل . (٢) في الأصلين « كأن » وصحناه من أبي داود (ج ٤ ص ١) ومن مسند الطيالسي (ص ١٧١ رقم ١٢٣٢) وقدرناه عن شعبة والسمودي عن زياد بن علاقة (٣) في النسخة رقم (٤٥) « إلا له دواء » وما هنا هو الموافق لأبي داود السجستاني ، وأبي داود الطيالسي (٤) رواه

فان ذكر وان عاثشة نهت ابن عباس عن ذلك *

قلنا: كم قصة لهارضى الله عنها خالفتموها ؟ حيث لا يعلم لها مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، وحيث لم تأت سنة بخلافها ، كأمرها المستحاضة بالوضوء لكل صلاة إيجاباً ومعهافى ذلك على بن أبى طالب ، وابن عباس ، وابن الزبير رضى الله عن جميعهم ، ولا يخالف لهم فى ذلك يعرف من الصحابة ، ومعهافى السنة الصحيحة ، وكما مآنها هي وأم سلمة رضى الله عنهما النساء فى الفريضة ، ولا يخالف لهما فى ذلك من الصحابة يعرف ، ومثل هذا كثير جداً ، فان كان لا يحل خلافها فى مكان لم يحل فى كل مكان ، وإن كان خلافها للسنة مباحاً فى موضع فهو واجب بالسنة فى كل موضع *

٢٧٦ — مسألة — ومن ابتدأ الصلاة مريضاً مومناً أو قاعداً أو راكباً لخوف ثم أفاق أو أمن . قام المنيق وتزل الآمن ، وبنى (١) على ماضى من صلاتهما ، وأتما مابق ، وصلاتهما تامة ، سواء كان ماضى منها أقلها أو لم يكن الا التكبير ، أو لم يبق منها الا السلام . فباين ذلك ، كل ذلك سواء *

ومن ابتدأ صلاته صحيحاً آمناً قائماً الى القبلة ، ثم مرض مرضاً أصاره الى القمود أو الى الايماء أو الى غير القبلة ، او خاف فاضطر الى الركوب والركض والدفاع . فلبين على ماضى من صلاته ، وليتم مابق ، كما ذكرنا سواء سواء ولا فرق ، لما ذكرنا من قوله تعالى (لا يكاف الله نفساً إلا وسعها) واقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » *

وهو قول مالك وزفر وأبى سليمان وغيرهم *

وقال الشافعى . ان أمن بعد الخوف فقل بنى وتمت صلاته ، وإن خاف بعد الأمن فركب ابتدأ الصلاة *

قال على . وهذا تقسيم فاسد ، وتقرييق — على أصله — بين قليل العمل وكثيره ، وهو أصل فى غاية الفساد . وقال تعالى (فان خفتم فرجالاً أو ركبانا) وقد صلى بمضى الصحابة

أيضاً احمد (ج ٤ ص ٢٧٨) والترمذى (ج ٢ ص ٣) والحاكم (ج ٤ ص ١٩٨ و ١٩٩) وصححه هو والترمذى والذهبي (١) فى النسخة رقم (١٦) « وبنى » وهو خطأ *

ماشياً الى عدوه * (١)

وقال ابو حنيفة . من ابتداء الصلاة جالساً لمرض به ثم صح في صلاته فانه يبنى لا يختلف قوله في ذلك ، واختلف قوله في الذي يفتتحها مومناً لمرض به ثم يصح فيها ، وفي الذي يفتتحها صحيحاً قائماً ثم يمرض فيها مرضاً ينقله الى القعود او الى الائمة مضطجماً ، مرة قال : يبنى ومرة قال يبتدئها ولا بد ، وسواء أصابه ذلك بعد أن قدم مقدار التشهد وقبل أن يسلم ، أو أصابه قبل ذلك ، وهذه الرواية في غاية الفساد ، والتفريق بالبطلان الذى لا يدرك كيف يتبها في عقل ذى عقل قبوله من غير رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى لا يتطرق عن الهوى (إن هو إلا وحي يوحى) من عند الخالق الذى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون *

وقال ابو يوسف . ان افتتح الصلاة صحيحاً قائماً ثم مرض فانتقل الى الائمة او الى الجلوس ، او افتتحها مريضاً قاعداً ثم صح - : فان هؤلاء مالم ينتقل حالهم قبل أن يقعدوا مقدار التشهد فانهم يبنون قال : ومن افتتحها مريضاً مومناً ثم صح فيها قبل أن يقعد مقدار التشهد فانه يبتدئ ولا بد *

وقال محمد بن الحسن (٢) من افتتحها مريضاً قاعداً او مومناً ثم صح فيها فانه يبتدئ الصلاة ولا بد ، ومن افتتحها قائماً ثم مرض فيها قبل أن يقعد مقدار التشهد فصار الى القعود او الى الائمة فانه يبنى *

قال على . وهذه أقوال في غاية الفساد بلا برهان ، وإنما ذكرناها لئلا يرى أهل السنة مقدار فقه هؤلاء القوم وعلمهم ! *

٤٧٧ - مسألة - ومن اشتغل باله بشئ من أمور الدنيا في الصلاة كرهناه ، ولم تبطل لذلك صلاته ، ولا سجود سهو في ذلك ، اذا عرف ما صلى ولم يسه عن شئ من صلاته * برهان ذلك ما قد ذكرناه باسناده من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم . «ان الله تجاوز لأمى عما حدثت به أنفسها مالم تخرجه بقول او عمل» وهذا نفس قولنا *

فان قيل : فانكم تبطلون الصلاة بأن ينوى فيها عمدا الخروج عن الصلاة جملة أو الخروج

(١) هو عبد الله بن أنيس - بالتصغير - وذلك حين بعثه رسول الله صلى الله عليه

وسلم لقتل خالد بن سفيان الهذلى ، انظر حديثه في أبى داود (ج ١ ص ٤٨٥)

(٢) في النسخة رقم (١٦) «محمد بن الثنى» وهو خطأ *

عن إمامة الامام بلا سبب يوجب ذلك عليه أو الخروج عن فرض الى تطوع ، أو من تطوع الى فرض ، أو من صلاة الى صلاة أخرى ، اذا عمد كل ذلك ذاكراً (١) ، و يوجبون في سهوه بكل ذلك سجود السهو ، وحكم السهو في الناء ما عمل في تلك الحال من واجبات صلاته *

قلنا: نعم، لأن هذا قد أخرج ما حدث به نفسه بعمل فعمل شيئاً ما في صلاته عمداً بخلاف ما أمر به ، فبطلت صلاته ، أو سها بذلك العمل ، فوجب عليه سجود السهو *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن الشثي ثنا معاذ بن هشام حدثني أبي هو الدستوائي - عن يحيى بن أبي كثير ثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا نودي بالأذان أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع الأذان ، فإذا قضي الأذان أقبل ، فإذا ثوب بها (٢) أدبر ، فإذا قضي الثوب أبطل يخطر بين المرء ونفسه ، يقول: اذكر كذا وكذا (٣) ، لما لم يكن يذكر ، حتى يظل المرء (٤) إن يدرى كم صلى ؟ فإذا لم يدرك أحدكم كم صلى ؟ فليسجد سجدتين وهو جالس» فلم يبطل عليه السلام الصلاة بتذكير الشيطان له ما يشغله به عن صلاته ، ولا جعل في ذلك سجود سهو ، وجعل عليه السلام سجود السهو في جهله كم صلى فقط؟ *

ومن طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه . أن عمر بن الخطاب قال: اني لأحسب جزية البخارين في الصلاة (٥) *

٤٧٨ - مسألة - ومن ذكر في نفس صلاته - أي صلاة كانت أنه نسي صلاة فرض واحدة أو أكثر من واحدة ، أو كان في صلاة الصبح فذكر أنه نسي الوتر - . ثم أدى

(١) استعمل «عمد» متعدياً بنفسه في هذا المعنى ولا دليل عليه (٢) في الأصلين «فإذا توب لها» وصححناه من مسلم (ج ١ ص ١٥٨) (٣) في مسلم «اذكر كذا اذكر كذا» (٤) في مسلم «حتى يظل الرجل» (٥) مضى في المسألة ٣٠٣ (ج ٣ ص ٢١٠) وقد ذكره ابن حجر في الفتح (ج ٣ ص ٧١) في أبواب العمل في الصلاة في باب (تفكر الرجل الشيء في الصلاة) ونسبه لابن أبي شيبة . وروى البخاري معلقاً عن عمر «اني لأجهز جيشي وانا في الصلاة» ونسبه ابن حجر لابن أبي شيبة بإسناد صحيح كما قال *

في صلاته تلك حتى يتمها ، ثم يصلى التي ذكر فقط ، لا يجوز له غير ذلك ، ولا يعيد التي ذكرها فيها . قال الله تعالى . (ولا تبطلوا أعمالكم) فهذا في عمل قد نهى عن ابطاله *
وقال أبو حنيفة . ان كان الذى ذكر خمس صلوات فأقل قطع التي هو فيها وصلى التي ذكر ، وقطع صلاة الصبح وأوتر ، ثم صلى التي قطع . فان خشى فوت التي هو فيها تبادى فيها ثم صلى التي ذكر ولا مزيد ، فان كانت التي ذكر ست صلوات فصاعداً تبادى في صلاته التي هو فيها ثم قضى التي ذكر *

وقال مالك . ان كانت التي ذكر خمس صلوات فأقل أتم التي هو فيها ثم صلى التي ذكر ، ثم أعاد التي ذكرها فيها ، وان كانت ست صلوات فأكثر أتم التي هو فيها ثم قضى التي ذكرها ولا يعيد التي ذكرها فيها *

قال علي : وهذان قولان فاسدان *

أول ذلك : أنه تقسيم بلا برهان ، ولا فرق بين ذكر الخمس و ذكر الست ، لا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا سقيمة ولا اجماع ولا قول صاحب ، ولا قياس ولا رأى سديد ، ولا فرق بين وجوب الترتيب في صلاة يوم وإيالة وبين وجوبه في ترتيب صلاة أمس قبل صلاة اليوم ، وصلاة أول أمس قبل صلاة أمس ، وهكذا أبداً *

فان ذكر و أقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها ، لا كفارة لها إلا ذلك» *

قلنا . هذا حق وهو عليه السلام الأمر بهذا قد ذكر صلاة الصبح إذا نسيه بعد طلوع الشمس ، فأمر الناس بالاعتقاد والوضوء والاذان ، ثم صلى هو وهم ركعتي الفجر ثم صلى الصبح ، فصيح ان معنى قوله عليه السلام «فليصلها اذا ذكرها» كما أمر ، لا كالم يؤمر من قطع صلاة قدامه عليه السلام بالتبادى فيها بقوله «فما ادر كنتم فصلوا ، وما فاتكم فاتموا» وبقوله عليه السلام «إن في الصلاة لشغلا» *

ثم هم اول مخالف لهذا الخبر لتفريقتهم بين ذكر خمس فأقل وبين ذكره اكثر من خمس ، وليس في الخبر نص ولا دليل بالفرق بين ذلك *

فان ذكر و أخبر ابن عمر — «من ذكر صلاة في صلاة» انه دمت عليه (١) *

(١) لم اجد هذا الخبر بهذا اللفظ ، وورد هذا المعنى عن ابن عمر مرفوعا و موقوفا عند

البيهقي (ج ٢ ص ٢٢١ و ٢٢٢) *

فقد قلنا: إنه لا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم قد خالفوا قول ابن عمر في تفريقهم بين خمس فأقل وبين أكثر من خمس *

فإن ادعوا إجماعاً في ذلك كانوا كاذبين على الأمة. لقولهم عليهم بغير علم، وبالظن الذي لا يحل وأكذبهم أن أحمد بن حنبل وأحد قولي الشافعي أنه يبدأ بالفائتة، ولو أنها صلاة عشرين سنة *

لا سيما امرأتي حنيفة بإبطال الصبح - وهي فريضة - للوتر - وهي تطوع ولا يأتى من تركه، وأمر مالك بأن يتم صلاة لا يعتدله بها، ثم يعيدها! وهذا عجب جداً! إن يأمره بعمل لا يعتدله به! *

ولا يخلو هذا المأمر بالتمادي في صلاته من أن تكون هي الصلاة التي أمر الله تعالى بها أم هي صلاة لم يأمره الله تعالى بها. ولا سبيل إلى قسم ثالث، فإن كان أمره بالتمادي في الصلاة التي أمره الله تعالى بها فأمره بإعادتها باطل وإن كان أمره بالتمادي في صلاة لم يأمره الله تعالى بها فقد أمره بما لا يجوز *

وقولنا موافق طاوس، والحسن، والشافعي، وأبي ثور، وأبي سليمان وغيرهم، ولا فرق بين ذكره الصلاة التي نسي أو نام عنها في صلاة أخرى أو بمدان أو تم صلاة أخرى أو في وقت صلاة أخرى قبل أن يبدأ بها - من طريق النظر أصلاً والله تعالى التوفيق *

٤٧٩ - مسألة فإن ذكر صلاة وهو في وقت أخرى، فإن كان في الوقت فسحة فليبدأ بالتالي ذكر، سواء كانت واحدة أو خمساً أو عشرًا أو أكثر، يصلي جميعها مرتبة ثم يصلي التي هو في وقتها، سواء كانت في جماعة أو فرداً، وحكمه - ولا بد - أن يصلي تلك الصلاة مع الجماعة من التي نسي، فإن قضاها بخلاف ذلك اجزأه *

فإن كان يخشى فوت التي هو في وقتها بدأ بها ولا بد، لا يجوز له غير ذلك، سواء كانت التي ذكر واحدة أو أكثر، فإذا أتم التي هو في وقتها صلى التي ذكر، لا شيء عليه غير ذلك، فإن بدأ بالتالي ذكر وفات وقت التي ذكرها في وقتها بطل كلاهما، وعليه أن يصلي التي ذكر، ولا يقدر على التي تعمد تركها حتى خرج وقتها. وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأبي سليمان *

وقال مالك: إن كانت التي ذكر خمس صلوات فأقل بدأ بالتالي ذكر، وإن خرج وقت

التي حضرت، وإن كانت أكثر من خمس بدأ بالتى حضر وقتها *
 قال على: وهذا قول لا برهان على صحته أصلاً، لا من قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة،
 ولا إجماع. ولا قياس، ولا قول صاحب، ولا رأى له وجه، لكنه طرد المسألة التي قبل هذه
 اذ تناقض أبو حنيفة *

وبرهان صحة قولنا: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نسي الظهر والمغرب يوم الخندق
 حتى غربت الشمس، فأمر بالأذان والاقامة ثم صلى الظهر، ثم أمر بالأذان والاقامة ثم
 صلى المغرب، ثم أمر بالأذان والاقامة فصلى المغرب في وقتها، وإنما لم نجعل ذلك واجباً
 لأنه عمل لا أمر، وأما إن فاتته وقت الحاضرة فإن التي ذكر من اللواتي خرج وقتها غير
 الناسي متعادية الوقت للناسي أبداً لا تقوته باقى عمره، والتي هو في وقتها تقوته بتعمده
 تركها حتى يخرج وقتها وهو ذا كرّها، فهو مأمور بصلاتها، كما هو مأمور بالتى نسي
 ولا فرق، فاذ حرام (١) «عليه التفريط في صلاة يذكرها حتى يدخل وقت أخرى أو يخرج
 وقت هذه فلا يحل له ذلك *

فان تعلق بقوله عليه السلام: «فليصلها إذا ذكرها» *
 قلنا: أتم أول مخالف لهذا الخبر، في تفريقكم بين الخمس وبين أكثر من الخمس،
 وأما نحن فما خالفناه، لأنه لا بد من أن يصلى إحدى التي ذكر قبل الأخرى، فالتى
 يكون عاصياً لله إن أخرها أوجب من التي لا يكون عاصياً له تعالى إن أخرها *
 وبقولنا هذا يقول سعيد بن المسيب، والحسن، وسفيان الثوري وغيرهم *

٤٨٠ - مسألة - ومن ايقن أنه نسي صلاة لا يدرى أى صلاة هي؟ فان مالكا،
 وأبا يوسف، والشافعى، وأبا سلمة أن قالوا: يصلى صلاة يوم وليلة. ويلزم على هذا القول ان لم
 يدر أمن سفر أم من حضر؟ ان يصلى ثمانى صلوات *

وقال سفيان الثوري، ومحمد بن الحسن: يصلى ثلاث صلوات احداها ركعتان، ينوى
 بها الصبح، والثانية ثلاث ينوى بها المغرب، والثالثة أربع ينوى بها الظهر أو المغرب؟
 أو العشاء الآخرة. ويلزم على هذا القول ان لم يدر أمن سفر هي أم من حضر؟ أن يصلى
 صلاتين فقط احداها ركعتان والأخرى ثلاث ركعات؟! وقال زفر والمزنى: يصلى صلاة

واحدة أربع ركعات ، يقعد في الثانية ، ثم في الثالثة ، ثم في الرابعة ، ثم يسجد للسجود ، قال زفر :
بعد السلام ، وقال المزني : قبل السلام !! *

وقال الأوزاعي : يصلي صلاة واحدة أربع ركعات فقط ، لا يعمد إلا في الثانية
والرابعة ، ثم يسجد للسجود ينوي في ابتدائه إياها أنها التي فاتته في علم الله تعالى . وبهذا
نأخذ ، إلا أن الأوزاعي قال : يسجد للسجود قبل السلام ، وقلنا نحن : بعد السلام *
برهان صحة قولنا : إن الله عز وجل لما فرض عليه -- بيقين مقطوع لا شك فيه ،
ولا خلاف من أحدهم ولا منا -- صلاة واحدة ، وهي التي فاتته ، فمن أمره بخمس صلوات
أو ثمان صلوات أو ثلاث صلوات أو صلاتين فقد أمره -- يقينا -- بما أمره الله تعالى به
ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ، وفرضوا عليه صلاة أو صلاتين أو صلوات ليست عليه ،
وهذا باطل بيقين ، فلا يجوز أن يكاف إلا صلاة واحدة كما هي عليه ولا مزيد . فسقط
قول كل من ذكرنا ، حاشا قولنا وقول زفر والمزني *

فاعترضوا علينا بأن قالوا : إن النية للصلاة فرض عندنا وعندكم ، وأنتم تأمرونه بنية
مشتركة لا تدر ون أنها الواجب عليه ، وهذا الاعتراض إنما هو للذين أمروه بالخمس أو
الثمان فقط *

قلنا لهم : نعم إن النية فرض عندنا وعندكم ، وأنتم تأمرونه لكل صلاة أمرتموه بها
بنية مشكوك فيها أو كاذبة بيقين ، ولا بد من أحدهما ، لأنكم إن أمرتموه أن ينوي لكل
صلاة أنها التي فاتته قطعاً فقد أوجبت عليه الباطل والكذب ، وهذا لا يحل ، لأنه ليس
على يقين من أنها التي فاتته ، فإذا لم يكن على يقين منها ونواها قطعاً فقد نوى الباطل ، وهذا
حرام . وإن أمرتموه أن ينوي في ابتداء كل صلاة منها أنها التي علم الله أنها فاتته فقد
أمرتموه بما عبتم علينا ، سواء سواء ، لا بمثل ، ونحن نقول . إن هذه الملامة ساقطة
عنه ، لأنه لا يقدر على غيرها أصلاً ، وقد قال الله تعالى : (لا يكاف الله نفساً إلا بنسبها)
وقال عليه السلام : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فقد سقطت عنه النية
المعينة ، لعدم قدرته عليها ، وبقى عليه وجوب النية المرجوع فيها إلى علم الله تعالى ، إذ هو
قادر عليها . وبالله تعالى التوفيق . فسقط ذلك القول أيضاً *

ثم قلنا لزفر والمزني : إنكم ألزمتهم جلسة بعد الركعة الثالثة لم يأمر الله تعالى بها قط ،

ولا يجوز أن يلزم أحد إلامانحن على يقين من أن الله تعالى ألزمه إياه ، فسقط أيضا
لهما ، لأنهما دخلا في بعض ما أنكرنا على غيرهما . *

قال على وبرهان صحة قولنا هو أن الله تعالى إنما أوجب عليه صلاة واحدة فقط ،
لا بدري أى صلاة هي ؟ فلا يقدر البتة على نية لها بعينها ، ولا بد له من نية مشكوك فيها أى
صلاة هي ، فينوي أنه يؤدي الصلاة التي فاتته التي يعلمها الله تعالى ، فيصلي ركعتين ثم
يجلس ويتشهد فإذا أتم تشهد فقد شك : أتم صلاته التي هي عليه ان كانت الصبح أو ان
كانت صلاة تقصر في السفر ؟ أم صلى بعضها كما أمر ولم يتمها ، ان كانت صلاة تم في
الحضر ؟ او كانت المغرب ؟ فإذا كان في هذه الحال فقد دخل في جملة من أمره النبي صلى الله
عليه وسلم - إذا لم يدر كم صلى ؟ ان يصلي حتى يكون على يقين من التمام ، وعلى شك من الزيادة ،
فيقوم الى ركعة ثالثة ولا بد ، فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية منها فقد شك : هل أتم
صلاته التي عليه - ان كانت المغرب - فيقعد حينئذ ؟ أم بقيت عليه ركعة ، ان كانت
الظهر أو العصر أو العتمة في حضر ، فإذا صار في هذه الحال فقد دخل في جملة من أمره
رسول الله صلى الله عليه وسلم - إذا لم يدر كم صلى ؟ بأن يصلي حتى يسكون على يقين من
التمام وعلى شك من الزيادة ، فعليه ان يقوم الى رابعة ، فإذا أتمها وجلس في آخرها وتشهد فقد
ايقن بالتمام بلا شك ، وحصل في شك من الزيادة ، فإيسلم حينئذ ، وليسجد كما أمره
الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم . وهذا هو الحق المقطوع على وجوبه .
والحمد لله رب العالمين *

و يدخل على زفرو الزنى في الزامها إياه جلسة في الثالثة - انهما ألزما افراد النية في تلك
الجلسة أنها للمغرب خاصة ، وهذا خطأ لأنه اعمال يقين فيما لا يقين فيه *

فان أيقن أنها من سفر صلى صلاة واحدة كما ذكرنا ، يقعد في الثانية ثم في الثالثة
ويسلم ثم يسجد للسهو *

قال على : فان نسي ظهرا وعصرا لا يدري ؟ أم من يوم واحد أم من يومين او يدري صلاهما
فقط ، ولا يبالى أيهما قدم ؟ لأنه لم يوجب عليه غير ذلك نص سنة ولا قرآن ولا اجماع
ولا قياس ولا قول صاحب ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأبي سليمان *

وقال المالكيون : ان لم يدر أهى من يوم ام من يومين ؟ فليصل ثلاث صلوات اما ظهرا

بين عصرين واما عصراً بين ظهرين *

قال علي : وهذا تخليط ناهيك به ! وإنما يجب الترتيب مادامت الأوقات قائمة مرتبة بترتيب الله تعالى لها، وأما عند خروج بعض الأوقات فلا: إذ لم يأت بذلك نص قرآن ولا سنة ولا إجماع . وبالله تعالى التوفيق *

٤٨١ — مسألة — فان كان قوم في سفينة لا يمكنهم الخروج إلى البر إلا بمشقة أو بتضييعها فليصلوا فيها كما يقدرون، بامام وأذان واقامة ولا بد، فان عجزوا عن اقامة الصفوف وعن القيام لبد (١) أولكون بعضهم تحت السطح أو لترجح (٢) السفينة — : صلوا كما يقدرون وسواء كان بعضهم أو كلهم قدام الامام أو معه أو خلفه، اذالم يقدرُوا على اكثر، وصلى من عجز عن القيام قاعدا ولا يجزئ القادر على القيام الا القيام. لقول الله تعالى (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) ولقوله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » *

وقال أبو حنيفة يصلي قاعداً من قدر على القيام . وهذا خلاف أمر الله تعالى بالقيام في الصلاة . واحتج بأن أنسا صلى في سفينة قاعداً فقلنا : وما يدريكم أنه كان قاعداً ؟ وهو يقدر على القيام ؟ حاشا لله أن يظن بأنس رضى الله عنه انه صلى قاعداً، وهو قادر على القيام *

٤٨٢ — مسألة — والصلاة جائزة في البيع والكنائس واليهارات (٣) والبيت من بيوت الزيران وبيوت البد (٤) والديور :- (٥) اذالم يعلم هنالك ما يجب اجتنابه من دم أو خمر

(١) مصدر ماد وأصل اليد الحركة والليل ومنه اليد بمعنى الحيرة التي تكون عن السكر أو الغشيان أو ركوب البحر، قال أبو اليهم « المائد الذي يركب البحر فتغشى نفسه من ثن ماء البحر حتى يدار به و يسكاد يغشى عليه فيقال : مادبه البحر يميد به ميذا » (٢) بالجيم ثم الحاء المهملة . قال الليث « الأراجيح الفلوات كأنها ترجح بمن سار فيها أى تطوح بمينا وشمالا » ومنه الأرجوحة والمرجوحة التي يلعب بها الغلمان ، وترجحت الأرجوحة بالفلام أى مالت . (٣) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (٤٥) « الهارات » بدون تقط وقد أطلت البحث عن معنى الكلمتين بما يناسب سياق الكلام فلم أجدهم ومحرور *

(٤) بضم الباء الموحدة وتشديد الدال المهملة ، وهو بيت فيه أصنام وتساوير وهو اعزاب « بت » بالفارسية : وقال ابن دريد : « البد الصنم نفسه الذي يعبد لا أصل له في اللغة فارسي معرب والجمع البددة بياء ودالين مفتوحات قاله في اللسان (٥) جمع دير وفي النسخة رقم (١٦) « والوفود » وهو خطأ وليس له معنى *

أوما أشبه ذلك . لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً ،
فحيثما أدركتك الصلاة فصل » *

٤٨٣ — مسألة — وحد دنو الرء من سترته أقرب ذلك قدر ممر الشاة ، وأبعده
ثلاثة أذرع لا يحل لأحد الزيادة على ذلك فان بعد عن سترته عامداً أكثر من ثلاثة
أذرع وهو ينو انها سترته بطلت صلاته ، فان لم ينو انها ستره له فصلاته تامة *
وكل ماصر أمامه مما يقطع الصلاة والستره بينه وبينه او مقدارها - نوى ذلك ستره
اولم ينو - : فصلاته تامة ، وسواء ماصر ذلك على الستره او خلفها *
وحد مقدار الستره ذراع فى اى غلظ كان *

ومن ماصر أمام المصلى وجعل بينه وبينه أكثر من ثلاثة أذرع فلا اثم على المار ، وليس
على المصلى دفعه ، فان ماصر أمامه على ثلاثة أذرع فأقل فهو آثم الا ان تكون ستره
المصلى اقل من ثلاثة أذرع ، فلا حرج على المار فى المرور وراءها او عليها *
برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب انا على
ابن حجر واسحاق بن منصور قالوا انا سفيان - هو ابن عيينة - عن صفوان بن سليم
عن نافع بن جبير بن مطعم عن سهل بن ابى حشمة ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« اذا صلى أحدكم الى ستره فليدن منها ، لا يقطع الشيطان عليه صلاته » (١)
قال على : فصار فرضاً على من صلى الى ستره أن يدنو منها ، وكان من لم يدن منها
- اذا صلى اليها - غير مصل كما أمر ، فلا صلاة له *

فاذ الدنومنها فرض فلا بد من بيان مقدار الدنو المفترض من خلافه ، إذ لا يمكن أن
يأمرنا عليه السلام بأمر يلزمنا ، ثم لا يبينه علينا ، والله تعالى قد أمره بالبيان علينا ، والتبليغ
الينا ، قال تعالى (بلغ ما أنزل إليك من ربك) وقال تعالى (لتبين للناس ما نزل إليهم) *
فنظرنا فى ذلك فوجدنا عبد الله بن يوسف بن نامى حدثنا قال ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب
ابن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يعقوب بن ابراهيم الدورق
ثنا ابن أبى حازم - هو عبد العزيز - ثنا أبى عن سهل بن سعد الساعدى قال : « كان بين مصلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار ممر الشاة » (٢) فكان هذا أقل ما يمكن من

الدنو ، إذا ما كان أقل من هذا فانع من الركوع ومن السجود إلا بتقهقر ، ولا يجوز تكلف ذلك إلا لمن لا يقدر على أكثر من ذلك *

وقد وجدنا عبد الله بن ربيع حدثنا ، قال ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن سلمة عن ابن القاسم حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر ، قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) دخل الكعبة ، هو وأسامة بن زيد ، وبلال وعثمان بن طلحة الحنظلي (٢) فأغلقها عليه ، (٣) فسألت بلالا حين خرج : ماذا صنع (٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : جعل عموداً عن يساره وعمودين عن يمينه ، وثلاثة أعمدة وراءه - وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة - ثم صلى ، وجعل بينه وبين الجدار نحواً من ثلاثة أذرع » (٥) *
قال علي : لم نجد في البعد عن السترة أكثر من هذا ، فكان هذا حد البيان في أقصى الواجب من ذلك . وقد ذكرنا اليراهين فيما عدا ذلك فيما خلا من كتابنا هذا والله تعالى الحمد *

وقد قال بهذا قبلنا طائفة من السلف *

روينا عن ابن جريج عن عطاء قال : يقال : أدنى ما يكفيك فيما بينك وبين السارية ثلاثة أذرع *

وقد صلى عليه السلام إلى الحربة والعنزة والبعير ، وحد السترة في ارتفاعها بمؤخرة الرجل ، وروينا عن أبي سعيد وعطاء وغيرهم *

ولم يصح في الخط شيء ، فلا يجوز القول به . وبالله تعالى التوفيق *

٤٨٤ - مسألة - ومن بكى في الصلاة من خشية الله تعالى أو من هم عليه (٦) ولم يمكنه رد البكاء فلا شيء عليه ، ولا سجود سهو ولا غيره ، فلو تعدد البكاء عمداً بطلت صلاته . *

(١) في الموطأ (ص ١٥٥) والنسائي (ج ١ ص ١٢٢) «عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم» بحذف كلمة «قال» (٢) في النسخة رقم (١٦) «وعثمان بن أبي طلحة الحنظلي» وهو خطأ (٣) في الموطأ زيادة «ومكث فيها» (٤) ما هنا هو الموافق للنسائي ، وفي الموطأ «ما صنع» (٥) قوله «وجعل بينه وبين الجدار» الخ ليس في الموطأ رواية يحيى بن يحيى ولا في رواية محمد بن الحسن (ص ٢٢٨) فهو زيادة من رواية ابن القاسم (٦) هكذا في الأصول «هم عليه» والمعروف في اللغة أن يقال «هم به» فلعل المؤلف اطلع على شاهد لهذا *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله ابن المبارك عز: حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن معمر بن عوف - هو ابن الشخير (١) - عن أبيه قال: «أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يعلى، ولجوفه أزيز كأزيز المرجل، يعني يكي» (٢) *

قال على: هكذا هو التفسير نصاً في نفس الحديث.*

وأما غلبة البكاء فقال تعالى: (لا يكف الله نفساً الا وسعها). وقال عاوية السلام: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وأما تعمد البكاء فعمل لم يأت باباحته نص، وقال عليه السلام «إن في الصلاة لشفلاً» فصح أن كل عمل فهو محرم في الصلاة، إلا عملاً جاء باباحته نص أو إجماع، وبالله تعالى التوفيق.*

﴿ صلاة الجماعة ﴾ (٣)

٤٨٥ - مسألة - ولا تجزئ صلاة فرض أحداً من الرجال - إذا كان بحيث يسمع الأذان أن يصلها الا في المسجد مع الإمام، فإن تعمد ترك ذلك بغير عذر بطلت صلاته، فإن كان بحيث لا يسمع الأذان (٤) ففرض عليه أن يصل في جماعة مع واحد إليه فصاعداً ولا بد، فإن لم يفعل فلا صلاة له الا أن لا يجد أحداً يصلها معه فيجزئه حينئذ الا من له عذر فيجزئه حينئذ التخلف عن الجماعة.*

وليس ذلك فرضاً على النساء، فإن حضرنها حينئذ فقد أحسن، وهو أفضل لمن كان استأذن الحرائر أو الاماء بمولتهن أو ساداتهن في حضور الصلاة في المسجد ففرض عليهم الاذن لمن. ولا يخرجن إلا تغلات غير متطيات ولا مترينات، فإن تطيبن أو ترين لذلك فلا صلاة لهن، ومنعهن حينئذ فرض.*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا

(١) هو معمر بن عبد الله بن الشخير - بكسر الشين وتشديد الخاء المعجمتين - وأبوه عبد الله بن الشخير له صحبة (٢) الأزيز - بزاين بوزن كريم - هو أن يحش جوفه ويغلي بالبكاء. والمرجل - بكسر الميم واسكان الراء - الأناء الذي يغلي فيه الماء. والحديث في النسائي (ج ١ ص ١٧٩) (٣) هذا العنوان في بعض النسخ دون بعض، وإثباته أحسن، وفائدته أكثر (٤) في النسخة رقم (٤٥) «لا يسمع أذاناً» *

أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ويعقوب بن إبراهيم الدورقي وإسحق ابن إبراهيم - هو ابن راهويه - كلهم عن مروان بن معاوية الفزاري عن عبيد الله بن الأصم عن يزيد بن الأصم (١) عن أبي هريرة قال: «أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل أعمى فقال: يا رسول الله، ليس لي قائد (٢) يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرخص له، فيصل في بيته، فرخص له، فلما ولى دعاه وقال له: هل تسمع (٣) النداء بالصلاة؟ قال: نعم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فأجب» * (٤) حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يزيد بن زريع ثنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث الليثي قال: قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا حضرت (٥) الصلاة فأذنا وأقبا ثم ليؤمكما أكبركما» *

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن يوسف ثنا سفيان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجلين أتياه يريدان السفر: «إذا خرجتما (٦) فأذنا ثم أقبا ثم ليؤمكما أكبركما» *

وبه إلى البخاري: حدثنا معلى بن أسد ثنا وهيب - هو ابن خالد - عن أيوب عن أبي قلابة (٧) عن مالك بن الحويرث قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا - وقد أتته في نفر من قومي - إذا حضرت الصلاة، فليؤذن لكم أحدكم. وليؤمكم أكبركم» * (٨)

-
- (١) في مسلم (ج ١ ص ١٨١) «ثنا يزيد بن الأصم» (٢) في مسلم «انه ليس لي قائد»
 (٣) في مسلم «دعاه فقال: هل تسمع» الخ (٤) في مسلم «قال: فأجب» (٥) في البخاري بهذا الاسناد (ج ١ ص ٢٦٦) «عن مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا حضرت الصلاة، فليؤذن لكم أحدكم. وليؤمكم أكبركم» * (٨)
 أوله في نسخة من نسخ البخاري المختلفة (٦) في البخاري (ج ١ ص ٢٥٧ و ٢٥٨)
 «عن مالك بن الحويرث قال: أتى رجلان النبي صلى الله عليه وسلم يريدان السفر فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إذا أتتما خرجتما» الخ (٧) في الأصلين «ثنا وهيب - هو ابن خالد - عن أبي قلابة» بحذف «عن أيوب» وهو خطأ صرف. صححناه من البخاري (ج ١ ص ٢٥٧)
 (٨) الحديث روى المؤلف أوله بالمعنى *

حدثنا أحمد بن قاسم حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم حدثني جدى قاسم بن أصبغ ثنا اسماعيل بن اسحاق القاضي ثنا سليمان بن حرب ثنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « من سمع انشداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر » (١) *

حدثنا حمام بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا ابراهيم بن محمد ثنا ابن بكير عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « والذي نفسى بيده ، لقد هممت أن أمر بمحطب فيحطب ، ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ، ثم أمر رجلا فيؤم الناس ، ثم أخالف الى رجال فأحرق عليهم بيوتهم والذي نفسى بيده ، لو يعلم أحدكم أنه يجد عظماً سمياً أو صرماًتين (٢) حسنتين لشهد العشاء » * (٣)

وقدر ويناها من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مسنداً

(١) رواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٣٧) عن عبد الحميد بن بيان عن هشيم بن بشير عن شعبة باسناده وهذا اسناد صحيح . ورواه الدارقطني (ص ١٦١) عن علي بن عبد الله ابن مبشر عن عبد الحميد بن بيان عن هشيم ، ورواه الحاكم (ج ١ ص ٢٤٥) من طريق عمرو بن عون وعبد الحميد بن بيان كلاهما عن هشيم عن شعبة ، ورواه الدارقطني والحاكم من طريق العباس الدوري عن عبد الرحمن بن غزوان قراد أبي نوح عن شعبة ورواه الحاكم بأسانيد أخرى عن شعبة ، قال الحاكم « هذا حديث قد أوقفه غندر وأكثراً أصحاب شعبة وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وهشيم وقراد ابونوح ثقتان فاذا وصلوا فالقول فيه قولهما » ووافقه الذهبي والموقوف سيد كره المؤلف قريباً ، ومن الغريب ان الدارقطني زعم ان قراد شيخ مجهول مع انه ثقة معروف وقد وثقه هو نفسه في الجرح والتعديل كما نقله عنه ابن حجر في التهذيب . والحديث رواه أيضاً ابوداود (ج ١ ص ٢١٦) والدارقطني والحاكم من طريق أبي جناب عن مفراء العبدى عن عدى بن ثابت عن سعيد بن جبير وهذا اسناد ضعيف لضعف أبي جناب النكابي واسمه يحيى بن أبي حبة ولكن الأسانيد السابقة صحيحة وفيها مقنع . (٢) بفتح الميم الأولى وبكسرهما مع اسكان الراء وهى ما بين ظلفى الشاة (٣) فى الموطأ (ص ٤٥) والبخارى من طريق مالك (ج ١ ص ٢٦٢) *

ومن طريق شعبة، وعبد الله بن نمير، وأبي معاوية كلهم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مسنداً (١) *

وليس في ذكر العشاء في آخر الحديث دليل على أنها التوعد على تركها دون غيرها، بل هي قضيتان متغايرتان *

وايضاً فالمخالف موافق لنا على أن حكم صلاة العشاء في وجوب حضورها كسائر الصلوات ولا فرق *

ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يهتم بما طل ولا يتوعد إلا بحق *

فان قيل فلم لم يحرقها؟ *

قيل . لأنهم بادروا وحضروا الجماعة، لا يجوز غير ذلك *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا النخيلي - هو عبد الله بن محمد - ثنا أبو الليث - هو الحسن بن عمر الرقي - حدثني يزيد ابن يزيد - هو ابن جابر - حدثني يزيد بن الأصم، قال سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لقد هممت أن أمر فتيتي فتجمع (٢) حزامي حطبا، ثم آتي قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فأحرقها عليهم، قال يزيد : فقلت ليزيد ابن الأصم : يا أبا عوف ، الجمعة عنى أو غيرها ؟ قال : صمتا أذناي إن لم أكن سمعت أبا هريرة يأثره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكر جمعة ولا غيرها» *

قال علي وقد أقدم قوم على الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم جهاراً فقال : انما عنى المنافقين !! *

ومعاذ الله من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن المحال البحت أن يكون عليه السلام يريد المنافقين فلا يذكرهم، ويذكر تارك الصلاة وهو لا يريد هم *

فان ذكروا حديث أبي هريرة وابن عمر كلاهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ان صلاة الجماعة تزيد على صلاة المنفرد سبعا وعشرين درجة» *

قلنا : هذان خبران صحيحان، وقد صحت الأخبار التي صدرناها، وثبت أنه لا صلاة

(١) هذه الروايات كلها في مسلم (ج ١ ص ١٨٠ و ١٨١) الاراوية شعبة قاضي لم أجدها

(٢) في سنن أبي داود (ج ١ ص ٢١٥) «فيجمعوا» *

للتخلف عن الجماعة إلا ان يكون معذوراً ، فوجب استعمال هذين الخبرين على ما قد صح هناك ، لا على التعارض والتناقض البعدين عن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم *
فصح أن هذا التفاضل إنما هو على صلاة المعذور التي تجوز ، وهي دون صلاة الجماعة في الفضل (١) كما أخبر عليه السلام ، ومن حمل هذين الخبرين على غير ما ذكرنا حصل على خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحاديث الأخرى ، وعلى تكذيبه عليه السلام في قوله : أن لا صلاة في غير الجماعة إلا لمعذور ، واستخف بوعيده ، وعصى أمره عليه السلام في إجابة النداء ، وبأن يؤم الاثني فصاعداً أحدهما ، وهذا عظيم جدا *
وهذا الذي قلنا : هو مثل قول الله تعالى : (لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجراً عظيماً . درجات منه) فنص تعالى على أن التخلف عن الجهاد بغير عذر مذموم أشد الذم في غير ما موضع من القرآن ، منها قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم أنفروا في سبيل الله اثانتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فامتع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل الا تنفروا يذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم) في آيات كثيرة جداً ، ثم بين الله تعالى أن المجاهدين مفضلون على القاعدین درجة ودرجات ، فصح انه إنما غنى القاعدین المعذورین الذين لهم نصيب من وعد الله الحسنى والأجر ، لا الذين توعدوا بالمذاب ، *

وكما أخبر عليه السلام ان صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ، ولم يختلفوا معنا في ان المصلی قاعداً بغير عذر لا أجر له ، ولا نصيب من الصلاة ، فصح ان النسبة المذكورة من الفضل إنما هي بين المباح له الصلاة قاعداً لعذر من خوف او مرض او في نافلة .
فان أرادوا ان يخصوا بذلك النافلة فقط ، سألناهم الدليل على ذلك ؟ ولا سبيل لهم اليه ، الا بدعوى في ان المعذور في الفريضة صلاته كصلاة القائم ، وهذه دعوى كاذبة ، مخالفة لمعوم قوله عليه السلام : « صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم » دون تخصيص منه عليه السلام .

وأيضاً فإن حمام بن أحمد حدثنا قال: ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن إيمان ثنا بكر بن حماد والقاضي أحمد بن محمد البرقي قال القاضي البرقي : ثنا أبو معمر - هو عبد الله ابن عمرو الرقي (١) ثنا عبد الوارث ، وقال بكر : ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان وعبد الوارث بن سعيد التنوري ، ثم اتفقا عن الحسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن عمران ابن الحصين ، قال القاضي البرقي في حديثه : أن عمران بن الحصين حدثه وكان رجلاً مبسوراً (٢) : «انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل وهو قاعد ، فقال عليه السلام: «من صلى قائماً ، فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد» (٣) *

قال علي : وخصوصاً لا يجوز ون التنفل بالأيام للصحيح ، فبطل تأويلهم جملة .
ولله تعالى الحمد *

ولاشك في أن من فعل الخير أفضل من آخر منعه المذر من فعله ، وهذا منصوص عليه في الخبر الذي فيه : أن الفقراء قالوا: يا رسول الله ، ذهب أصحاب الدثور وبالأجور ، فعلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ذكر الذي علمهم ، فبلغ الأغنياء ففعلوه زائداً على ما كانوا يفعلونه من العتق والصدقة ، فذكر الفقراء ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال . «ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء» *

ولا خلاف في أن من حج أفضل ممن لم يحج ممن أقعده المذر ، وهكذا في سائر الأعمال . وقد جاء في الآثار الصحيح . «من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة ، فإن عملها كتبت له عشرأ» فعم عليه السلام من لم يعملها بعذر أو ينير عذره .
فإن ذكر والآثار الواردة فيمن كان له حزب من الليل فأقصده عنه المرض أو النوم كتب له *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عبد الله بن عمرو الرقي» وهو خطأ . وما هنا أيضاً خطأ في نسبة عبد الله هذا إلى الرقة فإنه «أبو معمر عبد الله بن عمرو التميمي النخعي البصري المقعد» ولمسه اشتبه على المؤلف فظنه «عبد الله - بالتصغير - بن عمرو الرقي الأسدي» ولكن هذا كنيته «أبو وهب» (٢) أي كانت به بواسير (٣) سبق هذا الحديث في المسألة ٢٩٧ (ج ٣ ص ٥٦) من طريق البخاري وانظار ، فتح الباري (ج ٢ ص ٣٩٤-٣٩٧) *

قلنا. لا تنكر تخصيص ما شاء الله تعالى تخصيصه اذا ورد النص بذلك ، وانما نكره
بالرأى والظن والدعوى ، وقد يكتب له القيام كما في الحديث ، ويضعف الأجر للقائم
عشرة أمثال قيامه ، فهذا ممكن موافق لسائر النصوص . وبالله تعالى التوفيق *
فان ذكروا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أم الناس في بيته وهو منك القدم
وفي منزل أنس *

قلنا : نعم ، وهو معذور عليه السلام بانفكك قدمه ، ولا يخلو الذين معه من أن
يكونوا جميع أهل المسجد فصلوا هنالك ، فهناك كانت الجماعة ، وهذا لا نكره ، أو من أن
يكونوا ممن لزمه الكون معه عليه السلام لضرورة فهذا عذر ، وتكون إمامته في منزل
أنس في غير وقت صلاة فرض ، لكن تطوعاً *
وكل هذا لا يعارض به ما ثبت من وجوب فرض الصلاة في جماعة ، ووجوب إجابة
داعى الله تعالى في قوله « حى على الصلاة » *
وقال الشافعى : هي فرض على الكفاية *
قال على : وهذه دعوى بلا برهان ، وإذا قرر بانها فرض ثم ادعى سقوط الفرض لم
يصدق إلا بنص *

وقد قال : يمثل هذا جماعة من السلف *
روينا عن أبي هريرة أنه رأى إنسانا خرج من المسجد بعد النداء فقال : « أما هذا
فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم » (١) *
وروينا عن أبي الأحوص عن ابن مسعود أنه قال : « حافظوا على هذه الصلوات
الخمسة حيث ينادى بهن ، فانهن من سنن الهدى ، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنهن الا منافق
بين النفاق ولقد رأيتنا وأن الرجل يهذى بين الرجلين حتى يقام في الصف وما منكم أحد
الا له مسجد في بيته ، ولو صليتم في بيوتكم وتركتم مساجدكم تركتم سنة نبيكم ، ولو
تركتم سنة نبيكم لكفرتم » (٢) *
ومن طريق وكيع عن مسعر بن كدام عن أبي خصين عن أبي بردة بن أبي موسى

(١) سبق هذا في المسألة ٣٢٨ (ج ٣ ص ١٤٧) (٢) هذا لفظ أبي داود (ج ١
ص ٢١٥ و ٢١٦) ورواه مسلم (ج ١ ص ١٨١) نحو هذا ورواه غيرها *

عن أبي موسى الأشعري قال : من سمع المنادى فلم يجب من غير عذر فلا صلاة له (١) *
 وعن ابن مسعود . من سمع المنادى فلم يجب من غير عذر فلا صلاة له *
 وعن معمر بن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر . أنه صلى ركعتين من المكتوبة
 في بيته فسمع الإقامة فخرج اليها *
 قال علي . لو أجزأت ابن عمر صلاته في منزله ما قطعها *
 وعن أبي هريرة . لأن يمتلي أذنا ابن آدم وصاصاً مذاباً خير له من أن يسمع
 المنادى فلا يجبه *

وعن سفيان الثوري عن منصور عن عدي بن ثابت الأنصاري عن عائشة أم المؤمنين
 قالت : من سمع النداء فلم يأت به فلم يرد خيراً ولم يرد به *
 وعن يحيى بن سعيد القطان . ثنا أبو حيان يحيى بن سعيد التيمي حدثني أبي عن علي
 ابن أبي طالب . لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ، قليل له : يأمر المؤمنين . ومن
 جار المسجد ؟ قال : من سمع الأذان *
 ومثله من طريق سفيان بن عيينة ، وسفيان الثوري عن أبي حيان المذكور عن أبيه
 عن علي (٢) *

(١) رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٤٦) من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن
 أبي بردة عن أبيه مرفوعاً « من سمع النداء فارغاً صحيحاً فلم يجب فلا صلاة له » وصححه
 هو والذهبي ، ونسبه ابن حجر في التلخيص (ص ١٢٣) إلى البزار مرفوعاً وموقوفاً .
 (٢) هذا الإسناد والذي قبله صحيحان ، وقد روى الدارقطني (ص ١٦١) من طريق
 الحارث الأعور عن علي قال : « من كان جار المسجد فسمع المنادى يتنادى فلم يجبه
 من غير عذر فلا صلاة له » والحارث ضعيف جداً . وقد ورد حديث « لا صلاة
 لجار المسجد إلا في المسجد » مرفوعاً عند الدارقطني والحاكم من حديث أبي هريرة
 وفي أسنادهما سليمان بن داود اليمامي وهو منكر الحديث كما قال البخاري وأبو حاتم ، وقال
 البخاري : « من قلت فيه منكر الحديث فلا تحمل الرواية عنه » وعند الدارقطني من
 حديث جابر ، وفي أسناده محمد بن سكين - بالتصغير - وهو ضعيف . ولذلك قال
 ابن حجر في التلخيص (ص ١٢٣) « حديث لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد مشهور
 بين الناس وهو ضعيف » *

وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن عدي بن ثابت سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس انه قال : من سمع النداء ثم لم يأت فلا صلاة له إلا من عذر (١) *
وعن عطاء . ليس لأحد من خلق الله تعالى في الحضر والقرية يسمع النداء والاقامة . - رخصة في ان يدع الصلاة ، قال ابن جريج : فقلت له . وان كان على بزبيعه يفرق (٢) ان قام عنه أن يضيع قال : لا ، لا رخصة له في ذلك ، قلت : ان كان به مرض او رمد غير حابس او تشكى يده ؟ قال . أحب إلى ان يتكاف ، قلت له : أرايت من لم يسمع النداء من أهل القرية وإن كان قريباً من المسجد ؟ قال . ان شاء فليأت وان شاء فليجلس *

وعن عطاء . كنا نسمع انه لا يتخلف عن الجماعة إلا منافق *
وعن ابراهيم النخعي . انه كان لا يرخص في ترك الصلاة في الجماعة إلا لمرض او خائف *

وعن هشام بن حسان عن الحسن قال : اذا سمع الرجل الأذان فقد احتبس . *
وعن لسفيان بن عيينة حدثني عبد الرحمن بن حرملة قال : كنت عند سعيد بن المسيب فجاءه رجل فسأله عن بعض الأمر ونادى المنادى فأراد أن يخرج فقال له سعيد : قد نودي بالصلاة ، فقال له الرجل : ان أصحابي قد مضوا وهذه راحتي بالباب ، فقال له سعيد : لا تخرج ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يخرج من هذا المسجد بعد النداء إلا منافق ، إلا رجل خرج وهو يريد الرجعة الى الصلاة » فأبى الرجل الا الخروج ، فقال سعيد : دونكم الرجل ، قال : فاني عنده ذات يوم إذ جاءه رجل فقال : يا أبا محمد ، ألم تر الرجل ؟ - يعني ذلك الذي خرج - وقع عن راحلته فأنكسرت رجله !! قال سعيد : قد ظننت أنه سيصيه أمر . *

وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا *
وأما النساء فلا خلاف في ان شهودهن الجماعة ليس فرضاً ، وقد صح في الآثار كون نساء النبي صلى الله عليه وسلم في حجرهن لا يخرجن الى المسجد *

(١) هذا هو الذي أشار الحاكم اليه عند الكلام عليه مرفوعاً وذكر ان غندرا - وهو محمد بن جعفر - رواه موقوفاً (٢) أي يخاف *

واختلف الناس في أي الأمرين أفضل لهن؟ أصلاتهن في بيوتهن؟ أم في المساجد في الجماعات؟

و برهان صحة قولنا هو ما قد ذكرنا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أن صلاة الجماعة تفضل صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة» وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه النساء من غيرهن *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج أنا خرملة بن يحيى أنا ابن وهب أنا يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب أنا سالم بن عبد الله بن عمر أن أبا عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تمنعوا نساءكم (١) المساجد إذا استأذنكم إليها» فقال بلال بن عبد الله: والله لئمنعنهم، فأقبل عليه (٢) عبد الله (٣) بن عمر فسبه سبا سيئاً، ما سمعته سبه مثله قط، قال: أخبرك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول: والله لئمنعنهم! *

و به الى مسلم: حدثنا عمرو الناقد وزهير بن حرب كلاهما عن سفيان بن عيينة عن الزهري سمع سالم بن عبد الله بن عمر يحدث عن أبيه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا استأذنت أحدكم امرأته الى المسجد فلا يمنعها» (٤) *

وبه الى مسلم: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي وعبد الله بن إدريس قالنا: عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» *

و به الى مسلم: حدثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تمنعوا النساء من الخروج الى المساجد بالليل» * و به الى مسلم حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان ثنا بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن زينب امرأة ابن مسعود

(١) في الأصلين «إماءكم» وصححناه من مسلم (ج ١ ص ١٢٩) (٢) في النسخة رقم (١٦)

«فأقبل إليه» وما هنا هو الموافق لمسلم (٣) في النسخة رقم (١٦) «عبيد الله بن عمر» وهو خطأ

(٤) في مسلم (ج ١ ص ١٢٩) وكذلك الحديثان بعده *

قالت : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا شهدت احدا كن السجدة فلا تمس طيباً » (١) *

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن وضاح ثنا حامد - هو ابن يحيى البلخي - ثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن محمد بن عمرو ابن علقمة بن وقاص الليثي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تمتنعوا إمام الله مساجد الله ، ولا يخرجن إلا وهن ثقلات » (٢) *

قال علي : وهذا نفس قولنا ، فاذا خرجن مترينات أو متعطيات فهن عاصيات لله تعالى ، خارجات بخلاف ما أمرن ، فلا يحل إرسالهن حينئذ أصلاً * والآثار في حضور النساء صلاة الجماعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم متواترة في غاية الضحة ، لا ينكر ذلك إلا جاهل *

كحديث عائشة أم المؤمنين . « إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات بمر وطهن ما يعرفن من الغلس » (٣) * وحديث أبي حازم عن سهل بن سعد . « لقد رأيت الرجال عاقدي أزهم في أعناقهم من ضيق الأزر خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال قائل : يا معشر النساء ، لا ترفعن رؤوسكن حتى يرفع الرجال » (٤) * وقوله عليه السلام . « إني لأدخل في الصلاة أريد أن أطيلها فأسمع بكاء الصبي فأتجاوز في صلاتي خشية أن تقتن أمه » *

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٣٠) وحديث ابن عمر هذا بالفاظه المتعددة لا يدل على الوجوب فقد روى أبو داود (ج ١ ص ٢٢٢) عن ابن عمر مرفوعاً « لا تمتنعوا نساءكم المساجد ويوتهن خير لهن » وهذه الزيادة صحيحة ونسبها الشوكاني (ج ٣ ص ١٦٠) وابن حجر (ج ٢ ص ٢٣٧) إلى صحيح ابن خزيمة ، ورواه الحاكم (ج ١ ص ٢٠٩) وصححه هو والذهبي وقد سبق في (ج ٣ ص ١٢٣) (٢) بفتح التاء وكسر الفاء يعني غير متعطيات . والحديث رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٢٢) عن موسى بن اسمعيل عن حماد عن محمد بن عمرو . وقد سبق للمؤلف بالاسناد التي هنا في المسألة ٣٢١ (ج ٣ ص ١٣٠) (٣) في مسلم (ج ١ ص ١٧٨) (٤) في مسلم (ج ١ ص ١٢٩) *

واخبر الذى رويناه من طريق أبى بكر بن أبى شيبة ثنا حسين بن على الجعفى عن زائدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «خير صفوف الرجال المقدم ، وشرها المؤخر ، وشر صفوف النساء المقدم ، وخيرها المؤخر ، ثم قال : يا معشر النساء ، اذا سجد الرجال فاغضضن أبصاركن ، لا ترين عورات الرجال من ضيق الأزر» (١) *

وحديث ايوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . «لو تركنا هذا الباب للنساء ، فما دخل من ذلك الباب ابن عمر حتى مات» (٢) وان عمر بن الخطاب كان ينهى ان يدخل من باب النساء (٣) *

وحديث اسماء فى صلاة الكسوف ، وانها صلت فى المسجد مع النساء خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم . *

فما كان عليه السلام ليدعهن يتكلفن الخروج فى الليل والغلس يحملن صغارهن ويفردهن باباً ويأمر بخروج الأبكار وغير الأبكار ومن لا جلباب لها فتستعير جلباباً الى المصلى ، فيتركن يتكلفن من ذلك ما يحيط أجورهن ، ويكون الفضل لهن فى تركه ، هذا لا يظنه بناصح للمسلمين إلا عديم عقل ، فكيف برسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ الذى اخبر تعالى انه (عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالؤمنين رؤوف رحيم) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحق بن ابراهيم ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة انه سمع عبد الله بن عمرو ابن العاص قال : - اجتمعنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «إنه لم يكن نبى قبلى الا كان حقاً عليه» (٤) أن يذل أمته على خير ما يعلمه لهم ، وينذرهم شر ما يعلمه لهم » قال على : واحتج من خالف الحق فى هذا بنحو موضوع عن عبد الحميد بن المنذر الأنصارى عن عمته أو جدته ام حميد . ان النبي صلى الله عليه وسلم قال . «ان صلاتك فى بيتك افضل من صلاتك معى» *

(١) تقدم فى المحلى (ج ٣ ص ١٣١) (٢) رواه ابوداود (ج ١ ص ٢٢٣) والمحلى (ج ٣ ص ١٣١) (٣) سبق فى المحلى (ج ٣ ص ١٣١ و ١٣٢) (٤) فى الأصلين «الا كان عليه حقاً» وصححه من مسلم (ج ٢ ص ٨٧) وهو حديث طويل اختصره المؤلف *

قال على : عبد الحميد بن المنذر مجهول لا يدريه أحد (١) *
 وذكروا أيضاً ما روينا عن عائشة رضى الله عنها من قولها : لو أدرك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن من الخروج كما منعه نساء بنى إسرائيل *
 وهذا لاحجة فيه لوجوه ثمانية . *

أولها . ان الله تعالى باعث محمد صلى الله عليه وسلم بالحق موجب دينه الى يوم القيامة
 الموحى اليه بأن لا يمنع النساء - حرائرهن وإماءهن ، ذوات الأزواج وغيرهن - من
 المساجد ليلاً ونهاراً - قد علم ما يحدث النساء ، فلم يحدث تعالى لذلك منعاً لهن ، ولا قال
 له : اذا حدثن فامنعوهن *

والثاني . انه عليه السلام ، لو صح انه لو أدرك احدائهن لمنعهن - لما كان ذلك مباحاً
 ممنهن ، لأنه عليه السلام لم يدرك فلم يمنع ، فلا يحل المنع ، اذ لم يأمر به عليه السلام *
 والثالث : أن من الكبائر نسخ شريعة مات عليه السلام ولم ينسخها ، بل هو
 كفر مجرد *

والرابع أنه لاحجة في قول أحد بعده عليه السلام *
 والخامس : أن عائشة رضى الله عنها لم تقل : إن ممنهن لكم مباح ، بل منعت منه
 وإنما أخبرت ظناً منها بأمر لم يكن ولا تم ، فهم مخالفون لها في ذلك *
 والسادس : أنه لا يحدث ممنهن أعظم من الزنا ، وقد كان فيهن على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ، وقد نهاهن الله تعالى عن التبرج ، وأن يضربن بأرجلهن
 ليعلن ما يخفين من زينتهن ، وأنذر عليه السلام بنساء كاسيات عاريات مائلات
 رؤسهن كأُسنمة البخت لا يرحن رائحة الجنة ، وعلم أنهن سيكون بعده ، فما ممنهن
 من أجل ذلك *

والسابع : أنه لا يحل عقاب من لم يحدث من أجل من أحدث ، فمن الباطل أن يمنع
 من لم يحدث من أجل من أحدث ، والله تعالى يقول (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر
 وازرة وزر أخرى) والثامن : انهم لا يختلفون في انه لا يحل ممنهن من التراور، ومن
 الصفق في الأسواق، والخروج في حاجاتهن ، وليس في الضلال والباطل أكثر من
 اطلاقهن على كل ذلك وقد أحدث ممنهن من أحدث ، وتخص صلاتهن في المسجد
 الذى هو أفضل الأعمال بعد التوحيد بالمنع ، حاشا لله من هذا ، وما ندري كيف

(١) سبق الكلام على روايات هذا الحديث وانه حديث صحيح (ج ٣ ص ١٣٣ و ١٣٤) *

ينطلق لسان من يعقل بالاحتجاج بمثل هذا (١) في خلاف السنن الثابتة المتواترة (٢) *
 قال علي : والصحيح من هذا ، هو ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق
 ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن المثنى أن عمرو بن عاصم الكلابي
 حدثهم قال ثنا همام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن مروق العجلي عن أبي الأحوص
 عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة المرأة في بيتها أفضل
 من صلاتها في حجرتها ، وصلاتها في مسجدتها أفضل من صلاتها في بيتها » (٣) *
 وروينا هذا الخبر بلفظ آخر كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عباس بن أصبغ ثنا
 محمد بن قاسم ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثنى ثنا عمرو بن عاصم الكلابي
 ثنا همام عن قتادة عن مروق العجلي عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنما المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان ،
 وأقرب ما تكون من وجه ربها وهي في قعر بيتها صلاة المرأة في مخدعها أفضل من صلاتها
 في بيتها ، وصلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها » (٤) *

قال علي : هكذا بدكر المخدع ليس فيه للمسجد ذكر أصلا ، ثم لو صح فيه أن صلاتها
 في بيتها أفضل من صلاتها في مسجدتها - وهذا لا يوجد أبدا من طريق فيها خير - لما كانت
 فيه حجة ، لأنه كان يسكون منسوخا بلا شك ، بما ذكرنا من تركه عليه السلام لمن
 يتكلم في الكلف في الغيب ، راغبات في الصلاة في الجماعة معه إلى أن مات عليه السلام ،
 فهذا آخر الأمر بلا شك *

قال علي : مسجدتها ههنا هو مسجد محلتها ومسجد قومها ، ولا يجوز أن يظن أنه
 مسجد بيتها ، إذ لو كان ذلك لكان عليه السلام قائلا : صلاتك في بيتك أفضل من صلاتك
 في بيتك ، وهذه لكنة وغي ، حرام أن ينسب إليه عليه السلام *

(١) في النسخة رقم (١٦) « بالاحتجاج في مثل هذا » وفي النسخة رقم (٤٥) « بالاحتجاج
 لمثل هذا » والصواب ما هنا (٢) سبق مثل هذه الإجابة من المؤلف في السئلة ٣٣١ (٣) سبق
 الكلام عليه أيضا في (ج ٣ ص ١٣٧) وذكرنا هناك أن المؤلف تصحف عليه الحديث ، وإن
 صوابه « وصلاتها في مخدعها » بدل « مسجدتها » كما في أبي داود ، وبذلك يسقط استدلاله
 بهذه اللفظة التي وهم فيها (٤) هذه الرواية تؤيد صحة ما ذهبنا إليه من أن الحديث تصحف
 على المؤلف *

و بقولنا قال الأئمة *

روينا عن معمر عن الزهري : أن عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل كانت تحت عمر ابن الخطاب ، وكانت تشهد الصلاة في المسجد ، فكان عمر يقول لها : والله أنك لتعلمين ما أحب هذا ، فقالت : والله لا أنتهى حتى تنهاني ، فقال عمر : فاني لا أنهاك ، قال : فلقد طعن عمر يومئذ وانتهاني المسجد (١) *

قال علي : ولورأى عمر صلاتها في بيتها أفضل لكان أقل أحواله أن يخبرها بذلك ويقول لها : إنك تدعين الأفضل وتختارين الأدنى ، لا سيما مع أني لا أحب لك ذلك ، فافصل ، بل اقتصر على أخبارها بهواه الذي لا يقدر على صرفه ، ومن الباطل أن تختار سو هي صاحبة ، ويدعها هو - ان تكاف استخاط زوجها فيما غيره أفضل منه ، فصيح انها رأيا الفضل العظيم الذي يسقط فيه موافقة رضا الزوج ، وأمير المؤمنين وصاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم في خروجها الى المسجد في الفلس وغيره ، وهذا في غاية الوضوح لمن عقل *

ورويانا من طريق هشام بن عروة : ان عمرو بن الخطاب امر سليمان بن ابى حشمة أن يؤم النساء في مؤخر المسجد في شهر رمضان (٢) *

ومن طريق عرجة : ان علي بن ابى طالب كان يأمر الناس بالقيام في رمضان ، فيجعل للرجال إماما ، وللنساء اماما ، قال عرجة : فأمرني فأمرت النساء (٣) مع ما ذكرنا من شدة غضب ابن عمر على ابنه اذ قال انه يمنع النساء من الخروج الى الصلاة *

فهؤلاء أئمة المسلمين بحضرة الصحابة ، ثم على هذا عمل المسلمين في أقطار الأرض جيلا بعد جيل . والله تعالى التوفيق *

٤٨٦ — مسألة — ومن العذر للرجال في التخلف عن الجماعة في المسجد : المرض ، والخوف ، والمطر ، والبرد ، وخوف ضياع المال ، وحضور الأكل ، وخوف ضياع المريض أو الميت ، وتطويل الامام حتى يضرب من خلفه ، وأكل الثوم أو البصل أو البكرات مادامت الرائحة باقية ، ويمنع آكواها من حضور المسجد ، ويؤمر باخراجهم منه ولا بد ، ولا يجوز أن يمنع من المساجد أحد غير هؤلاء ، لا مجذوم ولا أبلح ولا ذو عاهة ولا امرأة بصغير معها *

فأما المرض والخوف فلا خلاف في ذلك ، لقول الله تعالى : (لا يكاف الله نفساً إلا

(١) سبق الكلام عليه في (ج ٣ ص ١٣٩) (٢) سبق في (ج ٣ ص ١٣٨ و ١٣٩)

(٣) سبق هذا ايضا في (ج ٣ ص ١٤٠) *

وسمها (وقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) وقال تعالى :
(الا من أكره) *

وكذلك اضلعة المال ، وقد نهى عليه السلام عن إضاعة المال *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عباد ثنا حاتم - هو ابن اسمعيل -
عن يعقوب بن مجاهد - أبي حنيفة (١) عن ابن أبي عتيق انه شهد عائشة أم المؤمنين
قالت : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا صلاة بحضرة طعام ، ولا
وهو يدافعه الأخبثان » (٢) *

نا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحق بن منصور
أنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن ابن جريج ثنا عطاء عن جابر بن عبد الله قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أكل من هذه الشجرة ، قال أول يوم : الثوم
ثم قال : الثوم والبصل والكراث - : فلا يقربنا في مساجدنا (٣) ، فان الملائكة تتأذى
مما يتأذى منه الانس » (٤) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن المثنى ثنا
يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام - هو الدستوائي - ثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن
معدان بن أبي طلحة : ان عمر بن الخطاب قال : « انكم ايها الناس تأكلون من شجرتين
ما أراهما الا خبيثتين ، هذا البصل والثوم ، لقد رأيت نبي الله صلى الله عليه وسلم اذا
وجد ريحهما (٥) من الرجل امر به فأخرج الى البقيع » *

ولا يخرج غيره هؤلاء ، لأن الله تعالى لو أراد منع احد غيرهم من المساجد لين ذلك ،
(وما كان ربك نسيا) *

فان ذكر ذاكر حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا عدوى ولا

(١) بفتح الحاء المهملة والراء وبينهما زاي ساكنة (٢) مختصر من صحيح مسلم (ج ١ ص ١٥٥ و ١٥٦) (٣) بحاشية النسخة رقم (٤٥) ان في نسخة من المحلى « مسجدا »
وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١١٦) (٤) روى نحوه مسلم عن محمد بن حاتم عن
يحيى بن سعيد باسناده (ج ١ ص ١٥٦) (٥) في الأصلين « ريحهما » وصحناه من النسائي
(ج ١ ص ١١٦) والحديث روى نحوه مسلم مطولا عن محمد بن المثنى شيخ النسائي
(ج ١ ص ١٥٧) *

طيرة ، وفر من المجذوم فرارك من الأسد * »

فإن معناه كقول الله تعالى : (اعملوا ما شئتم) أي فر من المجذوم فرارك من الأسد لا عدوى ، أنه لا يمديك ، ولا ينقذك فرارك مما قدر عليك ، ولو لم يكن معناه هذا لكان آخر الحديث ينقض أوله ، وهذا محال . وأيضاً : فلو كان على معنى الفرار لكان الأمر به عموماً ، فوجب أن تفر منه امرأته وولده وكل أحد حتى يموت جوعاً وجهداً ، ولو جبت أن تقفل الازقة امامه ، كما يفعل بالأسد وهذا باطل بيقين ، وما يشك أحد أنه قد كان في عصره عليه السلام مجذومون فافرقهم أحد ، فصحح ان مراده عليه السلام ما ذكرناه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا ابراهيم بن احمد البلخي ثنا القريبي ثنا البخاري ثنا سعيد بن عفير حدثني الليث حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب اخبرني محمود بن الربيع الأنصاري : «ان عتبان بن مالك — ممن شهد بدرأ من الأنصار — أتى إلى (١) رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، قدأ نكرت بصرى ، وانا أصلى لقومي ، فإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي بيني وبينهم لم استطع أن آتي المسجد (٢) ، ووددت يا رسول الله أنك تأتيني فتصلي في بيتي فأتحذه مصلى ، فقال (٣) رسول الله ﷺ : سأفعل ان شاء الله ، قال عتبان : فغدا (٤) على رسول الله صلى الله عليه وسلم » وذكر الحديث *
وبه إلى البخاري : ثنا مسدد ثنا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن عبيد الله بن عمر حدثني نافع قال : أذن ابن عمر في ليلة باردة بضجنان (٥) ثم قال : ألا (٦) صلوا في رحالكم ، فأخبرنا : «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر مؤذنا يؤذن ، ثم يقول علما اثره : ألا صلوا في الرحال» *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المليح بن أسامة عن أبيه — هو أسامة ابن عمير الهذلي — أنه قال له : «رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية ،

(١) في البخاري (ج ١ ص ١٨٤ و ١٨٥) «أتى رسول الله» بحذف «إلى» (٢) في البخاري «لم أستطع أن آتي مسجدهم فأصلي بهم» (٣) في البخاري «فقال له» (٤) في البخاري بحذف «على» (٥) بفتح الضاد المعجمة واسكان الجيم وهو موضع خارج مكة (٦) في البخاري (ج ١ ص ٢٥٨) بحذف «ألا» . وقد مضى هذا الحديث من طريق عبد الرزاق (ج ٢ ص ١٦٢) *

ومطرنا مطراً فلم تبل السماء اسفل نعالنا ، فتأدى منادى النبي صلى الله عليه وسلم : أن صلوا في رحالكم « (١) *

وبه الى عبدالرزاق : ثنا ابن جريج عن نافع عن ابن عمر عن نعيم بن النحام (٢) قال : « أذن مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فيها برد ، وأنا تحت اللحاف ، فتمنيت ان يلقى الله على لسانه : ولا حرج ، فلما فرغ قال : ولا حرج « (٣) *

حدثنا عبدالله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود ثنا مسدد ثنا اسماعيل — هو ابن علي — ثنا عبد الحميد صاحب الزيادة ثنا عبد الله بن الحارث ابن عم محمد بن سيرين : أن ابن عباس قال لمؤذنه في يوم مطير (٤) : اذا قلت « أشهد أن محمداً رسول الله » فلا تقل : « حى على الصلاة » قل : « صلوا في بيوتكم » وقال ابن عباس : قد فعل هذا من هو خير مني ، إن الجملة عزيمة ، وإنى كرهت أن أخرجكم (٥) فتمشون في الطين والمطر (٦) *

(١) رواه احمد في المسند (ج ٥ ص ٧٤) عن عبدالرزاق باسناده ، ورواه أيضاً باسناده أخرى هنا وفي (ص ٢٤ ج ٥) ورواه أبو داود (ج ١ ص ٤١٠) والنسائي (ج ١ ص ١٣٧) والطيالسي (ص ١٨٧ رقم ١٣٢٠) والاسناد الذى هنا صحيح جداً وكذلك بعض أسانيد الأخرى . (٢) الصواب «عن نعيم النحام» لأن النحام وصف لنعيم وأبوه عبدالله بن أسيد . (٣) أما الذى فى مسند احمد عن عبد الرزاق فهو «أنا معمر عن عبيد بن عمير عن شيخ سماء عن نعيم» (ج ٤ ص ٢٢٠) وهذا فيه مجهول كثرى ، وكذلك نقله فى مجمع الزوائد (ص ١٦٠ و ١٦١) عن المسند ، ورواه احمد أيضاً من طريق اسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن نعيم ، واسماعيل ضعيف فى روايته عن الحجازيين ويحيى حجازى ، ولكن ذكر ابن حجر فى الاصابة (ج ٦ ص ٢٤٨) أن ابن قانع رواه من طريق عمر بن نافع عن نافع عن ابن عمر قال قال نعيم الخ . وهذا يؤيد الاسناد الذى هنا وهو بذلك صحيح جداً . ورواه البيهقى باسنادين آخرتين (ج ١ ص ٣٩٨ و ٤٢٣) والحاكم وصححه هو والذهبي (ج ١ ص ٢٩٣) (٤) فى النسخة رقم (١٦) « مطر » وما معنا هو انوافق لأبى داود (ج ١ ص ٤١١ و ٤١٢) (٥) بالحاء المهملة كما ضبطه شارح أبى داود ، وفى الأصلين بالمعجمة (٦) روى المؤلف هذا الحديث فيما مضى (ج ٣ ص ١٦٢) من طريق بكر بن حماد عن مسدد عن حماد بن زيد عن أيوب وعاصم وعبد الحميد كلهم عن عبدالله

حد ثنا يوسف بن عبدالله النمرى ثنا عبدالله بن محمد بن يوسف الأزدي القاضي ثنا اسحاق بن احمد ثنا العقيلي ثنا موسى بن اسحاق - هو الأنصارى ثنا ابوبكر بن أبي شتية ثنا يحيى - هو ابن سميد القطان - عن سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن كثير مولى ابن سمرة قال : مررت بعبد الرحمن بن سمرة وهو على بابہ جالس ، فقال : ما خطب أميركم ؟ قلت : أما جمعت معنا ؟ قال : معنا هذا الردغ (١) *

قال على : فهذا ابن عمر وابن عباس وعبد الرحمن بن سمرة بحضرة الصحابة يتركون الجمعة وغيرها للطين ، ويأمررون المؤذن ان يقول : « أاصلوا في الرحال » ولا نعرف لهم مخالفاً من الصحابة رضى الله تعالى عنهم *

واما التطويل فقد ذكرنا حديث معاذ والذي خرج عن امامته فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك على الخارج *

وحد ثنا عبدالله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبدالوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنامسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا هشيم عن اسماعيل بن ابي خالد عن قيس بن أبي حازم عن ابي مسعود الأنصارى قال : « جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : انى لأتأخر عن صلاة الصبح من اجل فلان ، مما يعطيل بنا ، فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم غضب في موعظة قط أشد مما غضب يومئذ ، فقال : يا أيها الناس ، ان منكم منفرين ، فأيكم ام الناس فليوجز ، فان من ورائه الكبير والضعيف وذا الحاجة » (٢) *

فلم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم تأخره عن صلاة الفريضة من اجل اطالة الامام * وأما المجذوم ، والأبخر ، وآكل الفجل وغيرهم - : فلو جاز منهم المسجد لما اغفل ذلك

ابن الحارث ، وكذلك رواه البخارى عن مسدد عنهم عن عبد الله بن الحارث (ج ١ ص ٢٥٣ و ٢٥٤) (١) بفتح الراء واسكان الدال المهملة وآخره غين معجمة ، ويقال « رزغ » بالزاي بدل الدال والمراد المطر او الطين . وهذا الاسناد صحيح . وقد روى عبد الرحمن بن سمرة أيضا مرفوعاً « اذا كان يوم مطر وابل فليصل أحدكم في رحله » رواه احمد في المسند (ج ٤ ص ٦٢) وكذلك ابته عبدالله ورواه الحاكم (ج ١ ص ٢٩٢ - ٢٩٣) وفي اسناده ابوالعلاء ناصح بن العلاء مولى بني هاشم يختلف فيه والحق أنه ثقة وأن الحديث صحيح . (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٣٥) *

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (وما كان ربك نسيا) *

٤٨٧ — مسألة — والأفضل ان يؤم الجماعة في الصلاة أقرؤهم للقرآن وان كان أنقص فضلا ، فان استووا في القراءة فأفقههم فان استووا في الفقه والقراءة فأقدمهم صلاحا فان حضر السلطان الواجبة طاعته أو أميره على الصلاة فهو أحق بالصلاة على كل حال ، فان كانوا في منزل إنسان فصاحب المنزل أحق بالامامة على كل حال الامن السلطان ، وان استووا في كل ما ذكرنا فأسنهم *

فان أم أحد بخلاف ما ذكرنا أجزأ ذلك ، الامن تقدم بغير أمر السلطان على السلطان ، أو بغير أمر صاحب المنزل على صاحب المنزل ، فلا يجزئ هذين ولا تجزئهم *
وقد ذكرنا حديث مالك بن الحويرث : « وليؤمكما أكبركما » وكانا في القراءة والفقه والهجرة سواء *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد بن وهب القطن — ثنا شعبة عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقهم بالامامة أقرؤهم » (١) *

ورويناه أيضا من طريق عبد الله بن المبارك عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم *

وبه الى مسلم : ثنا أبو سعيد الأشج ومحمد بن المثنى ، قال الأشج : عن أبي خالد الأحمر عن الأعمش ، وقال ابن المثنى : ثنا محمد بن جعفر عن شعبة ثم اتفق شعبة والأعمش عن اسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضمة عن أبي مسعود ، قال شعبة : سمعت أوس بن ضمة يقول : سمعت أبا مسعود — هو البدرى — قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلما ، (٢) ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ، ولا يقعد في بيته على تكبرته إلا باذنه » (٣) *

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٨٦) وكذلك طريق ابن المبارك (٢) بكسر السين المهملة واسكان اللام ، أي اسلما وهذه رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن الآخر . ولم يذكرها المؤلف ، وفي النسخة رقم (٤٥) « سنا » بالنون وهي رواية الأشج وابن المثنى (٣) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٨٦) *

قال على : وقد فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم الهجرة الباقية أبداً كما حدثنا عبد الرحمن ابن عبد الله الهمداني ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا آدم ثنا شعبة عن عبد الله ابن أبي السفر واسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه» (١) * قال على : وقال مالك : يؤم الأفضل وان كان أقل قراءة . وهذا خطأ ، لانه خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم *

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج أنا نافع أنه سمع ابن عمر يقول : «كان سالم مولى أبي حذيفة يؤم المهاجرين الأولين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والأنصار في مسجد بقاء ، فيهم ابو بكر ، وعمر ، وأبوسلمة ، وزيد بن حارثة ، وعامر بن ربيعة» *

قال على : وحدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا ابراهيم بن المنذر ثنا أنس بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : «لما قدم المهاجرون الأولون العصبة موضعاً بقاء (٢) قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرآناً» (٣) *

قال على : فهذا فعل الصحابة رضى الله عنهم بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخالف لهم من الصحابة في ذلك *

فان قيل : ان عمر قدم صهييا *

قلنا : نعم وصار صهييب أميراً مستخلفاً من قبل الامام ، فهو أحق الناس يومئذ لانه سلطان *

قال على : وروينا عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن جبير فقال أبوسلمة : قال النبي صلى الله عليه وسلم : «اذا كانوا ثلاثة في سفر فليؤمهم أقرؤهم ، وان كان أصغرهم سناً ، فاذا أمهم فهو أميرهم» (٤) وقال أبوسلمة : فذاك أمير أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في البخارى (ج ١ ص ١٦) وهذا تأول بعيد جدا من المؤلف وانما المراد في ذاك الحديث أقدمهم هجرة الى المدينة وقد كان التفاضل بينهم بالسبق اليها (٢) العصبة بضم العين واسكان الصاد المهملتين ، ويقال بفتح العين مع اسكان الصاد أو مع فتحها . وقوله «موضعاً» في البخارى «موضع» بالرفع (٣) في البخارى (ج ١ ص ٢٨١) وأبوداود (ج ١ ص ٢٢٩) (٤) هذا مرسل *

وإنما أجزنا إمامة من أم بخلاف ذلك لما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن المثنى ثنا بكر بن عيسى قال سمعت شعبة يذكر عن نعيم بن أبي هند عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين : « أن أبا بكر الصديق صلى للناس (١) ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف » *

وبه إلى أحمد بن شعيب : أنا علي بن حجر ثنا اسماعيل - هو ابن علي - ثنا حميد عن أنس قال : « آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القوم : صلى في ثوب واحد متوشحاً به (٢) خلف أبي بكر » (٣) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع وحسن بن علي الحلواني جميعاً عن عبد الرزاق أنا ابن جريج حدثني ابن شهاب (٤) عن حديث عباد بن زياد أن عروة بن المغيرة بن شعبة أخبره أن المغيرة بن شعبة أخبره - فذكر حديثاً وفيه قال : « فأقبلت معه يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم - حتى نجد للناس قد قدموا عبد الرحمن بن عوف فصلى لهم ، فأدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى الركعتين . فصلى عليه السلام مع الناس الركعة الآخرة ، فلما سلم عبد الرحمن بن عوف قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يتم صلاته (٥) فأفزع ذلك المسلمين ، فأكثروا التسبيح ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته أقبل عليهم فقال (٦) : أحسنتم ، أو قد أصبتم ، يغبطهم أن صلوا الصلاة لوقتها » وبهذا الاسناد إلى ابن شهاب : عن اسمعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن حمزة بن المغيرة بن شعبة نحوه هذا الحديث ، وفيه قال المغيرة : « أردت تأخير عبد الرحمن بن عوف فقال رسول الله ﷺ : دعه » (٧) *

قال علي : فبهذين الخبرين علمنا أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يؤم القوم

(١) في الأصلين « بالناس » وصححناه من النسائي (٢) كلمة « به » ليست في النسائي (٣) هذا والذي قبله في النسائي (ج ١ ص ١٢٧) (٤) في النسخة رقم (٤٥) « ثنا ابن شهاب » وفي النسخة رقم (١٦) « قال ابن شهاب » وما هنا هو الذي في مسلم (ج ١ ص ١٢٥) (٥) قوله « يتم صلاته » زيادة من صحيح مسلم (٦) في مسلم « ثم قال » (٧) في مسلم (ج ١ ص ١٢٦) *

أقرؤهم فان استووا فأفقههم فان استووا أفأقدمهم هجرة فان استووا فأقدمهم سنا» — :
ندب لا فرض ، لأنه عليه السلام أقرأ من أبي بكر وعبد الرحمن ، وأفقه منهما ، وأقدم هجرة ،
الى الله تعالى منهما وأسن منهما *

وبهذين الأثرين جازت الصلاة خاف كل مسلم ، وان كان في غابة النقصان ، لأنه لا مسلم
إلا ونسبته في الفضل والدين الى أفضل المسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم — :
أقرب من نسبة أبي بكر وعبد الرحمن بن عوف — وهما من أفضل المسلمين رضى
الله عنهما — في الفضل والدين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فخرج هذا بدليله *
ولم نجد في التقدم على السلطان وعلى صاحب المنزل أثراً يخرجهما عن الوجوب الى
الندب ، فبقى على الوجوب (١) *

بل وجدنا ما يشد وجوب ذلك ، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن
السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا محمد بن سلمة عن
محمد بن اسحاق حدثني الزهري حدثني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
ابن هشام عن أبيه عن عبد الله بن زمة قال : « لما استمع (٢) برسول الله صلى الله عليه
وسلم وأنا عنده في نفر من المسلمين دعاء بلال الى الصلاة ، فقال : مروا من يصلى بالناس
(٣) ، فخرج عبد الله بن زمة فاذا عمر في الناس ، وكان أبو بكر غائباً ، فقال : (٤) قم يا عمر
فصل بالناس ، فتقدم وكبر ، فلما سمع رسول الله ﷺ صوته — وكان عمر رجلاً مجبراً —
فقال رسول الله ﷺ : فأيمن أبو بكر ؟ يا بى الله ذلك والمسلمون (٥) ، فبعث الى أبي

(١) في هذا نظر ، فقد كان رسول الله ﷺ صاحب السلطان ومرجع الأمر والنهي ،
وانما وجبت طاعة السلطان علينا طاعة لأمره ﷺ عن ربه عز وجل ، فهو — بأبي هو
وامى — أعلى من أن يسمى سلطاناً وأسمى ، وقد صح أنه صلى خلف عبد الرحمن بن عوف
كما تقدم ، وعبد الرحمن من بعض رعيته ، ولم تكن صلاة عبد الرحمن عن إذن من النبي ﷺ *
(٢) بالعين المهملة والزاي مبنى للمجهول وأصله من المزو هو الغلبة ، والمغنى لما اشتد به
المرض (٣) في الأصلين « مروا أبا بكر يصلى بالناس » وهو خطأ صححناه من أبي داود
(ج ٤ ص ٣٤٨) ومن سيرة ابن اسحاق التي هذا ابن هشام (ص ١٠٠٩) والحديث
حديث ابن اسحاق ، وهو الموافق لما في مسند احمد (٤) في أبي داود « فقلت » بدل
« فقال » وهو أحسن (٥) هذه الجملة مكررة مرتين في أبي داود ومسند أحمد والسيرة

بكر فجاء بعد أن صلى عمر تلك الصلاة فصلى بالناس « (١) » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن النبال ثنا احمد بن سلمة ثنا داود بن ابي هند عن ابي نضرة عن ابي سعيد مولى ابي أسيد (٢) قال : تزوجت امرأة فكان عندي ليلة زفاف امرأتى نفر من أصحاب رسول الله ﷺ ، فلما حضرت الصلاة أراد أبو ذر أن يتقدم فيصلي ، فغذبه حذيفة وقال : رب البيت أحق بالصلاة ، فقال لابن مسعود : أكذلك ؟ قال : نعم ، قال أبو سعيد : فتقدمت فصليت بهم وأنا يومئذ عبد *

وعن ابن جريج عن عطاء - في القوم يتنازلون (٣) فيهم القرشي والعربي والمولى والأعرابي والعبد ، لكل امرئ منهم فسطاط ، فانطلق أحدهم الى فسطاط أحدهم فخانث الصلاة ، قال - : صاحب الرحل يؤمهم هو ، حقه يعطيه من يشاء *

٤٨٨ - مسألة - والأعمى ، والبصير ، والخصي ، والفحل ، والعبد ، والحر ، وولد الزنا ، والقرشي - : سواء في الإمامة في الصلاة ، كما هم جائز أن يكون إماماً راتباً ، ولا تفاضل بينهم إلا بالقراءة والفقه وقدم الخير والسن فقط *

وكره مالك إمامة ولد الزنا وكون العبد اماماً راتباً . ولا وجه لهذا القول ، لأنه لا يوجه قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا إجماع ، ولا قياس ، ولا قول صاحب ، وعبوب الناس في أديانهم وأخلاقهم ، لا في أبدانهم ولا في أعراقهم ، قال الله عز وجل : (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) *

واحتج بعض المقلدين له بأن قال : يفكر من خلفه فيه فيلهي عن صلاته ! *

(١) رواه احمد في المسند (ج ٤ ص ٣٢٢) عن يعقوب عن أبيه عن ابن اسحق بإسناده وزاد في آخره : « قال عبد الله بن زمة قال لي عمر : ويحك ماذا صنعت بي يا ابن زمة ؟ ! والله ما ظننت حين أمرتني إلا أن رسول الله ﷺ أمرك بذلك ، ولولا ذلك ما صليت بالناس ، قال قلت : والله ما أمرني رسول الله ﷺ ، ولكن حين لم أرا بأكبر رأيتك أحق من حضر بالصلاة ، وروى ابن سعد مثله بمعناه عن الواقدي عن محمد بن عبد الله عن الزهري بإسناده (ج ٢ ق ٢ ص ٢٠ و ٢١) (٢) أبو سعيد هذا تابعي ، وذكره ابن منده في الصحابة ، ولا دليل على ذلك . وانظر الإصابة (٣) يظهر أن المراد أن ينزل كل منهم في موضع يضرب فيه خباءه ، ومنه النزال في الحرب : أن يتنازل الفريقان عن إلهما الى خيلهما فيتضاربوا * »

قال على : وهذا في غاية الغثاء والسقوط ! ولا شك في ان فكرة المأموم في امر الخليفة اذا صلى بالناس ، او الأحب اذا امهم - أكثر من فكرته في ولد الزنا ، ولو كان لشيء مما ذكرنا حكم في الدين لما اغفله الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم (وما كان ربك نسيا) والمعجب كله في الفرق بين الامام الراتب وغير الراتب !*

وتجوز إمامة الفاسق كذلك ونكرهه ، الا ان يكون هو الأقرأ ، والأفقه ، فهو أولى حينئذ من الأفضل ، اذا كان انقص منه في القراءة أو الفقه ، ولا احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وله ذنوب ، قال عز وجل : (فان لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم) . وقال تعالى : (والصالحين من عبادكم وإمائكم) فنص تعالى على ان من لا يعرف له اب اخوانا في الدين ، واخبر ان في العبيد والاماء صالحين *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني عبد الله بن أبي مليكة : انهم كانوا يأتون عائشة ام المؤمنين بأعلى الوادي ، هو وابوه وعبيد بن عمير والمسور بن مخرمة وناس كثير ، فيؤمهم ابو عمرو مولى عائشة (١) وهو غلامها لم يعتق ، فكان (٢) إمام أهلها بنى محمد بن أبي بكر وعروة وأهلها ، الا عبد الله ابن عبد الرحمن (٣) كان يستأخر عنه ابو عمرو (٤) ، فقالت عائشة رضي الله عنها : اذا غيبنى ابو عمرو (٥) ودلاني في حفرتي فهو حر *

وعن ابراهيم النخعي قال : يؤم العبد الأحرار *

وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : كان يؤمناني مسجدنا هذا عبد ، فكان شريح يصلي فيه *

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن يونس عن الحسين البصري قال : ولد الزنا

(١) أبو عمرو وهذا اسمه « ذكوان » (٢) في النسخة رقم (١٦) « وكان » (٣) هكذا في الأصلين « عبد الله بن عبد الرحمن » واظنه خطأ ، فان في التهذيب في ترجمة ذكوان « قال ابن أبي مليكة : كان عبد الرحمن بن أبي بكر يؤم عائشة ، فاذا لم يحضر ففتاها ذكوان » وفي طبقات ابن سعد (ج ٥ ص ٢١٨) نحو ذلك من رواية أيوب عن ابن أبي مليكة ، وفيه أيضا عن عروة بن الزبير « أن ذكوان غلام عائشة كان يؤم قریشاً وخلفه عبد الرحمن ابن أبي بكر لأنه كان أقرؤهم للقرآن » . (٤ و ٥) في النسخة رقم (٤٥) في الموضعين « أبو عمرو » وهو خطأ *

وغيره سواء *

وعن وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن قال : ولد الزنا بمنزلة رجل من المسلمين ، يؤم وتجوز شهادته اذا كان عدلاً *

وعن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت اذا سئلت عن ولد الزنا : قالت ليس عليه من خطيئة أبويه شيء (لا ترور واذرة وذر أخرى) *
وعن وكيع عن سفيان الثوري عن برد أبي العلاء عن الزهري قال : كان أئمة من ذلك العمل ، قال وكيع : يعني من الزنا *

وعن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان قال : سألت ابراهيم عن ولد الزنا والأعرابي ، والعبد ، والأعمى : هل يؤمون ؟ قال : نعم ، اذا أقاموا الصلاة *
وعن الشعبي : ولد الزنا تجوز شهادته ويؤم *

وعن معمر قال سألت الزهري عن ولد الزنا : هل يؤم ؟ قال نعم ، وما شأنه ؟ (١) *
وقد كان أبو زيد (٢) صاحب رسول الله ﷺ يؤم وهو مقعد ذاهب الرجل *
وقد كان طلحة أشل اليد ، وما اختلف في جواز إمامته ، وقد كان في الشوري *
ومن طريق الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن عبيد الله بن عدي بن اخیار أنه دخل على عثمان رضي الله عنه وهو محصور ، فقال له : إنك امام عامة ، ونزل بك ما نرى وبصلي لنساء ، امام فتنة وتخرج ، فقال له عثمان : إن الصلاة أحسن ما يعمل الناس فاذا أحسن الناس فأحسن معهم ، واذا أساءوا فاجتنب إساءتهم *

وكان ابن عمر يصلي خلف الحجاج ونجدة ، أحدهما خارجي ، والثاني أفسق البرية .
وكان ابن عمر يقول : الصلاة حسنة ما أبالي من شركني فيها *

وعن ابن جريج قلت لعطاء : أرايت إماماً يؤخر الصلاة حتى يصليها مفروطاً فيها ؟
قال : أصلي مع الجماعة أحب الي ، قلت : وان اصفرت الشمس ولحقت برؤس الجبال ؟

(١) من الشين بمعنى العيب فهو بدون همزة وبفتح النون (٢) هكذا في النسخة رقم (٤٥) وفي النسخة رقم (١٦) « ابن زيد » وأنا أرجح ما هنا وأنه « أبو زيد عمرو بن أخطب بن رفاعة الأنصاري الأعرج » فإنه اشتهر بكنيته ، وأبو زيد هذا عاش أكثر من مائة سنة وما شاب من رأسه إلا قليل بدعوة رسول الله ﷺ *

قال : نعم ، ما لم تغب ، قلت لعطاء : فالإمام لا يوفى الصلاة ، أعتزل الصلاة معه ؟ قال : بل صل معه ، وأوف ما استطعت ، الجماعة أحب الى ، فان رفع رأسه من الركوع ولم يوف الركعة فأوف أنت فان رفع رأسه من السجدة ولم يوف فأوف أنت فان قام وعجل عن التشهد فلا تعجل أنت ، وأوف وإن قام * .

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عقبة عن أبي وائل : أنه كان يجمع مع المختار الكذاب . *

وعن أبي الأشعث (١) قال : ظهرت الخوارج علينا فسألت يحيى بن أبي كثير ، فقلت يا أبا نصر ، كيف ترى في الصلاة خلف هؤلاء ؟ قال : القرآن إمامك ، صل معهم ما صلوهها * .
وعن إبراهيم النخعي قلت لعقمة : إمامنا لا يتم الصلاة قال عقمة : لكننا تتمها ،
يعنى نصلى معه وتتمها * .

وعن الحسن : لا تضر المؤمن صلاته خلف المنافق ، ولا تنفع المنافق صلاته
خلف المؤمن * .

وعن قتادة قلت لسعيد بن المسيب : أنصلي خلف الحجاج ؟ قال : إنا لنصلي خلف
من هو شر منه * .

قال على : ما نعلم أحدا من الصحابة رضى الله عنهم امتنع من الصلاة خلف المختار وعبيد
الله بن زياد والحجاج ، ولا فاسق أفسق من هؤلاء ، وقد قال الله عز وجل : (وتعاونوا
على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) ولا برأبر من الصلاة وجمعها في المساجد
فن دعا إليها ففرض اجابته وعونه على البر والتقوى الذى دعا اليهما ، ولا اثم بعد الكفر
آثم من تعطيل الصلوات في المساجد ، فحرام علينا أن نعين على ذلك ، وكذلك الصيام
والحج والجهاد ، من عمل شيئا من ذلك عملناه معه ، ومن دعانا الى اثم لم نجهده ولم نعينه
عليه . وكل هذا قول أبي حنيفة والشافعى وأبى سليمان * .

٤٨٩ — مسألة — ومن صلى جنبا أو على غير وضوء — عمداً أو نسياناً — فصلاة
من اثم به صحيحة تامة ، الا أن يكون علم ذلك يقينا فلا صلاة له ، لأنه ليس مصليا ،
فاذا لم يكن مصليا فاللؤثم بمن لا يصلى عابث عامس مخالف للأمر به ، ومن هذه صفته في

صلاته فلا صلاة له.*

وقال أبو حنيفة : لا تجزئ صلاة من اتم من ليس على طهارة عامداً كان الامام أو ناسياً*
وقال مالك : ان كان ناسياً فصلاة من خلفه تامة، وان كان عامداً فلا صلاة لمن خلفه*
وقال الشافعي وأبو سليمان كما قلنا *

قال علي : برهان صحة قولنا قول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وليس في وسعنا علم الغيب من طهارته ، وكل إمام يصلي وراءه في العالم ففي الممكن أن يكون على غير طهارة عامداً أو ناسياً ، فصح أننا لم نكلف علم يقين طهارتهم ، وكل أحد يصلي لنفسه ، ولا يبطل صلاة المأموم - إن صحت - بطلان صلاة الامام ، ولا يصح صلاة المأموم - إن بطلت - صحة صلاة الامام (١) ، ومن تعدى هذا فهو مناقض لأنهم لا يختلفون - نعتي الحنفيين والمالكيين - في ان الامام إن أحدث مغلوباً فان طهارته قد انتقضت ، قال المالكيون : وصلاته أيضاً قد بطلت ، ثم لا يختلفون ان صلاة من خلفه لم تنتقض ولا طهارتهم ، فبطل ان تكون صلاة المأموم متعلقة بصلاة الامام وان تفسد بفسادها ، وهم أصحاب قياس بزعمهم ، وهم لا يختلفون في ان صلاة المأموم ان فسدت فانه لا يصلحها صلاح صلاة الامام ، فهلا طردوا أصلهم فقالوا : فكذلك إن صحت صلاة المأموم لم يفسدها فساد صلاة الامام !؟ فلو صح قياس يوماً لكان هذا أصح قياس في الأرض *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القريبي ثنا البخاري ثنا الفضل بن سهل ثنا الحسن بن موسى (٢) الاشيب ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد ابن اسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال : « يصلون لكم ، فان أصابو أفلكم ، وإن أخطؤا فلكم وعليهم » (٣)*

قال علي : وعمدتنا في هذا هو ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود السجستاني ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا يزيد بن هرون (٤)

(١) قوله « ولا يبطل » الخ فاعل يبطل « بطلان صلاة الامام » وهو مؤخر ، ومفعوله « صلاة المأموم » وهو مقدم ، وكذلك قوله « ولا يصح » الخ وهو بضم اوله مضارع « أصح » (٢) في النسخة رقم (٤٥) « الفضل بن موسى » وهو خطأ (٣) في البخاري (ج ١ ص ٢٨١) (٤) في الأصلين « ثنا أبو داود السجستاني ثنا يزيد بن هرون » بحذف عثمان بن أبي شيبة من الاسناد ، وهو خطأ صححناه من أبي داود (ج ١ ص ٩٣ و ٩٤)*

أنا حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن أبي بكرة : « أن رسول الله ﷺ دخل في صلاة الفجر فكبر فأومأ إليهم : أن مكانكم (١) ، ثم جاء ورأسه يقطر ، فصلى بهم ، فلما قضى الصلاة قال : إنما أنا بشر مثلكم ، وإنى كنت جنباً » *

قال علي : فقد اعتدوا بتكبيرهم خلفه وهو عليه السلام جنب (٢) ، *

قال علي : وروينا من طريق هشام بن عروة عن أبيه (٣) : أن عمر بن الخطاب صلى بالناس وهو جنب فأعاد ، ولم يلقنا أن الناس أعادوا *

وعن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر : أن أباة صلى بالناس صلاة العصر وهو على غير وضوء ، فأعاد ولم يعد أصحابه *

وعن إبراهيم النخعي ، والحسن ، وسعيد بن جبير : فيمن أم قوماً وهو على غير طهارة أنه يعيد ولا يعيدون ، ولم يفرقوا بين ناس وعامد . *

وقال عطاء : لا يعيدون خلف غير المتوضئ ، و يعيدون خلف الجنب . وهذا لا معنى له *

وروينا عن علي بن أبي طالب : يعيد و يعيدون *

ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالفه عمر وابن عمر ، هذا لو صح عن علي ، فكيف ولا يصح ! لأن في الطريق إليه عباد بن كثير ، وهو مطرح ، وغالب

(١) في أبي داود « فأومأ بيده أن مكانكم » (٢) هكذا زعم ابن حزم ، والروايات في هذا الحديث مختلفة فبعضها فيه أنه كبر وبعضها أنه لم يكبر ، وفي لفظ البخاري « ثم خرج إلينا ورأسه يقطر فكبر فصلينا معه » وانظر بيان هذا مفصلاً في شرح أبي داود (٣) في الموطأ (ص ١٧) : « مالك عن هشام بن عروة عن زيد بن الصلت أنه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب إلى الجرف فنظر فإذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل ، فقال : والله ما أراني الا قد احتلمت وما شعرت وصليت وما اغتسلت ، قال فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه ونضح ما لم ير ، وأذن وأقام ثم صلى بعد ارتفاع الضحى متمكناً » وفيه أيضاً . « مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان ابن يسار . أن عمر بن الخطاب صلى بالناس الصبح ثم غدا إلى أرضه بالجرف فوجد في ثوبه احتلاماً فقال : إنا لما أصبنا الودك لانت العروق ! فاغتسل وغسل الاحتلام من ثوبه وعاد لصلاته » فيظهر من هذا أن ما هنا من قوله « ولم يلقنا أن الناس أعادوا » أنه من قول ابن حزم بيانا للأثر ولعله في رواية له لم نرها *

ابن عبيد الله (١) وهو مجهول ، وعبيد الله بن زحر عن علي بن زيد، (٢) وكلاهما ضعيف *
وروى المخالفون عن ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى — وهو كذاب — عن لم يسمه
وهو مجهول — عن أبي جابر البياضى — وهو كذاب — عن سعيد بن المسيب :
في القوم يصلون خلف من ليس على طهارة ناسيا — : أنهم يعيدون. ولو صح لكان مرسلًا
لا حجة فيه ، فكيف وفيه كذابان ومجهول ! فحصلت الرواية عن عمرو بن عمرو ، لا يصح
عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم خلافا ، وهى فى غاية الصحة *

قال على : وأما الألثغ، والألكن، والاعجمى اللسان، واللحان فصلاة من اتم بهم
جائزة ، لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) فلم يكافوا إلا ما يقدرون عليه ،
لأما لا يقدرون عليه ، فقد أدوا صلاتهم كما أمروا ، ومن أدى صلاته كما أمر فهو محسن
قال تعالى : (ما على المحسنين من سبيل). والعجب كل العجب ممن يميز صلاة الألثغ واللحان
والألكن لنفسه — ويبتل صلاة من اتم بهم فى الصلاة ، وهم مع ذلك يبطلون صلاة من
صلى وهو جنب ناسياً ، ويميزون صلاة من اتم به وهو لا صلاة له ! والله تعالى التوفيق *

٤٩٠ - مسألة - ولا تجوز إمامة من لم يبلغ الحلم ، لا فى فريضة ولا نافلة ، ولا أذانه *

وقال الشافعى : تجوز إمامته فى الفريضة والنافلة ، ويجوز أذانه *

وقال مالك : تجوز إمامته فى النافلة ولا تجوز فى الفريضة *

(١) كذا فى الأصلين بالتصغير ، وفى لسان الميزان « غالب بن عبد الله » وأظن أن ما هنا
أصح (٢) كذا فى الأصلين « على بن زيد » ولكن عبيد الله بن زحر معروف بالرواية
عن على بن يزيد الالهاني روى عنه نسخة ، وقال ابن حبان فى عبيد الله بن زحر : « يروى
الموضوعات عن الآثبات ، فإذا روى عن على بن يزيد أتى بالطامات ، وإذا اجتمع فى
إسناد خبر عبيد الله بن زحر ، وعلى بن يزيد ، والقاسم أبو عبد الرحمن لم يكن متن ذلك
الخبر إلا مما عملته أيديهم » قال ابن حجر فى التهذيب بعد كلام ابن حبان : « وليس فى الثلاثة
من اتهم إلا على بن يزيد ، وأما الآخرون فهما فى الأصل صدوقان وإن كانا يخطئان »
ولذلك أنا أرجح أن ما فى الأصل خطأ صوابه « على بن يزيد » وإن كنت لم أجدا لأثر الذى
يشير إليه المؤلف حتى أرى إسناده *

قال على : احتج من أجاز إمامته بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد ابن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد - هو ابن سلمة - أنا أيوب - هو السخيتاني - عن عمرو بن سلمة الجرمي (١) قال : « كنا بمحاضر (٢) يمر بنا الناس إذا أتوا النبي ﷺ ، فكانوا إذا رجعوا مروا بنا فأخبرونا أن رسول الله ﷺ قال كذا وقال كذا ، وكنت غلاماً حافظاً ، فحفظت من ذلك قرأنا كثيراً ، فأنطلق أبى وافداً الى رسول الله ﷺ في نفر من قومه ، فعلهم الصلاة ، وقال : يؤمكم أقرؤكم ، فكنت أقرأهم لما كنت احفظ ، فقدموني فكنت أؤمهم ، وعلى بردة لي صغيرة ، فكنت إذا سجدت تكشفت عني ، فقالت امرأة من النساء : واروا عنا عورة قارئكم ، فاشتروا لي قميصاً عمانية ، فافرحت بشئ بعد الاسلام ما فرحت به (٣) ، فكنت أؤمهم وأنا ابن سبع سنين أو ثمان سنين » *

قال على : فهذا فعل عمرو بن سلمة وطائفة من الصحابة معه ، لا يعرف لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، فأين الخيفيون والمالكيون المشنعون بخلاف صاحب اذا وافق تقليدهم ؟ وهم أتروك الناس له ، لا سيما من قال منهم : إن ما لا يعرف فيه خلاف فهو إجماع ، وقد وجدنا لعمرو بن سلمة هذا صحة ووفادة على النبي ﷺ مع أبيه (٤) *

قال على : وأما نحن فلا حجة عندنا في غير ما جاء به رسول الله ﷺ من إقرار أو قول أو عمل ، ولو علمنا أن رسول الله ﷺ عرف هذا واقره لقلنا به ، فأما اذا لم يأت بذلك أثر فالواجب عند التنازع أن يرد ما اختلفنا فيه الى ما افترض الله علينا الرد اليه من القرآن والسنة ، فوجدنا رسول الله ﷺ قد قال : « اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أقرؤكم » فكان المؤذن مأموراً بالأذان ، والامام مأموراً بالامامة ، بنص هذا الخبر ، ووجدناه ﷺ قد قال : « إن القلم رفع عن الصغير حتى يحتمل » فصح أنه غير مأمور ولا مكلف ، فاذ هو كذلك فليس هو المأمور بالأذان ولا بالامامة ، وإذا ليس مأموراً بهما فلا يجوز أن إلامن مأمور بهما ، لا ممن لم يؤمر بهما ، ومن اثم بمن لم يؤمر أن يأثم به - وهو عالم بحاله - فصلاته باطل ، فان لم يعلم بأنه لم يبلغ ، وظنه رجلاً

(١) « سلمة » يفتح السين و كسر اللام ، و « الجرمي بفتح الجيم واسكان الراء

(٢) في شرح أبي داود « قال الخطابي : الحاضر القوم النزول على ما يقيمون به لا يرحلون

عنه ، وربما جعلوه اسماً لمكان الحضور ، يقال : نزلنا حاضر بني فلان ، فهو فاعل بمعنى

مفعول » (٣) في أبي داود (ج ١ ص ٢٢٨) « فرحى به » (٤) انظر المسألة ٤٥٤ والتهذيب *

بالغا — : فصلاة المؤمن به تامة ، من صلى خلف جنب أو كافر لا يعلم بهما ولا فرق وبالله التوفيق *

وأما الفرق بين إمامة من لم يبلغ في الفريضة وبين إمامته في النافلة — : فكلام لا وجه له أصلا ، لأنه دعوى بلا برهان *

٤٩١ — مسألة — وصلاة المرأة بالنساء جائزة ، ولا يجوز أن تؤم الرجال ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، إلا أن أبا حنيفة كره ذلك وأجاز ذلك ، وقال الشافعي : بل هي السنة ، ومنع مالك من ذلك *

قال علي : أما ممنع من إمامة الرجال فلا أن رسول الله ﷺ أخبر أن المرأة تقطع صلاة الرجل ، وأن موقفها في الصلاة خلف الرجال ، والامام لا بد له من التقدم أمام المؤمنين ، أو من الوقوف عن يسار المأموم إذا لم يكن معه غيره ، فلو تقدمت المرأة أمام الرجل لقطعت صلاته وصلاتها ، وكذلك لوصلت إلى جنبه ، لتعديها المكان الذي أمرت به ، فقد صلت بخلاف ما أمرت *

وأما إمامتها النساء. فإن المرأة لا تقطع صلاة المرأة إذا صلت أمامها أو إلى جنبها ، ولم يأت بالمنع من ذلك قرآن ولا سنة ، وهو فعل خير وقد قال تعالى : (وافعلوا الخير) وهو تعاون على البر والتقوى *

وكذلك أن أذن وأقن فهو حسن لما ذكرنا *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ميسرة ابن حبيب النهدي — هو أبو حازم — عن ربيعة الحنفية : أن عائشة أم المؤمنين أمتن في الفريضة *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا زياد بن لاحق عن نعيمة بنت سلمة عن عائشة أم المؤمنين : أنها أمت النساء في صلاة المغرب فقامت وسطهن وجهرت بالقراءة *

وبه إلى يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن أم الحسن بن أبي الحسن حدثتهم : أن أم سلمة أم المؤمنين كانت تؤمهن في رمضان وتقوم معهن في الصلوة *

قال علي : هي خيرة ، ثقة الثقات . وهذا إسناد كالذهب (١)
 حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج
 عن عطاء قال : تقيم المرأة لنفسها *
 وقال طاوس : كانت عائشة أم المؤمنين تؤذن وتقيم *
 وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمار الدهني عن حجيرة بنت حصين (٢)
 قالت : أمتنا أم سلمة أم المؤمنين في صلاة العصر وقامت يئسنا ، ورؤيناها أيضا من طريق
 وكيع عن سفيان بإسناده *
 وعن ابن عباس : تؤم المرأة النساء وتقوم وسطهن *
 وعن ابن عمر : أنه كان يأمر جارية له تؤم نساءه في رمضان »
 وعن عطاء ومجاهد والحسن جواز إمامة المرأة للنساء في الفريضة والتطوع وتقوم
 وسطهن في الصف *

وعن النخعي والشعبي : لا بأس بأن تصلي المرأة بالنساء في رمضان وتقوم وسطهن *
 قال علي : وقال الأوزاعي وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه
 وأبو ثور : يستحب أن تؤم المرأة النساء وتقوم وسطهن *
 قال علي : ما نعلم لمنعها من التقدم حجة أصلا ، وحكمها عندنا التقدم أمام النساء
 وما نعلم لمن منع من إمامتها النساء حجة أصلا ، لاسيما وهو قول جماعة من الصحابة كما
 أوردنا ، لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم أصلا ، وهم يعظمون هذا
 إذا وافق أهواءهم ، ويرونه خلافا للجماع ! وهو سهل عليهم خلافهم إذ لم يوافق أهواءهم ،
 وبالله تعالى التوفيق *

٤٩٣ — مسألة — وإذا أحدث الإمام أو ذكر أنه غير طاهر فخرج فاستخلف
 فحسن فإن لم يستخلف فليقدم (٣) أحدهم يتم بهم الصلاة ولا بد ، فإن أشار إليهم از

(١) هذه الآثار الثلاثة مضت في المسألة رقم (٣١٩) (ج ٣ ص ١٢٦-١٢٧) (٢) حجيرة
 بنت حصين « بالتصغير فيهما ، وفي النسخة رقم (١٦) « حجيرة » بدون الهاء ، وفي النسخة
 رقم (٤٥) « حجيرة » بالتكبير وكلاهما خطأ ، وهذا الأثر مضى أيضاً (ج ٣ ص ١٢٧)
 (٣) في النسخة رقم (٤٥) « فليقدموا » وهي أحسن *

ينتظروه ففرض عليهم انتظاره حتى ينصرف فيتم بهم صلاتهم ثم يتم لنفسه *
اما انتظاره فلما ذكرنا آتفا من ذكر رسول الله ﷺ أنه جنب فخرج وأوما اليهم
أن مكانكم ثم عاد ، وقد اغتسل فصلى بهم *

وأما استخلافهم (١) : فلما ذكرنا قبل من أن النبي ﷺ مضى الى قباء فقدم المسلمون
أبا بكر فجاء رسول الله ﷺ فلما أحس أبو بكر به تأخر وتقدم عليه السلام فصلى بالناس ،
ولأن فرضاً على الناس أن يصلوا في جماعة كما قدمنا ، فلا بد لهم من إمام ، إما باستخلاف
إمامهم وإما باستخلافهم أحدهم وإما بتقدم أحدهم *

وقال ابو حنيفة : إن أحدث الامام وهو ساجد فرفع رأسه ولم يكبر واستخلف جاز
ذلك . وصلاتهم كامل تاممة ، فلو كبر ثم استخلف بطلت صلاة الجميع ، فلو خرج من المسجد
قبل أن يستخلف بطلت صلاة الجميع *

قال على : وهذه أقوال في غاية الفساد والتخليط ، وليس عليها من بهجة الحق أثر !
وليت شمري ! إذا أحدث ساجداً فرفع رأسه ولم يكبر : في صلاة هو أم في غير
صلاة ؟ وهل إمامته لهم باقية أولاً ؟ ولا بد من أحد الوجهين *

فان قالوا : هو في صلاة وإمامته باقية ، جعلوه مصلياً بلا وضوء ، وإماماً لهم بلا وضوء ،
وهذا خلاف أصلهم الآخر الفاسد في بطلان صلاة من اثم بإمام هو على غير طهارة
ناسياً أو ذا كراً *

ثم نقول لهم : اذ هو في صلاة وهو بعد باق على إمامته لهم ، فما ذنبه اذ كبر فأبطل صلاة
نفسه وصلاتهم ؟ ! هذه عداوة منكم لذكر الله تعالى ! وأخية قولكم : (٢) من عطس في
صلاته فقال بلسانه : « الحمد لله رب العالمين » بطلت صلاته ، ولو قعد مقدار التشهد فنقذ
محضنة أو شرط عامداً لم تبطل صلاته ! تعالى الله ، ما أوحش هذه الأقوال التي لا يحل قبولها
الا لوقالها رسول الله ﷺ وحده ، الذي لم تأخذ الصلاة ولا الدين ولا ذكر الله تعالى
الاعنه ، فلا يحل لنا اذن شيء من ذلك الا كما أمرنا . *

وان قالوا : بل ليس في صلاة ، ولا هم بعد في امامته ، قلنا لهم : فاذا خرج بالحدث
من امامتهم وعن الطهارة التي لا صلاة الا بها - : فما الذي ولد عليه تكبيره من الضرر ،

(١) في النسخة رقم (٤٥) « واما استخلافه » (٢) كذا في الأصلين ، ويظهر أن مراده

بالأخية البقية التي يرجع اليها أصل القول ، انظر لسان العرب *

حتى أحدث عليه قوله «الله أكبر» بطلان صلاته ، وكذلك خروجه من المسجد ، وفي هذا القول من السخافة غير قليل ! وهذا مسجد بيت المقدس طوله ثمانمائة ذراع ونيف ، ورب مسجد ليس عرضه الا ثلاثة أذرع أو نحوها وطوله مثلاً ذلك فقط ! ونحمد الله على تسليمه أيانا من مثل هذه الأقوال المتافرة لصحة الدماغ *

قال علي : فان استخلف من دخل حينئذ ولم يكبر بعد ، أو قد كبر ، أو من أدرك معه أول صلاته ، أو قدموا هم من هذه صفته ، أو تقدم هو - فكل ذلك جائز ، اذا استخلف امام يتم بهم فرض كما ذكرنا ، لوجوب الصلاة في جماعة عليهم ، فليبدأ المستخلف - ان كان لم يدرك من الصلاة ركعة واحدة واستخلف في الثانية - : فيتم تلك الركعة بهم ، ثم اذا سجد سجديها أشار اليهم فجلسوا ، وقام هو الى ثانيته ، فاذا أتمها جلس وتشهد ، ثم قام وقاموا معه فاتم بهم الركعتين أو الركعة ان كانت المغرب ، فان كانت الصبح فكذلك سواء سواء ، فاذا اتم تشهده سلم وسلموا ، *

فان فاتته ركعتان واستخلف في الجلوس كبر وقاموا معه بعد أن يتموا تشهدهم بأسرع ما يمكن ، وأتى بالركعتين الباقيتين وهم معه ، فاذا جلسوا قام الى باقى صلاته فاتمها ثم يشهد ويسلم ويسلمون . فان كان ذلك في جلوس الصبح فكذلك ثم جلس وتشهد وسلم وسلموا *

فان فاتته ثلاث ركعات واستخلف في اول الرابعة صلاها ، فاذا رفع من آخر سجوده قام وجلسوا ، ثم أتى بركعة وجلس وتشهد ، ثم قام وأتى بباقي صلاته ، ثم جلس وتشهد وسلم وسلموا *

وبالجملة فلا يصلي إلا صلاة نفسه ، لا كما كان يصلي لو كان مأموماً ، لأنه امام ، والامام لا يتبع أحداً في صلاته لكن يتبع فيها ، وامام فيتبعونه فيما لا يزيدون به في صلاتهم وقوفاً ولا سجدة ثالثة ، وكل أحد يصلي لنفسه ، قال تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) *

فان كان المستخلف في مؤخر الصفوف فإين ذلك الى أحد جهات الصف الأول - : ففرض عليه المشى مستقبلاً للقبلة كما هو على أحد جتيبة الى موقف الامام ، لأن فرض الامام - لغير الضرورة - أن يقف امام المأمومين وهم وراءه ولا بد ، ففرض عليه المشى الى ما أمر به من ذلك ، ولا يجوز له ان يخالف عن كون وجهه الى شطر المسجد الحرام الا

لضرورة لا يقدر على غير ذلك معها - وبالله تعالى التوفيق *

٤٩٣ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يؤم وهو ينظر ما يقرأ به في المصحف ،
لا في فريضة ولا نافلة ، فان فعل عالماً بأن ذلك لا يجوز بطلت صلاته وصلاة من اثم
به عالماً بحاله عالماً بأن ذلك لا يجوز *

قال علي : من لا يحفظ القرآن فلم يكافئه الله تعالى قراءة ما لا يحفظ ، لأنه ليس ذلك
في وسعه ، قال تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) فاذا لم يكن مكافئاً ذلك فتكافئه
ماسقط عنه باطل ، ونظره في المصحف عمل لم يأت باباحته في الصلاة نص ، وقد قال
عليه السلام : « ان في الصلاة لشغلا » *

وكذلك صلاة من صلى معتمداً على عصاً او الى حائط لضعفه عن القيام لأنه لم يؤمر
بذلك ، وحكم من هذه صفة ان يصلي جالساً ، وليس له ان يعمل في صلاته ما لم يؤمر
به ، ولو كان ذلك فضلاً لكان رسول الله ﷺ اولى بذلك ، لكنه لم يفعله ، بل صلى جالساً
اذ عجز عن القيام ، وامر بذلك من لا يستطيع ، فصلاة المعتمد مخالفة لأمر رسول الله ﷺ
وقد قال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردي » وهو قول سعيد بن المسيب
والحسن وغيرهما *

٤٩٤ - مسألة - ومن نسي صلاة فرض - أي صلاة كانت - فوجد اماماً يصلي صلاة
أخرى - أي صلاة كانت - في جماعة ففرض عليه ولا بد أن يدخل فيصلي التي فاتته ،
وتجزئه ، ولا نبالي باختلاف نية الامام والمأموم . *

وجائز صلاة الفرض خلف المتفل ، والمتفل خلف من يصلي الفرض ، وصلاة فرض
خلف من يصلي صلاة فرض أخرى كل ذلك حسن وسنة *

ولو وجد المرء جماعة تصلي التراويح في رمضان ، ولم يكن صلى المشاء الآخرة ،
فليصلها معه ، ينوي فرضه ، فاذا سلم الامام ولم يكن هو أتم صلاته فلا يسلم ، بل يقوم ،
فان قام الامام الى الركعتين قام هو أيضاً فائتم به فيهما ، ثم يسلم بسلام الامام . وكذلك
لو ذكر صلاة فائتة *

وجائز أن يصلي امام واحد بجماعتين فصاعداً في مساجد شتى صلاة واحدة ، هي لهم
فرض ، وكلها له نافلة سوى التي صلى أولاً ،
وكذلك من صلى صلاة فرض في جماعة فجائز له أن يؤم في تلك الصلاة جماعة أخرى ،

وجماعة بعد جماعة *

ومن فاتته الصبح فوجد قوماً يصلون الظهر صلى معهم ركعتين ينوى بهما الصبح ، ثم سلم ، وصلى الباقيتين بنية الظهر ، ثم أتم ظهره ، وهكذا يعمل (١) في كل صلاة على حسب ما ذكرنا . وهذا قول الشافعى وأبى سليمان *

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز أن تختلف نية الامام والمأموم .

قال على : إن من المذهب أن يكون الخفيفون يجزئون الوضوء للصلاة والغسل من الجنابة بغير نية أو بنية التبرد ، وفيهم من يجزئ صوم رمضان بنية الافطار وترك الصوم ، وكلهم يجزئه بنية التطوع ويجزئه عن فرضه ، ونية الفطر الى زوال الشمس ، فيطلقون النيات حيث أوجبها الله تعالى ورسوله ﷺ ثم يوجيئونها هنا حيث لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ !! وفي المالكيين من يجزئ عنده غسل الجمعة ودخول الحمام من غسل الجنابة ، فيسقطون النية حيث هي فرض ، و يوجيئونها حيث لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ * قال على : وإنما يجب الكلام في وجوب اتفاق نية الامام والمأموم ، أو في سقوط وجوبه ، فإذا سقط وجوبه صححت المسائل التي ذكرنا كلها ، لأنها مبنية على هذا الأصل ، ومتبعة منه * قال على : فنقول والله تعالى التوفيق : إنه لم يأت قط ، قرآن . ولا سنة . ولا إجماع . ولا قياس — : يوجب اتفاق نية الامام والمأموم ، وكل شريعة لم يوجبها قرآن ولا سنة ولا إجماع فهي غير واجبة ، وهذه شريعة لم يوجبها شئ ، مما ذكرنا ، فهي باطل * ثم البرهان يقوم على سقوط وجوب ذلك ، وقد كان يكفى من سقوطه عدم البرهان على وجوبه *

قال على : من المحال أن يكلفنا الله تعالى موافقة نية المأموم منا لنية الامام لقول الله تعالى . (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ، وليس في وسعنا علم ما غيب عنا من نية الامام حتى نوافقها ، وإنما علينا ما يسمعنا ونقدر عليه من القصد بنياتنا تأدية ما أمرنا به كما أمرنا ، وهذا برهان ضرورى سمى وعقلى *

وبرهان آخر . وهو قول الله تعالى . (لا تكلف إلا نفسك) وهذا نص جلى كاف في ابطال قولهم *

فان قالوا . قد قال رسول الله ﷺ : « إنما جعل الامام ليؤتم به » * قلنا . نعم ، وقد بين رسول الله ﷺ - في هذا الخبر نفسه - المواضع التي يلزم الاتهام

بالامام فيها ، وهي قوله عليه السلام : « فاذا كبر فكبر واواذا ركع فاركعوا ، واذا سجد فاسجدوا ، واذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً » فهنا أمر عليه السلام بالالتزام فيه ، لافي النية التي لا سبيل الى معرفتها لغير الله تعالى ثم لناورها وحده * .

والمعجب كل المعجب ان المحتجين بهذا الخبر فيما ليس فيه منه اثر - من ايجاب موافقة نية المأموم لنية الامام - اول عاصين لهذا الخبر ، فيقولون : لا يقتدى المأموم بالامام في قول : « سمع الله لمن حمده » !! فاذا قيل لهم : هذا ، قالوا : لم يذكر النبي ﷺ ذلك ، فقيل لهم : ولا نهى عنه ولا ذكر عليه السلام أيضاً موافقة نية المأموم للامام ، لافي هذا ولا في غيره ، ثم خالفه المالكيون في امره بأن نصلي قعوداً اذا صلى قاعداً ، فأى عجب اعجب من احتجاجهم بخبر يخالفون نص مافيه ، ويوجبون به ما ليس فيه ؟! نعوذ بالله من مثل هذا * .

وقال عليه السلام . « انما الاعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى » فنص عليه السلام نصاً جلياً على ان لكل احدا ما نوى ، فصح يقينا ان للامام نيته ، وللمأموم نيته ، لا تعلق لاحدهما بالآخرى ، وما عدا هذا فباطل بحتم لا شك فيه . وبالله تعالى تأييد * .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى انا هشيم عن منصور عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله : « ان معاذ بن جبل كان يصلي مع رسول الله ﷺ عشاء الآخرة ، ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة » (١) * .

وبه الى مسلم : ثنا محمد بن عباد ثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله : « ان معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي ﷺ ثم ياتي فيؤم قومه ، فصلي ليلة مع النبي ﷺ العشاء ، ثم أتى قومه فأهمهم ، فافتتح بسورة البقرة ، فانحرف رجل فسلم ثم صلى وحده وانصرف ، فقالوا له : انا فقت يا فلان ؟ قال : لا والله ، ولأتين رسول الله ﷺ فلا أخبرنه فأتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، انا أصحاب نواضح نعمل بالنهار ، وان معاذاً صلى معك العشاء ثم أتى فافتتح بسورة البقرة ، فأقبل رسول الله ﷺ على معاذ فقال : يا معاذ ، أفتان أنت ؟ اقرأ بكذا واقرأ بكذا » (٢) * .

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٣٤ و ١٣٥) (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٣٤) *

فهذا رسول الله ﷺ قد علم بالأمم وأقره على حاله ولم ينكرها*
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابوداود ثنا عبيد الله بن
 عمر بن ميسرة ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - عن محمد بن عجلان ثنا عبيد الله بن مقسم عن
 جابر بن عبد الله : - «أن معاذ بن جبل كان يصلى مع رسول الله ﷺ ثم يأتي قومه فيصلى
 بهم تلك الصلاة» (١)*

قال على : إنما أوردنا هذا الخبر لأن بعض من لا يردعه دين عن الكذب قال : لم
 ير واحد هذه اللفظة الا عمرو بن دينار ، فأريناه أنه قد رواها عبيد الله بن مقسم ، وهو
 متفق على ثقته ، ثم حتى لو اتفرد بها عمرو فكان ماذا ؟ !*

ما يختلف مسلمان في أن عمرأ هو النجم الثاقب ثقة وحفظاً وإمامة وبلا شك فهو فوق
 أبي حنيفة ومالك اللذين يمارض هؤلاء السنن برأيهما الذي اخطأ فيه ، لأن عمرأ لقي
 للمصحابة واخذ عنهم واقل مراتب عمروأ أن يكون في نصاب شيوخ مالك وأبي حنيفة كالزهرى ،
 ونافع وحماد بن أبي سليمان وغيرهم ، وقد روى عن عمرو من هو أجل من مالك وأبي
 حنيفة ومثلها ، كأيوب ، ومنصور ، وشعبة ، وحماد بن زيد ، وسفيان ، وابن جريج وغيرهم*
 فكيف وقد صح في هذا ما هو أجل من فعل معاذ ؟ كما حدثنا يونس بن عبد الله ثنا
 احمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد
 ابن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان عن الأشعث بن عبد الملك الحراني عن الحسن البصري
 عن أبي بكرة : «انه صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف ، فصلى بالذين (٢) خلفه
 ركعتين ، والذين جاءوا بعد ركعتين ، فكانت للنبي ﷺ أربعاً ولهؤلاء ركعتين» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابوداود
 ثنا عبيد الله بن معاذ بن معاذ العبدي ثنا أبي (٣) ثنا الأشعث - هو ابن عبد الملك -
 عن الحسن البصري عن أبي بكرة قال : « صلى رسول الله ﷺ في خوف الظاهر ،
 فصف بعضهم خلفه ، و بعضهم بإزاء العدو ، فصلى ركعتين ثم سلم ، فانطلق الذين صلوا
 معه (٤) فوقفوا موقف أصحابهم ثم جاء أولئك فصفوا خلفه ، فصلى بهم ركعتين ثم سلم ،

(١) رواه ابوداود (ج ١ ص ٢٣٣) (٢) في النسخة رقم (١٦) «بالذي» وهو خطأ

(٣) قوله «ثنا أبي» سقط من الأصلين خطأ وزدناه من أبي داود (ج ١ ص ٤٨٤) (٤) كلمة «معه»
 سقطت من الأصلين *

فكانت لرسول الله ﷺ أربعاً ولأصحابه ركعتين ركعتين» وبه كان يفتي الحسن *
 قال علي وقد صح سماع الحسن من أبي بكره كما قد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد
 ابن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ثنا سفيان - هو ابن عيينة - أنا أبو موسى
 - هو إسرائيل بن موسى - قال : سمعت الحسن يقول : سمعت أبا بكره يقول : «لقد
 رأيت رسول الله ﷺ على المنبر والحسن بن علي معه» (١) وذكر الحديث ، وأبو موسى
 هذا ثقة روى عنه سفيان والحسين بن علي الجمعي *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عفان - هو ابن مسلم -
 ثنا أبان - هو ابن يزيد المطار - ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
 عن جابر قال : «أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بذات الرقاع» - وذكر الحديث
 قال - «فنودي بالصلاة ، فصلي بطائفة (٢) ركعتين ثم تأخروا ، وصلي بالطائفة الأخرى
 ركعتين ، قال جابر : فكانت للنبي ﷺ أربع ركعات ، وللقوم ركعتان» *

قال علي : وهذا حديث سمعه يحيى من أبي سلمة ، وسمعه أبو سلمة من جابر ،
 ورويناه كذلك من طريق ، اكتفينا بهذا طلب الاختصار ، فهذا آخر فعل رسول الله
 ﷺ ، لأن أبا بكره شهده ، وإنما كان إسلامه يوم الطائف بعد فتح مكة وبعد حنين *
 وقد لجأ بعضهم إلى ما يلجأ إليه الفضوح البلع (٣) الذي لا يتق الله تعالى فيما يتكلم
 به فقال : ليس في حديث جابر أنه سلم عليه السلام بين الركعتين والركعتين *

قال علي فيقال له : كذبت ، قد روينا من طريق قتادة عن سليمان الشكري عن جابر
 « أنه عليه السلام سلم بينهما » (٤) *

(١) لم أجده في سنن النسائي ولا في خصائص علي له ، وهو في مسند أحمد (ج ٥ ص ٣٧ و ٣٨)
 عن سفيان بإسناده ، وهو حديث « أن ابني هذا سيد » ولعل الله تبارك وتعالى أن يصلح
 به بين فئتين من المسلمين » وهو في البخاري من طريق ابن عيينة (ج ٥ ص ١٠٠) وفيه التصريح
 بسماع الحسن أيضاً . ورواه أبو داود (ج ٤ ص ٣٤٩) والحاكم (ج ٣ ص ١٧٤ و ١٧٥)
 بأسانيد أخرى (٢) في الأصلين «فصل بالطائفة» وصححه من مسلم (ج ١ ص ٢٣١ و ٢٣٢)
 (٣) يقال : بلع - بفتحات - إذا انقطع من الأعياء فلم يقدر على التحرك . ومصدره
 البلوح ، ويقال : بلع أيضاً - بتشديد اللام المفتوحة (٤) رواية الشكري رواها الطحاوي

فقالوا : قد تكلم في سماع قتيبة من سليمان *
 فقلنا : انتم تقولون : المرسل كالمسند ، فالآن اتاكم التعلل بالباطل في المسند بأنه
 قد قيل - ولم يصح ذلك (١) القول - انه مرسل ، ان هذا لعجب ! لاسيما وقد بين
 ابو بكرة في حديثه أنه عليه السلام سلم بين الركعتين والركعتين ، ولم يرو أحد انه عليه
 السلام لم يسلم بين الركعتين والركعتين *
 ولو صح انه عليه السلام لم يسلم بين الركعتين والركعتين لكان ذلك أشد على المخالفين ،
 لأنهم انما هم مقلدو أبي حنيفة ومالك *

وابو حنيفة يرى على من صلى أربعاً وهو مسافر أن صلاته فاسدة ، الا ان يجلس في
 الاثنتين مقدار التشهد فتصح صلاته ، وتكون الركعتان اللتان يقوم اليهما تعاوفاً ، فان
 كان عليه السلام لم يقعد بين الركعتين مقدار التشهد فصلاته عندهم فاسدة ، فان أقدموا
 على هذا القول كفروا بلامرية ، وان كان عليه السلام قعد بين الركعتين مقدار التشهد
 فقد صارت الطائفة الثانية مصلية فرضهم خلفه ، وهو عليه السلام متنفل ، وهذا قولنا لا قولهم *
 وأما المالكيون فانهم يقولون : ان المسافر ان صلى أربعاً فقد أساء في صلاته
 وعليه (٢) أن يعيدها في الوقت ، فان قالوا : هذا في صلاة رسول الله ﷺ كفروا بلا
 مرية ، وان قالوا : بل سلم بين الركعتين والركعتين أقرؤا بأن الطائفة الثانية رضى الله عنهم
 صلوا فرضهم خلفه عليه السلام وهو متنفل *

وهذا اجماع صحيح من جميع الصحابة رضى الله عنهم مع النبي ﷺ ممن حضر ،

(ج ١ ص ١٨٧) وأشار إليها ابوداود (ج ١ ص ٤٨٤) ، قال بعد حديث أبي بكرة : «وكذلك
 رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر عن النبي ﷺ ، وكذلك قال سليمان
 البشكري عن جابر عن النبي ﷺ» وقد روى نحوه الحسن عن جابر ان النبي ﷺ
 صلى ركعتين ثم سلم ثم ركعتين ثم سلم ، وذلك عند النسائي (ج ١ ص ٢٣١) باسناد صحيح ،
 وروى نحوه البيهقي في المعرفة من طريق الشافعي عن الثقة ابن علية او غيره عن يونس عن
 الحسن عن جابر ، نقله الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٥١) (١) نقل ابن حجر عن
 البخاري ويحيى بن معين ان قتادة لم يسمع من البشكري (٢) في النسخة رقم (١٦)
 «وعليها» وهو خطأ *

ولا يخفى مثل هذا على من غاب ، وكلهم مسلم لأمره عليه السلام *

وقد لجأ بعض المفتونين من مقلدي مالك الى ان قال : هذا خاص برسول الله ﷺ ، لأن في الائتمام به من البركة في النافلة ما ليس في الائتمام بغيره في الفريضة *

قال علي : فر هذا البائس من الاذعان للحق الى الكذب على الله تعالى في دعواه الخصوص فيما لم يقل عليه السلام قط إنه خصوص له ، بل قد صح عنه عليه السلام من طريق مالك ابن الحويرث أنه قال : «عملوا كما ترونني أصلي» وقال تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) . وما قال قط أحد : إنه يجوز معه عليه السلام في الصلاة ما لا يجوز مع غيره ، إلا هؤلاء المقدمون ، نصراً لتقليدهم الفاسد !! ونموذ بالله من الخذلان (١) *

قال علي : واعترضوا في حديث ما ذابوا شيئا !! نذكرها ، وان كنا غائبين عن ذلك بحديث أبي بكرة وجابر ، لكن نصر الحق فضيلة ، وقمع الباطل وسيلة الى الله تعالى *

قال بعضهم : لا يجوز اختلاف نية الامام والمأموم لما روى عنه من طريق ابن سنان (٢) الجرجاني عن أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث عن عبد الله بن عياش ابن عباس القتيبي عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت» *

قال علي : وهذا خبر لا يصح ، لان راويه أبو صالح ، وهو ساقط (٣) ، وإنما الصحيح من هذا الخبر فهو ما رواه أيوب السخيتاني وابن جريج وحماد بن سلمة وورقاء ابن عمرو وزياد بن أسحاق كلهم عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» . وقد ذكرناه باسناده في صدر كتاب الصلاة من ديواننا هذا (٤) *

ثم لو صح لفظ أبي صالح لكان حجة عليهم لا لهم ، لأن المالكيين والحنيفيين معاً متفقون على أن صلاة الصبح إذا أقيمت فإن لم يكن أوتر ولا ركع ركعتي الفجر — : يصليهما قبل أن يدخل في التي أقيمت ! فسبحان من يسرهم للاحتجاج بما لا يصح من الأخبار في إبطال ما صح منها !! ثم لا مؤنة عليهم من خلاف ما احتجوا

(١) في النسخة رقم (٤٥) «ونموذ بالله من مثل هذا» (٢) كذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (٤٥) «سحر» بدون نقط ، ولم اعرف من هو؟ (٣) كلا. بل أبو صالح ثقة ، وإنما ضعف هذه الرواية — ان كانت لم تجيء بغير هذا الاسناد من قبل عبد الله بن عياش ابن عباس ، فإنه ضعيف . ولم أجده في الرواية (٤) في المسألة ٣٠٨ (ج ٣ ص ١٠٦)

به حيث لا يجوز خلافه *

وأيضاً : فهم مصفقون (١) على جواز التنفل خلف من يصلي الفجر يضنه في الظهر والعصر ، فهم أول مخالف لما صحّحه من الباطل من حديث أبي صالح *

وأما نحن فلو صح هذا الخبر لقلنا به ، ولا استعملنا معه ما قد صح من سائر الأخبار ، من حديث معاذ وجابر وأبي بكرة وأبي ذر ، ولم تترك منها شيئاً لشيء آخر *

وذكر بعضهم خبراً رويناه من طريق عمرو بن يحيى المازني عن معاذ بن رفاعة عن رجل من بني سلمة (٢) من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له سليم (٣) : «أنه أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، إنا نظل في أعمالنا فنأتي حين نمسي فيأتي معاذ فيطول علينا ؟ فقال رسول الله ﷺ : يا معاذ لا تكن فتاناً ؟ إنا ان نخفف لقومك أو نجعل صلاتك معي » (٤)

فادعوا من هذا أن معاذاً كان يجعل التي يصلي مع النبي ﷺ نافلة *

قال علي : وهذا تأويل لا يحمل القول به ، لوجوه ستة *

أحدها أنه كذب ودعوى بلا دليل ، وهذا لا يعجز عنه من لا يحجزه عنه تقوى أو حياء *

والثاني أن هذا خبر لا يصح ، لأنه منقطع ، لأن معاذ بن رفاعة لم يدرك النبي ﷺ ، ولا أدرك هذا الذي شكّا إلى رسول الله ﷺ بمعاذ *

حدثنا أحمد بن محمد الطلمنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا محمد بن معمر ثنا أبو بكر — هو عبد الكبير بن عبد المجيد الحنفي — عن أسامة بن زيد قال : سمعت معاذ بن عبد الله بن خبيب (٥) قال سمعت جابر بن عبد الله قال : كان معاذ قد ذكر الحديث وفيه . أن سليماً قال لرسول الله ﷺ . «أني

(١) في النسخة رقم (٤٥) «متفقون» والمعنى واحد فيهما (٢) بفتح السين المهملة وكسر اللام . وفي الأصلين «من بني سليم» وهو خطأ صححناه من مسند أحمد والطحاوي والاستيعاب (٣) في النسخة رقم (١٦) «سلم» وهو خطأ (٤) رواه أحمد (ج ٥ ص ٧٤) عن عفان عن وهيب عن عمرو بن يحيى ، ورواه الطحاوي (ج ١ ص ٢٣٨) وابن عبد البر (ج ٢ ص ٥٧٨) (٥) بضم الخاء المعجمة مصغر . ومن الغريب أن يحتج ابن حزم بهذا الإسناد مع أن فيه أسامة بن زيد الليثي وقد قال فيه هو في الأحكام (ج ٥ ص ١٣٦) : أنه ضعيف لا يحتج بحديثه وحكم على حديث من روايته بأنه مكذوب ، وقد أخطأ في حكمه ، ثم في الإسناد معاذ بن عبد الله بن خبيب هذا وقد نقل ابن حجر عن ابن حزم أنه قال فيه «مجهول» فهل صار أسامة قوياً وابن خبيب معروفاً لدى المؤلف ؟؟

رجل أعمل نهاري حتى إذا أمسيت أمسيت ناعساً ، فيأتينا معاذ وقد أبطأ علينا ، فلما احتبس صليت» وذكر الحديث - وفيه : أن سليم صاحب هذه القصة قتل يوم أحد *
والثالث أن يكون رسول الله ﷺ يقول : «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»
ويقول الله تعالى . (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم) ثم يكون معاذ - وهو من أعلم هذه الأمة بالدين - بضيع فرض صلاته الذي قد تعين عليه ، فيترك أدائه ، ويستغل بالتغفل ، وصلاة الفرض قد أقيمت ، حتى لا يدرك منها شيئاً ، لاسيما مع رسول الله ﷺ ، فليت شعري ، إلى من كان يؤخر معاذ صلاة فرضه حتى يصلها معه راغباً عن أن يصلها مع رسول الله ﷺ ، أتباعاً لرأي أبي حنيفة ومالك ؟ ألا ان هذا هو الضلال المبين ، قد نزه الله تعالى معاذاً عنه عند كل ذي مسكة عقل *

والرابع : أن هذا التأويل السخيف الذي لم يستحيوا من أن ينسبوه إلى معاذ رضي الله عنه - : لا يجوز عندهم أيضاً ، وهو ان تحضر صلاة فرض فينوي بعض الحاضرين ممن لم يكن صلى بعد تلك الصلاة - أن يصلها مع الامام لا ينوي بها الا التطوع . *
فعلى كل حال قد نسبوا إلى معاذ ما لا يحل عندهم ولا عند غيرهم ، وهذه فتنة سوء مذهب للعقل والدين ، ونعوذ بالله من الخذلان ، فأى راحة لهم في أن ينسبوا إلى معاذ ما لا يحل عندهم بلا معنى ؟ *

والخامس أن يقال لهم : اذ جوزتم لمعاذ ما لا يجوز عندكم ، من أن يصلي نافلة خلف رسول الله ﷺ ، ومعاذ لم يصل ذلك الفرض بعد ، وهو عليه السلام يصلي فرضه - : فأى فرق في شريعة أو في معقول بين صلاة نافلة خلف مصلي فريضة ، وبين ما منعت منه من صلاة فرض خلف المصلي نافلة ، وكلاهما اختلاف نية الامام مع المأموم ولا فرق ؟ فهلا قاسوا أحدهما على الآخر ؟ وهلا قاسوا جواز صلاة الفريضة خلف المتغفل من الأئمة على جواز حج الفريضة خلف الحاج تطوعاً من الأئمة ، يقف بوقوفه ويدفع بدفعه ويأتم به في حجه ؟ فلو كان شيء من القياس حقاً لكان هذا من أحسن القياس وأصح ، وهم أهل قياس بزعمهم ولكن هذا مقدار علمهم فيما شغلوا به أنفسهم وتركوا السنن فكيف بما لا يشتغلون به من طلب السنن والاعتناء بها والحمد لله على عظيم نعمته *

قال علي : وموه بعضهم هنا بكلام يشبهه كلام المروزي وهو أنه قال : الفرق بينهما أن بعض سبب التطوع سبب الفريضة ، وأن من ابتداء صلاة لا ينوي بها شيئاً كان داخلاً في نافلة *

قال على: هذا كلام لا يفهمه قائله فكيف سامعه! وحق قائله سكنى المارستان ومعاينة دماغه
ويقال له: أجعل هذا الكلام حجة في المساواة بين الأمرين؟ وأيضاً: فقد قال الباطل
والكذب، بل من ابتدأ صلاة لا ينوي بها شيئاً فليس مصلياً ولا شيئاً له، لقول رسول
الله ﷺ: «وانما لكل امرئ ما نوى» فنحن ندين بأن كلام رسول الله ﷺ أحق
بالاتباع من كلام هذا المخرق بالهذيان! *

ثم لو صح هذا الحديث الذى ذكره من طريق معاذ بن رفاع لما كان لهم فيه
متعلق أصلاً، لأنه واضح المعنى، وكان يكون قوله عليه السلام «إما ان تخفف عن
قومك او اجعل صلاتك معى» أى لاتصل بهم اذا لم تخفف بهم، واقتصر على أن
تكون صلاتك معى فقط، هذا مقتضى ذلك اللفظ الذى لا يحتمل سواه *

وموه بعضهم بخبر رويناه من طريق قتادة عن عامر الأحول (١) عن عمرو بن شعيب
عن خالد بن أيمن الماعرى (٢) قال: «كان أهل العوالي يصلون فى منازلهم ويصلون مع
النبي ﷺ، فنهاهم النبي ﷺ أن يعيدوا الصلاة فى يوم مرتين» (٣) *

وخبر آخر فيما كتب به الى أبوسليمان داود باب شاذ بن داود المصرى (٤) قال ثنا
عبد الفنى بن سعيد الأزدي الحافظ ثنا هشام بن محمد بن قرة الرعنى ثنا أبو جعفر أحمد بن
محمد بن سلامة الطحاوى قال ثنا الحسين بن نصر قال سمعت يزيد بن هرون يقول
أنا الحسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سليمان بن يسار قال: أتيت ابن عمر على البلاط
وهم يصلون، فقلت: ألا تصلى معهم؟ قال قد صليت فى رحلى: «إن رسول الله ﷺ نهى
أن تصلى فريضة فى يوم مرتين» (٥) *

(١) هو عامر بن عبد الواحد الأحول البصرى يروى عن عمرو بن شعيب، وهو غير
عاصم بن سليمان الأحول، وقاتدة يروى عن كليهما (٢) خالد بن أيمن هذا تابعى،
وكذلك قال ابن عبد البر وابن الأثير وابن حجر وغيرهم (٣) رواه أيضاً الطحاوى
(ج ١ ص ١٨٧) (٤) كذا هو فى الأصلين ولكن فى النسخة رقم (٤٥) «شاذ» بالدال
المهملة ويحور (٥) هكذا رواه المؤلف من طريق الطحاوى، ولعله بهذا السياق فى كتاب
آخر من كتبه، وأما الذى فى معانى الآثار (ج ١ ص ١٨٧) بهذا الاستناد فلفظه «عن سليمان
مولى بيمونة - هو ابن يسار - قال: أتيت المسجد فرأيت ابن عمر جالساً والناس فى الصلاة

قال : فكانت صلاة معاذ إذا كان مباحاً أن تصلى الصلاة مرتين في اليوم ، ثم نسخ ذلك *
قال علي : أما حديث ابن عمر فصحيح ، وأما حديث خالد بن أيمن فساقط ،
لأنه مرسل *

ثم لا حجة لهم في شيء منهما *

أول ذلك : أن قائل هذا قد كذب ، وما كان قط مباحاً أن تصلى صلاة واحدة على
أنها فرض مرتين ، ولا خلاف في أن الله تعالى لم يفرض ليلة الاسراء إلا خمس صلوات فقط ،
حاشا ما اختلفوا فيه من الوتر فقط ، وصح أنه عليه السلام أخبر أنه قال له : «هن خمس
وهن خمسون ، (لا يدل القول لدى) فبطل كل ما موه به هذا الموهه *
ووجه آخر وهو أن معنى الحديثين واحد ، وهو حق ، وما حل قط ولا قلنا نحن
- ومما ذك الله من ذلك أن تصلى صلاة في يوم مرتين ، - : وإنما قلنا : أنه تؤدي الفريضة
خلف المتنفل ، كما فعل رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ، وتصلى النافلة خلف
مصلى الفرض ، كما أمر عليه السلام ، وكما يجوزون هم أيضاً معنا ، وتؤدي الفريضة خلف
مؤدي فريضة أخرى ، كما أخبر عليه السلام بأن الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ،
ولم ينه عليه السلام عن ذلك قط ولا أحد من أصحابه ، حتى حدث ما حدث . وإنما المجيزون
أن تصلى صلاة في يوم مرتين فالماكينون القائلون بإعادة الصلاة في الوقت ، وبأن من
ذكر صلاة في أخرى صلى التي هو فيها ثم التي ذكر ثم يصلى التي صلى ، وأما نحن فلا .
والعجب من احتجاجهم بآب ابن عمر وهم يخالفونه في هذه المسألة نفسها *
وقال بعضهم قولاً لا يجري في القبح مجرى ما تقدم لهم ويرى عليه وهو أنه قال : إنما
كان ذلك من معاذ لعدم من كان يحفظ القرآن حينئذ *

فقلت : ألا تصلى مع الناس ؟ فقال : قد صليت في رحلي ، أن رسول الله ﷺ نهى أن
تصلى فريضة في يوم مرتين » وقد رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٢٦) من طريق يزيد بن زريع
عن حسين المعلم بإسناده ، وفي آخره «أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تصلوا صلاة في
يوم مرتين » ورواه النسائي (ج ١ ص ١٣٨) من طريق يحيى بن سعيد عن المعلم . والبلاط
- بفتح الباء الموحدة - موضع معروف بالمدينة *

قال على : لو اتقى الله قاتل هذا الهوس أو استحيى من الكذب لم ينصر الباطل بما هو أبطل منه، ولوعرف قدر الصحابة ومنزلتهم في العالم لم يقل هذا لأننا نجد الزنجى والتركي والصقلبي والرومي واليهودي يسلمون ، فلا تمنى لهم جمعة الا وقد تعلمت المرأة منهم والرجل أم القرآن، وقل هو الله أحد، وما يقيمون به صلاتهم ، ولم يستحي هذا الجاهل الوقاح ان ينسب الى حى عظيم من أجياء الأنصار وحى آخر صغير منهم ، وهم بنو سلمة ، وبنو أدى (١) قد أسلم منهم - قبل الهجرة بعامين وأشهر - ثلاثة رجال ، وأسلم جمهورهم قبل الهجرة بدهر - : أنهم بقوا المدة الطويلة التى ذكرنا بعد اسلامهم لم يهتبلوا (٢) بصلاتهم ، ولا تعلموا سورة يصلون بها ، وهم أهل العربية والبصائر في الدين : اللهم العن من لا يستحي من المجاهرة بالباطل والكذب الفضوح *

فليعلم أهل الجبل انه كان فيمن يصلى في مسجد بنى سلمة - الذى كان يؤم فيه معاذ بن جبل - ثلاثون عقيبا ، وثلاثة واربعون بدر ياسوى غيرهم ، أفما كان في جميع هؤلاء الفضلاء أحد يحسن من القرآن ما يصلى به ؟ ماشاء الله كان ، وكان من جملتهم جابر بن عبد الله ووالده ، وكعب بن مالك ، وأبو اليسر (٣) ، والحباب بن المنذر ، ومعاذ ومعوذ وخلاد بنو عمرو بن الجموح ، وعقبة بن عامر بن نابى (٤) وبشر بن البراء بن معرور ، وجبار بن

(١) «سلمة» بفتح السين وكسر اللام و«أدى» بضم الهمزة وفتح الدال المهملة وتشديد الياء آخر الحروف بوزن «سمى» . وفي الأصلين «أذن» وهو تصحيف مزعج . وأدى هذا من أجداد معاذ ، فانه معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ بن عدى بن كعب ابن عمرو بن أدى بن سعد بن علي الخزرجى ، وأدى أخو سلمة بن سعد ، وقد انقرض عقب أدى هذا كما نقل شارح القاموس عن الروض وآخر من مات منهم عبد الرحمن بن معاذ بن جبل ، فالخى العظيم من الأنصار هو بنو سلمة ، والخى الصغير أبناء عمهم بنو أدى وانظر المشبه للذهبي (ص ٨) وطبقات ابن سعد (ج ٣ ق ٢ ص ١٠٥ و ١٠٩ و ١٢٠ وغير ذلك) وشرح القاموس (ج ١٢ ص ١٣) (٢) يعنى لم يغموا بها والاهتيال الاغتنام (٣) بفتح الياء والسين المهملة واسمه «كعب بن عمرو بن عباد بن سواد بن غنم - بفتح الغين المعجمة واسكان النون - ابن كعب بن سلمة بن سعد بن علي» انظر الطبقات (ج ٣ ق ٢ ص ١١٨ و ١٠٤) * (٤) بالنون والياء الموحدة وآخره همزة وقد حذف هذا الاسم من النسخة رقم (٤٥) وهو نابى بن زيد بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة بن سعد. انظر الطبقات (ج ٣ ق ٢ ص ١١٠) *

صخر ، وغيرهم من أهل العلم والفضل . وقد روينا من أصح طريق عن كعب بن مالك
 قال : « ما هاجر رسول الله ﷺ حتى حفظت سوراً من القرآن » (١) *

ثم إن هذه الكذبة التي قالها هذا الجاهل دعوى افتراها لم يجد لها قط في شيء من
 الروايات السقيمة فكيف الصحيحة وما كان هكذا فلا وجه للشغل بها إلا فضيحة
 قائلها فقط ، ثم تحذير الضعفاء منه والتقرب إلى الله تعالى بذلك *

والثالث : أن يقال له : هيك أن هذه الكذبة كاذبة كرت ، أيجوز ذلك عندكم ؟
 وهل يحل لديكم أن تسلم طائفة فلا يكون فيهم من يقرأ شيئاً من القرآن إلا واحد فيصلي
 ذلك الواحد مع غيرهم ثم يؤمهم في تلك الصلاة ؟ فمن قولهم : لا . فيقال لهم : فأى راحة
 لكم في استنباط كذب لا تنتفعون به في ترقيع قاسد تقليدكم ؟ *

ثم يقال لهم : احموه على ما شئتم ، أليس قد علمه رسول الله ﷺ وأقره ؟ فأى
 وجه تبطلون فعل رسول الله ﷺ وحكمه ؟ *

وقد تعلل بعضهم في حديث جابر وأبى بكرة بنحو هذه الفضاخ فقال : لعل هذا كان
 قبل أن تقصر الصلاة ، أو في سفر لا تقصر الصلاة في مثله . *

فقلنا : هذا جهل وكذب آخر ، أبو بكرة متأخر الإسلام ، لم يشهد بالمدينة قط
 خوفاً ولا صلاة خوف ولا فيما يقرب منها ، وإنما كان ذلك - قال جابر - : بنخل وبذات
 الرقاع ، فكلا الموضعين على أزيد من ثلاثة أيام من المدينة وقد صح عن عائشة رضي الله
 عنها أن الصلاة أنزلت بمكة ركعتين ركعتين فلما هاجر رسول الله ﷺ أتت صلاة
 الحضرة أقرت صلاة السفر *

فبطل كل عار أنوا به في إبطال الحقائق من السنن المجمع عليها *

ثم هو فعل الصحابة بعد رسول الله ﷺ *

روينا من طريق حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن عمار العتري : أن عاملاً لعمر
 ابن الخطاب كان بكسكر (٢) ، فكان يصلي بالناس ركعتين ثم يسلم ، ثم يصلي ركعتين
 آخرين ثم يسلم فبلغ ذلك عمر فكتب إلى عمر : إني رأيتني شاخماً عن أهلي
 ولم أرفى بحضرة عدو فرأيت أن أصلي بالناس ركعتين ثم أسلم ثم أصلي ركعتين

(١) هو كعب بن مالك أحد الثلاثة الذين خلفوا وتاب الله عليهم وقصته

في الصحيحين وغيرهم (٢) بفتح الكافين بينهما سين سا كنة كورة يلا د فارس *

ثم أسلم ، فكتب إليه عمر بن الخطاب : أن قد أحسنت *

ومن طريق حميد بن هلال أخبرني عبد الله بن الصامت قال : كنا مع الحكم بن عمرو الغفاري - هو صاحب رسول الله ﷺ - في جيش ، وهو يصلي بئصال الصبح ، وبين يديه عزة ، فرحمار (١) بين يدي الصفوف فأعاد بهم الصلاة ، وقال : قد كان بين يدي ما يسترني - يعني العزة - ولكني أعدت لمن لم يكن بين يديه ما يستره . وذكر الحديث . فهذا صاحب رسول الله ﷺ صلى نافلة بمن يؤدي فريضة *

وعن حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن عطاء الخراساني : أن أبا الدرداء أتى مسجد دمشق وهم يصلون العشاء وهو يريد المغرب ، فصلى معهم فلما قضى الصلاة قام فصلى ركعة ، فجعل ثلاثاً للمغرب وركعتين تطوعاً . ومن طريق قتادة هذا الخبر ، وزاد فيه . ثم صلى العشاء *

وعن معمر عن قتادة عن أنس بن مالك : فيمن أتى التراويح في شهر رمضان ولم يكن صلى العشاء وقد بقي للناس ركعتان ! قال : اجعلهما من العشاء *

وعن عطاء قال : من صلى مع قوم هو ينوي الغهر وهم يريدون العصر ، قال : له مانوى ، ولهم مانووا ، وكان يفعل ذلك ، وعن إبراهيم النخعي مثل ذلك *

وعن طاوس : من وجد الناس يصلون القيام وهو لم يصل العشاء فليصلها معهم ، وليمتدّها المكتوبة *

وروى ذلك ابن جريج عن عطاء ، وحماد بن أبي سليمان عن إبراهيم ، وعبد الله بن طاوس عن أبيه ، ورواه عن هؤلاء الثقات *

قل على : ما نعلم لمن ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم مخالفاً أصلاً ، وهم يعظمون هذا إذا وافق تقليدهم ! وقولنا هذا هو قول الأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي سليمان وجهور أصحاب الحديث . وبالله تعالى التوفيق *

٤٩٥ — مسألة — ومن أتى مسجداً قد صليت فيه صلاة فرض جماعة بإمام راتب وهو لم يكن صلاها : فليصلها في جماعة ، ويجزئه الأذان الذي أذن فيه قبل ، وكذلك الإقامة ، ولو أعادوا أذاناً وإقامة فحسن ، لأنه مأمور بصلاة الجماعة ، وأما الأذان والإقامة فانه لكل من صلى تلك الصلاة في ذلك المسجد ممن شهد بها أو ممن جاء بعدها

وهو قول أحمد بن حنبل وأبي سليمان وغيرهما *
وقال مالك : لا تصل في جماعة أخرى إلا أن لا يكون له امام راتب . واحتج له مقلدوه
بأنه قال هذا قطعاً لأن يفعل ذلك أهل الأهواء *

قال علي : ومن كان من أهل الأهواء لا يرى الصلاة خلف أئمتنا فانهم يصلونها
في منازلهم ، ولا يعتدون بها في المساجد مبتدأة أو غير مبتدأة مع امام من غيرهم ، فهذا الاحتياط
لا وجه له ، بل ما حصلوا الا على استعجال النع مما أوجبه الله تعالى من أداء الصلاة
في جماعة خوفاً من امر لا يكاد يوجد ممن لا يبالي باحتياطهم *

ولقد أخبرني يونس بن عبد الله القاضي قال : كان محمد بن يقي بن زرب القاضي (١)
إذا دخل مسجداً قد جمع فيه امامه الراتب — وهو لم يكن صلى تلك الصلاة بعد — جمع بمن
معه في ناحية المسجد *

قال علي : القصد الى ناحية المسجد بذلك عجب آخر *
قال علي : وأما نحن فان من تأخر عن صلاة الجماعة لغير عذر ، لكن قلة اهتبال ، او
لهوى ، أو لعداوة مع الامام — : فائتناه ، فان انتهى والا أحرقنا منزله كما قال
رسول الله ﷺ *

والمعجب ان السالكين يقولون : فان صلوا فيه جماعة أجزأتهم فيا لله ! ويا للمسلمين !
أى راحة لهم في منهم من صلاة جماعة تفضل صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة ؟ وعى
عندهم جازية عن صلاها فأي اختيار أفسد من هذا ؟ *

وروي نافع بن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الجعد أبي عثمان (٢) قال : جاءنا
أنس بن مالك عند الفجر ، وقد صلينا فأقام وأم أصحابه *

وروينا أيضاً : انه كان معه نحو عشرة من أصحابه فأذن وأقام ثم صلى بهم ، وروي نافع
أيضاً من طريق معمر وحماد بن سلمة عن أبي عثمان عن أنس ، وسماه حماد فقال : في
مسجد بني رفاعه *

وعن ابن جريج قلت لعطاء . نقر دخولوا مسجد مكة خلاف الصلاة (٣) ليلاً أو نهاراً ،

(١) كذا في الأصلين ويحذف : (٢) هو الجعد بن دينار البصري . (٣) اي

بعد الصلاة ، وله شواهد في اللسان *

أَيُؤْمَهُمْ أَحَدُهُمْ؟ قَالَ . نَعَمْ ، وَمَا بَأْسُ ذَلِكَ؟ (١) *
 وَعَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ أَمْنَى إِبْرَاهِيمَ فِي مَسْجِدِ قَدِصْلَى فِيهِ ، فَأَفَامَنِي
 عَنْ عَيْنِهِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ *
 وَعَنْ مَعْمَرٍ صَحِبَتْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْبَصْرَةِ ، فَأَتَيْنَا مَسْجِدَ أَهْلِ مَاءِ قَدِصْلَى
 فِيهِ ، فَأَذَّنَ أَيُّوبُ وَأَقَامَ ثُمَّ تَقَدَّمَ فَصَلَّى بِنَا *
 وَعَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عِمَّانَ الْبَتِّي (٢) قَالَ : دَخَلْتُ مَعَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيَّ وَثَابِتَ الْبَنَانِي
 مَسْجِدًا قَدِصْلَى فِيهِ أَهْلُهُ ، فَأَذَّنَ ثَابِتٌ وَأَقَامَ ، وَتَقَدَّمَ الْحَسَنُ فَصَلَّى بِنَا ، فَقُلْتُ : يَا أَبَا سَعِيدَ ،
 أَمَا يَكْرَهُ هَذَا؟ قَالَ : وَمَا بَأْسُهُ؟ *

قَالَ عَلِيٌّ : هَذَا مِمَّا لَا يَعْرِفُ فِيهِ لِأَنَسٍ مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ *
 وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ : ثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ
 عَنْ سُلَيْمَانَ - هُوَ ابْنُ الْأَسْوَدِ (٣) النَّاجِي - عَنْ أَبِي التَّوَكُّلِ - هُوَ عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ النَّاجِي -
 عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ قَالَ : «جَاءَ رَجُلٌ وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : أَيُّكُمْ يَتَجَبَّرُ
 عَلَى هَذَا؟ فَقَامَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَهُ» (٤) *

قَالَ عَلِيٌّ : لَوْ ظَفَرُوا بِمِثْلِ هَذَا لَطَارُوا بِهِ كُلَّ مَطَارٍ ! *

٤٩٦-مسألة- وإن دخل اثنان فصاعداً فوجدوا الإمام في بعض صلاته فانهم يصلون
 معه ، فإذا سلم قالوا أفضل للذين يتمون ما فاتهم أن يقضوه بإمام يؤمهم منهم . لأنهم مأمورون
 بالصلاة جماعة ، ولولا نص ورد بأن يقضوا فرادى لما أجزأ ذلك *

روينا عن عبد الرزاق عن معتمر بن سليمان التيمي (٥) عن ليث قال : دخلت مع

(١) في النسخة رقم (٤٥) « ولا بأس بذلك » (٢) بفتح الباء الموحدة وكسر التاء
 المثناة الفوقية المشددة آخره الياء آخر الحروف (٣) كذا في الأصلين وهو يوافق ما قاله
 ابن حبان ، والراجح « سليمان الأسود » فقد ذكر الحاكم أنه « سليمان بن سحيم »
 (٤) هذا اللفظ يوافق لفظ الترمذي (ج ١ ص ٤٦) وحسن الحديث . ورواه أيضاً أبو داود
 (ج ١ ص ٢٢٤ و ٢٢٥) والحاكم (ج ١ ص ٢٠٩) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي ،
 ونسبه الشوكاني (ج ٣ ص ١٨٥) أيضاً لأحمد والبيهقي وابن حبان . (٥) في النسخة رقم
 (١٦) « عن معمر بن سليمان التيمي » وهو خطأ *

ابن سابط (١) في أناس المسجد والامام ساجد فسجد بعضنا ونهيا بعضنا للسجود ، فلما سلم الامام قام ابن سابط فصلى بأصحابه ، فذكرت ذلك لعطاء فقال : كذلك ينبغي ، فقلت : إن هذا لا يفعل عندنا ، قال : يفرقون *

قال علي : هذا يبين أن الناس مضوا على أعمال سلاطين الجور المتأخرين *
وعن معمر عن قتادة : في القوم يدخلون المسجد فيدركون فيه مع الامام ركعة
قال : يقومون فيقضون ما بقى عليهم ، يؤمهم أحدهم وهو قائم معهم في الصف *

﴿حكم المساجد﴾^(٢)

٤٩٧- مسألة -- وتكره المحارب في الساجد ، وواجب كنسها ، ويستحب أن تطيب بالطيب . ويستحب ملازمة المسجد لمن هو في غنى عن الكسب والتصرف *
وقال علي : أما المحارب فمحدثه ، وإنما كان رسول الله ﷺ يقف وحده ، ويصف الصف الأول خلفه *

حدثنا عبد الرحمن الحمدا في ثنا ابراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا سعيد بن عفير (٣) ثنا الليث — هو ابن سعد — حدثني عقيل عن ابن شهاب أخبرني أنس بن مالك : «أن المسلمين بينهم في صلاة الفجر من يوم الاثنين وأبو بكر يصلي بهم ، لم يفجأهم إلا رسول الله ﷺ قد كشف سجف (٤) حجرة عائشة ، فنظر اليهم وهم صفوف في الصلاة ثم تسم ، فنكص أبو بكر على عقبيه ليصل الصف ، وظن أن رسول الله ﷺ يريد أن يخرج إلى الصلاة ، وهم المسلمون أن يفتنوا في صلاتهم فرأى رسول الله ﷺ ، فأشار إليهم رسول الله ﷺ بيده : أن أتموا صلاتكم ، ثم دخل الحجرة وأرخى الستر» قال علي : لو كان أبو بكر في محراب لما رأى رسول الله ﷺ اذ كشف الستر ، وكان هذا يوم موته عليه السلام *

وروينا عن علي بن أبي طالب : أنه كان يكره المحراب في المسجد *
وعن سفیان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي : أنه كان يكره أن يصلي في طاق الامام ، قال سفیان : ونحن نكرهه *

(١) ليث هو ابن سليم — وابن سابط — هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سابط — وهو تابعي ثقة مات سنة ١١٨ (٢) هذا العنوان لم يكن هكذا في الأصول وإنما كان في النسخة رقم (١٦) «مسألة حكم المساجد . وتكره المحارب» الخ وفي النسخة رقم (٤٥) بمحذف قوله «حكم المساجد» فاخترنا أن تثبته مفضولا على سبيل العنوان (٣) في النسخة رقم (١٦) «اسماعيل بن عفير» وهو خطأ (٤) في البخاري (ج ٦ ص ٣٤) ستر وكلاهما بكسر السين المهملة ومناهما واحد *

وعن المعتز بن سليمان التيمي عن أبيه قال : رأيت الحسن جاء الى ثابت البناني فحضرت الصلاة فقال ثابت : تقدم يا أبا سعيد ، قال الحسن : بل أنت أحق ، قال ثابت : والله لا أقدمك ابداً (١) ، فتقدم الحسن فاعتزل الطاق ان يصلى فيه . قال المعتز : ورأيت ابى وليث بن ابى سليم (٢) يعتزلانه . *

وعن كعب (٣) يكون في آخر الزمان قوم تنقص أعمارهم ، يزينون مساجدهم ، ويتخذون لها مذابح كذاب النصارى فاذا فعلوا ذلك صلب عليهم البلاء . *

وهو قول (٤) محمد بن جرير الطبري وغيره (٥) *
وأما كنس المساجد فان الله تعالى يقول : (في بيوت أذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله واقام الصلاة) والمعجب ممن يميز الحجى الى المسجد قبل غروب الشمس لصلاة المغرب وقبل الزوال لصلاة الجمعة - : ثم يكره الحجى الى سائر الصلوات قبل أوقاتها (٦) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن الملاء حدثنا حسين بن علي - هو الجمعي - عن زائدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور ، وأن تعلى وتنظف (٧) » *

قال علي : الدور هي المحلات والأرباض ، تقول : دار بنى عبد الأشهل ، ودار بنى النجار . تريد محلة كل طائفة منهم . *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - أنا عائد بن حبيب ثنا حميد الطويل عن أنس قال : « رأى رسول الله ﷺ نخامة في قبلة المسجد ، فغضب حتى احمر وجهه ، فقامت امرأة من

(١) في النسخة رقم (١٦) لا أقدم بك أبداً (٢) في الأصلين ليث بن ابى سليمان وهو خطأ وسليم بضم السين المهملة وفتح اللام (٣) في النسخة رقم (١٦) «وعن وكيع» وما هنا اصح في ظنى ، لأن هذا القول اشبه بكلمات كعب الأخبار وامثاله ممن أدخلوا على المسلمين حكايات وأقاويل يخدعونهم بها ويوهمونهم أنها مما قرؤا في الكتب الأولى . (٤) كلمة « وهو قول » سقطت من النسخة رقم (١٦) فاضطرب الكلام (٥) لم يأت ابن حزم بدليل صحيح على كراهة المحارب التي ادعى (٦) هكذا في الأصول قوله « والمعجب » الخ ولم ار له مناسبة لسياق البحث . (٧) رواه ابو داود (ج ١ ص ١٧٣) *

الأنصار فحكتها وجعلت مكانها خلوقاً (١) ، فقال رسول الله ﷺ : ما أحسن هذا (٢) *
 ٤٩٨ — مسألة — والتحدث في المسجد بما لا إثم فيه من أمور الدنيا مباح ،
 وذكر الله تعالى أفضل ، وإنشاد الشعر فيه مباح ، والتعلم فيه للصبيان وغيرهم مباح ،
 والسكن فيه والبيت مباح ، ما لم يضق على المصلين ، وإدخال الدابة فيه مباح إذا كان
 لحاجة ، والحكم فيه والخصام كل ذل - جائز ، والتطرق (٣) فيه جائز ، إلا أن من خطر فيه
 بنبل (٤) فإنه يلزمه أن يمسك بمحاذئها ، فإن لم يفعل فعليه القود في كل ما أصاب منها *
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري
 ثنا كريب بن يحيى ثنا عبد الله بن نعيم ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « أصيب
 سعد بن معاذ (٥) يوم الخندق في الأكل ، فضرب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خيمة في المسجد ليعوده من قريب ، فلم يرهم - وفي المسجد خيمة لقوم (٦) من بني
 غفار - إلا الدم يسيل إليهم ، فقالوا : يا أهل الخيمة ، ما هذا الذي يأتينا من قبلكم ؟ فإذا
 سعد يغزو (٧) جرحه دماً ، فمات منها » *

وحديث السوداء التي كانت تسكن في المسجد من طريق أبي أسامة عن هشام بن
 عروة عن أبيه عن عائشة أيضاً ، وأهل الصفة كانوا سكاناً في المسجد *
 وبه إلى البخاري : ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر أخبرني
 نافع أخبرني عبد الله بن عمر : أنه كان ينام وهو شاب أعزب في المسجد (٨) *
 ومن طريق مالك . عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب بنت أبي

(١) بفتح الخاء المعجمة : نوع من الطيب مركب من زعفران وغيره (٢) في النسائي
 (ج ١ ص ١١٩) ، وانظر حكم البصاق في الصلاة وفي المسجد في المسألة ٣٩١
 (٣) أي المرور لحاجة ، يقال : تطرق إلى الأمر اتقنى إليه طريقاً (٤) أي مشى فيه
 ومعه النبل (٥) قوله « ابن معاذ » ليس في البخاري (ج ١ ص ١٩٩ و ٢٠٠) وهو سعد
 ابن معاذ (٦) كلمة « لقوم » ليست في البخاري (٧) بالغين والذال المعجمتين أي يسيل
 (٨) لفظ البخاري بهذا الاسناد (ج ١ ص ١٩١) « وهو شاب أعزب لا أهل له في مسجد النبي

ﷺ » *

سلمة عن أم سلمة قالت: «شكوت الى رسول الله ﷺ أنى أشتكى، قال: (١) طوفى من وراء الناس وأنت رابكة» *

وبه الى البخارى: ثنا عبد الله بن محمد ثنا عثمان بن عمر أنا يونس عن الزهرى عن عبد الله بن كعب بن مالك (٢) عن أبيه: «أنه تقاضى ابن أبي الحدرد (٣) ديناً كان له عليه فى المسجد، فارتفعت اصواتهما حتى سمعهما (٤) رسول الله ﷺ وهو فى بيته فخرج اليهما (٥)، فنادى: يا كعب (٦) ضع من دينك هذا: وأوماً اليه: أى الشطر قال: لقد قلبت يا رسول الله قال: قم فاقضه» *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنامسلم بن الحجاج ثنا عمرو الناقد واسحاق بن ابراهيم عن ابن عيينة عن الزهرى عن سميد بن السيب عن أبي هريرة: «أن عمر بن الخطاب مر بمحسان ابن ثابت (٧) وهو ينشد الشعر فى المسجد فلحظ اليه فقال: قد كنت أنشد وفيه (٨) من هو خير منك» وذكر الحديث *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا ابراهيم ابن موسى ثنا الوليد - هرا بن مسلم - ثنا الأوزاعى ثنا يحيى بن أبى كثير (٩) عن عبد الله ابن أبى قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «انى لأقوم فى الصلاة أريد ان أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجوز فى صلاتى كراهية (١٠) ان أشق على أمه». ورويناه أيضاً من طريق قتادة عن انس (١١) *

(١) ما هنا هو الموافق للبخارى من طريق مالك بهذا الاسناد (ج ١ ص ٢٠٠) وفى النسخة رقم (٤٥) «فقال» وهو الموافق للموطأ (ص ١٤٤) (٢) عبد الله - بالتكبير - وفى النسخة رقم (١٦) «عبيد الله» بالتصغير، وهو خطأ (٣) بنت الحاء واسكان الدال للمهلين وفتح الراء وآخره دال مهملة، وفى البخارى (ج ١ ص ١٩٧) «ابن أبى حدرد» بدون الألف واللام (٤) فى البخارى «سمعها» (٥) فى البخارى زيادة «حتى كشف سجف حجرتة» (٦) فى البخارى زيادة «قال: ليلىك يا رسول الله، قال:» (٧) ليس فى صحيح مسلم لفظ «بن ثابت» (٨) فى الأصلين «قد كنت أنشد فيه وفيه» الخ وزيادة «فيه» ليست فى صحيح مسلم طبع بولاق (ج ١ ص ٢٥٩) ولا طبع الاستانة (ج ٧ ص ١٦٢) ولا فى النسخة المخطوطة الصحيحة ولذلك حذفناها (٩) فى البخارى (ج ١ ص ٢٨٦) «عن يحيى بن أبى كثير» (١٠) فى الأصلين «كراهية» وصحناه من البخارى (١١) فى البخارى أيضاً (ج ١ ص ٢٨٦) *

وقد صلى عليه السلام حاملاً أمانة بنت أبي العاص بن الربيع وأما ز يئب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم *

وبه الى البخارى ثنا موسى بن اسماعيل ثنا عبد الواحد نا ابو بردة - هو يريد (١) ابن عبد الله - أنه سمع أبا بردة - هو جده، عامر بن أبي موسى - عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من مر في شيء من مساجدنا أو أسواقنا بئيل فليأخذ على نصالها بكفه لا يعقر مسلماً» (٢) *

قال علي: والخبر الذي فيه النهي عن إتشاد الشعر لا يصح، لأنه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهي صحيحة (٣)، أو من طريق أسقط منها * وروينا عن ابن عمر والحسن والشعبي إباحة التطرق في المسجد *

٤٩٩ - مسألة - ودخول الشركين في جميع المساجد جائز، حاشا حرم مكة كله، المسجد وغيره، فلا يحل البتة أن يدخله كافر، وهو قول الشافعي وأبي سليمان * وقال أبو حنيفة: لا بأس أن يدخله اليهودي والنصراني. ومنع منه سائر الأديان * وكره مالك دخول أحد من الكفار في شيء من المساجد. قال الله تعالى: (إنا أنشر كون نجس فلا يقربوا المسجدا الحرام بعد عامهم هذا) *

قال علي: فخص الله المسجد الحرام، فلا يجوز تعديده الى غيره بغير نص، وقد كان الحرم قبل بنیان المسجد وقد زيد فيه. وقال رسول الله ﷺ: «جعلت الأرض مسجداً وطهوراً» فصح أن الحرم كله هو المسجد الحرام *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله نا ابراهيم بن احمد نا الفرير نا البخارى نا عبد الله ابن يوسف نا الليث نا سعيد بن أبي سعيد سمع أبا هريرة قال: «بعث رسول الله ﷺ خيلاً قبل نجد، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له: ثمامة بن أثال (٤)، فربطوه بسارية

(١) بضم الباء الواحدة وفتح الراء، وفي الأصلين «يزيد» وهو تصحيف (٢) هذا موافق لرواية الأصيلي، وفي باقي روايات البخارى «لا يعقر بكفه مسلماً» ورواية الأصيلي أصح. انظر البخارى (ج ١ ص ١٩٦) والعيني (ج ٤ ص ٢١٦) ومعنى لا يعقر. لا يجرح (٣) حديث عمرو بن شعيب نسبة في المتن الى احمد وأصحاب السنن ونقل الشوكاني (ج ٢ ص ١٦٦) عن الترمذى تحسينه وعن ابن خزيمة تصحيحه وهو حديث صحيح، ورواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواية صحيحة على التحقيق اذا صح الاسناد اليه (٤) ثمامة بضم التاء الثلاثة، وأثال. بضم الهمزة وتحفيف التاء الثلاثة *

من سواري المسجد ، فخرج اليه رسول الله ﷺ ، فقال : ما عندك يا ثمامة ؟ قال : عندي خير ، يا محمد ، إن تقتلني تقتل ذا دم ، وإن تنعم تنعم على شاكرك ، وإن كنت تريد المال فسل منه ما شئت » وذكر الحديث وأنه عليه السلام أمر بإطلاقه في اليوم الثالث : « فأنطلق الى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد ، فقال : أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله ، يا محمد ، والله ما كان على وجه الأرض وجه أبغض إلى من وجهك فقد أصبح وجهك أحب الوجوه الى ، والله ما كان من دين أبغض الى من دينك ، فأصبح دينك أحب الدين الى » وذكر الحديث (١) فبطل قول مالك *

واما قول ابي حنيفة فانه قال : ان الله تعالى قد فرق بين المشركين وبين سائر الكفار ، فقال تعالى : (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين) . وقال تعالى : (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم) . قال : والمشرك هو من جعل لله شريكاً لا من لم يجعل له شريكاً * قال على : لا حجة له غير ما ذكرنا *

فأما تعلقه بالآيتين فلا حجة له فيهما ، لأن الله تعالى قال : (فيهما فاكهة ونخل ورمان والرمان من الفاكهة . وقال تعالى : (من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال) وهما من الملائكة ، وقال تعالى : (واذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى) . وهؤلاء من النبيين *

إلا أنه كان يكون ما احتج به أبو حنيفة حجة . ان لم يأت برهان بأن اليهود والنصارى والمجوس والصابئين مشركون ، لانه لا يحمل شيء معطوف على شيء إلا أنه غيره ، حتى يأتي برهان بأنه هو أو بضمه فنقول وبالله تعالى التوفيق *

إن أول مخالف لنص الآيتين أبو حنيفة ، لأن المجوس عنده مشركون ، وقد فرق الله تعالى في الذكر بين المجوس وبين المشركين فبطل تعلقه بعطف الله تعالى إحدى الطائفتين على الأخرى *

ثم وجدنا الله تعالى قد قال : (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فلو كان ههنا كفر ليس بشركا لكان مغفوراً لمن شاء الله تعالى بخلاف الشرك

(١) هو بهذا السياق والاسناد في البخاري مطولاً (ج ٦ ص ٢ و ٣) وقدرناه البخاري أيضاً بهذا الاسناد مختصراً (ج ١ ص ١٩٩ و ج ٣ ص ٢٤٧) ورواه أيضاً مختصراً عن قتيبة عن الليث (ج ١ ص ٢٠٢ و ج ٣ ص ٢٤٧)

وهذا لا يقوله مسلم *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا إسحاق بن راهويه عن جرير - هو ابن عبد الحميد - عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل قال: قال عبد الله بن مسعود « قال رجل: يا رسول الله، أي الذنب أكبر عند الله؟ قال: أن تدعو لله ندا وهو خلقك، قال: ثم أي؟ قال: أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك (١) » *

وبه إلى مسلم: أنا عمرو بن محمد بن بكير الناقد ثنا إسماعيل بن علية عن سعيد الجري ثنا عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال: « كنا عند رسول الله ﷺ فقال: ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ ثلاثاً: الإشراف بالله، وعقوق الوالدين، وشهادة الزور أو قول الزور (٢) » *
وبه إلى مسلم: حدثني هرون بن سعيد الأيلي ثنا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد (٣) عن أبي الغيث (٤) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: « اجتنبوا السبع الموبقات، قيل: يا رسول الله وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا (٥)، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » *

قال علي: فلو كان ههنا كفر ليس شركاً لكان ذلك الكفر خارجاً عن الكبائر، وإلكان عقوق الوالدين وشهادة الزور أعظم منه، وهذا لا يقوله مسلم، فصح أن كل كفر شرك، وكل شرك كفر، وأنهما اسمان شرعيان أوقعهما الله تعالى على معنى واحد *
وأما حاجته بأن الشرك هو من جعل لله شريكاً فقط: فهي منتقضة عليه من وجهين: *
أحدهما: أن النصارى يجعلون لله تعالى شريكاً يخلق كخلقه، وهو يقول: إنهم ليسوا مشركين وهذا تناقض ظاهر *

والثاني: أن البراهمة والقائلين بأن العالم لم يزل، وإن له خاتماً واحداً لم يزل، والقائلين بنبوة علي بن أبي طالب والمغيرة وبزيغ (٦) - كلهم لا يجعلون لله تعالى شريكاً وهم عند أبي

(١) في مسلم (ج ١ ص ٣٧) (٢) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٧) (٣) في النسخة رقم (١٦) «ثور بن زيد» وهو خطأ وهو ثور بن زيد الديلي (٤) بفتح الغين المعجمة واسكان الياء آخر الحروف وآخره ثاء مثناة وهو سالم المدني مولى ابن مطيع (٥) في مسلم (ج ١ ص ٣٧) «واكل الربا واكل مال اليتيم» (٦) المغيرة هو ابن سميد المجلي مولى بجيلة وهو الذي أحرقه خالد بن عبد الله القسري بالنار وبزيغ - بفتح الواحدة والزاى

حنيفة مشركون، وهو تناقض ظاهر *

ووجه ثالث : وهو انه لو لم يكن الشرك إلا ما وقع عليه اسم التشريك في اللغة - وهو من جعل لله تعالى شريكا فقط - لوجب ان لا يكون الكفر إلا من كفر بالله تعالى وأنكره جملة ، لا من أقربه ولم يحجده ، فيلزم من هذا ان لا يكون الكفار الا الدهرية فقط ، وان لا يكون اليهود ولا النصارى ولا المجوس ولا البراهمة كفارا، لأنهم كلهم مقرون بالله تعالى : وهو لا يقول بهذا ولا مسلم على ظهر الأرض ، او كان يجب ان يكون كل من غطى شيئا كافرا ، فإن الكفر في اللغة التغطية ، فاذا كل هذا باطل فقد صح أنهما اسمان نقلهما الله تعالى عن موضوعهما في اللغة الى كل من انكر شيئا من دين الله الاسلام يكون بانكاره معانداً لرسول الله ﷺ بعد بلوغ النذارة اليه وبالله تعالى التوفيق *

٥٠٠ - مسألة - واللعب والزفن (١) مباحان في المسجد *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « جاء حبش يزفنون في المسجد في يوم عيد فدعاني النبي ﷺ فوضعت رأسي على منكبيه ، فجعلت أنظر إلى لعبهم ، حتى كنت أنا التي انصرفت (٢) » *

٥٠١ - مسألة - ولا يجوز إنشاد (٣) الضوال في المساجد ، فمن نشدها فيه قيل له : لا وجدت ، لاردها الله عليك *

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ثنا الحجبي (٤) ثنا عبد العزيز - هو الدراوردي - حدثني يزيد بن

الكسورة وآخره غين معجمة - هو ابن خالد صالح قتل في فتنة ابن الأشعث وانظر الفصل في الملل والنحل للمؤلف (ج ٤ ص ١٨٣-١٨٦). والفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي (ص ٤٣ و ٤٤ و ٢١٤ و ٢٢٩ و ٢٣٥) وتاريخ الطبري (ج ٨ ص ٢٤٠ و ٢٤١) (١) بفتح الزاى واسكان الفاء وآخره نون وهو من باب ضرب وأصله اللعب والدفع وهو شبيه بالرقص (٢) في مسلم (ج ١ ص ٢٤٣) « حتى كنت أنا التي انصرفت عن النظر اليهم ». (٣) المعروف في اللغة أن « نشد الضالة » اذا نادى وسأل عنها : ثلاثي فقط ، وان « انشدها » اذا عرفها ولكن قيل أيضا إن « انشد الضالة » استرشد عنها ، فيكون تعبير المؤلف صحيحا على هذا . (٤) هكذا في الأصلين ، ولم اعرف من هذا الحجبي *

خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ :
« إذا رأيتم الرجل ينشد ضالته - يعني في المسجد - فقولوا : لا رد الله عليك (١) »
وقد روينا أيضا « لا وجدت (٢) » *

٥٠٢ - مسألة - ولا يجوز البول في المسجد ، فمن بال فيه صب على بوله ذنوباً من ماء ،
ولا يجوز البصاق فمن بصق فيه فليدفن بصقته ، ولا يحل أن يبنى مسجد بذهب ولا فضة
إلا المسجد الحرام خاصة . *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيد ثنا
ابو عوانة عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله ﷺ : « البزاق في المسجد خطيئة ،
وكفارتها دفنها » (٣) *

وروي القول بذلك عن أبي عبيدة بن الجراح ومعاوية *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القريشي ثنا البخاري ثنا أبو اليمان
أنا شعيب (٤) عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا هريرة قال : « قام أعرابي
فبال في المسجد ، فتأوله الناس ، فقال لهم النبي ﷺ : دعوه واهربوا (٥) على بوله
سجلاً من ماء . أو ذنوباً من ماء ، فأنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين » *
قال علي : أمر النبي ﷺ بتنظيف الساجد وتطهيرها - كما أوردنا قبل - يقتضي
كل ما وقع عليه اسم تنظيف وتطهير ، والتنظيف والتطهير يوجبان إبعاد كل محرم وكل
قدر وكل قمامة ، فلا بد من إذهاب عين البول وغيره . *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا سليمان بن الأشعث
ثنا محمد بن الصباح بن سفيان (٦) أنا سفيان بن عيينة عن سفيان الثوري عن أبي فرارة

(١) رواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٤٧) من طريق محمد بن أبي بكر عن الدراوردي وروى
نحوه مسلم (ج ١ ص ١٥٧) والبيهقي من حديث أبي عبد الله مولى شداد بن الهاد عن
أبي هريرة . (٢) لفظ « لا وجدت » رواه مسلم والبيهقي من حديث يزيد مرفوعاً ،
ومن حديث جابر عند النسائي (ج ١ ص ١١٨) (٣) في النسائي (ج ١ ص ١١٨) (٤) في النسخة
رقم (١٦) « أنا أبو اليمان هو شعيب » وهو خطأ بل صحته « أبو اليمان » واسمه الحكم بن
نافع وشعيب شيخه (٥) هكذا في الأصلين وهو الموافق لرواية البخاري (ج ٨ ص ٥٦)
بهذا الإسناد مع إسناد آخر ، وفي روايته بهذا الإسناد وحده (ج ١ ص ١٠٨ و ١٠٩)
« وهر بقوا » بدون الهززة ، وكلاهما صحيح (٦) قوله « ابن سفيان » لم يذكر في النسخة رقم (٤٥)

عن يزيد بن الاصم عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ: «ما أمرت بتشيد المساجد، قال ابن عباس . لتزخرقنها كما زخرقت اليهود والنصارى» (١) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عمرو بن العباس (٢) ثنا عبد الرحمن - هو ابن مهدي - ثنا سفيان الثوري عن واصل عن أبي وائل قال جلست الى شيبة - يعني ابن عثمان بن أبي طلحة (٣) الحنظلي - قال (٤): جلست الى عمر في مجلسك هذا فقال : هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء الا قسمتها بين المسلمين ، قلت : ما أنت بفاعل ، قال : لم ؟ قلت : لم يفعله صاحبك ، قال : هما المرآن يقتدى بهما * *

وروي عن أبي الدرداء : إذا حلستم مصاحفكم وزخرقتم مساجدكم فالدمار عليكم * وعن علي بن أبي طالب أنه قال : إن القوم إذا زبنوا مساجدكم فسدت أعمالهم ، وأنه كان يمر على مسجد للتيمة مشوف (٥) فكان يقول : هذه بيعة التيم ! *

وعن عمر بن الخطاب أنه قال لمن أراد أن يبنى مسجداً : لا تحمر ولا تصفر *

٥٠٣ - مسألة - ولا يحل بناء مسجد عليه بيت ممتلك ليس من المسجد ولا بناء مسجد تحته بيت ممتلك ليس منه ، فمن فعل ذلك فليس شيء من ذلك مسجداً وهو باق على ملك بانيه كما كان *

برهان ذلك ان الهواء لا يملك ، لأنه لا يضبط ولا يستقر ، وقال تعالى : (وان المساجد لله) فلا يكون مسجداً إلا خارجاً عن ملك كل أحد دون الله تعالى لا شريك له ، فاذ ذلك كذلك فكل بيت ممتلك لا انسان فله أن يملكه ما شاء ، ولا يقدر على إخراج الهواء الذي عليه عن ملكه ، وحكمه الواجب له لا الى انسان ولا غيره . *

وكذلك اذا بنى على الأرض مسجداً وشرط الهواء له يعمل فيه ما شاء - : فلم يخرج به

وهو ثابت في أبي داود (ج ١ ص ١٧٠ و ١٧١) وهو صحيح ، فانه « محمد بن الصباح بن سفيان ابن أبي سفيان » (١) مضى هذا الحديث في المسألة ٣٩٩ ص ٤٤ من هذا الجزء * (٢) في النسخة رقم (١٦) « عمر بن العباس » وهو خطأ (٣) في الأصلين « شيبة يعني ابن عثمان ابن طلحة بن أبي طلحة » وزيادة طلحة في النسب خطأ ، صحناه من التهذيب ومن طبقات ابن سعد (ج ٥ ص ٣٣١) (٤) في البخاري من هذا الاسناد (ج ٩ ص ١٦٦) « جلست الى شيبة في هذا المسجد قال » الخ ، وفيه من طريق أخرى (ج ٢ ص ٢٩١) « جلست مع شيبة على الكرسي في الكعبة » (٥) بضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد الواو المفتوحة : ي مزين ، يقال : شوف الجارية زينها *

عن ملكه إلا بشرط فاسد ، وقد قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » *

وأيضاً : فإذا عمل مسجدًا على الأرض وأبقى الهواء لنفسه : فإن كان السقف له فهذا مسجد لا سقف له ، ولا يكون بناء بلا سقف أصلاً ، وإن كان السقف للمسجد فلا يحل له التصرف عليه بالبناء ، وإن كان المسجد في العاود والسقف للمسجد (١) فهذا مسجد لا أرض له ، وهذا باطل ، فإن كان للمسجد فلا حق له فيه ، فأنما أبقى لنفسه بيتاً بلا سقف ، وهذا محال *

وأيضاً : فإن كان المسجد سقلاً فلا يحل له أن يبنى على رؤس حيطاته شيئاً ، واشتراط ذلك باطل ، لأنه شرط ليس في كتاب الله ، وإن كان المسجد علواً فله هدم حيطاته متى شاء ، وفي ذلك هدم المسجد وانكفاؤه ، ولا يحل منعه من ذلك ، لأنه منع له من التصرف في ماله ، وهذا لا يحل (٢) *

٥٠٤ — مسألة — والبيع جائز في الساجد ، قال الله تعالى (وأحل الله البيع) ولم يأت نهي عن ذلك إلا من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهي صحيفته (٣) *

٥٠٥ — مسألة — الصلاة الوسطى *

والصلاة الوسطى هي العصر ، واختلف الناس في ذلك : فصح عن زيد بن ثابت وأسماء ابن زيد : أنها الظهر . وروى أيضاً عن أبي سعيد الخدري . وروى أيضاً عن عائشة أم المؤمنين وأبي هريرة وابن عمر باختلاف عنهم . وروى أيضاً عن جملة من أصحاب النبي ﷺ

(١) هكذا في النسخة رقم (١٦) ، وفي النسخة رقم (٤٥) « والسقف الباني » بدون نقط ، ولعل الصواب « والسقف للباني » فيصح الكلام (٢) في النسخة رقم (٤٥) « لا يجوز » (٣) حديث عمرو بن شعيب رواه الترمذي (ج ١ ص ٦٦) والبيهقي (ج ٢ ص ٤٤٨) ونسبه الشوكاني (ج ٢ ص ١٦٦) إلى أحمد وأصحاب السنن ونقل عن ابن خزيمة تصحيحه . وحسنه الترمذي ونقل عن البخاري قال « رأيت أحمد وإسحاق - وذكر غيرها - يحتجون بحديث عمرو بن شعيب ، قال محمد : وقد سمع شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو » والحق أن أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحاديث صحيحة إذا صحح الإسناد إلى عمرو ، وقد جاء في روايات كثيرة التصريح من شعيب بسامعه من جده عبد الله بن عمرو بن العاص ، وقد حققنا هذا في مواضع كثيرة والحمد لله *

وعن أبي موسى الأشعري : أنها الصبح . وعن ابن عباس وابن عمر باختلاف عنهما . وعن علي ولم يصرح عنه . وهو قول طاوس وعطاء ومجاهد وعكرمة ، وهو قول مالك ، وعن بعض الصحابة رضي الله عنهم : أنها المغرب . وروينا عن طريق قتادة عن سعيد بن المسيب وقد ذكر عن بعض العلماء أنه قال : هي العتمة *
 وذهب الجمهور الى أنها العصر *

واحتج من ذهب الى انها الظهر بما روينا عن زيد بن ثابت باسناد صحيح قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة ، والناس في قائلتهم وأسواقهم ، ولم يكن يصلي وراء رسول الله ﷺ إلا الصف والصفان ، فأنزل الله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) فقال رسول الله ﷺ : لينتهين أقوام أولأحرقن بيوتهم . قال زيد ابن ثابت : قبلها صلاتان وبعدها صلاتان » (١) *
 قال علي : ليس في هذا بيان جلي بأنها الظهر *

واحتج من ذهب الى أنها المغرب بأن أول الصلوات فرضت الظهر ، فهي الأولى ، وبذلك سميت الأولى ، وبعدها العصر ، صلاتان للنهار ، فالمغرب هي الوسطى ، وبأن بعض الفقهاء لم يجعل لها إلا وقتاً واحداً *

قال علي : وهذا لا حجة فيه ، لأنها خمس أبداً بالعدد من حيث شئت ، فالثالثة الوسطى ، ومن جعل لها وقتاً واحداً فقد أخطأ ، إذ قد صح النص بأن لها وقتين كسائر الصلوات *

وما نعلم لمن ذهب الى أنها العتمة حجة تشتغل بها *
 واحتج من قال إنها الصبح بأن قال : إنها : تصلي في سواد من الليل وبياض من النهار *
 قال علي : وهذا لا شيء ، لأن المغرب تشاركها في هذه الصفة ، وليس في كونها كذلك بيان بأن إحداها الصلاة الوسطى *

وقالوا : قد صح عن رسول الله ﷺ انه قال : « من صلى الصبح في جماعة فكأنما قام ليلة ومن صلى العشاء الآخرة في جماعة فكأنما قام نصف ليلة » *

قال علي : ليس في هذا تفضيل لها على الظهر ولا على العصر ولا على المغرب ، وإنما فيه تفضيلها على العتمة فقط ، وليس في هذا بيان أنها الصلاة الوسطى ، وقد صح عن النبي

(١) رواه أحمد (ج ٥ ص ١٨٣) وأبو داود (ج ١ ص ١٥٩) بمعناه، وكذلك الطبري

في تفسيره من حديث زيد بن ثابت ، ومن حديث أسامة بن زيد (ج ٢ ص ٣٤٨) *

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «مَنْ قَامَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَكَأَنَّهُ وَرَأَاهُ وَمَالَهُ» *
وَذَكَرُوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : «تَتَعَاقَبُ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ،
يَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ» *

قال علي : قد شاركنا في هذا صلاة العصر ، وليس في هذا بيان بأن إحداهما هي
الصلاة الوسطى . وكذلك القول في قوله عليه السلام : «ان استطعتم ان لاتغلبوا على
صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها ففعلوا» * ومن صلى البردين (١) دخل
الجنة» ولا فرق *

وذكر واقول الله تعالى (وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً) *
وهذا لا بيان فيه بأنها الوسطى ، لأنه تعالى أمر في هذه الآية بغير الصبح كما أمر
بصلاة الصبح قال تعالى : (أقم الصلاة لذاتك الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر
كان مشهوداً) فالأمر بجميعها سواء ، وقد صرح ان الملائكة تتعاقب في الصبح والعصر ،
فقرآن العصر مشهود كقرآن الفجر ولا فرق ، وليس في قوله تعالى : (وقرآن الفجر إن
قرآن الفجر كان مشهوداً) دليل على أن قرآن غير الفجر من الصلوات ليس مشهوداً ، حاشا
لله من هذا بل كلها مشهود بلا شك *

واحتجوا بأنها أصعب الصلوات على المصلين ، في الشتاء للبرد ، وفي الصيف للنوم
وقصر الليالي *

قال علي : وهذا لا دليل فيه أصلاً على أنها الوسطى ، والظهر يشتد فيها الحر حتى
تكون أصعب الصلوات كما قال زيد بن ثابت *
قال علي : هذا كل ما احتجوا به ، ليس في شيء منه حجة ، وانما هي ظنون كاذبة ،
وقد قال تعالى . (ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغني عن الحق شيئاً) وقال عليه السلام
« إياكم والظن فان الظن أ كذب الحديث» ولا يحل الاخبار عن مراد الله تعالى بالظن
الكاذب ، معاذ الله من ذلك *

وقد قال قوم : نجعل كل صلاة هي الوسطى ! *
قال علي : وهذا لا يجوز ، لأن الله تعالى خص بهذه الصفة صلاة واحدة ، فلا يحل حملها

(١) بفتح الواحدة واسكان الراء ، ويقال «الأبردان» وهما الغداة والعشي . وهذا الحديث
رواه الشيخان وغيرهما من حديث أبي موسى مرفوعاً *

على أكثر من واحدة ، ولا على غير التي (١) أراد الله تعالى بها ، فيكون من فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه كاذبا على الله تعالى *

قال على . فوجب طلب مراد الله تعالى بالصلاة الوسطى من بيان رسول الله ﷺ ، لا من غيره ، قال تعالى . (لتبين للناس ما نزل إليهم) *

فنظرنا في ذلك فوجدنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن محمد — هو السندی — وعبد الرحمن بن بشر ، قال عبد الرحمن ثنا يحيى ابن سعيد — هو القطان — ، وقال السندی . ثايزيد ، ثم اتفق يزيد ويحيى قالا . أنا هشام هو ابن حسان — عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي قال قال رسول الله ﷺ يوم الخندق : «شفلونا عن الصلاة الوسطى (٢) حتى غابت الشمس ، ملأ الله قبورهم ويوتهم — أو أجوافهم — نارا» (٣) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن الثني ثنا محمد بن جعفر وابن أبي عدي قالا ثنا شعبة قال سمعت قتادة عن أبي حسان — هو مسلم الأجرد — عن عبيدة السلماني عن علي قال قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب : «شفلونا عن الصلاة الوسطى حتى آبت الشمس ، ملأ الله بيوتهم وقبورهم نارا» هذا لفظ ابن أبي عدي ، ولفظ محمد بن جعفر «قبورهم أو بيوتهم أو بطونهم نارا» (٤) *

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن دحيم ثنا إبراهيم بن حماد ثنا اسماعيل ابن اسحاق ثنا محمد بن أبي بكر المسمى ثنا يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري (٥) عن عاصم بن أبي النجود (٦) عن زر بن حبیش قال : قلت لعبيدة : سل عليا عن الصلاة الوسطى ، فسأله ، فقال : كنا نراها صلاة الفجر ، حتى سمعت رسول الله ﷺ يقول يوم الأحزاب : «شفلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، ملأ الله قلوبهم

(١) في النسخة رقم (١٦) . «ولا يحل غير التي» الخ وما هنا أصح (٢) الذي في البخاري في هذا الاسناد (ج ٦ ص ٦٥) «جبسوننا عن صلاة الوسطى» (٣) ر واه البخاري بأسانيد وألفاظ مختلفة (ج ٤ ص ١١٦ و ج ٥ ص ٢٤١ و ج ٨ ص ١٥١ و ١٥٢) (٤) في مسلم (ج ١ ص ١٧٤) (٥) في النسخة رقم (٤٥) «عن سفيان الثوري» (٦) بفتح النون المشددة كما ضبطه صاحب القاموس *

وأجوافهم أو يوتهم (١) نارا» *

قال علي : وقد روينا أيضا من طريق حماد بن زيد عن عاصم بن بهدلة (٢) عن زر عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ . وروينا أيضا من طريق مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وأبي كريب قالوا : ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى عن شتير بن شكل (٣) عن علي عن النبي ﷺ (٤) وشتير تابعي ثقة ، وأبوه أحد الصحابة ، وقد سمعه شتير من علي ، (٥) وروينا أيضا من طرق (٦) *

فهذه آثار متظاهرة متواترة لا يسع الخروج عنها ، وهو قول جماعة من السلف ، كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى *

قال علي : فتعلل بعض المخالفين بأن ذكروا ما روينا من طريق ابن جريج عن نافع : أن حفصة (٧) أم المؤمنين كتبت بخط يدها في مصحفها (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين) (٨) *

(١) روى الطبري في التفسير نحوه (ج ٢ ص ٣٤٥) عن محمد بن بشار عن عبد الرحمن بن مهدي . ورواه أيضا عن ذكرى بن الضري عن عبيد الله عن إسرائيل عن عاصم ، وهذه أسانيد صحيحة جدا (٢) بفتح الواحدة وإسكان الهاء وفتح الدال المهملة ، وفي النسخة رقم (٤٥) بالذال المعجمة وهو تصحيف . وعاصم بن بهدلة هو عاصم بن أبي النجود (٣) شتير : بضم الشين المعجمة وفتح التاء ، وشكل بالشين المعجمة والكاف المفتوحين . (٤) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٧٤) (٥) التصريح بسماع شتير من علي هو في رواية البيهقي من طريق الثوري عن الأعمش عن أبي الضحى (ج ١ ص ٤٦٠) (٦) في النسخة رقم (١٦) «من طريق» وهو خطأ . وهذه الطرق في صحيح مسلم وتفسير الطبري وغيرها (٧) في النسخة رقم (٤٥) «عن نافع او حفصة» وهو خطأ ظاهر (٨) رواه الطبري (ج ٢ ص ٣٤٤) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن حفصة : «أنها قالت لكتاب مصحفها : اذا بلغت مواقيت الصلاة فأخبرني حتى أخبرك بما سمعت رسول الله ﷺ ، فلما أخبرها قالت : اكتب فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر » وإسناده صحيح جدا ، وهو يرد على من استدل باللفظ الذي هنا على انها غير العصر ، ويبين ان المراد ليس تلاوة الآية ولكن تفسير الصلاة الوسطى . وروى نحو رواية المؤلف مالك في الموطأ (ص ٤٩) والطبري (ج ٢ ص ٣٤٩) عن عمرو بن رافع مولى عمر بن

وبما روينا عن عبد الرزاق عن داود بن قيس عن عبد الله بن رافع : أن أم سلمة أم المؤمنين أمرته أن ينسخ لها مصحفاً ، وأمرته أن يكتب فيه إذا بلغ إلى هذا المكان (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر . وقوموا لله قانتين) (١) * وعن مالك عن زيد بن أسلم عن القمقاع بن حكيم عن أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين أنها أملت عليه في مصحف كتبه لها : (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين) وقالت « سمعتها من رسول الله ﷺ » (٢) * وعن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه : كان في مصحف عائشة أم المؤمنين (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين) (٣) * وعن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن أبي إسحاق عن عمير بن يريم (٤) سمعت ابن عباس يقول : (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر) * وعن إسرائيل عن عبد الملك بن عمير (٥) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : كان أبي ابن كعب يقرأها : (على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر) *

الخطاب عن مصحف حفصة بنت عمر (١) عبد الله بن رافع هذا هو مولى أم سلمة ، وقد روى الطبري حديثه (ج ٢ ص ٣٤٣) من طريق وكيع عن داود بن قيس (٢) في الموطأ (ص ٤٨ و ٤٩) وأبو داود من طريق مالك (ج ١ ص ١٥٨) والطبري (ج ٢ ص ٣٤٩) من طريق سعيد عن زيد بن أسلم . (٣) رواه الطبري (ج ٢ ص ٣٤٣) من طريق الحجاج عن حماد عن هشام عن أبيه قال . « كان في مصحف عائشة . حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر » (٤) هكذا في الأصلين « يريم » بالياء آخر الحروف ، وفي تفسير الطبري (ج ٢ ص ٣٤٩) « عمير بن يريم » وقد رواه من طريق وهب بن جرير عن شعبة عن أبي إسحاق عن عمير هذا ، ولم أجده ترجمته يظهر منها صحة اسمه ، إلا أن ابن سعد ذكره باسم « عمير » فقط وأنه مولى أم الفضل بنت الحارث أم بني العباس بن عبد المطلب وأنه يروى عنها وعن ابنها عبد الله بن عباس وقال « وفي بعض الرواية عمير مولى ابن عباس وإنما هو مولى أمه » (ج ٥ ص ٢١١) وسماه ابن حجر في التهذيب « عمير بن عبد الله » وله ابن اسمه « عبد الله بن عمير » فلمل ذلك أصله « عمير أبو عبد الله » فاشتبه على بعض الرواة (٥) في النسخة رقم (١٦) « عن عبد الملك بن عمير » وهو خطأ ، فإنه « عبد الملك بن عمير بن سويد ابن حارثة » و يروى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى *

قالوا فدل هذا على انها ليست صلاة العصر *

قال على : هذا اعتراض في غاية الفساد ، لأنه كله ليس منه عن رسول الله ﷺ شي وإنما هو موقوف على حفصة وأم سلمة وعائشة أمهات المؤمنين وابن عباس وأبي بن كعب ، حاشا رواية عائشة فقط ، ولا يجوز أن يعارض نص كلام رسول الله ﷺ بكلام غيره *

فان وهنوا تلك الروايات ، قيل لهم : هذه الروايات هي الواهية!! وهذا كله لا يجوز * ثم نقول لهم : من العجب احتجا بكم بهذه الزيادة التي انتم تجمعون معنا على انها لا يحل لاحد أن يقرأ بها ولا أن يكتبها في مصحفه وفي هذا بيان انها لا تقوم بها حجة . وكل ما كان عن رسول الله ﷺ فلا حجة فيه ، لأن الله تعالى لم يأمر عند التنازع بالرد الى أحد غير كتابه وسنة رسوله ﷺ ؛ لا الى غيرها ، فمن حكم في التنازع غيرهما فقد عصى الله تعالى وخالف أمره ، فهذا برهان كاف *

ثم آخر ، وهو . ان الرواية قد تعارضت عن هؤلاء الصحابة المذكورين — على ان نسلم لكم كل ما تريدون في معنى هذه اللفظة الزائدة التي في هذه الآثار — وهي . أننا روينا خبر أم سلمة من طريق وكيع عن داود بن قيس عن عبد الله بن رافع . ان أم سلمة ام المؤمنين كتبت مصحفاً قالت : اكتب (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر) (١) هكذا بلا واو *

وأما خبر ابن عباس فرويناه من طريق وكيع عن شعبة عن أبي اسحاق السبيعي عن عمير بن يريم قال : سمعت ابن عباس يقول : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر) هكذا بلا واو *

فاختلف وكيع وعبد الرزاق على داود (٢) بن قيس في حديث أم سلمة ، واختلف وكيع ويحيى على شعبة (٣) في حديث ابن عباس ، وليس وكيع دون يحيى ولا دون عبد الرزاق * وأما خبر أبي بن كعب فرويناه من طريق اسماعيل بن اسحاق عن محمد بن أبي بكر عن محبوب أبي جعفر (٤) عن خالد الحذاء عن أبي قلابة قال : في قراءة أبي بن كعب

(١) هكذا في رواية الطبري التي أشرنا اليها من طريق وكيع . ولا فرق عندنا في المعنى بين اثبات الواو وبين حذفها فان المراد بكل منهما تفسير معنى الصلاة الوسطى . وهو الظاهر الذي تؤيده الروايات الأخرى وأقوال الصحابة المروى عنهم انفسهم (٢) في النسخة رقم (١٦) «عن داود» (٣) في النسخة رقم (١٦) «عن شعبة» (٤) هكذا في النسخة رقم (١٦)

صلاة الوسطى صلاة العصر فليست هذه الرواية دون الأولى ، فقد اختلف على أبى ابن كعب أيضاً *

وأما خبر عائشة فأننا روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن أبى سهل (١) محمد بن عمرو الأنصارى عن محمد بن أبى بكر عن عائشة أم المؤمنين قالت : الصلاة الوسطى صلاة العصر : فهذه أصح رواية عن عائشة ، وأبو سهل (٢) محمد بن عمرو الأنصارى ثقة . روى عنه ابن مهدى ووكيع ومعمرو وعبد الله بن المبارك وغيرهم (٣) *

فبطل التعلق بشيء مما ذكرنا قبل ، إذ ليس بعض ما روى عن هؤلاء المذكورين بأولى من بعض ، والواجب الرجوع الى ما صح عن رسول الله ﷺ في ذلك ، وقد ذكرنا أنه لم يصح عنه عليه السلام إلا أن الصلاة الوسطى صلاة العصر *

فإن قيل بمكيف تصنعون أتم في هذه الروايات التي أوردت عن حفصة وعائشة وأم سلمة وأبى وابن عباس — ؟ : التي فيها « وصلاة العصر » والتي فيها « صلاة العصر » عنهم بلا واو جاشا حفصة (٤) : وكيف تقولون في القراءة بهذه الزيادة ، وهي لا تحل القراءة بها اليوم ؟ *

فجوابنا والله تعالى التوفيق : إن الذى يظن من اختلاف الرواية في ذلك فليس اختلافاً بل المعنى في ذلك مع الواو ومع اسقاطها سواء ، وهو أنها تعطف (٥) الصفة على الصفة ، لا يجوز غير ذلك ، كما قال الله تعالى (ولكن رسول الله وخاتم النبيين) فرسول الله ﷺ

وفي النسخة رقم (٤٥) «عن محبوب بن أبى جعفر» ولم أجده ترجمته ولا ذكره ، ولا أدري أيهما الصواب ولعله محرف عن اسم آخر ؟ (٢٠١) في النسخة رقم (٤٥) «ابى سهل» في الموضمين وهو خطأ (٣) أبو سهل هذا ضعيف . وقد روى الطبري هذا الاثر عن سفيان بن وكيع عن أبيه عن محمد بن عمرو (ج ٢ ص ٣٤٣) ولكن وقع فيه «عن محمد بن عمرو وأبى سهل الأنصارى» فجعلهما اثنين وهو خطأ مطبعي . ورواه أيضاً من طريقين عن قتادة عن أبى ايوب عن عائشة . وأبو ايوب هو المراغي الأزدي وهو ثقة ، وسيد كرم المؤلف هذه الرواية * (٤) بل حفصة روى عنها أيضاً باسناد صحيح كما سبق عن الطبري . أنها قالت عن النبي ﷺ «والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر» وقد روى الطبري أيضاً باسناد صحيح (ج ٢ ص ٣٤٩) عن نافع قال : «فقرأت ذلك المصحف - يعنى مصحف حفصة - فوجدت فيه الواو» وهذا يدل على أن رواية اثبات الواو إنما هي على معنى التفسير للصلاة الوسطى (٥) في النسخة رقم (٤٥) «لتعطف» *

هو خاتم النبيين ، وكما تقول : أكرم إخوانك (١) وأبازيد الكريم والحبيب أخا محمد فابوزيد هو الحبيب ، وهو أخو محمد ، فقوله «صلاة العصر» (٢) بيان للصلاة الوسطى فهي الوسطى (٣) وهي صلاة العصر ، وأما قوله عليه السلام : «شفلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر» فلا يحتمل تأويلا أصلا ، فوجب بذلك حمل قوله عليه السلام «والصلاة الوسطى وصلاة العصر» على أنها عطف صفة على صفة ولا بد *

ويبين أيضا صحة هذا التأويل عنهم ما قد أوردناه عنهم أنفسهم من قولهم «والصلاة الوسطى صلاة العصر» . وصحت الرواية عن عائشة بأنها العصر وهي التي روت نزول الآية وفيها (وصلاة العصر) فصح أنها عرفت (٤) أنها صفة لصلاة العصر ، وهي سمعت النبي ﷺ يتلوها كذلك ، وبهذا ارتفع (٥) الاضطراب عنهم ، وتتفق أقوالهم ، ويصح كل ما روى عن رسول الله ﷺ في ذلك ، ويتفق عنه الاختلاف ، وحاشا لله أن يأتي اضطراب عن رسول الله ﷺ ، ومن أبي من هذا لم يحصل على ما يريد ، ووجب الاضطراب في الرواية عنهم ، ولم يكن بعض ذلك أولى من بعض ، ووجب سقوط الروايتين معاً ، وصح ما جاء في ذلك عن النبي ﷺ ، وبطل الاعتراض عليه بروايات اضطرب على أصحابها بما يحتمل التأويل مما يدعيه المخالف ، وبما لا يحتمل التأويل مما يوافق قولنا ، والله الحمد *

وأما القراءة بهذه الزيادة فلا تحل ، ومعاذ الله أن يزيد أمهات المؤمنين وأبي وابن عباس في القرآن ما ليس فيه ، والقول في هذا : هو أن تلك اللفظة كانت منزلة ثم نسخ لفظها . كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج (٦) أخبرني عبد الملك بن عبد الرحمن عن أمه أم حميد بنت عبد الرحمن قالت : سألت عائشة أم المؤمنين عن الصلاة الوسطى ؟ فقالت : كنا نقرأها في الحرف الأول على

(١) في النسخة رقم (٤٥) «أكرم الله إخوانك» الخ وما هنا أظهر (٢) في النسخة رقم (٤٥)

«صلاة العصر» بدون واو وهو خطأ (٣) قوله «فهي الوسطى» سقط من النسخة رقم (٤٥)

خطأ (٤) في النسخة رقم (٤٥) «علمت» (٥) في النسخة رقم (٤٥) «يرتفع» (٦) في النسخة

م رقم (٤٥) «عن ابن جريج» *

عهد رسول الله ﷺ (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى و صلاة العصر (١) وقوموا لله قانتين) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - أنا يحيى بن آدم ثنا الفضيل بن مرزوق عن شقيق بن عقبة عن البراء بن عازب قال : « نزلت هذه الآية (حافظوا على الصلوات و صلاة العصر (٢)) . فقرأناها ما شاء الله ، ثم نسخها الله تعالى فنزلت : (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) . فقال رجل كان جالساً عند شقيق له : هي إذن صلاة العصر ، فقال البراء : قد أخبرتك كيف نزلت ؟ وكيف نسخها الله ؟ والله أعلم » *

قال علي : فصح نسخ هذه اللفظة ، وبقي حكمها كآية الرجم ، وبالله تعالى التوفيق ، وقد يثبتها من ذكرنا من أمهات المؤمنين على معنى التفسير والله أعلم *

قال علي : وقال : بهذا من السلف طائفة *

كما روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سليمان التيمي عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه قال : الصلاة الوسطى صلاة العصر (٣) *

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق ثنا علي بن عبد الله - هو ابن الديني - ثنا بشر بن المفضل ثنا عبد الله بن عثمان عن عبد الرحمن بن نافع : أن أبا هريرة سئل عن الصلاة الوسطى !! فقال للذي سألته : أليست تقرأ القرآن ؟ قال : بلى ، قال : فاني سأقرأ عليك بها القرآن حتى تفهمها ، قال الله تعالى : (أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل) المغرب وقال : (من بعد صلاة العشاء) العتمة ، وقال (وقرآن الفجر إن قوآن الفجر كان مشهوداً)

(١) رواه الطبري (ج ٢ ص ٣٤٣) عن سعيد بن يحيى الأموي عن أبيه عن ابن جريج بإسناده ، وفيه « صلاة العصر » بحذف الواو ورواه عن عباس بن محمد عن حجاج عن ابن جريج بإسناده بإثباتها (٢) هكذا في النسخة رقم (٤٥) وهو الموافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ١٧٥) وفي النسخة رقم (١٦) « على الصلوات والصلاة الوسطى و صلاة العصر » وهو خطأ في الرواية ، وانظر الطبري (ج ٢ ص ٣٤٦) (٣) زوى نحوه الطبري (ج ٢ ص ٣٤٢ و ٣٤٣) *

الفداء ، ثم قال : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى هي العصر ، هي العصر (١) *
وعن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : أنه كان يرى الصلاة الوسطى
صلاة العصر (٢) *

وعن يحيى بن سعيد القطان عن سليمان التيمي عن قتادة عن أبي أيوب - هو يحيى بن
يزيد (٣) المراغي - عن عائشة أم المؤمنين قالت : الصلاة الوسطى صلاة العصر *
وعن القاسم بن محمد عنهما مثل ذلك *

وعن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن سلمة بن كهيل عن أبي الأحوص عن علي بن
أبي طالب في الصلاة الوسطى قال : هي التي فرط فيها ابن داود (٤) يعني صلاة العصر *
وعن يحيى بن سعيد القطان عن أبي حيان (٥) يحيى بن سعيد التيمي حدثني أبي :
ان سائلا سأل عليا : أي الصلوات يأمر المؤمنين الوسطى ؟ وقد نادى مناديه العصر ،
فقال : هي هذه *

قال علي : لا يصح عن علي ولا عن عائشة غير هذا أصلا ، وقد روينا قبل عن أم
سلمة أم المؤمنين وابن عباس وأبي بن كعب ، وروى أيضا عن أبي أيوب الأنصاري (٦) *
وعن يونس بن عبيد عن الحسن البصري قال : الصلاة الوسطى صلاة العصر *
وعن أبي هلال عن قتادة قال : الصلاة الوسطى صلاة العصر *
وعن معمر عن الزهري قال : الصلاة الوسطى صلاة العصر *
وعن معمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال : الصلاة
الوسطى صلاة العصر *

(١) في النسخة رقم (١٦) « فقال هي العصر » بزيادة « فقال » وعدم تكرار لفظ
« هي العصر » (٢) روى نحوهم الطبري (ج ٢ ص ٣٤٣) (٣) هكذا في الأصلين ، وهو خطأ ،
بل هو يحيى بن مالك ، كما في طبقات ابن سعد (ج ٧ ق ١ ص ١٦٤) والكنى للدولابي (ج ١
ص ١٠٢) والتهذيب وغيرها (٤) يعني سليمان بن داود نبي الله عليه السلام ، وقد روى
الطبري نحو هذا (ج ٢ ص ٣٤٢) (٥) في النسخة رقم (٤٥) « عن ابن حيان » وهو خطأ.
وأبو حيان هذا هو يحيى بن سعيد بن حيان التيمي الكوفي مات سنة ١٤٥ (٦) في الطبري
(ج ٢ ص ٣٤٤) *

وهو قول سفيان الثوري، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل وداود وجميع أصحابهم، وهو قول إسحاق بن راهويه وجمهور أصحاب الحديث، وقد روينا أيضاً مسنداً إلى النبي ﷺ من طريق ابن مسعود وسمرة (١) *

٥٠٦ — مسألة — ورفع الصوت بالتكبير إثر كل صلاة حسن *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد مولى ابن عباس - وهو جد عمرو - (٢) قال سمعته يحدث عن ابن عباس قال: «ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ الا بالتكبير» *

قال علي: فان قيل: قد نسي أبو معبد هذا الحديث وأنكره (٣) قلنا: فكان ماذا؟! عمرو وأوثق الثقات، والنسيان لا يعرّض منه آدمي، والحجة قد قامت برواية الثقة *

٥٠٧ — مسألة — وجلس الامام في مصلاه بعد سلامه حسن مباح لا يكره، وإن قام ساعة يسلم فحسن *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري عن أبي عوانة عن هلال بن أبي حميد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: «رُمقت الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) فوجدت قيامه فركعته، فاعتداله بعد ركوعه فسجدته (٥) فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته وجلسته (٦) ما بين

(١) حديث ابن مسعود مرفوعاً عند الطبري (ج ٢ ص ٣٤٤ و ٣٤٥) وكذلك عنده نحوه عن ابن عباس وأبي هريرة وحديث سمرة عنده أيضاً (ص ٣٤٦) (٢) أبو معبد هذا اسمه «نافذ» بالفاء والذال المعجمة، ووقع في طبقات ابن سعد (ج ٥ ص ٢١٦) «فاقد» بالفاء والذال المهملة وهو تصحيف، ولم أجد ما يبين أنه كان جد عمرو لأبيه أو لأمه (٣) في مسلم بهذا، قال عمرو: فذكرت ذلك لأبي معبد فأنكره وقال: لم أحدثك بهذا، قال عمرو: وقد أخبرني قبل ذلك (ج ١ ص ١٦٣) (٤) في مسلم (ج ١ ص ١٣٦) «مع محمد ﷺ» وهو الموافق لما مضى في المسألة ٤٥٢ (ج ٤ ص ١٢١) (٥) لفظ «فسجدته» محذوف في النسخة رقم (٤٥) وهو خطأ (٦) اثبات كلمة «وجلسته» هو الصواب كما حققناه في المسألة ٤٥٢ وتأيد أيضاً باثباتها هنا فالحمد لله *

التسليم والانصراف — : قريبا من السواء» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا محمد بن سلمة ثنا ابن وهب عن يونس بن يزيد قال ابن شهاب: أخبرني هند الفراسية أن أم سلمة أم المؤمنين أخبرتها: «ان النساء كن اذا سلمن (١) من الصلاة قمن ، وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ماشاء الله ، فاذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال» *

وقد صححت أخبار كثيرة مسندة تدل على هذا *

وبه الى أحمد بن شعيب : أنا يعقوب بن ابراهيم ثنا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن سفيان الثوري حدثني يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه : «أنه صلى مع رسول الله ﷺ الصبح ، فلما صلى انحرف» (٢) *

قال علي : وكلا الأمرين مأثور عن السلف *

روينا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه : أنه كان اذا سلم كأنه على الرضف (٣) حتى يقوم *

وروينا خلاف ذلك عن ابن مسعود : أنه سئل عن الرجل يصلي المكتوبة: أيتطوع في مكانه ؟ قال : نعم ، ولم يفرق بين إمام وغير إمام *

وعن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : انه كان يؤمهم ثم يتطوع في مكانه *

وعن ابن جريج عن عطاء قال . قد كان يجلس الامام بعد ما يسلم *

وعن ابراهيم بن ميسرة . قيل لطاوس : أيتحول الرجل اذا صلى المكتوبة من مكانه ليتطوع ؟ فقال . (أتعلمون الله يدينكم) ؟ ! .

٥٠٨ — مسألة — ومن وجد الامام جالسا في آخر صلاته قبل أن يسلم ففرض عليه أن يدخل معه ، سواء طمع بادراك الصلاة من أولها في مسجد آخر أو لم يطمع ، فان وجده قد سلم فان طمع بادراك شيء من صلاة الجماعة في مسجد آخر لامشقة في قصده

(١) في النسخة رقم (١٦) «كن اذا سلموا» وهو خطأ ، وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٩٦) (٢) في النسائي (ج ١ ص ١٩٩) (٣) بفتح الراء واسكان الضاد المعجمة وآخره فاء . وهي الحجارة التي حيت بالشمس او بالنار ، واحدها رضة *

فقرض عليه النهوض اليه . ولا يجوز الاسراع الى الصلاة ، وإن علم أنها قد ابتدئت *
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربرى ثنا البخارى
 ثنا ابو نعيم — هو الفضل بن دكين — ثنا شيان عن يحيى — هو ابن أبى كثير — عن
 عبد الله بن أبى قتادة عن ابيه قال . «بينا (١) نحن نصلى مع رسول الله ﷺ اذ سمع
 جلبة رجال (٢) ، فلما صلى قال . ما شأنكم ؟ قالوا : استعجلنا الى الصلاة ، قال : فلا تفعلوا ،
 اذا اتيتم الصلاة فعليكم بالسكينة (٣) ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتموا » *
 وبه الى البخارى : ثنا آدم ثنا (٤) ابن أبى ذئب حدثنى (٥) الزهرى عن سعيد بن
 المسيب عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « اذا سمعتم الاقامة فامشوا الى الصلاة
 وعليكم بالسكينة (٦) والوقار (٧) فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتموا » *
 فهذا عموم لما أدركه المرء من الصلاة ، قل أم كثر ، وهذان الخبران زائدان على
 الخبر الذى فيه : « من أدرك من الصلاة مع الامام ركعة فقد أدرك الصلاة » ولا يحمل
 ترك الأخذ بالزيادة *

وروينا عن ابن مسعود : أنه أدرك قوما جلوسا فى آخر صلاتهم فقال : أدركتم
 إن شاء الله *

وعن شقيق بن سلمة : من أدرك التشهد فقد أدرك الصلاة *

وعن الحسن قال : اذا أدرككم سجودا سجد معهم *

وعن ابن جريج : قلت لعطاء : إن سمع الاقامة أو الأذان (٨) وهو يصلى المكتوبة
 أيقطع صلاته ويأتى الجماعة ؟ قال : إن ظن أنه يدرك من المكتوبة شيئا فنعم *

وعن سعيد بن جبير : أنه جاء قوما فوجدهم قد صلوا ، فسمع مؤذنا فخرج اليه *
 وروينا : أن الأسود بن يزيد فعله أيضاً *

(١) فى الأصلين «بينا» وما هنا هو الذى فى البخارى (ج ١ ص ٢٥٩) (٢) فى بعض نسخ
 البخارى «جلبة الرجال» (٣) هكذا الأصلين بدون الباء ، وفى البخارى «عليكم بالسكينة»
 بإثباتها (٤) فى النسخة رقم (٤٥) «حدثنى» (٥) فى البخارى (ج ١ ص ٢٦٠) «حدثنا»
 (٦) هكذا فى الأصلين بمحذوف الباء ، وفى البخارى «وعليكم بالسكينة» بإثباتها (٧) فى
 البخارى زيادة «ولا تسرعوا» (٨) فى النسخة رقم (٤٥) «ان سمع الأذان والاقامة»

وعن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة : إذا كان أحدكم مقبلا إلى صلاة فليمش على رسله (١) فإنه في صلاة ، فما أدرك فليصل ، وما فاتته فليقضه بعد ، قال عطاء . وإني لأصنعه *
وعن ثابت البناني قال . أقيمت الصلاة وأنس بن مالك وضع يده على فجعل يقارب بين الخطأ ، فأنتهينا إلى المسجد وقد سبقنا بركعة ، فصلينا مع الإمام وقضينا ما فاتنا فقال لي أنس : يا ثابت ، أغمك ما صنعت بك ؟ قلت : نعم ، قال : صنعه بي أخى زيد بن ثابت *
وعن أبي ذر . من أقبل ليشهد الصلاة فأقيمت وهو في الطريق فلا يسرع ولا يزد على مشيته الأولى ، فما أدرك فليصل مع الإمام ، وما لم يدرك فليتمه *

وعن سفيان بن زياد (٢) أن الزبير أدركه وهو يعجل إلى المسجد ، فقال له الزبير : أقصد ، فإنك في صلاة ، لا تخطو خطوة إلا رفعك الله بها درجة ، أو حط عنك بها خطيئة *

قال علي : وحديث الذي جاء وقد حفزه النفس فقال : « الله أكبر كبيرا » وحديث أبي بكر : - فيما النعي عن الإسراع أيضا *

٥٠٩ - مسألة - ويستحب لكل مصل أن ينصرف عن يمينه ، فإن انصرف عن شماله فباح ، لا حرج في ذلك ولا كراهة *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا حفص ابن عمر ثنا شعبة أخبرني أشعث بن سليم سمعت أبي عن مسروق عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ بعجه التيمن في تنعله وترجله ، وفي شأنه كله » (٣) *

وروي عن الحجاج بن النبال عن أبي عوانة عن السدي : سألت أنس بن مالك : كيف أنصرف إذا صليت ؟ قال : « أما أنا فأريت رسول الله ﷺ ينصرف على يمينه » *

(١) الرسل والرسلة - بكسر الراء وإسكان السين المهملة فيهما - : الرفق والتؤدة (٢) قال في لسان الميزان : « سفيان بن زياد عن الزبير بن العوام ، ما روى عنه سوى داود بن فراهيج ، وذكره ابن حبان في الثقات . » وقال ابن سعد في الطبقات (ج ٥ ص ٢٢٨) في ترجمة داود : « أخبرنا عبد الملك بن عمرو أبو عاصم العقدي قال ثنا شعبة عن داود بن فراهيج قال حدثني مولاى سفيان » فيقلب على الظن أنه هو مولى داود وداود هذا تابعي سمع أبا هريرة وأبا سعيد الخدري (٣) في البخاري (ج ١ ص ٨٩) « وترجله وطهوره وفي شأنه كله » *

وعن الحجاج بن النبال عن أبي عوانة عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن الأسود بن يزيد عن ابن مسعود: «رأيت رسول الله ﷺ أكثر ما ينصرف عن يساره، قال عمارة: فرأيت حجير رسول الله ﷺ عن يسار القبلة» *

٥١٠ - مسألة - ومن وجد الامام راكعاً أو ساجداً أو جالساً فلا يجوز البتة أن يكبر قائماً لئلا يكبر وهو في الحال التي يجد إمامه عليها ولا بد، تكبيرتين ولا بد، إحداها للإحرام بالصلاة، والثانية للحال التي هو فيها . *

لقول رسول الله ﷺ: «انما جعل الامام ليؤتم به» ولقوله عليه السلام: «ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا» فأمر عليه السلام (١) بالائتمام بالامام، والائتمام به هو أن لا يخالفه الانسان في جميع عمله، ومن كبر قائماً والامام غير قائم فلم يأت به، فقد صلى بخلاف ما أمر، ولا يجوز أن يقضى ما فات من قيام أو غيره إلا بعد تمام صلاة الامام، لا قبل ذلك . والله تعالى التوفيق *

﴿ صلاة المسافر ﴾^(٢)

٥١١ - مسألة - صلاة الصبح ركعتان في السفر والحضر أبداً، وفي الخوف كذلك، وصلاة المغرب ثلاث ركعات في الحضر والسفر والخوف أبداً، ولا يختلف عدد الركعات إلا في الظهر والمغرب والعشاء، فإنها أربع ركعات في الحضر للصحيح والمريض، وركعتان في السفر، وفي الخوف ركعة، كل هذا إجماع متيقن، إلا كون هذه الصلوات ركعة في الخوف ففيه خلاف (٣) *

٥١٢ - مسألة - وكون الصلوات المذكورة في السفر ركعتين فرض، سواء كان سفر طاعة أو معصية، أو لا طاعة ولا معصية، أمناً كان أو خوفاً فمن أتمها أو بدأها، فإن كان عالماً بأن ذلك لا يجوز بطلت صلاته، وإن كان ساهياً سجد للسهو بعد السلام فقط . وأما قصر كل صلاة من الصلوات المذكورة إلى ركعة في الخوف في السفر فباح، من صلاها ركعتين فحسن، ومن صلاها ركعة فحسن *

وقال أبو حنيفة: قصر الصلاة في كل سفر طاعة أو معصية فرض، فمن أتمها فإن لم يقعد بعد الاثنتين مقدار التشهد بطلت صلاته وأعاد بدأ *

(١) في النسخة رقم (٤٥) «فانه عليه السلام أمر» الخ (٢) هذا العنوان في النسخة رقم (١٦) فقط (٣) سيذكر المؤلف في المسألة التالية وفي صلاة الخوف ان شاء الله في المسألة ٥١٩ *

وقال مالك : من أتم في السفر . فعليه الاعادة في الوقت *

وقال الشافعي : القصر مباح ، ومن شاء أتم *

ولا قصر عند مالك والشافعي إلا في سفر مباح فقط *

ولم ير أبو حنيفة ولا مالك ولا الشافعي القصر في الخوف إلى ركعة أصلاً لكن ركعتان فقط *
برهان صحة قولنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري
ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يزيد بن زريع ثنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة . قالت :
« فرضت الصلاة ركعتين . ثم هاجر رسول الله ﷺ ، ففرضت أربعاً ، وتركت صلاة
السفر على الأولى » (١) *

ورويناه أيضاً من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة ، ومن طريق مالك
عن صالح بن كيسان عن عروة عن عائشة ، ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا محمد بن رافع ثنا محمد
ابن بشر ثنا يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن زيد اليامي (٢) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى
عن كعب بن عجرة . قال قال عمر بن الخطاب : « صلاة الأضحية ركعتان ، وصلاة الفطر
ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة المسافر ركعتان ، تمام غير قصر ، على لسان نبيكم
ﷺ ، وقد خاب من اقتري » (٣) *

(١) في الأصلين « على الحالة الأولى » ولفظ « الحالة » ليس في أي رواية من روايات
البخاري . أنظر البخاري (ج ٥ ص ١٧٢) وشرح العيني (ج ١٧ ص ٦٧) وقد رواه البخاري
أيضاً بلفظين آخرين (ج ١ ص ١٥٩ وج ٢ ص ١٠٥) (٢) في النسخة رقم (٤٥) « الايام »
وهو زيد - بالوحدة مصغر - ابن الحارث اليامي أو الايام نسبة إلى « ايام » بكسر الهمزة
وفتح الياء المحققة ، وهو بطن يسمى بذلك ، ويسمى « يام » أيضاً بحذف الهمزة (٣) هذا الاسناد
لم أجده في سنن النسائي ، ولعله في موضع لم أوفق إلى رؤيته أوفى السنن الكبرى ، وقد
رواه النسائي عن علي بن حجر عن شريك عن زيد (ج ١ ص ٢٠٩) وعن حميد بن
مسعدة عن سفيان بن حبيب عن شعبة عن زيد (ج ١ ص ٢١١ و ٢١٢) وعن عمران بن
موسى عن يزيد بن زريع عن سفيان بن سعيد عن زيد (ج ١ ص ٢٣٢) ، وليس في أي
واحد من هذه المواضع ذكر كعب بن عجرة ، ولا قول عمر في آخره « وقد خاب من اقتري »
وقال النسائي في الاسناد الأول بعد أن روى الحديث « عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أبو يحيى زكريا بن يحيى الناقد (١) ثنا محمد بن الصباح الجرجاني (٢) ثنا عبد الله بن رجاء (٣) ثنا هشام الدستوائي عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ «صلاة السفر ركعتان ، من ترك السنة فقد كفر» (٤) *

وقد روينا هذا أيضا من كلام ابن عمر (٥) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب وإسحاق بن إبراهيم عن عبد الله بن إدريس عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ثمار عن عبد الله بن بابيه (٦) عن

من عمر ، وهو كما قال ، فان عبد الرحمن ولد لست بقين من خلافة عمر ، وقدر وي يزيد ابن هرون عن الثوري هذا الحديث ، وقال فيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى «سمعت عمر » وقد تفرد بذلك يزيد بن هرون وهو خطأ ، انظر التهذيب ، وأما هنا زيادة كعب بن عجرة فهو اسناد صحيح دل على وصل الرسل . وقد رواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٧٠) عن محمد بن عبد الله بن نمير عن محمد بن بشر باسناده كما هنا ، وفيه زيادة كعب بن عجرة أيضا (١) اما الناقد هذا فلا أعرف من هو ؟ ويحتمل أن يكون زكريا بن يحيى الساجي المتوفى سنة ٣٠٧ وقد قارب التسعين ، فان شيخه محمد بن الصباح مات سنة ٢٤٠ فاحتمل السماع منه ، ثم أن تلميذه ابن أيمن رحل سنة ٢٧٤ ومات سنة ٣٣٠ فاحتمل أن يكون لقي الساجي وسمع منه وهذا كله ظن لا اجزم به ولا أرجحه (٢) في الأصلين «الجرجاني » وهو خطأ والجرجاني - بفتح الجيمين وبينهما راء ساكنة - نسبة الى «جرجرايا » قال ياقوت «بلد من أعمال النهر وان الأسفلين واسط وبغداد من الجانب الشرق كانت مدينة وخربت مع ماخرب من النهر وانات ، ومحمد بن الصباح ثقة وفيه مقال (٣) هو المكي وهو ثقة ولكن قال احمد « زعموا ان كتبه ذهبت فكان يكتب من حفظه فعنده مناكير » (٤) اما هذا الحديث بهذا اللفظ مرفوعا فاني لم أجده الا في هذا الموضع وهو أشبه بأن يكون من كلام ابن عمر كما سيأتي موقوفا ويحتمل ان الخطأ في رفعه من محمد بن الصباح او من شيخه عبد الله بن رجاء (٥) سيأتي قريبا ان شاء الله تعالى (٦) في النسخة رقم (١٦) «عبيد الله بن بابيه » وهو خطأ . وبابيه بفتح الباء بين بينهما الف وباسكان الياء المشاة التحتية وآخره هاء ويقال : باباه . *

يملى بن أمية قلت لعمر بن الخطاب : (ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يغتصبكم الذين كفروا) فقد أمن الناس ، قال : عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك ؟ فقال : «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته» (١) *

قال علي : فصيح أن الصلاة فرضها الله تعالى ركعتين ثم بلغها في الحضر بعد الهجرة أربعاً ، وأقر صلاة السفر على ركعتين ، وصح ان صلاة السفر ركعتان بقوله عليه السلام فاذا قد صبح هذا فهي ركعتان لا يجوز ان يتعدى ذلك ، ومن تعداه فلم يصل كما أمر ، فلا صلاة له ، اذا كان عالماً بذلك ، ولم يخص عليه السلام سفره من سفر ، بل عم ، فلا يجوز لأحد تخصيص ذلك ، ولم يجوز صدقة الله تعالى التي (٢) أمر عليه السلام بقبولها ، فيكون من لا يقبلها عاصياً . *

واحتج من خص بعض الأسفار بذلك بأن سفره لمصيبة محرم ، فلا حكم له . *
فقلنا : أما محرم فنعم ، هو محرم ، ولكنه سفر ، فله حكم السفر ، وأتم تقولون . انه محرم ، ثم يجعلون فيه التيمم عند عدم الماء ، وتميزون الصلاة فيه ، وترونها فرضاً ، فأى فرق بين ما أجزتم - من الصلاة والتيمم لها - وبين ما منعتهم من تأديتها ركعتين كما فرض الله تعالى في السفر ؟ ولا سبيل الى فرق *

وكذلك الزنا محرم ، وفيه من الفصل كالذي في الحلال لأنه إجناب ومجاورة ختان لختان ، فوجب فيه حكم عموم الاجناب (٣) ومجاورة الختان للختان . *
وكما قالوا فيمن قاتل في قطع الطريق (٤) فجرح جراحات منعه من القيام ، فان له من جواز الصلاة جالساً ما لمن قاتل في سبيل الله ولا فرق ، لعموم قوله عليه السلام : «صلوا قياماً فمن لم يستطع فقاعداً» *

فان قيل لنا : فانكم تقولون : من صلى في غير سبيل الحق راكباً أو مقاتلاً أو ماشياً فلا صلاة له فما الفرق ؟ *

قلنا : نعم إن هؤلاء فعلوا في صلاتهم حركات لا يحل لهم فعلها ، فبذلك بطلت صلاتهم ولم يفعل المصلي ركعتين أو ركعة في صلاته شيئاً غيرها ، وأما الذين ذكرتم فشوا مشياً محرماً في الصلاة ، وقتلوا فيها قتلاً محرماً *

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٩١ و ١٩٢) (٢) في النسخة رقم (١٦) «الذي» وهو خطأ .

(٣) في النسخة رقم (٤٥) «فوجب فيه عموم الاخبار» وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (٤٥) «فيمن قاتل فقطع الطريق» وما هنا احسن جداً *

والمعجب كل المعجب من السالكين الذين أتوا الى عموم الله تعالى للسفر ، وعموم رسول الله ﷺ للسفر ، - (وما كان ربك نسيا) - فخصوه بأرائهم ! ولم يروا قصر الصلاة في سفر معصية ! ثم أتوا الى ما خصه الله تعالى وأبطل فيه العموم ، من تحريمه الميتة جملة ، ثم قال : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فان ربك غفور رحيم) وقوله (فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لأثم فان الله غفور رحيم) : فقالوا بأرائهم : ان أكل الميتة والخنزير حلال له اضطر ، وان كان متجانفاً لأثم وباغياً عادياً قاطعاً للسبيل ، متفطراً لرفاق المسلمين يغير على أموالهم ويسفك دماءهم ! وهذا عجب جداً ! *

واحتج بعضهم في هذا بأن قالوا : حرام عليه قتل نفسه *
فقلنا لهم : ولم يقتل نفسه ؟ بل يتوب الآن من نيته الفاسدة ، ويحل له أكل الميتة من حينه ، والتوبة فرض عليه ولا بد *
وقال ابوسليمان وأصحابنا : لا تقصر الصلاة إلا في حج أو جهاد أو عمرة ، وهو قول جماعة من السلف *

كما روينا من طريق محمد بن أبي عدي (١) ثنا شعبة عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن الأسود عن ابن مسعود قال : لا يقصر الصلاة إلا حاج أو مجاهد *
وعن طاوس : انه كان يسأل عن قصر الصلاة ؟ فيقول : اذا خرجنا حجاجاً أو عماراً صلينا ركعتين *

وعن ابراهيم التيمي : أنه كان لا يرى القصر إلا في حج أو عمرة أو جهاد *
واحتجوا بقول الله تعالى : (واذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتكم الذين كفروا) *
وقالوا : لم يصل عليه السلام ركعتين إلا في حج أو عمرة أو جهاد *

قال علي : لو لم يرد الا هذه الآية وفعله عليه السلام لكان ما قالوا ، لكن لما ورد على (٢) لسانه عليه السلام ركعتان في السفر وأمر بقبول صدقة الله تعالى بذلك - كان هذا زائداً على ما في الآية وعلى عمله عليه السلام ، ولا يحل ترك الأخذ بالشرع الزائد

(١) في النسخة رقم (١٦) « محمد بن عدي » وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « من » بدل « على » وهو خطأ *

واحتج الشافعيون في قولهم : ان المسافر بخير بين ركعتين او أربع ركعات - بهذه الآية ، وأنها جاءت بلفظ (لا جناح) وهذا يوجب الاباحة لا الفرض *
وبخبر رويته من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة . « أنها اعتمدت مع رسول الله ﷺ من المدينة الى مكة ، فلما قدمت مكة (١) قالت : يا رسول الله ، بأبي أنت وأمي قصرت وأتممت ، وأفطرت وصمت ، قال : أحسنت يا عائشة » *

ومن طريق عطاء عن عائشة : « كان رسول الله ﷺ يسافر فيتم الصلاة ويقصر » *
وبأن عثمان أتم الصلاة يعني بمحضرة جميع الصحابة رضي الله عنهم فانعموا معه *
وبأن عائشة - وهي روت « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين » - كانت تتم في السفر *
قال علي : هذا كل ما احتجوا به ، وكله لا حجة لهم فيه : *

أما الآية فانها لم تنزل في القصر المذكور ، بل في غيره ، على ما بين بمراده ، ان شاء الله تعالى *
وأما الحديثان فلا خير فيهما : *

أما الذي من طريق عبد الرحمن بن الأسود فانفرد به الملاء بن زهير الأزدي ، لم يروه غيره ، وهو مجهول (٢) *

وأما حديث عطاء فانفرد به المغيرة بن زياد ، لم يروه غيره ، وقال فيه احمد بن حنبل :
هو ضعيف ، كل حديث أسنده فهو منكر *

وأما فعل عثمان وعائشة رضي الله عنهما فانهما تأولا تأويلًا خالفهما فيه غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم *

كما حدثنا أحمد بن عمر الندري ثنا أبو ذر الهروي ثنا عبد الله بن أحمد بن حمو به السرخسي
ثنا ابراهيم بن خزيمة (٣) ثنا عبد بن حميد ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة

(١) في النسخة رقم (٤٥) « المدينة » وهو خطأ ، فان الحديث في النساء (ج ١ ص ٢١٣)
بلفظ « مكة » وكذلك نقله ابن حجر في التلخيص (ص ١٢٨) والشوكاني (ج ٣ ص ٢٤٨)
وكذلك هو في الدارقطني (ص ٢٤٢) (٢) قال ابن حجر في التهذيب في ترجمة الملا : هذا :
« قال ابن حزم مجهول ، ورد ذلك عليه عبد الحق ، وقال : بل هو ثقة مشهور والحديث الذي
رواه في القصر صحيح ، وتناقض فيه ابن حبان فقال في الضعفاء : يروي عن الثقات ما لا يشبه
حديث الأثبات فبطل الاحتجاج به فيما يوافق الثقات ، وردده الذهبي بأن العبارة بتوثيق
يحيى » وقد وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات (٣) بالخاء المعجمة والزاي مصنف *

عن عائشة - فذكر الخبر ، وفيه - قال الزهري : فقلت لعروة : فما كان عمل عائشة أن تتم في السفر وقد علمت أن الله تعالى فرضها ركعتين ركعتين (١) ؟ قال : تأولت من ذلك ما تأول عثمان من إتمام الصلاة بمنى *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن الزهري قال : بلغني أن عثمان إنما صلاها أربعاً يعني بمنى - لأنه أزمع أن يقيم بعد الحج . فعلى هذا أتم (٢) معه من كان يتم معه من الصحابة رضي الله عنهم ، لأنهم أقاموا بأقامته *

وقد خالفهما من الصحابة طوائف *

كمار وينا من طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه كان إذا صلى مع الإمام بمنى أربع ركعات انصرف إلى منزله فصلى فيه ركعتين أعادهما *

ومن طريق عبد الرزاق عن سعيد بن السائب بن يسار حدثني داود بن أبي عاصم قال : سألت ابن عمر عن صلاة السفر بمنى ؟ فقال : « سمعت أن رسول الله ﷺ كان (٣) يصلي بمنى ركعتين ركعتين » فصل إن شئت أودع *

ومن طريق عبد الوارث بن سعيد التنوري : ثنا أبو التياح عن موري (٤) المعجلي عن صفوان ابن محرز قلت لابن عمر : حدثني عن صلاة السفر ، قال : أتخشى أن تكذب علي ؟ قلت : لا ، قال : ركعتان ، من خالف السنة كفر *

ومن طريق سعيد بن منصور : ثنا مروان بن معاوية - هو الفزاري - ثنا حميد بن علي المعقلي عن الضحاك بن مزاحم قال قال ابن عباس : من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين *

ومن طريق سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : اعتل عثمان وهو بمنى فأتى علي فقبل له : صل بالناس ، فقال : إن شئتم صليت لكم (٥) صلاة رسول الله ﷺ يعني ركعتين قالوا لا ، إلا صلاة أمير المؤمنين ، يمتنون عثمان - : أربعاً (٦) ! فأتى عثمان

(١) في النسخة رقم (٤٥) بغير تكرار ركعتين (٢) في النسخة رقم (٤٥) « أتمها » (٣) في النسخة رقم (١٦) « سمعت برسول الله ﷺ بأنه كان » الخ وهو غير واضح (٤) في النسخة رقم (١٦) « مروان » وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (٤٥) « بكم » (٦) في النسخة رقم (١٦) بحذف قوله « عثمان » *

وهكذا عن بعدهم : روي عن عمر بن عبد العزيز ، وقد ذكر له الاتمام في السفر
(١) لمن شاء ، فقال لا : الصلاة في السفر ركعتان حتمان لا يصح غيرها *

فإذا اختلف الصحابة قالوا يجب رد ما تنازعوا فيه الى القرآن والسنة *

واما المالكيون والحنفيون فقد تناقضوا ههنا أقبح تناقض ، لأنهم اذا تعلقوا بقول
صاحب وخالفوا روايته قالوا : هو أعلم بما روى ، ولا يجوز ان يظن به أنه خالف
رسول الله ﷺ إلا لعلم كان عنده رآه أولى مما روى (٢) ، وههنا أخذوا رواية عائشة
وتركوا فعلها ، وقالوا : بأقبح ما يشنعون به على غيرهم ، فأروا ان عثمان وعائشة ومن معهما
صلوا صلاة فاسدة يلزمهم إعادتها ، إما أبداً وإما في الوقت *

قال علي : وإما قولنا في صلاة الخوف ركعة فلما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد
بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى
بن يحيى وسعيد بن منصور وأبو الربيع الزهراني وقتيبة ، كهم عن أبي عوانة عن بكير
ابن الأخنس عن مجاهد عن ابن عباس قال : « فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ
في الحضر أربعا ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة » *

وروي عنه أيضا من طريق حذيفة وجابر وزيد بن ثابت وأبي هريرة وابن عمر .
كاهم عن رسول الله ﷺ بأسانيد في غاية الصحة *

وقال تعالى : (واذا ضربتم في الأرض فلايس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة إن خفتم
أن يفتنكم الذين كفروا) *

كتب الى هشام بن سعيد الخير قال : ثنا عبد الجبار بن أحمد المقرئ الطويل ثنا الحسن
ابن الحسين (٣) بن عبد الوهبة النخعي ثنا جعفر بن محمد بن الحسن الأصفهاني (٤) ثنا أبو بشر
يونس بن حبيب بن عبد القادر (٥) ثنا أبو داود العلي السبي ثنا المسعودي - هو عبد الرحمن
ابن عبد الله - عن يزيد الفقير - هو يزيد بن صهيب - قال : سألت جابر بن عبد الله عن

(١) في النسخة رقم (١٦) «الاتمام» وهو خطأ ، وفي النسخة رقم (٤٥) بحذف كلمة

«السفر» (٢) في النسخة رقم (١٦) «الاعلم كان عنده رواه مما روى» وهو غير جيد

(٣) في النسخة رقم (٤٥) «الحسن بن أبي الحسن» (٤) في النسخة رقم (١٦) «الأصبهاني»

بالباء (٥) في النسخة رقم (٤٥) «عن عبد القادر» وهو خطأ

الركعتين في السفر، أقصرهما؟ قال جابر لا: إن الركعتين في السفر ليستا بقصر، إنما القصر ركعة عند القتال . *

قال على: وبهذه الآية قلنا: إن صلاة الخوف في السفر - إن شاء - ركعة - وإن شاء - ركعتان لأنه جاء في القرآن بلفظة (لا جناح) لا بلفظ الأمر والایجاب، وصلاهما الناس مع رسول الله ﷺ مرة ركعة فقط، ومرة ركعتين، فكان ذلك على الاختيار كما قال جابر رضي الله عنه *

﴿ تم ﴾

بحمد الله تعالى وحسن معونته تم الجزء الرابع من كتاب المحلى
للامام العلامة ابي محمد على المشهور بابن حزم الاندلسي
وذلك في شهر ربيع الأول سنة ١٣٤٩ هـ ومطلع
الجزء الخامس المسألة الثالثة عشر بعد الخمسمائة
(ومن خرج عن بيوت مدينته أو قريته)
الخ ونسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى إتمام
طبعه انه على ما يشاء قدير
وبالاحانة جدير

فهرست

﴿ الجزء الرابع من المحلى لابن حزم ﴾

صفحة	المسألة	صفحة
٢	المسألة ٣٧٧ كل من سها عن شيء مما ذكر سابقاً انه فرض عليه حتى ركع لم يمتد بتلك الركعة ودليل ذلك	٧
٢	المسألة ٣٧٨ لا يحل تعدد الكلام مع أحد من الناس في الصلاة لا مع الامام في اصلاح صلاته ولا مع غيره وبرهان ذلك	٨
٣	المسألة ٣٧٩ لا يجوز لأحد أن يفتي الامام الا في أم القرآن وحدها وبرهان ذلك	١١
٣	المسألة ٣٨٠ من تكلم ساهياً في الصلاة فصلاته تامة قل كلامه او كثر وعليه سجود السهو فقط مويدان مذاهب العلماء في ذلك وسرد أدلتهم مفصلة وتحقيق المسألة في ذلك	١١
٧	المسألة ٣٨١ لا يحل للمصلي ان يضم ثيابه او يجمع شعره قاصداً بذلك الصلاة ودليل ذلك	١٣
٧	المسألة ٣٨٢ فرض على المصلي ان ينفض بصره عن كل ما لا يحل له النظر اليه وبرهان ذلك	١٥
٧	المسألة ٣٨٣ فرض على المصلي ان لا يضحك ولا يتبسم عمداً ودليل ذلك	١٧
	المسألة ٣٨٤ فرض على المصلي ان لا يمسح الحصى او ما يسجد عليه الا مرة واحدة وبرهان ذلك	١٨
	المسألة ٣٨٥ يقطع صلاة الصلي كون الكعبين يديه ماراً أو غير ماراً او الخمار كذلك ، والمرأة كذلك ولا يقطع النساء بمضني صلاة بعض وبرهان ذلك مفصلاً	١٩
	تخصيص عطاء وابن جرير الكعب الأسود والمرأة الحائض بذلك مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم مفصلة	٢٠
	مذهب ابن عباس في أن الخمار والمرأة والكعب تقطع الصلاة	٢١
	المسألة ٣٨٦ لا يحل للمصلي ان يرفع بصره الى السماء ولا عند الدعاء في غير الصلاة ايضاً ودليل ذلك ومن قال بهذا من السلف الصالح	٢٢
	المسألة ٣٨٧ ان صلت امرأة الى جنب رجل لا تأثم به ولا يمسحه فذلك جائز وبرهان ذلك	٢٣
	المسألة ٣٨٨ من تعدد في الصلاة وضع يده على خصرته بعثت صلاته وكذلك من جلس في صلاته متعمداً ان يعتمد على يده	٢٤

صحيفة	صحيفة
اربع اصابع عرضا في طول الثوب الا للينة والتكفيف فهما مباحان ودليل ذلك ومذاهب الفقهاء في ذلك وذكر ادلتهم منصلة	او يديه وما ورد في ذلك من الأدلة ومن قال به من السلف الصالح
المسألة ٣٩٦ لا يحل لاحدان يقرأ القرآن في ركوعه ولا في سجوده فان تعمد بطلت صلاته ودليل ذلك	المسألة ٣٨٩ الا تيان بعدد الركعات والسجعات فرض لا تتم الصلاة إلا به ومذاهب العلماء في ذلك وادلتهم وتحقيق المقام
المسألة ٣٩٧ فلو قرأ المصلي القرآن في جلوسه بمدان يشهد وهو امام أو فذلو تشهد في قيامه أو ركوعه أو سجوده الخ جازت صلاته ودليل ذلك	المسألة ٣٩٠ لا يحل للمصلي أن يفترش ذراعيه في السجود وبرهان ذلك
المسألة ٣٩٨ لا تجزى أحدا صلاة في مسجد الضرار وبرهان ذلك	المسألة ٣٩١ فرض على المصلي ان لا يصق امامه ولا عن يمينه في صلاة كان أو في غير صلاة الخ ودليل ذلك
المسألة ٣٩٩ لا تجزى الصلاة في مسجد احدث مباهاة واضراراً على مسجد آخر ودليل ذلك	المسألة ٣٩٢ لا تحل الصلاة في عطن ابل وبرهان ذلك ومذهب العلماء في ذلك وبيان حججهم
المسألة ٤٠٠ لا تجزى الصلاة في مكان يستهزأ فيه بالله عز وجل أو برسول الله ﷺ أو بشي من الدين وبرهان ذلك	المسألة ٣٩٣ لا تحل الصلاة في حمام مطلقاً ولا في مقبرة ولا الى قبر ولا عليه ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء وادلتهم وقد اطلال البحث المصنف بما لا تجده في غير هذا الكتاب
المسألة ٤٠١ لا تجوز القراءة في مصحف ولا في غيره لمصل اماما كان او غيره ودليل ذلك	المسألة ٣٩٤ لا تجوز الصلاة في ارض منصوبة ولا مملوكة بغير حق وبرهان ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وادلتهم وتحقيق المقام في ذلك
المسألة ٤٠٢ من سلم عليه وهو يصلي فليرد اشارة لا كلاما يده او برأسه وبرهان ذلك	المسألة ٣٩٥ لا تحل الصلاة للرجل خاصة في ثوب فيه حريراً أكثر من
المسألة ٤٠٣ لا تجزى الصلاة	

صحيفة	صحيفة
لحاجة ساهياً فعليه أن يرجع متى ما ذكر الخ	بمحضرة طعام الصلى غداء كان او عشاء وهو يدافع الاخشين ودليل ذلك ومذهب السلف فيه
المسألة ١١٤ الصلاة خلف من يدري المرء انه كافر باطلة وكذلك خلف من تعمد الصلاة بلا طهارة ودليل ذلك	المسألة ٤٠٤ من اكل ثوما او بصلا او كراثا ففرض عليه ان لا يصلى فى المسجد حتى تذهب الرائحة ودليل ذلك
المسألة ١٢٤ من صلى خلف من يظنه مسلماً ثم علم انه كافر او انه عابث او انه لم يبلغ فصلاته تامة لأنه لم يكلف معرفة ما فى قلوب الناس وبرهان ذلك	المسألة ٤٠٥ من تعمد فرقة اصابعه او تشبيكها فى الصلاة بطلت صلاته ودليل ذلك
المسألة ١٣٤ من تولى فى بعض ما يوجب الوضوء فلم ير الوضوء منه فالاتىام به جائز	المسألة ٤٠٦ من صلى متعمدا على عصا او على جدار الخ فصلاته باطلة وبرهان ذلك
المسألة ١٤٤ من علم ان امامه قد زاد ركعة او سجدة فلا يجوز له أن يتبعه عليها بل يبقى على الحالة الجائزة	المسألة ٤٠٧ من تختم فى السبابة او الوسطى او الاليهام او البنصر وتعمد الصلاة كذلك فلا صلاة له ودليل ذلك
المسألة ١٤٤ أيمارجل صلى خلف الصف بطلت صلاته ولا يضر ذلك المرأة شيئاً وفرض على المأمومين تعديل الصفوف والتراص فيها والمحاذاة بالناكب والأرجل وبرهان ذلك كما وبين مذاهب علماء الأمصار فى ذلك وسرد أدلتهم مفصلة	المسألة ٤٠٨ لو صرف الصلى نيته فى الصلاة متعمدا الى صلاة أخرى او الى تطوع عن فرض او الى فرض عن تطوع بطلت صلاته ودليل ذلك
المسألة ١٦٤ وواجب على من دخل المسجد أن يقول « اللهم افتح لى أبواب رحمتك » واذا خرج « اللهم إني أسألك من	المسألة ٤٠٩ من أتى عرفاً فسأله مصدقاً له وهو يدري ان هذا لا يحمل له لم تقبل له صلاة أربعين ليلة إلا أن يتوب الى الله عز وجل وبرهان ذلك
	المسألة ٤١٠ من ظن ان امامه قد سلم او نسي انه فى إمامة الامام فقام لتقصاء ما لم يدرك او لتطوع او

صحيفة	صحيفة
المسألة ٣٩: الصلاة على الجلود والصوف وكل ما يجوز القعود عليه جائزة ومذاهب العلماء في ذلك	٧٧ المسألة ٣١: لا يحل للرجل ان يصفق يديه في صلاته فان فعل فصلاته باطلة ودليل ذلك
المسألة ٤٠: من زوحم يوم الجمعة او غيرها فلم يقدر على السجود على ما بين يديه فليسجد على رجل من يصلي الخ ومذاهب العلماء في ذلك	٧٨ المسألة ٣٢: لا يحل للمرأة اذا شهدت المسجد ان تمس طيبا فان فعلت بطلت صلاتها مطلقا وبرهان ذلك
المسألة ٤١: يجوز للامام ان يصلي في مكان ارفع من مكان جميع المأمومين وفي اخفض منه الخ ومذاهب العلماء في ذلك وادلتهم وتحقيق المقام في ذلك	٧٨ المسألة ٣٣: لا يحل للمرأة ان تصلي وهي واصله شعرها بشعر انسان او غيره ودليل ذلك
الاعمال المستحبة في الصلاة وليست فرضا	٧٩ المسألة ٣٤: بيان ان من وصل شعره من النساء ملعون على لسان نبيه ﷺ
المسألة ٤٢: رفع اليدين عند كل ركوع وسجود وقيام وجنوس سوى تكبيرة الاحرام وبيان اختلاف العلماء في ذلك وسرد ادلتهم مفصلة وقد بسط المصنف القول في ذلك فعليك به	٨٠ المسألة ٣٥: الصلاة جائزة على ظهر الكعبة وعلى ابي قيس وكل سقف عمكة النافلة والفرضة في ذلك سواء ودليل ذلك
المسألة ٤٣: التوجيه سنة حسنة في كل صلاة اماما كان او منفردا ودليل ذلك	٨١ المسألة ٣٦: من صلى وفي قبلته مصحف فحائز ما لا يعتمد عبادة المصحف
سرد دعاء التوجيه الوارد عن رسول الله ﷺ من طرق متعددة وبيان محله	٨١ المسألة ٣٧: من صلى وفي قبلته نار او حجر او كنيسة او بيعة او بيت نار الخ حاشا الكاب والجمار فصلاته صحيحة
يستحب للامام ان يسكت بعد فراغه من القراءة قبل ركوعه ودليل ذلك	٨١ المسألة ٣٨: الصلاة في البيعة والكنيسة وبيت النار وانجزرة الخ جائزة ودليل ذلك

صحيفة	صحيفة
١١٧ المسألة ٤٥٠ يستحب لكل مصل اذا امر بآية رحمة ان يسأل الله تعالى من فضله واذا امر بآية عذاب ان يستعين بالله عز وجل من النار وبرهان ذلك	٩٨ المسألة ٤٤٤ يجب على الامام التخفيف اذا أم جماعة لا يدري كيف حالتهم؟ وللمنفرد ان يطول ما شاء ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم
١١٩ المسألة ٤٥١ يستحب لكل مصل اذا قل سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ان يقول ملء السموات والارض وملء ما شئت في شيء بعد الخ ودليل ذلك من طرق مختلفة	١٠١ المسألة ٤٤٥ مازاد عن قراءة الفاتحة في الصلاة فحسن ومقدار ما يقرأ ومذاهب علماء الأمصار في ذلك وبيان براهينهم
١٢١ المسألة ٤٥٢ يحسن ان يطول المصلي في ركوعه وسجوده ووقوفه في رفعه من الركوع وجالوسه بين السجدين حتى يكون كل شيء من ذلك مساويا لوقوفه مدة قراءته قبل الركوع وبرهان ذلك	١٠٨ المسألة ٤٤٦ يستحب الجهر في ركعتي صلاة الصبح والأولتين من المغرب والعشاء وفي الركعتين من الجمعة، والاسرار في الظهر كلها وكذلك العصر وبرهان ذلك ومذاهب العلماء وحججهم وتحقيق المقام في ذلك
١٢٢ المسألة ٤٥٣ تحسن الركوع هو ان لا يرفع رأسه اذ اركع ولا يميله وفي السجود فيقنطر ظهره جدا ما أمكنه ويفرج ذراعيه الرجل والمرأة في ذلك سواء ودليل ذلك مفصلا	١١١ المسألة ٤٤٧ يستحب تطويل الركعة الاولى من كل صلاة اكثر من الركعة الثانية منها ودليل ذلك
١٢٤ المسألة ٤٥٤ يستحب لكل مصل اذا رفع رأسه من السجدة الثانية ان يجلس متمكنا ثم يقوم من ذلك الجلوس الى الركعة الثانية والرابعة وبرهان ذلك ومذاهب العلماء في ذلك وسر أدلتهم	١١٢ المسألة ٤٤٨ يستحب ان يضع المصلي يده اليمنى على كوع يده اليسرى في الصلاة في وقوفه كله فيها وبرهان ذلك
	١١٤ المسألة ٤٤٩ يستحب ان يكبر الامام حتى يستوى كل من وراءه في صف أو أكثر من صف فان كبر قبل ذلك أساء واجزأه ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء وسر أدلتهم في ذلك

صحيفة	صحيفة
١٤٥ مذهب ابي حنيفة ومالك	١٢٥ المسألة ٤٥٥ بيان ان في الصلاة
والشافعي في مشروعية القنوت	اربع جلسات وذكر محلها وسرد
وسرد أدلتهم	أدلتها وما ذهب اليه العلماء وبيان
١٥١ المسألة ٤٦٠ يستحب للمصلي اذا	حججهم
جلس للتشهد أن يشير بأصبعه ولا	١٢٨ المسألة ٤٥٦ فرض على كل مصل ان
يحركها وبرهان ذلك	يضع اذا سجد يديه على الارض
١٥١ المسألة ٤٦١ يستحب للمصلي أن	قبل ركبتيه ولا بد وبرهان ذلك
يكون أخذه في التكبير مع ابتدائه	١٣٠ المسألة ٤٥٧ يستحب لكل مصل
للانحدار للركوع ومع ابتدائه	اماماً كان او مأوما او منفردا فرضا
للانحدار للسجود الخ ودليل ذلك	كانت الصلاة او نافلة ان يسلم
وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك	تسليمتين فقط من عن يمينه وشماله
وذكر حججهم	يقول في كاتيهما السلام عليكم ورحمة
١٥٣ المسألة ٤٦٢ كل حدث ينقض	الله مرتين يتوى بالاولى الخروج
الطهارة بعمد او نسيان - فانه	من الصلاة وهي فرض ودليل ذلك
متى وجد بغلبة او اكرام او بنسيان	وبيان مذاهب العلماء وسرد
في الصلاة ما بين التكبير للاحرام	حججهم مفصلة وقد اسهب
أم لها الى ان يتم سلامه منها - فهو	المصنف هذا القول بما لا تجده في غير
ينقض الطهارة والصلاة معا	هذا الكتاب
ويلزمه ابتداءها ومذاهب العلماء	١٣٨ المسألة ٤٥٩ القنوت فعل حسن
في ذلك وأدلتهم وتحقيق المقام	وهو بعد الركع من الركوع في آخر
١٥٧ المسألة ٤٦٣ اذا رجع أحد ممن	ركعة من كل صلاة فرض وفي الوتر
ذكر في صلاة وتمكن من ان يسد	أيضاً وبيان صيغته الواردة
أنفه تمامدى على صلاته ولا شيء	وبرهان ذلك وذكر مذاهب
عليه وبرهان ذلك	علماء الأمصار وسرد حججهم
١٥٧ المسألة ٤٦٤ من زوحم حتى قاته	وتحقيق المقام في ذلك
الركوع او السجود او ركعة وقف	١٤٤ ذهب قوم الى ان القنوت انما يكون
كما هو فان أمكنه ان يأتي بما قاته	حال المحاربة واحتج بأدلة وبيان
فعل ثم اتبع الامام حيث يدركه	ضعفها
وصلاته تامة ولا شيء عليه ودليل	
ذلك	

صحيفة	محتويات	صحيفة
٤٥٩	المسألة ٤٦٥ من لم يمس بالسوء في وضوئه وغسله ولو مقدار شعرة مما أصبر بفعله في الغسل أو الوضوء فلا صلاة له وبرهان ذلك	٤٥٩
١٥٩	المسألة ٤٦٦ من أحال القرآن متعمدا فقد كفر بإخلاص ودليل ذلك	١٥٩
١٤٩	﴿ سجود السهو ﴾	١٤٩
١٤٩	المسألة ٤٦٧ كل عمل يعمل المرء في صلاته سهواً وكان مما لو تعمده إذا كرر أبطلت صلاته يلزمه في سهوه سجدة السهو ومذاهب علماء الأئمة في ذلك وبيان أدلتهم وتحقيق المقام	١٤٩
١٦٣	المسألة ٤٦٨ كل ما عمله المرء في صلاته سهواً من كلام أو انشاد شعر أو شيء أو غير ذلك فإنه متى ذكر يتم ما ترك فقط ثم يسجد سجدة السهو ما لم ينتقض وضوؤه وبرهان ذلك وذكر أقوال علماء المذاهب وبيان حججهم	١٦٣
١٦٦	المسألة ٤٦٩ إذا سها الإمام فسجد للسهو ففرض على المؤمنين أن يسجدوا معه إلا من فاتته معه ركعة فصاعداً فإنه يقوم إلى قضاء ما عليه فإذا أتمه سجده للسهو الخ ودليل ذلك	١٦٦
١٦٧	المسألة ٤٧٠ إذا سها المأموم ولم يسه الإمام ففرض على المأموم أن يسجد للسهو الخ وبرهان ذلك	١٦٧
١٦٧	المسألة ٤٧١ من سجد سجدة	١٦٧
١٦٩	المسألة ٤٧٢ الأفضل أن يكبر لكل سجدة من سجدة السهو ويتشهد بعدها ويسلم منهما فإن اقتصر على السجدة دون شيء من ذلك أجزأه ودليل ذلك	١٦٩
١٧٠	المسألة ٤٧٣ سجود السهو كما به بعد السلام إلا في موضعين فإن الساهي فيهما مخير بين أن يسجد بعد السلام أو قبله وبيانهما وبرهان ذلك وذكر مذاهب علماء الأئمة في ذلك وأدلتهم مفصلة ومناقشتها بما لا تجده في غير هذا الموضع	١٧٠
١٧٦	المسألة ٤٧٤ من أكره على السجود لوثن أو صليب أو لانسان وخشي الضرب والأذى أو القتل على نفسه أو غير ذلك فليسجد لله قبالة ما ذكر سواء سجد إلى القبلة أو إلى غيرها ودليل ذلك	١٧٦
١٧٦	المسألة ٤٧٥ من عجز عن القيام أو عن شيء من فروض صلاته إذاها قاعداً فإن لم يقدر فضطجماً بإيماء ولا سجود سهو عليه وبرهان ذلك	١٧٦
١٧٧	المسألة ٤٧٦ من ابتدأ الصلاة مريضاً ومثلاً أو قاعداً أو راكباً لخوف ثم أفاق أو أمن قام المفسق ونزل الأمن وبنيا على ما مضى من صلاتها وأتمها بقى ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء وحججهم في ذلك	١٧٧

صحيفة	صحيفة
٢٠٠ قول عائشة رضي الله عنها لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنهن من الخروج كما منعه نساء بنى إسرائيل لا حجة فيه على منعهن لوجوه ثمانية وذكرها مفصلة	٢٠٠ قول عائشة رضي الله عنها لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنهن من الخروج كما منعه نساء بنى إسرائيل لا حجة فيه على منعهن لوجوه ثمانية وذكرها مفصلة
٢٠٢ المسألة ٤٨٦ من العذر للرجال في التخلف عن الجماعة في المسجد المرض والخوف والمطر والبرد وخوف ضياع المريض أو الميت والمال وتطويل الإمام حتى يضر بمن خلفه وأكل الثوم والبصل والكراث مادامت الرائحة باقية وأدلة ذلك كله	٢٠٢ المسألة ٤٨٦ من العذر للرجال في التخلف عن الجماعة في المسجد المرض والخوف والمطر والبرد وخوف ضياع المريض أو الميت والمال وتطويل الإمام حتى يضر بمن خلفه وأكل الثوم والبصل والكراث مادامت الرائحة باقية وأدلة ذلك كله
٢٠٧ المسألة ٤٨٧ الأفضل أن يؤم الجماعة في الصلاة أقرؤهم للقرآن وإن كان انقص فضلا فإن استواوا في القراءة فافقههم فإن استواوا في الفقه والقراءة فاقدمهم صلاحا فإن حضر السلطان الواجبة طاعته أو أمره على الصلاة فهو أحق بالصلاة على كل حال فإن كانوا في منزل إنسان فصاحب المنزل أحق بالإمامة على كل حال إلا في السلطان وإن استواوا في كل ما ذكر فاسنهم ودليل كل	٢٠٧ المسألة ٤٨٧ الأفضل أن يؤم الجماعة في الصلاة أقرؤهم للقرآن وإن كان انقص فضلا فإن استواوا في القراءة فافقههم فإن استواوا في الفقه والقراءة فاقدمهم صلاحا فإن حضر السلطان الواجبة طاعته أو أمره على الصلاة فهو أحق بالصلاة على كل حال فإن كانوا في منزل إنسان فصاحب المنزل أحق بالإمامة على كل حال إلا في السلطان وإن استواوا في كل ما ذكر فاسنهم ودليل كل
٢٠٨ مذهب مالك رحمه الله يقدم الأفضل وإن كان أقل قراءة وورده	٢٠٨ مذهب مالك رحمه الله يقدم الأفضل وإن كان أقل قراءة وورده
٢١١ المسألة ٤٨٨ الأعمى والبصير والخصي والفحل والعبد والحر وولد الزنا والقشرى سواء في	٢١١ المسألة ٤٨٨ الأعمى والبصير والخصي والفحل والعبد والحر وولد الزنا والقشرى سواء في
٢١١ مذهب مالك رحمه الله كراهية إمامة ولد الزنا وكون العبد إماما راتبا وبيان رده	٢١١ مذهب مالك رحمه الله كراهية إمامة ولد الزنا وكون العبد إماما راتبا وبيان رده
٢١٢ تجوز إمامة الفاسق كذلك مع الكراهة إلا أن يكون هو الأقرأ والأفقه فهو أولى حينئذ من الأفضل ودليل ذلك ومذاهب علماء السلف في ذلك	٢١٢ تجوز إمامة الفاسق كذلك مع الكراهة إلا أن يكون هو الأقرأ والأفقه فهو أولى حينئذ من الأفضل ودليل ذلك ومذاهب علماء السلف في ذلك
٢١٤ المسألة ٤٨٩ من صلى جنبا أو على غير وضوء عمدا أو نسيانا فصلاة من أتم به صحيحة تامة إلا أن يكون علم ذلك يقينا فلا صلاة له ، ومذاهب علماء الأئمة في ذلك وذكر حججهم	٢١٤ المسألة ٤٨٩ من صلى جنبا أو على غير وضوء عمدا أو نسيانا فصلاة من أتم به صحيحة تامة إلا أن يكون علم ذلك يقينا فلا صلاة له ، ومذاهب علماء الأئمة في ذلك وذكر حججهم
٢١٧ المسألة ٤٩٠ لا تجوز إمامة من لم يبلغ الحلم في الفريضة والنافلة ويجوز أذانه ومذاهب العلماء في ذلك	٢١٧ المسألة ٤٩٠ لا تجوز إمامة من لم يبلغ الحلم في الفريضة والنافلة ويجوز أذانه ومذاهب العلماء في ذلك
٢١٩ المسألة ٤٩١ صلاة المرأة بالنساء جائزة ولا يجوز أن تؤم الرجال وهو قول أبي حنيفة والشافعي ودليل ذلك	٢١٩ المسألة ٤٩١ صلاة المرأة بالنساء جائزة ولا يجوز أن تؤم الرجال وهو قول أبي حنيفة والشافعي ودليل ذلك
٢٢٠ المسألة ٤٩٢ إذا أحدث الإمام أو ذكراته غير طاهر فخرج فاستخلف فحسن فإن لم يستخلف فليقدم أحدهم يتم بهم الصلاة ولا بد ودليل ذلك	٢٢٠ المسألة ٤٩٢ إذا أحدث الإمام أو ذكراته غير طاهر فخرج فاستخلف فحسن فإن لم يستخلف فليقدم أحدهم يتم بهم الصلاة ولا بد ودليل ذلك

صحيفة	صحيفة
أذن فيه قبل وكذلك الإقامة ولو اعيدا فحسن وبرهان ذلك	٢٢٣ المسألة ٩٣ لا يحل لأحد أن يؤم وهو ينظر ما يقرأ به في المصحف لا في فريضة ولا نافلة فإن فعل عالما بأن ذلك لا يجوز بطلت صلاته وصلاة من اتهم به وبرهان ذلك
٢٣٨ المسألة ٩٦ أن دخل اثنان فصاعدا فوجدوا الامام في بعض صلاته فاتهم يصلون معه فإذا سلم قالا فضل للذين يتمون ما فاتهم ان يقضوه بامام يؤمهم منهم ودليل ذلك	٢٢٣ المسألة ٩٤ من نسي صلاة فرض فوجد اماما يصلي صلاة في جماعة ففرض عليه أن يدخل فيصلى التي فاتته وتجزئه ومذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام
٢٣٩ * حكم المساجد *	٢٢٥ بيان أن اتحادية الامام والمأموم في الصلاة ليس بشرط وبرهان ذلك وأقوال علماء المذاهب في ذلك وبيان ما احتجوا به من الأدلة
٢٣٩ المسألة ٩٧ المحاربت في المساجد مكروهة ، و واجب كنس المساجد ويستحب ان تطيب ويستحب ملازمة المسجد لمن هو في غنى عن الكسب والتصرف وبرهان ذلك	٢٢٨ مذهب مالك وأبي حنيفة رجهما الله في صلاة المسافر
٢٤١ المسألة ٩٨ التحدث في المسجد بعمالة اثم فيه من امور الدنيا مباح وذكر الله تعالى أفضل ، وإنشاد الشعر فيه مباح ، والتعلم فيه للصبيان وغيرهم مباح ، والسكن فيه والبيت مباح ما لم يضيق على المصلين ، والحكم فيه والخصام كل ذلك جائز ودليل ذلك	٢٢٩ اعتراض الفقهاء على حديث معاذ ابن جبل حينما صلى بجماعته فأطال صلاته فقال له النبي ﷺ من أم بالناس فله خفف بأشياء والجواب عنها وقد أطنب المؤلف في هذا الموضع بما لا تجده في غير هذا الكتاب فمليك به فانه من انفس ما كتب
٢٤٣ المسألة ٩٩ دخول الشر كين في جميع المساجد جائز حاشا حرم مكة كاه ومذاهب العلماء في ذلك وبرهان ذلك	٢٣٦ المسألة ٩٥ من أتى مسجدا قد صلبت فيه صلاة فرض جماعة بامام راتب وهو لم يكن صلاها فليصلها في جماعة ويجزئه الأذان الذي
٢٤٦ المسألة ٥٠٠ اللعب والزفن في المسجد مباحان ودليل ذلك	

صحيفة	صحيفة
٢٤٦	المسألة ٥٠١ لا يجوز انشاد الضوال في الساجد ويدعى عليه بما ورد وبرهان ذلك
٢٤٧	المسألة ٥٠٢ لا يجوز البول في المسجد ولا البصاق ، ولا يحل بناء مسجد من ذهب ولا من فضة الا المسجد الحرام خاصة ودليل ذلك
٢٤٨	المسألة ٥٠٣ لا يحل بناء مسجد عليه بيت ممتلك ليس من المسجد ولا بناء مسجد تحته بيت ممتلك ليس منه فاذا فعل ذلك فليس بمسجد وبرهان ذلك
٢٤٩	المسألة ٥٠٤ البيع جائز في الساجد ودليل ذلك
٢٤٩	المسألة ٥٠٥ الصلاة الوسطى هي العصر واختلاف العلماء في ذلك وسرد أدلتهم وقد اشيع المقام المؤلف بما لا تجده في غير هذا الكتاب
٢٥٠	المسألة ٥٠٦ رفع الصوت بالتكبير اثر كل صلاة حسن ودليل ذلك
٢٥٠	المسألة ٥٠٧ جلوس الامام في صلاة بعد سلامه حسن مباح لا يكره وان قام ساعة يسلم فحسن وبرهان ذلك
٢٥١	المسألة ٥٠٨ من وجد الامام جالسا
٢٦٣	المسألة ٥٠٩ يستحب لكل مصل ان ينصرف عن يمينه فان انصرف عن شماله فباح لا حرج عليه في ذلك ولا كراهة وبرهان ذلك
٢٦٤	المسألة ٥١٠ من وجد الامام راكعا او جالسا فلا يجوز البتة ان يكبر قائما لئلا يكره وهو في الحال التي يجده امامه عليها ولا بد تكبيرتين احدهما للاحرام ، والثانية للحالة التي هو فيها
٢٦٤	﴿ صلاة المسافر ﴾
٢٦٤	المسألة ٥١١ صلاة الصبح ركعتان في الحضر والسفر ابداء في الخوف كذلك وصلاة المغرب ثلاث ركعات أيضا كذلك ، وصلاة الظهر والعصر والعشاء اربع ركعات في الحضر للصحيح والمريض ، ركعتان في السفر ، وفي الخوف ركعة ودليل ذلك و بيان مذاهب علماء الامصار وجججهم في ذلك وقد بسط القول المصنف في هذا الموضع
٢٦٤	المسألة ٥١٢ صلاة السفر ركعتين فرض
٢٧٣	خاتمة الجزء

 Bibliotheca Alexandrina



0445203